

شرح المقدمة الكافية

في

علم الأعراب

لمصنفتها

جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الخطيب

دراسة وتحقيق

جمال عبد السامى محيى الدين أحمد

أصل الكتاب رسالة

مكتبة جامعة القاهرة

بمساعدة روضة كوتة

شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْكَافِيَةِ
فِي

عِلْمِ الْأَعْرَابِ

لِمُصَنِّفَيْهَا

جَمَالِ الدِّينِ أَبُو عُمَرَ وَعُمَرَانُ بْنُ الْحَاجِبِ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

جَمَالِ عَبْدِ الْعَاطِي مَخِيْمَةَ أَحْمَدُ

أَصْلُ الْكِتَابِ رِسَالَةٌ دَكْتَرَاةٌ

النَّاشِرُ

مَكْتَبَةُ رَشِيْدِيَّةٍ

سِرْكِي رُوڈ كُوئِشَه. فون: ۲۱۶۲۲۱۲

كَلِمَةُ النَّاشِرِ

« رَجَاءٌ »

غَفَرَ إِلَهِهُ ذُنُوبَ هَذَا النَّاشِرِ
وَذُنُوبَ وَالِدَيْهِ مَعَا فِي النَّاطِرِ

غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ وَسَيِّئَاتِهِ عِيُوبَهُ وَوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ
أَجْمَعِينَ وَمَنْ دَعَا لَهُ بِخَيْرٍ

اجمى عفوريه

نزار مصطفى البزاز

الْمَنْصُوبُ بِـ (لآ) الَّتِي لِنْفِي الْجِنْسِ

الْمَنْصُوبُ بِـ (لآ) الَّتِي لِنْفِي الْجِنْسِ هُوَ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيهَا نَكْرَةً مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ مِثْلُ : لآ غُلَامٌ رَجُلٌ ، وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ

قوله : « (١) الْمَنْصُوبُ بِـ (لآ) الَّتِي لِنْفِي الْجِنْسِ هُوَ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيهَا نَكْرَةً مُضَافًا (٢) أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ » .

لما كانت (٣) ترجمة هذا الفصل بقولهم : (المنصوب بلا) (٤) وجب أن يجد بما يكون معه منصوبا ، فلذلك ذكرت هذه الشروط (٥) .

فلو ترجم بـ (اسم لا) لاستغنى بأن يقال : هو المسند إليه بعد دخولها (٦) . وسنبين فائدة اشتراط كل واحدة من هذه القيود - مثل : لا غُلَامٌ رَجُلٌ (٧) ، ولا عِشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ (٨) .

والمعنى بـ (المشبه بالمضاف) : أن يكون الدال عليه (لا) متعلقا باسم آخر على غير جهة الإضافة ، فأجرى مُجْرَى المضاف لشبهه به (٩) في الارتباط .

(١) قوله (ساقطة من ب ، ح ، و في ط : (قال) .

(٢) في نسخ المتن : (مضافة) وما أثبتته أوجه .

قال الرضي ١ / ٢٢٥ : وقوله : (يليها نكرة مضافا) أحوال مترادفة والعامل فيها المسند ، وذو الحال الضمير المحرور في (إليه) ٥١٥ .

(٣) في ح : (كان) .

(٤) هذا قول الزمخشري في مفرقه ص ٧٤ - وقوله : (بلا) ساقطة من ب ، ح .

وينظر فيها : سيويه ١ / ٣٤٥ - المقتضب ٤ / ٣٥٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ -

الإيضاح للفارسي ص ٢٣٩ - اللمع ص ١٢٧ - شرح ملحمة الإعراب للحريري ص ٤١ -

معاني الرماني ص ٨١ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٠ - شرح الرضي ١ / ٢٥٥ - المعنى ١ / ٢٣٧ .

(٥) في ب ، ح ، ط : (الشرائط) .

(٦) بمثل هذا التعليل قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦٢ .

وقال الرضي : ... لم يقل : (اسم لا التي لنفي الجنس) كما قال : (اسم إن وأخواتها)

لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم (لا) للذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبني

نحو : لا رجل ، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقيدات المذكورة ... ٥١٥ . الرضي ١ / ١٥٥ .

(٧) مثال للمصنف . (٨) مثال للمشبه بالمضاف .

(٩) في أ : (المشبه به) وما أثبتته أوجه .

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ

قوله : « فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ » .
هذا أولى^(١) من قولهم : (مبني على الفتح)^(٢) ، فإننا نقول : لا غَلَامِيْنَ
لك ، وليس مَبْنِيًّا على الفتح ، وكذلك : لا مُسْلِمِيْنَ لك .
وإذا قلنا : (مبني على ما ينصب به) شمل ذلك كله^(٣) .
وإنما بني المفرد معه لما تضمنه من معني الحرف^(٤) ، لأن معناه : لا من
رجل^(٥) .

ولم يبين المضاف ولا المشبه به إما لأن الإضافة مانعة لخصوصيتها بالأسماء ،
وإما لأن البناء بناء تركيب فِكْرَةَ تركيب أكثر من كلمتين .

-
- (١) (أولى) ساقطة من أ .
(٢) هذا قول كثير من المتقدمين ، قال به ابن السراج في أصوله ١ / ٤٦١ يدل له قوله : « ...
فأي اسم نكرة ولي (لا) وكان جوابا لمن قال : هل من غلام ؟ فهو مفتوح » هـ ١ .
وبه قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٣٩ وهو : « ... والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت
مفردة - كما كان البناء على الضم مطردا في الأسماء المناداة المفردة المعرفة - وذلك نحو : لا رجل
في الدار ، ولا غلام عند زيد » هـ ١ .
وبه أيضا قال ابن جنبي في اللمع ص ١٢٧ ، والزمخشري في المفصل ص ٧٥ ، وابن يعيش ٢ /
١٠١ . وابن عصفور في المقرب ١ / ١٩٠ - وابن هشام التوضيح ٢ / ٨ .
وقد تابع الرضي المصنف في هذا القول وجعله أولى مما قاله المتقدمون .
ثم قال : « ... والفتحة في : (لا رجل) عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافا للمبرد والأخفش
وغيرهما ، وإنما وقع الخلاف بينهم لاجمال قول سيبويه ... » هـ ١ . شرح الرضي ١ / ٢٥٥ .
وينظر أيضا : الإصناف مسألة (٥٣) ١ / ٣٦٦ وما بعدها - هامش المقتضب ١ / ٣٥٧ .
(٣) تبع المصنف في هذا كثير من المتأخرين .
ينظر : شرح الأنفية للمراذي ١ / ٣٦٤ ، شرح ابن عقيل ١ / ٣٩٦ .
واختار ابن مالك قولهم : (مبني على الفتح) . شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ .
(٤) في ط : (لما تضمنه من معناه) .
(٥) قال الرضي ١ / ٢٥٦ : « ... وذلك لأن قولك : (لا رجل) نص في نفي الجنس بمنزلة :
(لا من رجل) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٣ الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٥ .

وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَا) وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ

قوله : « وَإِنْ^(١) كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَا) وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ »^(٢) .

أما وجوب الرفع في المعرفة فلأن وضع (لا) على نفي النكرات^(٣) .
وأما التكرير فلأنه لما فات التكرير المؤدي ب معنى نفي الآحاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من إفادة التعدد^(٤) .

وإنما وجب الرفع في المفصول بينه وبين (لا) لما حصل من الفصل فضعف أمرها^(٥) ، أو لإرادة المشاكلة بينه وبين ما يقدر جوابا له على ما سنذكره^(٦) في علة وجوب التكرار .

وأما وجوب التكرار عند الفصل فلأنهم قصنوا مطابقته لما هو جواب له ، فإذا قلت : لا فيها رجل ولا امرأة ، فهو جواب لمقول من يقول : أفي الدار رجل أم امرأة ؟

فجعل الجواب مشاكلاً للسؤال في الفصل وفي^(٧) التكرار وفي الرفع جميعا .
فهذه علة تصلح لثلاثة الأحكام^(٨) ، الفصل والرفع والتكرار .

-
- (١) في أ : (وإذا) .
(٢) في أ : (والتكرار) . وهما بيان .
(٣) في المقتضب ٤ / ٣٦٠ : « ... فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا لأن (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيد في الدار ، إنما هو جواب : لو زيد في الدار ؟ » ١٠١ هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٤٥ ، ٣٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٢ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .
(٤) قال الفارسي (الإيضاح ص ٢٤٨) : « ... ويقبح أن تقول : (لا زيد عندك) حتى تتبعه بشيء فتقول : ولا عمرو » ١٠١ هـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٨ وفيه : « ... وأجاز أبو العباس وابن كيسان عدم تكرير (لا) في المواضع الثلاثة ، أما مع المعرفة فنحو : لا زيد في الدار ... » ١٠١ هـ .
وينظر المقتضب ٤٣ / ٣٥٩ .
(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٤٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٨ - شرح الوافية ١ / ٢٦٥ .
(٦) في ب : (نذكر) ، وفي ج : (يذكر) .
(٧) (في) ساقطة من أ ، ط . (٨) في ب ، ج : (لثلاثة أحكام) وما أثبتته أوجه .

وَنَحْوُ : (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) مُتَأَوَّلٌ

فإن قيل : فمقتضى ذلك أن يجوزوا : لا فيها رجل - جوابا لمن قال : أفي الدار رجل ؟ .

فالجواب من وجهين ، أحدهما : أنه ليس جوابا لمثل ذلك على التحقيق ، وإنما جواب مثل ذلك : نعم ، أو : لا^(١) .

ولا يلزم أن لا يجاب ذلك لأنه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج إليه في الجواب^(٢) ، كما لو قيل : أقم زيد ؟ صح أن يقال : ما قام زيد // ، وإن كان الجواب في التحقيق : لا .

والثاني : أنه لا يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها . قوله : « وَنَحْوُ^(٣) : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا ، مُتَأَوَّلٌ^(٤) .

ووجه إيراده : أنه دخل النفي على المعرفة من غير تكرير . وجوابه : أنه لم يقصد قصد تلك^(٥) المعرفة ، وإنما قصد إلى نفس المائل ، وهو في المعنى نكرة ، فكأنه قال : ولا مثل أبي حَسَنِ لَهَا ، وهذا نكرة في المعنى .

(١) في ب ، ح ، ط : (لا أو : نعم) .

(٢) في هامش أ : (أي : في غير هذا الباب) . (٣) في ب ، ح ، ط : (ومثل) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٥٥ : « ... وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ، فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما عملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها ، فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه (علي) ، وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل علي ، كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها .. وإن جعلته نكرة ورفعت كما رفعت (لا براح) فجائز » ١ هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٣٦٣ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٦ - المفصل ص ٧٧ - أسرار العربية

ص ٢٥٠ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٤ - شرح الرضي

١ / ٢٦٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٩ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ .

(٥) (تلك) ساقطة من ب ، ح ، ط .

وَفِي مِثْلِ : (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) خَمْسَةٌ أَوْجِهَ ، فَتَحَهُمَا ، وَفَتَحَ
 الْأَوَّلَ وَنَصَبَ الثَّانِي ، وَفَتَحَ الْأَوَّلَ وَرَفَعَ الثَّانِي ، وَرَفَعَهُمَا ، وَرَفَعَ الْأَوَّلَ - عَلَى
 ضَعْفٍ - وَفَتَحَ الثَّانِي

قوله : « فِي مِثْلِ : (لَا حَوْلَ^(١) وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)^(٢) خَمْسَةٌ أَوْجِهَ^(٣) .
 أما فتحهما فوجهه أن تقدر كل جملة على حيالها ، وهي إذا انفردت
 كانت^(٤) كذلك .

وأما فتح الأول ونصب الثاني فتقدر الأولى^(٥) جملة مستقلة ، ويقدر الثاني
 معطوفا على لفظها ، و (لا) الثانية - مثلها في قولك : ما جاءني رجل ولا امرأة -
 لتأكيد معنى النفي ، فهي على هذا جملة مستقلة .
 ووجه الرفع في الثاني - والأول مفتوح - مثل وجه النصب إلا أنه على الموضوع^(٦) .

- (١) (الحول) : الحركة ، تقول : (حال الشخص : إذا تحرك ... فكأن القاتل إذا قال : (لا حول
 ولا قوة إلا بالله) يقول : لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله .
 الكسائي : يقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا حيل ولا قوة إلا بالله . اللسان : (حول) .
 (٢) كلمات من حديث شريف قصد بها المصنف مجرد التمثيل .
 وقد وردت هذه الكلمات في أكثر من حديث . ففي صحيح البخاري : « ... قال يحيى :
 وحدثني بعض إخواننا أنه قال : لما قال (حي على الصلاة) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ،
 وقال : هكذا سمعنا نبيكم - ﷺ - يقول ، ٥١ .
 ينظر : صحيح البخاري بحاشية السندي ١ / ١١٥ - فتح الباري شرح البخاري ٢ / ٢٣٣ -
 موطأ مالك الحديث رقم ٢٣ من كتاب القرآن - صحيح مسلم الحديث رقم ١٢ من كتاب الصلاة .
 (٣) مثل المصنف في شرح الوافية بغير ذلك ، فقل ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ :

« ونحو : لا بيع ولا خلال
 الرفع والنصب بثان صححا
 والخامس ارفع أولا بضعف
 خمسة أوجه به تحتها
 والرفع جوز فيهما والفتح
 وفتح على الأصل بثان يشفي » ٥١

- وينظر : سيبويه ١ / ٣٥٢ - المقتضب ٤ / ٣٨٨ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤١ - اللمع
 ص ١٢٨ - المفصل ص ٨١ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، ١١٣ - شرح الرضي ١ / ٣٦٠ -
 شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ - لباب الإعراب ص ٤٠٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٠ .
 (٤) في ب : (صارت) . (٥) في ط : (فيقدر الأول) .
 (٦) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٥ .

ووجه الرفع فيهما أحد أمرين^(١) :
إما لأنه جواب كقولهم^(٢) : أرجل في الدار أم امرأة ؟ على ما ذكر في قولهم :
لا رجل في الدار ولا امرأة^(٣) .

وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما ، وليس من جنس
كلامهم مثل ذلك ، ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم ، فعدلوا
بهما جميعاً^(٤) .

فهذا^(٥) وجه حسن لهذه اللغة .

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن الأولى جعلت (لا) المشبهة بـ
(ليس) ، فلذلك قيل : (على ضعف) ، لأن استعمال (لا) بمعنى (ليس)
قليل^(٦) .

وأما فتح الثاني فواضح^(٧) .

(١) في ط : (الأمرين) .

(٢) في ب ، ح ، ط : (قولهم) وما أثبتته أوجه .

(٣) ينظر قوله ص ٥٧١ .

(٤) علل لذلك المصنف في شرح الوافية بقوله : « .. وأما رفعهما فلكرهه توهم امتزاج ألفاظ متعددة

في لغتهم ، فعدلوا على هذه اللغة إلى الأصل في الرفع فيهما كراهة التحكم .

أو لأنه جواب : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فأتوا بالجواب مطابقاً للسؤال .. » ١ هـ .

شرح الوافية ١ / ٢٦٨ .

(٥) في ط : (وهذه) .

(٦) قال الرضي ١ / ٣٦١ : « .. فإذا تقرر هذا فلا حاجة بناء إلى ما ذكر المصنف من قوله :

(ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس) فإننا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثل الوجه

الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ، وتطابق الأسمين إعراباً - ليس بشرط - و (لا) في

الجميع للتبرئة ألغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستفراق . وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في

الثالث سواء على المذهبين » ١ هـ .

وينظر ما ذكره المصنف في ذلك ص ٥٨٢ - شرح الوافية ١ / ٢٦٩ .

(٧) ينظر المفصل ص ٨١ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، ١١٣ .

وَإِذَا دَخَلَتِ الْمَهْمَزَةُ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ ، وَمَعْنَاهَا : الْإِسْتِفْهَامُ وَالْعَرَضُ وَالتَّمْنِي ..

قوله : « وَإِذَا دَخَلَتِ الْمَهْمَزَةُ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ ، وَمَعْنَاهَا : الْإِسْتِفْهَامُ وَالْعَرَضُ وَالتَّمْنِي »^(١) .

لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام أو لما حمل عليه ، وهذا^(٢) جارٍ في كل باب ، فلذلك بقي عمل (لا) بعد دخول الاستفهام .

فتقول ألا رجل في الدار ؟ - مستفهما - و : ألا نزول عندي - في العرض -
و : ألا ماء أشربه - في التمني -^(٣) .
وأما قوله^(٤) :

[١٢] أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبَيِّنُ^(٥)

(١) في ب ، ح : (والتمني والعرض) . (٢) في ب ، ح : (هذا) بدون واو .
(٣) في المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ : « هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني ، أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته ، تقول : ألا رجل في الدار ؟ على قول من قال : لا رجل في الدار » هـ ١ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ وفيه : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه الخبر » هـ ١ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٨٣ - إيضاح الفارسي ص ٢٤٨ - شرح الرضي ١ / ٣٦٢ .
(٤) هو عمرو بن قعاس - على المشهور - وقيل : عمرو بن قعاس بن عبد يغوث ابن مخدش ابن عصر - بالتحريك - ابن غنم .

ينظر : خزنة الأدب ١ / ٤٦١ - عين الذهب للأعلم ١ / ٣١٢ - العيني ٢ / ٣٦٦ .
(٥) لم يثبت العجز في ب ، ج .

١٢ = البيت من الوافر ، وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٣٥٩ - النوادر لأبي زيد ص ٥٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٤٣١ - أصول ابن السراج ١ / ٤٨٥ - منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣٣ - مقاييس اللغة ٢ / ٦٨ - المفصل ص ٧٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ - شرح الرضي ١ / ٢٦٢ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٥ عين الذهب للأعلم ١ / ٣١٢ ، =

فهذه عند الخليل ليست (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام ، ولكنها حرف
موضوع للتحضيض برأسه ، كأنه قال : ألا ترونني رجلاً ، بمعنى : هلا ترونني
رجلاً^(١) ، ولذلك نصب ونون^(٢) .

وهي عند يونس (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها بمعنى التمني^(٣) ،
وكان القياس : ألا رجل ، ولكنه نون لضرورة الشعر^(٤) .
والوجهان مستقيمان^(٥) .

= عين أذهب للأعلم ١ / ٣١٢ ، ٣٥٩ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٢٦ - الفوائد الضيائية
٢ / ٣٣٤ - الأشموني ٢ / ١٦ - المعني ١ / ٢٥٥ - اللسان (حصل) .
والشاهد في البيت ذكره المصنف ، وسأحقق ما قاله بعد .
(مُحَصَّلَةٌ) : المرأة التي تحصل تراب المعدن ، قال الأزهري : أي : تبيتني عندها لأجامعها ،
وقال الجوهري : أي تبيت تفعل كذا .
اللسان (حصل) . وينظر : خزانة الأدب ١ / ٤٦٠ - الأعلم على سيبويه ١ / ٣٥٩ .
(١) رجلاً (زيادة من ط .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٨٩ : « ... وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني
رجلاً جزاه الله خيراً » ١ هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ ونسبه إلى سيبويه والخليل .

(٣) في ط : (دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٥٩ : « ... وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً ، وزعم أن قوله : (لا نسب
اليوم ولا خلة) على الاضطرار » ١ هـ .

(٥) هذا معنى قوله سيبويه : « ... وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهب » ١ هـ .
سيبويه ١ / ٣٥٩ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٨٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٢ - شرح الرضي ١ / ٣٦٢ .

وَنَعْتُ الْمَبْنِيَّ الْأَوَّلَ مُفْرَدًا يَلِيهِ مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعًا وَنَصْبًا نَحْوُ : لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفٌ وَظَرِيفًا ، وَإِلَّا فَأَلَاغْرَابٌ وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ مِثْلُ : لَا أَبَ وَابْنَا ، وَابْنٌ

قوله : « وَنَعْتُ الْمَبْنِيَّ الْأَوَّلَ مُفْرَدًا يَلِيهِ ^(١) مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ » ^(٢) .

فالحكم فيه جواز الأمرين ، البناء والإعراب .

قوله // : « رَفْعًا وَنَصْبًا » . تفصيل للإعراب الجائز فيه .

وإنما قال : (ونعت المبني) احتراز من نعت العرب فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثل : لا غلام رجل ظريفا فيها .

وقوله : الأول ، احتراز من النعت الثاني ^(٣) وما بعده لأنه لا يكون فيه إلا الإعراب ^(٤) مثل : لا رجل ظريف عاقلا وعاقلا ، لا يكون فيه إلا الإعراب ^(٥) .

وقوله : مفردا ، احتراز من النعت المضاف ^(٦) فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب كقولك : لا رجل حسن الوجه ^(٧) .

(١) قوله (مفردا يليه) حالان من الضمير في (مبني) ، والعامل (مبني) ، والمعنى : يبنى النعت إذا ولي مبني (لا) وكان مفردا . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٥ .

(٢) في ب ، ط : (معرب ومبني) .

(٣) في أ : (من نعته الثاني) .

(٤) (فيه إلا الإعراب) ساقطة من ب .

(٥) (لا يكون فيه إلا الإعراب) ساقطة من ب ، ط .

(٦) في أ : (من نعت مضاف) .

(٧) في شرح الرضي ١ / ٢٦٣ : « ... وقال : يحيى بن معط : صفة المبني المضاف منصوبة لا غير نحو : لا عبد كريم الحسب ، ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة وذهب ابن برهان إلى أن اسم (لا) إذا انتصب بكون مضافا أو مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالوصوف » ٥١ .

وينظر قول ابن معط في فصوله ص ٢٠٢ .

وقوله : يليه ، احتراز من أن يفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل : لا رجل في الدار ظريف ، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب .

وذلك مثل قولك : لا رجلَ ظَريفَ فيها ، وظريفٌ فيها ، وظريفاً فيها^(١) ، فيجيء فيه البناء والإعراب رفعا ونصبا .

أما البناء فلتنزهما منزلة شيء واحد . وأما الرفع فعلى المحل لأن البناء عارض فيه على ما تقدم في مثل : يا زيد الظريف ، وإن كان الإعراب بالعكس .

والنصب على اللفظ لأن الحركة في قولك : (لا رجل) عارضة في هذا الموضع ، فأشبهت - لعروضها - حركة الإعراب ، فلذلك جاء النعت عليها^(٢) .

ونصب النعت في هذا الباب كرفعه في باب : يا زيد الطويل^(٣) ، لأن الضمة في (يا زيد) عارضة مثل الفتحة في : (لا رجل) ، وقد تقدم ما يرشد إليه .

(١) ثلاثة أمثلة لما توافر فيه الشروط ، الأول بالبناء على الفتح ، والثاني بالإعراب رفعا ، والثالث بالإعراب نصبا .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ : « ... والمفرد الموصوف بجري - إذا وصف - على ثلاثة أضرب ، أحدها : أن تجري الصفة على الموصوف في لفظه فتون ، وذلك نحو : لا رجل ظريفا عندك ، ولا غلام صالحا لك .

والوجه الثاني : أن تجعل المنفي وصفته اسما واحدا مثل (خمسة عشر) ونحوه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، ولا غلام صالح لك . ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئا واحدا . يا زيد بن عمرو ، كأنك قلت : يا ابن عمرو .

والوجه الثالث : أن تجري الصفة على الموصوف على موضعه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، لأن موضع (لا) مع (رجل) رفع بأنه موضع ابتداء ، فتجربه على الموضع « ١ » .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥١ ، ٣٥٦ - المقتضب ٤ / ٣٦٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٧ - ٤٧٠ - المفصل ص ٧٨ ، ٧٩ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) ينظر ما ذكره المصنف من ذلك في باب النداء ص ٤١٧ .

وَمِثْلُ : (لَا أَبَاهُ) وَ (لَا غُلَامِي لَهُ) جَائِزٌ لِشِبْهِهِ بِالْمُضَافِ (١) لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي
أَصْلِ مَعْنَاهُ

قوله : « وَمِثْلُ : لَا أَبَاهُ وَلَا غُلَامِي لَهُ (٢) جَائِزٌ لِشِبْهِهِ بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ
فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ .. » .

فيجوز على ذلك أن تقول : لا أباهُ ، ولا غلامي له ، فتعطي هذا المنفي أحكام
المضاف ، فلذلك أثبت الألف في : (لا أباهُ) ، وحذفت النون من : (لا غلامي
له) لأن ذلك حكمه إذا كان مضافاً (٣) .

وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجرى مُجْرَى المضاف بخلاف اللغة الأخرى
فإنه فيها مبني لأنه غير مشبه بالمضاف ، بل يجري مجرى المفردات .

وإنما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركته المضاف في أصل معناه ، لأن
معنى قولك (أبوك) : أَبٌ لَكَ ، فقد (٤) اشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الأبوة
إلى المذكور بعد اللام مثلها في الإضافة وإن اختلفا في أن الحذف يفيد قوة الخصوصية
حتى يصير معه (٥) معرفة ، وإثبات اللام لا يصير معه كذلك .

فلما (٦) اشتركا في أصل معنى الإضافة حمل على المضاف فأجرى مُجْرَاهُ ،
فلذلك قيل : لَا أَبَاهُ ، وَلَا غُلَامِي لَهُ .

(١) في بعض نسخ المتن : (تشبيها له) وما أثبتته هو ما في نسخ الشرح وكذا في الرضي .
(٢) في ح : (ولا غلامين) بإثبات النون وهو مناقض لما يقصده المصنف من معنى الإضافة .
(٣) يعني : أنه أختص لفظ (الأب) و (الأخ) من بين الأسماء الستة وكذا المثني وجمع المذكر
السالم إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثني والجمع وإثبات الألف في
(الأب) و (الأخ) فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أباه ، ولا أخاله ، فتكون
معربة اتفاقاً - كما ذكر المصنف - تشبيها بالمضاف .

وينظر : شرح الوافية للمنصف ٢ / ٢٧٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ .

(٤) (فقد) ساقطة من أ ، ب ، ح .

(٥) (معه) زيادة من ط .

(٦) في ب : (ولما) .

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: لَا أَبَا فِيهَا ، وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلَافًا لِسَيِّوِيهِ ..

والذي يوضح أن هذا الحكم في مثل ذلك إنما كان لشبهه بالمضاف - فيما ذكرناه - أنهم لا يقولون : لا أبا فيها ، ولا رَقِيتِي عليها ، لأن إضافة لا تكون بهذا المعنى^(١) .

قوله : « وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلَافًا لِسَيِّوِيهِ » .

مذهب^(٢) سيويه ومن تابعه^(٣) أن ما ذكرناه مضاف^(٤) ، واللام لتأكيد الإضافة ، فلذلك كانت فيها أحكام الإضافة .

وإنما عَرَّه من ذلك وجود أحكام الإضافة فظن // أنه مضاف . ٦٥
وليس بمستقيم لأمرين .

أحدهما : أنا نقطع بأن قولهم : (لا أبالك) بمعنى : لا أب لك ، ولا خلاف في^(٥) أن : (لا أب لك) غير مضاف ، فوجب أن يكون مثله .

(١) في حاشية ب : (أي : بمعنى على ، وإنما هي بمعنى اللام) .

(٢) في ط : (فمذهب) .

(٣) هو مذهب الخليل وتبعه سيويه وجمهور النحويين .

قال سيويه ١ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ : « هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة .

اعلم أن التنوين يقع من النفي في هذا الموضع إذا قلت : (لا غلام لك) كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا مسلمي لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : (لا أباك) في معنى : لا أبا لك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في : لا مثل زيد ، فلما جاؤا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ... ١٠٥ .

وينظر في هذه المسألة : المقتضب ٤ / ٣٧٣ - ٣٧٦ - أصول ابن السراج ١ / ٤٧٤ - ٤٧٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٣ - ٢٤٥ - الخصائص ١ / ٣٤٣ ، المفصل ص ٧٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ - شرح الرضي ١ / ٢٦٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٣٠ .

(٤) في ب : (المضاف) . (٥) في (ساقطة من ب .

وَيُحَذَفُ فِي مِثْلِ : لَا عَلَيْكَ (١)

والوجه الثاني : أن (لا) هذه لا تدخل إلا على التكرات ، ولو (٢) كان مضافا لكان معرفة ، وحيث (٣) يمنع دخول (لا) عليه ، وصحة دخولها دليل على أنه غير مضاف .

فقد وضع أن الحق ما قدمناه من أنه إنما (٤) أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق (٥) .

* * *

(١) أغفل المصنف ذكر هذا الموضع في الشرح ، وكذا في شرح الوافية .
وقد جاء في الفصل ص ٨٢ : ... وقد حذف المنفي في قولهم : (لا عليك) أي : لا بأس عليك ، ا هـ

وقال الرضي : ... ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافاً .

وقولهم : (لا كزيد) إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون (كزيد) اسما والخبر محذوف ، أي : لا مثله موجود . وجاز أن يكون خيرا ، أي : لا أحد مثل زيد .

وإن جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف ، أي : لا أحد كزيد ، ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٦ .

سيبويه ١ / ١١٤ - المتقضب ٢ / ١٤٩ ؛ ٤ / ١٢٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤١ .

(٢) في ب : (فلو كان) .

(٣) في ب ، ح : (فحيث) .

(٤) (إنما) زيادة من ط .

(٥) أي : كما قال الخليل وسيبويه وجمهور النحويين .

خَيْرٌ (مَا) وَ (لَأ) الْمُشْبَهَتَيْنِ بِلَيْسَ

خَيْرٌ (مَا) وَ (لَأ) الْمُشْبَهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْتَدُّ بَعْدَ دُخُولِهِمَا ، وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ

قوله (١) : « خَيْرٌ (مَا) وَ (لَأ) الْمُشْبَهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْتَدُّ بَعْدَ دُخُولِهِمَا » (٢) .
وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خير (إن) (٣) .
[قوله : « وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ » (٤)] .

يعني : وهي لغة أهل (٥) الحجاز (٦) ، وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر (٧) .

ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل ، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾ (٨) ، وَ ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٩) .

- (١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي ح ، ط : (قال) .
- (٢) أي : بعد دخول كل منهما في مسألتها لا أنهما يجتمعان .
- (٣) ينظر ما تقدم من قوله في ذلك ص ٣٨٠ .
- (٤) تكملة لم تثبت في نسخ الشرح ، وهي في المتن وكذا في الرضي ١ / ٢٦٦ .
- (٥) (أهل) ساقطة من ح .
- (٦) قال الرضي ١ / ٦٦ : « ... وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد - لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم - رفع اسم (لا) ونصب خبرها في موضع ، فاللغة الحجازية إذن إعمال (ما) وحدها - دون (لا) - إعمال (ليس) » ١ هـ .
- وينظر قول الرضي في ١ / ١١٢ . وقد تقدم في ص ٣٨٦ .
- وينظر : سيبويه ١ / ٢٨ - المتقضب ٤ / ١٨٨ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٧) في سيبويه ١ / ٢٨ : « ... وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) وهو القياس لأنها ليست بفاعل ، وليس (ما) ك (ليس) ، ولا يكون فيها إضمار » ١ هـ .
- وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الخصائص ١ / ١٢٥ ، ١٦٧ - الإنصاف ١ / ١٦٥ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٧ - شرح الوافية ١ / ٢٧٦ - لباب الإعراب ص ٤١٣ .
- (٨) من الآية ٣١ / يوسف .
- وينظر فيها : سيبويه ١ / ٢٨ - معاني الأحفش ورقة ٥٦ / ب - معاني الفراء ٢ / ٤٢ ، ٤٣ - ٣٠ / ١٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الكشاف ٢ / ٣١٧ - التبيان ٢ / ٧٣١ - البحر المحيط ٥ / ٣٠٤ - المتقضب ٤ / ١٨٨ . (٩) من الآية ٢ / المجادلة .
- وينظر فيها : المتقضب ٤ / ١٨٨ - معاني الفراء ٣ / ١٣٩ ، ١٤٢ - البيان الأنباري ٢ / ٤٢٦ - التبيان ٢ / ١٢١٢ - الكشاف ٤ / ٧٠ - البحر المحيط ٨ / ٢٣٢ ، ٣٠٤ / ٥ .

وَإِذَا زِيدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ انْتَقَصَ التَّنْفِي بِـ (إِلَّا) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ بَطَلَّ الْعَمَلُ .

ووجه شبههما بـ (ليس) : التنفي ودخولهما على المبتدأ والخبر ، إلا أن (ما) أقوى شبيهاً لكونها لنفي الحال^(١) ، ولذلك^(٢) كان استعمال (لا) بمعنى (ليس) شاذاً^(٣) .

قوله : « وَإِذَا زِيدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ انْتَقَصَ التَّنْفِي بِـ (إِلَّا) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ بَطَلَّ الْعَمَلُ » .

أما وجه إبطاها إذا دخلت (إِنْ) فلأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوى^(٤) ، فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل^(٥) .

(١) هذا معنى قول المبرد ٤ / ١٨٨ : « ... وذلك أنه رأوها في معنى (ليس) ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ، فلما خلصت في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تنفي عن الأخرى ، أجروها مجراها » هـ . وينظر : سيويه ١ / ٢٩ - الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ - الخصائص ١ / ١٦٧ .

ومن أوجه الشبه أيضا دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) كقولك : ما زيد بقائم ، ومنه : ﴿ وما ربك بغافل ﴾ .

الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ - المفصل ص ٨٢ . (٢) في ط : (فلذلك) .

(٣) ذكر المصنف ذلك قبل بقوله : « وهو في (لا) شاذ » ينظر ص ٣٨٦ ويقول ص ٥٧٤ : « ... لأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل » هـ ١ . وفي المقتضب ٤ / ٣٨٢ : « ... وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى » هـ ١ .

وهذا النص يشعر بالقلّة لا بالشذوذ .

(٤) في أ : (لأنه مشبه بليس ليس بالقوى) وما أثبتته أوجه .

(٥) في سيويه ٢ / ٣٠٥ : « ... وأما (إِنْ) مَعَ (مَا) - في لغة أهل الحجاز - فهي بمنزلة (ما) في قولك : (إنما) الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها هـ ١ .

وينظر : أيضا سيويه ١ / ٤٧٥ - المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ ، (ط الثانية) وإنما خصت (ما) بذكر زيادة (إِنْ) معها ، لأن (إِنْ) لا تتراد مع (لا) .

و (إِنْ) هذه زائدة عند البصريين ، ومؤكدة بمعنى (ما) عند الكوفيين .

وينظر : الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ وما بعدها - أسرار العربية ص ١٤٥ .

وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بـ (إلا) فلأنها إنما عملت لما فيها من^(١) معنى النفي ، فإذا دخلت (إلا) حصل الإثبات ، فانتقض معنى النفي^(٢) وهو المعنى الذي عملت من أجله ، فبطل المعنى^(٣) .

وأما وجه إبطالها إذا تقدم الخبر فلما تقدم من كون عملها على غير القياس ، فلم تقو^(٤) في التصرف ، بخلاف (ليس) فإنها أصلية في العمل فلم يبطل عملها بتقديم^(٥) الخبر ، فلذلك جاز : ليس قائما زيد^(٦) .

(١) (من) ساقطة من ب ، ح .

(٢) سقط من ح قوله : (فإذا دخلت إلا حصل الإثبات فانتقض معنى النفي) .

(٣) في سيويه ١ / ٢٩ : « ... وتقول : ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر ... » ١٤٥ هـ .

وقال الرضي ١ / ٢٦٧ : « ... ونقل عن يونس إنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ (إلا) وأنشد في ذلك :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول ، أي : دوران منجنون ، وكذا (معذبا) مصدر كقوله تعالى : ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ ١٤٥ هـ .

ولم أجده في سيويه ولا المقتضب . وأثبتته ابن الحاجب في شرح المفصل .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٧٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢١٨ .

(٤) في أ : (فلم تقوى) وهو خطأ ظاهر .

(٥) في ب : (لتقدم) .

(٦) هذا معنى قول البرد (المقتضب ٤ / ١٨٩) : « ... وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها ردها إلى أصلها فقالوا : ما زيد إلا منطلق ، وما منطلق ، وما منطلق زيد ، لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر » ١٤٥ هـ .

وينظر : سيويه ١ / ٢٩ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٨ - شرح الرضي ١ / ٢٦٧ .

قوله : « وَإِذَا عَطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ فَالرَّفْعُ »^(١) .

مثاله قولك : ما زيد قائما بل قاعد ، وما زيد قائما لكن قاعد^(٢) .

لا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع لما ذكرناه من أن عملها يبطل فيهما^(٣) لما قصد فيه إلى الإثبات ، لأنها عملت للنفي .

فإن كان ذلك مبطلاً لعملها في الأصل - المعطوف عليه - فهو في المعطوف - الذي هو فرع عليه - أجدر .

ويحملون^(٤) رفعه بالعطف على المحل ، لأنه لما بطل معنى النفي فيه صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي . وإذا قدر الأول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فمحلّه بالنسبة إليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي^(٥) .

فإما إذا // عطف بغير حرف موجب فحكمه في الإعراب حكم المعطوف

٦٦

(١) في شرح الرواية ١ / ٢٧٩ .

« وإن عطفت موجبا فرفع ما أنت لي مخالفا بل طائع » هـ

(٢) في الإيضاح للفارسي : « ... ومما يجري مجرى نقض النفي : ما زيد قائما بل قاعد ، وقياس (لكن) الخفيفة أن تكون مثل (بل) ، ، تقول : ما زيد قاعدا لكن قائم » هـ .

الإيضاح العضدي ص ١١٠ ، ١١١

(٣) أي : (بل) و (لكن) .

(٤) في أ : (ويكون رفعه) ، وفي ح : (فيحملون) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ : « وقال عبد القاهر : هو خير لمبتدأ محذوف ، أي : ما زيد قائم لكن هو قاعد . فعلى هذا ليس هذا - عنده - مما نحن فيه - أي : من باب عطف المفرد على المفرد ، ولا يمكن أن يكون منه لامتناع عطف - عنده - على الخبر وحده ، إذ يلزمه النصب عنده ، فهو على هذا من باب القطع ... »

وقال ابن جعفر : هو عطف على التوهم ... وليس ما ذهب إليه بشيء لأن مثل ذلك ليس

بمطرد ولا في سعة الكلام » هـ .

وينظر : جمل عبد القاهر ص ٣٣ .

.....

عليه كقولك : ما زيد قائما ولا قاعدا^(١) . واشترط فيه ما اشترط^(٢) في غيره في أنه^(٣) منزل بمنزلة المعطوف عليه ، فلذلك لم يجوز : ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو^(٤) ، لأنك إن جعلت (قاعدا) معطوفا على (قائما) لم يجوز لخلو الثاني من الضمير الذي يجب للأول ، وإن جعلته معطوفا عليه عطف الجملة على الجملة - إلا أنك قدمت^(٥) الخير - أعملت (ما) في الخير مقدما ، وهو غير جائز في الأصل فكيف يجوز في الفرع ؟ .

فأما إذا قلت : ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو ، فهذه جائزة على التقدير الثاني^(٦) ، ممتنعة^(٧) على التقدير الأول^(٨) .

* * *

(١) في سيويه ١ / ٣٠ : « ... وتقول : ما زيد كريما ولا عاقلا أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة (كريم) لأنه ملتبس به إذا قلت : (أبوه) تجر به عليه كما أجريت عليه (الكريم) ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا أبوه ، نصبت وكان كلاما » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٩٣ .

(٢) في ج ، ط : (ويشترط فيه ما يشترط) .

(٣) في ط : (لأنه) .

(٤) في المقتضب ٤ / ١٩٣ : « ... تقول : ما زيد منطلقا ولا قائم عمرو ، رفعت (قائما) لأنه خير مقدم ، فكأنك قلت : وما قائم عمرو » ا هـ .

وينظر سيويه ١ / ٣٠ وفيه : « ... وتقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو ، لم يكن كلاما لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ، كأنك قلت : وما عاقل عمرو » ا هـ .

• نظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٣ .

(٥) ب ط : (لما قدمت) . (٦) أي : على تقدير عطف الجملة على الجملة .

في أ : (ممتنع) وما أثبتته أوجه .

أي : على تقدير عطف المفردات .

المَجْرُورَاتُ

المَجْرُورَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

قوله^(١) : « المَجْرُورَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ »^(٢) .
لا يتميز المجرور إلا بذلك كما تقدم في المرفوع^(٤) والمنصوب^(٥) .

* * *

(١) في ج ، ط : (قال) .

(٢) في ج : (الإضافة) .

(٣) هذا معنى قوله قبل : « ... والجر علم الإضافة » ينظر ص ٢٤١ .

قال الرضي ١ / ٢٤ : « ... أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا كما في (غلام زيد)
و (حسن الوجه) اهـ .

وقال ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ : « وعلم المضاف إليه - كما مضى - ثلاثة : الكسر ، والفتح
والياء اهـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٤ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٣٤ .

(٤) أي : المرفوعات . وينظر ص ٣٣٢ .

(٥) أي : المنصوبات . وينظر ص ٣٨٧ .

وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا مُرَادًا .

قوله : « وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٌ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ ^(١) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا مُرَادًا » .

فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف ^(٢) والمجرور بالإضافة .

والمجرور بالحرف مضاف إليه أيضا ^(٣) ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فقد أضفت المجرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر ، ولذلك تسمى : (حروف الجر) ^(٤) لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ^(٥) .

وقوله : لفظاً ، ليدخل فيه المجرور بحرف الجر ^(٦) .

قوله : أو تقديراً ، ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم ^(٧) إليه .

وقوله مرادا ، احتراز من مثل قمت يوم الجمعة ^(٨) ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جر تقديراً ، ولكنه محذوف غير مراد ، وسيأتي شرط كونه مرادا .

(١) في ب : (حرف الجر) .

(٢) في ج : (بالحروف) .

(٣) هذا قول سيبويه وتبعه المبرد ، فقد سمي ما انجر بحرف جر ظاهر مضافاً إليه . قال ٢٠٩ / ١ : « ... والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء اسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً . فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا العبد لله ، وما أنت كزيد ، وبالكبر ، وتالله لا أفعل ذاك ، و (من) و (في) و (مذ) و (عن) و (رب) وما أشبه ذلك ، ا هـ . وينظر المقتضب ٤ / ١٣٦ .

(٤) في ج : ط : (ولذلك سمي حرف جر) .

(٥) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٩٧ - وقد ذكرها المصنف بعد بالتفصيل ص ٩٣٨ .

(٦) في ج : (بحرف جر) .

(٧) في أ : (اسم) .

(٨) قال المصنف : « احتريز ب (مرادا) عن المفعول فيه والمفعول له لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ، ا هـ .

وينظر ما رد به الرضي على هذا القول في شرحه ١ / ٢٧٢ .

فَالْتَقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْمًا مُجَرَّدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا . وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ
وَلَفْظِيَّةٌ فَالْمَعْنَوِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا

قوله : « فَالْتَقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ ^(١) اسْمًا مُجَرَّدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا » .

هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم ^(٢) إليه ، والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ^(٣) ، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا فصل فصل بأخص من ذلك .

قوله : مجرد تنوينه ^(٤) لأجلها ، يريد التنوين وما قام مقامه ^(٥) ، وكذلك ما ليس فيه تنوين يقدر أن لو كان فيه تنوين محذوفا ^(٦) لأجلها ^(٧) .

قوله : « وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ ... » .
فَسَّرَ المعنوية بأن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معموها لأنها لا تلتبس إلا به ، فإذا قصد تمييزها حصل بذكر ما تلتبس به منفيًا عنها ^(٨) .

(١) (المضاف) ساقطة من أ . (٢) في ج : (الاسم) .

(٣) مذهب المصنف أن الإضافة بقسميها - معنوية ولفظية - مجرورة بتقدير حرف الجر ، وهذا على خلاف المفهوم من قول النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية . ينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٤٦ .

قال الرضي ١ / ٢٧٢ : « ... واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد ، إذ ليس (الوجه) في قولنا : (زيد حسن الوجه) مضافا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر ، بل هو هو ، وكذا في : (ضارب زيد) وإن كان مضافا إلى (زيد) لكنه بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضا ، ولم يحتج في إضافته إليه - لا في حال الإضافة ولا قبلها - إلى حرف جر .

بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعدد بنفسه نحو :
أنا ضارب لزيد ، لكونه أضعف عملا من الفعل ه ا .

(٤) في ب ، ج : (بتوينه) .

(٥) أي : من نوني الثنية والجمع . (٦) في أ : (مجردا) .

(٧) مثل كم رجل ، وهن حواج بيت الله ، والضارب الرجل . شرح الرضي ١ / ٢٧٣ .

(٨) سقط من ج ، ط : (منفيًا عنها) .

وَهِيَ إِمَامًا بِمَعْنَى (الَلَامِ) فِيمَا عَدَا جِنْسِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَظَرْفُهُ ، أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) فِي جِنْسِ الْمُضَافِ ، أَوْ بِمَعْنَى (فِي) فِي ظَرْفِهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ : نَحْوُ : غُلَامٌ زَيْدٌ ، وَخَائِمٌ فَضَّةٌ ، وَضَرْبُ الْيَوْمِ

وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِنْ) وبمعنى (في) قليلا . فالتى بمعنى (مِنْ) شرطها^(١) أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة . والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف^(٢) اسما مضافا إلى ظرفه كقولك : ضَرْبُ الْيَوْمِ^(٣) . والتي بمعنى (اللام) ما عدا هذين القسمين^(٤) .

(١) (في ب ، ج : فالذي ... شرطه) .

(٢) سقط من أ ما بين قوله : (المضاف) في السطر السابق وهذا .

(٣) لم يذكر أحد من متقدمي النحاة مجيء الإضافة بمعنى (في) . وما نسب به بعض المحققين إلى ابن السراج والجرجاني - من قولهما مجيئها بمعنى (في) - عار عن الصحة ، يقول ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٣) : «... والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين ، إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ١ هـ .

وقد قال بقوله هذا كل من الفارسي ، وابن جنبي ، والجرجاني ، والحريري والزمخشري ، وابن الخشاب ، وابن يعيش ، والرضي .

ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ ، الخصائص ٣ / ٢٦ ، اللمع ص ١٦٤ - جعل عبد القاهر ص ٣٠ - شرح ملحمة الإعراب للحريري ص ٢٤ - المفصل ص ٨٢ - المرجل لابن الخشاب ص ٢٦٠ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٩ - شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

وقال عبد القاهر في جملة ص ٣٠ : «... والإضافة على ضربين ، أحدهما أن تكون بمعنى (اللام) نحو قولك : دار زيد ، تريد : دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كقولك : خاتم فضة ، تريد : خاتم من فضة » ١ هـ .

ومن هذا يتضح أنه لا صحة لما نسب إلى كل من ابن السراج والجرجاني من قولهما مجيء الإضافة بمعنى (في) كما ذكر السيوطي في الهمع ٢ / ٤٦ - والأستاذ عضية في هامش المقتضب ٤ / ١٤٣ . ومذهب المصنف مجيئها بمعنى (في) قليلا ، وقد تبعه في هذا ابن مالك وشراح ألفيته ، وذلك قوله في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ : «... وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح ... » ١ هـ .

وينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ - شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ - التوضيح ٣ / ٨٥ - التسهيل ص ١٥٥ . (٤) في أ : (ما عدا القسمين هذين) .

وَتَفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ الْمَعْرِفَةِ ، وَتَخْصِيصاً مَعَ التَّكْرَةِ ، وَشَرْطُهَا : تَجْرِيدُ الْمُضَافِ
مِنَ التَّعْرِيفِ

قوله : « وَتَفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ الْمَعْرِفَةِ ^(١) ، وَتَخْصِيصاً مَعَ التَّكْرَةِ » .

٦٧ يعني : الإضافة // المعنوية لأن الكلام فيها ، بخلاف اللفظية فإنها لا تفيد أمراً
معنوياً على ما سيأتي ^(٢) .

وإنما أفادت هذه تعريف مع المعرفة لأن وضعها على أن تفيد أن بين ^(٣) المضاف
والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك أفادت
التعريف ^(٤) . وأما تخصيصها - إذا أضيفت إلى نكرة - فواضح ^(٥) .

قوله : « وَشَرْطُهَا تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ » .

لأن الإضافة إذا كانت ^(٦) إلى معرفة أدى إلى الجمع بين تعريفين ^(٧) ، وهو
مطروح في لغتهم ^(٨) ، وإن كانت إلى نكرة لم يستقم لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه .

(١) (المعرفة) ساقطة من ب .

(٢) ينظر ص ٥٩٥ .

(٣) (بين) ساقطة من أ .

(٤) في شرح الرضي ١ / ٢٧٤ : « ... وإنما أفادت تعريفاً مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد
مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه مثلاً إذا قلت : غلام زيد
راكب - ولزيد غلمان كثيرة - فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية
ب (زيد) ، إما يكون أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره ، أو يكون غلاماً
ممهوداً بينك وبين مخاطب ، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان ... » هـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١١٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٠ .

(٥) وذلك مثل : غلام رجل ، فإنه قد تخصص من غلام امرأة .

(٦) في ط : (إن كانت) .

(٧) في ج : (التعريفين) .

(٨) قال الرضي - مخالفاً المصنف - : « ... وعندني أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع
من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصل به معنى نحو : زيد
الصدق ، يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد . »

وَمَا أَجَارَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ : (الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ) - وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ - ضَعِيفٌ ..

قوله : « وَمَا أَجَارَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ : الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ - وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ - ضَعِيفٌ »^(١) .

لأنهم جمعوا بين تعريفين ، بالإضافة إلى المعرفة ، ودخول الألف واللام في المضاف . وليس بمستقيم لمخالفته^(٢) القياس واستعمال الفصحاء^(٣) .

أما القياس فما ذكرناه : وأما استعمال الفصحاء فالسموع منهم : ثلاثة الأثواب ، قال^(٤) .

[١٣] وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى^(٥) ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالذِّيَارُ الْبِلَاقِعُ

= ومثله قولهم : مضر الحمراء ، وأثمار الشاء ، وزيد الخيل ، فإن بالإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق . هذا وإنما مجرد المضاف - في الأغلب - عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلا للحاصل « ١ هـ

شرح الرضي ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥

(١) (العدد ضعيف) في هامش أ . (٢) في ب ، ط : (لمخالفة) .

(٣) قال المصنف أيضا في شرح الوافية ١ / ٢٨٢ : « ... وأجاز الكوفيون : الخمسة الأثواب ، ومنعه

البصريون كغيره ، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال الفصحاء » ١ هـ .

وقال المررد (المقتضب ٢ / ١٧٣) : « اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يافتي ،

وأخذت الخمسة عشر الدراهم . وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت

العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا . ومما يبطل هذا

القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافة ، فرواية برواية . والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف

ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ، ... وقد اجتمع النحويون على أن هذا

لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفهم » ١ هـ .

وينظر : الإنصاف مسألة (٦١) ٢ / ٤٣٦ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٢٣ - شرح ابن عيوش

٢ / ١٢١ - شرح الرضي ١ / ٢٧٧ - ، وأجازه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ .

(٤) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكنى : أبا الحارث . ديوانه ص ٣٢ .

(٥) لم يثبت صدر البيت في ب ، ج .

١٢ = البيت من الطويل ، وهو في المقتضب ٢ / ١٧٤ ، ٤ / ١٤٤ برواية :

وقال^(١) :

[١٤] مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ^(٢) فَسَمَا فَأَدْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ

= وهل يرجع التسليم أو يكشف البكا
وفي إصلاح المنطق ص ٣٠٣ - وجمل الزجاجي ص ١٤١ - الحلل لابن السيد ص ١٧٠ ،
ودرة الغواص للحريري ص ١٢٥ - وشرح ابن يعيش ١٢٢ / ٢ - والهمع ١٥٠ / ٢ - الدرر
١٠٦ / ٢ ، برواية :

والرسوم البلاقع

وفي الأشموني ١ / ١٨٧ برواية : ... أو يشكف العنا
وفي الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٤٦ برواية : أو يسلب العمي
وفي ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٩١ برواية :

وقفنا وقلنا أيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع

والشاهد في البيت قوله : (ثلاث الأثافي) حيث ترك اللام من المضاف (ثلاث) على ما هو
القياس واستعمال الفصحاء .

قال الحريري (درة الغواص ص ١٢٥) : « ... لأن المميز لا يكون معرفا بالألف واللام
ولا نقل إلينا في شجون الكلام ١٠١ هـ .

(الأثافي) جمع (أثفية) و (أنفية) - بالضم والكسر - الحجر الذي توضع عليه القدر .
(البلاقع) : جمع (بلقع) و (بلقعة) : المكان الخالي والأرض التي لا شجر فيها .
وينظر : اللسان (أثف) و (بلقع) . الحلل لابن السيد ص ١٧٢ .

(١) هو الفرزدق يمدح به يزيد بن المهلب ، وقبلة :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

ينظر : ديوانه ١ / ٣٠٥ .

(٢) لم يثبت صدر البيت في ب ، ج .

١٤ = البيت من الكامل وهو في المقتضب ٢ / ١٧٤ برواية :

..... فدنا فأدرك

وفي إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، والمفصل ص ٢٨٣ ، وشرح ابن يعيش ١٢١ / ٢ برواية :

..... فسما وأدرك

وينظر : جمل الزجاجي ص ١٤٢ - الحلل لابن السيد ص ١٧٥ - فصول ابن معط ص ٢٢٣ -
شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٣ - شرح الألفية للمراذي ٢ / ٢٢٣ - الأزهار الصافية شرح =

والذي عَرَّ الكوفيين^(١) ما نقل عن قوم غير فصحاء ، ووجه في القياس ضعيف وهو أن (الثلاثة) هي (الأثواب) ، بخلاف قولك : (غلام زيد) لأنهما متغايران .

ولما كانت هي (الأثواب) وهي المسند إليها كانت أشبه^(٢) بالتعريف من الثاني .

وهذا ضعيف لأنها^(٣) مضافة إضافة مفيدة، وليس ما ذكره والذي يجوز ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : خاتم فضة ، فد (الخاتم) هو (الفضة) وليس بمجوز تعريف الأول !! ، فبطل ما تمسكوا به^(٤) .

= الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ٢ / ٨٧٨ - المعنى ١ / ٣٣٦ - مبسوط الأحكام للثريزي ورقة
٢٤١ شواهد العيني ٣ / ٣٢١ - شرح الأشموني ١ / ١٨٧ - ٢ / ٢٢٨ - الهمع ١ / ٢١٦ ،
٢ / ١٥٠ - التصريح ٢ / ٢١ - الدرر ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٢٠٦ .
والشاهد في البيت : كسابقه .

(سما) : ارتفع وشب .
(فأدرك خمسة الأشبار) : بلغ طوله خمسة أشبار بشير الرجال وهي ثلثا قامة الرجل . ومعناه :
ارتفع وتجاوز حد المشي .

ينظر : الخلل لابن السيد ص ١٧٥ - الدرر ص ١ / ١٨٥ .

(١) نسبة ابن السكيت إلى الكسائي . وينظر : إصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

(٢) مصححة أعلى السطر في ب : (أحق) .

(٣) في ب : (فإنها) .

(٤) ينظر قول الرضي في ذلك ١ / ٢٧٧ .

وَاللَّفْظِيَّةُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْلُ : ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ

قوله : « وَاللَّفْظِيَّةُ ^(١) أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ ^(٢) صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا ^(٣) مِثْلُ :
ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ » .

فقوله : صفة ، ليخرج ما ليس بصفة .

وقوله : مضافة إلى معمولها ، ليخرج الصفة المضافة إلى غير معمولها كقولك :
مُضَارِعٌ مِصْرَ ، فإنها صفة مضافة لإضافة حقيقية ^(٤) لأنها أضيفت إلى غير
معمولها ^(٥) ، ونحوه [قوله تعالى] : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(٦) على الأصح ^(٧) .

(١) هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة ، والأول - وهو الإضافة المعنوية - قد تقدم ذكره في
ص ٥٨٩ .

(٢) (المضاف) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) ذكر المصنف هذا التعريف في شرح الرواية ٢٨٢ / ١ وكذا في الإيضاح شرح المفصل ٤٢٢ / ٢
ولكنه ذكر في الأخير تعريفين آخرين للإضافة اللفظية ، وذلك قوله : « ... ولو قيل : هي التي
لا تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثاني لكان جيدا ليطابق تفسير المعنوية على العكس .

ولو قيل فيها أيضا : عدول عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيدا
أيضا » هـ .

(٤) في أ ، ط : (حقيقة) .

(٥) في شرح الرضي ٢٧٧ / ١ : « ... قوله : (مضافة إلى معمولها) أي : إلى مرفوعها أو منصوبها ،
وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها نحو : مضارع مصر ، وخالق السموات ، وزيد
مضروب عمرو ، فإن جميعها صفات مضافة لا إلى معمولها ، فأضافتها محضة » هـ .

(٦) الآية ٤ / فاتحة الكتاب .

قال الزمخشري (الكشاف / ١ / ٥٧ - ٥٩) : « ... فإن قلت : ما هذه الإضافة ؟ قلت : هي
إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع فجرى مجرى المفعول به كقولهم : يا سارق
الليلة أهل الدار ، والمعنى على الظرفية ، ومعناه : مالك الأمر كله في يوم الدين ... » هـ .

وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩ / ١ - التبيان للعكبري ٦ / ١ - البحر ٢١ / ١ -
الحجة للفارسي ١٤ / ١ .

(٧) قال الرضي : « قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مالك يوم الدين ﴾ على الأصح . وهذا منه عجيب ،
وذلك أن (يوم الدين) إما أن يكون بمعنى (في) - كما يدعي المصنف في : ضرب اليوم - =

وذلك إنما يكون في باب اسم الفاعل وباب اسم المفعول وباب الصفة المشبهة بهما ، وسيأتي لكل واحد منها^(١) باب يذكر فيه^(٢) .

قوله : « وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ » .

لأنهم^(٣) لم يقصدوا^(٤) فيها إلا مجرد التخفيف ، والمعنى كما كان قبل الإضافة^(٥) ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، كان في المعنى كقولك : مررت برجل ضاربُ زيدٍ !! فَعَلِمَ أنهم لم يقصدوا إلا التخفيف والمعنى على // ما كان عليه في العمل^(٦) .

٦٨

= فيكون المضاف إليه مفعولا فيه من حيث المعنى ، فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وليس كـ (ضرب اليوم) لأنه وإن كان مضافا إلى معموله لكنه ليس بصفة ، فأضافته حقيقية .

وإما أن يكون مما كان مفعولا فيه ، فأتسع فيه ، فألحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، فهو أيضا معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة ...

ولعل المصنف جعل ﴿ مالك يوم الدين ﴾ بتقدير اللام كـ (مصارع مصر) فلذا قال : ومن ذلك : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى (في) في ظرفه . والوجه في تعرف ﴿ مالك يوم الدين ﴾ حتى وقع صفة (لله) أنه بمعنى اللام نحو : قتيل كربلاء رضي الله عنه ، أو أنه بمعنى الماضي كأنه قال : ملك يوم الدين ، هـ ١ .

شرح الرضي ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وينظر : البحر المحيط ١ / ٢٠ ، ٢١ .

(١) في ب ط : (منهما) وما أثبتته أصوب .

(٢) ينظر الأول ص ٨٣٠ . والثاني ص ٨٣٨ والثالث ص ٨٤٠ .

(٣) في أ : (لأنه) .

(٤) في ج : (لم يقصد) .

(٥) (قبل الإضافة) زيادة من ط . وهي عبارة الزمخشري في المفصل ص ٨٣ .

(٦) زاد في شرح الوافية ١ / ٢٨٣ قوله : « ... وإنما يضاف على سبيل التخفيف اللفظي » هـ ١ .

وَمِنْ ثَمَّ جَاَزَ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وَامْتَنَعَ : بَزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ - وَجَاَزَ :
الضَّارِبَا زَيْدًا ، وَالضَّارِبُو زَيْدًا ، وَامْتَنَعَ : الضَّارِبُ زَيْدًا ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ

والذي يدل على أنه عندهم كذلك قولهم : رُبُّ ضَارِبِ زَيْدٍ ، وقوله تعالى :
﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ (١) . (٢) .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ جَاَزَ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ إلى آخره » .

يعني : ومن جهة أنها لا تفيد إلا تخيفا في اللفظ جاز : مررت برجل حسن
الوجه ، لأنها لو أفادت غير ذلك لوجب أن يكون (حسن الوجه) معرفة فيمتنع
جره صفة على النكرة (٣) .

وامتنع : بزيد حسن الوجه ، ولو (٤) كان (حسن الوجه) معرفة (٥) لجاز
جره على المعرفة ، ولما كان نكرة لم يجز .

وجاز : الضاربا زيد ، لأنه أفاد تخفيفا بحذف النون للإضافة (٦) .

وامتنع : الضارب زيد ، لأن التنوين قد زال لأجل الألف واللام ، فلم تكن

(١) من الآية ٢٤ / الأحقاف .

(٢) زاد في ط : (أي : ممطر لنا) .

وهذا معنى قول المبرد : « ... ألا ترى أن الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون
إلا نكرة ، لأن التنوين لا يكون إلا في النية نحو قوله عز وجل : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ و (هديا
بالغ الكعبة) هو وصف للنكرة وتدخل عليه (رب) كما تدخل على النكرة » ٥١ .
المقتضب ٣ / ٢٢٧ .

وينظر : المقتضب أيضا ٤ / ١٥٠ - سيبويه ١ / ٨٤ ، ٢١١ - الإيضاح للفارسي

ص ١٤٣ - الكشاف ٣ / ٥٢٤ - التبيان ٢ / ١١٥٧ .

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٨٢ .

(٤) في أ : (فلو) .

(٥) (معرفة) زيادة من ط .

(٦) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨٤ ، شرح الرضي ١ / ٢٨١ .

الإضافة مفيدة تخفيفا ، فلذلك امتنع خلافا للفراء فإنه أجازها^(١) ، إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بالإضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به^(٢) . وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم : الضارب الرجل ، والضاربك^(٣) .

وكلا الأمرين غير مستقيم^(٤) ، أما الأول فلأن الألف واللام هي السابقة والإضافة إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين ، فلا يستقيم نسبة حذف التنوين إليها^(٥) .
وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه^(٦) .

(١) ذكره المصنف في شرح الوافية (١ / ٢٨٤) بقوله : « ... ولما فهم المحققون أنها لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ لم يميزوا : الضارب زيد ، لأنك لم تعد فيه معرفة بالإضافة كما تفيدها في المشي والجموع وفي المجرى عن اللام ، وأجازه الفراء » ١ هـ .

(٢) هذا معنى قول الفراء (معاني القرآن ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) : « وقوله (والمقيمي الصلاة) خفضت (الصلاة) لما حذف النون ، وهي في قراءة عبد الله : (والمقيمين الصلاة) ، لو نصبت (الصلاة) ولو حذف النون كان صوابا ، أنشدني بعضهم :

أسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطي قرد القمام

و (قرد) . وإنما أجاز النصب مع حذف النون لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب ، فيقولون : هو الآخذ حقه ، فينصبون (الحق) ، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة ، فنوا الاثنين والجمع على الواحد ، فنصبوا بحذف النون . والوجه في الاثنين والجمع الخفض لأنه نونهما قد تظهر إذا شئت ، وتحذف إذا شئت ، وهي في الواحد لا تظهر ، فلذلك نصبوا ، ولو خفض في الواحد لجاز ذلك ، ولم أسمعه إلا في قولهم : هو الضارب الرجل ، فإنهم يخفضون (الرجل) وينصبونه ، فمن خفضه شبه بمذهب قولهم : مررت بالحسن الوجه ، فإذا أضافوه إلى مكنتي قالوا : أنت الضاربه ، وأنتا الضارباه ، وأنتم الضاربوه ، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع » ١ هـ . وينظر أيضا معاني الفراء ٢ / ١٤ ، ١٥ - المفصل ص ٨٤ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٣٢ - شرح الرضي ١ / ٢٨١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ - الارتشاف ٢ / ٧٧١ - التسهيل ص ١٣٨ .

(٣) سقط من ب : (الضاربك) .

(٤) ينظر قول الرضي في ذلك ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) في ج : (إليه) . (٦) ينظر ص ٦٠٠ .

وَضَعُفٌ :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُوذًا تُرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

قوله^(١) : « وَضَعُفٌ » :

[١٥] الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُوذًا تُرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

لأن قوله : (وَعَبْدُهَا) معطوف على (المائة) المضاف إليها (الوَاهِبُ) ،
والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه ، فكأنه قال : (الْوَاهِبُ عَبْدُهَا) ، فيكون
مثل : الضارِبُ زَيْدٌ .

وإنما جوزه بعض النحويين لأنه ليس مباشراً للصفة وإنما هو تابع ، وقد يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما في قولهم : رَبٌّ شَاةٌ وَسِخْلَتِيهَا بِيَدِهِمْ^(٣) ولو
قيل : رَبٌّ سِخْلَتِيهَا ، لم يجز .

(١) (قوله) ساطقة من ب ، ج . (٢) زاد في ط : (وتماه : عودا ...) .
١٥ = البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيس بن معديكرب الكندي
ومطلعها:

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبي عليك فما تقول بدالها

ينظر : ديوانه ص ١٥٢ . خزنة الأدب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ . وهو من شواهد سيبويه ١ / ٩٤ /
برواية : « بينها أطفالها . والمقتضب ٤ / ١٦٣ - شرح الرضي ١ / ٢٨٣ - شرح ابن
عقيل ٢ / ١١٩ - ميسوط الأحكام ورقة ٢٤٢ - الهادية للأردبيلي ص ١٤٨ - أصول
ابن السراج ١ / ١٥٩ - لباب الإعراب ص ٤٣٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٩ - الممع ٢ /
٤٨ - الأشباه والنظائر ١ / ٣١٨ - الدرر ٢ / ٥٧ .

والشاهد في البيت قوله : (وعبدها) بالجر عطفا على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف
واللام . وقد أوضح المصنف موطن هذا الاستشهاد .

وقال الأعلام ١ / ٩٤ : « وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا ، لأن (العبد) مضاف إلى
ضمير (المائة) ، وضميرها بمنزلتها فكأنه قال : الواهب المائة وعبد المائة ، فهذا جائز بإجماع
وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله » ١ هـ . وينظر ما ذكره كل من البغدادي في خزنته
٢ / ١٨١ - ١٨٣ - والأستاذ عزيمة في هامش ٤ / ١٦٣ من المقتضب .

(الهجان) : البيض . (العوذ) : الحديثات النجاج ، واحدها (عائد) وهو جمع على غير قياس .
(ترجي) : تساق سوقا رفيقا . (٣) ينظر : سيبويه ١ / ٢٤٤ ، ٣٥٦ وفيه : كل شاة -
نعجة - وسخلتها بدرهم . وكذا في المقتضب ٤ / ١٦٤ .

وَأَمَّا جَاَزٌ : الضَّارِبُ الرَّجُلُ ، حَمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي : الْحَسَنِ الْوَجْهِ ،
وَالضَّارِبُ فَيَمَّنُ قَالَ : إِنَّهُ مُضَافٌ حَمَلًا عَلَى : ضَارِبِكَ

قوله : « وَأَمَّا جَاَزٌ : الضَّارِبُ الرَّجُلُ ، حَمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي : الْحَسَنِ
الْوَجْهِ ... » .

لأنهم لما شبهوا (الحسن الوجه) - في النصب^(١) مع صحة^(٢) الإضافة - بـ
(الضارب الرجل) شبهوا (الضارب الرجل) في صحة الإضافة بـ (الحسن
الوجه) ، وذلك إنما كان في (الحسن الوجه) لحيء الألف واللام في
الثاني^(٣) فينبغي أن يشبه به ما كان موافقا له في ذلك ، فلا يلزم من جواز^(٤) :
(الضارب الرجل) جواز : (الضارب زيد) لما ذكرناه .

وأما : (الضاربك) وشبهه فيمن قال إنه مضاف^(٥) فلأنهم حملوه في صحة
الإضافة على : (ضاربك) ، ألا ترى أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقيق تخفيف ،

(١) (في النصب) في هامش أ .

(٢) في ط : (وصحة) .

(٣) (في الثاني) : ساقطة من ج .

(٤) (جواز) ساقطة من ب .

(٥) نسب هذا القول إلى الرماني والمبرد - في أحد قوليهِ - وتبعهما الزمخشري وعليه أكثر النحاة .
ونسبه صاحب التصريح ١ / ٣٠ ، ٣١ إلى المبرد والمازني والرماني والجرمي .

قال ابن مالك (شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠) : « ... فلو كان المضاف غير مثنى ولا
مجموع - على حد المثنى - لم يضاف مقرونا بالألف واللام إلى عار منهما إلا على مذهب القراء .
ولا إلى ضمير إلا على مذهب الرماني والمبرد في أحد قوليهِ ، وبذلك قال الزمخشري ، فعندهم
الكاف والهاء والياء - من قولك : زيد المكرمك ، وأنت المكرمه ، والمكرمي - في موضع
جر ... » اهـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٢٤ - شرح الرضي ١ / ٢٨٤ - التسهيل ص ١٣٨ - شرح
الألفية للمراي ٢ / ٢٥١ - شرح الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، ٣٠١ - الممع ٢ / ٤٨ .

لكني لم أجد نصا للمبرد يقول فيه بجواز الجر ، يقول (المقتضب ١ / ١٩٥) : « ... وتزاد
للإضافة إلى نفسك نحو : غلامي وصاحبي ، وتقع في النصب نحو : ضربني والضاربي » اهـ .

لأنهم لو أثبتوا فيه التثنية أو النون لجمعوا بين النقيضين ، لأن التثنية والنون
مشعران^(١) // بالتتام ، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول ، فيصير متصلا
منفصلا في حال واحدة .

فلما التزموا الإضافة من غير تحقيق^(٢) تخفيف في (ضاربك) حملوا
(الضاربك) عليه لأنه باب واحد .

فقد ثبت أنه لا يعتبر فيه تخفيف لمانع منع ، فحصل من ذلك أنه لا يلزم من
صحة إضافة (الضاربك) صحة إضافة (الضارب زيد) .

وهذا كله على قول من قال إنه مضاف^(٣) . وأما من زعم أنه مفعول^(٤) وليس
بمضاف فمسئال الفراء مندفع عنه من أصله^(٥) . ولا بعد في الوجهين جميعا^(٦) .

= ويقول أيضا في ١ / ٣٩٨ : ... وكذلك تقول : هذا الضاربي ، الياء في موضع نصب هـ ا .
وقال الأستاذ عضية في هامش ١ / ٣٨٤ : ... وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه (ص
٦١) أن يكون الضمير في (الضاربك) في موضع نصب أو جر ، ورد على الأخفش الذي
جعله في موضع نصب فقط ، وسيبويه يراه في محل جر أو نصب ، فالمراد في المقتضب عدل
عما قاله في نقد سيبويه هـ ا .

أما قول الزمخشري بأن الضمير في موضع جر بالإضافة فصريح في مفصله ص ٨٤ . وينظر :
الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(١) في ب ، ج : (يشعران) .

(٢) تحقيق (ساقطة من ب ، ساقطة ج .

(٣) ينظر ما أثبتته في هامش رقم (٥) ص ٦٠٠ .

(٤) هذا قول سيبويه والأخفش والمبرد في أحد قوليه . كما ذكره النحاة . والذي يبدو لي أن سيبويه
يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه . أما الأخفش فيحكم بنصب الضمير
سواء اتصل المضاف من أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يتصل . وهذا ما ذكره ابن مالك
في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ .

وينظر قول سيبويه ١ / ٩٦ ، ٩٨ - شرح الرضي ١ / ٢٨٤ - ابن يعيش ٢ / ١٢٤ .

(٥) (من أصله) زيادة من ط .

(٦) أي جر الضمير بالإضافة ، ونصبه بالمفعولية .

وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا

قوله : « وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ ^(١) وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا » .
لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته
لكنت معرفا للشيء ^(٢) بغير ما لم يقصد به الذات ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت
بزيد العالم ، فالمقصود بالذات إنما هو ^(٣) (زيد) ، و (العالم) لم يجيء إلا لغرض
الحكم عليه بالعلم .

وأیضا فإن كونه صفة يقتضي له حكم التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له
حكم المقصود بالنسبة إليه ^(٤) ، فكيف يكون الشيء تبعا غير تبع من جهة
واحدة ؟ .

وأیضا فإن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف ، وكونه مضافاً إليه
يقتضي أن يكون ^(٥) مخفوضا بالإضافة ، فيؤدي إلى أن يكون الشيء مخفوضا
مرفوعا ، وهو باطل ^(٦) .

وأما امتناع إضافة ^(٧) الصفة إلى موصوفها فالكلام فيه كالكلام على
الأول ^(٨) وزيادة وهو أنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع ، وهو عكس
حقيقتها ، ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف ^(٩) .

(١) في أ : (إلى صفة) .

(٢) في أ ، ج : (لشيء) .

(٣) (إنما هو) زيادة من ط .

(٤) في ج : (عليه) . (٥) في ط : (بأن) .

(٦) زاد في المصنف في شرح الوافية ٢٨٧ / ١ تعليلا آخر وهو قوله : « ... وأیضا فكل مضاف
مقدر بحرف الجر ، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر » ١ هـ .

(٧) (إضافة) ساقطة من ج .

(٨) في ط : (في الأول) .

(٩) أفحم في ج كلاما سبق ذكره ، وهو قوله : « فاد تخفيفا بحذف النون للإضافة ، وامتنع (الضارب
زيد) لأن التنوين قد زال لأجل الألف واللام فلم تكن الإضافة مفيدة تخفيفا » .

وهذا حشو من الناسخ تقدم ذكره في موضعه ص ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

وَمِثْلُ : مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، وَصَلَاةِ الْأُولَى ، وَبَقْلَةَ الْحَمَقَاءِ ، مُتَأَوَّلٌ

قوله : « وَمِثْلُ : مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، وَصَلَاةِ الْأُولَى ، وَبَقْلَةَ الْحَمَقَاءِ ، مُتَأَوَّلٌ »^(١) .

هذا يَرِدُ شَبْهَةً فِي إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ^(٢) ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ ، وَالْجَانِبَ الْغَرْبِيَّ ، وَالصَّلَاةَ الْأُولَى ، وَالْبَقْلَةَ الْحَمَقَاءَ .

فَإِذَا قَالُوا : (مَسْجِدَ الْجَامِعِ) فَقَدْ أَضَافُوا الْمُوصُوفَ إِلَى صِفَتِهِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مَا يَمْنَعُ مِنْ^(٣) ذَلِكَ^(٤) ، فَوَجِبَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ

بِمَا يَسْتَقِيمُ بِهِ جَرِيهَا عَلَى قِيَاسِ لُغَتِهِمْ .

فِيْمَكْنَ قَوْلِهِمْ : (مَسْجِدَ الْجَامِعِ) مُتَأَوَّلًا بِـ (مَسْجِدِ الْوَقْتِ الْجَامِعِ)^(٥) ،

فَكَمَا^(٦) يَصِحُّ وَصْفُ (الْمَسْجِدِ)^(٧) بِكَوْنِ جَامِعًا - لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْاجْتِمَاعِ فِيهِ -

يَصِحُّ وَصْفُ (الْوَقْتِ) بِكَوْنِهِ جَامِعًا لِأَنَّهُ وَقْتُ يَجْتَمِعُ فِيهِ ، فَصَحَّتْ الْإِضَافَةُ لَا

بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ^(٨) إِلَى صِفَتِهِ .

و (جَانِبِ الْغَرْبِيِّ) مُتَأَوَّلٌ بِـ (جَانِبِ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ)^(٩) .

(١) في ب ، ط : (قوله : ومثل المسجد الجامع إلى آخره متأول) .

(٢) هذا مذهب الكوفيين ، فقد جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته استشهادا بورود ما ذكره المصنف .

وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٦١) ٢ / ٤٣٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧١ ،

٢٧٢ - المفصل ص ٩١ ، ٩٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٣٤ شرح الوافية للمصنف ١ /

٤٨٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٠ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٦ - شرح الرضي ١ /

٢٨٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٥ المقرب ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ - الفوائد الضيائية ٢ /

٣٦٤ - المطالع السعيدة ٢ / ٩١ - الأشموني ٢ / ٢٤٩ .

(٣) (من) زيادة من ب . (٤) ينظر ص ٦٠٢ .

(٥) تقدير الفارسي : (مسجد الوقت الجامع ، أو اليوم الجامع) الإيضاح ص ٢٧١ .

(٦) في ب ، ج : (وكما) .

(٧) في ب : (الموضع) وهو سهو من الناسخ .

(٨) في ط : (المعطوف) وهو خطأ من الناسخ .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٢ - الإنصاف ٢ / ٤٣٧ .

وَمِثْلُ : جُرْدِ قَطِيفَةٍ ، وَأَخْلَاقِي ثِيَابٍ ، مُتَأَوَّلٌ

و (صلاة الأولى) متأول بـ (صلاة الساعة الأولى)^(١) .

٧٠ و (بقلة الحمقاء)^(٢) // متأول بـ (بقلة الحجة الحمقاء) ، فأضيفت^(٣) (البقلة) إلى (الحجة) - التي هي البذر^(٤) - و (الحمقاء) صفة للحجة ، وكما يصح وصف (البقلة) بالحمقاء يصح وصف (الحجة) بالحمقاء .
قوله : « وَمِثْلُ : جُرْدِ قَطِيفَةٍ^(٥) ، وَأَخْلَاقِي ثِيَابٍ^(٦) ، مُتَأَوَّلٌ » .

هذا يَرِدُ شَبْهَةً فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : قَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وَثِيَابٌ أَخْلَاقٌ ، فَإِذَا قَالُوا : (جَرْدٌ قَطِيفَةٌ) و (أَخْلَاقٌ ثِيَابٌ) فَإِنَّمَا أَضَافُوا الصِّفَةَ إِلَى الْمَوْصُوفِ^(٧) .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من^(٨) ذلك ، فوجب تأويله على وجه يستقيم .

وتأويله : أنهم حذفوا (قطيفة) - من قولهم : قطيفة جرد - حتى صار كأنه اسم غير صفة ، فلما قصدوا تخصيصه - لكونه صالحاً لأن يكون (قطيفة) وغيرها - مثل (خاتم) في كونه صالحاً لا يكون (فضة) وغيرها - أضافوه إلى جنسه

-
- (١) أي : أول ساعة بعد زوال الشمس . شرح الرضي ١ / ٢٨٧ .
(٢) (البقلة الحمقاء) : هي الفرقة . ابن سيده : البقلة الحمقاء التي تسميها العامة الرجلة ، لأنها ملعبة ، فشبهت بالأحمق الذي يسيل لعابه .
وقيل : لأنها تنبت في مجرى السيول . اللسان (حمق) .
وفي شرح الرضي ١ / ٢٨٧ : « وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجرى السيول ومواطن الأقدام » هـ . وينظر : أساس البلاغة (حمق) .
(٣) في ط : (فأضيفت) . (٤) في ج : (البذر) .
(٥) (ثوب جرد) : خلق قد سقط زئيره . وقيل : هو الذي بين الجديد والخلق . ينظر : القاموس المحيط ، واللسان (جرد) .
(٦) (ثوب خلق) أي : بال ، يستوى فيه المذكر والمؤنث لأنه في الأصل مصدر . وينظر : مختار الصحاح ، أساس البلاغة (خلق) .
(٧) في ج : (فأينما أضافوا ما كان صفة إلى الموصوف) . وفي ط : (إلى موصوفها)
(٨) (من) زيادة من ب .

الذي يتخصص^(١) به كم أضافوا (خاتما) إلى (فضة) وقالوا خاتم فضة^(٢) .
وقد شبه النحويون هذا الباب - في كونهم حذفوا الموصوف واستعملوا الصفة مكانه ، فلما احتاجت إلى تبين ذكر موصوفها بعدها لوجه من التبيين أعيد - بقوله^(٣) :

[١٦] وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ^(٤) وَالسَّنْدِ^(٥)

- (١) في ب : (تخصص) .
(٢) سقط من ب : (وقالوا : خاتم فضة) .
(٣) هو النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، أحد شعراء الجاهلية .
(٤) في أ ، ط : (الغيد) . وما أتته هو الوجه .
(٥) لم يثبت عجز البيت في ب ، ج .
= ١٦ = البيت من البسيط وهو للنابغة من قصيدة مشهورة يمدح بها النعمان ابن المنذر ، ويسترضيه ، ومطلعها :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهي في ديوانه ص ٣٥ .
والشاهد ذكر في المفصل ص ٩٢ - شرح ابن يعيش ٣ / ١١ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٤٥ .
والشاهد فيه قوله (العائدات الطير) حيث أجرى (الطير) على (العائدات) بيانا له وليس من قبيل تقديم الصفة على الموصوف . وهو ما قاله به المصنف .
وقال ابن يعيش ٣ / ١١ : « والشاهد فيه إضافة (العائدات) إلى - (الطير) ، فهو من قبيل : (سحق عمامة) لأن (العائدات) من صفة الطير ... » ١٠١ .
وبهذا الوجه الذي ذكره ابن يعيش يخرج عما ذكره المصنف وعن الوجه الذي أورده الزمخشري من أجله ، وهو قوله في المفصل ص ٩١ ، ٩٢ : « ... وقالوا : عليه سحق عمامة ، وجرى قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جانب خبير ، ومغربة خبير ، على الذهاب بهذه الأواف مذهب : خاتم وسوار وباب ومائة ، لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة كفعل الامة في إجراء (الطير) على (العائدات) بيانا وتلخيصا لا تقدما للصفة على الموصوف حيث قال :
= والمؤمن العائدت الطير » ١٠١ .

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاتِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ كَ : لَيْثٌ وَأَسَدٌ ،
وَ : حَبْسٌ وَمَنْعٌ ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ

وإن لم يكن مثلها^(١) في الإضافة .

قوله : « وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاتِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ^(٢) وَالْخُصُوصِ
كَ : لَيْثٌ وَأَسَدٌ ، وَحَبْسٌ وَمَنْعٌ^(٣) ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ » .

لأن الإضافة لم تأت إلا لتخصيص أو توضيح ، فإذا أضفت الاسم إلى مثله
كنت كأنك وضحته^(٤) بنفسه أو خصصته بنفسه ، وهو غير مستقيم^(٥) .

= (الغيل) - بفتح الغين - وروي أبو عبيدة : (الغيل) - بكسر الغين - لكن أنكر الأصمعي
هذه الرواية . وهما اجتماعان كانت بين مكة ومنى . والأولى موضع ماء كان يجري في أحد .
والثاني موضع دوين أحد .

وينظر : حاشية الفصل ص ٩٢ - حاشية شرح ابن يعيش ٣ / ١١ - اللسان (غيل) .
(١) في ج : (مثله) .

(٢) لم يمثل له ، ومثاله كما في الرضي ١ / ٢٩١ : « أي : لا يقال : كل الجميع ، ولا جميع الكل ،
فإنهما متاثلان في العموم » ١ هـ .

(٣) في شرح الرضي ١ / ٢٩١ : « كليث وأسد ، وحبس ومنع . وهما مثالان للخصوص إلا أن
الأول عين ، والثاني معنى » ١ هـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦٦ .

(٤) في ب ، ط : (أوضحته) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٨٨ : « ... وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كـ (شحط النوى)
و (ليس أسد) فالقراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العرب تميز إضافة
الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سرضيكما منها سنام وغاربه

و (النجا) هو (الجلد) .

والإنصاف : أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة ... ١ هـ .

بِخِلَافٍ : كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَصُّ . وَقَوْلُهُمْ : سَعِيدُ كَرَزٍ ،
وَنَحْوُهُ مُتَأَوَّلٌ

قوله : « بِخِلَافٍ كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ »
فإنه ليس مثله ، لأن (كُلاً) صالح للدراهم^(١) وغيرها ، فإذا أضفته إلى
(الدراهم) فقد حصلت لك^(٢) فائدة لم تكن .
وكذلك : عين الشيء ، ونفس الشيء ، وما كان مثله ، فإن المضاف
يختص^(٣) بهذه الإضافة^(٤) لما فيه من صلاحية أن يكون للمضاف إليه وغيره^(٥) .
قوله : « وَقَوْلُهُمْ سَعِيدُ كَرَزٍ^(٦) ، وَنَحْوُ مُتَأَوَّلٌ » .

هذا يَرِدُ اعتراضاً على قولهم : (لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم
والخصوص)^(٧) وتقديره : أن (سعيداً) و (كرزاً) اسمان لمسمى واحد
ك (ليث) و (أسد) من غير أن يكون في أحدهما عموم وخصوص^(٨) ، وقد
صحت^(٩) إضافة (سعيد) إلى (كرز) باتفاق ، فلتصح إضافة (ليث) إلى
(أسد) .

(١) في أ : (للدراهم) .
(٢) (لك) ساقطة من ب ، ج ، ط .
(٣) في ط : (تخصص) .
(٤) في ب : (بهذه الأسماء) .
(٥) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٩٠ : « ... لا يضاف اسم إلى اسم غير مختلفين
في الدلالة بوجه ك (ليث) و (أسد) و (حيس) و (منع) إذ لا معنى للإضافة في تخصيص
ولا تعريف . بخلاف (كل) و (نفس) و (عين) لتخصيصها بالإضافة لما فيها من
العموم » ٥١ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩١ .
(٦) (الكرز) الجوالق ، وهو خرج الراعي . و (الكراز) : الكيش الذي يحمل خرج الراعي
وينظر : أساس البلاغة ، القاموس المحيط ، مختار الصحاح (كرز) .
(٧) ينظر قوله هذا ض ٦٠٦ ..
(٨) في ب ، ط : (خصوص أو عموم) . (٩) في ب : (فقد صح) .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من ذلك^(١) ، فوجب تأويل ما نحن فيه .

وتأويله : أن الاسم يطلق ويراد به اللفظ ، ويطلق ويراد به^(٢) المدلول // ٧١
فيجب حمل الأول منهما على المدلول ، والثاني على اللفظ ، فكأنك إذا قلت (جاءني
سعيد كُرزي) قلت^(٣) : جاءني مدلول هذا اللفظ ، فهو في الحقيقة إضافة الشيء
إلى غيره ، لأن مدلول اللفظ غير اللفظ^(٤) .

ولا يمكن تقدير العكس فيه لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ
كقولك : جاءني سعيد كرز ، ولم يقولوا : كرز سعيد - وإن كان يحتمل هذا
التأويل - لأن قصدهم^(٥) بالإضافة التوضيح ، واللقب أوضح من الاسم ، فكانت
الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس^(٦) .

* * *

(١) وهو قوله قبل : (لعدم الفائدة) . ينظر ص ٦٠٦ .

(٢) سطر من ج ما بين قوله : (به) السابقة وهذه .

(٣) (قلت) ساقطة من أ . (٤) (اللفظ) ممحاة من أ . (٥) في أ : (قصد) .

(٦) أثبت الرضي معنى ما ذكره المصنف من تأويل ، وذلك قوله : « ... فإذا تقرر هذا قلنا : إن
تأويل نحو : (سعيد كرز) أن يقال : المراد بالمضاف الذات ، وبالمضاف إليه اللفظ ، وذلك
أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال ، تقول
مثلا : جاءني زيد ، والمراد المدلول ، وتكلمت بزيد ، والمراد اللفظ ، فمعنى جاءني سعيد كرز ،
أي : ملقب هذا اللقب .

ولا ينعكس التأويل ، أي لا يقال إن الأول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى (سعيد
كرز) : اسم هذا المسمى ، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو : ضربت
سعيد كرز ، وقال سعيد كرز .

فإن قلت : فلم لم يقدموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف ؟ قلت : قد تقدم أن
المقصود ذكرهما معا ، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد
الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات أو يذم ، فالذات باللقب أشهر فيها بالاسم « ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٢٨٦ .

المُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَإِذَا أُضِيفَ الْإِسْمُ الصَّحِيحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ ،
وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ

قوله : « وَإِذَا أُضِيفَ الْإِسْمُ الصَّحِيحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ ^(١) إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ » .

فالإسم الصحيح يعني به ^(٢) : ما ليس آخره ألفا ولا ياء ولا واوا .

والمُلْحَقُ به : ما آخره واو أو ياء قبلها ساكن ^(٣) .

فمثال الصحيح : ثوبي ، وداري ^(٤) . والمُلْحَقُ به ^(٥) : ظبي ودلوي ، لأن

حرف العلة يخف النطق به متحركًا لسكون ما قبله .

ووجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليناسبها ، ولأن الضم والفتح فيما قبل الياء

مستثقل بخلاف الكسر ، ألا ترى أنهم يقولون : رأيت القاضي ، ولا يقولون :

رحي ^(٦) ، ولا قلنسوة ، بل : رحاً ، وقلنس ، استثقالاً لذلك .

ويجوز في ياء المتكلم : الفتح والسكون ^(٧) ، وقد اختلف في أيهما الأصل ؟ .

(١) في أ ، ط : (والمُلْحَقُ) . (٢) (يعني به) ساقطة من ط .

(٣) في شرح الرضي ١ / ٢٩٣ : « ... ومعنى (إلحاقه بالصحيح) : إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركًا إذا سكن ما قبله كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه » ا .

(٤) زاد في ب : (وجنتي) .

(٥) سقط من ج ما بين قوله : (المُلْحَقُ به) السابقة وهذه .

(٦) (الرحي) : الحجر العظيم الذي يطحن به ، قال ابن بري : (الرحا) عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف . اللسان (رحا) .

القلنسوة والقلنسية - إذا فتحت ضمنت السين وإذا ضمنت كسرتها : تلبس في الرأس .
القاموس المحيط (القلنس) .

(٧) يعني : الياء اللاحقة للصحيح والمُلْحَقُ به ، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للسالكين .

شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا تَبَتُّ ، وَهَذَا يُقَالُ تَقَلَّبَهَا - لِغَيْرِ التَّنْبِيَةِ - يَاءً

والصحيح أنه الفتح لأنها كلمة على حرف واحد^(١) فوجب أن تنبني على حركة قياسا على الأكثر في كلامهم كقولك : ضربت ، وضربت ، وأشباه ذلك ، ثم سكنوها بعد ذلك على سبيل التخفيف .
وشبهة أولئك أنها حرف علة فيجب أن تنبني على السكون - وإن كانت كلمة -
كووا (ضربوا)^(٢) .

وجوابه : أن تحريك الواو بعد الضم مستثقل ، والدليل عليه إطراحهم إياه في الأسماء إذا أدى إليه قياس ، فلا يلزم من رفض الحركة في الواو - استثقالا لها -
رفض الحركة في غيرها مع أنه القياس ، فانتفي قول المعارض^(٣) .
قوله : « فَإِنْ^(٤) كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا تَبَتُّ ، وَهَذَا يُقَالُ تَقَلَّبَهَا - لِغَيْرِ التَّنْبِيَةِ -
يَاءً »^(٥) .

لا يخلوا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم - إذا لم يكن صحيحا ولا ملحقا به -
من أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء .

(١) في ج : (واحدة) .

(٢) جواز الفتح والسكون في ياء المتكلم هو قول جمهور النحويين .

ينظر : شرح ابن عييش ٣ / ٣٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ - شرح الألفية للمراي

٢ / ٢٩٧ - التسهيل ص ١٦١ - الأشموني ٢ / ٢٨١ - التصريح ٢ / ٦٠ .

وقد اختار المصنف - هنا - الفتح كما هو صريح عبارته ، ورجح الرضي السكون وذلك قوله :

« ... وقال بعضهم أصلها الإسكان ، وهو أولى لأن السكون هو الأصل . وقولهم : (الواضع

ينظر إلى الكلمة حال أفرادها) ممنوع ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل

وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب ، ولو لم ينظر في

الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة

أحرف ... وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذا لم يلزم اجتماع

السكابين ... هـ . شرح الرضي ١ / ١٤٧ - وينظر أيضا ١ / ٢٩٤ .

(٣) في أ : (وانتفي المعارض) ، وفي ج : (وانتفاء المعارض) .

(٤) في أ : (واوا) ، وفي ج : (ياء) ساقطة من ج .

فإن كان آخره ألفاً^(١) ثبتت على حالها في اللغة الفصيحة كقولك : عصاي
ورحاي^(٢) ، وضارباي ، وهذيل توافق في باب (ضارباي) - لما كان للتنبيه -
وتخالف في غيرها^(٣) فتقلبها ياء فتقول : عَصَيَّ وَرَحَيَّ^(٤) .

٧٢ ووجه أن أصله // : عَصَوِي ، وَرَحَيِّي ، فاستثقلت الحركة على الواو والياء
فحذفت ، فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم ، فوجب إدغامه فقالوا : عَصَيَّ
وَرَحَيَّ^(٥) .

ولم يفعلوا ذلك في التنبيه لأمرين ، أحدهما : أن العلة التي ذكرناها متفتية ،
إذ الألف في التنبيه لا أصل لها^(٦) في واو أو ياء فيمكن ردها إليها حتى يجري فيها
مجرى في (عَصَيَّ) و (رَحَيَّ)^(٧) .

والثاني : أنهم لو فعلوا ذلك في المثني لالتبس المرفوع بغيره لأنها علامة الرفع
فإذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة .

(١) في ب ، ج : (فإن كانت ألفاً) .

(٢) في ط : (رحاي وعصاي) .

(٣) في ج : (في غيره) . (٤) في ج : (رحي وعصي) .

(٥) في المحتسب ١ / ٧٦ : «... هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم» هـ ١ .

وقال الفراء (معاني القرآن ٢ / ٣٩) : «وقوله : ﴿يا بشرى هذا غلام﴾ ... وهذيل :

(يا بشرى) ، كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة ، أنشدني القاسم بن معن :

تركوا هَوَيَّ واعتقوا هَوَاهُم ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقال لي بعض بني سليم : أتيتك بمولتي فإنه أروى مني» هـ ١ .

وينظر : في هذه اللغة : سيبويه ٢ / ١٠٥ - أمالي ابن السجري ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ - المفصل

ص ١٠٧ ، ١٠٨ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٥١ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٣ - شرح الرضي

١ / ٢٩٤ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٧ - المقرب ١ / ٢١٧ - التوطئة ص ٢٤٠ - لباب

الإعراب ص ٤٥٥ التوضيح ٣ / ١٩٨ - شرح المرادي ٢ / ٢٩٩ .

(٦) (ها) ساقطة من ج .

(٧) في أ ، ب : (عصا ورحا) وهو خطأ لأن الكلام فيهما بعد الاضافة .

وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً أُدْغِمَتْ ، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ وَاوًا قَلِبَتْ وَأُدْغِمَتْ وَفُتِحَتْ الْيَاءُ
لِلسَّاكِنَيْنِ

فإن قلت : ف (عَصِي)^(١) - في الأحوال الثلاث - يلتبس فيه الرفع بغيره .
قلت : الفرق بينهما أن (عَصِي) اللبس فيه ليس لقلب^(٢) الألف ياء لأنها لو لم
تقلب لكان الأمر كذلك ، فلم يكن القلب فيها مؤدياً إلى اللبس^(٣) ، فلا يلزم من
قلب الألف ياء في الموضع الذي يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدي
القلب فيه إلى اللبس المذكور^(٤) .

قوله^(٥) : « وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً أُدْغِمَتْ » .

لأنك : إذا أضفت إلى ياء المتكلم أدغمتها فيها كقولك : قَاضِيٌّ وَغَارِيٌّ
وَضَارِيٌّ ، لأنها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الإدغام لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة^(٦) .

قوله : « وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ وَاوًا ... إلى آخره » .

وذلك إنما يكون في المجموع جمع السلامة لا في غيره ، فإنه إذا لحقته ياء الإضافة
قلبت الواو ياءً وأدغمت .

(١) في أ : (فعصا) وما أثبتته أوجه .

(٢) في ج ، ط : (بقلب) .

(٣) في أ : (إلا اللبس) ، وفي ج : (إلى اللبس) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٤ . (٥) قوله (ساقطة من ج ، ط .

(٦) في ج ، ط : (فإن) .

(٧) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما
وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضي ، وهؤلاء جوارى ،
وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر ، لأن هذه الياء
تكسر ما تليها » ١٠٥ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٣ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ -
شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

(٨) (كان) ساقطة من ب ، ج ، ط .

ثم لا يخلو^(١) ما قبلها من أن يكون^(٢) مضموما فيكسر ، تقول في (مسلمون) مُسْلِمِي^(٣) .

أما قلب الواو ياء فلأن قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء وتقدمت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت^(٤) .

وأما كسر ما قبلها فلأنها لما انقلبت ياء ساكنة لم يمكن بقاء الضمة قبلها ، فوجب تغييرها ، فحركت بالحركة المناسبة لها ، فقليل : مُسْلِمِي .

فإن كان قبل الواو فتحة كان كحكم^(٥) الواو في قلبها ياء كما تقدم ، وبقي ما قبلها مفتوحا كقولك في (مصطفون) : مُصْطَفِي ، وفي (معلون) : مُعْلِي ، إذ لا موجب لتغيير الفتحة لسهولة النطق بها قبل^(٦) الياء^(٧) .

(١) في نسخ الشرح جميعها : (لا يخلو) ، بزيادة الألف ، وهو سهو من النساخ .

(٢) في أ : ط : (إما أن يكون) وما أثبتته أوجه .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء

وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمي وصالحني وكذا أشباه هذا هـ ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٣ - المفصل ص ١٠٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٥ - شرح الوافية

للمصنف ١ / ٢٩٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٨ -

شرح ابن عقيل ٢ / ٩٠ .

(٤) هذا معنى قول المصنف في الشافية ٣ / ١٣٩ : « وتقلب الواو - عينا أو لاما أو غيرها - ياء

إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ، وتدغم ويكسر ما قبلها إن كان ضمة ك : سيد ، وأيام ،

وديار ، وقيام ، وقيوم ، ودلية ، وطبي ، ومرمي ونحو : مسلمي - رفعا - هـ ا هـ .

وعلل لذلك الرضي بقوله : « ... وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة - أي :

اللين - فخفف بالإدغام قلب أثقلهما - أي الواو - إلى الألف - أي الياء - وسهل أمر الإدغام

تعرضهما له بسكون الأول ... هـ ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٤ .

(٥) في ب ، ج : (حكم) .

(٦) في ج : (بما قبل) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠ .

وباء الإضافة على ما ذكرناه من حروف العلة مفتوحة لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان ، فلزم^(١) تحريكها بالفتح إما لأنه أصلها لما ذكرنا ، أو لأنها أولى من الضم والكسر لاستقبالهما عليها .

وقد جاء الإسكان عليها مع الألف إما لكون الألف مدأ يقوم مقام الحركة فيختص بها^(٢) ، وإما لنية الوقوف ، وهو^(٣) في قراءة نافع^(٤) في قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايَ^(٥) وَمَمَاتِي^(٦) ۝ وهو عند النحويين ضعيف^(٧) .

(١) في أ : (فلزم) .

(٢) في أ : (فيخصص) .

(٣) في ج : (فهو) .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، مولى جعونة بن شعوب الليثي ، حليف حمزة ابن عبدالمطلب .

أصله من أصفهان ، ويكنى أبا رويم ، وقيل أبا عبد الرحمن .

توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة للهجرة .

ينظر في ترجمته : تجميع التيسير في قراءة الأئمة العشرة للجزري ص ١٦ - طبقات الفراء ٢ / ٣٣٠ -

أخبار النحويين البصريين ص ٤٧ - نزهة الألبا ص ٢٨٩ .

(٥) من الآية ١٦٢ / الأنعام .

وهي بالإسكان قراءة نافع . وزاد في الإتحاف ص ١٢١ : « ونافع وأبو جعفر » قال أبو حيان :

« ... وما روي عن نافع من سكون ياء المتكلم في (محياي) هو جمع بين ساكنين ، أجرى

الوصل فيه مجرى الوقف ... » ١٤٥ هـ . البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ . وينظر : التبيان ١ / ٥٥٣ -

القرطبي ٧ / ١٥٢ - تجميع التيسير ص ١١ - .

(٦) (ومماتي) زيادة من ج .

(٧) يدل على ذلك قول الزجاج : « ... فأما ياء (محياي) فلا بد من فتحها لأن قبلها ساكن » هـ .

معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٣ .

وقال أبو حيان : « ... والأحسن في العربية الفتح ، قال أبو علي : هي شاذة في القياس لأنها

جمعت بين ساكنين ، وشاذة في الاستعمال ، ووجهها أنه قد سمع من العرب : التقتا حلقة البطان ،

ولفلان بيتا المال » ١٤٥ هـ . البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ .

وينظر : التوطئة ص ٢٤١ - الإرشاد للجرجاني ص ٣١٥ - شرح الرضي ١ / ٢٩٥ .

قوله : « وَأَمَّا // الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ ^(١) فَ (أَخِي) وَ (أَبِي) ^(٢) ... » .

يعني : إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فإنك تقول : أَخِي ، وَأَبِي ^(٣) ، كما تقول يدي ، لأنهم لما حذفوا حرف العلة من آخره - كحذفهم من (يد) و (دم) ^(٤) - صار نسيا منسيا ، ولذلك أعربوه على ما قبله ^(٥) فقالوا ^(٦) : أَخ ، أَب ، فَصَارَ حَكْمُهُ حَكْمَ الصَّحِيحِ فَقَالُوا : أَخِي ، وَأَبِي .

وَأَمَّا الْمُبَرَّدُ فَيَجِيزُ : أَخِي ، وَأَبِي ^(٧) ، وَيَتَمَسَّكُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٨) :

(١) (الأسماء الستة) سايقة من أ ، ب ، ج .

(٢) قوله : (فأخي وأبي) لم تثبت في نسخ الشرح جميعها ، وأثبت مكانها في أ ، ب : (وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك) . وفي ج : (وهي أبوك وأخوك) . وفي ط : (وهي أخوك وأبوك وحموك وهنوك) .

وفي شرح الرضي ١ / ٢٩٥ : (فأبي وأخي) .

(٣) في ط : (أبي وأخي) . (٤) في ج : (دم وريد) .

(٥) تقدم القول في إعراب الأسماء الستة . ينظر ص ٢٤٤ وما بعدها .

(٦) في أ : (فقييل) .

(٧) قال المبرد في (المقتضب ١ / ٣٦٢) - في باب الأسماء التي وقعت على حرفين - : « ... فما ذهب منه الياء ولو او فتحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب وهن - في بعض الأقاويل - ، بذلك على ما ذهب من (أخ) و (أب) التثنية والجمع والتصغير ، تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك . وتقول : آباء ، وآباء يا فتى . وكذلك أبي وأخي وبني وسمي ، هـ ١ .

وقد نقل هذا القول عنه كل من ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٧ ، والزنجشري في المفصل ص ١٠٩ ، وابن يعيش في شرحه ٣ / ٤٦ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٩ - وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٦ ، المطالع السعيدة ٢ / ١٠٤ - الممع ٢ / ٥٤ .

وفي شرح الرضي : « ... وأجاز المبرد - قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم - رد اللام في أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك ، وفي (أخ) و (أب) كما نقل جار الله والمصنف هـ ١ . شرح الرضي ١ / ٢٩٦ .

(٨) هو مؤرج السلمى ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الإسلامية . ومؤرج - بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الراء المكسورة وآخره جيم - اسم فاعل من (أرجت بين القوم تأريجا) إذا هيجت الشر بينهم . خزنة الأدب ٢ / ٢٧٤ .

[١٧] قَدَّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى^(١) وَأَبِي مَالِكُ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ
 وليس فيه دليلاً لاحتمال أن يكون أقسم بـ (الأب) مجموعاً ، فأصله (أُبِينَن) فلما
 أضافه سقطت النون لأجل الإضافة ، فاجتمعت ياء الإعراب ويا المتكلم فأدغمت

(١) لم يثبت صدر البيت في ب ، ج .

١٧ = البيت من الكامل وهو في : مجالس ثعلب ٢ / ٤٧٦ - الأملالي الشجرية ٢ / ٣٧ - المفصل
 ص ١٠٩ - شرح ابن عبيش ٣ / ٣٦ - تعليق الفرائد للدماميني ٢ / ٧٦٦ - شرح التسهيل
 للمرادي ١ / ٢٩٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧١ - الكافي ٢ / ٨٣٢ - مبسوط الأحكام ورقة
 ٢٥٤ - المطالع السعيدة ٢ / ١٠٤ - خزنة الأدب ٢ / ٢٧٢ - شواهد المغني للسيوطي ٢ /
 ٨٦٣ - اللسان (قدر) و (نخل) .

وهو ليس من شواهد المبرد في المتعصب أو الكامل كما زعم المصنف . والشاهد فيه قوله :
 (وأبي) على أنه - عند المبرد - مفرد رد لأمه في الإضافة إلى الياء كما رد في الإضافة إلى غيرها ،
 فيكون أصله : أبوي : قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة .
 وهذا القول إن كان موافقاً للقياس إلا أنه لم يلق قبولا من النحاة ، فقد ردوا عليه بما ذكره
 المصنف هنا .

وقال ابن الشجري ٢ / ٣٧ : « ... ومنع أبو علي من هذا وقال إن (أبي) في البيت جمع
 (أب) على لغة من قال فيج معه : (أبون) و (أبين) » . وهذا ما ذكره النحاة في تخريج
 هذا البيت . ورواية ثعلب (٢ / ٤٧٦) للشاهد

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى وأبي مالك ذو النجيل بدار

ورواية اللسان (قدر) :

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى ذو النجيل بدار

وفي (نخل) : ذا النجيل ذو النجيل بدار

(أحلك) بمعنى : أنزلك متعد إلى مفعولين ، الكاف ، وذا المجاز .

(ذا المجاز) : سوق كانت في الجاهلية للعرب بناحية عرفة .

(ذا النجيل) : كما في رواية ثعلب - اسم موضع من أعراض المدينة وينبع .

(ذا النجيل) - كما في اللسان - عين قرب المدينة ، وأخرى قرب مكة ، وموضع دوين

حضر موت ..

ينظر : خزنة الأدب ٢ / ٢٧٣ .

فيها فصار لفظه (أبي) .

والدليل على أن (الأب) يجمع هذا الجمع قوله^(١) :

[١٨] فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا

وإذا ثبت صحة حملة على ما ذكرناه لم يكن لحملة على ما ذكره وجه لأنه إثبات لباب بما^(٢) . يحتمل غيره مما هو قياس في لغتهم .

ثم لو سلم له ذلك^(٣) كان مردودا لأنه خلاف القياس واستعمال الفصحاء .

(١) في ج : (قول الشاعر) :

وهو زياد بن واصل السلمى ، من شعراء بني سليم ، جاهلي .

ينظر : شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٥٢ - خزنة الأدب ٢ / ٢٧٦ .

١٨=البيت من المقارب من قصيدة مطلعها :

عزتنا نساء بني عامر فسمنا الرجال هوانا مينا

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٠١ - المقتضب ٢ / ١٧٢ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٦ -

المسائل المشككة للفارقي ص ١٧٢ - الإفصاح للفارقي ص ٣٠٩ - الخصائص ١ / ٣٤٦ -

المختضب ١ / ١١٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣٧ - المفصل ص ١٠١ - المخصص ١٣ / ١٧١ ،

١٧ / ٨٦ - أمالي السهيلي ص ٦١ - الروض الأنف ٢ / ٢٩٢ - الكافي ٢ / ٨٣٣ - شرح

ابن يعين ٣ / ٣٧ - شرح الرضي ١ / ٢٩٦ - ابن السيرافي ٢ / ٢٥٢ - الفوائد الضيائية

٢ / ٣٧٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٤ - الخزنة ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٥ اللسان (أب) .

ويروي صدره : فلما تبين أشباحنا الخزنة ٢ / ٢٧٦ .

والشاهد فيه قوله : (بالأينا) حيث جمع (أب) على (أين) .

قال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٤٤٥) : « ... وقالوا في (أب) : أبون ، وفي (أخ) :

أخون ، لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئا ، كما قال : وفدينا بالأينا » ا هـ . وينظر قول سيبويه

١٠١ / ٢ - المبرد في المقتضب ٢ / ١٧٢ . والمصادر السابقة . والمعنى - كما ذكر ابن السيرافي

والأعلم وأكثر المحققين - : يصف نساء سبين فوفد عليهم من قومهم من يفاديهم ، فبكين إليهم

وفديهم بأبائهم سرورا بوفودهم إليهم .

وقال البغدادي : « وقال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب ... وإنما المعنى : أن زيادا افتخر

بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر ، وأنهم قد أبلوا في حروبهم ومعاولتهم ، فلما عادوا إلى نساءهم

وعرفن أصواتهم فديهم لأجل أنهم قد أبلوا في الحروب » ا هـ . الخزنة ٢ / ٢٧٦ .

(٢) (بما) ساقطة من أ . (٣) (ذلك) ساقطة من ب .

وَتَقُولُ : حَمِي وَهْنِي ، وَتَقُولُ : فَيَّ - فِي الْأَكْثَرِ - وَفَمِي

وأما (حم) : و (هن) فإنك إذا أضفتها على لغة من أعربها بالحروف قلت : حَمِي ، وَهْنِي . والكلام فيهما كالكلام في (أُخِي) و (أَبِي)^(١) .
وأما (فوك) فإذا أضيف إلى ياء المتكلم فالأفصح : (فَيَّ) في الأحوال الثلاث^(٢) . وقد جاء (فَمِي) على غير الأفصح .
فأما^(٣) وجه (فَمِي) فإنه يقال إذا أفرد : (فَم)^(٤) . وقياس هذه الأسماء أن تلحق بمفردها ياء المتكلم على ما هو عليه - كما قيل^(٥) : أُخِي وَأَبِي ، لأنهم يقولون : أُخ ، وَأَب - فكما قيل^(٦) في (أُخ) : أُخِي ، قيل في (فَم) : فَمِي .
وأما وجه (فَيَّ) - وهي اللغة الفصيحة^(٧) - فهو أنه إنما قيل (فَم) في المفرد لضرورة تزول عند الإضافة ، وذلك أنهم لو أفردوه على أصل أخواته لقالوا : (فَو) ، فتبقلب الواو ألفاً ، فتجتمع ساكنة^(٨) مع التنوين ، فتحذف لالتقاء الساكنين^(٩) ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، وليس ذلك في المتمكن من كلامهم^(١٠) .

(١) ينظر قوله قبل في ص ٦١٥ .

(٢) أي : في الرفع والنصب والجر .

(٣) في ج : (وأما) .

(٤) وأصله : (فوه) - بفتح الفاء وسكون العين - فحذف لأمه نسياً منسياً فلو لم يقلب الواو ميماً لدار الإعراب عليها كما في (يد) و (دم) ، فوجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، الألف والتنوين ، فتحذف الألف .

ولكن لما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرف صحيح قريب منها في المخرج ، وهو الميم ، لكونهما شفويين .
شرح الرضي بتصرف ١ / ٢٩٥ .

(٥) زاد في أ : (كما قيل في) .

(٦) (قيل) ساقطة من ج .

(٧) ينظر : شرح الواوية للمصنف ١ / ٢٨٧ .

(٨) (ساكنة) ساقطة من ب .

(٩) في ب (ساكنين) . (١٠) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٣ .

فَإِذَا قُطِعَتْ قُلْتُ : أَخٌ ، وَأَبٌ ، وَحَمٌّ ، وَهَنَّ ، وَفَمٌّ

فإذا^(١) أضافوا فقد زال التنوين من أجل الإضافة فوجب أن لا تحذف العين لعدم المقتضي لحذفها ، وإذا وجب أن تثبت العين - وهي^(٢) واو - فقياس هذه الواو^(٣) أن يكون ما قبلها من جنسها ، فصار أصله : (فوي) ، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها ، فصار (فيي) في الأحوال الثلاث^(٤) .

قوله : « فَإِذَا^(٥) قُطِعَتْ^(٦) قُلْتُ : أَخٌ ، وَأَبٌ ، وَحَمٌّ // وَهَنَّ ، وَفَمٌّ »^(٧) .

يعني أنها^(٨) إذا قطعت عن الإضافة مطلقا ووقعت مفردة التزموا حذف لاماتها ، وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في (يد) و (دم)^(٩) ، ولذلك قلبوا الواو ميما في (فم) ، وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيها لها بأخواتها .
ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك^(١٠) .

(١) في ج : (وإذا) .

(٢) في ط : (وهو) .

(٣) في ج : (الواوات) .

(٤) هذا ما علل به المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٩٧ . ثم قال : « ... ولم تذكر (ذو) لأنها لا تضاف إلى مضمر ولا تقطع . ا . ١ . وسيأتي ص ٦٢٢ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٨٣ ، شرح الرضي ١ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) زاد في أ : (عن الإضافة) ، وليست في المتن ولا في غيره من نسخ الشرح .

(٧) في أ ، ب ، ج : (قيل : أخ وأب وفم وهن وحم) وما أثبتته يوافق المتن .

(٨) (أنها) ساقطة من ج .

(٩) في ج : (دم ويد) .

(١٠) قال ابن منظور : « الفراء ... ومنهم من يقول : هذا فم ، ومررت بفم ، ورأيت فم ، فيضم

الفاء في كل حال كما يفتحها في كل حال » ا . ١ .

وينظر : الصحاح للجوهري (فم) ، شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .

وَجَاءَ (حَمَّ) - أَيْضاً - مِثْلُ : يَدٍ ، وَحَبِّءٍ ، وَذَلْوٍ ، وَعَصَاً ، مُطْلَقاً

ومنهم من يكسرهما لأنهم لما عوضوا عنها الميم^(١) صار كتعويضهم^(٢) الياء^(٣) .
ومنهم من يشدها فيقول : فم^(٤) ، كأنهم لما عوضوا عنها الميم^(٥) جعلوه^(٦) عوضاً من العين واللام ، فشدوا لذلك .
قوله : « وَجَاءَ (حَمَّ) أَيْضاً مِثْلُ : يَدٍ ، وَحَبِّءٍ^(٧) ، وَذَلْوٍ ، وَعَصَاً ، مُطْلَقاً » .

يعني أنه قد جاءت في (حم) لغات آخر غير اللغة الأولى .
فالأولى^(٨) أن تعربه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء^(٩) المتكلم^(١٠) ،
وبالحركات عند قطعة عن الإضافة ، على ما ذكر^(١١) .
وهذه اللغات إحداها^(١٢) : أن يكون مثل (يَدٍ) مطلقاً ، يعني : أضيف أو
لم يضيف فتقول : هذا حَمَّ ، وهذا حَمُك^(١٣) ، فتوافق اللغة الأولى في الأفراد ،
وتخالفها في الإضافة .

-
- (١) ج : (الميم عنها) .
(٢) في ب ، ج ، ط : (كتعويض) .
(٣) في اللسان : (ومنهم من يكسر الفاء على كل حال) اللسان (فم) .
وينظر : مختار الصحاح : (فم) ، شرح الرضي ٢٩٧ / ١ .
(٤) في اللسان : « ... وأما بتشديد الميم فإنه يجوز في الشعر كما قال محمد بن ذؤيب العماني الفقي :
ياليها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه
قال : ولو قال : (من فمه) - بفتح الفاء - لجاز « هـ » . اللسان : (فم) . وينظر : مختار
الصحاح (فم) وفيه : « ... وأما تشديد الميم فيجوز في الشعر « هـ » .
(٥) (عنها الميم) ساقطة من ب ، ج .
(٦) في ج : (جعله) وفي ط : (جعلوها) .
(٧) (حَبِّءٍ) : ما خبيء وغاب كالخبيء . القاموس المحيط (خبأه) .
(٨) كان الأوجه أن يقول : (وهي ... إلخ) .
(٩) (ياء) ساقطة من ج .
(١٠) تقدم ذكره ص ٦١٨ .
(١١) تقدم ذكره ص ٦١٩ .
(١٢) في ج : (أحدها) وهو تحريف .
(١٣) في ج ، ط : (هذه هم ، وهذه حمك) .

واللغة الثانية : أن تجرى مجرى (حَبِءٍ) فتقول : هَذَا حَمُوكَ ، وهذا حَمُوكَ^(١) ، فتخالف اللغة الأولى^(٢) في الوجهين جميعاً .

واللغة الثالثة : أن تجرى مجرى (دَلِيٍّ) فتقول : هَذَا حَمُوكَ ، وهذا حَمُوكَ .

واللغة^(٣) الرابعة : أن تجرى مجرى (عَصَاً) فتقول : هَذَا حَمَاً ، وهذا حَمَاكَ^(٤) ، فيخالفانها^(٥) في هاتين أيضاً^(٦) .

قوله : « وَجَاءَ (هَنْ) مِثْلَ : يَدٍ ، مُطْلَقاً » .

يعني أنه قد جاء^(٧) في (هَنْ) لغة أخرى غير ما ذكر^(٨) ، وهي أن تجرى مجرى (يَدٍ) مطلقاً^(٩) ، فتقول : هَذَا هَنْ ، وهذا هُنْكَ فتوافق اللغة الأولى في الأفراد ، وتختلفها في الإضافة^(١٠) .

(١) في أ ، ج : (هذا حمك وهذا حم) وما أثبتته الوجه لأن هذا تكرر لما في اللغة الأولى وهي كونها مثل (يد) .

(٢) وهي إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وبالحركات عند قطعه عن الإضافة . ينظر ص ٦٢٠ .

(٣) (اللغة) ساقطة من أ ، ب ، ج .

(٤) في أ ، ب : (هذا حمك ، وهذا حما) .

(٥) أي : يخالفان اللغة الأولى . وينظر هامش (٢) من هذه الصفحة .

وهذه العبارة زيادة من ط .

(٦) زاد الرضي وجهاً آخر وهو كونه مثل (رشاء) مطلقاً . شرح الرضي ١ / ٢٩٦ .

(٧) سقط من نسخ الشرح ما بين قوله : (جاء) السابقة - في المتن - وهذه .

(٨) وهي ما أثبتته في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

(٩) قال أبو علي الشلويني : « ... والأخرى أن تكون من باب (يد) وهي اللغة الكثيرة » ١ .

التوطئة ص ٢٨ .

وقال ابن مالك في ألفيته : « ... والنقص في هذا الأخير أحسن » ١ .

وقال ابن هشام : « ... والأفصح في (الهن) النقص ، أي : تحذف اللام منه » ١ . ينظر :

شرح الألفية للمرادي ١ / ٧٢ ، التوضيح ١ / ٤٤ - شرح الوافية ١ / ٢٦٨ .

(١٠) ينظر هامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

وَ (ذُو) لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلَا يُقَطَّعُ عَنِ الْإِضَافَةِ .

قوله : « وَ (ذُو) لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلَا يُقَطَّعُ عَنِ الْإِضَافَةِ »^(١) .
يعني أن الكلام عليها إنما كان^(٢) باعتبار إضافتها وقطعها عن الإضافة ، و
(ذُو) ممتنع فيها ذلك فلم يحتج إلى الكلام عليها^(٣) في هذا المعنى^(٤) .
وإنما لم يضاف إلى مضمرة لأن وضعها ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس
كقولك : مررت برجل ذي مال ، فلم تضاف إليه^(٥) لذلك .
ولم تقطع لأنها ليست مقصودة^(٦) ، وإنما هي وصلة إلى المضاف إليه ، فلذلك
لم تقطع^(٧) .

* * *

-
- (١) (عن الإضافة) ساقطة من نسخ الشرح جميعها ، وبعض نسخ المتن .
(٢) (إنما كان) ساقطة من ب ، ط .
(٣) سقط من ب ما بين قوله : (الكلام عليها) السابقة وهذه .
(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢٩٧ / ١ .
(٥) في ب : (إلى المضمرة) .
(٦) في ج : (بمقصودة) .
(٧) قال الرضي : « ... إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس
صفة ، وذلك أنهم أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا : جاءني رجل
ذهب ، فجاؤا ب (ذُو) وأضافوه إليه فقالوا : ذو ذهب ، هـ ا هـ .
شرح الرضي ٢٩٧ / ١ .
وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ - الكافي
١ / ٨٢ ، ٨٣ - شرح الأشموني ١ / ٦٦ .

التَّوَابِعُ

التَّوَابِعُ : كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابٍ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ

قوله : « التَّوَابِعُ^(١) كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابٍ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ »

فقوله : كل ثان ، يشمل التابع وغيره ، لأن خبر (كان) وخبر (إن)^(٢) ثوان لأسمائهما .

وقوله : بإعراب سابقه ، يخرج عنه مثل^(٣) ذلك^(٤) .

وقوله : من جهة واحدة ، يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب (علمت) و (أعلمت) لأنها ثوان بإعرابها سوابقها^(٥) ولكن من غير جهة واحدة^(٦) .

(١) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٢٩٩ : « لما فرغ من المعربات الأصول أخذ يذكر التوابع ، وهي : ما ثبت لها الإعراب فرعاً عن غيرها ، وهي النعت والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان » ١٠١ .

(٢) زاد في ج : (وما ولا) .

(٣) في أ : (كل) بدل (مثل) ويصح المعنى .

(٤) أي : خبر (كان) وما حمل عليها من الحروف ، وخبر (إن) وما حمل عليها في العمل ، وهي مفعولي (ظننت) و (أعطيت) ، والحال عن المنصوب نحو : ضربت زيداً مجرداً ، والتمييز عن المنصوب كقوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ .

(٥) في ج : (سابقها) .

(٦) قال الرضي ١ / ٢٩٩ : « ... وفيه نظر لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونها عمدتي الكلام - كما تقرر في أول الكتاب - وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ... »

وقوله : (كل ثان) فيه نظر أيضاً لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته . ويدخل في قوله : (ثان) النعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المتكرر ، وعطف النسق المتكرر لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول ١٠١ .

وينظر قوله أيضاً ١ / ٧٠ - وما أورده الجرجاني في حاشيته من دفع هذا الاعتراض ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ - الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٧٩ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥٦ - الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٥٥ .

النَّعْتُ

النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ مُطْلَقاً

قوله^(١) : « النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ مُطْلَقاً »^(٢) .

فقوله : تابع ، يدخل فيه النعت وغيره .

٧٥

وقوله : // يدل على معنى في متبوعه^(٣) ، يخرج عنه ما سواه .

وقوله : مطلقاً ، يدفع عنه^(٤) وهم المتوهم - في مثل : ضربت زيدا قائماً -

أنه^(٥) داخل في ذلك .

فإنه إن^(٦) سُلِّمَ أنه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالاته على ذلك

مطلقاً ، وإنما هو مقيد^(٧) بحال الضرب كما تقدم^(٨) .

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف في العامل في النعت ما هو ؟ فمذهب سيويه وجمهور النحويين أن العامل فيه هو العامل في المنعوت . وهذا قال المصنف في ص ٦٣٠ .

ومذهب الأخفش أن العامل فيه معنوى كما في المبتدأ والخبر - على قوله - وقال بعض النحويين : إن العامل مقدر من جنس الأول .

قال الرضي ١ / ٢٩٩ : « ... ومذهب سيويه أولى لأن المنسوب إلى المتبوع - في قصد المتكلم - منسوب إليه مع تابعه ، فإن الجمي - في : جاءني زيد الظريف - ليس في قصده منسوبا إلى (زيد) مطلقاً ، بل إلى (زيد) المقيد بقيد الظرافة ... وجعله معنويا كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر ، إذا العامل المعنوى في كلام العرب - بالنسبة إلى اللفظي - كالشاذ النادر ، فلا يحمل عليه المتنازع فيه .

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضا ، فلا يصار إلى الأمر الخفي ، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي ١ هـ . وينظر سيويه ١ / ٢٤٧ - المقتضب ٤ / ٣١٥ - معاني القرآن للأخفش ورقة ١٥٩ / ب - منهج الأخفش الأوسط ص ٣٥٢ .

(٣) سقط من ج قوله : (يدل على معنى في متبوعه) .

(٤) (عنه) ساقطة من ج ، وفي ط : (يرفع) .

(٥) في ط : (فإنه) وهو سهو لأنه يفيد غير المقصود . (٦) في ج : (لو) بدل (إن) .

(٧) في أ ، ب : (يتقيد) ، وفي ج : (بتقيده) .

(٨) ينظر قول المصنف في ذلك في باب الحال ص ٥٠١ .

وَفَائِدَتُهُ : تَحْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَجْرَدِ الثَّنَاءِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّوَكُّيدِ
نَحْوُ : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾

قوله (١) : « وَفَائِدَتُهُ (٢) تَحْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ » .

فالتخصيص في النكرات (٣) - والتوضيح في المعارف (٤) ، هذا هو الغالب في
مجيء الصفة . وقد يجيء لمجرد الثناء كأوصاف الله تعالى في مثل : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٥) وشبهه .

وقد يجيء (٦) لمجرد الذم كقولك : فعل ذلك زيد الفاسق الخبيث (٧) في الموضع
الذي (زيد) متعين فيه (٨) قبل ذكر (الفاسق) .

وقد يجيء (٩) لمجرد التأكيد كقولك : ضربت ضربة واحدة ، لأنه معلوم أنها
واحدة ، فلم تفد إلا بمجرد التأكيد ، ومنه قوله عز وجل (١٠) : ﴿ نَفْخَةٌ (١١)
وَاحِدَةٌ ﴾ (١٢) .

(١) (قوله) ساقطة من ب . (٢) في أ : (وفائدة) وهو تحريف .

(٣) نحو : هذا رجل عالم ، ومررت بزيد الخياط .

(٤) نحو : جاء زيد الظريف . (٥) من الآية ٣٠ / النحل .

(٦) في ط : (وقد تكون) .

(٧) ومنه قوله : ﴿ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ٩٨ / النحل .

(٨) في ج : (في الموضع الذي فيه زيد متعين) .

(٩) في ب ، ط : (وقد تكون) . (١٠) في ج : (قوله تعالى) .

(١١) في أ : (نفخة) وهو تحريف من الناسخ .

(١٢) قال تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ الآية ١٣ / الحاقة .

قال الأنباري : « ... ووصفت (نفخة) ب (واحدة) - وإن كانت النفخة لا تكون إلا

واحدة - على سبيل التأكيد كقوله تعالى : ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾ - وإن كان

الإلهان لا يكونان إلا اثنين - للتأكيد ، ا هـ . البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٥٧ -

وينظر ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ من هذا الشرح . وقال الزمخشري : « ... وقرأ أبو السمال : (نفخة

واحدة) بالنصب مستندا للفعل إلى الجار والمجرور ، ا هـ . الكشاف ٤ / ١٥١ . وينظر : البيان

١٢٣٧ / ٢ .

وزاد بعض النحويين أنه قد يكون للتعميم نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين . وللترحم

نحو : اللهم إني عبدك المسكين . وللإبهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة . ينظر : التوضيح

لابن هشام هامش ٣ / ٣٠١ .

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرَهُ إِذْ كَانَ وَضَعُهُ لِعَرَضِ الْمَعْنَى عُمُومًا مِثْلُ :
تَمِيمِي ، وَذِي مَالٍ

قوله : « وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرَهُ^(١) إِذْ كَانَ وَضَعُهُ لِعَرَضِ
الْمَعْنَى عُمُومًا^(٢) » .

يعني أن معنى النعت يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالة
كذلك صح وقوعه نعتا ، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره .

ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين
أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق^(٣) .^(٤)

والأسماء التي وقعت صفات - وهي غير مشتقة - منها ما وقع صفة مطلقا
في جميع استعماله ، وهو معنى قوله : (عموما) مثل . المنسوب ، و (ذو)
المضاف إلى اسم جنس ، وأشباههما^(٥) كقولك : مررت برجل تميمي ، وذو
مال .

(١) في ط : (وغيره) . (٢) (عموما) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) في ج : (إلى المشتق) .

(٤) هذا قول تفرد به المصنف وخالف به سيبويه وجمهور النحويين .

قال الرضي ١ / ٣٠٣ : « ... اعلم أن جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق ، فلذلك
استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسد - وصفا - ولم يستضعف : يزيد أسدا - حالا - ،
فكانه يشترط في الوصف - لا في الحال - الاشتقاق ... والنحاة يشترطون ذلك فيهما .
والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه ، مشتقا كان أو
لا ، ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول » ١ هـ .

وينظر : قول المصنف السابق في باب الحال ص ٥٠٩ مع الهامش (٣) .

وينظر في المسألة : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢٢٦ - المقتضب ٣ / ١٨٥ - أصول ابن السراج ٢ /
٢١ - ٢٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ - اللمع ص ١٧٦ - المفصل ص ١١٤ -
شرح ابن يعيش ٣ / ٤٨ ، ٤٩ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٤٤ - المقرب ١ / ٢٢٠ -
التوضيح ٣ / ٣٠٤ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣٩ - فصول ابن معط ص ٢٣٤ - شرح
ملحة الإعراب للحريزي ص ٥٧ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٩ - المطالع ٢ / ٢١٣ .

(٥) وهو كل موصول فيه الألف اللام كـ (الذي) و (التي) وفروعهما ، و (ذو) الطائفة لأن
(الذي قام) بمعنى : القائم . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٠٣ .

أَوْ خُصُوصاً مِثْلُ : مَرَزَتْ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ ، وَمَرَزَتْ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبِرَزِيدٍ هَذَا..

ومنها ما وقع صفة في بعض أحواله كـ (أي) في مثل : مررت برجل أي رجل ، فمعناه^(١) : وصف الرجل بكمال الرجولية^(٢) .

ومنها أسماء الأجناس إذا جرت معرفة باللام^(٣) تابعة لأسماء الإشارة كقولك : مررت بهذا الرجل ، فقولك (الرجل) - هاهنا - صفة^(٤) عند المحققين^(٥) لـ (هذا) وإن كان وضعت للذات في غير هذا الموضع .

وإنما استعمل هاهنا صفة لأن ما تقدم من أسماء الإشارة دالة على الذات فتعين^(٦) دلالة (الرجل) على المعنى لتقدم ما دل^(٧) على الذات ، وهو معنى الصفة .

(١) في ج : (معناه) .

(٢) أورد الرضي هذا القول عن المصنف وعقب عليه بقوله : ... والذي يقوي عندي أن (أي رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أي) الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني ، والتعجب في حاله .

والجامع بينهما أن الكمال البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه ٥١٤ .

(٣) هذا تصریح آخر من المصنف بأن اللام وحدها هي المعرفة . وينظر ما أثبتته من أقوال في هذه المسألة ص (٢٣٠) مع الهامش رقم (٢) .

(٤) في ج ، ط : (عند المحققين صفة) .

(٥) في سيبويه ١ / ٢٢١ : « واعلم أنا المبهم توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعا ، وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها المبهم كشيء واحد ٥١٤ . وينظر قوله أيضا ١ / ٣٠٦ .

وينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ - أصول ابن السراج ٢ / ٣١ - الإيضاح للفراسي ص ٢٨٠ - الفصل ص ١١٦ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٥ - قول المصنف في هذا الشرح ص ٦٣٤ . هذا قول الأكثرين . وقال بعض النحويين هو عطف بيان لعدم الاشتقاق .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٣ ، ٣١٤ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٩٨ ، ٣٠٢ - المجمع ١١٨ / ٢ .

(٦) في ب ، ج : (فتعين) . (٧) في ط : (ما يدل) .

وَتُوصَفُ النَّكْرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَيْرِيَّةِ ، وَيَلْتَزِمُ الضَّمِيرُ

واختص وصف اسم الإشارة بذلك لأنه لا دلالة فيه على حقيقة الذات ، فاحتيج إلى بيان حقيقتها ، فأتى بأسماء الأجناس لذلك^(١) .

ومثل اسم الإشارة في ذلك قولهم : يا أيها^(٢) الرجل^(٣) .

قوله^(٤) : « وَتُوصَفُ النَّكْرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَيْرِيَّةِ وَيَلْتَزِمُ الضَّمِيرُ » .

وإنما^(٥) اشترط أن تكون خيرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها^(٦) كالخير ، فلم يستقم أن تكون إنشائية لذلك^(٧) ، ولذلك اتفق على تأويل قوله^(٨) :

[١٩] جَاؤَا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ ؟

(١) هذا معنى قول المبرد : « ... فإنما (هذا) اسم مبهم يقع على كل ما أومأت إليه بقرتك ، وإنما توصله بما تتعته به ، ونعتة الأسماء التي فيها الألف واللام ... » ١٤٥ هـ . المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٢) في ب ، ج : (يا أيها) .

(٣) في سيويه ١ / ٣٠٦ : « هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان ، ف (أي) هاهنا - فيما زعم الخليل - كقولك : يا هذا ، و (الرجل) وصف له كما يكون وصفا ل (هذا) » ١٤٥ هـ . وينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٤) (قوله) ساقطة من ج .

(٥) (إنما) ساقطة من ب .

(٦) في أ ، ب ، ج : (على صاحبه) وما أثبتته أوجه .

(٧) قال الفارسي : « والنكرات توصف بالجملة التي ذكرت أنها تكون أخبارا للمبتدأ ، وتكون صلة للذي ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ ، فقوله : (أنزلناه) جملة من فعل وفاعل وهي صفة الكتاب ، وموضعها رفع ، يبدل على أن موضعه رفع أن (مبارك) الذي بعده - ووصف به الكتاب - وصفه بأنزلناه مرفوع ، فلو ظهر في (أنزلناه) إعراب كما ظهر في المفرد كان رفعا » ١٤٥ هـ .

وينظر شرح الرضي ١ / ٣٩٧ - وما أثبتته في باب خير المبتدأ ص ٣٦٩ وهامش (٣) ص ٣٦٠ .

(٨) قيل : لأحد الرجاز : وقيل هو للعجاج ينظر ملحقات ديوانه ص ٨١ .

١٩ = البيت من الرجز المشطور . ذكره المبرد في الكامل ٣ / ١٤٩ . وقيل قوله : « ... والعرب تختصر في التشبيه ، وربما أومأت به إيماء ، » =

في // أنه مقدر ب : مذاق مقول عنده : هل رأيت الذئب قط ؟^(١) .
 وإنما لزم^(٢) الضمير في الجملة^(٣) ليحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان
 ذلك في الخبر^(٤) ، ألا ترى أنك^(٥) لو قلت : (مررت برجل قام عمرو) لم تكن
 ربطت بينهما بشيء^(٦) !

= قال أحد الرجاز :

بِتَنَا بِحَسَانٍ وَمِعْرَاهُ يَتَّسِطُ مَا زِلْتُ أَسْتَعِي بَيْنَهُمْ وَأَتَّبِطُ
 حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ جَاعُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ؟ ١٤٩

وروى ابن جنى قبله :

حتى إذا جن الظلام المختلط جاعوا بضحج هل رأيت الذئب قط ؟
 المحتسب ٢ / ١٦٥

وبهذه الرواية روي صاحب الإنصاف ١ / ١١٥ ، وهي كذا في اللسان (ضيح) والمشهور في
 رواية البيت الذي قبله : حتى إذا جن الظلام واختلط .

والبيت في الكامل ٣ / ١٤٩ - المحتسب ٢ / ١٦٥ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ - الشعر
 والشعراء ٢ / ٤٩٣ - شرح ديوان الحماسة ص ٢١٤ - الإنصاف ١ / ١١٥ - المفصل
 ص ١١٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٥٣ - شرح الكافية ٢ / ٤٤٤ - المقرب ١ / ٢٢٠ - شرح
 الرضي ١ / ٣٠٨ - المعنى ١ / ٢٤٦ - التوضيح ٣ / ٣١٠ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٩ -
 شرح الألفية للمراذي ٣ / ١٤٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٢ - الهادية للأردبيلي ص ١٥٨
 لباب الإعراب ص ٤٧٠ - المطالع السعيدة ٢ / ٢١٤ - البهجة المرضية ص ٣٣٠ - خزنة
 الأدب ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٣٩٣ - اللسان (ضيح) .

(مذاق) اللبن المزوج بالماء .

(١) هذا قول جمهور النحويين . وقال ابن جنى : « فقلوه : هل رأيت الذئب قط ؟ جملة استفهامية
 إلا أنها في موضع وصف (الضيح) حملا على معناها دون لفظها لأن الصفة ضرب من البر ،
 فكأنه قال : جاعوا بضحج يشبه لونه لون الذئب ، ١٤٩ . المحتسب ٢ / ١٦٥ .

(٢) في ب : (التزم) . (٣) (في الجملة) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٤) ينظر ما ذكره المصنف في باب المتبدأ والخبر ص ١٤٨ . (٥) (إنك) زيادة من ط .

(٦) ذكر ذلك الرضي نقلا عن المصنف . ينظر شرح الرضي ١ / ٣٠٨ .

وَيُوصَفُ بِحَالِ الْمُوصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ : مَرَزَتْ بِرَجُلٍ عَالِمٍ ، وَنَحْوُ :
مَرَزَتْ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غَلَامُهُ ، فَالْأَوَّلُ يَتَّبَعُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّكْبِيرِ
وَالإِفْرَادِ وَالتَّشْيِئَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ

قوله : « وَيُوصَفُ بِحَالِ الْمُوصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ ... » .

أما الوصف بحال الموصوف فقولك : مررت برجل عالم ، وهو القياس .
وأما الوصف بحال متعلقه فلتنزهه^(١) منزلة حاله - كما في الخبر^(٢) - لحصول
الفائدة^(٣) مثل : مررت برجل^(٤) حسن غلامه .

قوله : « فَالْأَوَّلُ يَتَّبَعُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّكْبِيرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّشْيِئَةِ وَالجَمْعِ
وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ » .

يعني بالأول : الوصف^(٥) بحال الموصوف كقولك : مررت برجل عالم ،
فمثل ذلك يتبعه فيما ذكرناه^(٦) .

أما تبعيته^(٧) في الإعراب فلأنه^(٨) معرب من الجهة التي أعرب بها متبوعه
فوجب إعرابه بمثله^(٩) . وأما التعريف والتكبير فلأنه في المعنى هو الأول ، فقصدوا
إلى موافقتهما في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد .

(١) في ط : (فالتنزيل) . (٢) أي في نحو : محمد حسن أبوه .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٣٠١ : « ... كما يوصف بالمعنى المختص بالموصوف يوصف بالمعنى الذي
في الحقيقة لمتعلقه ... كرجل مستحسن تملقه » ا هـ .

(٤) (برجل) ساقطة من ب .

(٥) في نسخ الشرح : (الصفة) وما أثبتته أوجه لموافقته ما قبله وما بعده .

(٦) في ب : (ذكرنا) ، وفي ج ، ط : (ذكر) .

(٧) في ب ، ط : (تبعه) ، وفي ج : (يتبعه) . (٨) في ب ، ج : (فإنه) .

(٩) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، ومذهب الأخفش أن العامل فيه معنوي كما في المبتدأ
والخبر - على زعمه - ، وقال بعض النحويين إن العامل فيه مقدر من جنس الأول . وينظر ما
أثبتته في الهامس رقم (٢) ص ٦٢٤ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٤٧ - المقتضب ٤ / ٣١٥ - معاني الأخفش ورقة ١٥٩ / ب شرح الرضي

١ / ٢٩٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٢ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٣٦٤ .

وَالثَّانِي يَتَّبِعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى ، وَفِي الْبَاقِي كَالْفِعْلِ

وأما الخمسة الباقية^(١) فلأنه في المعنى للذات^(٢) المتبوع لها فوجب^(٣) مطابقتها في ذلك لتلا محتل المعنى .

قوله : « وَالثَّانِي يَتَّبِعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى ، وَفِي الْبَاقِي كَالْفِعْلِ » .

يعني بالثاني : الوصف بحال المتعلق ؛ فهذا يتبعه في الخمسة^(٤) الأولى - وهي : الرفع والنصب والجر - التي عبر عنها بالإعراب ، والتعريف والتنكير .

وفي الباقي^(٥) - يعني : في^(٦) الخمس الباقية - وهي : الإفراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث . وإنما لم يتبعه في هذه الخمسة الباقية^(٧) لأن تبعيته فيها - في الأولى^(٨) - إنما كان باعتبار الفاعل ، وهو ثم ضمير المتقدم^(٩) ، فوجب تبعيته^(١٠) فيها لذلك .

والفاعل - هاهنا - غير ضمير^(١١) المتقدم .

وهي النسبة إليه في ذلك كالفعل ، فكما أن الفاعل إنما يكون مفرداً إذا تقدم فكذلك هذه ، وكما أن الفعل إنما يذكر ويؤنث باعتبار^(١٢) فاعله ، فكذلك هذه^(١٣) .

(١) وهي : الإفراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث .

(٢) في ط : (لذات) .

(٣) في ج : (فوجبت) .

(٤) في أ ، ب ، ج : (الخمس) .

(٥) في (ساقطة من أ ، ب ، ج .

(٦) (الباقية) ساقطة من ب ، ج .

(٧) وهو الوصف بحال الموصوف .

(٨) أي في نحو : مررت برجل قائم ، أي : هو .

(٩) في ب ، ج : (تبعه) ، وفي ط : (فوجب أن يتبعه) .

(١٠) (ضمير) ساقطة من ب ، ج .

(١١) (١٢) في ب : (إلا باعتبار) وهو سهو .

(١٣) عقب على ذلك رضي بقوله (١ / ٣١٠ ، ٣١١) : ... ولو نظرت حق النظر لوجدت

الأول - وهو الوصف بحال الموصوف - أيضا في الخمسة الباقية منظورا إلى فاعله وكأنا كالفعل

لأن فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه

الألف في الثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد

المؤنث ، فلذلك قلت : برجل ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبامرأة ضاربة ، وبامرأتين =

وَمِنْ ثَمَّ حَسَنٌ : قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ ، وَضَعَفَ : قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ ، وَيَجُوزُ :
قَعُودٌ غِلْمَانُهُ

قوله : « وَمِنْ حَسَنٌ : قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ ، وَضَعَفَ : قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ » .
يعني : ومن جهة كونها كالفعل^(١) قيل : قاعد ، فوحد وإن كان فاعله جمعا ،
كما تقول : قام رجل قعد غلمانه .

وضعف : قاعدون غلمانه ، كما ضعف : يقعدون غلمانه^(٢) .
وإنما جاز : قام رجل قعود غلمانه ، لمجيئه على صيغة لم يشبه بها
الفعل^(٣) بخلاف (قاعدون) فإنه مشبه لقولك : يقعدون .
فلم يلزم من امتناع (قاعدون) امتناع (قعود)^(٤) .

= ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضرب ، ويضربان ، ويضربون ، وتضرب ،
وتضربان ، ويضربن هـ ا هـ .

(١) أي : ومن جهة أن السبي في هذه الخمسة كالفعل .

(٢) سقط من أ : (كما ضعف : يقعدون غلمان) .

ووجه الضعف في مثل ذلك هو أن لحاق علامتي التنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثني
والمجموع ضعيف . وسيذكر مفصلا في موضعه من هذا الشرح في باب الفعل . ينظر ص ٨٥٨
و ص ٦٨٤ هامش (٦) .

وقال الرضي ١ / ٣١١ : هـ ... لكن ضعف (قاعدون غلمانه) أقل من ضعف (يقعدون
غلمانه) لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب الأكثر ، وتجريدهما علامتين للتنية والجمع
ضعيف - كما يجيء - بخلاف الألف والواو في مثني الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وضعا علامتين
للمثني والمجموع - كما مضى في أول الكتاب - ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر
نحو : رأيت قاعدين وقاعدين ، بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو :
الزيدان والزيدون هـ ا هـ .

(٣) يريد : الشبه اللفظي ، وأما المعنوي فهو حاصل . (من حاشية ب) .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣١١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٩ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٣ .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٠٤ : هـ ... وفي ذلك إشارة إلى جواز : (قعود غلمانهم)

لأنه لا ضمير فيه فجوزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن مانع هـ ا هـ .

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٦٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ٥٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٣ .

وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ ، وَالْمَوْصُوفُ أَحْصُ أَوْ مُسَاوٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ
يُوصَفُ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ

قوله : « وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ »^(١) .

لأن الصفة توضيح للمعارف^(٢) ، والمضمر واضح ، ألا ترى أن (أنا) في
نهاية^(٣) الوضوح^(٤) ، وحمل عليه باب المضمر لأنه منه .

قوله : « وَالْمَوْصُوفُ أَحْصُ أَوْ مُسَاوٍ » .

٧٧ لأنه هو المقصود بالنسبة المفيدة // والصفة غير مقصودة بذلك ، ولا يليق
بالقياس^(٥) أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ » .

يعني : ومن جهة كون الموصوف أحص أو مساويا لم يوصف ذو اللام إلا
بمثله أو بالمضاف إلى مثله^(٦) ، لأن ما عداه من الأسماء^(٧) أحص منه ، فلذلك لم
يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله^(٨) .

(١) سقط من ب ، ج : (ولا يوصف به) .

(٢) في ج ، ط : و (توضح المعارف) . (٣) في ب : (غاية) .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٢٣ : « ... واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما
تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ... » ١٤٠ .

وقول البرد (المقتضب ٤ / ٢٨٤) : « ... والمضمر لا يوصف به لأنه ليس بتحلية ولا

نسب . ولا يوصف لأنه لا يضم حتى يعرف ، ولأن الظاهر لا يكون نعتا له » ١٤٠ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٤ - شرح الرضي ١ / ٣١١ .

(٥) في أ : (القياس) .

(٦) قال الفارسي : (الإيضاح ص ٢٨٠) : « ... فأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وما

أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررت بالرجل الجميل وبالغلام صاحب القوم » ١٤٠ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٢٠ - المقتضب ٤ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ - أصول ابن السراج ٢ / ٣١ .

(٧) في ط : (لأن ما عداها من المعارف) .

(٨) سقط من ج ما بين قوله : (إلى مثله) السابقة وهذه .

وَأَمَّا التَّرِيمَ وَصَفَ بَابٍ (هَذَا) بِذِي اللَّامِ لِلإِبْهَامِ

قوله : « وَأَمَّا التَّرِيمَ وَصَفَ بَابٍ (هَذَا) بِذِي اللَّامِ لِلإِبْهَامِ »^(١) .
أورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف إلى مبهم ، أو مضاف إلى معرف باللام ، وهو أخص منهما^(٢) .
وأجيب عن ذلك بقوله : (للإبهام) ، ومعنى ذلك أن اسم الإشارة لما كان ليس له^(٣) دلالة على حقيقة الذات كان وصفه^(٤) بما يدل على الذات مثل الصفات ، وهو القياس .
والأسماء الدالة على الذات^(٥) هي أسماء ، وتعريفها باعتبار معناها في نفسها إنما هو باللام ، فمن ثم اختص وصف اسم الإشارة بذوي اللام^(٦) .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ : « ... وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كأسماء . ولا يجوز أن تنعت بالمضاف لعله نذكرها .

وذلك قولك : مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا ، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد ، وإن كان نعنا له ، لأنك إذا أوامأت وجب أن تبين ، فالبيان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت (الظريف) كالاسم له ، لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده ، لأن هذا يقع على كل ما أوامأت إليه .

ولا يجوز أن تنعت بما أضيف إلى الألف واللام لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة - لا يفارقها التعريف - لم يجز أن تضاف ، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده هـ ١ .

وينظر قول سيبويه في ذلك ١ / ٢٢١ ، ٣٠٦ - ونقله ابن السراج في أصوله ٢ / ٣١ ، ٣٢ - وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٥٧ - المفصل ص ١١٦ - شرح الرضي ١ / ٣١٤ - التوطئة ص ١٤٢ .

(٢) في شرح الرضي ١ / ٣١٤ : « ... كأنه سئل فقليل : كان الواجب بناء على قولك - بأن الموصوف أخص أو مساو - أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين وبذوي اللام ، وبالمضاف إلى أحد الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذوي اللام والموصول نحو : بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال - على اللغة الطائفة - فأجاب بقوله ... هـ ١ .

(٣) في ط : (لما لم يكن له) . (٤) (وصفه) ساقطة من أ .

(٥) في ط : (النوات) . (٦) ينظر تحليل سيبويه ١ / ٢٢١ .

وَمِنْ ثَمَّ ضَعَفَ : مَرَزْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، وَحَسُنَ : بِهَذَا الْعَالِمِ .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ ضَعَفَ : مَرَزْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، وَحَسُنَ : بِهَذَا الْعَالِمِ » .
يعني : ومن جهة كون الصفة للمبهم - الغرض بها تبيين الذات - ضعف :
مررت^(١) بهذا الأبيض ، إذ ليس في قولك : (الأبيض) ما تبيين به^(٢) حقيقة
الذات المشار إليها^(٣) ، بخلاف قولك : مررت بهذا العالم ، لأنه يبين به^(٤) أن
المشار إليه (رجل)^(٥) ، فكان في ضمنه تبيين حقيقة المشار إليه^(٦) .

* * *

- (١) (مررت) ساقطة من أ ، ب . (٢) (به) ساقطة من ط .
(٣) لأن (الأبيض) عام لا يخص نوعا دون آخر كالإنسان والفرس والبقر وغيرها . ينظر : شرح
الرضي ٣١٤ / ١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٩٣ .
(٤) سقط من ج ما بين قوله : (تبيين به) السابقة وهذه .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٣١٤ / ١ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٦٦ .
(٦) أقسام الأسماء المعارف خمسة ، العَلَمُ الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام ،
والأسماء المبهمة ، والضمير .
وقد تناول المصنف منها الثلاثة الأخيرة ، وأغفل الحديث عن الأولين ، فأما العَلَمُ الخاص -
نحو : زيد وعمرو - فإنه يوصف بثلاثة أشياء ، بالمضاف إلى مثله نحو :
مررت بزيد صاحب عمرو ، وبزيد أخيك .
وبالألف واللام نحو : مررت بزيد الطويل .
وبالأسماء المبهمة نحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذلك .
وأما المضاف إلى المعرفة فإنه يوصف بثلاثة أشياء أيضا :
بما أضيف كإضافته نحو : مررت بصاحب عمرو .
وبالألف واللام نحو : مررت بصاحبك الطويل .
وبالأسماء المبهمة نحو : مررت بصاحبك هذا ، وبأخيك ذلك .
ينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣٠ ، ٣١ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
وينظر أيضا : سيبويه ١ / ٢٢٠ - المقتضب ٤ / ٢٨١ ، ٢٨٢ - المفصل ص ١١٦ .

عَطْفُ النَّسَقِ

الْعَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنَّسَبَةِ مَعَ مَتَّبِعِهِ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ أَحَدُ
الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ - وَسَيَاتِي - مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو
.....

قوله : « الْعَطْفُ ^(١) تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنَّسَبَةِ ^(٢) مَعَ مَتَّبِعِهِ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
مَتَّبِعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ » .

فقوله : تابع ^(٣) مقصود بالنسبة ، يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان
لأنها ليست مقصودة بالنسبة ^(٤) ، ألا ترى أنك إذا ^(٥) قلت : جاء زيد العاقل
فالمقصود بالنسبة إنما هو (زيد) والصفة إنما جيء بها لتوضيح ^(٦) ، وشرطها أن
تكون معلومة ليصح الإيضاح بها .

وقوله : مع متبوعه ، يخرج عنه البدل لأنه غير مقصود متبوعه معه ، ألا ترى
أنك إذا قلت : أعجبني زيد علمه ، فإنما الإسناد إلى (العلم) دون (زيد) .
فخرج بقولنا : (مع متبوعه) - البدل - عن هذا الحد .
وقوله : يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، شرط بعد تمام الحد ،
لأن الحد بما قبله ^(٧) قد تم .

ولم يستغن بقوله : (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) لأن

(١) اختلف في العامل في المعطوف ما هو ؟ فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن العامل فيه هو العامل
في المعطوف عليه بواسطة الحرف .

ومذهب الفارسي - في الإيضاح الشعري - وتبعه ابن جني - في سر الصناعة - أن العامل
في المعطوف مقدر من جنس الأول كقولك : يا زيد وعمرو .

ومذهب بعض النحويين أن العامل في المعطوف هو حرف العطف بالنيابة . شرح الرضي
بتصرف ١ / ٣٠٠ - وينظر شرح ابن يعيش ٣ / ٧٥ .

(٢) في ب ، ج ، ط : (مقصود بالنسبة إلى آخره) . (٣) (تابع) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٤) سقط من ج ما بين قوله : (بالنسبة) السابقة وهذه .

(٥) في أ : (لو) بدل (إذا) .

(٦) في أ ، ب ، ج : (ليوضح بها) ، وفي ط : (ليتوضح بها) وما أثبتته أوجه .

(٧) في ط : (الحد قبله) .

وَإِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُضْمِرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ أَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ : ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ

الحروف قد تتوسط بين الصفات^(١) ، وغرضنا حد يفصلها عنها ، فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات . وسيأتي الكلام على حروف العطف في فصل الحروف^(٢) .

قوله : « وَإِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُضْمِرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ^(٣) أَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ : ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ »^(٤) .

لأن المتصل المرفوع تأكد اتصاله لفظاً ومعنى حتى صار كالجزء ، ولذلك سكنوا^(٥) اللام في نحو : ضَرَبْتُ ، وَسَكَنْتُ^(٦) ، فلما صار كالجزء كرهوا العطف عليه في الصورة ، فأتوا باسم مستقل موافق^(٧) له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا^(٨) عليه // في الصورة^(٩) .

٧٨

(١) قال الرضي : ... لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدم

وقوله :

يا هف زياية للحرث الصابغ فالغمام فالآيب

ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز ١٤ هـ . وقال الجرجاني في حاشيته على الرضي : ... قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف ١٤ هـ . ينظر : شرح الرضي وحاشية الجرجاني ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ - الكشاف ٢ / ٣٨٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٩٨ - الأمالي الحاجية للمصنف ص ٢٣١ - المغني ٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢) في ج : (الحرف) . وينظر قول المصنف في ذلك ص ٩٧٩ وما بعدها .

(٣) في نسخ الشرح : (المتصل المرفوع) .

(٤) هذا مذهب البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٨٩ : ... وما يبيح أن يشركه المظهر فهو المضمير في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبد الله ١٤ هـ . وينظر أيضا ١ / ٣٩٠ . ومذهب الكوفيين أنه يجوز ذلك في اختيار الكلام . قال الفراء : ... وقوله عز وجل : ﴿ فاستوى ﴾ : استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسرى به ... فأضمر الاسم في (استوى) ورد عليه (هو) . وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه . ولا يكادون يقولون : استوى وأبه وهو جائز لأن في الفعل مضمير ... ١٤ هـ . معاني القرآن ٣ / ٩٥ . وينظر : الإنصاف مسألة (٦٦) ٢ / ٤٧٤ - شرح الرضي ١ / ٣١٩ .

(٥) في ط : (أسكنوا) . (٦) (وسكنت) زيادة من ج .

(٧) في أ : (مواقع) وكلاهما صحيح . (٨) في ب : (عطف) .

(٩) سقط من ج ما بين قوله : (في الصورة) السابقة وهذه .

إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصَلَّ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ

قوله^(١) : « إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصَلَّ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ » .

ويجوز الإتيان به ، أما الإتيان فعلى ما تقدم^(٢) .

وأما تركه فلطول الكلام كقوله عز وجل^(٣) : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٤) ، وقوله^(٥) : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٦) .

(١) قوله ساقطة من ط .

(٢) ينظر ما ذكره من العلة لذلك في الصفحة السابقة .

(٣) في ج ، ط : (كقوله تعالى) .

(٤) قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ... ﴾ من الآية ١٤٨ / الأنعام .

والآية في ج : ﴿ وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ وهو خلط من الناس بين هذه الآية والتي تليها .

وقال سيويه ١ / ٣٩٠ : « ... ف (أنت) ، وأخواتها تقوي المضمرة وتصير عوضا من السكون والتغيير . ومن ترك العلامة في مثل (ضرب) ، وقال الله عز وجل : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا ﴾ ، حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادي كنعاج الملا تعسفن رملا » ا هـ

وقال العكبري : « ... و (ولا آبَاؤُنَا) عطف على الضمير في (أشركنا) ، وأغنت زيادة (لا) عن تأكيد الضمير » ا هـ . التبيان ١ / ٥٤٦ .

وينظر في إعراب الآية : معاني الزجاج ٢ / ٣١٢ - الكشف ٢ / ٥٩ - البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ - المقتضب ٣ / ٢١٠ ، ٤ / ١١٢ ، ١١٥ .

(٥) وقوله ساقطة من ط .

(٦) قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ... ﴾ من الآية ٣٥ / النحل .

قال أبو حيان : « وعلى هذا مذهب البصريين ، لا يجيزون ذلك بغير فصل إلا في الشعر . ومذهب الكوفيين جواز ذلك وهو عندهم فصيح في الكلام » ا هـ .

البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ .

وينظر الكشف ٢ / ٤٠٨ - شرح الرضي ١ / ٣١٩ .

وَإِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ مِثْلُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدِهِ ...

قوله^(١) : « وَإِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ مِثْلُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدِهِ » .

لأن اتصال المضمرة المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بالفعل فكره أيضا^(٢) أن يعطف عليه في الصورة ، وليس للمجرور مضمرة منفصلة فيفعل فيه كما فعل في المرفوع^(٣) ، فأعيد العامل الأول^(٤) ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا : مررت بك وبزيد . ولذلك قالوا : المال بينك وبين زيد ، فأعادوا (بين) لهذا الغرض ، ألا ترى أنه لو قيل ، المال بينك ، لم يستقيم إذ لا تعقل البيئية إلا في متعدد . فثبت أنه لم يُعَد الثانية إلا لما ذكرناه .

(١) قوله (ساقطة من ج . (٢) أيضا) ساقطة من أ .

(٣) قوله : (فيفعل فيه كما فعل في المرفوع) ساقطة من أ ، ب .

(٤) علل المصنف لذلك في شرح الوافية بقوله ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ : « ... شرط العطف على المضمرة المجرور أن تعيد الجار ، حرفا كان أو مضافا كقوله : (ومنك ومن نوح) وكقوله : (بيني وبينكم) ، لأن المضمرة المجرور شديد الاتصال وكان كالجاء فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقل ، فرارا من أن يعطفوا على ما هو كالجاء . وقد قرأ حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ بالخفض ، والأول أفصح هـ ١٠٠ .

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين . قال سيويه ١ / ٣٩١ : « ... وما يقيح أن يشركه المظهر علامة المضمرة المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ... هـ ١٠٠ . وينظر : المتقضب ٤ / ١٥٢ - أصول ابن السراج ٢ / ٨٠ - اللمع ص ١٨٥ - المفصل ص ١٢٤ - شرح الرضي ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢ شرح ابن عيمش ٣ / ٧٨ . ومذهب الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض والذي وجدته في معاني الفراء يدل على أنه مكروه عندهم إلا في ضرورة الشعر ، قال الفراء ١ / ٢٥٢ : « ... حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام) ، قال هو كقولهم : بالله والرحم . وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه . وقد قال الشاعر :

نعلق في مثل السوراي سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفائف هـ ١٠٠

وينظر : معاني الزجاج ٢ / ٢ ، ٣ - البيان للأنباري ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ - الكشاف ١ / ٤٩٣ - التبيان ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ - البحر المحيط ٣ / ١٥٧ - الإنصاف . مسألة (٦٥) ٢ / ٤٦٣ .

وَالْمَعْطُوفُ عَلَى حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ فِي : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ -
أَوْ قَائِمًا - وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرُو ، إِلَّا الرَّفْعُ

قوله : « وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ » .

يريد فيما يجب له ويمتنع^(١) ، كما إذا وقع صلة وعطف عليه جملة أخرى فإنه يشترط فيها من الضمير ما يشترط في الأول ، وكذلك إذا وقع خبراً أو حالاً أو ما أشبهه .

قوله : « وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ فِي : مَا^(٢) زَيْدٌ بِقَائِمٍ - أَوْ قَائِمًا - وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرُو ، إِلَّا الرَّفْعُ » .

لأنك لو خفضته لصار مشتركاً بينه وبين (قائم) ، و (قائم) خبر عن (زيد) فيجب أن يكون (ذاهب عمرو) يصح أن يكون خبراً عن (زيد) أيضاً ، ولو قلت : ما زيد ذاهب عمرو^(٣) ، لم يصح ، فكذلك إذا جعلته معطوفاً عليه .

وكذلك لو قلت : ولا ذاهبا عمرو ، بالنصب أيضاً لأنه^(٤) مشترك بينه وبين الخبر . فأما إذا قلت : ليس زيد قائماً ولا ذاهبا عمرو ، فهذه جائزة ولكن ليس على عطف (ذاهبا) على (قائماً) ، و (عمرو) فاعل لـ (ذاهب) ، لأنه لو كان معطوفاً عليه لفسد ما ذكرناه ، ولكن على أن يكون (ذاهبا عمرو) جملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، وقد تقدم الخبر فيها على الاسم كأنك قلت : ليس زيد قائماً ولا عمرو ذاهباً .

(١) أي : من الأحوال العارضة له بالنظر إلى ما قبله . لا بالنظر إلى نفسه .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٢ .

(٢) في أ ، ب : (فيما زيد) . (٣) في ط : (ما زيد بذاهب عمرو) وما أثبتته الوجه

(٤) إنما لم يصح لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم (ما) ، فتعين الرفع على أن يكون خبراً مقدماً لمبتدأ مؤخر وهو (عمرو) ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه .
الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٩ ، ٣١٠ - شرح الرضي ١ / ٣٢٢ .

(٥) في : (لأنه أيضاً) .

وَإِنَّمَا جَازَ : الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ ، لِأَنَّهَا فَأُ السَّبِيَّةِ

فإن قلت : فلم لا تقدر ذلك^(١) في المسألة الأولى ، وهي : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو؟^(٢) . قلت : ذلك في (ما) متعذر لأنه لا يتقدم الخير على الاسم معمولا لها في الجملة التي تدخل عليها^(٣) ، فلأن يكون ذلك في المعطوف عليها^(٤) لأنه فرعها - أجدر .

قوله : « وَإِنَّمَا جَازَ : الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ ، لِأَنَّهَا فَأُ السَّبِيَّةِ » .

وتقدير الاعتراض^(٥) أن يقال : (يطير) صلة (الذي)^(٦) وفيه ضمير يعود عليها^(٧) ، و (فيغضب زيد) معطوف على الصلة ولا ضمير فيه يصحح^(٨) أن يكون صلة ، فبطل عطفه على (يطير)^(٩) .

والجواب : أن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية لا للعطف ، ولذلك لو قلت : الذي يطير ويغضب زيد الذباب ، لم يجز باتفاق .

وأما هذه الفاء فهي فاء السببية ، وفاء السببية ليس يشترط فيها ذلك .

(١) (ذلك) ساقطة من ج .

(٢) (ولا ذاهب عمرو) ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (ولا عمرو ذاهبا) .

(٣) في أ ، ب : (عليه) وما أثبتته أوجه لأن المقصود (ما) .

(٤) (عليها) زيادة من ط .

(٥) في أ : (الإعراض) وهو تحريف .

(٦) في ب : (صلة للذي) . (٧) في ط : (عليه) .

(٨) في أ : (فيصح) ، وفي ب : (مصحح) ، وفي ج : (يصح) وما أثبتته أوجه .

(٩) قال الرضي : « ... والذي يقوي عندي أن الجملة التي يلزمها الضمير كخير المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى ، بكون مضمونها بعد مضمون الأولى متراخيا أو لا ، أو بغير ذلك جاز تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية - كما في مسألة الذباب - أو لا كما تقول محبرا عن (زيد) في (جاءني زيد فغربت الشمس) : الذي جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى : الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ... » هـ ١ . شرح الرضي ٣٢٣ / ١ .

وينظر : شرح الوافي للمصنف ٢ / ٣١٠ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦٧ شرح الألفية

للمرادي ٣ / ١٩٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .

وَإِذَا عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ ، إِلَّا فِي نَحْوِ : فِي الدَّارِ
زَيْدٌ وَالْحُجْرَةُ عَمْرٌو ، خِلَافًا لِسَيِّوِيهِ

قوله : « وَإِذَا عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ ، إِلَّا فِي
نَحْوِ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةُ عَمْرٌو ، خِلَافًا لِسَيِّوِيهِ » .

العطف^(١) على عاملين^(٢) ممنوع عند البصريين المتقدمين^(٣) ، وصورته : إن زيدا
في الدار وعمراً الحجره .

وجائز // عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقاً^(٤) .

(١) في أ : (والعطف) .

(٢) أي : على معمولي عاملين ، فحذف المضاف . وضابطه : أن يعطف بحرف واحد معمولين -
مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين - على معمولي
عاملين مختلفين . وقد مثل المصنف لمختلفي الإعراب ، ومثال متفقي الإعراب : إن زيدا ضرب
عمراً وبكر خالدًا . وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٣) دليل ذلك أن سيويه يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ويضم الجار فيما أوهم جواز
ذلك ، فيقدر الباء في نحو : ما زيد بقائم ولا قاعد عمر ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو قول العرب :
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمره وسيأتي قوله مفصلاً .

وينظر : سيويه ١ / ٣٣ - المقتضب ٤ / ١٩٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٧١ ، ٧٢ شرح
الرضي ١ / ٣٢٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ - شرح الوافية ٢ / ٣١٢ .

(٤) الذي نص عليه النحاة أن هذا القول هو قول الأخفش .

قال المبرد (المقتضب ٤ / ١٩٥) : « ... وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ... وهذا عندنا غير
جائز » هـ .

وقال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٧٠) : « واختلّفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو ، فأجاز
الأخفش ومن ذهب مذهبه : مر زيد بعمرو وخالد بكر » هـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٢٧ - شرح الرضي ١ / ٣١٤ ، ٣٢٥ - شرح الكافية الشافية
٢ / ٤٨٣ - المعنى ٢ / ٤٨٦ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢١٣ - الارتشاف ٢ / ٨٩٠ .

والذي ذكره الفراء يشم منه موافقته الأخفش . قال في معاني القرآن عند قوله تعالى : ﴿ وفي
خلقكم وما يث من دابة آيات ﴾ من الآية ٤ / الجاثية - قال « ... تقرأ (الآيات) بالخفض
على تأويل النصب ، يرد على قوله : ﴿ إن في السموات والأرض آيات ﴾ ، ويقوي الخفض
فيها أنها في قراءة عبد الله : (لآيات) » اج . معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥ .

ومنقسم^(١) أمره عند كثير من المتأخرين كالأعلم^(٢) وغيره ، فمنه ما يجوز
ومنه ما يمتنع . فيجوزون مثل قولك^(٣) : في الدار زيد والحجرة عمرو^(٤) ، ويمنعون
ما عدا ما ذكر .

(١) في ط : (ينقسم) .

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الششمري المعروف بالأعلم .
كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، حافظا لها مشهورا بإتقانها . رحل إلى قرطبة وأخذ
عن إبراهيم الأفلحلي .
له من المصنفات : تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، في
شرح أبيات الكتاب - كتاب الحماسة ، شرح أبيات الجمل ، شرح الشعراء الستة النكت على
سيويه .

ولد سنة عشر وأربعمائة وتوفي في إشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة .
ينظر في ترجمته : نفع الطيب ٢ / ٤٧١ - بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ - تاريخ الأدب العربي
٥ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ . (٣) (مثل قولك) زيادة من ط .

(٤) قال الأعلم : « ... وسأبين صحة القياس فيما أجازته العرب من ذلك وغفلة سيويه في تأويله
وما لحقه من السهو الموكل بالبشر ... فأقول : إن العرب تميز : في الدار زيد والحجرة عمرو ،
وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، وليس بقام زيد ولا خارج عمرو .
ولا تميز : زيد في الدار والحجرة عمرو ، ولا : إن زيدا في الدار والحجرة عمرا ، ولا :
ليس زيد بقام ولا خارج عمرو .

والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : في الدار زيد والحجرة عمرو ، جرى آخر الكلام وأوله
على سواء من تقديم الخبرين على الخبر عنهما ، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول
على المحذوف ، والاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمرور ، فلم يبق في
الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها « ١ هـ . عين الذهب (حاشية سيويه)
١ / ٣٢ . وينظر : المغني ٢ / ٤٨٦ - شرح الرضي ١ / ٣٢٥ - الكافي ٢ / ٩٤١ - الأشموني
٣ / ١٢٣ .

وهذا القول هو اختيار المصنف وسيأتي تصريحه بهذا و الكلام عليه مفصلا ، غير أنه لم يصرح
بنسبته إلى الأعلم أو غيره ، وذلك قوله في شرح الوافية ٢ / ٣١٢ : « وفصل جماعة من المتقدمين
والتأخرين ، فأجازوه إن قدم المرور وعطف على ترتيبه ، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك ،
وهو المختار » ١ هـ .

وإنما يبط ما جوزود : أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب^(١) .

فأما^(٢) وجه المانعين^(٣) له فلأن حرف العطف نائب عن العامل الواحد وقائم مقامه ، فلم يقو^(٤) أن يقوم مقام عاملين^(٥) ، فإذا قلت : زيد في الدار وعمرو الحجر ، فقد أقمته مقام عاملين ، ولذلك تأولوا مثل قولهم : (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)^(٦) على أن المضاف محذوف وترك المضاف إليه على إعرابه^(٧) .

(١) مثل له بقوله : في الدار زيد والحجرة عمرو .

وينظر هامش رقم (٤) من الصفحة السابقة وفيه ما أثبتته عن الأعلام .

(٢) في أ : (وأما) .

(٣) وهم جمهور البصريين خلافا للأخفش . وينظر الهامش رقم (٣) ص ٦٤٢ .

(٤) في أ : (فلم يقوي) وهو خطأ ظاهر .

(٥) نقل الرضي عن الفارسي معنى هذا التعليل بقوله ١ / ٣٢٤ : « قال أبو علي : إنما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين لعامل ومعموله » ١ هـ .

(٦) في مجمع الأمثال ٢ / ٢٨١ : « ما كل بيضة شحمة ولا كل سوداء تمرة » أتى به الميداني على أصل قاعدة العطف ، ولكنه عكس روايته . وهو برواية المصنف في سيبويه ١ / ٣٣ ، أصول ابن السراج ٢ / ٧١ - شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٨ / ٥٢ - شرح الرضي ١ / ٣٢٥ - لباب الإعراب ص ٤٥٢ .

وينظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٢ - الوسيط في الأمثال للواحدي ص ١٦١ - الفاخر ص ١٩٥ - المستقصى ٢ / ٣٢٨ - شرح الرضي ١ / ٢٩١ .

قال الواحدي : « أول من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلب أخو شيبان بن ذهل ، وكانت أمهما - لما هلك أبوهما - تزوجت مالك بن سعد بن ضبة وذهبت بابنها معها ، فلما وُلدت له ذهلا رجع شيبان وعامر إلى قومهما فوجدا عمهما قد أكل مالهما فوثب عليه عامر ليخفقه ، فتموت ، فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متوأة ، فأرسلها مثلا ... » ١ هـ . الوسيط في الأمثال ص ١٦١ ، ١٦٢ . وقال الميداني « يضرب في موضع التهمة » ١ هـ . مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٢ .

(٧) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٣ : « ... ونقول : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، =

وكذلك قول^(١) الشاعر^(٢) :

[٢٠] أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وتأولوا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

= وإن شئت نصبت (شحمة) ، و (بيضاء) في موضع جر كأنك لذت بـ (كل) فقلت :
وَلَا كُلُّ بِيضَاءٍ ... هـ ١٤ .

وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٧١ ، ٧٢ .

(١) في ج ، ط : (قوله) .

(٢) هو أبو داؤد حارثة بن الحجاج من أنباد بن نزار ، شاعر جاهلي . وقال الأصمعي هو حنظلة
ابن الشرقي . (ديوان أبي داؤد ص ٣٥٣) .

٢٠ = البيت من المتقارب ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٣ - الكامل ١ / ٢٨٧ - وفيه : وأنشد
سيبويه لعدي بن زيد العبادي - أصول ابن السراج ٢ / ٧١ - المختصب ١ / ٢٨١ - المفصل
ص ١٠٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٦ - الإنصاف ٢ / ٤٧٣ المقرب ١ / ٢٣٧ ، التبيان
٢ / ٦٣٢ - شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٥٢ / ٩ ، ١٠٥ - المغني ١ /
٢٩٠ - التوضيح ٣ / ١٦٩ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٧١ - الدرر ٢ / ٦٥ - الأشموني ٣ /
٤٨٨ .

والشاهد في البيت قوله : (ونار) حيث جرت بمضاف محذوف ودل عليه قوله (كل السابقة)
والتقدير : و (كل نار) فاستغنى عن ذكرها ، وهذا جائز . قال سيبويه ١ / ٣٣ : هـ ...
فاستغنى عن تثنيته بذكره إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب ، وجاز كما جاز في
قولك : ما مثل عبد الله يقول ذاك ، ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه ... هـ ١٤ .
ومعنى الشاهد : أتخسين كل من هو على صورة الرجال رجلا كاملا ، وكل نار تضرم بالليل
نارا ، وإنما الرجل من يركب الأخطار ، وإنما النار ما أوقد لقرى الزوار .

شواهد المفصل للنسائي ص ١٠٦ .

وينظر : الأعلام على سيبويه ١ / ٣٣ .

(٣) الآية : ٣ / المجاثية .

وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَاتِ آيَاتٍ ^(١) لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ^(٢) - وَالآيَةَ ^(٣) الثَّلَاثَةَ - :
﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ^(٤) وَتَصْرِيْفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ ^(٥)﴾ و (آيَاتٍ) على القرائتين ^(٦) .
على أن (آيات) جيء بها توكيدا للآيات الأولى ^(٧) ، حتى كأنه ^(٨) قيل :
آيات آيات .

(١) الآية ٤ / الجاثية .

(٢) (لقوم يوقنون) زيادة من ج . والآية بتامها في هامش ج .

(٣) في أ : (والآيات) .

(٤) لم يثبت في أ ، ب ، ط : (وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد مدتها) .

(٥) الآية ٥ / الجاثية : وزاد في هامش ج : (لقوم يعقلون) .

(٦) أي : الرفع والنصب .

فالرفع قراءة الجمهور . والنصب قراءة حمزة والكسائي والأعمش ويعقوب والجدري .

ينظر : البحر المحيط ٨ / ٤٣ - تحجير التيسير ص ١٧٦ - تقريب النشر ص ١٧٣ - الإتحاف

ص ٣٨٩ - شرح الشاطبية ص ٢٧٩ - النشر ٢ / ٣٧١ . قال ابن خالويه : « ... فالحجة

لمن رفع : أنه جعل (الآيات) مبتدأة وما تقدم من الصفة وما تعلق به خيرا عنها .

ولمن نصب وجهان : أحدهما العطف على الأول ، وفيه ضعف عند النحويين لأنه عطف على

معمولي عاملين مختلفين ، على (إن) - وهي تنصب - وعلى (في) - وهي تخفض .

والثاني : أن تبدل الآيات الثانية من الأولى ، ويعطف بالثالثة على الثانية ، وإن اختلفت الآيات

فكانت إحداهن في السماء والأخرى في الأرض ، فقد اتفقا في أنهما خلق الله عز وجل « ١ هـ .

الحجة ص ٣٢٥ .

وينظر : معاني الفراء ٣ / ٤٥ - المقتضب ٤ / ١٩٥ - الكامل ١ / ٢٨٧ - الكشاف ٣ /

٥٠٨ ، ٥٠٩ - البيان للأنباري ٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ - التبيان للعكبري ٢ / ١١٥٠ - البحر

المحيط ٨ / ٤٣ ، ٤٤ .

(٧) في ج : (الأول) .

(٨) في ب ، ج : (حتى أنه) .

ووجه القائلين بالجواز^(١) ما ثبت من ظواهر الأمثال المذكورة ، وما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل : في الدارِ زيدٌ والحجرة عمرو^(٢) ، فوجب تقييد الجواز بالباب الذي يثبت جوازه ، والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت^(٣) تمسكا بما ذكره المانعون^(٤) في التعميم .

فثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون^(٥) ، وأن الظاهر من قوله تعالى : ﴿ وَاٰخِثَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... آيَاتٍ ﴾^(٦) أنه مثل قولك : في الدارِ زيد والحجرة عمرو ، وكذلك قولهم^(٧) : ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة^(٨) .

(١) وهم الأعلام الشنتمري وبعض المتأخرين . وينظر ص ٦٤٣ مع الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .

(٢) ضبطه المصنف بقوله : « ... أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب » هـ ١ .

وينظر ص ٦٤٤ - شرح الوافية ٢ / ٣١٢ .

(٣) في أ : (فيما لم يثبت الامتناع) ويلزم التكرار .

(٤) وهم سيويه وجمهور البصريين خلافا للأخفش .

ينظر ص ٦٤٢ مع الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها .

(٥) هذا الوجه هو الذي اختاره المصنف - هنا - كما هو صريح عبارته ، وكذا صرح باختياره في شرح الوافية ٢ / ٣١٢ بقوله : « ... وفصل جماعة من المتقدمين والمتأخرين فأجازوه إن قدم المجرور وعطف على ترتيبه ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك ، وهو المختار » هـ ١ .

وقد وقع مثل هذا في كلام المصنف في موضعين من كافيته ، الأول قوله : « والفتحة نصبا ، والكسرة جرا » فإنه عطف على قوله : « بالضممة رفعا » . ينظر ص ٢٤٣ من هذا الشرح والثاني قوله : « أو صفة فانتفاء فعلاية » فإن عطف على قوله : « إن كان في اسم فشرطه العلمية » . ينظر ٣٠٦ ، ٣٠٧ من هذا الشرح .

أما المثال الأول فمناظر لما يجوز به المصنف والأعلم . وأما المثال الثاني فليس مما يجوز به المصنف . ينظر شرح الرضي ١ / ٢٦ ، ٦٠ .

(٦) ينظر هامش رقم (٦) ص ٦٤٦ .

(٧) في ج : (قوله) . (٨) ينظر هامش رقم (٦) ص ٦٤٤ .

.....
وعليه حملوا^(١) قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ
بِمِثْلِهَا ﴾^(٣) عطفًا على قوله : « لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ »^(٤) .

فـ (الذين كسبوا)^(٥) عطف على (الذين^(٦) أحسنوا) ، و (جزاء سيئة)
عطف على (الحسنی وزيادة)^(٧) .^(٨)

وليس مثل قولك : إن زيدا قائم وعمرا منطلق ، وضرب زيد عمرا وبكر
خالدا ، باتفاق^(٩) ، لأن العامل واحد^(١٠) وإن كانت له أعمال متعددة ولو كانت
ألف معمول جاز العطف عليها باتفاق .

وإنما وقع الاختلاف في الموضع الذي يكون فيه العامل متعددا .

* * *

-
- (١) (حملوا) ساقطة من أ .
(٢) (تعالى) ليست في أ ، ج .
(٣) في أ : (مثلها) وهو تحريف . وهي من الآية ٢٧ / يونس .
(٤) من الآية ٢٦ / يونس .
(٥) زاد في أ : (السيئات) .
(٦) في ج : (عطف للذين) .
(٧) (وزيادة) ليست في ب ، ج .
(٨) قال الفراء : « ... رفعت (الجزاء) بإضمار (لهم) كأنك قلت : فلهم جزاء السيئة بمثلها ...
وإن شئت رفعت (الجزاء) بالباء في قوله : (فجزاء سيئة بمثلها) ، والأول أعجب لي » هـ ١ .
معاني الفراء ١ / ٤٦١ .
وينظر : التبيان ٢ / ٦٧٢ - البحر المحيط ٥ / ١٤٧ - الكشاف ٢ / ٢٣٤ - شرح الروافية
للمصنف ٢ / ٣١٤ - شرح الرضي ١ / ٣٢٥ .
(٩) في ج ، ط : (بالاتفاق) . (١٠) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٤ .

التَّأْكِيدُ

التَّأْكِيدُ تَابِعٌ يُقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ فِي النَّسْبَةِ أَوْ الشَّمُولِ

قوله (١) « التَّأْكِيدُ (٢) تَابِعٌ يُقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ فِي النَّسْبَةِ أَوْ الشَّمُولِ » (٣) .
فقوله : تابع ، عام في كل (٤) تابع .

وقوله : يقرر أمر المتبوع ، يخرج عنه الصفة والبدل والعطف .

وقوله : في النسبة أو الشمول ، يخرج عنه عطف البيان لأنه لم يؤت به إلا ليقرر متبوعه (٥) ويحققه ، ولكن لا في النسبة ولا في الشمول .

وقوله // تعالى : « (٦) ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (٧) من باب الصفة لا من باب التأكيد وقد توهم بعض الناس أنه (٨) من باب التأكيد لا من باب الصفة ، قال : « والذي يدل على أنه من باب التأكيد (٩) أن قوله (واحدة) دل على ما يدل عليه قوله (١٠) (نفخة) وهي الواحدة (١١) ، فصار بمثابة قولك : زيد زيد » (١٢) .

والدليل على أنه ليس بتأكيد - وأنه صفة - أنه داخل في حد الصفة إذ حدها : ما دل على معنى في متبوعه ، وهذه كذلك ، وليس بتأكيد لخروجه عن حد

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ط : (التوكيد) وكذا في كل ما يأتي .

(٣) الاختلاف في العامل في التأكيد على الصورة التي ذكرت في العامل في النعت ينظر الهامش رقم (٢) ص ٦٣٣ .

(٤) في أ : (لكل) . (٥) في ج : (المتبوع) .

(٦) زاد في ج : (فإذا نفخ في الصور) .

(٧) من الآية ١٣ / الحاقة . وقد ذكرها المصنف في باب النعت ص ٦٢٥ .

وينظر ما أثبتته في الهامش رقم (١٢) ص ٦٢٥ .

(٨) زاد في ج : (أن قوله : نفخة واحدة) .

(٩) في ب ، ط : (والذي يدل عليه أن قوله) .

(١٠) (قوله) زيادة من ط . (١١) في ط : (الواحدة) .

(١٢) من صرح بهذا القول أبو البقاء العكبري حيث قال في التبيان ٢ / ١٢٣٧ : قال تعالى : ﴿ فَإِذَا

نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ ، و (واحدة) توكيد لأن النفخة لا تكون إلا واحدة هـ .

وينظر : الكشف ٤ / ١٥١ - البيان للأنباري ٢ / ٤٥٧ - البحر المحيط ٨ / ٣٢٢ .

التأكيد ، لأن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، وهذه ليست كذلك لأنها لم توضع لتقرر أمر المتبوع ، ألا ترى أن معنى^(١) المتبوع : (النفخة) وليس في (واحدة) دلالة على (نفخ)^(٢) !! .
وأيضاً فإنها^(٣) لا تقرر معنى نسبة و لا شمول ، عن معنى التأكيد إجمالاً وتفصيلاً .

فإن قلت : (النفخة) تدل على الواحدة ، و (واحدة)^(٤) تدل على الوحدة ، فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه ، وهو معنى التأكيد !! .
وقولكم^(٥) : (في النسبة أو الشمول) لا يقدر فيه لأمرين ، أحدهما : أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من التردد . والثاني : أنه يرجح دعوى النسبة غير مدلول عليها فيدعى^(٦) ها هنا .

والجواب : أن (نفخة) لم توضع للدلالة على الوحدة على حياها ، وإنما وضعت للدلالة على (نفخ) ، والدلالة على الوحدة ضمن لا مقصود بوضع اللفظ المركب له^(٧) ، فقصدوا^(٨) إلى صفة تدل^(٩) على المعنى قصداً فيكون أبلغ من دلالة الضمن ، فوضعوا ذلك له^(١٠) .

فإن قلت : فقولك^(١١) (جاءني الزيدان كلاهما) تأكيد باتفاق ، فلم لم تقل إنه مثل قولك : جاءني رجلان اثنان ، في كونه صفة ؟ .

-
- (١) في ب : (أمر) بدل (معنى) .
 - (٢) في أ : (على النفخة) وما أثبتته أوجه .
 - (٣) في ط : (فإنها) .
 - (٤) في ج : (الواحدة) .
 - (٥) اعتراض آخر ورد على كلام المصنف .
 - (٦) في ب : (فيدعى) وهو تحريف .
 - (٧) (له) ساقطة من ب .
 - (٨) في ط : (فقصدنا) .
 - (٩) (تدل) مكررة في أ .
 - (١٠) ما ذكره المصنف جواب عن الاعتراض الأول .
 - (١١) في ب ، ج : (فقوله) وما أثبتته أوجه .

وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ . فَالْلَفْظِيُّ تَكَرُّرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ،
وَيَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا

فالجواب : أنه غير داخل في حد الصفة لأنه لم يوضع للدلالة المعنى ، وهو داخل في حد التأكيد لأنه يدل^(١) على ما دل عليه (الزيدان) .

والدليل عليه أنه يفهم من (كلا الزيدين) ما يفهم من (الزيدين) ، فثبت أنه يدل على نفس ما دل^(٢) عليه الأول ، وإذا^(٣) دل على عين^(٤) ما دل عليه الأول - مقصوداً - فهو المعنى بالتأكيد^(٥) .

وإذا تقرر الحد فالتأكيد على ضربين « لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ »^(٦) .

[قوله : « فَالْلَفْظِيُّ تَكَرُّرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَيَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا »] .

يعني بـ (اللفظي) : أن يكون لفظ الأول بعينه لتقرير النسبة كقولك : جاءني زيد زيد . وهو جار في الاسم^(٧) والفعل^(٨) والحرف^(٩) ، والجملة^(١٠) ، والظاهر والمضمر^(١١) .

(١) في ب : (دل) .

(٢) في ب : (ما يدل) .

(٣) في ب ، ط : (فإذا) .

(٤) في أ : (غير) ولا يستقيم المعنى .

(٥) اعترض الرضي على المصنف في جوابه بهذا ، فقد أورد كلام المصنف هذا ثم قال : « ... قلت :

هذا وهم لأن التأكيد هو (كلا) المضاف ، ومعناه : (الاثنان) لا (هما) - الذي هو

المضاف إليه - الذي مداوله مدلول (الزيدين) ، فمعنى (كلا الزيدين) : اثناهما ، إلا أنه

لم يستعمل لفظ (اثناهما) ، و (الاثنان) مدلول لفظ (الزيدين) ضمنا لا مطابقة » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٣٣٠ .

(٦) قال ابن السراج : « التوكيد يجيء على ضربين ، إما توكيد بتكرير الاسم ، وإما أن يؤكد بما

يحيط به » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٧ .

وينظر : الإيضاح للفرسي ص ٢٧٣ . المفصل ص ١١٢ . أسرار العربية ص ٢٨٤ .

(٧) في ب : (في اسم) . وقد مثل له المصنف .

(٨) مثل : جاء جاء زيد .

(٩) مثل : إن إن زيدا منطلق ، في الدار في الدار رجل .

(١٠) مثل : جاءني زيد جاءني زيد . مثل : قوموا أنتم . وسياقي .

وَالْمَعْنَوِيُّ بِالْفَاظِ مَحْصُورَةٌ هِيَ : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَكِلَاهُمَا ، وَكُلُّهُ ، وَأَجْمَعُ ،
وَأَكْنَعُ ، وَأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ

وقد وقع في كلام الزمخشري^(١) وغيره في مثل^(٢) : يا زيد زيد ، أنه بدل^(٣) .
وليس بمستقيم لأنه يخزم قاعدة^(٤) باب التأكيد اللفظي ، لأنه^(٥) لو كان بدلا لكلا
(جاءني زيد زيد) بدلا ، وأيضا فإنه لا معنى للبدلية فيه^(٦) .

[قوله : « وَالْمَعْنَوِيُّ بِالْفَاظِ مَحْصُورَةٌ »^(٧) ... إلى آخره »] .

المعنوي إنما يكون بالفاظ محصورة وهي : النفس ، وكِلَا ، وكل ، وأجمع ،

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، أبو القاسم جار الله الزمخشري .
ولد في (زمخشر) في السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة ، وتوفي بقصبة
خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .

له من المصنفات : الكشاف عن حقائق التنزيل - الفائق في غريب الحديث - الفصل في النحو -
الأمموزج في النحو - ربيع الأبرار - أسماء الأودية والجمال - والمؤلف في النحو - المستقصى في
الأمثال - شرح أبيات الكتاب - الأحاجي النحوية - أطواق الذهب ، وغيرها .

ينظر ترجمته : نزعة الألبا ص ٣٩١ - وفيات الأعيان ٢ / ٨١ - إنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ -
بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ - الأعلام ٨ / ٥٥ .

(٢) (في مثل) ساقطة من ج .

(٣) قال الزمخشري - في توابع المنادي - : (... توابع المنادي المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت
على لفظه وعمله كقولك : يا زيد الطويل والطويل ... إلا البدل ونحو : زيد وعمرو - من
المعطوفات - فإن حكمها حكم المنادي بعينه ، تقول : يا زيد زيد ، ويا زيد وعمرو ، بالضم

لا غير ... » ١ . الفصل ٣٧ ، ٣٨ وقد تبعه في هذا ابن يعيش في شرحه ٢ / ٣ .

وقد أشار الرضي إلى رأى الزمخشري هذا وأورد عليه اعتراض المصنف .

وينظر شرح الرضي ١ / ٣٣٢ .

(٤) قاعدة (زيادة من ط .

(٥) في ط : (فإنه) .

(٦) فضل الرضي القول في هذا . شرحه ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٧) في أ : (مخصوصته) ، وفي بعض نسخ المتن : (محفوظة) وكذا في الرضي ١ / ٣٣١ ، وما

أثبتته أوجه وهو ما نص عليه المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣١٧ بقوله : « ... والمعنوي بالفاظ

محصورة ، وهي التي عددها » ١ .

فَالأُولَآئِ يَعْْمَآنِ بِأَخْتِلَافِ صِيغَتَيْهِمَا وَضَمِيرِهِمَا ، تَقُولُ : نَفْسُهُ ، وَنَفْسُهَا ،
وَأَنْفُسُهُمَا ، وَأَنْفُسُهُمْ ، وَأَنْفُسُهُنَّ

وأكتع ، وأبتع ، وأبصع^(١) ، مع ما أخذ منها .

[قوله : « فَأَلأُولَآئِ يَعْْمَآنِ بِأَخْتِلَافِ صِيغَتَيْهِمَا وَضَمِيرِهِمَا »] .

(النفس) و (العين) يؤكد بهما ما يصح تأكيده^(٢) ، من الأسماء من مفرد أو تثنية أو جمع ، مذكر^(٣) أو مؤنث ، فيخالف فيه بين الضمائر ليأيل على من هو له .

وتجمع في التثنية والجمع^(٤) ، أما في الجمع فواضح ، وأما في التثنية فلأنه مثنى أضيف // إلى مثنى ، فقياسه الجمع .

فلذلك تقول : زيد نفسه ، والزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، وهند نفسها ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسهن^(٥) .

ف (أنفسهما) متفق للمذكرين والمؤنثين من حيث إن لفظ الجمع فيهما واحد ، ولفظ المضمر فيهما واحد .

(١) في اللسان : (أبصع) كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالي ، تقول : أخذت حقي أجمع أبصع . والأنثى : جمعاء بصعاء وجاء القوم أجمعون أبصعون ، ورأيت النسوة جمع بصع ، وهو تأكيد مرتب لا يقدم على (أجمع) : قال ابن سيده : و (أبصع) نعت تابع ل (أكتع) ، وإنما جاؤا بأبصع وأكتع وأبتع اتباعا ل (أجمع) لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف (أجمع) إلى إعادة بعضها ، وهو العين ، تخاميا من الإطالة بتكرير الحروف كلها ... هـ ١ هـ .
اللسان (بصع) وينظر : (بتع ، كتع)

(٢) في ط : (توكيده) .

(٣) في ب : (ومذكر) وفي ج ، ط : (أو مذكر) .

(٤) في أ : (وفي الجمع) .

(٥) ينظر ما ذكره المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣١٨ .

قال الرضي ١ / ٣٣٤ : « ... وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب ، والأول أولى لأن نحو (قلوبكما) أولى من : (قلبكما) كما يجيء في باب المثنى هـ ١ هـ .

وَالثَّانِي لِلْمُثْنِيِّ . كِلَاهُمَا ، كِلْتَاهُمَا^(١) وَالْبَاقِي لِغَيْرِ الْمُثْنِيِّ بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ فِي :
كُلِّهِ ، وَكُلِّهَا ، وَكُلِّهِمْ ، وَكُلِّهِنَّ . وَالصِّيغُ فِي الْبَوَاقِي : أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ،
وَأَجْمَعُونَ ، وَجُمُعُ

[قوله : « وَالثَّانِي لِلْمُثْنِيِّ : كِلَاهُمَا ، وَكِلْتَاهُمَا »] ..

الثاني - وهو كِلَاً - لا يؤكد به^(٢) إلا المثنى ، فيخالف في ضميره باعتبار من
هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب ، تقول : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا
كلاهما .

قوله : « وَالْبَاقِي لِغَيْرِ الْمُثْنِيِّ » .

من مفرد أو جمع ، من^(٤) مذكر أو مؤنث ، فيخالف^(٥) بين ضمائرها في
(كل) فتقول : اشتراي كلي ، واشترانا كلنا ، واشتراك كلك ، وكلك ،
وكلكم ، وكلهن . واشتراه كله ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن .
وسقط المثنى لأنهم لم يستعملوه فيه^(٦) استغناء بـ (كِلَاً) .
ويخالف بين الصيغ في البواقي ، وهي : أجمع ، وأكنع ، وأبتع ، وأبضع ،
فيقال : للمفرد المذكر : أجمع ، وللمؤنث : جمعاء ، وللجمع المذكر : أجمعون ،
ولللجمع المؤنث : جُمُعُ ، إلى آخره^(٧) - ولا يقال للمثنى استغناء^(٨) بـ
(كِلَاً)^(٩) .

(١) (كلاهما) و (كلتاها) ساقطة من بعض نسخ المتن .

(٢) في ط : (وأما كلا فلا يؤكد به) .

(٣) في ط : (والبواقي) .

(٤) (من) ساقطة من ج .

(٥) في ب ، ط : (ويخالف) .

(٦) في ب ، ج : (فيها) .

(٧) سقط من ط : (إلى آخره) .

(٨) زاد في ط : (عنه) .

(٩) أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر : أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان .

ولثنى المؤنث : جمعاوان ، كتعاوان ، بصعاوان ، بتعاوان ، وهو غير مسموع .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٤ .

وَلَا يُؤَكِّدُ بِـ (كَلِّ) وَ (أَجْمَع) إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا أَوْ حُكْمًا نَحْوُ :
أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ ، بِخِلَافِ : جَاءَ^(١) زَيْدٌ كُلَّهُ

قوله : « وَلَا يُؤَكِّدُ بِـ (كَلِّ) وَ (أَجْمَع) إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا
أَوْ حُكْمًا »^(٢) .

لأن (كَلًّا) و (أجمع) وضعهما في التأكيد^(٣) ليفيد الشمول والإحاطة ،
فقصدوا أن لا يستعملوهما^(٤) إلا في المحل الذي يستفاد منهما^(٥) ذلك المعنى^(٦) ،
فإذا كان المؤكد ذا أجزاء لا يصح افتراقها حساً أو حكماً لم يستفد منهما^(٧) ذلك
المعنى كقولك : جاء زيد ، أو : سافر زيد^(٨) ، ونحو ذلك ، لأنك لو قلت :
أجمع ، لم يستفد من قولك : جاء زيد .

فأما إذا قلت : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ونحوه ظهرت
فائدتهما باعتبار إفادتهما^(٩) الشمول ، إذ لو اقتصرتا دونهما^(١٠) لجاز أن يكون
الإكرام لبعض القوم ، والشراء لبعض العبد ، على طريق التجوز .
فتبينت الفائدة بمجيئتهما^(١١) ، بخلاف : جاء زيد كله^(١٢) .

(١) في بعض نسخ المتن : (جاءني) . (٢) سقط من ج : (حساً أو حكماً) .

(٣) في ب ، ج : (للتأكيد) . (٤) في ب ، ج : (يستعملوها) .

(٥) في ب ، ج : (منها) وهو خطأ لأن المقصود (كل وأجمع) .

(٦) سقط من ط : (المعنى) . (٧) في ب ، ج : (منها) .

(٨) سقط من ط : (زيد) .

(٩) في ج ، ط : (ظهرت فائدتهما باعتبار إفادتهما) وما أثبتته أوجه .

(١٠) في ج ، ط : (ودونها) . (١١) في ج : (لمجيئتهما) .

(١٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٢٠ :

كل لذي الأجزاء التي تفترق بالحس أو بالحكم حتى يسق

فقام زيد كله ممتنع بخلاف : بيع العبد كل أجمع

... لا يؤكد بـ (كل) وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً كقولك : جاء القوم

كلهم ، واشتريت العبد كله

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٥ - الفصل ص ١١٣ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ .

وَإِذَا أَكَّدَ الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِـ (النَّفْسِ) وَ (الْعَيْنِ) أَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ نَحْوُ :
ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ

قوله : « وَإِذَا أَكَّدَ الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ إلى آخره » .

فقوله : المضمر ، احتراز من^(١) الظاهر .

وقوله : المرفوع ، احتراز من المضمر المنصوب لأنه يؤكد من غير شريطة .

وقوله : المتصل ، احتراز من المضمر المرفوع المنفصل لأنه يؤكد من غير شريطة^(٢) .

وقوله : بـ (النفس) و (العين)^(٣) ، احتراز من تأكيد^(٤) المضمر المرفوع

المتصل بغير (النفس) و (العين) فإنه يؤكد من غير شريطة^(٥) .

وإنما اختص ما ذكرناه^(٦) بتأكيده ، بالمضمر^(٧) المنفصل أولاً - مثل : ضَرَبْتَ

أَنْتَ نَفْسَكَ ، وضربتكما أنتما أنفسكما ، وشبهه - لأن المرفوع المتصل

منزل^(٨) منزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر ، لأن

(النفس) تستعمل غير تأكيد فيقال : قتل نفسه ، وفي نفسه ، وفي نفسك ، ولا

يقال : قتلت كلهم^(٩) ، ولا : في كلهم^(١٠) .

نعم .. قد استعمل مبتدأ لا غير لما كان العامل فيه غير لفظي ، فقصدوا أن

يؤكدوا أولاً بضمير يكون^(١١) بمعنى الأول مستقل ، ثم يجروا هذا المستقل عليه :

(١) في ب : (عن) . (٢) سقطت هذه العبارة من ج .

(٣) في أ : (بالعين والنفس) . (٤) (من تأكيد) في هامش أ .

(٥) في سيبويه ١ / ١٢٥ : « ... وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم ، كأنك قلت : افعلوا أنتم أنفسكم ،

فإن قلت : رويدكم أنفسكم ، رفعت ، وفيها قبح لأن قولك (افعلوا أنفسكم) فيها قبح ، فإذا

قلت : أنتم أنفسكم ، حسن الكلام . وتقول : رويدكم أجمعون ، ورويدكم أنتم أجمعون ، كل

حسن لأنه يحسن في المضمر الذي له علامة ، ألا ترى أنك تقول : قوموا أجمعون ، وقوموا

أنتم أجمعون !! » هـ . وينظر سيبويه أيضا ١ / ١٤٠ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٢١ ، ٢١١ ، ٢١٢ - شرح الرواية للمصنف ٢ / ٣٢٢ . وشرح

الكافية الشافية ٢ / ٤٥٤ .

(٦) في ب : (ما ذكرنا) ، وفي ج : (ما ذكرنا) .

(٧) في ب ، ط : (بالضمير) . (٨) في ب ، ط : (منزل) .

(٩) في ب : (كلكم) . (١٠) في ب : (وكلهم) بإسقاط (في) وهو سهو .

(١١) (يكون) زيادة من ط .

وَ (أَكْتَعُ) وَأَخْوَاهُ أَتْبَاعٌ لِه (أَجْمَعُ) فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَهَا ذُوْنُهُ ضَعِيفٌ .

٨٢ وأما // ما سوى ذلك فمفقود فيه^(١) العلة المذكورة ، لأن المضر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال . والمضر المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله بنفسه . و (النفس) و (العين) ليستا كغيرهما في استقلالهما ، فلم يجزيا على غير المستقل ، وغيرهما غير^(٢) مستقل^(٣) ، فجزيا على المستقل وغير المستقل^(٤) .

قوله : « وَأَكْتَعُ وَأَخْوَاهُ^(٥) أَتْبَاعٌ لِه (أَجْمَعُ) » .

يريد أن (أجمع) يكون سابقا عليها ، وتكون هي - إذا جاءت - تبعاً له ، فلا تتقدم عليه ، ولا تجيء دونه .

أما كونها لا تتقدم عليه فلأنه أدل منها على المعنى المقصود ، فكان بالتقديم أجدر^(٦) .

(١) في ب ، ط : (منه) . (٢) (غير) ساقطة من ب .

(٣) في ج ، ط : (مستقلين) وما أثبتته أوجه .

(٤) هذا معنى قوله في شرح الوافية ٢ / ٣٢٢ : « ... وغير (النفس) و (العين) يؤكد به من غير شريطة كقولك : جاؤا كلهم ، وخرجوا أجمعون .

وإنما خص (النفس) و (العين) - فيما ذكر - بذلك لأنهما يستعملان مستقلين كقولك : عرفت ما في نفسك ، وشبهه « ا هـ » .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٣٥٩ - شرح ابن يعيش ٣ / ٤٣ ، ٤٤ - الكافي

٢ / ٨٥٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٤ - شرح الألفية للمراي ٣ / ١٧١ ، ١٧٢ .

(٥) أي : أبضع وأبتع .

(٦) قال ابن مالك : (شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٠ ، ٥٤١) : « .. ولا يجاء بـ (أكتع) وأخواته

غالباً إلا بعد (أجمع) وأخواته على هذا الترتيب ، وشذ قولهم بعضهم : أجمع أبضع ، وإنما جئ

(أبضع) أن يجيء بعد (أكتع) ... وقد أجاز ابن كيسان للمؤكد بـ (أجمع وجمعاء وأجمعين

وجمع) أن يقدم ما شاء من البواقي « ا هـ » .

وقال المرادي : « ... وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم (أكتع) على (أجمع) » ا هـ .

شرح الألفية ٣ / ١٦٧ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٦ - ابن كيسان النحوي ص ١٩٣ ، ١٩٤ - المفصل ص ١١٤ .

وأما كونها لا تذكر دونه فلقوة دلالاته على الجمعية^(١) ، فكان أقعد لذلك .
وقد جاء ذكرها دونه ، وهو ضعيفة لقلته^(٢) .
وأما تقدم بعضها على بعض فالظاهر - : أكتع أتبع أبصع - أولى^(٣) .

* * *

(١) في ب : (فلفوات معنى الجمعية) .
(٢) قال الرضي : « ... والقول الرابع : جواز حذف (أجمع) مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسمع : جاء في القوم أكتعون » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٦ .
وقال ابن مالك : « ... وقد أكد ب (أكتع وأكتعين) غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

ياليتني كنت صيبا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا ا هـ

شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٦ .
وقال ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٤٠) : « ... فإن لم تأت أجمع لم تأت بما بعده » ا هـ .
وقال المرادي : « ... وأجاز الكوفيون وابن كيسان أيضا الاستغناء بأكتع وأخواته عن أجمع وأخواته ، ومذهب الجمهور المنع » ا هـ .

شرح الألفية ٣ / ١٦٧ .
(٣) قال الرضي : « ... فالبصريون - على ما حكى الأندلسي عنهم - جعلوا النهاية (أبصع) ومتصرفاته ، ولم يذكروا (أتبع) ومتصرفاته .
قال : وهذا يدل على قلته .
والبغدادية جعلوا النهاية (أتبع) وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أتبع ، وكذا ذكر الجزولي والزحخشري - قدم (أتبع على (أبصع) - وتبعه المصنف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٦ .
وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٥٦ ، الفصل ص ١١٤ .

الْبَدَلُ

الْبَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ دُونَهُ ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ ، وَالْبَعْضِ
وَالِإِشْتِمَالِ ، وَالغَلَطِ

قوله^(١) : « وَالْبَدَلُ^(٢) تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ دُونَهُ »^(٣) .

فقوله : تابع ، يشمل^(٤) التوابع كلها^(٥) .

وقوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع ، يخرج التوابع كلها إلا المعطوف .

وقوله^(٦) : دونه ، يخرج المعطوف لأنه وإن كان مقصوداً فليس هو مقصوداً

دون المتبوع ، بخلاف البديل فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه .

فإذا قلت : اشتريت الجارية نصفها ، فالمُشْتَرِي (النصف) .

وإذا قلت : جاء زيد وعمرو ، فالجيء منسوب إلى التابع والمتبوع معا .

وهو ينقسم باعتبار دلالاته ودلالة متبوعه إلى أربعة أقسام :

بديل الكل من الكل ، وبديل البعض من الكل ، وبديل الاشتمال ، وبديل الغلط ،

(١) قوله (ساقطة من ب ، ج ، وفي ط :) قال .

(٢) اختلف النحاة في العامل في البديل ماهو ؟ فمذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ، واستدلوا بالقياس والسماع ، أما السماع فنحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ ، وأما القياس فلكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر ، ولذا لم يشترط مطابقتها للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً .

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثاني .

شرح الرضي بتصرف ١ / ٣٠٠ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٤١١ - الرماني النحوي ص ٢٨٢ - الإيضاح للفارسي ص ٢٨٤ - سيبويه ١ / ٧٦ - المقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٣٩٩ - المفصل ص ١٢١ .

(٣) (دونه) ساقطة من ط .

(٤) في أ ، ب : (يضم) ، وفي ط : (يجمع) ، وما أثبتته أوجه .

(٥) سقط من ب ، ج : (التوابع كلها) . (٦) في ج : (فقوله) .

فَالأَوَّلُ مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ ، وَالثَّانِي جُزْؤُهُ ، وَالثَّالِثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ
بِغَيْرِهِمَا ، وَالرَّابِعُ أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بِغَيْرِهِ

وذلك لأنه لا يخلو^(١) إما أن يكون مدلوله مدلول الأول^(٢) ، أولا ، فالأول بدل
الكل من الكل^(٣) . والثاني إما أن يكون بعضا للأول ، أولا ، فالأول بدل البعض
من الكل^(٣) .

والثاني إما أن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير البعضية والكلية ، أولا ،
فالأول بدل الاشتغال^(٤) ، والثاني بدل الغلط .

والغلط وإن كان مما لا ثبوت له لكنه ذكرها هنا لأنه الذي يقال بعد الغلط
لا أنه غلط ، وأضيف إلى الغلط لأنه كان سببا للإتيان به ، ألا ترى أنك إذا أردت
أن تقول (اشتريت ثوبا) فسبقك لسانك إلى أن قلت : (حمارا) ثم تبيته^(٥) كان
سببا لأن تقول : ثوبا^(٦) .

فالغلط في ذكر المبدل منه^(٧) - على خلاف ما هو عليه - هو^(٨) الذي أوجب
ذكر البديل ، فسمي بدل الغلط لذلك . وأما غيره في التسمية فواضح .

(١) في نسخ الشرح : (يخلوا) بألف بعد الواو ، وهو سهو .
(٢) أي : أنهما يطلقان على ذات وحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر . ولذا
قال الرضي معلقا على هذا الحد : « ... فيه تسامح ، إذ مدلول قولك (أخيك) في (يزيد أخيك)
لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيدا ، و (أخوك) يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل
عليها (زيد) » ١٤ هـ .
شرح الرضي ١ / ٣٣٩ .

(٣) (من الكل) ساقطة من ج .

(٤) مثل له الفارسي بقوله : « ... وبدل الاشتغال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله عز وجل
﴿ قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود ﴾ ، فالأخدود مشتمل على النار » ١ هـ .

الإيضاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦٤ ، ٦٥ .

(٥) في ج : (تنبه) .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ - وذكر ابن السراج : (أنه لا يقع في قرآن ولا شعر) . الأصول
٢ / ٤٨ .

(٧) (منه) ساقطة من ط . (٨) في ط : (وهو) .

وإنما وقع لبعض النحويين اختلاف في بدل الاشتغال^(١) ، هل الثاني مشتمل على الأول أو الأول مشتمل على الثاني ؟ .

فإن أريد بـ (الاشتغال) : التعلق ، فالثاني متعلق بالأول .

وإن أريد بـ (الاشتغال) : الدخول ، فالثاني داخل^(٢) في الأول ، فإن (حُسِنَ الدار) داخل في (الدار) إذا قلت : أعجبتني^(٣) الدار حُسْنُها ، ونحوه .

وإن أريد بـ (الاشتغال) : الملابس ، فكل واحد منهما ملابس للآخر ، فإن (زيدا) ملابس (علمه) ، و (علمه) ملابس له^(٤) .

(١) قال الرضي ١ / ٣٣٩ : « ... وإنما قيل لهذا بدل الاشتغال ، قال ابن جعفر : لاشتغال المتبوع على التابع ، لا كاشتغال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما يبحث تبقي النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر ثانٍ منتظرة ، فيجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأول مبينا له .

وقال المبرد - والقولان متقاربان - سمي بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند إلى المبدل منه إلى البديل ليفيد ويتم « ا هـ .

يشير بهذا إلى قول المبرد (المقتضب ١ / ١٦٥ ، ١٦٧) : « ومثل ذلك قول الأعشى ينشد كما أصف لك :

لقد كان في حول ثواء ثوبه تقضي لبانات ويسأم سائم

أراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على (الحول) وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله بدلا « ا هـ . وينظر المقتضب أيضا ٤ / ٢٩٧ .

وهذا القول ذهب إليه ابن السراج في أصوله ٢ / ٤٧ ، ٤٨ ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ . ونسب إليه في الحجة غير ذلك . هامش التسهيل ص ١٧٣ . وقال ابن مالك : « المشتمل في بدل الاشتغال هو الأول خلافا لمن جعله الثاني أو العامل « ا هـ . التسهيل ص ١٧٣ .

لكنه صرح في شرح الكافية الشافية بأن الثاني مشتمل على الأول اشتغالا مصححا للبدلية . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٠ - وينظر شرح ابن يعيش ٣ / ٦٤ ، ٦٥ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٠ - التوضيح لابن هشام ٣ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) سقط من ب : (داخل) .

(٣) في ب : (أعجبتني) . (٤) أي في نحو : (أعجبتني زيد علمه) .

// قوله : « وَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ ، وَنَكْرَتَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ » .

يعني ^(١) بقوله : (ويكونان) : البديل والمبدل منه ، وتمثيلهما واضح ، فتصير ست ^(٢) عشرة صورة . فالأول : زيد أخوك ، والثاني : زيد رأسه . والثالث : زيد علمه . والرابع : زيد الحمار ^(٣) . والخامس : رجل غلام لك ^(٤) . والسادس : رجل يد له . والسابع : رجل علم له . والثامن : رجل حمار ^(٥) .

ومن التاسع إلى السادس عشر : تأخذ الأول من الأربعة الأول مع الثاني من ^(٦) الأربعة الثواني . والأول من الأربعة الثواني مع الثاني من ^(٧) الأربعة الأول ، فتقول : زيد غلام لك ^(٨) ، وزيد يد له ^(٩) ... إلى آخره ^(١٠) .

- (١) (يعني) ساقطة من ط . (٢) في أ : (ستة) بالتأنيث وهو خطأ .
 (٣) هذه أربعة أمثلة لما كان البديل والمبدل منه معرفتين ، فالأول بدل الكل من الكل ، والثاني بدل البعض من الكل ، والثالث بدل الاشتغال ، والرابع بدل الغلط .
 (٤) سقط من ج : (غلام لك) .
 (٥) هذه أربعة أمثلة لما كان البديل والمبدل منه نكرتين ، فالأول بدل الكل من الكل ، والثاني بدل من البعض من الكل ، والثالث بدل الاشتغال ، والرابع بدل الغلط .
 (٦) (الثاني من) ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (الثواني) .
 (٧) (الثاني من) ساقطة من ب ، ج .
 (٨) مثال لإبدال النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل .
 (٩) مثال لإبدال النكرة من المعرفة بدل البعض من الكل .
 ويقال في إبدال النكرة من المعرفة بدل الاشتغال : زيد علم له .
 ويقال في إبدال النكرة من المعرفة بدل الغلط : زيد حمار .
 ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الكل من الكل : رجل أخوك .
 ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل البعض من الكل : رجل رأسه .
 ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الاشتغال : رجل علمه .
 ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الغلط : رجل الحمار .
 (١٠) في ج ض (إلى آخرها) .

زينطر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ . شرح الرضي ١ / ٣٤٠ .

وَإِذَا كَانَ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالْتَمَعْتُ مِثْلَ : ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ .
وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ ، وَمُضْمَرَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ

قوله : « وَإِذَا كَانَ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالْتَمَعْتُ مِثْلَ : ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ (١) . كأنهم كرهوا أن يكون المقصود بالنبة ناقصا في الدلالة عن غير المقصود ومن كل درجة ، فأثروا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص (٢) .

قوله : « وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ » (٣) .

وهذا تقسيم آخر باعتبار الظهور والإظهار (٤) وليس من بقية ذلك التقسيم لأنه لا يستقيم أن يكونا نكرتين أو مختلفين وهما مضمران !! .
فإذا عرفت امتناع دخولهما فيه (٥) علمت أنه تقسيم آخر ، وه بهذا الاعتبار أيضا ست عشرة (٦) مسألة .

(١) قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا لَأَنْ لَمْ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ الآيات ١٥ ، ١٦ / العلق .

قال الفراء : « وقوله عز وجل : ﴿ لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ ﴾ على التكرير كما قال : ﴿ إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير ، والنكرة على المعرفة ومن نصب (ناصية) جعله فعلا للمعرفة وهي جائزة في القراءة « ا هـ . معاني القرآن ٣ / ٢٧٩ .

وقال المبرد : « ... وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فأبدلت النكرة من المعرفة كما قال عز وجل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ « ا هـ . المقضب ٣ / ٢٧١ .

وينظر : الكشف ٤ / ٢٧٢ - البيان ٢ / ٥٢٣ - التبيان ٢ / ١٢٩٥ - مجمع البيان ١٠ / ٥١٣ - مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٢٩ ، ٨٢٩ - البحر المحيط ٨ / ٤٩٥ - البرهان ٢ / ٤٥٦ .

(٢) قال الرضي : « قال أبو علي في الحجة - وهو الحق - : يجوز تركه ، أي : ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى : ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ - إذا لم يجعل (طوى) اسم الوادي بل كان مثل (حطم) و (ختع) من الطي لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوي بالتقديس ... فإن لم تعد النكرة إلا ما أفاده الأول لم يجز لأنه يكون إبهاما بعد التفسير نحو : يزيد رجل « ا هـ . الرضي ١ / ٣٤٠ .

(٣) سقط من ب : (ومختلفين) . (٤) في أ : (الإطمار) وهو تحريف .

(٥) في أ : ج : (فيها) وما أثبتته أوجه : (٦) في ج : (ستة عشر) وهو خطأ .

وَلَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بِدَلِّ الْكُلِّ إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ مِثْلُ : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا

فالأول كقولك^(١) : زيد أخوك ... إلى آخر^(٢) الأربعة الأول^(٣) .

والخامس كقولك : زيدا ضربته إياه^(٤) . والسادس : يد زيد قطعته إياها^(٥) .
والسابع كقولك : جهل الزيدين كرهتهما إياه^(٦) . والثامن كقولك - بعد تقدم
ذكره الحمار - : الزيدين كرهتهما إياه^(٧) .

ومن التاسع إلى السادس عشر على ما ذكر من التاسع إلى السادس عشر في
القسمة الأولى^(٨) .

قوله^(٩) : « وَلَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بِدَلِّ الْكُلِّ إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ » . لأنهم
لو فعلوا ذلك لأدى إلى أن يكون المقصود بالنسبة أقل دلالة من غير المقصود ، لأن
المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص من الظاهر ، فلم يقولوا : ضربتني أخاك ،
ولا : ضربتك زيدا ، لذلك .

وأما الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال أن يتوهم غيره ، فجزوا :
ضربته زيدا ، ولم يجوزوا : ضربتك زيدا^(١٠) .

(١) سقط من ج : (كقولك) .

(٢) في أ : (إلى آخره) .

(٣) ذكر مثالا لإبدال الظاهر من الظاهر بدل الكل من الكل ، والثلاثة الباقية هي : زيد رأسه ،
وزيد علمه ، وزيد حمار .

(٤) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل الكل من الكل .

(٥) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل البعض من الكل .

(٦) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل الاشتغال .

(٧) مثال لإبدال المضمر من المضمر الغلط ، وقد سقط هذا المثال من ج .

(٨) أي : يأخذ الأول من الأربعة الأول من الثاني من الأربعة الثواني . ويأخذ الأول من الأربعة
الثواني مع الثاني من الأربعة الأول .

(٩) في ج : (قال) .

(١٠) ينظر سيويه ١ / ٧٨ ، ٨٠ - المقتضب ٤ / ٢٩٦ - أصول النحو لابن السراج ٢ / ٥٢ .

وأما غير بدل الكل فيجوز^(١) أن يبدل فيه الظاهر من المضمّر لفقدان المانع ، لأن ما سواه من الأبدال ليس مدلول الثاني فيه^(٢) هو مدلول الأول فيقال : إن الأول أقوى دلالة ، فيمتنع من حيث إن غير المقصود لا يكون أقوى من المقصود ، لأنه مغاير له ، لأن (البعض) ليس (الكل) . وكذلك بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه .

وبدل الغلط أظهر ، فلذلك جاز أن تقول : اشتريتك نصفك ، واشتريتني نصفي^(٣) ، وأعجبتني علمك ، وأعجبتك^(٤) علمي ، وضربتك الحمار ، وضربتني الحمار^(٥) .

ومنه قوله^(٦) :

[٢١] ذَرِينِي إِنَّ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

ف (حلمي) بدل من الضمير المفعول في (ألفتني) ، وهو بدل الاشتمال .

(١) في ب : (فجوزوا) .

(٢) (فيه) : زيادة من ط .

(٣) في ط : (اشتريتني نصفي واشتريتك نصفك) .

(٤) في ب ، ج : (وأعجبتك) وما أثبتته أوجه .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ : ... لا يبدل ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا أن يكون غائباً كقولهم : صرفت وجوهها أولها ، لأنه إذا لم يكن غائباً كان في نهاية الوضوح ، فيصير لغير المقصود على المقصود مزية كقولك : أعجبتني زيد وضربتك زيدا ، فلا يحسن ذلك ، وإذا كان غائباً لم يكن في الوضوح كاللتكلم والمخاطب للاحتمال ، فحسن لذلك .

وقوله : (بدل الكل) احتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى ،

فلا يكون لغير المقصود مزية كقولك : ضربتك وجهك ، ومدحتك علمك ، هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٦) في ب ، ج : (قول الشاعر) . نسبه سيبويه ١ / ٧٨ لرجل من بجيلة أو خثعم ، وتبعه الفارقي

في الإفصاح ص ٢٨٦ . ونسبه الباقون إلى عدي بن زيد ، وهو الصواب .

٢١ = البيت من الوافر ، وهو في ديوان عدي بن زيد العبادي ص ٣٥٠ . وسيبويه ١ / ٧٨ =

* * *

- = - معاني الفراء ٢ / ٧٣ ، ٤٢٤ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٢ - الإفصاح للفارقي ص ٢٨٦ -
ابن السيرافي ١ / ٨٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، ٧٠٠ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٢ -
شرح الرضي ١ / ٣٤١ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥١ مبسوط
الأحكام للتبريزي ورقة ٢٨٣ - باب الإعراب ص ٤٨١ - الأعلام على سيبويه ١ / ٧٨ - الهمع
٢ / ١٧٢ - خزنة الأدب ٢ / ٣٦٨ - العيني ٤ / ١٩٢ - الدرر ٢ / ١٦٥ .
- قال الفارقي ص ٢٨٦ من الإفصاح - في توجيه إعرابه - : « إنه نصب (مضاعفا) على أنه
مفعول ثاني لـ (ألفت) ، وذلك أنه جعل (حلمي) بدلا من النون والياء التي هي ضمير نفسه ،
فكأنه قال : (وما ألفت حلمي مضاعفا) وهو بدل الاشتغال لأن الفعل دال عليه ، ألا ترى
أنه لا يشتمل عليه إلا وقد اشتمل على حلمه ، فهو مثل قولك : (سلب زيد عقله) ، و (ضربت
عمرا بطنه) ، أي : سلب عقل زيد وضربت بطن عمرو . و (مضاعفا) مفعول ثاني
لـ (لفت) » ١٥١ .
- وقال الأعلام : - في معنى البيت : « ... يخاطب عاذلته على إتلاف ماله ، فيقول : ذرني
من عدلك فأني لا أطيع أمرك ، فالحلم وصحة التمييز يأمرونني إتلافه في اكتساب الحمد ولا
أضيع » ١٥١ .
- الأعلام على سيبويه ١ / ٧٨ .

عَطْفُ الْبَيَانِ

عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ غَيْرٌ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتَّبِعَهُ مِثْلُ : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ .

٨٤

// قوله (١) : « عَطْفُ الْبَيَانِ (٢) تَابِعٌ غَيْرٌ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتَّبِعَهُ مِثْلُ :

[٢٢] أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

فقوله : غير صفة ، يخرج الصفة .

وقوله : يوضح متبوعه ، يخرج البواقي إذ ليس فيها ما يوضح متبوعه غير الصفة

(١) قوله ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف في العامل في المين على الوجه الذي سبق ذكره في باب النعت . ينظر الهامش رقم (٢) ص ٦٢٤ .

(٣) لم يثبت هذا البيت في نسخ الشرح ، وهو في المتن .

٢٢ = البيت من الرجز ، والمشهور أنه لأعرابي ، قال البغدادي في الخزانة ٢ / ٣٥٢ : هو عبد الله بن كيسبة

النهدي . وقال ابن يعيش هو رؤبة بن العجاج .

قال البغدادي : « وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يعده أحد من التابعين

فضلا عن المخضرمين » ١٤٠ هـ . الخزانة ٢ / ٣٥٢ وبعد الشاهد :

ما مسها من نقب ولا دبر فاعفر له اللهم إن كان فجر

والبيت في المفصل ص ١٢٢ - المخصص ١ / ١١٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٣٣ - شرح ابن

يعيش ٣ / ٧١ - شرح الرضي ١ / ٣٤٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٩ - معاهد التنصيص ١ /

٩٤ - لباب الإعراب ص ٤٨٢ - الكافي ٢ / ٨٨٥ . مبسوط الأحكام ورقة ٢٨٥ - التوضيح ١ /

١٢٨ - شرح ابن عقيل ١ / ٢١٩ - شذور الذهب ص ٤٣٥ - شواهد العيني ١ / ٣٩٢ - خزانة

الأدب ٢ / ٣٥١ - الأشموني ١ / ١٢٩ - التصريح ١ / ١٢١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٣ - اللسان

(فجر) . والشاهد في البيت قوله : (أبو حفص عمر) حيث جاء قوله (عمر) بعد قوله

(أبو حفص) - وهي كنية أمير المؤمنين - على سبيل عطف البيان . وقصة الشاهد بإيجاز : أن الشاعر

أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال :

يا أمير المؤمنين ، إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء نقباء فاحملني . فقال : كذبت ، والله ما بها من نقب

ولا دبر ، فانطلق الأعرابي فحل ناقته ثم استقبل البطحاء يمشي خلف ناقته وهو يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

حقا ولا أجهدهما طول السفر والله لو أبصرت لصوي يا عمر

وما بها عمرك من سوء الأثر عددتني كابن سبيل قد حصر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

ينظر هامش المفصل ص ١٢٢ .

واشتراط بعضهم^(١) (أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه)^(٢) غير لازم فإنه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك ، وإنما جاء موضحا ، وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وإن كان الأول أوضح من الثاني لو افترقا ، ألا ترى أنه لو كان جماعة كل واحد منهم^(٣) يكتنى (أبا محمد) ، وأحدهم اسمه (عبد الله) والآخر (عبد الرحمن)^(٤) ، والآخر (عبد الرحيم)^(٥) ، فإذا قلت : جاءني أبو محمد عبد الله^(٦) ، أوضحت ما كان محتملا وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد !! .

(١) سقط من ب : (بعضهم) .

(٢) هذا قول كل من عبد القاهر الجرجاني والزخشي .

قال عبد القاهر (الجمل ص ٣٢ ، ٣٣) : « وعطف البيان هو الاسم الذي كون الشيء به أعرف فيبين به غيره كقولك : مررت بأخيك زيد ، بينت (الأخ) بزيد ، وبزيد أبي عبد الله ، إذا كان معروفا بكنيته ، وبأبي عبد الله زيد ، إذا كان معروفا بالاسم » هـ ١ .

وقال الزخشي (المفضل ص ١٢٢ ، ١٢٣) : « عطف البيان هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها ... فهو كما ترى جار مجري الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها » هـ ١ .

هذا .. وقد تابع ابن مالك المصنف في رد هذا القول - بعد أن ذكره معزيا إلى الجرجاني والزخشي - وعلل لذلك بقوله : « ... وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان ، وقد جعل سيبويه (ذا الجملة) - من : يا هذا ذا الجملة - عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه ، فعلم أن مذهب الجرجاني والزخشي في ذلك مخالف لمذهب سيبويه » هـ ١ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٦ - المقتضب ٤ / ٢٢٠ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٥ ، ٤٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٨١ - اللمع ص ١٧٧ - شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ ، ٧٢ - شرح الرضي ١ / ٣٣٧ - وفيه أن الرضي لا يرى أن هناك فرقا بين عطف البيان وبدل الكل من الكل - الهمع ٢ / ١٢١ .

(٣) سقط من أ ، ب : (منهم) .

(٤) سقط من ج : (والآخر عبد الرحمن) . (٥) في ط : (عبد الكريم) .

(٦) في أ : (عبد الله أبو محمد) ولا يستقيم المعنى المقصود .

وَفَصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا فِي مِثْلِ : أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ

قوله (١) : « وَفَصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا فِي مِثْلِ : :

[٢٣] أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا (٢)

يعني أنك لو جعلت قوله : (بشر) بدلا من (البكري) لكان (التارك) - في التقدير - داخلا على (بشر) لأنه المقصود بالنسبة ، وإذ كان مقصودا بالنسبة كان تقدير العامل له أولى .

أو (٣) لأن البدل في حكم تكرير العامل ، فكما لا يجوز (التارك بشرا) ، مصرحا به ، فكذلك لا يجوز مقدرًا (٤) .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) لم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب ، ج .

٢٣ = البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، شاعر إسلامي . والشاهد في سيبويه ٩٣ / ١ - شواهد ابن السيرافي ١ / ٧٥ - الإفصاح للفارقي ص ١٦١ - الأعلام ١ / ٩٣ - المفصل ص ١٢٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٣٢ - شرح ابن يعيش ٣ / ٧٢ - ٧٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦١ - العمدة ٥٥٤ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٨ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ - التوضيح ٣ / ٣٥١ - المقرب ١ / ٢٤٨ - شذور الذهب ص ٤٣٦ - قطر الندى ص ٢٩٩ - الكافي ٢ / ٨٨٧ - لباب الإعراب ص ٤٨٣ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٨٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٤ - شواهد العيني ٤ / ١٢١ - الأشموني ٣ / ٨٧ - الهمع ٢ / ١٢٢ - المطالع السعيدة ٢ / ٢١٩ - خزانة الأدب ٢ / ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، التصريح ٢ / ١٣٣ . الهادية للأردبيلي ص ١٧٢ . والشاهد فيه أوضحه المصنف .

و (بشر) هو : بشر بن عمرو بن مرثد من بكر وائل ، قتله رجل من بني أسد فقخر المرار بقتله . (٣) سقط من ط : (أو) .

(٤) ذكر الزمخشري هذين الوجهين بقوله : « ... لأن (بشرا) لو جعل بدلا من (البكري) - والبدل في حكم تكرير العامل - لكان (التارك) في التقدير داخلا على (بشر) . والثاني أن الأول ها هنا ما يعتمد بالحديث ، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره ، والبدل على خلاف ذلك إذ هو - كما ذكرت - المعتمد بالحديث والأول كالسباط له ١٠٥ . المفصل ص ١٢٣ .

وينظر : سيبويه ١ / ٩٣ - شرح الرضي ١ / ٣٤٣ .

وهذا كله إنما يجرى على قول من يقول : إن (الضارب زيد) غير جائز^(١)
وقوله : (في مثل) إشارة إلى أنه قد يقع^(٢) في غير^(٣) هذا الباب كقولك
يا غلام زيد ، وزيدا ، لأنه لو جعل بدلاً لم يكن بد من أن يكون^(٤) له حكم
الاستقلال لأنه المقصود بالنسبة في المعنى ، فكان بحكم المنادى أولى^(٥) .
وإذا جعل عطف بيان كإن المقصود هو الأول المبني^(٦) ، فجرى كما تجري
الصفات في جواز الأمرين .

* * *

- (١) أوضح المصنف هذا بقوله في باب الإضافة : « ... وامتنع : الضارب زيد ، خلافا للفراء » .
ينظر ص ٥٩٧ مع الهامش رقم (١) ص ٥٩٨ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٨١ ، ٣٤٣ .
- قال : « ... والمبرد أنكر رواية الجر وقال : لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناء على أنه بدل ،
والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع » ١ هـ .
الرضي ١ / ٣٤٣ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٤٤٤ ، ١٤٧ .
- (٢) في أ : (وقع) .
- (٣) في ج : (من غير) .
- (٤) سقط من أ : (أن يكون) .
- (٥) ضابط هذه المسألة : أن يكون التابع مفردا معربا ، والمتبوع منادى ، كما مثل له المصنف بنحو :
يا غلام زيد . ومثل له الرضي بنحو : يا أخانا الحارث .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٤٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦١ .
- (٦) سقط من ج ، ط : (المبني) .

الْمَبْنِي مِنَ الْأَسْمَاءِ

الْمَبْنِي مَا نَاسَبَ مَبْنِي الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَخْتَلَفُ آخِرُهُ لِإِخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا^(١)

قوله^(٢) : « الْمَبْنِي »^(٣) هذا آخر الكلام في القسم^(٤) المعرب ، لأنه قَسَمَ الاسم أولاً فقال : (وهو معرب ومبني)^(٥) ، فلما كمل القسم الأول - وهو المعرب^(٦) - شرع في القسم الآخر - وهو المبني - فقال : « هُوَ مَا نَاسَبَ مَبْنِي الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ » .

فقوله ما ناسب مبني الأصل^(٧) ، تنبيه على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيًا بالأصالة وإن وجد فيه سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي^(٨) .

وقوله : أو وقع غير مركب ، تنبيه على أنه قد بيني الاسم لفقدان سبب الإعراب - وهو التركيب الإسنادي - فإذا^(٩) وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه^(١٠) .

(١) قوله : (وحكمه أن لا يختلف آخره ...) ساقطة من بعض نسخ المتن ، ولم تثبت أيضا في نسخ الشرح جميعها ، وكذا لم يشتها الرضي في شرحه .

والذي حملني على إثباتها ثلاثة أشياء ، أولها : أنها ثبتت في بعض الشروح الأخرى كشرح التبريزي ورقة ٢٩٥ ، وشرح الجامي ٢ / ٤٢٩ ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢ / ٢ ، وقال بعد إثباتها : (كذا في المقرؤة) ، أي : على ابن الحاجب .

ثانيها : أنه ثبت معناها في شرح الوافية ٢ / ٣٣٥ بقوله : « ... إن المبني لا يختلف آخره لاختلاف العامل » ا هـ .

ثالثها : أنه بعد أن حد المعرب - في بابها ص ٢٣٤ من هذا الشرح - ذكر حكمه بقوله : « وحكمه أن يختلف آخره ... » ، فكذلك المبني .

(٢) قوله (ساقطة من ب ، ح ، و في ط :) قال .

(٣) زاد في أ ، ب : (ما ناسب مبني الأصل) ويلزم التكرار .

(٤) في ب ، ح : (الاسم) . (٥) ينظر : ص ٢٣٤ . (٦) في ب ، ط : (فلما كمل المعرب) .

(٧) سقطت هذه العبارة من ج . (٨) سقط من ب ، ج ، ط : (الإسنادي) .

(٩) في ط : (فإنه إذا) .

(١٠) مذهب المصنف أن المبني يكون لأحد أمرين ، إما مشابهته لمبني الأصل من الحروف أو الفعل =

وَأَلْقَابُهُ : ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ

وليست (أو) هذه^(١) بالتي يفسد الحد بها لأن المراد - ها هنا - ما كان على أحد هذين الوصفين ، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك .

ولم يقل في حده : (ما لا يختلف آخره)^(٢) لأن انتفاء اختلاف الآخر فرع على^(٣) ، فلا يستقيم أن يجعل^(٤) حدًا له^(٥) ، فيؤدي إلى الدور كما ذُكِرَ في الإعراب^(٦) .
قوله : « وَأَلْقَابُهُ : ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ » .

يعني أن الحركات الثلاث والإسكان تقع فيه كما تقع في المعرب .

= الماضي أو الأمر . وإما لوقوعه غير مركب ففقد موجب الإعراب كالأسماء المفردة ، والأعداد وحروف التنهجي - خلافاً للفارسي - كواحد ، اثنان ، ثلاثة ، وألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وزيد وعمر وبكر .
وينظر شرح الوافية ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ - شرح الرضي ٢ / ٢ .
(١) أي : التي في قوله : (ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب) .
(٢) هذا حد جمهور النحاة ، وقد خالفهم في ذلك المصنف على الوجه الذي سبق ذكره في حد الإعراب ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

قال الفارسي (الإيضاح ص ١٥) : « البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل » هـ ١ .

وقال ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٨٩) : « البناء أن لا يتغير آخر الكلمة لعامل » هـ ١ .
وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ - أصول ابن السراج ١ / ٤٧ - اللمع ص ٩٣ - المفصل ص ١٢٥ - المرتجل ص ٣٥ - الفصول لابن معط ص ١٥٤ - شرح ملحمة الإعراب للحريزي ص ١١ - شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ . وحده الأخفش بقوله : « الأسماء التي ليست بتمكنة تحرك أو آخرها حركة واحدة لا تزول عنها » هـ ١ .

معاني القرآن ٤ / ب - منهج الأخفش ص ٢٤٠ .
وحده ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٥٧ بقوله : « ... وما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكنين فهو بناء » هـ ١ .
واكتفى في الألفية وشرح الكافية الشافية بحده بأنه ما أشبه الحرف .
ينظر : شرح الألفية للمرازي ١ / ٤٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ١١ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٩٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٧ .

(٣) في ط : (عن) . (٤) (أن يجعل) زيادة من ط .

(٥) في ب : (معرفاً) ، وفي ح ، ط : (فرعاً) .

(٦) ينظر ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ مع الهامش رقم (٨) .

فالضم كقولهم : منذ // وقبْل وبعْدُ^(١) ، ويا زيْدُ^(٢) .

والفتح كقولهم^(٣) : أين ، وكيف ، ولا رجل^(٤) .

والكسر كقولهم : هؤلاء ، وأمس . والإسكان كقولهم : مَنْ ، وَكَمْ .

وجعلوا لها تسمية مخصوصة - كما جعلوا الحركات الإعراب وسكونه ألقابا مخصوصة^(٥) - ليكون اللقب - إذا ذكر - منبئا عن^(٦) أنهم أرادوا حركة أحد النوعين أو سكونه دون الآخر^(٧) ، فإذا قال قائلهم : (رفع) علم أنها حركة إعراب ، وإذا قال : (ضم) علم أنها حركة بناء ، وكذلك (مرفوع) و (مضموم) إلى آخرها .

وهذا اصطلاح^(٨) للبصريين المتقدمين والمتأخرين^(٩) . وأما الكوفيون فيجيزون

كل واحد من اللفظين لكل واحد من القسمين^(١٠) .

(١) سيذكره مفصلا في باب الظروف ص ٧٧٠ .

(٢) سبق ذكر علة بنائه في باب النداء ص ٤١٢ .

(٣) في ب ، ج : (نحو قولهم) .

(٤) سبق ذكر علة بناءه في اسم (لا) ص ٥٧٠ .

(٥) سقطت هذه العبارة من ج . (٦) في ب ، ج : (عن) .

(٧) في سيبويه ١ / ٢ ، ٣ : هذا باب مجاري أواخر الكلم العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار ، على

النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف .

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب . والفتح في اللفظ ضرب واحد ،

والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف .

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس

شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك

فيه من العوامل ... فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ... وأما الفتح والكسر والضم

والوقف فلأسماء غير المتحركة ... هـ ١٥ .

(٨) في ط : (الاصطلاح) .

(٩) ينظر سيبويه ١ / ٢ ، ٣ - المقتضب ١ / ١٤٢ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦ ، ٤٧ - الإيضاح

للفارسي ص ١١ ، ١٥ - اللمع لابن جني ص ٩٢ ، ٩٣ - معاني الأخفش ٤ / ب - المفصل ص ١٦ .

(١٠) ذكر الأستاذ عضيمة في (هامش المقتضب ١ / ١٤٢ ، ١٤٣) أن كلا من سيبويه والمبرد قد يطلق

ألقاب كل قسم على الآخر ، وقد سجل لهما مواضع هذا الخلط في هامشه .

وَهِيَ : الْمُضْمِرَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الْإِثَارَةِ ، وَالْمَوْصُولَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ
وَالْأَصْوَاتِ ، وَالْمُرَكَّبَاتُ ، وَالْكِنَايَاتُ^(١) ، وَبَعْضُ الظَّرُوفِ .

^(٢) وإنما بنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف في نحو :
ضربت ، وضربك ، فأشبهت الحروف بذلك^(٣) ، ثم أجزيت بقية المضمرات مجراها
لأنها منها وإن كانت على^(٤) أكثر من حرفين نحو : نحن ، وأنتما ، وهما ، وإياي ،
وإياه ، وإياك^(٥) ، إلى آخرها .

وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تبين^(٦) به من قرينة^(٧) التكلم^(٨) والخطاب ،
وتقدم الذكر في الغائب ، فأشبهت لذلك^(٩) الحروف .

* * *

(١) خولف هذا الترتيب في بعض نسخ المتن ، فقد ورد هكذا : (... والموصولات والمركبات
والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف) .

وكذا وقع في شرح الرضي ٢ / ٣ ، وشرح الجامي ٢ / ٤٣٠ ، وشرح الأردبيلي ص ١٧٥ ،
وما أثبتته هو الوجه حتى يوافق ترتيب المصنف في الشرح حيث أورد كلا من هذه المبنيات في
فصل مستقل بالترتيب الذي أثبتته ، وكذا فعل في شرح الوافية ٢ / ٣٨٨ ؛ وقد حذا هذا الحذو
التبريزي في شرحه ورقة ٢٩٦ .

(٢) زاد في أ ، ب ، ح : (قال) ولا ضرورة لمجيئها لعدم وجود متن ..

(٣) (بذلك) زيادة من ب ، ح ، ط .

(٤) (على) زيادة من ط .

(٥) في ج ، ط : (إياك وإياه) . (٦) في أ : (ما تبين) .

(٧) ذكر الرضي هذين الوجهين اللذين قال بهما المصنف وزاد وجهًا ثالثًا وهو قوله : « ... وإما
لعدم موجب الإعراب فيها ، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة
واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها - لاختلاف المعاني - عن الإعراب ، ألا ترى
أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص !! » هـ . شرح الرضي ٢ / ٣ .

(٨) في ط : (المتكلم) . (٩) في ح : (بذلك) .

المُضْمَرُ

المُضْمَرُ مَا وَضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ حُكْمًا .

قوله^(١) : « المُضْمَرُ مَا وَضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ حُكْمًا »^(٢) .

يعني أن المضمّر ما كان لأحد هذه الأشياء ، فلا يضر ذكر (أو) على ما تقدم تبينه^(٣) .

ولا يرد على ذلك قول المتكلم : زيد منطلق - وهو يعني نفسه أو مخاطبه أو غائبا تقدم ذكره^(٤) - لأن ذلك وإن صحّ فليس موضوعا ليدل على أنه متكلم ولا مخاطب لا غائب تقدم ذكره^(٥) ، بخلاف قولك : أنا ، وأنت ، وهو^(٦) ، فإنه موضوع لما ذكرناه من الدلالة^(٧) على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم الذكر . أما المتكلم والمخاطب فواضح .

وأما الغائب المتقدم الذكر^(٨) فقد يتقدم الذكر لفظاً - تحقيقاً أو تقديرأ - وقد يتقدم معنى ، وقد يتقدم حكماً .

فالتقدم اللفظي تحقيقاً^(٩) مثل : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ . والتقديرى مثل قولك : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، لأن (زيدا) وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا .

(١) (قوله) ساقطة من ح ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب ، ج ، ط : (أو غائب تقدم ذكره إلى آخره) .

(٣) يشير بهذا إلى قوله قبل : « وليس (أو) هذه بالتي يفسد الحد بها » . ينظر ص ٦٧٢ مع الهامش رقم (١) .

(٤) قال الرضى ٤ / ٢ : « ... ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب ، إلا أن يقال : ما وضع لتكلم به ، أو مخاطب به ، أي : للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع ، والمخاطب به » ا هـ .

وينظر الفوائد الضيائية ٤٣١ / ٢ .

(٥) سقط من ج ما بين قوله : (تقدم ذكره) السابقة وهذه .

(٦) في أ : (أنا أنت هو) بدون واو . (٧) في ط : (لما ذكرنا للدلالة) .

(٨) في أ ، ب : (المتقدم ذكره) وكذا فيما يلي ، وما أثبتته أوجه جريا على قاعدة الإضافة .

(٩) سقط من ج ما بين قوله : (تحقيقا) السابقة وهذه .

والتقدم المعنوي كقوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا^(١) هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢) ، فإن قوله (اعدلوا) لما دل على (العدل) صار كأنه متقدم من حيث المعنى .
وقد يكون ذلك^(٣) من لفظه^(٤) ، وقد يكون من سياق الكلام^(٥) ، فالسياق^(٦) كقوله تعالى : ﴿وَلِأَبِيئِهِ﴾^(٧) لأنه لما تقدم ذكر (الميراث) دل على أن ثم موروثا فجرى الضمير عليه من حيث المعنى^(٨) .

(١) (اعدلوا) زيادة من ط .

(٢) من الآية ٨ / المائدة .

قال الفراء (معاني القرا ١ / ٣٠٣) : « ... لو لم تكن (هو) في الكلام كانت (أقرب) نصبا ، يكتب عن الفعل في هذا الموضع بـ (هو) وبـ (ذلك) ، تصلحان جميعا » ا هـ .
وقال الأنباري : « ... (هو) كناية عن العدل وهو المصدر لدلالة (اعدلوا) عليه كقول الشاعر : إذا نهي السفية جرى إليه أي : إلى السفية » ا هـ . البيان ١ / ٢٨٥ .
وينظر : الكشف ١ / ٥٩٨ - التبيان ١ / ٤٢٥ - البحر المحيط ٣ / ٤٤٠ .
(٣) أي : الدلالة المعنوية .

(٤) في ج ، ط : (من لفظ) - ومثل له بالآية السابقة .

(٥) (الكلام) ساقطة من ج ، ط . (٦) (فالسباق) ساقطة من أ .

(٧) قال الله تعالى : ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد﴾ .
من الآية ١١ / النساء .

قال الزمخشري : « ... الضمير للميت ، و (لكل واحد منهما) بدل من (لأبويه) بتكرير العامل » ا هـ .

وينظر : معاني الزجاج ٢ / ١٧ ، ١٨ - التبيان ١ / ٣٣٤ .

وقال أبو حيان : « وقال أبو البقاء : (السدس) رفع بالابتداء ، و (لكل واحد منهما) الخبر ، و (لكل) بدل من (الأبوين) ، و (منهما) نعت لـ (واحد) ، وهذا البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير » ا هـ . البحر المحيط ٣ / ١٨٣ ، ولم أجد هذا القول في التبيان لأبي البقاء »

(٨) قال الرضي ٢ / ٤ : « لأنه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثم مورث ، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى . هذا تقرير كلامه - رحمه الله تعالى - وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لأن عاداته جعل (التقدير) قسم (اللفظ) لا قسمه ... » ا هـ .
أورد الرضي كلاما يطول بذكره الموضع ، فليُنظر في شرحه ٢ / ٤ ، ٥ .

والتقدم الحكمي إنما جاء في ضمير الشأن والقصة ، وفي الضمير في (نَعَمْ)
 و (بَشَس)^(١) و (رُبَّ) ، وفي الضمير في نحو قولك^(٢) : ضربني وضربت زيدا .
 فأما ضمير الشأن والقصة^(٣) فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره^(٤) قصداً
 لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس // ثم تفسر ، فيكون ذلك أبلغ
 من ذكره أولاً مفسراً ، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن
 بينك وبين مخاطبك .

ولا يلزم على ذلك إضمار أسماء الأجناس باعتبار هذا المعنى ، لتعذرها في الذهن
 وكثرتها فلا تحصل تلك الفائدة منها ، ولأن التشويق إلى تفسير الحديث المهم ليس
 كالتشويق إلى المفردات من أسماء الأجناس^(٥) .

وأما الإضمار في (نَعَمْ) وبابه فلائهم^(٦) لما قصدوا المدح العام والذم العام
 نسبه إلى متعقل^(٧) في الذهن ، وعرفوه باعتبار العهد الذهني باللام^(٨) ، فقالوا :
 نعم الرجل ، ونعم الضارب ، ونعم العالم زيد .

فلما كان الغرض إنما هو نسبه إلى المتعقل^(٩) في الذهن من ذلك الجنس جوزوا
 إضماره باعتبار ذلك المعنى . ولما كان إضماره إضماراً لجنس ذي حقائق مختلفة
 التزموا بيان إحدى^(١٠) الحقائق بما يميز^(١١) الجنس المقصود فقالوا : نعم رجلاً ،
 ونعم^(١٢) ضارباً ، وما أشبه ذلك .

(٢) (قولك) زيادة من ج .

(٤) في ط : (ذكر) وهو سهو .

(٥) سقط من ب ، ج ، ط من قوله (ولأن التشويق) إلى آخر العبارة .

(٧) في أ : (المتعقل) .

(٩) في ج : (متعقل) .

(١١) في ط : (يميز) .

(١) (وبشس) زيادة من ط .

(٣) (والقصة) ساقطة من ط .

(٦) في ب : (فإئهم) .

(٨) في أ : (بالأم) وهو سهو .

(١٠) في ب ، ج : (أحد) .

(١٢) في ط : (أو نعم) .

ولذلك لو قلت : نعم زيد ، لم يجز^(١) .
 والإضمار في (رَبُّ) على نحو الإضمار في (نعم)^(٢) .
 وأما الإضمار في باب : ضربني وضربت زيدا ، فإنما جاز عند من
 يجيزه^(٣) إجراء لمسائل باب الفاعلين والمفعولين مُجَرِّي واحداً^(٤) .
 وإنما فعلوا ذلك^(٥) استغناء بذكر الظاهر آخراً مرة عن أن يذكر مرتين ،
 فسوغوا الإضمار قبل الذكر حتى كأنهم قدموا الثانية على الأولى .

(١) إنما لم يجز مثل هذا لأنه اشترط في فاعلها أن يكون معرفة باللام أو مضافاً إلى المعرفة بها ، أو
 يكون مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة أو بـ (ما) . قال : « وإنما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الإبهام
 أولاً فيقع في النفس منه موقفاً ليس لما وقع مفسراً من أول الأمر ثم يفسر بعد ذلك ، فإن الشيء
 إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً » هـ .
 ينظر باب (أفعال المدح والذم) ص ٩٣٠ .

(٢) ينظر ما ذكره بخصوص (نعم) في الصفحة السابقة .

(٣) هو قول البصريين ، فإنهم يعملون الثاني من المتنازعين - مع جواز إعمال الأول - ويضمرون
 في الأول على وفق الظاهر .

وينظر ص ٣٤٠ مع الهامش رقم (٧) ، وص ٣٤١ مع الهامش رقم (١) و (٢) . وقال
 الرضي : « ... وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو : ضربني وضربت زيدا ، - على مذهب
 البصريين - فالحق أنه بعيد ، لأنه يجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان
 بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في (نعم رجلاً زيد) أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما
 في ضمير الشأن ، والثلاثة في ضمير المتنازع معدومة - أعني : قصد التفخيم والإتيان بالمفسر
 لمجرد التفسير واتصاله بالضمير - فضعف ، فمن ثمة حذف الكسائي الفاعل في مثله مع أن فيه
 محذوراً أيضاً ..

وما أجازته المبرد والأخفش من نحو : ضرب غلامه زيدا - أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر
 بالفاعل المقدم - ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ، لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا
 كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب
 التنازع هـ ١ .
 شرح الرضي ٦ / ٢

وينظر ص ٣٤٢ مع الهامش رقم (٢) ، وص ٣٢٦ ، ٣٢٧ مع الهامش رقم (٢) ص ٣٢٧ .
 (٤) في أ : (واحد) بالرفع وهو خطأ . (٥) (وإنما فعلوا ذلك) زيادة من ط .

وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، فَالْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ ، وَالْمُتَّصِلُ : غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ . وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، فَالْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالْمَجْرُورُ : مُتَّصِلٌ ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ

قوله : « وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، فَالْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ » .

يعني أنه^(١) غير المحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كاللتمة لها ، بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك^(٢) : أنا ، وأنت^(٣) ، وإياي^(٤) ، وإياك ، إلى آخرها .

قوله : « وَالْمُتَّصِلُ : غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ » .

يعني أنه^(٥) الذي لا بد له من كلمة قبله يكون كاللتمة لها كقولك : ضربت وضربت ، وضربني وضربك ، وغلامي وغلارك . وسمي متصلاً لاحتياجه إلى ما يتصل به كما سمي الأول منفصلاً لانفصاله عما قبله ، أو عن هذا الاتصال .

قوله : « وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ » .

شرع^(٦) في تقسيم المضمرة فقال : وهو منقسم إلى ما ذكره ، لأنه يوضع موضع الظاهر ، فكما أن الظاهر يكو مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فكذلك جاء الضمير .

قوله^(٧) : « فَالْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ^(٨) مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالْمَجْرُورُ^(٩) مُتَّصِلٌ ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ » .

وذلك واضح ، لأنها إذا كانت ثلاثة ، انقسم منها اثنان كل واحد منهما إلى اثنين وجب أن تكون خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، والمجرور^(١٠) // لا يكون إلا متصلاً .

- | | |
|--|---|
| (١) (أنه) زيادة من ط . | (٢) في أ : (في الاستقلال كقوله) . |
| (٣) (أنت) ساقطة من ج . | (٤) (إياي) زيادة من ط . |
| (٥) (أنه) ساقطة من ج ، ط . | (٦) في أ : (ثم شرع) . |
| (٧) في ح : (قال) . | (٨) في بعض نسخ المتن : (فالأولان) . |
| (٩) في بعض نسخ المتن : (والثالث) . | (١٠) في ب ، ح : (مجرور) . |

الأوّل : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ إِلَيَّ : ضَرَبْنِي وَضَرَبْنِي . وَالثَّانِي : أَنَا إِلَى : هُنَّ .
 وَالثَّلَاثُ : ضَرَبْتَنِي إِلَيَّ : ضَرَبْتَهُنَّ ، وَإِنِّي إِلَيَّ : إِيَّاهُنَّ . وَالرَّابِعُ : إِيَّاي إِلَيَّ :
 إِيَّاهُنَّ . وَالخَامِسُ : غَلَامِي وَلِي إِلَيَّ : غَلَامِهِنَّ وَلَهُنَّ

وإنما كان المرفوع والمنصوب متصلًا ومنفصلًا لأنهما يقعان موقعاً ولا شيء قبلهما يتصلان به - على ما سيأتي بيانه - كقولك : أنا ضارب ، وإياك ضربت^(١) ، وأشباهه ، فاضطروا لذلك إلى أن وضعوا منفصلاً لتعذر المتصل .
 ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره ولا يحذف الجار^(٢) في محل يكون المجرور^(٣) مضمراً ، لم يقع موقعاً يحوج إلى انفصاله ، فبقي على أصله في الاتصال .
 وكل نوع من هذه الأنواع يكون لثانية عشر مدلولاً ، لأن كل واحد منها إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع^(٤) ، صارت تسعة ، وكل واحد من هذه التسعة إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً ، فصار للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة ، وللغائب ستة .
 ووضعا للمتكلم منها لفظين يدلان^(٥) على الستة المذكورة وهما : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنَا ، ف (ضَرَبْتُ) مشترك للواحد المذكر وللواحد المؤنث^(٦) ، و (ضَرَبْتَنَا) للأربعة^(٧) : المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر والمجموع المؤنث^(٨) .

(١) في ب ، ح : (إياك ضربت وأنا ضارب) .

(٢) سقط من ح ، ط : (الجار) .

(٣) سقط من ب ، ج : ط : (المجرور) .

(٤) في ج : (أو لمتنى أو لمجموع) . (٥) في أ : (مدلان) .

(٦) قال الرضي ٧ / ٢ : « ... إنما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفرداً كان أو غيره لأن المشاهد تكفي في الفرق » ا هـ .

(٧) في ج : (لأربعة) .

(٨) إنما ارتجل لمتنى المتكلم وجمعه صيغة واحدة وهي (نا) وكذلك قولك (نحن) ولم يزيدوا للمثنى ألفاً وللجمع واوا ، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه ، لأن مثناهما اسم انضم إليه لفظ آخر مثله بدليل أنك إذا قيل لك فصل (أنتما) ، قلت : أنت يا زيد ، وأنت يا عمرو =

ووضعوا للمخاطب منها^(١) خمسة أفعال ، أربعة نصوص - وهي : ضَرَبْتُ
وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمْ^(٢) ، وَضَرَبْتُنَّ - وواحد مشترك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو^(٣) : ضَرَبْتُمَا .

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك كقولك : ضَرَبَ ،
وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ .

وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى في أن للمتكلم لفظين ، وللمخاطب
خمسة ، وللغائب خمسة^(٤) .

وهذا التثنية^(٥) الذي ذكرناه إنما هو باعتبار الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما
لم يسم فاعله دون غيره من الفعل^(٦) المضارع والصفات ، لأن لتلك أفعالاً تختص بها .
وإنما قال : (غُلَامِي) و (لِي)^(٧) تنبيهاً على أن هذا المضمر^(٨) قد يتصل
باسم وقد يتصل بحرف .

كما قال في المرفوع المتصل : (ضَرَبْتُ) و (ضَرَبْتُ)^(٩) تنبيهاً على أنه يكون
في الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما لم يسم فاعله^(١٠) .

= وهذه حقيقة المثنى كما يجيء . وكذا في الجمع إذا قيل فصل (أنتم) قلت : أنت يا زيد وأنت يا عمرو
وأنت يا خالد .

وأما إذا قلت : (نحن) - وأردت المثنى - فقيل لك فصل قلت : أنا وزيد ، أو أنا وأنت ، أو
أنا وهو . وتقول في الجمع : أنا وزيد وعمرو ، وليس كل أفرادهم (أنا) . فلما لم يكن شرط المثنى
والجموع - وهو اتفاق الاسمين والأسماء في اللفظ - حاصلًا لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق
ما أجرى عليه سائر الثنائي والجموع فارتجلا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للأمن من اللبس
بسبب القرائن . ينظر : شرح الرضي ٧ / ٢ .

- (١) في ح ، ط : (منها للمخاطب) . (٢) زاد في نسخ الشرح : (وضربتما) ويلزم التكرار .
- (٣) في ط : (وهما) . (٤) في ج : (والمخاطب والغائب خمسة خمسة) .
- (٥) في ج : (المثال) . (٦) سقط من أ ما بين قوله : (الفعل) السابقة وهذه .
- (٧) يشير إلى عبارته في المتن التي أثبتتها في الصفحة السابقة .
- (٨) في ط : (هذه المضمرات) . (٩) أي قوله في المتن التي أثبتتها في الصفحة السابقة .
- (١٠) في أ ، ح : (ولما لم يسم فاعله) ، وفي ب : (ولم لا يسم فاعله) وما أثبتته الوجه .

فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً يَسْتَتِرُ فِي الْمَاضِي لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ

قوله : « فَاَلْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً ... إِلَى آخِرِهِ » .

ثم شرع بعد ذلك يبين^(١) محال المتصل المستتر من^(٢) المضمرات على اختلافها فقال : (المرفوع المتصل^(٣) خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة)^(٤) كقولك : زيد قام ، وهدى قامت .

وليست التاء هذه^(٥) بضمير فتورد اعتراضاً ، وإنما هي حرف يدل على أن الفاعل مؤنث لا غير مثلها في : قامت هند ، والفاعل مستتر لا يظهر أبداً ، وما يظهر من قولهم : (قامت هي) ليس هو الضمير المستتر لأن هذا ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر^(٦) .

وإنما جعلوا هذا مستتراً دون غيره لأنه مفرد ، والمفرد سابق على المثني والمجموع ، فجعلت الخفة له . أو لأنه يكثر أكثر من غيره فجعلت الخفة له .

وإنما خص^(٧) مفرد الغائب - دون المتكلم أو الغائب - إما لأن قرينته لفظية // وقرينة غيره حالية ، واللفظية أقوى . وإما لأنه يعبر به أكثر فكان التخفيف بالأكثر^(٨) أولى .

وإنما اغتفروا الاستتار في الغائبة^(٩) ولم يغتفروه^(١٠) في المثني والمجموع - حيث أبرزوا - خوف اللبس ، لأن لفظ^(١١) الغائبة^(١٢) مستلزم تاء التأنيث فارتفع^(١٣) اللبس بها ، فجوزوا الاستتار لذلك .

(١) في ج ، ط : (شرع في تبين) . (٢) سقط من أ : (المتصل المستتر) .

(٣) سقط من ج ما بين قوله (المتصل) السابقة وهذه .

(٤) هذا معنى قوله في نظم الكافية ٢ / ٣٤٤ :

« وكل ماض غائب أو غائبة فرد يرفع فاسترن صاحبه » ا هـ

(٥) في ط : (وليست هذه التاء) .

(٦) ومثله قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ فالبارز فيه تأكيد للمستتر .

ينظر سيويه ١ / ١٢٥ ، ٣٩٠ ، شرح الرضي ٢ / ١٣ .

(٧) في أ ، ب ، ح : (خصص) وما أثبتته أوجه .

(٨) في ب ، ط : (بالكثرة) ، وفي ح : (بالكثير) .

(٩) زاد في ط : (المفردة) . (١٠) في ب : (يغتفروا) . (١١) في ط : (لفظة) .

(١٢) سقط من ب ما بين قوله : (الغائبة) السابقة وهذه . (١٣) في ب : (ليرتفع) .

وَفِي الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً ، وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً .

قوله : « وَفِي الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً » . كقولك : أقوم وتقوم .
ولم^(١) يبرزوه مع المتكلم أصلاً من حيث كان معه ما يرشد إليه فيجعله كغيره
من المضمرات ، لأن الهمزة تدل على أنه للمتكلم المفرد ، والنون تدل على أنه أحد
الأربعة^(٢) .

فإن قلت : كيف أتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه ؟ .

قلت : هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز والمنفصل كقولك : ضَرَبْتُ
وَضَرَبْتَنَا ، وَأَنَا وَنَحْنُ ، فَلأن يفتخر فيه مع تحقيق الخفة أولى .

قوله : « وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي^(٣) الصِّفَةِ مُطْلَقاً » .

يعني أن الضمير يستتر في المضارع للمتكلم من غير تفصيل .

والمخاطب إذا كان مفرداً مذكراً كقولك لمخاطبك : أنت تقوم ، ولا يستتر في
المضارع للمخاطب غيره^(٤) .

وقوله : والغائب والغائبة ، يعني : ويستتر في المضارع إذا كان للغائب المفرد
المذكر ، والغائبة المفردة المؤنثة كقولك : زيد يقوم ، وهند تقوم .

وقوله^(٥) : وفي الصفة مطلقاً ، يعني أن الضمير المرفوع لا يكون في الصفة
إلا مستترا كقولك : زيد ضارب ، وهند ضاربة ، والزيدان ضاربان ، والهندان
ضاربتان^(٦) ، والزيدون ضاربون ، والهندات ضاربات .

(١) في ط : (فلم) .

(٢) أي : للثنى المذكر والمؤنث ، وللجمع المذكر والمؤنث . وهذا معنى قول المصنف في شرح الوافية
٢ / ٣٤٥ : « وكل مرفوع لتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستترا كقولك : أخرج ،
ونخرج » .

(٣) سقط من ب ، ح : (في) .

(٤) أي : غير المخاطب المذكر ويشمل : المخاطبة والثنى بنوعيه والجمع بنوعيه .

(٥) (وقوله) في هامش أ . (٦) سقط من ح : (والهندان ضاربتان) .

وإنما أوجبوا الاستتار من حيث إن في لفظها^(١) ما يدل على من هي له ، ف (ضارب)^(٢) للمفرد المذكر^(٣) ، و (ضاربة) - بناء التأنيث - للمفرد المؤنث ، و (ضاربان) - بالألف والنون - للمثنى المذكر^(٤) ، واتفق أن المثنى المؤنث فيه علامة التأنيث وإن كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث في باب الإضمار مطروحا .

و (ضاربون) للجمع المذكر ، و (ضاربات) للجمع المؤنث^(٥) .
وليست الألف في (ضاربان) ، والواو في (ضاربون) بضمير لأنهما ينقلبان ياء في النصب والجر^(٦) ، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها ، والعامل - ها هنا - ليس عاملاً في الحقيقة في الضمير ، وإنما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له ، والضمير باق على ما كان عليه في الرفع ، فلو كانت

(١) أي : في لفظ الصفة .

(٢) في أ : (فصار) وهو تحريف .

(٣) سقط من أ ، ح : (المذكر) . (٤) في ط : (للمثنى في المذكر) .

(٥) جمع المصنف هذا في نظم الكافية بقوله ٢ / ٣٤٥ :

« والاستتار في الصفات رفعا وإن أتى تثنية أو جمعا » ا هـ

(٦) هذا ظاهر مذهب الكوفيين ، فإن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضممة والكسرة في أنها إعراب عندهم . وإلى هذا ذهب أبو علي فطرب بن المستنير والمصنف ، وبه قال ابن مالك في شرح التنهيل ١ / ٧٩ ، ونسب إلى الزيادي والزجاجي .

ومذهب البصريين أنها حروف إعراب ، قال سيبويه ١ / ٤ : « ... واعلم أنك إذا تثيت الواحد لحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا منون تكون في الرفع ألفا ، ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، وتكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ... وتكون في النصب كذلك ... » ا هـ .

ومذهب الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب . قال المبرد (المقتضب ٢ / ١٥٢) : « ... والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من (زيد) ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » ا هـ . =

ضمائر لم تتغير .

ألا ترى أن الياء في (تضرين) والنون في (تضرين) والواو في^(١) (يضربون) والألف في (يضربان) لا تتغير^(٢) بوجه لأنها ضمائر ، فلو كانت هذه^(٣) ضمائر لم تتغير .

وما نقل عن الأخفش من أن الياء في (تضرين) علامة لا ضمير^(٤) ، غير مستقيم لأنه لفظ اتصل بآخر الفعل دال^(٥) على من هو له فوجب // أن يكون ضميراً كالألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) والتاء في (فعَلْتُ) و (فعَلْتُ) و (فعَلْتِ) وكذلك جميع الضمائر المرفوعة البارزة .

= ومذهب أبي عمر الجرمي أن انقلابها هو الإعراب ، قال المبرد : « ... وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب » ١ هـ .
المقتضب ١٥١ / ٢ .

وقال ابن مالك : « ... وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور » ١ هـ .

ينظر : شرح التسهيل ١ / ٧٩ . المقرب ٢ / ٥٠ .

والمذهب الخامس في هذه المسألة ما ذكره الأنباري بقوله : « ... وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع » ١ هـ .

ينظر : الإنصاف مسأة (٣) ١ / ٣٣ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ٢١ ، ٢٢ - اللمع ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٩ ، ٨٠ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٤٦ - شرح الرضي ١ / ٣٠ - المرجل ص ٦١ - شرح الألفية للمراذي ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(١) سقط من ح : (والواو في) . (٢) في ب ، ح : (لم تتغير) . (٣) سقط من أ : (هذه) .
(٤) الذي وجدته في معاني القرآن للأخفش بخصوص الأفعال الخمسة هو قوله : « ... رفع الفعل إذا كان للجمع والأثنين بثبات النون ، إلا أن نون الجميع مفتوحة ونون الاثنين مكسورة » ١ هـ .
معاني القرآن ورقة ٥٥ / ب - منح الأخفش ص ٣٤٣ .

وما ذهب إليه المصنف هو معنى قول المبرد : « ... فإذا ثبت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفا ونونا في الرفع ، ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم لأنها علامة للإضمار والتثنية والنون علامة الرفع ... وكذلك المؤنث الواحد في مخاطبة ... » ١ هـ .

المقتضب ٤ / ٨٢ ، ٨٣ - وينظر سيويه ١ / ٥ . (٥) سقط من ج : (دال) .

وَلَا يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعْذُرِ الْمُتَّصِلِ ، وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ ، أَوْ بِالْفَصْلِ
لِلْعَرَضِ

قوله : « وَلَا يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعْذُرِ الْمُتَّصِلِ » .

يريد : أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر^(١) ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، لأن المتصل أخصر فلم يسوغوا تركه إلا عند تعذره ، فلذلك لا يقال : ضرب أنا ، ولا ضرب أنت ، وكذلك جميع الباب إلا عند تعذره على ما سيأتي بيانه^(٢) .

قوله : « وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ^(٣) عَلَى عَامِلِهِ » .

لأنه إذا تقدم على عامله^(٤) - واتصاله إنما يكون به - تعذر^(٥) أن يكون متقدماً متصلاً ، فوجب العدول إلى الانفصال^(٦) .

قوله : « أَوْ بِالْفَصْلِ^(٧) » بينه وبين عامله كقولك : ما ضرب زيداً إلا أنا ، لأنه لا يمكن أن يكون متصلاً بعامله وقد فصل بينه وبينه فاصل^(٨) .

قوله : « لِإِعْرَاضِ^(٩) » احتراز من مثل : ضرب زيداً أنا ، فإنه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجوز^(٩) الانفصال لأن الفصل - ها هنا - لا فائدة له ، إذ :

(١) العبارة في ح : (يريد أن الضمير المتصل المستتر أول لأنه أخصر) .

(٢) في المقتضب ١ / ٣٩٦ : « اعلم أن كل موضوع تقدر فيه على المضمر متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه ، تقول : (قمت) ولا يصلح : قام أنا ، وكذلك : (ضربتك) ولا يصلح : ضربت إياك ، وكذلك : (ظننتك قائماً) و (رأيتني) ولا يصلح رأيت إياي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل ... هـ ١٠ وينظر سيبويه ١ / ٣٨٢ .

(٣) في نسخ الشرح : (وذلك قد يكون بالتقدم) . وما أثبت هو ما في المتن .

(٤) سقطت من ط هذه العبارة .

(٥) في ط : (إنما يكون به بعد تعذر) .

(٦) مثل له في شرح الوافية ٢ / ٣٤٧ بقوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ٤ / الفاتحة . وقال الرضي ٢ / ١٤ : « ... ولا يكون إلا منصوباً هـ ١٠ .

(٧) في نسخ الشرح : (وكذلك إذا فصل) وما أثبتته يوافق ما أثبت في المتن .

(٨) وكذلك إذا وقع بعد معنى (إلا) نحو إنما نضرب إياك . (٩) في ط : (لا يجوز) .

ضرب زيداً أنا و : ضربت زيداً ، بمعنى واحد ، فقد عدل إلى المنفصل بغير عذر^(١) ، بخلاف قولك^(٢) : ما ضرب زيداً إلا أنا ، فإنه يخالف في المعنى لقولك : ما ضربت إلا زيداً ، فوجب الانفصال^(٣) .

قوله^(٤) : « أَوْ بِالْحَذْفِ » يعني : أو يكون^(٥) العامل محذوفاً ، فإنه يتعذر أن يتصل به الضمير لعدمه ، كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك : إن أنت قمتَ قمتَ ، وزيداً إن إياه ضربتَ ضربتَ^(٦) . ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ حَزَائِنَ ﴾^(٧) .

قوله^(٨) : « أَوْ يَكُونُ الْعَامِلِ مَعْتَوِيًّا »^(٩) .

كالمبتدأ والخبر ، لأنه إذا كان معنوياً تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ .

(١) في ط : (من غير تعذر) . (٢) سقط من ب : (قولك) .
(٣) هذا معنى قول سيويه ١ / ٣٨٢ : ... وأما : ما أتاني إلا أنت ، وما رأيت إلا إياك ، فإنه لا يدخل على هذا من قبل أنه لو أخر (إلا) كان الكلام محالاً ، ولو أسقط (إلا) لانقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر ١٥ هـ . وينظر : المتعصب ١ / ٣٩٦ ، شرح الرضي ٢ / ١٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣٩ .

(٤) (قوله) سقط من ج . (٥) في ب : (أن يكون) .
(٦) قال الرضي ٢ / ١٤ : ... إذا كان العامل محذوفاً نحو قولك : إن إياه ضربته ، وإن أنت ضربت ، ونحو : إياه - لمن قال : من أضرب - وقد مر في باب التحذير أن (إياك والأسد) من باب تقدم المفعول على ناصبه ١٥ هـ . وقد مثل له المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٩ بقوله : « كقولهم : إياك والأسد ١٥ هـ » .

(٧) من الآية : ١٠٠ / الإسراء - ولم يثبت (قل) في أ ، ب .
قال الزمخشري : ... تقديره : لو تملكون تملكون ، فأضمر تلك إضماماً على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل - الذي هو الواو - ضمير منفصل - وهو أنتم - لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، ف (أنتم) فاعل الفعل المضمر ، و (تملكون) تفسيره ، وهذا الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ١٥ هـ . الكشاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ . وينظر : سيويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ - المتعصب ٣ / ٧٧ - البيان للأنباري ٢ / ٩٧ التبيان ٢ / ٨٣٣ ، ٨٣٤ - البحر المحيط ٦ / ٨٤ .

(٨) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٩) لم يذكر المصنف هذا الموضوع في شرح الوافية .

أَوْ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ بِكَوْنِهِ مُسْتَدًا إِلَيْهِ صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ . مِثْلُ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَمَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا ، وَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، وَأَنَا وَزَيْدٌ ، وَمَا أَنْتَ قَائِمًا ، وَهَذَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ هِيَ

قوله : « أو حرفا والضمير مرفوع »^(١) .

لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا ، فيؤدي إلى أن يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم^(٢) كقولك : زيد ما هو قائما « على لغة أهل الحجاز^(٣) .

وأما على^(٤) لغة بني تميم فهو داخل في باب^(٥) كون العامل معنويا لأنه مرفوع بالابتداء^(٦) .

قوله^(٧) : « أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له » .
فعدلوا فيها إلى المنفصل عند البصريين لما يؤدي إليه من اللبس في كثير من مواقعها^(٨) ،

(١) في ب : (مرفوع به) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٩ : « ... وقوله : (أو كان حرفا والضمير مرتفع) مثل : ما هو قائما ، لأنه لو اتصل بـ (ما) مضمرا لاستتر في مثل : ما هو قائما ، والحروف لا استتار فيها .

وإنما قال : (والضمير مرتفع) ليخرج نحو (إن) وأخواتها وحروف الجر ، فإنها حروف ويتصل بها الضمير بارزا ، لأنه إما منصوب أو مجرور فلا يؤدي إلى استتار » ا هـ .

(٣) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٨٥ مع الهامش رقم (٣) من الصفحا نفسها .

(٤) (على) ساقطة من ب ، ح . (٥) (باب) زيادة من ط .

(٦) هذا معنى قول المصنف : « ... وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ... »

ا هـ . ينظر القول في خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس ص ٥٨٢ مع الهامش رقم (٧) .

(٧) (قوله) ساقطة من ب ، ج .

هذا ... وقد مثل المصنف في المتن - أعلى الصفحة - لهذه المواضع الستة ، فالمثال الأول للتقديم على العامل . والثاني للفصل لغرض . والثالث لحذف العامل . والرابع للعامل المعنوي . والخامس للحرف العامل في الضمير المرفوع . والسادس للصفة الجارية على غير من هي له .

(٨) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٥٠ : « ... فإن البصريين يأتون بضمير الفاعل منفصلاً على =

بـخلاف الفعل فإنه لا يؤدي الاتصال فيه - إذا وقع^(١) هذا الموقع - إلى مثل ذلك ،
 ٩٠ . لذلك أوقعوا هذا الضمير في الاسم منفصلا وفي الفعل متصلا ، فيقولون : // هند
 زيد ضاربه هي^(٢) ، وزيد هند ضاربها هو ، لأنك إذا قلت : نحن الزيدون
 نضربهم ، علم بقولك (نضربهم) أنه مسند إلى ضمير المتكلمين فلا يلتبس بإسناده
 إلى (الزيدين) ، وكذلك : أنا زيد أضربه ، وأنت زيد تضربه ، بخلاف (ضارب)
 فإنه^(٣) صالح للجميع ، أو (ضاربون) فإنه صالح للمتكلم والمخاطب والغائب ،
 ولفظه واحد ، تقول : أنا ضارب ، ونحن ضاربون ، وأنت ضارب^(٤) ، وأنتم
 ضاربون ، وهو ضارب ، وهم ضاربون ، بخلاف صيغة الفعل على ما تبين .

فإن قلت : الضمير المفعول^(٥) - في قولك : أنا زيد ضاربه - يبين أن
 (ضاربا) مسند إلى (أنا) ، إذا لو كان مسندا إلى (زيد) لوجب أن يقال : أنا
 زيد ضاربي ، وفي نحو : زيد عمرو يضربه أو ضاربه ، فاللبس حاصل في البابين
 جميعا^(٦) ، فلا ينتفي اللبس في الفعل إلا وينتفي في اسم الفاعل ، ولا يحصل

= ما يقتضيه من هو له ، فيقولون : هند زيد ضاربه هي ، والهندان الزيدان ضاربتهما هما ، ونحو
 ذلك مما أجرئها فيه على غير من هي له . والكوفيون يجرون ذلك مجرى الفعل ، فكما يقال :
 هند زيد ضاربه ، يقال : هند زيد ضاربه ، وعلى هذا يقولون : الهندان الزيدان ضاربتاهما ، كما
 يقولون : يضربانهما ، ونحو ذلك « ١٠ هـ .

وقال الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو
 له - نحو قولك : هند زيد ضاربه هي - لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه يجب
 إبرازه ... » ١٠ هـ .

الإنصاف مسألة (٨) ٥٧ / ١ - وينظر : شرح الرضي ١٧ / ٢ - الفوائد الضيائية ٤٤٠ / ٢ .

(١) في أ : (ووقع) وهو تحريف .

(٢) يرى الرضي وتبعه الجامي أن هذا الضمير تأكيد للمسند إليه وليس مسندا إليه الصفة كما ذهب
 المصنف تبعاً للزمخشري في أحاجيه .

وينظر : الأحاجي للزمخشري ص ٧١ - شرح الرضي ١٧ / ٢ - الفوائد الضيائية ٤٤٠ / ٢ .

(٣) فإنه (سقط من ب ، > . (٤) سقط من ب : (وأنت ضارب) .

(٥) في ب ، > : (ضمير المفعول) . (٦) في > : (جمعا) وهو تحريف .

في اسم الفاعل إلا في الموضع الذي يحصل في الفعل ، فلا مزية إذن للفعل .
والجواب^(١) : أن ما ذكرتموه قرينة خارجة عن لفظ اسم الفاعل ، بخلاف
الفعل فإن القرينة الدالة على من هو له من لفظه غير خارجة عنه .
وللعرب في مثل ذلك^(٢) مقصد ظاهر ، فلا يجتزئون بالقرائن الخارجة
إذا^(٣) كان قصدهم وضع اللفظ دالا على ما تقصد دلالة عليه من غير لبس ، ألا
تبرى أنك تقول : أكل زيد خبزا ، فلا بد من رفع (زيد) ونصب (خبزا) وإن
كانت القرينة المعنوية تدل على أن الآكل (زيد) والمأكول (الخبز) .
ولكن وضعهم على أن تكون القرينة^(٤) في نفس اللفظ لا خارجة عنه ، ومثل
ذلك كثير .

وأیضا فإن المفعول ليس بلازم ذكره ، فإذا^(٥) حذف فلا قرينة إذن ، فقصدوا
إلى أن تكون القرينة لازمة في نفس الكلمة^(٦) حتى لا يقع اللبس عند الحذف .
فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم .
ثم مثل لمواقع^(٧) المنفصل^(٨) على الترتيب المذكور قال : (مثل^(٩) : إِيَّاكَ
ضَرَبْتُ) إلى آخرها^(١٠) .

- (١) في ح : (فالجواب) .
(٢) أي : فيما كانت قرينته خارجة عن لفظ الاسم .
(٣) في ب ، ط : (إذا كان) .
(٤) زاد في هامش أ : (المعنوية) .
(٥) في ط : (وإذا) .
(٦) في أ : (نفس اللفظ) .
(٧) في أ : (بمواضع) .
(٨) في ب : (المتصل) وهو سهو من الناسخ .
(٩) سقط من ب : (مثل) .
(١٠) وهي : ما ضربك إلا أنا ، وإياك والشر ، وأنا وزيد ، وما أنت قائما ، وهند زيد ضاربتة هي .
وينظر : ص ٦٨٨ .

وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا

قوله^(١) : « وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا » .

شرح بين^(٢) مواضع ملتبسة في وقوع المتصل والمنفصل^(٣) فيها أو تجويز^(٤) الأمرين .

فمن ذلك أنه إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا - مثل : الدرهم أعطيتك ، وضربك قبيح - فإنه قد اجتمع في (أعطيتك) ضميران - وهما المفعولان - وليس أحدهما مرفوعا^(٥) ، وفي (ضربك) ضميران - المضاف إليه ، والمفعول - وليس أحدهما مرفوعا .

وإنما قال : وليس أحدهما مرفوعا^(٦) ، احترازا^(٧) من مثل : ضربتك وأكرمك^(٨) ، فإنه قد اجتمع // ضميران ولكن أحدهما مرفوع ، وحكم البابين مختلف ، إذ لا يجوز في مثل^(٩) (أكرمك) إلا الاتصال ، وفي مثل : (أعطيتك) يجوز الأمران^(١٠) .

(١) في ب : (ثم قال) . (٢) في ط : (في تبين) .

(٣) في ط : (فهما) ، وما أثبتته أوجه لأن المقصود (المواضع) .

(٤) في أ : (وتجويز) . (٥) سقط من ب : (وليس أحدهما مرفوعا) .

(٦) علل لذلك الرضي بقوله : « ... فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكأننا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة ، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو : ضربتني ، أو لا نحو : ضربتك - وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب . وإنما وجب اتصال الثاني لكونه كالتصل بنفس العامل ، لأن المرفوع المتصل كالجاء من رافعه على ما مر ... ١٥ هـ .

وينظر : ص ٦٨٦ من هذا الشرح .

(٧) في ب ، ح : (احتراز) بالرفع ، وما أثبتته أوجه .

(٨) في ج : (أكرمك وضربك) . (٩) (مثل) زيادة من ب .

(١٠) في الفصل ص ١٣٠ : « فإذا التقى ضميران في نحو قولهم : الدرهم أعطيتك ، والدرهم أعطيتكموه ، والدرهم زيد معطيكه ، وعجبت من ضربك ، جاز أن يتصلا - كما ترى - وأن يفصل الثاني كتقولك : أعطيتك إياه ، وكذا البواقي ... ١٥ هـ .

فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي مِثْلَ : أَعْطَيْتَكَه ،
وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ ، وَضَرَبْتَهُ ، وَضَرَبْتَهُ إِيَّاكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِثْلُ : أَعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ ،
وَأِيَّاهُ

قوله (١) : « فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ » جاز أن يكون الثاني متصلاً
ومنفصلاً ، وهو معنى قوله : فَلَلِكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي .

فيجوز أن تقول : أعطيتك ، وأعطيتك إياه ، وضربتك قبيح ، وضرتني إياك
قبيح (٢) .

وإنما الشرط (٣) في صحة الاتصال أن يكون أحدهما أعرف مقدماً كراهة (٤) أن
يقدموا الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة (٥) .

فإن قلت : فقد قدموا مثل ذلك في قولك (٦) : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبُوكَ .

قلت : إنما صح من ذلك جهة أن الأول متوغل في الجزئية لأنه فاعل ، فصار
أولى بالتقديم بخلاف ما نحن فيه (٧) .

قوله : « وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ » .

يعني : وإن لم يكن أحدهما أعرف وهو متقدم فلا بد من الانفصال (٨) وإذا
كان كذلك (٩) فقد يكونان من باب واحد ، وقد يكون الأعراف مؤخرًا ،

(١) قوله (ساقطة من ب ، ح ، وفي ط :) ثم قال .

(٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٥١ ، شرح الرضي ٢ / ١٨ .

(٣) في ب : (شرط) .

(٤) في ب : (كراهية) .

(٥) هذه علة اشتراط كون الأعراف مقدما . وأما علة اشتراط كون أحدهما أعرف فلئلا يلزم الترجيح
في تقديم أحد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح .

وينظر : الفوائد الصبائية ٢ / ٤٤٢ .

(٦) سقط من ط : (قولك) .

(٧) ينظر ص ٦٨٦ - وشرح الرضي ٢ / ١٨ .

(٨) قال في شرح الوافية ٢ / ٣٥٢ : « فإن كان على غير ذلك فلا بد من الانفصال في الثاني كقولك :
أعطيتك إياك ، وضربتك إياي ، وأعطاه إياه » ا هـ .

(٩) سقط من ب ، ج ، ط : (وإذا كان كذلك) .

كقولك : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، وأعطاه إياك ، فلا بد من الانفصال ، إلا أنه قد جاء في الغائبين : أعطاهما^(١) وأعطاهاها ، وهو شاذ^(٢) ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

[٢٤] وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِيهَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا

- (١) (أعطاهما) ممحاة من ح .
(٢) جعله المصنف هنا وفي شرح الوافية ٢ / ٣٥٢ من قبيل الشاذ ، وهو عند النحويين قليل لا شاذ . قال سيويه ١ / ٣٨٤ : ... فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهما ، وأعطاها ، جاز وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه هـ ١ .
وينظر : الفصل ص ١٣٠ ، ١٣٤ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٦ ، شرح الرضي ٢ / ١٨ ، الكافي ٣ / ١٠٨٩ .
(٣) هو مغلس بن لقيط الأسدي من ولد معبد بن نضلة ، من شعراء الجاهلية ، وعلى هذه النسبة أكثر المحققين .

ونسبه ابن الشجري - أماليه ٢ / ٢٠١ - إلى لقيط بن مرة الأسدي ، وهو مرجوح
٢٤ = البيت من الطويل ، وهو في سيويه ١ / ٣٨٤ - الإيضاح للفارسي ص ٣٤ - الفصل ص ١٣٠ - الأمالي الشجرية ١ / ٨٩ ، ٢ / ٢٠١ ، ٢٠٢ - شواهد الإيضاح لابن بري ورقة ٣ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ - شرح الرضي ٢ / ١٩ - الأزهار الصافية رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - ١ / ٤٣ - مبسوط الأحكام ورقة ٣٠٧ - شواهد العيني ١ / ٣٣٣ - خزنة الأدب ٢ / ٤١٥ - اللسان (ضغم) .
والبيت من قصيدة يرثي بها أخاه (أطيطا) ويشتكى من قريين له يؤذيانه ، قيل : هما أخواه مدرك ومرة ، وقيل ابنا أخيه ، وبعد الشاهد :

وأبقيت لي الأيام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل متاعها

و (الضغمة) : العضة الشديدة من غير نهش ، ومنه قيل للأسد : ضغما . اللسان (ضغم) . والشاهد في البيت قوله : (لضغمةها) حيث جاء الضمير الثاني وهو (ها) متصلا ، والكثير الإتيان به منفصلا فيقال : لضغمةها إياها .
والضمير الأول مجرور بإضافة المصدر إليه ، والثاني مفعول مطلق مثل الهاء في قوله تعالى : ﴿ إن هذا لمكر مكروته في المدينة ﴾ .

والمعنى : لكثرة ما ابتليت من المحن قد طابت نفسي أن يعضني سبعان نابهما يقرع العظم . ينظر : الأعلام على سيويه ١ / ٣٨٤ - خزنة الأدب ٢ / ٤١٥ - ٤٢٠ - هامش ابن يعيش ٣ / ١٠٦ .

وَالْمُخْتَارِ فِي خَيْرِ (كَانَ) (١) الْإِنْفِصَالِ

قوله (٢): « وَالْمُخْتَارُ فِي خَيْرِ (٣) (كَانَ) (٤) الْإِنْفِصَالِ » .

وذلك من جهة (٥) أن خيرها ليس مفعولاً على التحقيق ، وإنما هو - في المعنى - حكم على فاعلها ، والمعنى فيه الخير على ما كان عليه ، فأجرى (٦) - في الانفصال - مُجَرَّاه قبل دخولها تنبيهاً على استقلاله في الخبرية وخروجه عن المفعول من حيث المعنى (٧) .

وممن (٨) من يشبهه بالمفعول في ذلك فيجره في الاتصال مجراه فيقول : زيد قائم وكنته ، يعني : وكنت قائماً - والفصيح : وكنت إياه (٩) .

(١) في بعض نسخ المتن : (في باب كان) ، وفي بعضها أيضاً : (في خير باب كان) .

(٢) في ب ، ح : (ثم قال) .

(٣) في ب ، ح : (باب) .

(٤) زاد في ب ، ح : (وأخواتها) .

(٥) في أ : (فجرى) وما أثبتته أوجه .

(٦) نقل كل من الرضي والتبريزي والعلوي والجمامي هذا التعليل في شروحه للكافية . ينظر : شرح الرضي ١٩ / ٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٣٠٨ - الأزهار الصافية ١ / ٥٦ - الفوائد الضيائية ٤٤٢ / ٢ .

(٧) هذا قول الرماني وابن الطراوة وبه قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١ / ٣٤ ، ٣٥) . ويحيى بن حمزة العلوي في شرح الكافية ١ / ٥٨ . وينظر : الرماني النحوي ص ٢٨٩ - ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٩٤ ، ٩٥ - التسهيل ص ٢٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ - شرح الأشموني ١ / ١٢٠ .

وهذا القول جدير بالقبول لأن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في الشعر وأفصح النثر - وهو قول الرسول ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : « إن يكن فلن تسلط عليه وإلا يكن فلا خير لك في قلته » ، وكقول بعض فصحاء العرب - على ما حكى سيويه - : عليه رجلا ليسني . وقال أبو الأسود الدؤلي :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

ينظر : شرح الرضي ١٩ / ٢ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤ - سيويه ١ / ٢١ ، ٣٨١

(٩) هذا إختيار المصنف وهو قول جمهور النحويين وقد ورد عن سيويه الوجهان ، الاتصال في ١ / ٢١ بقوله : « ... وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟ » كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضرهم » ١٠١ هـ . والقول الآخر الانفصال . ينظر سيويه ١ / ٣٨١ .

وَالْأَكْثَرُ : لَوْلَا أَنْتَ ، إِلَى آخِرِهَا ، وَعَسَيْتَ ، إِلَى آخِرِهَا

قوله (١) : « وَالْأَكْثَرُ : لَوْلَا أَنْتَ ، إِلَى آخِرِهَا ، وَعَسَيْتَ ، إِلَى آخِرِهَا » (٢) .
والأكثر هو الجاري على القياس (٣) لأنه مضمّر مبتدأ (٤) ، أو فاعل - عند قوم (٥) - فوجب أن يكون مرفوعا منفصلا .

وقوله : لولا أنت إلى آخرها ، أي : لولا أنت (٦) ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ،
وأنتن . وكذلك المتكلم والغائب وإن اتفق في الغائب ضمير المثني والجمع
المذكر (٧) والمؤنث في اللغتين جميعا ، لأنك تقول : لولاها ، ولولاهم ، ولولاهن ،
إلا أنه مقدر على الأول // مضمرا منفصلا مثله في نحو قولك (٨) : هما قائمان ،
وهم قائمون ، وهن قائمات .

ومقدر على اللغة الثانية متصلا (٩) مثله في نحو قولك : غلامهما ، وغلامهم ،
وغلامهن .

(١) في ب ، ح : (ثم قال) . (٢) سقط من ط : (وعسيت إلى آخرها) .

(٣) وبه ورد القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ٣١ / سبأ .

(٤) هذا مذهب سيويه وجهور البصريين .

قال المبرد (المقتضب ٣ / ٧٦) : « اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره

محذوف لما يدل عليه ، وذلك قوله : لولا عبد الله لأكرمتهك ، ف (عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره

محذوف ، والتقدير : لولا عبد الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمتهك ، هـ ١ .

وينظر : سيويه ١ / ٢٧٩ ، ٣٨٨ ، ٤٧٠ - أصول ابن السراج ١ / ٧٥ .

(٥) هذا مذهب الكسائي والفراء وجهور الكوفيين .

قال الرضي ١ / ١٠٤ : « ... وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله :

لو ذات سوار لطمتني - وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع

الأول لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف

شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ... هـ ١ .

ومذهب ثالث للفراء أن (لولا) هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل . وينظر :

الإنصاف مسألة (١٠) ١ / ٧٠ وما بعدها - شرح ابن يعيش ١ / ٩٥ ، ٢ / ١١٨ - شرح الرضي

١ / ١٠٤ ، ٢ / ٢٠ - المغني ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ - الأزهار الصافية شرح الكافية للعلوي

١ / ٦١ . (٦) سقط من ج ما بين قوله : (لولا أنت) السابقة وهذه .

(٧) زاد في ط : (والجمع) . (٨) في ب : (كقولك) وفي ح : (مثل قولك) .

(٩) (متصلا) زيادة من ط .

وَقَدْ جَاءَ : لَوْلَاكَ وَعَسَاكَ ، إِلَى آخِرِهِمَا

وكذلك : عَسَيْتَ ، الكثرى^(١) على القياس^(٢) لأنه مضمّر لفاعل متصل بفعل ماض^(٣) ، فوجب أن يكون كذلك .

وقوله : عَسَيْتَ ، إلى آخرها^(٤) ، يعني : عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتَن ، وكذلك المتكلم والغائب .

قوله : « وَقَدْ جَاءَ : لَوْلَاكَ وَعَسَاكَ ، إِلَى آخِرِهِمَا »^(٥) .

يعني أن في (لولا) و (عسى) لغة أخرى عند مجيء المضمّر معهما على خلاف القياس ، فأوقعوا بعد (لولا) صورة الضمير المتصل^(٦) ، وأوقعوا بعد (عسى) صورة الضمير المتصل المنصوب .

وهذه اللغة وإن كانت مكثورة بالأخرى إلا أنها ثابتة في لغتهم وإن أنكرها بعض النحويين^(٧) .

(١) أي : اللغة الكثرى .

(٢) وهي اللغة التي ورد بها القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ فَبَلَّغْ عَسِيمًا إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ الآية ٢٢ / محمد .

(٣) في > : (ماضي) بإثبات الياء ، وما أثبتته أوجه .

(٤) في ب ، > : (إلى آخره) . (٥) سقط من نسخ الشرح : (إلى آخرهما) .

(٦) في ب ، > : (ضمير المتصل) .

(٧) هذا قول المبرد ، فقد أنكر على كل من سيويه والأخفش قوليهما في توجيه وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) على ما سيأتي .

قال المبرد في الكامل ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ : « ... أما قوله : (لولاك) فإن سيويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمّر ويرفع بعدها الظاهر بالابتداء . فيقال - إذا قلت : لولاك - فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ، وضمير النصب كضمير الخفض ؟ فتقول : إنك تقول لنفسك : لولاي ، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رماني وأعطاني ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي ؟

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره ، فكيف يكو مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو : (إن) وما كان معها في الباء ؟

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض =

وقد اختلف في توجيهها^(١) ، فمذهب سيبويه - وقد حكاه عن الخليل ويونس - أن الكاف وأخواتها بعد (لولا) في موضع جر ، وأن (لولا) - على هذه اللغة - تعمل جراً في المضمَر ، وشبهها بـ (لُدُن) في عملها^(٢) الجر في غير (غُدوة) وعملها النصب في (غُدوة) تنبيها على أن اللفظية قد يكون لها^(٣) حالان مختلفان باعتبار باين^(٤) .

وأن الكاف وأخواتها في (عسك) في موضع نصب على معنى : (لعلك)^(٥) فأعملوها إعمال (لعل) .

= والنصب . فيقال : فهل هذا في غير الموضع ؟
قال أبو العباس : والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال عز وجل : ﴿لولا أنتم لكانا مؤمنين﴾ .
ومن خالفنا فلا بد يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد ١٠٥ هـ .
وينظر معنى هذا القول أيضا في المقتضب ٣ / ٧٣ .
(١) في ط : (توجيهها) وما أثبتته أوجه . (٢) في أ : (إعمالها) .
(٣) سقط من أ قوله : (وعملها النصب في غدوة تنبيها على أن اللفظية قد يكون لها)
(٤) في سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ : « هذا باب ما يكون مضرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك : لولاك ، ولولاي ، إذا أضمر الاسم فيه جر ، وإذا ظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : ﴿لولا أنتم لكانا مؤمنين﴾ ولكنهم جعلوه مضرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر (يزيد بن أم الحكم) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

وهذا قول الخليل ويونس ... فهذان الحرفان لما في الإضمار هذه الحال كما كان لـ (لدن) حال مع (غدوة) ليست مع غيرها ... ١٠٥ هـ .

(٥) لأن كليهما رجاء وإشفاق وطمع . هامش المقتضب ٣ / ٦١ ، سيبويه ٢ / ٣١١
(٦) قال سيبويه ١ / ٣٨٨ : « ... وأما قولهم : عسك ، قال الكاف منصوبة ، قال الراجز (وهو رؤبة) : يا أبنا علك أو عساكا .

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك : (ني) ، قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عسائي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع ... ١٠٥ هـ =

وعن الأخفش أن^(١) المضمورات بعد البابين^(٢) في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الأخرى ، إلا أنه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل^(٣) ، والمنصوب المتصل للمرفوع المتصل^(٤) .

ورُجِّحَ مذهب سيبويه بأن فيه تغييراً واحداً ، وهو تغيير الداخلة على المضمرة ، وتغيير المضمرة بعد ذلك تبع لا يلزم منه إلا تغيير واحد ، ومجيء المضمورات بعد ذلك فيهما جارٍ على القياس .

= وقد ردَّ المراد أيضاً قول سيبويه هذا بقوله : « ... فأما قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمرة فتقول : عسك وعساني ، فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمرة إلا كما تعمل في المظهر ، فأما قوله :

تقول بنتي : قد أي أنا كما يا أبتى علك أو عسكا

وقال الآخر :

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني : لعل أو عساني

فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمرة ، كأنه قال : عسك الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث ، ولكنه حذف لعلم المخاطب به وجعل الخير ابناً على قولهم : عسى الغوير أبوسا ، هـ .

(١) سقط من أ : (أن) . (٢) أي : (لولا) و (عسى) .

(٣) قال الرماني : « ... وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج إلى أنها في موضع رفع ، وإنما أوقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بينا على طريقة الاستعارة كما يقع المصدر موقع الحال في قولهم : إنما أنت سيرا سيرا ، وكما يقع المصدر المعرف في (أرسلها العراك) موقع الحال ، وكل ذلك على طريقة الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة ، وكذلك يقع ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع أن يقع على الحقيقة ، ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها اتفاق العلامة ... هـ ا هـ . شرح كتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ - الرماني النحوي ص ٢٨٨ - وينظر رأي الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ - الكامل ٣ / ٣٤٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٠ - ونسبه الرضي إلى الأخفش والقراء . ونسبه العلوي في شرح الكافية إلى الأخفش والكساني والقراء . ينظر : الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٦٣ .

(٤) أي في : (عسك) . قال الرماني : « فالكاف في موضع رفع عند الأخفش ، وفي موضع نصب عند سيبويه ... واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأت ، ولا أنت كأتا ، فهذا شاهد بين ، وعلته تنكب التضعيف في (أناكك) ... هـ ا هـ .

ومذهب الأخفش يلزم [عنه] أن يكون قد غير في (لولا) اثني عشر لفظاً^(١) من أول الأمر ، وفي (عسى) كذلك لأنه لم يبين^(٢) على شيء جرى فيه القياس^(٣) .

وَرُجِّحَ مذهب الأخفش بأن إيقاع الضمائر بعضها مكان بعض شائع كثير^(٤) ، وأما كون^(٥) الكلمة يتغير عملها باعتبار حال ما تدخل عليه فنادر ضعيف لا يكاد يوجد إلا في مثل : (لَدُنْ) ، كأنهم أجروا نونها مجرى التنوين لما رأوها تنزع وتثبت إما توها من الْمُعَيَّرِ أنه تنوين ، وإما تشبيها له بالتنوين^(٦) .

* * *

- = شرح الرماني لكتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ - الرماني النحوي ص ٢٨٩ . وينظر قول الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ - المفصل ص ١٢٨ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٥٧ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٢ - شرح الرضي ٢ / ٢١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٤ .
- هذا ... وقد نسب العلوي في شرحه هذا القول إلى الكسائي والفراء من الكوفيين ، والأخفش وأبي بكر الأنباري من البصريين . ينظر : الأزهار : الصافية شرح الكافية ١ / ٦٩ .
- (١) وهي : لولاي ، ولولانا ، ولولاك ، ولولاك ، ولولاك ، ولولاك ، ولولاك ، ولولاك ، ولولاها ، ولولاها ، ولولاها ، ولولاها ، ولولاها .
- (٢) في ط : (يمتن) .
- (٣) في ب ، ج ، ط : (قياسا) ، وما أثبتته أوجه .
- (٤) رجح الرماني مذهب الأخفش في (لولا) بقوله : « ... والذي يختاره في هذا مذهب الأخفش ، لأنه لو كان موضع الكاف جراً لوجب أن يكون الحرف عاملاً ، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر ، والحرف الذي يعمل الجر لابد أن يكون فيه معنى الإضافة ، ولا بد أن يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في (لولا) » ١٤٥ .
- شرح كتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ - الرماني النحوي ص ٢٨٨ .
- (٥) هذا جواب عن تعليل سيبويه ومن قال بقوله .
- (٦) نقل العلوي في شرحه ١ / ٧٠ هذا القول عن المصنف نصاً دون أن يشير . وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٢ ، شرح الرضي ٢ / ٢٠ ، ٢١ .

نُونُ الْوَقَايَةِ

وَتُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ لِأَزْمَةِ فِي الْمَاضِي ، وَفِي (١) الْمَضَارِعِ عَرَبِيًّا عَنْ نُونِ الْإِعْرَابِ .

قوله : « وَتُونُ الْوَقَايَةِ (٢) مَعَ الْيَاءِ لِأَزْمَةِ فِي الْمَاضِي ... إِلَى آخِرِهِ » .

[شرع] يبين (٣) أن بعض الضمائر مشروط (٤) فيه - في بعض المحال - زيادة حرف آخر غيره ، وقد يكون ذلك ملترما ، وقد يكون مختارا ، وقد يكون ضعيفا .

٩٣

وهذه النون تلزم ياء المتكلم مع الفعل (٥) الماضي // لزوما كقولك : ضربني وقتلني ، وأكرمني ، فلا يجوز حذفها بحال .

وكذلك [مع] المضارع العربي عن نون الإعراب كقولك : يضربني ويكرمني .

وإنما قال : عربيا (٦) عن نون الإعراب (٧) ، احتراز (٨) من مثل : يضربانني ، ويضربونني (٩) ، وتكريميني ، فإنك في ذلك بالخيار ، فالحذف كراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بأحدهما ، والإثبات جريا على القياس المتقدم (١٠) .
وما هو المحذوف عند الحذف ؟ .

الصحيح أن المحذوف نون الوقاية لا نون الآعراب (١١) ، لأن نون الوقاية إذا

(١) في بعض نسخ المتن : (ومع المضارع) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٥٧ : « ... وتسمى نون الوقاية لأنها وقت الفعل الكسر ، الذي هو الحذف كقولك : ضربني ويضربني » ١٥١ . وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ - شرح الرضي ٢ / ٢١ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٣ .

(٣) في ط : (في تبيين) . (٤) في ج : (يشترط) .

(٥) (الفعل) زيادة من ط . (٦) في ب ، ح ، ط : (العربي) .

(٧) سقط من ج ما بين قوله : (نون الإعراب) السابقة وهذه .

(٨) في أ : (احتراز) بالرفع ، وهو سهو . (٩) في ج ، ط : (يكرمونني) .

(١٠) زاد الرضي وجهاً ثالثاً وهو إدغام نون الإعراب في نون الوقاية ، قال ٢ / ٢٢ : « ... وقرئ قوله تعالى : (اتحاجوني) على الثلاثة » ١٥١ .

(١١) نسب الرضي هذا القول إلى الجزولي ، وعلل له بقوله : « لأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب » ١٥١ . شرح الرضي ٢ / ٢٢ ، وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٣٤ .

وَأَنْتَ مَعَ التَّوْنِ فِيهِ^(١) وَ (لَدُنْ) وَ (إِنَّ) وَأَخْوَاتُهَا مُخَيَّرٌ.....

حذفت قامت نون الإعراب مقامها ، بخلاف العكس ، ولأنها الثانية ومنها نشأ الثقل ، فكانت أولى بالحذف^(٢) .

وكذلك أنت مخير في (لَدُنْ) ، فتقول : لَدُنِّي ، وَلَدُنِّي ، إن لم تكن فعلاً ولا حرفاً^(٣) ، ولكنها لما كانت مبنية على السكون حوِّظ على سكونها البنائي ، وحذفت منها إجراء لها مجرى الأسماء لوقوعها على ثلاثة أحرف .

وأما (إِنَّ) وأخواتها ، فـ (إِنَّ) و (أَنَّ) و (لَكِنَّ) و (كَأَنَّ)^(٤) يجري^(٥) فيها^(٥) الوجيهان ، فإثبات النون تشبيها لها^(٦) بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل^(٨) .

وحذفها كراهة^(٩) اجتماع النونات^(١٠) ، وإذا كانوا قد جوزوا الحذف في (يضربونني) - مع كونه فعلاً - فلأن يجوزوا^(١١) في (إئني) أولى .

(١) أي : في المضارع غير العربي عن نون الإعراب .
(٢) مذهب سيبويه أن المحذوف هو نون الإعراب لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ، وأنها لا معنى لها . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢ ، سيبويه ٢ / ١٥٤ .

قال العلوي - مرجحاً ما ذهب إليه المصنف : ... والحق ما قاله الشيخ لأن نون الإعراب جيء بها لغرض لا يجوز الإخلال به ١٤٥ هـ . الأزهار الصافية شرح الكافية ١ / ٧٢ .
(٣) قال الرضي ٢ / ٢٢ : ... حذف نون الوقاية من (لَدُنْ) لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع .

وعلى كل حال كان حق (لَدُنْ) أن يذكره المصنف إما مع الماضي أو مع (ليت) و (من) و (عن) ، لكنه تبع الجزولي فإنه قال في (لَدُنْ) : أنت مخير . والقراءة حملتها على ما قالاه
ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ - المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٣٦ .

(٤) في ط : (وَكأنْ وَلَكِنْ) . (٥) في ب : (يجوز) . (٦) في ج : (فيه) .
(٧) في أ : (على شبيها ، وفي ط : (تشبيها) .
(٨) ينظر القول في ذلك في قسم الحروف ص ٩٦١ .
(٩) في أ : (أما حذفها فكراهية) .

(١٠) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : ... فإن قلت : ما بال العرب قد قالت (إني) و (كأني) و (لعلني) و (لكني) ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف ، فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها تضيع الحروف حذفوا التي تلي الياء ١٤٥ هـ .
(١١) في ب ، ج : (يجوز) .

وَيُخْتَارُ فِي (لَيْتَ) وَ (مِنْ) وَ (عَنَ) وَ (قَدْ) وَ (قَطُّ)

وأما (لَيْتَ) فيختار^(١) فيها الإثبات لفقدان الأمر المقتضي جواز حذفها ، إذ لا نون في آخرها^(٢) . وجاز حذفها تشبيها لها بها^(٣) لأنها منها^(٤) .

و (مِنْ) و (عَنَ) و (قَدْ) و (قَطُّ) مثلها^(٥) في اختيار مجيء النون .
أما (مِنْ) و (عَنَ) فلكونهما على حرفين مبنيين على السكون فحوظ على بنائهما أن يدخلهما الكسر ، كما حووظ على الفعل أن يدخله الكسر^(٦) .

و (قَدْ) و (قَطُّ) مثلهما في كونهما على حرفين وإن كانتا اسمين^(٧) .

(١) في هامش أ : (فالختار) .
(٢) وهذه اللغة هي التي ورد بها التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ ٧٣ / النساء .
وإنما كان كذلك من جهة أنها حرف مشبه للفعل فأجرى مجراه في إثباتها معه .

(٣) أي : بالحروف المشبهة بالفعل .
(٤) جمهور النحويين على أن نون الوقاية لا تحذف من (لیت) إلا في ضرورة الشعر .
قال سيبويه ١ / ٣٨٦ : ... وقد قال الشاعر حيث اضطر . (ليتي) كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي ، والمضمر منصوب ، قال الشاعر (زيد الخيل) :

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأتلف بعض مالي ١٠ هـ

وقيل : إن حذف النون من (ليتني) لغة غطفان . الأزهار الصافية ١ / ٧٣ .

(٥) في ط : (مثلهما) وهو تحريف لأن المقصود (لیت) .
(٦) وهذا هو الأكثر المطرد الذي ورد به التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعْبَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ - ٣٦ / إبراهيم - وفي نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾ ١٨٦ / البقرة .
وعند سيبويه وجمهور النحويين أن الحذف فيهما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

ينظر : سيبويه ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٣ - الأزهار الصافية ١ / ٧٤ .
(٧) أي : من أسماء الأفعال ، على ما سيأتي في ص ٩٨٢ ، ٧٤١ . واستعمالها بالنون هو الأشهر محافظة على سكوتها ، قال الراجز :

امتلاً الحوض وقال قطني مهلاً رويدا قد ملأت بطني

ولا يجوز عند سيبويه وجمهور النحويين حذف النون إلا في ضرورة الشعر أيضاً كقوله :

قندي من نصر الخيين قندي ليس الإمام بالشحيح الملحد

وينظر : سيبويه ١ / ٣٨٦ ، ٣٧٦ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، ١٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٣ .

وَعَكْسُهَا (لَعَلَّ) .

قوله : « وَعَكْسُهَا لَعَلَّ » .

يعني : عكس (لَيْتَ) لأن المختار في (لَعَلَّ) الحذف^(١) .

وإنما اختير في (لعل) الحذف من حيث إن من لغاتها : (لعن)^(٢) ، واللام الأولى ليس بينها وبين الثانية إلا حرف ، مع شبهها بالنون ، فكرهوا ذلك ، فأجروها في الأكثر على إحددي^(٣) لغتي أخواتها^(٤) .

* * *

(١) وهي اللغة التي ورد بها التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ لعلى أطلع إلى إله موسى ﴾ .
من الآية / ٣٨ / القصص .

(٢) ينظر ما ذكرته في هامش أ ص ٣٦٨ وأيضاً ما سيذكره المصنف ص ٩٧٧ .

(٣) في نسخ الشرح : (أحد) وما أثبتته أوجه .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... فإن قلت : (لعلى) ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قرينة من النون ، وهي أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقرئها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » ١ هـ . وفي اللسان : « ... وربما قالوا : علني ، ولعني ، ولعلني ، وأنشد أبو زيد :

أرى جوادا مات هزلا لعلني أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا ١ هـ

اللسان (علل) .

وقد أثبت سيبويه هذه اللغة بقوله : « ... ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك - وأنت

منصوب - : ضربني وقتلني وإنني ولعلني !! » ١ هـ .

سيبويه ١ / ٣٨٦ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٣ - الأزهار الصافية ١ / ٧٣ .

ضَمِيرُ الْقَصْلِ

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ^(١) وَبَعْدَهَا صَيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ

قوله : « وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَبَعْدَهَا صَيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ » .

قوله : وبعدها^(٢) ، يعني : أن تكون صيغة هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظية^(٣) في المبتدأ والخبر وعدمها كقولك : زيد هو المنطلق ، وكان زيد هو المنطلق .

وقوله : صيغة مرفوع ، تنبيه على أنه لم يتعين أن يكون^(٤) ضميراً ، وإنما هو صيغة ، فيجوز أن يكون // ضميراً ، وأن يكون غير ضمير^(٥) على ما سيأتي^(٦) .

وقوله : مطابق للمبتدأ ، يريد إن كان مفرداً مذكراً كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر ، وكذلك المؤنث والمثنى والمجموع ، وكذلك لو كان^(٧) الأول متكلماً أو مخاطباً أو غائباً كقولك : الزيدان^(٨) هما القائمان ، وإن الزينيات هن القائمات ، وكذلك : إنا نحن القائمون ، وإنكن أتنن القائمات .

(١) (اللفظية) ساقطة من بعض نسخ المتن . (٢) سقط من ب ، ط : (قوله : وبعدها) . (٣) وهي : باب (ظن) نحو : ظننته هو الكريم ، وباب (إن) نحو قوله تعالى : ﴿ إنه هو الغفور الودود ﴾ ، و (ما) الحجازية نحو : ما زيد هو القائم ، وباب (كان) نحو قوله تعالى : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٤) سقط من أ : (أن يكون) .

(٥) وهذا ظاهر مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، وقد صرح ابن السراج بحرفته بقوله : « ... فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً ، ويسميه الكوفيون عمادا ، وهو ملغى من الإعراب فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما » ١ هـ .

أصول النحو ٢ / ١٢٩ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٩٤ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ .

(٦) سيذكره مفصلاً في ص ٧٠٧ .

(٧) في ب ، ج : (لو قدروا) ، وفي ط : (لو قدر) .

(٨) في ج ، ط : (إن الزيدتين) .

وَيُسَمَّى فَصْلاً لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَيْرًا وَنَعْتًا

قوله : « وَيُسَمَّى فَصْلاً^(١) لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَيْرًا وَنَعْتًا » .

ويسمى فصلاً عند البصريين^(٢) لأنه فُصِّلَ به^(٤) بين كون ما بعده خيراً ونعماً^(٥) ، لأنك إذا قلت : زيد المنطلق ، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة فينتظر الخبر ، وجاز أن يفهم^(٦) أنه خبر ، فإذا قلت : زيد هو المنطلق ، تعين للخبر^(٧) .

فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعته وعينته للخبر .

ويسميه الكوفيون عماداً^(٨) لأنه اعتمد عليه في هذا المعنى .

والفصل أخص ، إذ كل ما وضع للفصل قد^(٩) اعتمد به ، وليس كل^(١٠) ما

يعتمد به في شيء يكون فصلاً ، فكان تسميته فصلاً أولى لخصوصيته^(١١) .

(١) سقط من أ : (ويسمى فصلاً) .

(٢) سقط من ب ، ج : (ليفصل بين كونه خيراً ونعماً) .

(٣) في سيويه ١ / ٣٩٤ : « هذا باب ما يكون فيه (هو) و (أنت) و (أنا) و (نحن) وأخواتهن فصلاً ، اعلم أنهن لا يكون فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكون كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، إعلاماً بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمحدث ... هـ ١ » .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ - أصول ابن السراج ٢ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٤) (به) زيادة من ب ، ج . (٥) في أ : (أو نعماً) .

(٦) في ط : (أن يتوهم) . (٧) في أ : (تعين الخبر) .

(٨) قال ابن السراج : « ... وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد ، وقال الفراء : أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعته لأنك لو قلت : زيد العاقل ، لأشبه النعت ، فإذا قلت : زيد هو العاقل ، قطعت (هو) عن توهم النعت » هـ ١ .

أصول النحو ٢ / ١٢٩ .

وينظر قول الفراء في هذا الضمير في معاني القرآن ١ / ٥١ ، ٥٢ .

وينظر في المسألة : الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨ -

شرح الرضي ٢ / ٢٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ١١٠ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٢ -

الأزهار الصافية ١ / ٤٤ ، المعنى ٢ / ٤٩٦ .

(٩) في ب : (فقد) . (١٠) (كل) ساقطة من أ .

(١١) اختار المصنف قول البصريين وتبعه كثير من محققي المتأخرين .

وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مَعْرِفَةً أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ
عَمْرٍو

قوله : « وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مَعْرِفَةً^(١) إلى آخره » .

لأنه إذا لم يكن معرفة لم يقع لبس^(٢) فلم يحتج إلى ما به الفصل ، إذ لا لبس^(٣) في : (زيد) منطلق (أنه خير .

وإنما أجروا (أفعل من كذا)^(٤) مجرى المعرفة لما^(٥) كانت (من . فيه قائمة مقام (اللام) قربته^(٦) منها ، ولذلك لم يجمعوا بينهما^(٧) ، فلما أشبهه أُجْرِيَ مُجْرَاهُ ، وإلا فالقياس أن لا يكون الفصل فيه .^(٨) (٩)

(١) في سيبويه ١ / ٣٩٥ : « ... واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع (زيدا) و (عمرا) نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها ، لو قلت : كان زيد هو منطلقا ، كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٤ ، أصول ابن السراج ٢ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٢) لأنه يتعين للخيرية . (٣) سقط من ج : (لبس) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فأما ما الخير فيه معرفة واضحة فنحو قولك : زيد هو العاقل ، وكان زيد هو العاقل . وأما ما الخير فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة وكان على لفظه فنحو قولك : حسبت زيدا هو خيرا منك ، وكان زيد هو خيرا منك » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٢٨

(٥) زاد في ط : (لأنه لما) .

(٦) في أ : (فقربته) .

(٧) أي في نحو : زيد الأفضل من عمرو .

(٨) لكونه نكرة .

(٩) أجاز المازني وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام عليه ، فأشبهه المعرفة في نحو قوله تعالى : ﴿ ومكر أولئك هو يبور ﴾ ، و ﴿ أنه هو يديء ويعيد ﴾ . قال ولا يجوز أن يقال : زيد هو قال ، لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم لامتناع دخول اللام عليه .

وقد تبعه في هذا كل من الجرجاني ، والسهيلي ، وأبي البقاء العكبري ، والأبباري ، =

قوله : « وَلَا مَوْضِعَ لَهُ ^(١) عِنْدَ الْخَلِيلِ » .

المعروف من قول الخليل أنه ^(٢) لا موضع له من الإعراب ^(٣) .

وبعض النحويين يزعم أن له موضعاً من الإعراب ^(٤) .

وهو يبنى ^(٥) على أنه حرف أو ضمير ، فإن قلنا إنه حرف وضع للفصل ،

فإنه ^(٦) يتغير بتغير من المبتدأ له في المعنى كما تغيرت صيغة حرف الخطاب في

قولك : ذِيكَ ، وَذِيكَ ، وَذِيكُمَا ^(٧) ، وَذِيكُم ، وَذِيكُنَّ - وإن كانت حروفاً ^(٨) -

وإذا كان حرفاً فلا موضع له من الإعراب كغيره من الحروف .

= ويحيى بن حمزة العلوي ، وابن الخباز .

قال العكبري (البيان ٢ / ١٠٧٣) : « قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرَ أَوْلَئِكَ ﴾ مبتدأ ، والخبر (بيور) ،
و (هو) فصل أو توكيد » ١٠١ .

وقال الأنباري (البيان ٢ / ٢٨٧) : « ﴿ وَمَكَرَ أَوْلَئِكَ ﴾ مبتدأ ، وخبره (بيور) و (هو)
فصل بين المبتدأ وخبره ، وقد قدمنا أن الفصل يجوز أن يدخل بين المبتدأ والخبر إذ كان فعلاً
مضارعاً ، و (بيور) فعل مضارع فجاز أن يدخل الفصل بينهما » ١٠١ .

وقال العلوي (شرح الكافية ١ / ٤٦) : « ونحو الفعل المضارع في مثل قولك : زيد هو
يقول ذاك ، وإن عمراً هو يذهب ، فالفعل مضارع المعرفة من جهة امتناع دخول اللام عليه
كما امتنع في أفعل التفضيل » ١٠١ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥ - وفي قول المازني - المعنى
٢ / ٤٩٤ - وفيه قول المرحلي والسهيلي وابن الخباز .

(١) زاد في أ : (من الإعراب) وليست في المتن .

(٢) (أنه) مكررة في ب ، وهو سهو .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٧ : « ... وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة
وتصيرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما . لغوا ، لأن (هو) بمنزلة (أبوه) ، ولكنهم جعلوها
في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس) وإنما قياسها أن تكون
بمنزلة (كأنما) و (إنما) ... » ١٠١ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ - أصول ابن السراج ٢ / ٢٢٩ - الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ /
٧٠٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٦ ، ٢٧ - المعنى ٢ / ٤٩٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩ -
الارتشاف ١ / ٣٢٤ .

(٤) هذا قول الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين ، وسيذكر مفصلاً في الصفحة التالية .

(٥) في ج : (وهو تبنى) .

(٦) فإنه زيادة من ج .

(٧) في أ : « (وذلك وذاك) . (٨) سقط من أ : (وإن كانت حروفاً) .

والذي يبين أنه حرف : أنه لو وقع اسما - وقد وقع مركبا^(١) - فلا بد أن يكون موضعه موضع إعراب كالضمائر كلها ، ولو كان موضعه موضع إعراب لم يخلُ إما أن يكون تابعا أو مستقلا ، وكلاهما^(٢) غير مستقيم .
أما التبعية فلأنه^(٣) لو كان تابعا^(٤) لاختلف باختلاف المتبوع ، وهو لا يختلف .

ولو كان مستقلا لوجب أن يكون مبتدأ ، ولا يستقيم لأن ما بعده يكون منصوبا نحو^(٥) : كان زيد هو المنطلق ، ولو كان مبتدأ تعين رفع ما بعده بالخبر^(٦) .

وأما بعض النحويين فيقول : هو ضمير له موضع من الإعراب^(٧) ، ويختار مما تقدم أن يكون تابعا ، ويجب عن قولهم // : (لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع)^(٨) بقوله : إن^(٩) ذلك مخصوص بغير التأكيد بالضمائر ، وأما التأكيد

(١) أي : في ضمن المركب . (٢) في أ : (وكلهما) وهو تحريف .

(٣) في أ : (فإنه) . (٤) في ب ، ج : (تبعا) .

(٥) في ج ، ط : (كقولك) .

(٦) ظاهر هذا أن المصنف يقول برأي الخليل ومن تبعه . لكن العلوي قد ذكر في شرحه للكافية أن المصنف لم يقطع بحرفيته ولا باسميته . ينظر : الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٨ .

(٧) هذا قول الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين .

قال ابن هشام : « ... وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده .

وقال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي (ظن) نصب ،

وبين معمولي (كان) رفع - عند الفراء - ونصب - عند الكسائي - وبين معمولي (إن)

بالعكس » ١ هـ . المغني ٢ / ٤٩٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠ . وينظر : معاني الفراء ١ /

٥١ - الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٦ ، ٢٧ .

وقال العلوي في شرح الكافية ١ / ٤٨ : « ... فأما الشيخ فقد ضجع في شرحه للأم ولم

يقطع بحرفيته لا باسميته ، وفي شرحه لكتاب المفصل للزمخشري اختار كونه اسما » ١ هـ .

(٨) هذا قوله في الصفحة السابقة .

(٩) في نسخ الشرح : (بأن) و (قوله) ساقطة .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَيْرٌ .

بالضمائر فلا يكون في غير هذا الباب إلا بصيغة الضمير المرفوع وإن اختلف المتبوع كقولك : مررت بك أنت ، وبه هو ، وبنا نحن^(١) ، وكذلك ما أشبهه .

وإذا كان كذلك فلا يستبعد أن يكون تابعا على ذلك النحو مع ظهور صيغته في الضمائر واختلافها باختلاف ما تقدم عليها^(٢) .

قوله : « وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَيْرٌ »^(٣) .

هذا واضح ، فيكون قد أخير^(٤) عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية - وهو الضمير وما نسب إليه - فيقول : كان زيد هو المنطلق ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٥) وشبهه .

* * *

(١) في ط : (وبه وهو ، وبنا ونحن) بزيادة الواو ، وما أثبتته أوجه .
(٢) ظاهر هذا أن المنصف يقول برأي الكسائي والفراء ، وقد تقدم أنه يقول برأي الخليل ويمكن أن يحملا على أنه لم يقطع في المسألة بقول واحد ، وهو ما نص عليه العلوي في شرحه للكافية ، ونقلته عنه آنفاً . ينظر الهامش رقم (٦) ، (٧) من الصفحة السابقة .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٥ : « ... وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها - في هذا الباب - اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه ، فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا أخوه خير منه ، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا ، هو خير منك ... » ١ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٥ - الأزهار الصافية ١ / ٥٠ .

(٤) سقط من ب ، ح : (وما بعده خير) وفي ط : (خيره) . (٥) في ب ، ح : (أخيرت) :
(٦) قال تعالى : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ الآية ٧٦ / الزخرف . قال الفراء (معاني القرآن) ٣ / ٩٣ : « ... جعلت (هم) هاهنا عمادا فنصب (الظالمين) ، ومن جعلها اسما رفع ، وهي في قراءة عبد الله ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ ١ . وفي البحر المحيط ٨ / ٢٧ : « ... وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان : (الظالمون) بالرفع على أنهم خير (هم) و (هم) مبتدأ . وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل - عند غيرهم - مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر . وقال أبو زيد : سمعتهم يقرأون : ﴿ تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا ﴾ يعني برفع (خير) و (أعظم) . وقال قيس بن ذريح :

نحن إلى ليلي وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أقدر ، ١

وينظر : سيبويه ١ / ٩٥ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ .

ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ - يُسَمَّى ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ - يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ

قوله : « وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ - يُسَمَّى ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ - يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ » (١) .

هذا الضمير على خلاف باب (٢) الضمائر (٣) .

وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة ، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يفسر (٤) أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر ، فقدروا لذلك الحديث المعهود في الذهن ، ثم أضمره (٥) لهذا الغرض ، وجعلوه غائباً لأنه للغائب على التحقيق (٦) .

وسماه النحويون ضمير الشأن والقصة (٧) لأنه في التحقيق إضمار لهما ، فأضافوه (٨) إلى ما هو ضمير (٩) له ، كما تقول - في (١٠) : (زيد ضربته) - الهاء ضمير (زيد) .

والتزموا تفسيره ثانياً (١١) بالجملة لأنها المرادة بالإضمار فلا يستقيم تفسيره إلا بها .

(١) لم يثبت في حقه : (يفسر بالجملة بعده) . (٢) (باب) ساقطة من ج .
(٣) وإنما كان ذلك من جهة أن الضمائر لا تضر إلا وقد عرفت ، وأيضاً فإنه لا يكون إلا بصيغة الغائب ، متصلاً ، وأن مفسره لا يكون إلا جملة ، وأنه لا يتبع بتابع ، ولا يعمل فيه إلا الابتداء .
ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٥١ - المغني ٢ / ٤٩٠ .
(٤) في ج : (مفسراً) . (٥) في أ : (أضمره) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٢٧ : « ... وهذا الضمير كأنه راجع - في الحقيقة - إلى المسئول عنه بسؤال مقدر ، تقول مثلاً : هو الأمير مقبل ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمير ، فيسأل : ما الشأن والقصة ؟ فقلت : هو الأمير مقبل ، أي : الشأن هذا ... » هـ .

(٧) هذه تسمية البصريين ، أما الكوفيون فهو عندهم (ضمير المجهول) : قال الزمخشري : « ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين » هـ .
المفصل ص ١٣٣ . وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١١٤ . شرح الرضي ٢ / ٢٨ .

(٨) في ج : (إضمار لها وأضافوه) . (٩) سقط من ب : (ضمير) .

(١٠) سقط من أ : (في) . (١١) سقط من ب ، ج ، ط : (ثانياً) .

وَيَكُونُ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا^(١) ، مُسْتَتِرًا وَبَارِزًا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَحَذْفُهُ
مَنْصُوبًا ضَعِيفٌ

قوله : « وَيَكُونُ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا ، مُسْتَتِرًا وَبَارِزًا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ » .
فاعتبر فيه قياس باب الضمائر ، فإذا وقع مبتدأ وجب أن يكون مرفوعا منفصلاً
كقولك : هو زيد قائم^(٢) .

وإذا^(٣) وقع فاعلاً وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مفرد غائب في فعل فلا
يكون إلا ليستتر كقولك^(٤) : كان زيد قائم ، وليس زيد قائم^(٥) ، كما تقول : زيد
ضرب ، ولا يكون^(٦) ضمير الفاعل - في مثل ذلك - إلا مستتراً .

وإذا وقع منصوباً فلا بد أن يكون بارزاً ، إذ لا يستتر المنصوب كقولك : إنه
زيد قائم^(٧) .

قوله : « وَحَذْفُهُ مَنْصُوبًا ضَعِيفٌ » .

يعني في مقل قول الشاعر^(٨) :

[٢٥] إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

- (١) في بعض نسخ المتن : (منفصلاً ومتصلاً) وكذا في الرضي ٢ / ٢٧ . . .
(٢) ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الآية الأولى / الإخلاص .
(٣) في ط : (فإذا) . (٤) في ب : (في قولك) ، وفي ط : (لقولك) .
(٥) ينظر : سيويه ١ / ٣٥ ، ٣٦ - المقتضب ٤ / ٩٩ - ١٠٠ ، ١٤٢ / ٢ .
(٦) في ج ، ط : (فلا يكون) .
(٧) في المقتضب ٢ / ١٤٢ : « ... فمن ذلك قولك : إنه عبد الله منطلق ، وكان زيد خير منك ،
لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبد الله منطلق ، وكان الحديث زيد خير منك ... » هـ .
وينظر سيويه ١ / ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٠٠ .
(٨) هو الأخطل التغلبي - واسمه غيات بن غوث - وليس في ديوانه .

٢٥ = - البيت من الخفيف ، وهو في الجمل للزجاجي ص ٢٢١ - ضرائر الشعر لابن القزاز
ص ٢٣١ - الحلال لابن السيد ص ٢٨٧ - الأماشي الشجرية ١ / ٢٩٥ - شرح الواقية للمصنف
٢ / ٣٦٤ - شرح ابن عيش ٣ / ١١٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٩ - المغي ١ / ٣٧ ، ٢٠٠ /
٥٨٩ - الأزهار الصافية ١ / ٥٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥٠ - المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧
خزانة الأدب ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، ٤ / ٤٦ ، ٤ / ١٢ ، ٣٨٠ - الهمع ١ / ١٣٦ .

وفي قوله^(١) :

[٢٦] إِنْ مِنْ لَامٍ فِي بَنِي^(٢) بِنْتِ حَسًّا نَ الْمُهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وإنما ضعف من حيث كان حذفاً لضمير مراد^(٣) لا دليل عليه^(٤) .

= والشاهد في البيت قوله : (إن من يدخل ...) حيث حذف ضمير الشأن للضرورة وكان حق الكلام أن يقول : (إنه من يدخل) ، والجملة الشرطية بعدها خيرها ، وإنما لم يجعل (من) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله . قال المصنف : « لما يؤدي إليه من دخول (إن على الشرط) ١١٤ هـ . شرح الوافية ٢ / ٣٦٥ (الكنيسة) : متعبد النصارى ، وأصله متعبد اليهود معرب (كنتست) بالفارسية .

قال ابن السيد : « هذا البيت للأخطل وكان نصرانياً فلذلك ذكر الكنيسة ١١٤ هـ .

ينظر الحلل شرح الجمل ص ٢٨٧ - خزانة الأدب ١ / ٢١٩

(الجآذر) : جمع (جؤذر) ولد البقر الوحشي ، استعارة للفتيات الملاح من النصارى .

(الظباء) : جمع (ظبية) والمقصود أيضاً نساء النصارى على سبيل الاستعارة .

(١) هو الأعشي ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيساً أبا الأشعث بن قيس الكندي بن معديكرب ، صحابياً جليلاً وفد على الرسول ﷺ سنة عشر وأسلم .

٢٦ = البيت من الخفيف وهو في سيبويه ١ / ٤٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢ الإنصاف ١ / ١٨٠ -

البيان للأباري ٢ / ١٤٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٥ - شرح المفصل ٣ / ١١٥ - شرح الرضي

٢ / ٢٩ - شواهد ابن السرياني ٢ / ٩٥ - ضرائر الشعر لابن القزاز ص ٢٣٠ - المعنى ٢ / ٦٠٥ -

الأزهار الصافية ١ / ٥٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٥ - خزانة الأدب ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٣٥٤ ،

٤ / ٣٨٠ - الأعلام على سيبويه ١ / ٤٣٩ .

والشاهد في البيت قوله : (إن من لام ...) حيث حذف ضمير الشأن ، وهو اسم (إن) على سبيل

الضرورة الشعرية ، قال سيبويه ١ / ٤٣٩ : « ... فإن لم تضر فالكلام على ما ذكرنا ، وقد جاء في

الشعر : إن من يأتي آته ، قال الأعشي :

إِنْ مِنْ لَامٍ فِي بَنِي بِنْتِ حَسًّا نَ الْمُهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ ١١٤ هـ

ورواية الديوان ص ٣٣٣ - ٣٣٥ .

من يلمني على بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت وليس مما نحن فيه .

(حسان) : أحد تابعة اليمن . خزانة الأدب ٢ / ٤٦٥ .

(٢) سقط من ط : (بني) . (٣) سقط من ب : (لضمير مراد) .

(٤) زاد الرضي في هذه العلة : « ... إذا الخبر مستقل ليس فيه ضمير ربط » اه شرح الرضي ٢ / ٢٨ .

قوله : « إِذَا مَعَ (أَنْ) إِذَا حُفِّتْ فَإِنَّهُ لَازِمٌ » .

يعني : حذفه منصوبا لازم في (أَنْ) إذا خففت^(١) كقوله تعالى^(٢) :
﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) .

وإنما التزموا ذلك لأن قد ثبت أن (إِنَّ) - المكسورة - إذا خففت جاز إعمالها
كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ ﴾^(٤) أَعْمَالَهُمْ ﴿^(٥) مع كونها أبعد عن
شبه الفعل من المفتوحة ، ف (أَنْ) بجواز // العمل أجدر .

٩٦

(١) سقط من أ ، ب قوله : (في أَنْ إذا خففت) . وسقط من ج قوله : (يعني حذفه منصوبا
لازم في أَنْ إذا خففت) .

(٢) (تعالى) غير مثبته في أ .

(٣) من الآية ١٠ / يونس عليه السلام .

وهذه القراءة هي قراءة الجمهور ، قال سيبويه ١ / ٤٨٠ : « ... وأما قوله عز وجل :
﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، وآخر قولهم أَنْ لا إله إلا الله ، فعل قوله :
أنه لا إله إلا الله ، وعلى : أنه الحمد لله » ا هـ .

وقرأ عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وبلال بن أبي بردة وأبو مجلز وأبو حيوة وابن محيصن
ويعقوب : (أَنْ الحمد) بالتشديد ونصب (الحمد) .
البحر المحيط ٥ / ١٢٧

وينظر : سيبويه ٢ / ٢٢٨ - المتعصب ٢ / ٣٥٨ - الكشاف ٢ / ٢٢٧ - التبيان ٢ / ٦٦٦ ، ٦٦٧ .

(٤) (ربك أعمالهم) زيادة من ط .

(٥) من الآية ١١١ / هود .

وهذه قراءة نافع وابن كثير . قال العكبري : « ويقرأ بالتخفيف والنصب وهو جيد » ا هـ .
ونسبها المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٦٧ إلى الحرمين وأبي بكر - يعني : نافع وابن كثير .
وحجة من أعملها مخففة أنه حملها على الفعل في العمل لشبهها به ، والفعل يعمل تاما وناقصا
نحو : لم يكن ، ولم يك .

وينظر : الحجة لابن خالويه ص ١٩٠ ، ١٩١ ، البيان للأباري ٢ / ٢٩ - التبيان للعكبري
٢ / ٧١٦ - الكشاف ٢ / ٢٩٥ - البحر المحيط ٥ / ٢٦٦ الإتحاف ص ٢٦٠ - تجرير التيسير
ص ١٢٣ .

وقال الفراء في توجيه هذه القراءة : « ... وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلا)
ب (ليوفينهم) ، وقالوا : كأننا قلنا : وإن ليوفينهم كلا . وهو وجه لا أشتببه لأن اللام إنما يقع =

ولم يأت إعمالها في الملفوظ^(١) به^(٢) بعدها ، فلا يقال : علمت أن زيدا قائم ،
ولكن : إن زيدا^(٣) ، بالرفع فقدروا لذلك ضمير الشأن معمولا لـ (أن)^(٤) محذوفاً
تخفيفاً ، لأن الموضع موضع خفة^(٥) ، لئلا يكون^(٦) لـ (إن) المخففة على (أن)
المخففة مزية في العمل^(٧) .

* * *

= الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : إن زيد
لقائم ، ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب ، لأن تأويلها كقولك : ما زيدا إلا أضرب ،
فهذا خطأ في (إلا) وفي اللام « ا هـ .
معاني القرآن ٢ / ٢٩
وقد ذكر سيويه أن هذه قراءة أهل المدينة .
ينظر : سيويه ١ / ٢٨٣ ، ٤٥٦ - المقتضب ٢ / ٣٥٨ - حجة ابن زنجلة ص ٣٥٠ - مشكل
ابن قتيبة ص ٣٧٤ - الكشف لمكي ١ / ٥٣٦ - مجمع البيان للطبرسي ٥ / ١٩٦ .

- (١) في ط : (من الملفوظ) .
- (٢) سقط من ج : (به) .
- (٣) زاد في أ : (قائم) والسياق لا يتطلبه .
- (٤) سقط من ج : (لأن) .
- (٥) في ط : (تخفيف) .
- (٦) في أ : (يكن) بالجزم ولا وجه لصحته .
- (٧) ذكر المنصف مثل هذه العلة في شرح الوافية ٢ / ٣٦٦ بقوله : « ... وقد التزموا حذفه مع
(أن) المفتوحة إذا خفت لأنهم لو لم يقدرُوا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة
مزية في العمل ، والمفتوحة أقرب إلى الفعل « ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩ ، الأزهار الصافية ١ / ٥٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥٠ -
مبسوط الأحكام ورقة ٣٢٠ - الهادية للأردبيلي ص ١٨٨ .

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ

قوله : « (١) أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ » .
إنما (٢) بنيت أسماء الإشارة إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف
أيضاً (٣) نحو : ذا ، وتا ، وتي ، ثم حملت بقيتها عليها لأنها من باب واحد (٤) .
وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تبين (٥) به من (٦) قرينة الإشارة (٧) ، فأشبهت
بذلك الحرف (٨) .

وقوله : ما وضع لمشار إليه (٩) ، هذا الحد وإن ذكر فيه لفظ (المشار إليه)
فليس من قبيل قولك : العِلْمُ ما أوجب محلّه كونه عالماً ، لأن (العَالِمَ) متوقف
على (العِلْمِ) ، فإذا حُدَّ به (العِلْمُ) ، كان دوراً ، لأن المحدود - ها هنا - ما
سمى بأسماء الإشارة في اصطلاح النحويين ، ولم تجهل الإشارة اللغوية ولا المشار
إليه لغة ، فإذا ذكر في الحد ذلك (١٠) فلا دور ، إذ لا يتوقف ذلك على المحدود ولا
يتوقف (١١) المحدود عليه ، إذ قد تعرف الإشارة اللغوية ولا تعرف أسماء الإشارة في
الاصطلاح (١٢) .

- (١) سقط من أ ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
- (٢) زاد في ج : (قوله إنما) .
- (٣) إشارة إلى أنه قد تقدمت هذه العلة في المضمرة ص ٦٧٤ .
- (٤) فتكون مشابهة لمبني الأصل على ما تقدم ذكره في أول المبيات ص ٦٧١ .
- (٥) في ط : (تبيين) .
- (٦) (به) زيادة يستقيم بإثباتها السياق .
- (٧) وهي القرينة الرافعة لإبهامها وهي : إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة
معنى من المعاني كالاستفهام والتمني والترجي ، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف ، فكان
حقها أن يوضع لها حرف كغيرها من المعاني ، فلما استفيد منها معنى الإشارة علم أن لها حروفاً
تضمنتها هذه الأسماء وإن لم ينطق بها ، فبنيت كما بنيت : من ، وكم ، وغيرها .
- ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٠ - التوضيح ١ / ٣١ .
- (٨) في ب : (الحروف) .
- (٩) سقطت هذه العبارة من ج .
- (١٠) سقط من ط : (لذلك) .
- (١١) سقط من ح : (ذلك على المحدود ولا يتوقف) .
- (١٢) ينظر ما عقب به الرضي على هذا في شرحه ٢ / ٣٠ ، وكذا ما ذكره العلوي في شرحه ١ / ٨١ ، ٨٢ .

وَهِيَ : ذَا ، لِلْمَذْكُرِ . وَلِمُثَاةُ : ذَانِ ، وَذَيْنِ . وَلِلْمُؤنثِ : ثَا ، وَتِي ،
 وَذِي ، وَتِه ، وَذِه ، وَتَهِي ، وَذِهِي^(١) . وَلِمُثَاةُ : ثَانِ ، وَثَيْنِ . وَلِجَمْعِهِمَا
 أَوْلَاءِ ، مَدًّا وَقَصْرًا . وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ

والمشار إليه في المعنى العقلي^(٢) على ست أضرب : مذكر ومؤنث ، وكل واحد منهما : مفرد ومثنى ومجموع ، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركا ، فصارت الألفاظ^(٣) خمسة ، أربعة نصوص ، وواحد مشترك^(٤) .

ثم من^(٥) هذه الخمسة ما ليس له مرادف ك : ذَا ، وَذَانِ ، وَثَانِ^(٦) .
 ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المؤنث ، فإنك تقول : ثَا ، وَتِي ، وَذِي ،
 وَتِه ، وَذِه^(٧) ، وَتَهِي ، وَذِهِي^(٨) .

وحرف التنبيه الذي يلحق بأوائلها ليس في الحقيقة منها ، وإنما هو - في الحقيقة^(٩) - حرف جيء به للتنبيه^(١٠) على المشار إليه قبل لفظه^(١١) ، كما جيء به للتنبيه في النسب الإسنادية كقولك : ها زيد قائم ، وها إن زيدا قائم .

- (١) سقط من بعض نسخ المتن : (تهي وذهي) .
 (٢) (العقلي) زيادة من ط .
 (٣) سقط من أ : (الألفاظ) .
 (٤) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٦٨ هـ ... وأنها خمسة ألفاظ لستة معان ، لأن المشار إليه إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث ، أو مثنى فيهما ، أو مجموع فيهما ، وضعف منها أربع نصوص ، ووضع اسم الجمع مشتركا بين جمع المذكر والمؤنث وهو (وأولاء) هـ ١ .
 (٥) في ج : (ومن) .
 (٦) في ج : (وتان وذان) .
 (٧) في سيبويه ٢ / ٤٤ هـ ... وأما (ذه) اسم رجل فإنك تقول : هذا ذه ، والهاء بدل من الياء في قولك : ذي أمة الله ، كما أن ميم (فم) بدل من الواو هـ ١ هـ .
 (٨) هذه الياء ليست من حروف الكلمة وإنما هي لبيان الهاء . ينظر سيبويه ٢ / ٤٤ .
 (٩) سقط من ج ، ط : (في الحقيقة) .
 (١٠) سقط من أ : (للتنبيه) وفي ج : (على التنبيه) .
 (١١) قال المصنف في باب (حروف التنبيه) ص ٩٨٥ : ... وإنما اختصت أسماء الإشارة بالتنبيه لما علم من أن شرط دلالتها قيام قرينة الإشارة ، فقد تفوت المخاطب قرينة الإشارة على تقدير الغفلة ، فقصدوا إلى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها من الأسماء ، فإنها لا تفتقر إلى مثل ذلك هـ ١ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٧٩ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ ، ٣٨٠ .

وَيَتَّصِلُ بِهَا الْخَطَابُ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةِ فَتَكُونُ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ ،
وَهِيَ : ذَاكَ إِلَى ذَاكَ ، وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكَ ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي

وما يتصل باسم الإشارة من الكاف وأخواتها حروف خطاب^(١) .
والمخاطب - باعتبار المعنى - لا يزيد أيضاً على ستة كالمضمر ، واحد مشترك
بين المذكر والمؤنث - وهو المثني - ، ويبقى^(٢) خمسة ألفاظ ، أربعة نصوص
وواحد مشترك .

وهذه الحروف إنما يجيء بها تنبيهاً على حال من مخاطبه ، فاجعل اسم الإشارة
لما تشير إليه أولاً على طبقه من مفرد^(٣) ومجموع ، مذكر أو مؤنث^(٤) ، ثم
اجعل^(٥) حرف الخطاب بعدها على حسب من مخاطبه في ذلك .
فإذا أشرت إلى واحد مذكر ومخاطبت مثله قلت : ذَاكَ .

وإن مخاطبت مؤنثاً قلت : ذَاكَ ، ثم : ذَاكُمَا ، ثم : ذَاكُمُ ، ثم : ذَاكُنَّ .

٩٧ فهذا // خمسة مع المفرد المذكر ، ومثلها مع الأربعة البواقي فتكون خمسة
وعشرين لفظاً لسته وثلاثين معنى ، لأن المعاني^(٦) ستة في ستة ، والألفاظ خمسة
في خمسة ، وهي : ذَاكَ إِلَى ذَاكَ ، وَتَاكَ إِلَى تَاكَ ، وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكَ ، وَتَانِكَ
إِلَى تَانِكَ ، وَأُولَئِكَ إِلَى أُولَئِكَ .

فهذا بيان الخمسة والعشرين ، لأن كل واحد منها خمسة ، وقد ثبت^(٧) أن
كل خمسة منها لسته معان ، ولكن لما كان في كل خمسة واحد مشترك وجب أن
تكون الستة والثلاثون خمسة وعشرين ، ينقص أحد^(٨) عشر ، لأن الواحد من أحد
الطرفين ينقص لأجل نقصه من^(٩) مقابله ستة ، ثم ينقص لأجل نقص السادس من
الجانب الآخر خمسة من مقابله ، فتكون أحد عشر .

(١) في ب ، ط : (حروف للخطاب) .

(٢) في ح : (تبقى) ، وفي ط : (بقى) .

(٣) في نسخ الشرح : (ومن مؤنث) . (٤) في ج : (مؤنث أو مذكر) .

(٥) في ب : (ثم يجعل) . (٦) (لأن المعنى) في ط .

(٧) في ج : (ثبت) . (٨) في أ : (إحدى) وهو سهو من الناسخ .

(٩) سقط من أ : (نقصه من) ، ومن ب : (من) .

وَيُقَالُ : (ذَا) لِلْقَرِيبِ ، وَ (ذَلِكَ) لِلْبَعِيدِ ، وَ (ذَاكَ) لِلْمَتَوَسِّطِ .
وَ (تِلْكَ) وَ (ذَاكَ) ، وَ (تَأْتُكَ) - مُشَدَّدَتَيْنِ - وَ (أَوْلَاكَ) مِثْلَ (ذَلِكَ)

قوله : « وَيُقَالُ : (ذَا) لِلْقَرِيبِ ... إِلَى آخِرِهِ » .

يزعم كثير من النحويين أن (ذَا) للقريب ، و (ذَلِكَ) للبعيد ، و (ذَاكَ) للمتوسط^(١) ، ثم يجعل (تِلْكَ) بمثابة^(٢) (ذَلِكَ)^(٣) ، و (ذَاكَ) و (تَأْتُكَ) المشددتين - بمنزلة (ذَلِكَ)^(٤) ، و (أَوْلَاكَ) - في الجمع - بمنزلة (ذَلِكَ) أما ما هو بمنزلة « (ذَا) فواضح ، وهو ما ذكرناه أولاً^(٥) .

وأما ما هو بمنزلة (ذَاكَ) فواضح أيضا ، وهو الإتيان بها مع كاف الخطاب من غير زيادة .

وإنما وقع الإشكال فيما هو مثل (ذَلِكَ) - الذي^(٦) للبعيد - في المؤنث والمثنى والمجموع ، فنعرض لبيانه^(٧) .

(١) يرى المصنف أن أحوال المشار إليه - من القرب والبعد - يعترها كثير من التأويل فلم يقطع - هنا - وكذا في شرح الوافية بقول النحويين بأنها تأتي على ثلاثة أحوال . قال الرضي ٢ / ٣٣ : « ... لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب بمن أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها ، وبالعكس لضرب من التأويل - كما ذكرنا - خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد ، فلم يأخذه مذهبا ولم يقطع به ، بل أحاله على غيره فقال : (ويقال ذا للقريب) يعني : لم يتحقق ذلك عندي » ١ هـ . وعبارة المصنف في هذا الشرح صريحة ، وكذا في شرح الوافية حيث قال ٢ / ٣٧٠ : « ... إن بعض النحويين يزعم أن (ذَا) موضوع للقريب ، و (ذَاكَ) للمتوسط و (ذَلِكَ) للبعيد » ١ هـ . وما ذهب إليه المصنف هو قول الزمخشري في مفصله ص ١٤١ حيث أشار صراحة إلى هذا المعنى بقوله : « ... وقولهم (ذَلِكَ) هو (ذَاكَ) زيدت فيه اللام ، و فرق بين (ذَا) و (ذَاكَ) و (ذَلِكَ) فقيل : الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد » ١ هـ . وينظر سيبويه ١ / ٢٥٦ - المقتضب ٤ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ - أصول ابن السراج . ٢ / ١٣١ - فصول ابن معط ص ٢٣٠ - شرح المقدمة لابن بابشاذ ١ / ١٦٦ المرتجل ص ٣٠٢ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٣ - شرح ابن عييش ٣ / ١٣٥ - الأزهار الصافية ١ / ٩٥ .

(٢) في أ : (بمثابة) وهو تحريف . (٣) أي في الإشارة للمؤنث .

(٤) أي : في الإشارة للمثنى . (٥) ينظر ص ٧١٦ .

(٦) زائد في ب : (هو) .

(٧) أي : بما ذكره من قول النحويين في هذه الصفحة .

وَأَمَّا (ثُمَّ) وَ (هِنَّا) وَ (هِنَّا) فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً .

قوله^(١) « وَأَمَّا^(٢) (ثُمَّ) وَ (هِنَّا)^(٣) وَ (هِنَّا)^(٤) فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً^(٥) .
يعني أنه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بالمكان وهو قولهم : هِنَّا ، وَهِنَّا
ثُمَّ - ف (هِنَّا) للقريب^(٦) ، و (هِنَّا) و (ثُمَّ) للبعيد^(٧) .

* * *

- (١) في ح : (قال) ، وفي ط : (ثم قال) .
(٢) (أما) ساقطة من نسخ الشرح وكذا من بعض نسخ المتن .
(٣) بضم الهاء وتخفيف النون .
(٤) بفتح الهاء وتشديد النون ، وهذا هو الأفصح . وجاء بكسر الهاء أيضا .
(٥) أما ما عداها من أسماء الإشارة - سابقة الذكر - فهي صالحة لكل مشار إليه ، مكانا كان أو غيره . ينظر شرح الرضي ٣٤ / ٢ .
(٦) قال العلوي في شرحه : « ... فإن كان قريبا قيل فيه : هنا ، وها هنا .
وإن كان متوسطا قيل فيه : هناك ، وها هناك . وإن كان بعيدا قيل فيه : هنالك ، كما قيل :
ذلك وتالك » هـ ١ .
الأزهار الصافية ١ / ٩٨ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٣٧ - شرح الرضي ٣٤ / ٢ ، ٣٥ .
(٧) قال ابن مالك : « ... ويشار أيضا إلى المكان البعيد بـ (ثم) و (هنا) و (هنا) كما يشار
إليه بـ (هنالك) . وقد يقال : هناك وهناك . وقد يقال : هنت ، موضع (هنا) ... » هـ ١ .
شرح التسهيل ١ / ٢٨١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧١ .
وينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ - البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي
ص ٥٦ .

المَوْصُولُ

المَوْصُولُ مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ

قوله^(١) : « المَوْصُولُ »^(٢) . إنما بنيت الأسماء الموصولة^(٣) إما لأن فيها ما وضع وضع^(٤) الحروف نحو : مَا ، وَمَنْ ، وَاللَّامُ ، ثم^(٥) حملت البواقي عليها لأنها من باب واحد .

وإما لاحتياجها في تمامها جزءا إلى صلة وعائد^(٦) ، فأشبهت بذلك الحرف لاحتياجه إلى متعلقه . وإما لشبهه (الذي) بلام التعريف^(٧) من حيث إن وضعها لتكون الجملة هي عليها^(٨) معرفة كما أن وضع اللام ليكون الاسم الداخِل هو عليه معرفة ، فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ، ثم جرت الموصولات كلها^(٩) هذا المجرى وإن امتنع بعضها من جريه صفة لما أشبهت (الذي) في كونها معرفة وكونها موصولة .
وقوله - في حده - : « مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ »^(١٠) .

قال^(١١) : وليس ذلك كقولك : العَالِمُ من قام به العِلْمُ ، لأن المراد حد

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) زاد في ج : (ما لا يتم جزءا إلا بصلة وعائد) وستأتي بعد .

(٣) في ب : (الموصولات) . (٤) في ط : (موضع) .

(٥) سقط من أ : (ثم) .

(٦) وهذا الوجه هو ما عبر عنه ابن مالك ومن بعده بالشبه الافتقاري ، وذلك قوله : (...) واقتضار

أصلا) ، قال المرادي : « وحقيقته أن يكون الاسم مفتقرا إلى جملة على سبيل اللزوم كافتقار (الذي) -

ونحوها من الموصولات - إلى جملة ، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها

لم يكن سببا للبناء لأن لازم ٥١٥ . شرح الألفية للمرادي ١ / ٥٤ . وينظر شرح التسهيل

لابن مالك ١ / ٣٩ . (٧) في أ : (المعرفة) .

(٨) في ج : (عليه) . (٩) سقط من أ : (كلها) .

(١٠) تقدمت هذه العبارة مع شرحها في ج على العبارة التي قبلها ، وهو اضطراب من الناسخ . وإنما انتصب

(جزءا) لأنه خبر (يتم) لتضمنه معنى (يصير) ، قال الرضي ، وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر

لها ١٤٥١ / ٢ / ٣٥ . والمراد بالجزء التام : ما لا يحتاج في كونه جزءا إلى انضمام أمر آخر معه كالمبتدأ

أو الخبر والفاعل والمفعول وغيرها . لكنه أراد بالموصول : هو الذي لو أردت أن تجعله جزءا لجملة

لم يمكن إلا بصلة وعائد . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٥ ، الفوائد الضيائية ٣ / ٤٦٠ .

(١١) سقط من ط : (قال) .

الموصول في الاصطلاح لا حد الموصول في اللغة^(١) .

ولو جعلت موضع قولك (بصلة) قولك : (بجملة) لارتفع^(٢) الإشكال ، ولكنه جرى في ذلك^(٣) على الاصطلاح في تسميتها (صلة) ، ولذلك فسر الصلة ليرتفع الإشكال^(٤) .

وهو أولى من قول من يقول^(٥) : (ما لا يتم اسما) ، فإن (الذي) بانفراده اسم ، ولكنه لا يكون أحد // جزئي الجملة إلا بجملة وعائد .

٩٨

وقوله^(٦) : وعائد ، لأن من الأسماء ما لا يتم بجملة وليس بموصول في الاصطلاح ك (حَيْثُ) و (إِذَا) و (إِذ) وما أشبهها^(٧) ، فلذلك قال : (وعائد) .
قوله^(٨) : « وَصِلَتْهُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ » .

لأن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة ، فكما أنه لا يوصف إلا بالجملة^(٩) الخبرية فكذلك لا يدخل (الذي) إلا عليها ، والبواقي مثلها في المعنى فوجب أن يكون حكمها كذلك .

(١) وذلك لأن الحد الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتتة على ضمير عائد إليه ، فمعرقتها موقوفة على معرفة الموصول ، فلو عرف الموصول بها لزم الدور . والقرينة على أن المراد بها - ها هنا - معناها اللغوي - لا الاصطلاحي . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٥ - الفوائد الضيائية ٣ / ٤٦٠ .
(٢) في أ ، ب : (ارتفع) وما أثبتته أوجه . (٣) سقط من أ : (في ذلك) .

(٤) أورد الرضي هذا القول - نقلا عن المصنف - ثم عقب عليه بقوله : « ... فعل هذا وقع فيما فر منه ، لأن معنى كلامه إذن أن الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يسمى صلة في الاصطلاح ، ومعنى الموصول والمحتاج إلى الصلة شيء واحد ، ثم قال : (وفسرت الصلة - بعد - بقولي : وصلته جمل خبرية ليرتفع الإشكال) ، فقد أقر بأن في نفس الحد إشكالا من دون التفسير . قال : (لو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الإشكال) هذا حق ١٤٤ هـ شرح الرضي ٢ / ٣٥ .

(٥) إشارة إلى تعريف الزمخشري حيث عرفه بقوله : « والموصول ما لا بد في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل ... ١٤٤ هـ . المفصل ص ١٤٢ . وقد رجح كثير من المتأخرين مذهب المصنف في هذا . ينظر : شرح للمحة البدرية لابن هشام ١ / ٣١٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٥ - شرح العلوي للكافية ١ / ١٠٦ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٢٥ .

(٦) في ح : (قال) . (٧) سقط من أ : (وما أشبهها) .

(٨) في ج : (قال) . (٩) في ج ، ط : (بالجملة) .

وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ . وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ

قوله : « وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ » .

إذ^(١) لم يرد بالعائد إلا ذلك واحتيج إليه^(٢) ، لأن (الذي) لما وضع لغرض التعريف وضع مبهما ، فاحتيج إلى ربط بينه وبين صلته لكلا تكون أجنبية عنه وعن الموصوف^(٣) .

[قوله : « وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ »] .

ثم شرع في تبين أن صلة الألف واللام لا تكون^(٤) إلا اسم فاعل أو اسم^(٥) مفعول، وإن كان بمعنى (الذي) ، كأنهم لما رأوها للتعريف - وهي موافقة للألف^(٦) واللام^(٧) في نحو : (الرجل) لفظا ومعنى - قصدوا أن لا تدخل إلا على ما تدخل عليه^(٨) تلك للمشابهة المذكورة .

وخصوصها^(٩) بالحملة الفعلية ليسبكوها من الفعل اسم فاعل أو مفعول حسبما يقتضيه المعنى في نحو^(١٠) : جاءني الذي ضربت ، تقول : الضارب . وفي نحو : جاءني^(١١) الذي ضربت ، تقول : المضروب .

ولم تدخل على الجملة الاسمية لتعذر أن يسبك منها مفرد يصح دخول الألف واللام عليه^(١٢) .

- (١) في ط : (إذا) وهو تحريف . (٢) زاد في ب ، ج : (صلته) ولا وجه لها .
- (٣) في شرح ابن يعيش ٣ / ١٥١ : ... ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله أذن بتعلقها به ، اهـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٧٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٥ - ميسوط الأحكام ورقة ٣٢٧ .
- (٤) سقطت هذه العبارة من ج . (٥) سقط من ب : (اسم) .
- (٦) في ج : (موافقة الألف) .
- (٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٦٢ : « التعبير ب (أل) أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات ك (هل) و (بل) ، فكما لا يعبر عن (هل) و (بل) بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يحكي لفظها ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها ، اهـ .
- (٨) سقط من درج أ : (إلا على ما تدخل عليه) ، وهي في هامشه : (إلا على ما دخلت عليه) .
- (٩) في ط : (وخصوصا) . والمقصود جملة صلة الألف واللام .
- (١٠) سقط من ب : (نحو) . (١١) سقط من ط : (جاءني) .
- (١٢) قال الرضي ٢ / ٣٩ : ... وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء - في غير =

وَهِيَ : الَّذِي وَالَّذَانِ وَاللَّتَانِ - بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ -

[قوله : « وَهِيَ الَّذِي وَالَّذَانِ وَاللَّتَانِ »] .

ثم شرع في تعدادها ، ف (الذي) للمفرد المذكر ، و (التي) للمفرد المؤنث ، و (اللذان) و (اللتان) لمتناهما .

قوله : « بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ » .

يعني ^(١) : بالألف ^(٢) في الرفع ، وبالياء في النصب والجر .

وهذا التغيير عند الأكثرين ليس بإعراب ^(٣) ، لقيام علة البناء مع ذلك ^(٤) ، وكذلك الألف والياء في (هذان) و (هذين) ^(٥) .

وقد توهم بعض القاصرين ^(٦) أنه إعراب ^(٧) ، وإنما هي صيغ موضوعه

= الشعر - قال إن رجلاً أقبل فقال له آخر : ما هو ذا . فقال السامع : نعم الها هو ذا . وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله :

ويستخرج اليربوع من ناقائه ومن جحره ذي الشيحة يتقصع
يقول الخنا وأبغض المعجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع هـ ا هـ

قال الرماني : هـ ... وهذا من أقيح الضرورات ولا يجوز استعماله في سعة الكلام هـ ا هـ . معاني الرماني ص ٦٨ . وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٣ ، ١٤٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٥ - ٢٢٧ - شرح الألفية للرمادي ١ / ٢٢٦ - المطالع السعيدة ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١) زاد في أ : (أنه) ولا وجه لزيادتها . (٢) في ب ، ج : (بألف) .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٠٤ : هـ ... فإذا ثبت (ذا) قلت : دان ، وإن ثبت (تا) قلت : تان ، وإن ثبت (الذي) قلت : اللذان ... وإنما حذف الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المهمة هـ ا هـ . وما ذكره المصنف هو مذهب جمهور النحاة . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣١ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٤١ .

(٤) وهي العلل الثلاث التي ذكرها في صدر هذا الباب ص ٧٢٠ .

(٥) وهما من أسماء الإشارة . وينظر فيهما : الرضي ٢ / ٣١ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٧ .

(٦) قال العلوي في شرحه ١ / ١١ : هـ أراد بذلك من شدا طرفا من علم العربية ولم يطل باعه إلى نيل الحقائق والأسرار هـ ا هـ .

(٧) وحجتهم في ذلك أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل ، وادعاء أن كل واحد منهما صيغة مستأنفة بخلاف الظاهر . وقد نسب الرضي هذا القول إلى الزجاج ، قال : هـ فقال الزجاج : بين شيء من المثني لأنهم قصدوا أن تجرى أصناف المثني على نهج واحد ، إذا كان التنثية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، =

وَالْأَلْيَ وَالذِّينَ ، وَاللَّائِي وَاللَّاءِ وَاللَّائِي وَاللَّائِي ، وَاللَّائِي وَاللَّوَاتِي ...

للمرفوع والمنصوب ، وإنما اتفق هذا التغيير في محل يشبه تغيير^(١) الإعراب ، فتوهم إعرابا ، ولذلك لم يقل : اللذيان ، واللتيان^(٢) ، دفعا لهذا التوهم^(٣) ، ولذلك جاء^(٤) : ، اللذان واللتان ، فيهما جميعا ، زلو كان معربا لم يسغ ذلك^(٥) .

قوله : « وَالْأَلْيَ وَالذِّينَ » . لجماعة^(٦) المذكرين .

و (الذنون) في الرفع على بعض اللغات^(٧) مثلها في (اللذان) - في الرفع - على غير^(٨) الفصيح ، والفصيح (الذين) في الأحوال الثلاث .
و (اللائي) بهمزة وياء بعدها ، ويغير ياء^(٩) ، وبالياء بغير همزة مكسورة وساكنة كل ذلك لغات فيها .

و (اللاتي) و (اللواتي) لجماعة المؤنث .

= يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ولا غيره ، فوجب أن لا يختلف المثنيات إعرابا وبناء ، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضا - والبحث في (اللذان) و (اللذين) كما في (دان) و (ذين) ... اه
شرح الرضي ٣١ / ٢ ، وينظر ٤٠ / ٢ . ويقول الزجاج قال ابن هشام في توضيحه ٣١ / ١ . وينظر التصريح ٤٩ / ١ ، ٥٠ .

(١) في ط : (تغير) .

(٢) أي : برد لامة قبل علامة التثنية كما يقال : الشجيان والعميان .

(٣) ف ط : (الوهم) . (٤) في أ ، ط : (جاز) وما أثبتته أوجه .

(٥) على وزن (العُلَى) ، وقد تستعمل في جمع المؤنث إلا أنها في جمع المذكر أشهر .

(٦) في ح : (للجماعة) .

(٧) هي لغة هذيل . وقال المرادي : « ونقلها بعضهم عن عقيل » شرح الألفية ٢٤ / ١ وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

نحن الذنون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحه

وقال ابن مالك : « ... وعلى كل حال ففي (الذي) و (الذين) شبه بالشجي والشجين ، في اللفظ وبعض المعنى ، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب (الذين) ، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور ، فيقولون : نصرت الذنون آمنوا على الذنون كفروا ، ومن ذلك قول بعضهم :

وبنو توجيبة الذنون كأنهم معط مخرمة من الخزان اه

شرح التسهيل ٢١٤ / ١ - وينظر : شرح الرضي ٤٠ / ٢ ، شرح ابن يعيش ١٤٣ / ٣ - شرح ابن عقيل ١٤٤ / ١ .

(٨) سقط من ب ، ح : (غير) . (٩) في أ : (ويغير الياء) .

وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ، وَأَيَّةُ ، وَ (ذُو) الطَّائِيَّةُ ، وَ (ذَا) بَعْدَ (مَا) الإِسْتِفْهَامِ ،
وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ

و (مَا) فيما لا يعقل غالباً^(١) . و (مَنْ) فيمن يعقل أو هو^(٢) منزل منزلة
من يعقل^(٣) .

و (أَيُّ) و (أَيَّةُ)^(٤) للتفصيل في المذكر والمؤنث .

و (ذُو) بمعنى (الذي) في لغة طيء^(٥) .

و (ذَا) بعد (مَا) للاستفهام^(٦) - بمعنى (الذي)^(٧) - على ما سيأتي^(٨) .

والألف واللام بمعنى (الذي) و (التي) على حسب ما يبينه عائده^(٩) .

(١) مثل لها ابن مالك - فيما لا يعقل - بنحو قولك - لمن قال : اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف - :
عرفت ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتها وما اشتريتها . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٩ . وقد
تستعمل فيمن يعقل - في غير الغالب - ومنه قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ -
الآية ٣ / النساء ... وقوله تعالى : ﴿ والسما والسماء وما بناها ﴾ الآية ٥ / الشمس .
(٢) (هو) زيادة من ط .

(٣) مثالها فيمن يعقل : جاءني من جاءك . أما مثالها فيما لا يعقل فهذا إنما يكون إذا اختلط من يعقل بما
لا يعقل ، فيجوز فيه على سبيل التغليب لأولى العلم على غيرهم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن
الله يسبح له من في السموات والأرض ﴾ . من الآية ٤١ / النور . وينظر : شرح العلوي ١ / ١١٥ -
شرح ابن عيش ٣ / ١٤٥ .

(٤) قال الرضي ٢ / ٤١ : ... و (أي) مضافا إلى معرفة لتكون موصولة معرفة ، والإضافة إما ظاهرة
نحو : اضرب أيهم في الدار ، أو مقدره نحو : لقيت أيها ضربت ... وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق الناء
به موصولا كان أو استفهاما أو غيرها نحو : لقيت أيهن لقيت ، وأيتهن لقيت . قال الأندلسي التانيث
فيه شاذ كما شذ في (كلتهن) وخيرة الناس وشرة الناس ١١٥ هـ .

(٥) مثالها قول حاتم الطائي : .

ومن حسد يجور على قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني

قال ابن مالك : هـ أراد : هـ أي الدهر الذي لم يحسدوني فيه . ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما
هي له كقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبي وجددي وبثري ذو حفرت وذو طويت

أي : التي حفرت والتي طويت هـ ١١٥ هـ شرح التسهيل ١ / ٢٢٢ . وينظر الرضي ٢ / ٤١ .

(٦) في ج : (الاستفهام) . (٧) وكذا بعد (من) الاستفهامية مثل : من ذا لقيت ؟

(٨) ينظر ص ٧٣٨ . (٩) تقدم ذكرها في ص ٧٢٢ .

ثم شرع يبين^(١) أن العائد المفعول يجوز حذفه لينبه على أنه انقسم أمره^(٢) إلى ما يجوز حذفه ، وإلى ما لا يجوز حذفه^(٣) .

نتعرض لما يجوز وهو المفعول به^(٤) ، فنقول : جاءني الذي ضربته ، ويجوز ضربتُ ، كل ذلك فصيح^(٥) . وكذلك جاءني اللذان ضربت ، والذين ضربت // لما في الكلام من قوة الإشعار به .

ولا يحذف المرفوع لأنه فاعل ، والفاعل أحد جزئي الجملة فلا يستقيم حذفه^(٦) ولا يحذف المجرور لأن حذفه يستلزم حذف^(٧) جاره^(٨) ، فيكثر الحذف .

وهذا الضمير المفعول^(٩) يجوز حذفه وإثباته فصيحاً في هذا الباب - وإن كان الأصل إثباته - كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُسْطِرُّ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾^(١٠) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾^(١١) و ﴿ مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾^(١٢) ، قُرِيءَ بالحذف والإثبات جميعاً .

- (١) في هامش أ : (في تبين) .
 (٢) في ط (على أن أمره ينقسم) .
 (٣) سقط من ج ، ط : (حذفه) .
 (٤) (به) زيادة من ط .
 (٥) في سيبويه ١ / ٤٥ : وما جاء من الشعر في ذلك قول جرير :

أبعث حمي تنامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء . وقال الحارث بن كلدة :

فما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا

يريد : أصابوه ... ١٥٧ / ١ وينظر المقتضب ١ / ١٥٧ .

- (٦) في المقتضب ١ / ١٥٧ : ... ولم يجز حذف الفاعل لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل هـ ١ .
 (٧) وذلك لأن الضمير يخرج عن حيز الفعل ويصير في حرف الجر ، فيحذفان معاً .
 (٨) سقط من أ ، ط : (جاره) ولا يستقيم المعنى إلا بإثباتها .
 (٩) (المفعول) ممحاة من أ .
 (١٠) (الله) غير مثبتة في أ ، ب .
 (١١) من الآية ٢٦ / الرعد . وينظر في الآية : الكشاف ٢ / ٣٥٩ - التبيان ٢ / ٧٥٧ .
 (١٢) من الآية ٣٥ / يس . قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي وخلف (عملت) بغير هاء موافقة لمصاحفهم ، وقرأ الباقر بالهاء موافقة لمصاحفهم إلا حفصاً فخالف مصحفه . الإتحاف ص ٣٦٥ . وقال الفراء : هـ ... وفي قراءة عبد الله : (وما عملته أيديهم) وكل صواب والعرب تضرع الهاء في (الذي) و (من) و (ما) وتظهرها ، وكل ذلك صواب هـ ١ . معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ . وينظر الكشاف ٣ / ٣٢٢ .
 (١٣) من الآية ٧١ / الزخرف . وهي قراءة أهل المدينة وابن عامر ونافع وحفص ويعقوب =

.....
والأحسن إثباته إذا وقع في جملة صفة عائداً على^(١) موصوفها كقولك :
مررت برجل ضربت ، أو : أكرمت .

وأحسن منه في الإثبات إذا وقع في جملة خبر للمبتدأ^(٢) عائداً على المبتدأ
كقولك : زيد ضربت^(٣) ، لأن الصلة والموصول جزء واحد ، والمبتدأ والخبر
جزءان ، والصفة بينهما ، فلذلك كان حذفه في الصلة أحسن منه في الصفة ، وحذفه
في الصفة أحسن منه في الخبر :

* * *

= وأهل الشام . وقرأ الباقون بحذف البهاء .
وينظر : معاني الفراء ٣ / ٣٧ - القرطبي ١٦ / ١١٤ - الكشف ٢ / ٤٩٨ ٤٩٩ - الإتحاف
ص ٣٨٧ - الحجة لابن خالويه ص ٣٢٣ - الكشف لمكي ٢ / ٢٦٢ .
(١) في ح : (إلى موصوفها) :
(٢) في أ : (خبر المبتدأ) .
(٣) في سيويه ١ / ٤٥ : ... وهو في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس
كحسنه بالهاء لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه وليس بمنقطع منه خيراً مبنياً عليه
ولا مبتدأ ، فصارح ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء ، وذلك قولك :
هذا رجل ضربته ، والناس رجلاً رجل أكرمه ورجل أهنته ، كأنه قال : هذا رجل مضروب ،
وهذا رجل مكرم ورجل مهان ، فإن حذفت الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خيراً ... وإن تركت
الهاء لأنه وصف كما لم يكن النصب فيما أتت به الاسم - يعني الصلة - فمن ثم كان أقوى
مما يكون في موضع المبني على المبتدأ ... هـ ١ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٢ ، ٤٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

الإخبار بالذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

وَإِذَا أُخْبِرَتْ بِـ (الذِي) صَدَّرْتَهَا ، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ضَمِيرًا لَهَا ،
وَأَخْرَجْتَهُ خَبْرًا ، فَإِذَا أُخْبِرَتْ عَنْ (زَيْدٍ) - مِنْ : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قُلْتُ : الذِي
ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ

قوله : « وَإِذَا أُخْبِرَتْ بِـ (الذِي) صَدَّرْتَهَا وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ضَمِيرًا لَهَا » .

معنى قولهم : أخبر عن زيد - ونحوه من : ضربت زيدا ، أو قام^(١) زيد ،
ونحوه^(٢) بـ (الذِي) - أي : بين المنسوب أو المنسوب^(٣) إليه إذا كان معلوما على
جهة غير كونه (زيدا) بأنه (زيد) ، فإن المنسوب أو المنسوب إليه قد يكون مبهما
أو مبينا من جهة غير جهة كونه (زيدا) ، فإذا قصد المتكلم إلى^(٤) أن يبينه من جهة
كونه (زيدا) عمل هذا العمل^(٥) .

فليس قولهم : (أخبر عن زيد) على ظاهره ، وإنما المعنى : أخبر عن مبهم هو
(زيد) في المعنى بـ (زيد)^(٦) .

وقولهم : (بالذِي) الباء فيه بمعنى الاستعانة^(٧) كقولك^(٨) : كتبت بالقلم ،
أي ، أخبر متوصلاً إلى هذا الإخبار للمقصود بالموصول ، وإلا فـ (الذِي) مخبر عنه
لا به ، و (زيد) مخبر به لا عنه ، والمعنى على ما بينته^(٩) .

(١) في ج : (وقام) . (٢) سقط من ب : (ونحوه) .

(٣) في ط : (والمنسوب إليه) . (٤) سقط من ج : (إلى) .

(٥) هذا معنى قول الفارسي في الإيضاح ص ٥٧ : « اعلم أن قول النحويين - في نحو : قام زيد ، وعمر منطلق -
أخبر عن (زيد) من قولك : قام زيد ، وأخبر عن (عمر) من قولهم : عمرو منطلق ... إنما يريدون :
الحق الكلام (الذِي) أو الألف واللام وصغ من (قام زيد) كلاما يكون (زيد) فيه خبر مبتدأ ، وكذلك
في قولهم : عمرو منطلق ... هـ ١٠٥ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣٢٩ - شرح الوافية للمصنف
٢ / ٣٧٧ - شرح الرضي ٢ / ٤٤ .

(٦) قال الرضي ٢ / ٤٤ : « ... فالمعنى : اجعل (الذِي) مبتدأ خبره (زيد) ، واجعل تلك الجملة الأولى -
وهي (ضربت زيدا) - صلة للذِي بلا تغيير شيء منها ، إلا أن تجعل مكان (زيدا) ضميراً عائداً إلى (الذِي)
وتأخر (زيدا) خبراً عن (الذِي) فتقول : الذي ضربته زيد ... هـ ١٠٥ .

(٧) في أ : (للاستعانة) . وسيذكر في باب حروف الجر ص ٩٤٦ .

(٨) في ب ، ط : (كقولهم) . (٩) أي : على ما بينه في صدر هذا الباب .

وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

قوله : « وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ... » .
 لما تقدم من أنها لا تكون صلتها^(١) إلا اسم فاعل أو مفعول ليصح فيها^(٢) بناء اسم الفاعل أو المفعول^(٣) ، لأن الاسم لا يصح بناء ذلك^(٤) فيها .
 فالجملة الفعلية يخبر فيها بالأمرين ، أي : بالألف واللام ، وبـ (الذي) سواء^(٥) . والجملة الاسمية لا يخبر فيها إلا بـ (الذي)^(٦) .
 إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام كان الفعل مسنداً إلى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل أو المفعول على غير من هو^(٧) له ، فيجب إبراز الضمير كما تقدم على ما هو مذهب البصريين^(٨) .

فإذا أخبرت عن (زيد) - من : ضربت زيدا - قلت : الضاربه أنا زيد ، لأن الألف واللام لـ (زيد) . و (الضارب) للمتكلم ، وهو غيره فقد جرى على غير من هو له .
 وطريقة الإخبار أن تصدّر الجملة بالموصول وتجعل موضع الخبر عنه ضميراً عائداً عليه ، وتؤخر ذلك خبراً .

وإنما صدرت^(٩) بالموصول لأن (الذي) يقصد إلى الإخبار^(١٠) عنه ، وجعلت موضع الخبر عنه ضميراً لأن المعنى على أنك علمت تلك النسبة على غير جهة الخبر عنه ، فلا بد من ذكر ذلك مضمراً عائداً على (الذي)^(١١) .
 وإنما أخبرت ذلك الاسم خبراً لأن المقصود الإخبار به ليتبين^(١٢) المبهم من جهته .

(١) في أ : (في صلتها) .

(٢) ينظر ما ذكر في صلة الألف واللام . وقد تقدم في ص ٧٢٢ .

(٤) سقط من أ : (بناء ذلك) .

(٥) سقط من ب ، ج ، ط : (أي : بالألف واللام وبالذي سواء) .

(٦) قال ابن السراج : « أما ما يخبر فيه بـ (الذي) ولا يجوز بالألف واللام فاليتبدأ والخبر - وقد بيناه فيما تقدم - وكذلك ما جرى مجراها ، والمضاف إليه ، والاسم المعطوف ... ١٤٤ هـ . أصول النحو ٢ / ٣٢٩ . وينظر أيضا : ٢ / ٣٢٥ - إيضاح الفارسي ص ٥٧ - الفصل ص ١٤٤ . (٧) في أ : (ما هو) وما أثبتته أوجه .

(٨) ينظر ما تقدم ذكره في هذا الموضوع ص ٦٨٨ مع الهامش رقم (٨) ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

(٩) في أ : (صدر) .

(١٠) في ط : (بالإخبار) .

(١١) في أ : (فلا بد من ذلك مضمراً على الذي) . (١٢) في ب : (ليتبين) .

فَإِنْ تَعَدَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَدَّرَ الْإِخْبَارُ ، وَمِنْ ثَمَّ أَمْتَعَ الْإِخْبَارُ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَفِي الْمَوْصُوفِ ، وَالصَّفَةِ ، وَفِي الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ، وَفِي الْحَالِ ، وَفِي الضَّمِيرِ ^(١) الْمُسْتَحَقُّ لغيرها

[قوله : « فَإِنْ تَعَدَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَدَّرَ الْإِخْبَارُ ... إِلَى آخِرِهِ » .]

يعني : فإن ^(٢) تعذر أمر من هذه ^(٣) الأمور تعذر // الإخبار على هذه الطريقة ، فلا يستقيم الإخبار عن ضمير الشأن لاستحقاقه صدر الكلام ^(٤) ، فلو ذهبت تخبر عنه لأخرته خيرا .

ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميرا ، فيؤدي إلى كون ^(٥) الموصوف مضمرا ^(٦) .

ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة ^(٧) .

ولا عن المصدر العامل لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمير عاملا ^(٨) .

ولا عن الحال لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمير حالا ^(٩) .

ولا عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك : زيد ضربته ، فلا تخبر عن الضمير في (ضربته) لأن غير (الذي) استحقه ، وهو المتبدأ ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقِيَ الموصول بلا عائد ، لأنك إذا جعلت موضعه مضمرا ^(١٠) بقى على ما كان عليه في عوده إلى ^(١١) (زيد) ، فيبقى ^(١٢) الموصول بلا عائد ^(١٣) .

(١) في بعض نسخ المتن : (والمصدر العامل والحال والضمير ...) .

(٢) في ب : (فإذا تعذر) .

(٣) وهي ثلاثة - كما سبق - : تصدير الموصول ، ووضع عائد إليه مقام ذلك الاسم ، وتأخير ذلك الاسم خيرا . ينظر : ص ٧٢٨ . شرح الرضي ٢ / ٤٥ .

(٤) وهذا معنى قوله قبل : « ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمى ضمير الشأن ... » ينظر ص ٧١٠ .

(٥) في ج ، ط : (يكون) .

(٦) وذلك لأن الضمير لا يوصف - وينظر قول المصنف قبل في ص ٦٣٣ .

(٧) وذلك لأن الضمير لا يوصف به . وينظر قول المصنف - ٦٣٣ . أما مجموع الصفة والموصوف فيجوز الإخبار عنهما وذلك في نحو : : الذي ضربته زيد العاقل .

(٨) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ : « ... وكذلك المصدر العامل في مثل قولك : ضربت زيدا حسن ، لأنك إذا جعلته مضمرا بطل عمله » ا هـ .

(٩) علل له في شرح الوافية بقوله : « ... والحال لا يكون إلا نكرة » ا هـ الوافية ٢ / ٣٧٩ .

(١٠) في ب : (ضميرا) . (١١) في ج ، ط : (على زيد) .

(١٢) في ط : (فيقي) .

(١٣) ينظر شرح الوافية ٢ / ٣٨٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٦٨ .

وَلَا فِي الْإِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ .

ولا يستقيم أن يكون المضمرة المؤخر خبراً عائداً على الموصول لأنه إنما يأتي^(١) بعد تمام الموصول ، والعائد على الموصول لا يكون في جزء آخر بعد تمامه^(٢) .

قوله : « وَلَا فِي الْإِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ » .

يعني : ولا يصح الإخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد^(٣) ضربت غلامه ، فلا يصح الإخبار عن (غلامه) لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً فإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد ، وإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد ، كما تقدم في الضمير المستحق لغيرها^(٤) .

* * *

- (١) في ب : (لأنه يأتي) ، وفي ط : (لأنه إنما أتى) .
(٢) ذكره في شرح الوافية بقوله : « ... وكذل المضمرة المستحق لغير (الذي) كقولك : زيد ضربته ، لأنه لا بد لهذا المبتدأ من ضمير يعود عليه ، فإذا أخبرت عنه بالذي لم يستقم لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً عائداً على الموصول بقي هذا المبتدأ بلا عائد .
فإن قلت : اجعله للمبتدأ على ما كان . بقي الموصول بلا عائد ، هـ ١٠٠ . شرح الوافية ٢ / ٣٨٠ -
وينظر : الأزهار الصافية ١ / ١٤٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٦٧ .
(٣) في أ : (زيدا) - بالنصب - ولا وجه له إلا على تقدير (أهنت) .
(٤) في ب : (لغيره) .
وينظر في هذا الموضع : شرح الرضي ٢ / ٤٧ .

و. (مَا) الإِسْمِيَّةُ : مَوْصُولَةٌ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ

قوله : « وَمَا الإِسْمِيَّةُ : مَوْصُولَةٌ ^(١) ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ ... » .
لما كان في المبيئات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب ^(٢) برأسه .
وبين في ضمن الموصولات ^(٣) - كما سبق ^(٤) - ما وافق ^(٥) اسم الفعل في اللفظ
من المبيئات في أسماء الأفعال كباب (فَجَارِ) ، وباب (فَسَاقِ) ، وباب
(قَطَامِ) ^(٦) ، وإلا فكان القياس يقتضي ^(٧) أن يجعل من ^(٨) أقسام المبيئات أبواباً
برأسها ^(٩) .

فمنها (مَا) - وتكون موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتامة
بمعنى (شيء) ، ووصفة .
هذا كله إذا كانت اسماً ، وأما إذا كانت حرفاً فلها معانٍ ليس هذا موضعها ^(١٠) .
فالموصولة تقدمت ^(١١) . والاستفهامية كقولك : ما صناعتك ، وما أكلت ؟ ^(١٢)
والشرطية نحو : ما تصنع أصنع ^(١٣) . واستعمالها فيهما ^(١٤) فيما لا يعقل كاستعمال
الموصولة ^(١٥) .

- (١) سقط من ج : (موصولة) .
(٢) في ط : (بابا) بالنصب ، وما أثبتته أوجه . (٣) في أ : (الموصول) .
(٤) كان على المصنف أن يقول : (كما سيأتي) لأنه سيذكر أسماء الأفعال ضمن المبيئات بعد ، حتى توافق عبارته
ترتيب أبواب المبيئات ، ينظر ص ٧٤١ .
(٥) في ب : (ما يوافق) . والمقصود موافقته لنحو باب (نزال) وشبهه .
(٦) سقط من ج : (وباب فساق وباب قطام) .
وقد ذكره المصنف في باب (أسماء الأفعال) ص ٧٤٧ بقوله : « ... لما كان من المبيئات ما يوافق (فعال)
في الصيغة - وإن لم يكن من أسماء الأفعال - ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل في (ما) الاستفهامية
والشرطية والموصوفة على ما تقدم ص ١١٥ .
(٧) (يقتضي) ساقطة من ط .
(٨) في ب : (في) .
(٩) ذكر الرضي هذه المقدمة عن المصنف لفظاً ومعنى . ينظر شرحه ٥٣ / ٢ .
(١٠) وإنما موضعها في قسم الحروف . وهي إما نافية ، أو مصدرية ، أو زائدة .
(١١) ينظر ص ٧٢٥ مع الهامش رقم (١) من الصفحة نفسها .
(١٢) مثل لها في شرح الوافية بقوله ٣٨١ / ٢ : « وتجيء استفهامية كقوله : ﴿ وما تلك لبيميناك ﴾ ص ١٤ .
(١٣) مثل لها في شرح الوافية بقوله : « كقوله : ﴿ وما فعلوا من خير بعمله الله ﴾ ص ١٤ .
(١٤) أي : في الاستفهامية والشرطية . (١٥) أي : يكونان فيما لا يعقل غالباً .

والموصوفة كقوله^(١) :

[٢٧] رَبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهَ فَرَجَةٌ كَجِلِّ الْعِقَالِ

ف (تكره) جملة واقعة صفة ل (ما) ، كأنه قال^(٢) : رَبُّ شَيْءٍ تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ .

ولو قيل : إن (ما) هذه هي التي في قولك : رَبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣) ، لكان مستقيماً^(٤) ، وهي المهيبة لدخول (رَبُّ) على الجملة .

وإنما استحسنت ذلك^(٥) إجراء ل (رَبُّ) على بابها الكثير ، ولما يلزم من حذف الموصوف

(١) هو أمية بن أبي الصلت - كذا نسه سيبويه ١ / ٢٧٠ وجمهور المحققين - وهو في ديوانه ص ٥٠ .

وجاء هذا البيت أيضا في شعر عبيد بن الأبرص . ديوانه ص ٣٦ . وينظرها هامش المقتضب ١ / ١٨٠ - وقا البغدادي : البيت في أبيات لأبي قيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي ووجد أيضا في أبيات الخفيف بن عمير الشكري ١٤٤ هـ خزانة الأدب ٢ / ٥٤٣ .

٢٧ = البيت من الخفيف ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٧٠ ، ٣٦٢ - المقتضب ١ / ١٨٠ - معاني الرمازي ص ٣٦٨ ، ٣٧١ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٩ - الفصل ص ١٤٥ - شرح ابن ابن يعيش ٤ / ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٨٢ - شرح الرضي ٢ / ٥٤ - المعنى ١ / ٢٩٧ - المعنى ١ / ٤٨٤ - خزانة الأدب ٢ / ٥٤١ - ابن السرياني ٢ / ٢٤ . اللسان (فرج) . والشاهد في البيت قوله : (ربما تكره) على أن (ما) موصوفة بجملة (تكره النفوس) ، فحكم على كونها نكرة بدخول (رَبُّ) عليها . وقد أوضح ذلك المصنف . (والفرجة) - بالفتح - : الانفراج والخروج من ضيق العسر إلى فضاء اليسر . والفرجة - بالضم - ما يرى في الحائط ونحوه .

(المقال) : الجبل الذي يعقل به البعير . شرح شواهد الفصل للنصائبي ص ١٤٥ .

(٢) في ج ، ط : (قيل) .

(٣) أي : تكون (ما) كافة . وهذا معنى قوله بعد : وهي المهيبة لدخول (رب) على الجملة .

(٤) رد ذلك البغدادي بقوله : ... ولا تكون (ما) - هنا - كافة لأن في (تكره) ضميرا عائدا عليها ولا يضمير إلا الاسم ، وكذلك الضمير في (له) عائدا عليها ... وبما سقناه من قول الأعلم وأبي علي علم ضعف قول من ذهب إلى أن (ما) - في البيت كافة مهيبة لدخول (رب) على الجمل ١٤٤ هـ . خزانة الأدب ٢ / ٥٤١ . وينظر قول الأعلم في هامش سيبويه ١ / ٣٦٢ .

(٥) أي : جعلها موصوفة .

وإقامة الصفة - وهي جار ومجرور - في محله ، لأن قولك : (من الأمر) صفة على هذا التأويل ، على معنى : تكره النفوس شيئا^(١) من الأمر^(٢) .
 والتامة بمعنى (شيء) كقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾^(٣) أي : فنعم شيئا^(٤) هي .
 والصفة^(٥) كقولك^(٦) : اضربه^(٧) ضربا ما ، أي : ضربا^(٨) أي ضرب كان .
 وهذه عند بعضهم حرف // للتقليل^(٩) .

١٠١

(١) في أ : (شيء) بالرفع ، وهو خطأ واضح .
 (٢) تبع المصنف في القول بجواز كون (ما) في البيت كافة كل من الرضي في شرحه ٢ / ٥٤ ، وابن هشام في المغني ١ / ٢٩٧ .
 (٣) قال تعالى : ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعمًا هي ﴾ . من الآية ٢٧١ / البقرة . قال الزجاج : ه ...
 وروى أبو عبيد أن أبا جعفر وشيبة ونافعا وعاصما وأبا عمرو بن العلاء قرأوا (فنعمًا هي) - بكسر النون وحزم العين وتشديد الميم - ، وروى أن يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي قرأوا (فنعمًا هي) - بفتح النون وكسر العين - وذكر أبو عبيد أنه روي عن النبي ﷺ قولاً لابن العاص : ه نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح . فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية .

ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة ، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مد ولين . فأما ما قرأناه ، من حرف عاصم رواية أبي عمرو : (فنعمًا هي) - بكسر النون والعين - فهذا جيد بالغ لأن ها هنا كسر العين والنون . وكذلك قراءة أهل الكوفة : (نعمًا هي) جيدة ... و (ما) في تأويل (الشيء) . زعم البصريون أن (نعمًا هي) : نعم الشيء هي ه ا ه .

معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ - وينظر أيضا ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ . وينظر البيان ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ - الإيضاح للفارسي ص ٨٩ ، ٩٠ - الحجة لابن خالويه ص ١٠٢ - الكشف ١ / ٣١٦ - المشكل ١ / ١٤١ - التبيان ١ / ٢٢١ - البحر المحيط ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

- (٤) في أ : (شيء) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .
 (٥) في أ : (وصفة) .
 (٦) في ب : (كقوله) .
 (٧) في أ : (يضربه) .
 (٨) سقط من ج : (ضربا) .
 (٩) ينظر شرح الرضي ٢ / ٥٤ .

وَ (مَنْ) كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّمَامِ (١) وَالصِّفَةِ . وَ (أَيْ) وَ (آيَةٌ) كَ (مَا) (٢)
 إِلَّا فِي التَّمَامِ .

وأما (من) فقد جاءت (٣) مجيء (ما) إلا في التمام (٤) والصفة .
 فالموصولة تقدمت (٥) . والاستفهامية نحو : من أبوك ؟ ، ومن ضربت ؟ .
 والشرطية نحو : من تضرب أضرب (٦) . والموصوفة نحو : رَبٌّ مَنْ يَكْرَمُنِي (٧)
 واستعمالها في وجوها فيمن يعقل كالموصولة (٨) .
 قوله : « وَأَيْ وَآيَةٌ كَ (مَا) (٩) إِلَّا فِي التَّمَامِ » .
 فالموصولة (١٠) نحو : اضرب أيهم خرج ، وأيتهن (١١) خرجت .
 والاستفهامية نحو : أي الرجلين عندك ؟ . والشرطية نحو : أيا (١٢) تضرب أضرب .
 والموصوفة نحو : يا أيها الرجل (١٣) - وتقع صفة كقولهم : مررت برجل أي رجل (١٤) .

- (١) في بعض نسخ المتن : (في التامة) .
 (٢) في بعض نسخ المتن : ك (من) وما أثبتته أوجه لأن أقسامها خمسة ، وأقسام (من) أربعة ،
 وأيضا للاستثناء من (من) لأنها لا تكون تامة أيضا .
 (٣) في ج : (جاء) .
 (٤) قال الرضي ٢ / ٥٥ : « ... ولا تجيء تامة - أي غير محتاجة إلى الصفة والصلة - إلا عند
 أبي علي فإنه جوز كونها نكرة غير موصوفة » ١٠ هـ .
 (٥) ينظر ص ٧٢٥ مع الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها .
 (٦) مثل لها في شرح الوافية ٢ / ٣٨٤ بقوله : « والشرطية كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ
 ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ١٠ هـ .
 (٧) مثل لها في شرح الوافية ٢ / ٣٨٤ بنحو : رب من يجيء يأتينا . وينظر شرح الرضي ٢ / ٥٥ .
 (٨) أو هو منزل منزلة من يعقل . وينظر قوله ص ٧٢٥ .
 (٩) في نسخ الشرح : ك (من) ولا وجه للمشابهة لعدم فائدة الاستثناء .
 (١٠) تقدم الكلام عليها في ص ٧٢٥ . (١١) في ط : (وأيتهم) . وهو تحريف .
 (١٢) في أ ، ط : (وأي من) ، وفي ج : (وأياما) وما أثبتته أوجه .
 (١٣) قال الرضي ٢ / ٥٦ : « ... والموصوفة نحو : يا أيها الرجل ، ولا أعرف كونها معرفة موصوفة
 إلا في النداء . وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة ك (ما) في نحو : مررت بأي معجب
 لك ، قيل : جاء (الذي) نكرة موصوفة نحو : بالذي يحسن إليك » ١٠ هـ .
 (١٤) سقطت هذه العبارة من ج . وإثباتها في باقي نسخ الشرح دليل على صحة ما ذهبت ... =

وَهِيَ مُعْرَبَةٌ - وَحَدَّهَا - إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا

قوله : « وَهِيَ مُعْرَبَةٌ - وَحَدَّهَا - إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا » .

أي : دون سائر الموصولات . وإنما أعربت مع قيام ما يقتضي البناء لإلزامهم إياها بالإضافة دون سائر أحواتها ، فإذا حذف صدر صلتها رجعوا بها إلى البناء على اللغة الفصيحة لافتقارها إلى ذلك الصدر كما بني في نحو^(١) قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾^(٢) لافتقاره في بنائه إلى ذلك المقدر^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ^(٤) لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ^(٥) عِتْيًا ﴾^(٦) ، والتقدير : أَيْهَمَ هو أَشَدُّ^(٧) ، فلما حذف صدر الصلة رجع بها إلى البناء الذي هو مقتضى أصلها .

= إليه في الهامش رقم (٢) من أن المقصود مشابهة (أي) و (أية) بـ (ما) لا بـ (من) لأن (من) لا تقع صفة . ورغم أن عبارة المصنف صريحة في هذا إلا أن الرضي قد أبدى تساؤلا لا أدري كيف ساقه ، وذلك قوله : « ... و (أي) تقع صفة أيضاً بالاتفاق - لا كـ (ما) فإن فيه خلافا كما مر - فلا أدري لم لم يذكره المصنف ها هنا ، بل جعلها كـ (من) التي لا تقع صفة ، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية ، لأن معنى (برجل أي رجل) أي : برجل عظيم يسأل عن حاله لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه ، ثم نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة فاعتور عليها إعراب الموصوف ١٤٠ شرح الرضي ٢ / ٥٦ ، ٥٧ .
ولعل الرضي قد اطلع على نسخة لم تثبت فيها هذه العبارة .

(١) سقط من ب ، ج : (نحو) .

(٢) قال تعالى : ﴿ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفِرْحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآية ٤ / الروم .

(٣) قال الأنباري في البيان ٢ / ٢٤٨ : « ... أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، وهو مبني لاقطاعه عن الإضافة ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ، فلما اقتطع عن الإضافة تنزل منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ... ١٤٠ » .

وينظر في الآية : معاني الفراء ٢ / ٣١٩ ، ٣٢٠ - المقتضب ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٢٠٥ - الكشف

٣ / ٢١٤ - التبيان ٢ / ١٠٣٦ - البحر المحيط ٧ / ١٦٢ - المحتسب ١ / ٣٣٨ .

(٤) سقط من أ : (ثم) . (٥) ﴿ على الرحمن عتيا ﴾ غير مثبته في ج .

(٦) الآية ٦٩ / مريم .

(٧) قال العكبري في تخریج وجه الضم : « ... ويقرأ بالضم . وفيه قولان : أحدهما : أنها =

= ضمة بناء ، وهو مذهب سيبويه ، وهي بمعنى (الذي) ، وإنما بنيت ها هنا لأن أصلها البناء ، لأنها بمنزلة (الذي) ... والقول الثاني : هي ضمة الإعراب ، وفيه خمسة أقوال :

أحدها : أنها مبتدأ و (أشد) خبره ، وهو على الحكاية ، والتقدير : لنزغن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم ، فهو على هذا استفهام ، وهو قول الخليل .

والثاني : كذلك في كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً ، إلا أن موضع الجملة نصب بـ (نزغن) وهو فعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك : علمت أيهم في الدار ، وهو قول يونس .

والثالث : أن الجملة مسانفة ، و (أي) استفهام و (من) زائدة ، أي : لنزغن كل شيعة ، وهو قول الأخفش والكسائي ، وهما يميزان زيادة (من) في الواجب .

الرابع : أن (أيهم) مرفوع بـ (شيعة) لأن معناه : (تشيع) والتقدير : لنزغن من كل فريق يشيع أيهم ، وهو على هذا بمعنى (الذي) ، وهو قول المبرد .

والخامس : أن (نزغن) علقت عن العمل لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله ، والتقدير : لنزغنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا ، أو : إن تشيعوا ، ومثله : لأضربن أيهم غضب ، أي : إن غضبوا أو لم يغضبوا ، وهو قول يحيى عن الفراء ، وهو أبعداها عن الصواب هـ .

البيان ٢ / ٨٧٨ ، ٨٧٩ .

وينظر في الآية : سيبويه ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ - وفيه قول الخليل ويونس وسيبويه - الكشف ٢ / ٥١٩ - البيان للأنباري ٢ / ١٣٠ - الكشف لمكي ٢ / ٢٣ - البحر المحيط ٦ / ٢٠٨ - جمع البيان ٦ / ٥٢٢ - المشكل لمكي ٢ / ٦٠ - المفصل ص ١٤٩ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٦ - شرح الرضي ٢ / ٥٧ .

وَفِي : مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجَهَانٌ : أَحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ، وَجَوَابُهُ رَفَعٌ ،
وَالْآخَرُ : أَيُّ شَيْءٍ ، وَجَوَابُهُ نَصَبٌ

قوله : « وَفِي ^(١) مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجَهَانٍ ... » .

أحدهما : أن تكون (ما) استفهامية ^(٢) ، و (إذا) بمعنى (الذي) ، فيكون
التقدير : أي شيء صنعته ؟ .

فلا تكون (ما) إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها ، أو يعمل
جزء من الخبر في المبتدأ . وتكون (ذا) بمعنى (الذي) في موضع رفع خبرها .
وَالْآخَرُ : أن تكون (ماذا) بكما لها اسما ^(٣) بمعنى (أي شيء) ، فيكون
التقدير : أي شيء صنعت ؟ .

وتكون (ماذا) في موضع نصب بـ (صنعت) ، وتكون ^(٤) الجملة فعلية قدم
مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ووجب نصبه لأن الفعل تسلط عليه تسلط
المفعولية ^(٥) .

أما لو قدر حذف مضمرة منصوب تقديره : ماذا صنعته ؟ لجاز أن تكون
(ماذا) في موضع رفع على الابتداء ^(٦) ، وخيره الجملة الفعلية ، والعائد عليه
الضمير ^(٧) المقدر .

(١) في ب : (وفيما ذا) .

(٢) سقط من ح : (ما استفهامية) .

(٣) (اسما) زيادة من ب .

(٤) (في ج ، ط : (فتكون) .

(٥) ذكر سيويه وجهي استعمال (ماذا) بقوله : « هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي) ، وليس
يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف
الاستفهام وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد . أما إجرائهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك :

ماذا رأيت ؟ فتقول متاع حسن ، وقال الشاعر (لبيد) :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيرا ، كأنك قلت :
ما رأيت ، ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فتقول ؟ خيرا هـ ا هـ . سيويه ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ . وينظر :
المفصل ص ١٥٠ ، ١٥١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٥٨ ، ٥٩ - شرح التسهيل
لابن مالك ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٦) في ب ، ج : (على المبتدأ) .

(٧) في ب ، ح : (المضمرة) .

إلا أن الوجه ما تقدم^(١) ، إذ لا حاجة إلى تقدير هذا الضمير ، ولذلك اختير في جواب الوجه الأول^(٢) الرفع ، وفي جواب الوجه^(٣) الثاني^(٤) النصب ، ليكون الجواب على طبق السؤال^(٥) باعتبار القرينة في أن دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى^(٦) ، ودلالة الفعل على الفعل أولى ، ألا ترى أنك إذا قلت^(٧) : من ضربت ؟ كان قولك : (زيد)^(٨) أحسن من قولك (زيدا) لما ذكرناه^(٩) .

وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى^(١٠) : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ * قُلِ الْغَفْوُ ﴾^(١١) قرأ أبو عمرو^(١٢) بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب^(١٣) .

- (١) أي : من عدم تقدير الضمير . وينظر قوله في الصفة السابقة .
(٢) وهو أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) بمعنى (الذي) .
(٣) (الوجه) ساقطة من ب ، ج .
(٤) وهو أن تكون (ماذا) بكماها اسما بمعنى (أي شيء) .
(٥) ذكر ذلك في شرح الوافية بقوله : « ... فيكون الجواب مرفوعا ليطابق السؤال .
ومن جعل (ماذا) بجملتها بمعنى (أي شيء) كانت في موضع نصب مفعولا لـ (صنعت) فيكون الجواب منصوبا ليطابق السؤال ، أي : صنعت كذا » هـ .
شرح الوافية ٢ / ٣٨٦ .
(٦) سقط من ج : (أولى) .
(٧) في ج : (أنه إذا قيل) .
(٨) على أنه مفعول لـ (ضربت) .
(٩) على أنه مبتدأ مؤخر .
(١٠) أي من مطابقة الجواب للسؤال . ينظر الهامش رقم (٥) .
(١١) العبارة في ب : (وفي قوله تعالى) .
(١٢) من الآية ٢١٩ / البقرة .
(١٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني ، أحد القراء السبعة المشهورين : اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً ، وكان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين ، وقرأ على سعيد بن جبير ومجاهد ، وروي عن أنس بن مالك . وأخذ عنه يونس واليزيدي وعبد الله بن المبارك وأبو عبيدة والأصمعي . توفي سنة أربع - وقيل تسعة - وخمسين ومائة . ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ - مراتب النحويين ص ٣٣ - نزهة الألباء ص ٢٣ - بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .
(١٤) رجح القراء قراءة النصب بقوله : « وقوله : ﴿ قل الغفو ﴾ وجه الكلام فيه النصب ، =

وعلى الوجه الثاني^(١) جاء قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا^(٢) مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ .
قَالُوا خَيْرًا^(٣) .

وليس قوله تعالى : ﴿ قَالُوا^(٤) أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٥) - بعد قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ^(٦) مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ - بجواب من هذا الباب ، لأن الجواب في هذا الباب أن يقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفاً من كلام المجيب ، أو يقدر الفعل الذي تكلم به السائل // محذوفاً من كلام المجيب^(٧) استغناء بالقرينة الدالة عليه .

ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه ، فإنه لم يرد أن الكفار قالوا : (إن الذي أنزل ربنا أساطير الأولين)^(٨) ، ولا : (أنزل ربنا أساطير الأولين)^(٩) إذ لم يكن ذلك معتقداً أحدهم^(١٠) ، وإنما قصدوا إلى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم ، أي : هذا^(١١) القول أساطير الأولين ، فهو عدول إلى كلام مستأنف إذ قد علم أنهم منكرون الإنزال^(١٢) فلم يبق إلا دعوى : (هذا أساطير^(١٣) الأولين) ولذلك تعين الرفع^(١٤) .

ولما كان المعنى الثاني على خلاف هذا النحو جيء به منصوباً تنبيهاً على أنه على غير هذه الطريقة .

* * *

= يريد : قل ينفقون العفو هـ معاني القرآن للفراء ١٤١/١ . وينظر : معاني الزجاج ٢٨٥/١ - الكشاف ٣٦٠/١ - البيان ١٥٣/١ - الحجة لابن خالويه ص ٩٦ - التبيان ١٧٦/١ - الكشاف ٢٩٢/١ - الإنحاف ص ١٥٧ .

- (١) وهو أن تكون (ماذا) بكاملها اسماً بمعنى (أي شيء) وهي في موضع نصب على المفعولية .
- (٢) (وقيل للذين اتقوا) زيادة من ج، ط . (٣) من الآية ٣٠ / النحل .
- قال سيويه ٤٠٥/١ : ... ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فتقول : خيراً ، وقال عز وجل : ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾ ... هـ ١ .
- (٤) (قالوا) زيادة من ج .
- (٥) من الآية ٢٤ / النحل .
- (٦) (وإذا قيل لهم) زيادة من ج ، ط .
- (٧) سقط من ب ما بين قوله : (المجيب) السابقة وهذه .
- (٨) أي : على تقدير الرفع .
- (٩) أي : على تقدير النصب .
- (١٠) في ب : (أحدهم) ، وفي ج : (أحد) .
- (١١) في ب : (ذلك) .
- (١٢) في ج : (الإنزال) .
- (١٣) في ط : (هذه) .
- (١٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٣٨٧ / ٢ - البيان ٧٧ / ٢ - التبيان ٧٩٣ / ٢ - المشكل ٤١٧ / ١ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي مِثْلُ : رُوِيَ زَيْدًا ، أَيْ :
أَمِهْلَهُ ، وَ : هَيْهَاتَ ذَاكَ ، أَيْ : بَعْدَ

قوله^(١) : « أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي^(٢) ... إِلَى آخِرِهِ » .
إنما بنيت إما لأن منها ما وضعه وضع الحروف نحو : (قَدْكَ)^(٣) ثم حملت
البواقي عليه لأنها من باب واحد . وإما لشبهها بما هي بمعناه ، وهو فعل^(٤) الأمر
والفعل الماضي^(٥) .

فعلی هذا الوجه الثاني^(٦) لا يستقيم أن يفسر (أْف) بمعنى (أتضجر)^(٧) ،
و (أَوْه) بمعنى (أتوجع)^(٨) ، ولكن (تضجرت) و (توجعت)^(٩) . وعلى
الثاني^(١٠) لا يمتنع ذلك^(١١) .

وهذه الألفاظ وإن كانت في معنى فعل^(١٢) الأمر والفعل الماضي فهي أسماء .
والاستدلال على اسميتها بنحو :

[٢٨] فَدَعُوا تَزَالُ

- (١) سقط من ب ، ط : (قوله) . (٢) زاد في ب : (من الفعل) .
(٣) فتكون مناسبة لمبني الأصل على ما ذكر في تعريف المبني . ينظر ص ٦٧١ .
(٤) سقط من أ : (فعل) . ومثل له في المتن بنحو : (رويد زيدا) .
(٥) مثل له في المتن بنحو : (هيهات ذاك) . وينظر شر الوافية ٢ / ٣٨٩ .
(٦) وهو مشابهتها لما هي بمعناه من الأمر والماضي .
(٧) (أْف) : كلم تضجر وفيها عشرة أوجه . اللسان (أْف) .
(٨) في اللسان : (أَوْه) : كلم يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع .
(٩) نقل كل من الرضي والجامي في شرحهما هذا عن المصنف ، قال الرضي : ... وكذا لا تقول
إن (أْف) بمعنى (أتضجر) و (أَوْه) بمعنى (أتوجع) إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ،
بل هما بمعنى (تضجرت) و (توجعت) الإنشائيين ١٠١ هـ .
شرح الرضي ٢ / ٦٥ - وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٧٥ .
(١٠) وهو حملها على ما أشبه مبني الأصل من الحروف . وهو الوجه الي ذكره أولا .
(١١) سقط من ب ، ج ، ط : (ذلك) . (١٢) سقط من ب : (فعل) .
= ٢٨ = جزء من صدر بيت لربيعة بن مرقوم الضبي ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية ... =

وينحو قوله^(١) :

[٢٩] بِحَيْهَلًا

ضعيف ، لأن الفعل الصريح يقع هذا الموقع^(٢) ، إذ المراد^(٣) به اللفظ ، ولا
يُمتنع أن يقال : دعوته انزل ، كما تقول^(٤) : قلت له انزل ، وأمرته باضرب ، أي
أمرته بهذا اللفظ . وقد استدل على اسميتها بدخول التنوين على كثير^(٥) منها .

= والإسلام ، ثم عاش في الإسلام زمانا . وهو من كلمة له تعتبر من فاخر الشعر وجيده . والبيت
بتامه :

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكَنتَ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامٌ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلْ

والشاهد في البيت قوله : (فدعوا نزال) حيث وقع (نزال) مفعولا لـ (دعوا) وقد علم أن
المفعول لا يكون جملة إلا بعد القول ، وتكون مؤولة بالمفرد أيضاً .

قال ابن يعيش ٤ / ٢٧ : ... والذي يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور : الأول منها جواز كونها
فاعلة ومفعولة ، فمن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل إليها في قوله : ... (إذا دعيت نزال) ...
والفعل لا يسند إلا إلى اسم محض ، ومن المفعول قول الآخر :

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكَنتَ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامٌ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلْ هـ

وينظر : حاشية ابن يعيش ٤ / ٢٧ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٥٠ .

(١) هو النابغة الجعدي - كما ذكر سيويه ٢ / ٥٢ - ونسبه ابن السرياني إلى مزاحم العقيلي . شرح
شواهد سيويه لابن السرياني ٢ / ٢٠٦ .

قال البغدادي : وتبع سيويه في هذه النسبة خدمة كتابه - خزنة الأدب ٣ / ٤٣ .

٢٩ = البيت من الطويل وهو في سيويه ٢ / ٥٢ - المقتضب ٣ / ٢٠٦ - المخصص ٧ / ١٢٧ ،

١٤ / ٨٩ - اللسان (حيا) - شرح الرضي ٢ / ٧٢ - خزنة الأدب ٣ / ٤٣ - المفصل

ص ١٥٣ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٥٠ - والبيت بتامه :

بِحَيْهَلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرَهَا الْمُتَقَادِفُ

والشاهد في قوله : (بحيهلا) بلا تنون أريد به لفظه محكياً . الأعلام على سيويه ٢ / ٥٢

(٢) في ط : (الموضع) .

(٣) في أ : (إذا المراد) ، وفي ح ، ط : (إذا كان المراد) وما أثبتته أوجه .

(٤) في ب : (كما يقال) . (٥) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٩ .

والذي يدل على اسميتها تعذر الحرفية والفعلية فيها^(١) ، أما الحرفية فواضح ،
وأما الفعلية فصيح ليس منها شيء عليه ، فوجب أن يحكم باسميتها .

وأبضا فإنها بمعنى المصدر بدليل قولهم : (رُوَيْدٌ زَيْدًا)^(٢) بمعنى : إِرْوَادًا زَيْدًا^(٣) .
فإن قيل : كيف تدخل في حد الاسم وقد أدخلها معناها في حد الفعل لأنها
تدل على معنى في نفسها^(٤) مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كقولك : رويد زيدًا ،
بمعنى : أمهل زيدًا ؟

فالجواب : أن المراد بقولهم : (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)^(٥) في الفعل^(٦) ،
و (غير مقترن) في حد الاسم^(٧) ، أن يكون ذلك في أصل الوضع لا باعتبار
استعماله على خلافه .

وإذا ثبت خروج هذه عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب أن يعتقد
أنها في أصل وضعها للمصدر^(٨) ، ثم استعملت للزمان على خلاف أصلها^(٩) ،
كما أن (ضارب)^(١٠) في أصل وضعه مجرد^(١١) عن معنى الزمان ، ثم استعمل
للزمان في قولك : زيد ضارب غلامه غدا ، فكما صح كونه اسما مع اقترانه بأحد
الأزمنة ، فكذلك هذا^(١٢) .

(١) سقط من أ : (فيها) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ : « هذا باب متصرف (رويد) ، تقول : رويد زيدًا ، وإنما
تريد : أروود زيدًا ، قال المنذلي :

رويد عليا جد ما ندي أمهم إلينا ولكن بغضهم متاين هـ

(٣) في ب ، ح : (رويد زيدًا) ، وفي ط : (رويدا زيدًا) وما أثبتته أوجه .

(٤) في ح ، ط : (نفسه) .

(٥) ينظر قوله في حد الفعل ص ٨٥٧ .

(٦) (في الفعل) زيادة من ط .

(٧) ينظر قوله في حد الاسم ص ٢٢١ .

(٨) في أ : (للمصدرية) .

(٩) سقط من أ : (ثم) .

(١٠) في ب ، ح : (كما أن أصل ضارب) .

(١١) في ب : (مجردا) بالنصب ولا وجه له .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٦ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٥٠ - الأزهار الصافية
١ / ١٦٠ ، ١٦١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٧٦ .

فإن قلت : لو كان في أصل وضعه على ذلك الاستعمال^(١) لاستعمل الأصل كما استعمل (قائم) على أصله !!^(٢) .

١٠٣ قلت : لا يعبده^(٣) أن يوضع الشيء وضعا أصليا ثم لا يتفق استعمال أصله // ويستعمل مجازه وإن كان قليلا ك (عَسَى) وفعلا^(٤) التعجب^(٥) .

وللتحويين في موضعها من الإعراب مذهبان ، أحدهما ، أنها في موضع نصب على المصدر^(٦) ، كأنك قلت في (رَوَيْدٌ زَيْدًا) : إِرْوَادًا زَيْدًا ، أي : أُرْوَدُ إِرْوَادًا زَيْدًا^(٧) .

والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمَر مستتر^(٨) ، والجملة - وإن كانت من مبتدأ وفاعل - مستغنى^(٩) عن الخبر فيها كما استغنى في (أقام الزيدان) - لما كانت بمعنى : أيقوم الزيدان ؟ - استغنى عن الخبر بالفاعل ، إذ المقصود منسوب ومنسوب إليه .

(١) سقط من ج ، ط : (الاستعمال) . (٢) في ط : (على أصل وضعه) .

ومراد المصنف : لو كانت أسماء الأفعال في أصل وضعها للمصدر لوجب استعمالها مجردة عن الأزمنة ، كما جاز استعمال (قائم) دالا على الصفة من غير زمان .

(٣) في ب ، ج ، ط : (لا بعد) . (٤) في ج ، ط : (وفعال) بالإنفراد .

(٥) بمعنى : أن (عسى) و (فعلا التعجب) في الأصل متصرفة جارية على حقائق الأفعال في التصرف ، ثم إنها لزمّت ترك التصرف على جهة التجوز ، ثم إن مجازها كان غالبا على استعمال حقائقها في التصرف . ينظر قول المصنف فيهما قبل ص ٢٢٧ وينظر الأزهار الصافية ١/ ١٦٣ .

(٦) وهذا الوجه ضعفه المصنف - كما سيأتي - بقوله : ... والوجه الأول ضعيف لأنه لو كان (رويد) منصوبا نصب المصدر لوجب أن يكون فعله مقدرًا ، ويخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل هـ ٨١ . ينظر ص ٧٤٥ ويمثل قول المصنف قال الرضي في رد هذا الوجه . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٧ .

(٧) سقط من ب : (زيدًا) .

(٨) وهذا الوجه هو الذي اختاره المصنف - كما سيأتي في ص ٧٤٥ - ، ورده الرضي أيضا بقوله : ثم اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في : أقام الزيدان . وليس بشيء لأن معنى (قائم) معنى الاسم - وإن شابه الفعل - أي : ذو فيام ، فصح أن يكون مبتدأ ، بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ هـ ٨١ . شرح الرضي ٢ / ٦٧ .

(٩) في أ : (يستغنى) . (١٠) سقط من ب ، ج ، ط : (استغنى) .

والثاني^(١) أوجه لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء فيه ، والفاعل ساد مسد الخبر^(٢) كما في قولك : أقام الزيدان؟^(٣) .

والوجه الأول ضعيف^(٤) لأنه لو كان (رويد) منصوبا نصب المصادر لوجب أن يكون فعله مقدرًا ، ويخرج حيثذ عن^(٥) أن يكون اسم فعل ، ألا ترى أن (سَقِيًا) و (رَعِيًا) و (حَيِيَّة) و (جَدَعًا) ونحوها لما كانت مصادر^(٦) وكان الفعل معها مقدرًا ووجب خروجها عن أسماء الأفعال .

وأيضًا فإنه كان^(٧) يجب أن تكون معربة كما في قولك : (سَقِيًا) و (رَعِيًا) إذ لا موجب حيثذ للبناء ، إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدر لا فيها ، وذلك لا يوجب^(٨) بناء كما ذكرنا^(٩) .

ولذلك بني (أَف) لما قصد إلى معنى كونه اسم فعل فقالوا : أَف ، وَأُف ، وَأَفَّ^(١٠) ، وأعرب لما قصد إلى^(١١) معنى المصدر فقالوا : أَفَّة^(١٢) ، فهما معنيان مختلفان .

- (١) أي كونه في الموضع رفع على الابتداء وفاعله مضمرة مستتر . ينظر ص ٧٤٤ .
- (٢) في المقتضب ٢١٠/٣ : ... واعلم أن هذه الأسماء ما كان منها مصدرًا أو موضوعًا موضع المصدر فإنه فيه الفاعل مضمرة لأنه كالفعل المأمور به ... هـ . وينظر : سيويه ١٢٥/١ ، المقتضب ٢٧٩/٣ .
- (٣) رد الرضي قول النحويين بهذا كما أثبت في الهامش رقم (٨) ص ٧٤٤ .
- (٤) وهو كونها في موضع نصب على المصدر .
- وقد رده الرضي أيضًا بقوله : هـ ... وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية . ليس بشيء إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن مبنية ... هـ ١٤ . شرح الرضي ٦٧ / ٢
- (٥) (عن) زيادة من ب ، ح .
- (٦) في ب ، ج ، ط : (مصدرًا) . (٧) (كان) زيادة من ج .
- (٨) سقط من ج ما بين قوله : (إذا لا موجب) السابقة و (يوجب) .
- (٩) في ج : (كما ذكر) ، وفي ط : (كما ذكرناه) .
- (١٠) قال المراد (المقتضب ٢٢٣ / ٣) : هـ ... فإن أفردت (أف) بغير هاء فهو مبني لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ... فإن أفردته بني على الفتح والكسر والضم هـ ١٤ .
- (١١) سقط من ب : (إلى) .
- (١٢) ينظر : المقتضب ٢٢ / ٣ ، ٢٢٣ - اللسان (أف) - الأزهار الصافية ١ / ١٦٥ .

فظهر أن الوجه الثاني هو المستقيم^(١) ، ولذلك لما أرادوا المصدر في (رويد)
أضافوه فقالوا : رويد زيد ، ولو قيل على قياس هذه اللغة : رويدًا^(٢) زيدًا ، لكان
مستقيما .

ولا يستدل على المصدرية^(٣) بدخول اللام في مثل قولهم : هيات لذلك
و [قوله تعالى] : ﴿ هِيَ هَات لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٤) لما ثبت من أن^(٥) (بعد) لا
تدخل في فاعله اللام ، ومثل^(٦) : بُعِدًا لَهُ ، تدخله^(٧) اللام ، لأننا نقول : ليست
هذه بأفعال صريحة ، فلا يلزم من امتناع ذلك في الفعل الصريح امتناعه في
الفرع^(٨) الذي هو بمعناه ، ألا ترى أنك لا تقول : ضربت لزيد ، وتقول :
هذا^(٩) ضارب لزيد !! .

(١) قال العلوي في شرح الكافية : « ... وحكي عن أبي علي الفارسي أنه قال : إذا كانت في معنى
الأمر فهي منصوبة على المصدرية كقولك : نزال ، ومانع ، فكأنك قلت : نزولا ، ومانعا ، وإذا
كانت أخبارا فهي مرفوعة على الابتداء والخبر لأنها جردت عن العوامل اللفظية كـ (هيات) .
فهذا ملخص مقالة الفارسي ، وهو جيد لا غبار عليه ، وقد اخترناه في شرحنا لكتاب
المفصل ١٠١هـ .
الأزهار الصافية ١ / ١٦٥

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٦٣ - ١٦٦ ، وليس فيه هذا القول .

(٢) في ط : (رويد) ولا يستقيم المعنى الذي يقصد إليه المصنف وهو قطعها عن الإضافة وتنوينها
مع نصب ما بعدها على المفعولية .

(٣) في أ ، ج : (المصدر) وما أثبت أوجه .

(٤) قال تعالى : ﴿ هِيَ هَات لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ . الآية ٣٦ / المؤمنون .

قال الفراء : « وقوله : (هيات هيات لما توعدون) لو لم تكن في (ما) اللام كان صوابا .
ودخول اللام عربي ، ومثله في الكلام : هيات لك ، هيات أنت منا ... فمن لم يدخل اللام
رفع الاسم ... ومن أدخل اللام قال : (هيات) أداة ليست بأخوذة من فعل بمنزلة (بعيد)
و (قريب) ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هلم لك ، إذ لم تكن مأخوذة من فعل ١٠١هـ .
معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ . وينظر : الكشاف ٣ / ٣٢ - البيان ٢ / ١٨٤ - التبيان ٢ / ٩٥٤ .

(٥) سقط من أ : (أن) . (٦) سقط من أ : (مثل) .

(٧) في أ ، ط : (تدخل) . وينظر سيبويه ١ / ١٥٧ .

(٨) في ب : (في اسم الفعل) . (٩) سقط من ج : (هذا) .

وَ (فَعَالٍ) بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسٍ كَ (نَزَالٍ) بِمَعْنَى : انزِلْ
وَ (فَعَالٍ) مَصْدَرًا مَعْرِفَةً كَ (فَجَارٍ) وَصِفَةً لِمُوَثَّبٍ مِثْلُ : يَأْفَسَاقُ^(١) ، مَنِيئِي
لِمُشَابَهَتِهِ عَدْلًا وَزَنَةً

قوله : « وَفَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسٍ ... » .

يعني أن كل فعل ثلاثي لك^(٢) أن تنبني منه (فَعَالٍ) بمعنى (أَفْعَلُ) كقولك :
(نَزَالٍ) بمعنى : انزل^(٣) ، و (ضَرَابٍ) بمعنى : اضرب ، و (تَرَاكٍ) بمعنى :
اترك .

ولو قيل : إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر ، لم يكن بعيدا^(٤) لأنها جرت
في الفعل^(٥) على صيغة واحدة كجريان صيغة (افعل) ، ولكنه لم يقله أحد
منهم^(٦) لما رأوا (فَعَالٍ) من صيغ^(٧) الأفعال ، ولما رأوا من دخول^(٨) الكسر فيه
من تجنب العرب من إدخال الكسر في^(٩) الأفعال ، حتى قالوا : ضربني ،
ويضربني فزادوا النون هرباً من دخول الكسر في الأفعال .

قوله : « وَفَعَالٍ مَصْدَرًا مَعْرِفَةً كَ (فَجَارٍ) إلى آخره » .

١٠٤ لما كان من المبنيات ما يوافق (فَعَالٍ) في الصيغة - وإن لم يكن من أسماء //
الأفعال - ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل في (ما) الاستفهامية والشرطية
والموصوفة على ما تقدم^(١٠) .

(١) في بعض نسخ المتن : (وصفة نحو فساق) ، وكذا في الرضي ٢ / ٦٧ .

(٢) في ج ، ط : (فلك) . (٣) في أ ، ب : (وتراك بمعنى اترك) ويلزم التكرار مع ما بعده .

(٤) الذي حدا بالمصنف إلى هذا القول هو قول سيويه ٢ / ٤١ : « ... واعلم أن (فعال) جائزة من كل
ما كان على بناء (فَعَلٌ) أو (فَعُلٌ) أو (فَعِيلٌ) ، لا يجوز من (أفعلت) لأنها لم نسمعه من بنات الأربعة
إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ، فمن ذلك ، قرقار ، وعرعار ... هـ ١٠ . وينظر :
شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٨٩ - شرح الرضي ٢ / ٧٥ . (٥) في ج ، ط : (من فعل) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٦ : « ... وقال المبرد : (فعال) في الأمر من الثلاثي مسموع ، فلا يقال : قوام
وقعاد في (قم) و (اقعد) إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم يقلها العرب ، وليس لنا في أبنية المبالغة
أن نقيس فلا نقول في (شاكِر) و (غافر) : شكير ، وغفير هـ ١٠ .

(٧) في ط : (من صيغة) . (٨) في ط : (من وجود) .

(٩) سقط من ط (في) . (١٠) ينظر قوله في ص ٧٣٢ .

وهو على ثلاث أضرب :

ما هو مصدر معرفة ك (فَجَارٍ) ^(١) . وما هو في معنى الصفة مثل :
يَا فَسَاقٍ ، وَيَا حَبَاثٍ ^(٢) ، وبابه ^(٣) .

وهذان البابان مبنيان باتفاق لمشابهتهما (فَعَالٍ) - الذي هو اسم فعل - من
حيث العدل ، ومن حيث الزنة .

أما العدل فلأن (فَجَارٍ) معدول به ^(٤) عن (الفجور) أو (الفجرة) ^(٥)
و (فَسَاقٍ) معدول به عن (فاسقة) ^(٦) .

وأما (الزنة) فلاتفاقهما معا في بناء (فَعَالٍ) .

وقول ^(٧) من قال : (إن ^(٨) فجار مبني لتضمنه تاء التانيث وفساق كذلك) ^(٩)
ضعيف لأن تضمنه تاء التانيث لا يوجب بناء كالأسماء التي هي مؤنث ولا تاء
تأنيث ^(١٠) فيها ك (نَفْسٌ) و (أُذُنٌ) و (عَيْنٌ) وشبهه ^(١١) .

(١) قال الرضي ٢ / ٧٦ ، ٧٧ : الثاني من أقسام (فعال) المصدر ، وهو على ما قيل ، معرف
مؤنث . ولم يقم إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ... ٥١٤ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٠ - شرح ابن يعيش ٤ / ٥٣ .

(٢) في سيويه ٢ / ٣٨ : ... وما جاء من الوصف منادي وغير منادي : يا حباث و بالكاع ،
فهذا اسم للخبث وللكعاء ... ٥١٤ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٨ .

(٣) سقط من ط : (وبابه) . (٤) سقط من ج ، ط : (به) .

(٥) في سيويه ٢ / ٣٨ ، ٣٩ : ... وما جاء اسما للمصدر قول الشاعر (النايفة) :

إنا اقتسنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

ف (فجار) معدول عن (الفجرة) ... وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل -
ولأنه مؤنث بمنزلة ٥١٤ .

وفيه رد على الرضي الذي أنكر كونه مصدرا معرفا مؤنثا . ينظر الهامش رقم (١) وينظر
أيضا : المقتضب ٣ / ٣٦٨ - شرح ابن يعيش ٤ / ٥٣ - الأزهار الصافية ١ / ١٨٢ .

(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ٥٧ - شرح الرضي ٢ / ٧٧ .

(٧) سقط من ج : (قول) . (٨) سقط من ط : (إن) .

(٩) نسبه الرضي إلى السيرافي . شرح الرضي ٢ / ٧٧ .

(١٠) في ج : (التأنيث) .

(١١) سقط من أ : (وشبهه) . وقد رد العلوي في شرحه على المصنف هذا القول بقوله =

وَعَلَمًا لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّا كَ (قَطَامٍ) وَ (غَلَابٍ) مَبْنِي فِي الحِجَازِ

ومن قال^(١) : (إن فَجَارٍ مَبْنِي لتضمنه معنى لام التعريف)^(٢) لم يبعد لما ثبت في (أُنسِر) حيث كان بناؤه^(٣) لذلك^(٤) .

والضرب الثالث ما وضع علما للأعيان مؤنثا^(٥) .

وإنما قال : علما ، ليخرج باب (فَسَاقٍ)^(٦) . وإنما قال : للأعيان ، ليخرج باب (فجار)^(٧) لأنه وإن كان علما فإنه للمعاني لا للأعيان .

وقوله : مؤنثا ، تنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك^(٨) .

وهذا القسم مبني في^(٩) لغة أهل الحجاز لمشابهته^(١٠) ما تقدم في العدل والزنة^(١١) ، وهذا العدل - وإن كان تقديريا إذ ليس (قاطمة) و (غالبية) عدل عنهما تحقيقا - إنما وجب المصير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لما منع من الإعراب ، ولا مانع يمكن سوى ما قدر ، فلزم^(١٢) المصير إليه .

= وما ذكره غير لازم ، لأننا نقول : إن (عينا) و (أذنا) ليس التأنيث فيما على جهة التضمين ، وإنما هو شيء حذف ، ولهذا يعود عند التصغير ، بخلاف (فجار) فإنه على جهة التضمين للحذف وللترقية بين الأمرين بالبناء وعدم البناء ، بحيث جعل البناء دل على التضمين ، وحيث لا بناء دل على عدمه هـ ١٤ . الأزهار الصافية ١ / ١٨٣ .

(١) قال الرضي ٢ / ٧٧ : هـ ... على أن السيرافي جوز كون (برة) بمعنى : البارة ، فكذا يكون (فجار) بمعنى : الفاجرة ، كأنه قال : احتملت الحصلة البارة ، واحتملت الحصلة الفاجرة ... هـ ١٤ .

(٢) في ب : (لام المعرفة) ، وفي ج ، ط : (لتضمنه لام التعريف) .

(٣) ينظر : سيويه ٢ / ٤٣ . (٤) في ج : (كذلك) .

(٥) سقط من ج ، ط : (مؤنثا) . (٦) لأنه صفة لا علم ، ينظر ص ٧٤٨ .

(٧) لأنه مصدر لا علم . ينظر ص ٧٤٨ .

(٨) ينظر المقتضب ٣ / ٣٦٨ . (٩) في ب : (على لغة) .

(١٠) في أ : (لمشابهة) .

(١١) في المقتضب ٣ / ٣٧٣ : هـ ... فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل لأنه مؤنث

معدول ، وإنما أصله : حاذمة وراقشة وقاطمة ... هـ ١٤ . وينظر : سيويه ٢ / ٤٠ . وقد

ذكر هذا مفصلا في باب (المتنوع من من الصرف) ص ٢٧٦ مع الهامش رقم (١) ، (٢) .

(١٢) في ط : (فوجب) .

مَعْرَبٌ فِي بَنِي تَمِيمٍ إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ رَاءٌ نَحْوُ : حَضَارٍ

وهو معرب في لغة بني تميم إعراب ما لا ينصرف^(١) إلا ما كان آخره راء فإنهم يوافقون الحجازيين في بنائه^(٢) إلا القليل^(٣) منهم فإنهم يعممون الإعراب في جميع الباب .

وهؤلاء القليل جروا على القياس^(٤) ، إذ لا فرق بين ما آخره راء وغيره في موجب البناء والإعراب ، وإذا لم يكن في هذا الباب علة توجب البناء^(٥) وجب إعرابه ، ولا فرق بين راء^(٦) وغيرها .

ووجه اللغة الكثرية^(٧) في بني تميم ضعيف ، لأنهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره لتحصل^(٨) الإمالة بتحقيق موجها ، وهو ضعيف إذ لم يثبت موجب البناء^(٩) من قصد حصول موجب الإمالة^(١٠) .

(١) في سيبويه ٢ / ٤٠ : ... واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ... ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطام ، وهذه حذام ، لأن هذه معدولة عن (حاذمة) وقطام معدولة عن (قاطمة) أو (قطمة) وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ، ليس عن صفة ... ١١٤ هـ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣٧٥ - وقد ذكرت هذا الوجه مفصلاً في باب (الممنوع من الصرف) ص ٢٧٦ مع الهامش رقم (٢) .

(٢) قال المبرد : وما كان آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز ، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة ١١٤ هـ .
المقتضب ٣ / ٣٧٥ - وينظر : سيبويه ٢ / ٤٠ ، ٤١ - المقتضب ٣ / ٤٩ ، ٥٠ .
(٣) في ب : (إلا قليل) .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ٢ / ٤١ : ... فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ... والحجازية هي اللغة الأولى القديمة ، فزعم الخليل إن إجناح الألف أحف عليهم - يعني الإمالة - ليكون العمل من وجه واحد ، فكروهوا وترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا ... ١١٤ هـ .
(٥) في ج ، ط : (موجبة للبناء) .
(٦) في ب : (الراء) .

(٧) وهي التفريق بين ما آخره راء وغيره .

(٨) في ج : (لتحصيل) .

(٩) في ب : (للبناء) .

(١٠) ينظر قول سيبويه في الهامش رقم (٤) .

وغاية ما يقال : إن تقدير موجب البناء^(١) في الجميع ممكن كما هو^(٢) لغة أهل الحجاز ، وتقدير انتفائه ممكن كـ [اللغة] القلبي في بني تميم^(٣) ، فقصد الفصحاء منهم إثبات التقدير فيما يحصل عنه^(٤) غرض مقصود ، وهو الإمالة ، ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك^(٥) الغرض^(٦) .

وإنما أعربوه إعراب ما لا ينصرف لتحقق العلتين^(٧) المانعتين للصراف من التعريف والتأنيث^(٨) .

وقد قيل^(٩) : إن فيه - على هذه اللغة^(١٠) - العدل^(١١) أيضًا لما ثبت من بنائهم (حَضَارِ) ، والباب كله^(١٢) واحد^(١٣) . وقد تقدم في تعليل هذه اللغة ما يدفع ذلك .

* * *

-
- (١) سقط من ج ما بين قوله : (البناء) السابقة وهذه .
(٢) (هو) في هامش أ .
(٣) وهي عدم التفريق بين ما آخره راء وغيره ، فيعربون الجميع إعراب ما لا ينصرف .
(٤) سقط من أ : (عنه) .
(٥) (ذلك) في هامش أ .
(٦) وهو الإمالة فيما كان آخره راء . وينظر شرح الرضي ٧٩ / ٢ .
(٧) في أ : (للعتين) وهو تحريف . (٨) في ط : (من التأنيث والتعريف) .
(٩) زاد في ب : (فيه) .
(١٠) وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف .
(١١) (العدل) في هامش أ .
(١٢) سقط من ب ، ج ، ط : (كله) .
(١٣) قال الرضي - حاكيا قول المصنف - : « ... قال : وعند فصحاء بني تميم في نحو (حضار) العدل التقديري والوزن . ونحو (قطام) التأنيث والعلمية ، لأننا غير مضطرين لمنع الصرف إلا للعدل ، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية .
قال : وبعضهم يقدر فيه أيضًا العدل لأنه من باب (حضار) المضطر فيه إلى تقدير العدل ، أي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العلم الشخصي لما اضطروا في بعضه ، أي : ذي الراء ... » ا هـ شرح الرضي ٧٩ / ٢ .
وينظر قول المصنف في باب (المنوع من الصرف) ص ٢٧٦ .

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

الْأَصْوَاتُ : كُلُّ لَفْظٍ حُكِّي بِهِ صَوْتٌ أَوْ صَوْنٌ بِهِ لِلْبَهَائِمِ ، فَالْأَوَّلُ كَ (غَاقُ)
وَالثَّانِي كَ (نِخْ)

قوله (١) : « الْأَصْوَاتُ : كُلُّ لَفْظٍ حُكِّي بِهِ صَوْتٌ أَوْ صَوْنٌ بِهِ لِلْبَهَائِمِ (٢) » .
إنما بني هذا النوع لأن وضعه على أن ينطق به مفردًا ، ألا ترى أنك إذا قلت : (غَاقُ) -
حاكيا صوت (٣) الغرائب - لم يحتج إلى ما يتركب معه لأن وضعه على حكايته لا غير .
وكذلك إذا قلت : (نِخْ) - وشبهه للبعير // وغيره - لم تقصد إلا إلى إسماعه
هذا الصوت لجري العادة بإناخته - أو غيرها - عنده (٤) ، فلم يحتج باعتبار
المعنى (٥) الذي وضع (٦) له إلى جزء (٧) آخر يتركب معه .

فإن وقع شيء من هذا الباب مركبًا (٨) فإِنما قصد به اللفظ كقولك : نخ
صوت للبعير ، وغاق حكاية (٩) صوت الغراب . وتقول : قلت غاق ، وقلت
نخ (١٠) وتقول : يحكي صوت الغراب بغاق ، ويناخ البعير بنخ (١١) ، فالمعروف
حيث أن يحكي على ما هو عليه في أصل وضعه ، ولا يعتبر تركيبه في الإعراب
كما لا يعتبر تركيب (قَدَّ) و (ضَرَبَ) ونحوه (١٢) في الإعراب وإن قصد به (١٣)
اللفظ .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٣٩٣ : « أخذ يذكر القسم الخامس من أقسام المبنيات وهي أسماء الأصوات ،
وقسمها قسمين ، قسم يحكي به الصوت ك (طق) - حكاية وقع الحجارة - و (غاق) - حكاية
صوت الغرب - . وقسم يصوت به للبهائم ليحصل منه المصوت من إناخة ودعاء وغيره ك (نخ)
و (جوت) وغير ذلك » ١٠١ هـ وينظر : شرح الرضي ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) في أ : (لصوت) . (٤) في أ ، ط : (عندهم) ، والمقصود : عند الصوت .

(٥) قال ابن مالك : « ... وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء لأنها غير عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف
المهمله ، ولأن فائدة الإعراب إبانة مقتضيات العامل ، وذلك غير موجود فيها ، فلم يكن لها في الإعراب
نصيب » ١٠١ هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٨ . (٦) سقط من ط : (وضع) .

(٧) في ب : (إلى أمر) . (٨) في ج ، ط : (فإن وقع شيء مركبا من هذا الباب) .

(٩) زاد في ب ، ط : (عن صوت) . (١٠) أي : على أنهما مفعولين في الصورة .

(١١) أي : على أنهما مجرورين في الصورة .

(١٢) أي : مما كان مبنيا أصالة . (١٣) في أ : (قصدوا) وما أثبتته أوجه .

فإن قلت : فقد قالوا : ألف ، باء ، إلى آخرها غير معربة^(١) ، فإذا ركبوا
أعربوا ، فلم لا يكون هذا كذلك ؟ .

فالجواب : أن (ألف) (باء) موضوع اسم^(٢) لمسمى كوضع : رجل
وفرس ، والمقصود بوضعه استعماله مركبا ، وإذا^(٣) استعمل غير مركب وجب
بناؤه كما لو استعملت^(٤) (رجلا) و (فرسا) غير مركب وعددته^(٥) تعديدا ،
بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا استعمل مركبا لم يقصد به إلى مدلول له هو^(٦) اسمه ،
وإنما قصد إلى ما ذكرناه من حكاية الصوت أو التصويت للبيمة . وقد جاء إعرابه
مركبا قليلا كقوله^(٧) :

[٣٠] تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَمٍّ جَوَائِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ^(٨)

(١) سبق أن ذكرت أن أبا علي الفارسي قد أجاز إعرابها مفردة غير مركبة ، وقد ذكر هذا نقلا عن
الزمخشري في الكشف ١ / ٧٩ - ٨٣ . وينظر ما أثبتته قبل ص ٢٣٥ مع الهامش رقم (٤) .

(٢) (اسما) زيادة من ب ، ج . (٣) في ب ، ج : (فإذا) .

(٤) في ط : (كما استعمل) . (٥) في أ : (وعدته) وهو تحريف .

(٦) سقط من ج ، ط : (هو) .

(٧) هو ذو الرمة غيلان . من قصيدة له يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله
ابن عمرو بن مخزوم . ينظر ديوانه ص ٦٧٩ ، ٦٩١ . وهو من الطويل .

٣٠ = البيت في اصطلاح المنطق ص ٢٩ - الفصل ص ٩٥ - شرح ابن عيمش ٣ / ١٤ ، ٤ / ٨٢ ،

٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٨١ - الأزهار الصافية ١ / ٢٠٦ - خزنة الأدب ١ / ٥٠ ،

٢ / ٢٢٠ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٦٠ - والشاهد في البيت قوله : (باسم الشيب)

حيث جاء اسم الصوت معربا في هذا التركيب وهو من القليل قياسا واستعمالا .

(تداعين) : دعا بعضها بعضا ، ويروي بدله : (تنادين) .

و (الشيب) - بالكسر - حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب ، والصوت (شيب) بكسر

الياء . جعل هذا الصوت ممن يدعوهم إلى الشرب .

و (متلّم) : المتكسر والمتهدم ، أراد : في حوض متلّم .

و (البصرة) : حجارة رخو فيها بياض . قال ابن السكيت : « والبصرة ، الحجارة إلى البياض .

و (السيلام) - بكسر السين - جمع (سلمة) وهي الحجارة ١٠٥ .

ينظر : إصلاح المنطق ص ٢٩ - المفضل في شرح شواهد المفضل ص ٩٥ - الخزنة ١ / ٥٠ .

(٨) لم يثبت عجز البيت في ج ، ط .

وقوله^(١) :

[٣١] لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ^(٢) دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ
ومن جعل (نَخَّ) وبابه - مما يصوت به للبهائم - من أسماء الأفعال فهو
مخطيء ، لأنها إذا جعلت أسماء أفعال^(٣) - وليس فيها شيء هو خير - وجب أن
تكون بمعنى الأمر ، والأمر بأسماء الأفعال اقتضاء^(٤) الفعل من المخاطب ، فيؤدي إلى
أن يكون طالبا مما لا يعقل امتثال الأمر^(٥) بالخطاب ، وذلك مما لا يصدر إلا عن
غفلة^(٦) .

(١) البيت لذي الرمة من قصيدته التي شب فيها بمحبوته (خرقاء) وأولها :

أإن توهمت من خرقاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم

ينظر ديوانه ص ٦٥١ - ٦٦٩ . وهو من المديد .

٣١ = الشاهد في إصلاح المنطق ص ٢٧٣ - الإفصاح للفارقي ص ٨١ - الخصائص ٣ / ٢٩ - المفصل
ص ٩٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٤ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٠ - الأزهار الصافية ١ /
٢٠٦ - خزنة الأدب ٢ / ٢٢٠ . والشاهد في البيت قوله : (باسم الماء) حيث يحتمل أن
يكون مرعبا محكيا ، ويحتمل أن يكون تصويتا ، فيكون مبنيا .

قال الفارقي : هـ ... قال أبو علي : ف (الماء) هنا صوت الشاء ، وذكر أن المعنى : يناديه

باسم معنى (الماء) ، واسم معنى الماء هو (الماء) ، فأضاف الاسم إلى المسمى هـ ا .

الإفصاح ص ٨١ - وينظر الخصائص ٣ / ٢٩ .

(ينعش) : يرفع ، ويروي بدلا منه : (يرفع) .

(الطرف) : جفن العين . (تخوَّنَه) : تعهده .

(الماء) : صوت الشاء . (مَبْغُوم) : أصله لصوت الظباء واستعمل لجرد الصوت .

والمعنى : أنه لا يرفع جفن عينيه في حالة من الأحوال إلا في الحال الذي يتعهده فيها داع يناديه
بهذه اللفظة : ماء ، ماء . ينظر المفضل شرح شواهد المفصل ص ٩٤ .

(٢) لم يثبت صدر الشاهد في ج ، ط .

(٣) في ط : (من أسماء الأفعال) . (٤) في ب : (يقتضي) .

(٥) مصححة في هامش أ : (امتثال أمره) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٠ ، ٨١ : هـ ... وأنا لا أرى معنا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات -

المقارنة في الأصل للضرب أو السير لما استغنى بها الطالب عنهما - أسماء أفعال بمعنى الأمر =

فإن زعم زاعم^(١) أنا نجد من^(٢) أنفسنا العلم الضروري بالقصد إلى ذلك ، فهو غلط ، وإنما الحاصل : القصد إلى انقياده بالصوت الملفوظ به لما أجرى الله تعالى^(٣) العادة بذلك منه عنده ، إلا أنه يخاطب ما لا يعقل بطلب الامتثال^(٤) .

* * *

= كما ذهب بعضهم ، فتكون أوامر ونواهي لأن الله سبحانه وتعالى جعل المعجموات في هم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء ، فلا بأس بأن تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء ، أ . هـ .
وعلل ابن يعيش لهذا المذهب قوله ٤ / ٧٦ : هـ ... لأن أسماء الأفعال والأصوات متواخية لأنها مزجور بها كما أن الأصوات كذلك ، أ . هـ . وينظر : الفصل ص ١٦٥ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٦٠ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(١) سقط من ب ، ج : (زاعم) .

(٢) في ط : (في) بدل (من) .

(٣) (تعالى) زيادة من ب .

ذكر العلوي هذا القول في شرحه نقلاً عن المصنف ثم علق عليه بقوله : « ... واعلم أن الشيخ قد جرى في هذا الكلام على مسلك الحق في مطابقة عقيدة أهل العدل من الزيدية والمعتزلة في استحالة تكليف ما لا يطاق ، والأمر بما لا يمكن فعله ، وغفل عن عقيدة الجبر الذي هو مذهبه ومذهب أسلافه الأشعرية حيث زعموا أمر الكافر بالإيمان وهو محال منه ، وطلب تحصيله وهو عاجز عن القدرة عليه ، فهو محال في حقه لأنه خلاف معلوم الله تعالى ، ولأن القدرة موجبة فلا تكون حاصلة له ، وجوزوا على أثر هذا طلب الخياطة من الحجر ، والكتابة من الشجر ، وأمر المقعد من الطيران في الجو ، إلى غير ذلك من الشفاعات الفاحشة والتهجينات الوحشة التي يأبأها كل عاقل ويضحك منها كل جاهل ...

وهذا عارض أحوج إلى ذكره كلام الشيخ حيث اعترف بالصحيح وغفل عن مذهبه القبيح ... ، أ . هـ .

الأزهار الصافية شرح الكافية للعلوي ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

المُرَكَّبَاتُ

المُرَكَّبَاتُ : كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيًّا ، كَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ (حَادِي عَشَرَ) وَأُخَوَاتِهِمَا

قوله^(١) : « المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ ... إِلَى آخِرِهِ » .
 وإنما قال : (ليس بينهما نسبة ليخرج عنه باب^(٢) المضاف والمضاف إليه ، فإنه وإن كان^(٣) مركبا فليس مبنيا ، وليخرج عنه^(٤) باب (تَأْبُطَ شُرًا) فإنه^(٥) محكي على أصله قبل التسمية به^(٦) ، وليس الغرض ها هنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب .

وهذا المركب على ضربين :

ضرب يتضمن الثاني معنى الحرف فيبينان جميعا كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، أما الثاني فلتنضمه معنى الحرف^(٧) ، وأما الأول فلكونه أشبه صدر الكلمة فوجب أن يكون مبنيا^(٨) .

وكذلك : (وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ^(٩)) و (هُوَ جَارِي يَيْتٌ بَيْتٌ^(١٠))

- (١) سقط من ج ، ط : (قوله) .
 (٢) سقط من ج : (باب) .
 (٣) سقط من ج : (كان) .
 (٤) سقط من أ : (عنه) .
 (٥) سقط من ج : (كان) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٤ : ... وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإغراب ولا بالبناء لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام ، وأما بعد العلمية فهي محكية باللفظ على ما يجيء ، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليها ، إعرابية أو بنائية ، أو بالسكون الذي كان كذلك ، هـ ١ .

- (٧) وذلك أن أصل (خمسة عشر) ، خمسة وعشر ، حذف الواو قصدا لمزج الأسمين وتركيبهما .
 (٨) ينظر : الفصل ص ١٧٦ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٥ - شرح ابن يعيش ٤ / ١١٢ .
 (٩) قال الزمخشري : « وكذلك وقعوا في (حيص بيص) أي : في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين » هـ ١ .
 الفصل ص ١٧٦ ، ١٧٧ . وينظر : إصلاح المنطق ص ٣١ .

وقال العلوي : « ... وأما عن الاختلاط كما حكى عن الفراء ، وأما عن شدة الأمر وصعوبته كما حكى بعض المتأخرين ، وهذا هو أعجبها لأنه جامع لهذه المعاني كلها » هـ ١ . الأزهار الصافية ١ / ٢٢٠ .
 وينظر : سيبويه ٢ / ٥١ - اللسان (حيص) .

- (١٠) ينظر : سيبويه ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٥٣ - اللسان (بيت) - ابن يعيش ٤ / ١١٧ .

و (سَهَّلَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنِ (١)) و (تَفَرَّقُوا (٢) شَعَرَ بَعْرَ (٣)) و (شَذَرَ مَذَرَ (٤)) و (خُذَعَ مُذَعٌ (٥)) . وشبهه .

قوله : « الإِثْنَى عَشَرَ » // استثناء (٦) من باب (حَمْسَةَ عَشَرَ) لأنه مخالف ١٠٦ له (٧) في البناء .

وإنما أعرب الأول (٨) مع قيام العلة المقتضية للبناء في بابيه لما شبه بالمضاد في حذف النون منه ، لأن الأصل : اثنان وعشرة ، فلما حذفت الواو بقي اثنان عشرة ، فكرهوا النون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو (٩) التي تؤذن (١٠) بالاتصال ، فحذفوا النون تشبيها له (١١) بالمضاد ، فلما شبه بالمضاد وجب إجراؤه مجراه في إعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء ، فوجب البقاء على الإعراب ، وبقي (عشر) على بنائه لتضمنه معنى الحرف (١٢) .

(١) في شرح ابن يعيش ٤ / ١١٧ : « ... وقالوا : وقع هذا الأمر بين بين ، فيبينهما اسما واحدا لأن الأصل بين هذا وبين هذا ، فلما سقطت الواو تخفيفا والنية العطف لتضمنه معنى الحرف ، وهو في موضع الحال أيضا ، إذ المراد بقولهم : (وقع بين بين) أي : وسطا ... ١٤٥ . وينظر : سيويه ٢ / ٥٣ - شرح الرضي ٢ / ٩١ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٩٤ .

(٢) في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٩ : « ذهبوا شفر بفر ، وشذر مذر ، وخذع مذع . أي : في كل وجه ١٤٥ . وينظر : اللسان (شفر) .

(٣) يقال : اشتفر في البلاد : إذا أبعدها فيها . وشفر الكلب : إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الأخرى . ويقال بفر النجم : إذا سقط وهاج بالمطر ، أو من البفر وهو العطش يأخذ الإبل فلا تروى وربما ماتت .

(٤) (شذر) : من التشنير ، أي : التفرق . و (مذر) من التبذير - وهو الإسراف - والميم بدل من الباء ، ويقال : شذر بذر ، بالباء على الأصل ، أو من (مندرت البيضة) أي : فسدت .

(٥) (خذع) : من الخذع ، وهو القطع . و (مذع) من قولهم : فلان مذاع ، أي : كذاب يفشي الأخبار وينشرها . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٢ - شرح ابن يعيش ٤ / ١١٨ ، ١١٩ - اللسان (شذر) سيويه ٢ / ٥٤ - إصلاح المنطق ص ١٠٣ .

(٦) في أ : (مستثنى) . (٧) سقط من أ : (له) ، وفي ج : (مخالفة) .

(٨) أي : من (اثني عشر) . (٩) سقط من ج ما بين (الواو) السابقة وهذه .

(١٠) في ط : (الذي يؤذن) . (١١) في أ : (لها) وهو سهو .

(١٢) قال في شرح الوافية : « ... وتسقط (اثنا عشر) لأنها لم تبن كما بنيت أخواتها وقال (المحررة) إما لأنها حررت عن البناء ، وأما لأنها حرر أمرها في تعليل إعرابها ، لأنها لما حذفوا النون من (اثنان) =

وَالْأُغْرَبُ الثَّانِي كَ (بَعْلَبُكَ) ، وَبُنَى الْأَوَّلُ فِي الْأَفْصَحِ

الضرب الثاني من تقسيم المركبات أن لا يتضمن الثاني معنى الحرف^(١) كإعراب (بَعْلَبُكَ)^(٢) ، فيبني^(٣) الأول من هذا الباب لتنتزله منزلة الجزء ، ويعرب آخر الاسمين بإعراب المفرد فيقال : هذا بَعْلَبُكَ ورَأَيْتَ بَعْلَبُكَ ، ومررت بِبَعْلَبُكَ ، فلا يصرف^(٤) للعتتين . هذا هو الفصيح .

ومن العرب من يستعمل الأول كالمضاد فيعربه إعراب المضاد بالرفع والنصب والجر ، ويعرب الثاني إعراب المضاد إليه .

ثم انقسم هؤلاء قسمين ، قسم يعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، وقسم يعربونه إعراب المنصرف ، فيقول الأول : هذا بَعْلَبُكَ . ويقول الثاني : هذا بَعْلَبُكَ^(٥) .

وأما قولهم : (أَفْعَلُ هَذَا بِأَيْدِي بَدِي ، وبِأَيْدِي بَدَا^(٦) ، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا^(٧)) فقد عده المحققون^(٨) من باب المبنيات وهو مشكل .

= أشبه المضاد وصار الاسم الثاني بدلا منها ، فكان كالمضاد إليه ، وامتنعوا من مزج الأول معه ، وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف وترك الأول على إعرابه هـ ١٤ . شرح الوافية ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ . وينظر : أسرار العربية ص ٢٢٠ .

وفي سيبويه ٢ / ٥٥ ، ٥٦ : هـ ... وأما (اثنا عشر) فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة (خمسة عشر) ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير (اثنا) في الرفع ، و (اثني) في النصب والجر ، و (عشر) بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة ... هـ ١٤ . هذا... وقد نسب الرضي إلى ابن درستويه القول بأنه مبني كسائر أخواته من الصدور لكونه محتاجا إلى الجزء الثاني مثلها . شرح الرضي ٢ / ٨٨ .

- (١) في ب ، ج : (حرف) .
- (٢) والمقصود : كل علم ركب تركيبيا مزجيا نحو : حضرت موت ومعد يكره وقاليفلا .
- (٣) في أ : (فبني) . (٤) في ج : (فلا ينصرف) .
- (٥) ينظر : سيبويه ٢ / ٥٤ ، شرح الرضي ٢ / ٨٢ - الأزهار الصافية ١ / ٢٢٢ .
- (٦) قال الزمخشري : هـ أصله (باديء بدء) و (باديء بدء) فحذف بطرح الهمزة والإسكان وانتصابه على الحال ، ومعناه ، مبتدئا به قبل كل شيء هـ ١٤ الفصل ص ١٧٩ .
- (٧) في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ : هـ ذهبوا أيدي سبأ ، وتفرقوا أيدي سبأ ، أي : تفرقوا تفرقا لا اجتماع معه هـ ١٤ وينظر سيبويه ٢ / ٥٤ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٣ .
- (٨) بهذا قال أبو نصر الجوهري ، وتبعه الزمخشري في مفصله ص ١٧٩ . ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١١١٢ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٢٣ . شرح الرضي ٢ / ٩٠ .

فإن أصل قولك^(١) : (بَادِي بَدِي) و (بَادِي بَدَا)^(٢) : بَادِيء بَدء ، وبَادِيء بَدء^(٣) ، أي : أول مبتدأ^(٤) ، فهو منصوب على الحال ، وإنما خففت الهمزتان من آخرهما ، وتخفيف الهمزة لا يوجب بناء^(٥) ، ألا ترى أنك لو خففت فقلت^(٦) في (مبتدئ) مبتدئ^(٧) ، وفي (بداء) : بدا ، لم يختلف في أنه باقٍ على إعرابه ، وإنما غايته أن كان معرباً لفظاً فصار معرباً تقديراً .

وكذلك : (أَيْدِي سَبَا) المعنى : ذهبوا مثل أيدي سبأ ، في تشبههم وتفرقهم^(٨) في البلاد^(٩) ، فحذف المضاف وأعرّب المضاف إليه إعرابه ، ثم خففت الهمزة^(١٠) من (سبأ) وسكنت الياء من (أيدي) على التخفيف ، وذلك لا يوجب بناء .

والذي يمكن أن يقال في تمثيته : أنه كثر حتى صار معنى المضاف والمضاف إليه نسياً منسياً ، فلا يفهم^(١١) من (أيدي سبأ) إلا (مشتتين) ، ولا يفهم من (بادي بدا)^(١٢) إلا (أول) ، فشبه بـ (بعليك) في أن الأول كالجزء فوجب بناؤه .

(١) سقط من ج ، ط : (قولك) . (٢) سقط من ج : (بادي بدا) .

(٣) في ط : (فإن أصل بادي بدي : باديء بدء ، وبادي بدا : بادي بدء) .

(٤) كذا قال الزمخشري في مفصله ص ١٧٩ - وينظر الهامش رقم (٧) من الصفحة السابقة .

(٥) في سيبويه ٢ / ٥٤ : ... وأما (أيادي سبأ) و (قالي قلا) و (بادي بدا) فإنما هي بمنزلة

(خمسة عشر) ، تقول : جاؤوا أيادي سبأ ، ومن العرب من يجعله مضافاً فينون (سبأ) قال

الشاعر (وهو ذو الرمة) :

فيا لك من دار تحمل أهلها أيادي سبأ بعدي وطال احتياها

فينون ويجعله مضافاً كـ (معديكرب) ، وأما قوله : كان ذلك بادي بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة

(خمسة عشر) ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم أسمع من العرب ،

ومن العرب من يقول : بادي بدي ... ١٤ هـ .

(٦) هكذا في ب ، وفي غيرها : (ألا ترى أنك لو قلت) وما أثبتته أوجه .

(٧) في ب : (مبتدأ) وهو تحريف . (٨) ينظر مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ .

(٩) (في البلاد) زيادة من ب . (١٠) في ج : (خفف الهمز) .

(١١) في أ : (ولا يفهم) . (١٢) في ج ، ط : (بادي بدي) بالقصر .

فإن قلت : فالأعلام المضافة متحقق فيها ما ذكرته فكان يجب أن يبنى الأول
بناء ما ذكرت لأنه معنى المضاف والمضاف إليه غير مراد .

فالجواب : أن الأعلام المنقولة أجريت في كلامهم مجري الأصول المنقولة هي
عنها ، بخلاف غيرها ، فلذلك لم يفعل فيها شيء من (١) هذا الفعل ، وفعل (٢) في
غيرها (٣) .

* * *

(١) سقط من ج ، ط : (شيء من) .

(٢) سقط من ب : (وفعل) .

(٣) ذكر العلوي في شرحه مضمون هذا النص نقلاً عن المصنف فقال : ه ... لا يقال : فالأعلام
المضافة متحقق فيها معنى المفرد لا غير ، وإطراح معنى الإضافة كـ (عبد الله) و (أبي بكر)
(و امرئ القيس) والكني كلها ، فيلزم أن تكون مبنية من جهة أن معنى الإضافة غير مرادة
ها هنا . لأننا نقول : لا سواء ، فإن هذه الأعلام وإن كانت مشاركة للصورة التي ذكرناها في
فهم المفرد منها ، لكن الأعلام سلك بها مسلك المطابقة لما نقلت عنه في الإعراب ، فلهذا بقيت
عليه ، بخلاف هذه فإنها ليست منقولة من أصل فإعرابي بها أصلها ، فلا جرم جرت مجري :
بعلبك وحضرموت ، فافتراقاً هـ .

الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

الْكِنَايَاتُ

الْكِنَايَاتِ : (كَمَ) وَ (كَذَا) لِلْعَدَدِ ، وَ (كَيْتَ) وَ (ذَيْتَ) لِلْحَدِيثِ ..

قوله^(١) : « الْكِنَايَاتُ (كَمَ) وَ (كَذَا) لِلْعَدَدِ ، وَ (كَيْتَ) وَ (ذَيْتَ) لِلْحَدِيثِ »^(٢) .
المراد^(٣) بالكنايات - ها هنا^(٤) - // المبنية ، وإلا ف (فُلَانٌ) وَ (فُلَانَةٌ) ،
وَ (الْفُلَانُ) وَ (الْفُلَانَةُ) وَبَابِهِ كِنَايَةٌ^(٥) وَ لَيْسَ بِمَبْنِي .

والمراد بالكنايات - هاهنا - ألفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام مفسرا ، إما لإبهامه
على المخاطب وإما لنسيانه ، فعلى ذلك لا تكون (كَمَ) من ذلك^(٦) . ولا يستقيم أن
تكون الكناية مراد بها : وقوع اللفظ^(٧) عوضا^(٨) من لفظ أو من ألفاظ - فإنه يؤدي
إلى أن تكون أكثر الكلمات كنايات ، وإلى أن يكون نحو : أين ، وكيف ، أيان ، ومتى ،
كنايات^(٩) .

نعم قد تطلق الكنايات^(١٠) أيضا على لفظ عبر به عن لفظ ليس مثله في السماجة ، كما يكنى
ب (هَرْنٌ) وَ (هَنَّةٌ) عن^(١١) الفرج ، وكما يكنى ب (الغائط) عن غيره^(١٢) ، وكما يكنى
ب (وطئت) عن غيره^(١٣) ، وليس ذلك مرادا هاهنا .

وإنما سيق (كَمَ) في باب الكنايات لما وافق (كَذَا) في العدد ، وهو مبني حتى
لا يجعل له باب آخر ، كما سيق (ما)^(١٤) الاستفهامية والشرطية في (ما)
الموصولة^(١٥) لما وافقتها لفظا وإن كانت تخالفها معنى .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) سقط من ب : (للحديث) .
(٣) زاد في ب : (قال المراد) . (٤) (ها هنا) زيادة من ط .
(٥) (فلان) وَ (فلانة) : كناية عن الذكر والأنثى من الناس ، فإن كئيت بهما عن غير الناس قلت :
(الفلان) وَ (الفلانة) . اللسان (فلل) . وينظر : سيويه ٢ / ١٤٨ .
(٦) ذكر الرضي هذا نقلا عن المصنف ، وزاد : « ... ولا لفظ (كذا) - في قولك : (عندي كذا
رجلا - لأنه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ، ولا (كيت) وَ (ذيت) - في قولك :
كان من الأمر كيت وكيت وذيت وذيت ... » ١٠٠ هـ . شرح الرضي ٢ / ٩٤ .
(٧) في ج ، ط : (اللفظ) . (٨) (عوضا) في هامش ج .
(٩) وذلك لأن هذه الأسماء من الاستفهام والشرط مكنتها عن المعنيات غير المحصورة اختصارا .
ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٣ . (١٠) في ب ، ط : (الكناية) .
(١١) في ب ، ج ، ط : (على) . (١٢) أي : مما يخرج من دبر الإنسان .
(١٣) أي من نحو : الجماع أو الوقاع . (١٤) سقط من أ : (ما) . (١٥) ينظر ص ٧٣٢

وبناء (كَمْ) في الاستفهامية واضح^(١)، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة
وضع الحروف، أو لشبهها بأختها^(٢)، أو لتضمنها معنى الإنشاء، وهو بالحروف
غالباً^(٣)، فأشبهت ما تضمن معنى الحرف^(٤).

وأما (كَدًّا) فمبني^(٥) إما لأن أصله (دَا) دخلت عليه كاف التشبيه^(٦) ثم
استعمل على أصله، وإما لكونه يكون كناية عن المبني في نحو: (خَمْسَةَ عَشْرَ)
فأجرى مجراه لكونه المتوسط.

وأما (كيت و كيت) ^(٧) و (ذيت و ذيت) ^(٨) فإنما بنيا لأنهما ^(٩) وقعتا ^(١٠) معا موقع
الجملة، ولا إعراب للجملة من حيث كونها جملة، فأجرينا مجراها.

وهذا البناء يصح أن يقال: (إنه مما ناسب مبني الأصل) لأنه أشبه الجملة
التي لا إعراب لها لفظي^(١١) ولا تقديري من حيث هي جملة.

ولا يصح أن يقال: (إنه مما وقع غير مركب) لأنه لما كان حكاية عن الجملة
تعذر وقوعه مركبا، فإنه إنما يركب التركيب المقتضي لإعراب المفردات^(١٢)، وأما
تركيب الجمل^(١٣) - من حيث كونها جملا - فلا تقتضي إعرابا^(١٤).

-
- (١) وهو شبهها لحرف الاستفهام .
(٢) أي : الاستفهامية .
(٣) كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض . وهذا قال الأندلسي أيضاً . ينظر شرح الرضي ٩٤ / ٢ وقوله :
(غالباً) احتراز عن التعجب وإنشاء المدح والذم بـ (نعم) و (بس) .
(٤) في ج : (الحروف) .
(٥) في ب : (فني) .
(٦) هذا أحد وجوه استعمالها ، والثاني : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول
أئمة اللغة (قبل لبعضهم : أما بمكان كذا وكذا وجزء ؟ فقال : بلى وجاهذاً) ، فنصب بإضمار (أعرف) .
والثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد . ينظر : المغني ١ / ١٨٧ - الفوائد الضيائية ٤٨٩ / ٢ .
(٧) سقط من أ : (وكيت) .
(٨) قال الرضي ٩٥ / ٢ : ... ولا تستعملان إلا مكررتين بوأو العطف نحو : قال فلان كيت وكيت ،
وكان من الأمر ذيت وذيت ، وهما مخففتان من (كية) و (ذية) بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منهما
كا في (بنت) ، والوقوف عليها التاء كما على (بنت) ... هـ . وينظر : شرح ابن يعيش ١٣٧ / ٤ .
(٩) في ج : (بيتا) .
(١٠) في ح ، ط : (واقعتان) .
(١١) سقط من أ : (لفظي) .
(١٢) (المفردات) في هامش أ .
(١٣) في ج : (الجملة) .
(١٤) ينظر : شرح الرضي ٩٥ / ٢ .

ف (كَمْ) الاستفهامية مُمَيِّزًا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ ، وَالْخَبْرِيَّةُ مُمَيِّزًا^(١) مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ .

قوله : « ف (كَمْ) الإِسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزًا مَنْصُوبٌ ، مُفْرَدٌ »^(٢) .
لأنها لما كانت للعدد ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد^(٣) ، جعل كذلك ،
لأنه لو جعل لأحد الطرفين لكان تحكما .

قوله : « وَالْخَبْرِيَّةُ^(٤) مُمَيِّزًا مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ »^(٥) .
وإنما كان مجرورًا لأنها للتكثير^(٦) ، والعدد الصريح الكثير مميزه مجرور
مفرد^(٧) ك (مائة) و (ألف)^(٨) ، فكان جره لذلك^(٩) . وإنما جاء مفردا لأن
العدد الكثير مميزه كذلك .

وإنما جاء مجموعا لأن العدد الكثير فيه ما ينبىء عن كميته صريحا ، ولما كان
هذا ليس مثله في الصريح^(١٠) جعل جمعه كأنه نائب عن معنى الصريح في مثله^(١١) .

(١) في بعض نسخ المتن : (ومميز الخبرية) ، وكذا في الرضي ٩٦ / ٢ .
(٢) قال ابن السراج في الأصول : « اعلم أن لـ (كم) موضعين ، تكون في أحدهما استفهاما وفي
الآخر خبرا . فأما إذا كانت استفهاما فهي فيه بمنزلة (عشرين) وما أشبهه من الأعداد التي
فيها نون تنصب ما يفسرها ، تقول : كم درهما لك ؟ كما تقول : أعشرون درهما لك ؟ أثلثون
درهما لك ؟ فينصب (الدرهم) بعد (كم) كما انتصب بعد (عشرين) و (ثلاثين) لأن
(كم) اسم ينتظم العدد كله ، وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقا بينه وبين الخبر » ١٠٥
أصول النحو ١ / ٣٨٣ . وينظر : سيويه ١ / ٢٩١ - المقتضب ٣ / ٥٥ - الإيضاح للفارسي
ص ٢٢٠ للمع ص ٢٢٧ - الفصل ص ١٨٠ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٩ - المغني
١٨٥ / ١ .

(٣) في ج ، ط : (مفرد منصوب) . (٤) في نسخ الشرح : (وكم الخبرية) .
(٥) قال الفارسي : « ... فإذا استعملتها في الخبر بنيتها بالواحد والجميع وأضفتها إلى المعدود كما تضيف
الأعداد المنونة ، وذلك قولك : كم رجل عندك ، وكم غلمان لك ... » ١١٥ . الإيضاح للفارسي
ص ٢١٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٦ - شرح الرضي .
(٦) في هامش أ : (للكثرة) . (٧) سقط من ب : ج : (مفرد) .
(٨) قال الرضي ٢ / ٩٧ : « ... وبعض العرب ينصب بميز (كم) الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا
فصل أيضا اعتادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » ١٠٥ .
(٩) في ط : (فكان خبره كذلك) . (١٠) في ج ، ط : (التصريح) .
(١١) ينظر تعليل ذلك في شرح الرضي ٢ / ٩٧ وهو نقلا عن كلام المصنف .

وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا ، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَكِلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا .

قوله : « وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا » .

يعني : في الاستفهامية والخبرية^(١) ، ودخولها على^(٢) الخبرية أكثر^(٣) ، وإذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة والمميز مجرور بـ (من) ، وإذا لم تدخل قدرت مضافة ، ويجوز أن تكون تامة وتكون (من) مقدره .

قوله : « وَلَهُمَا^(٤) صَدْرُ الْكَلَامِ » .

أما الاستفهامية فللاستفهام ، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التثنية ، كما أن (رُبَّ) لما تضمنت المعنى الإنشائي // في التقليل وجب لها صدر الكلام^(٥) .

قوله : « وَكِلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا » .

لقبولهما العوامل ، فلنتكلم على مواضعهما ليتبين أمرهما^(٦) .

(١) أي : في مميز كل منهما .
(٢) في ط : (في) .
(٣) قال الرضي ٩٧ / ٢ : « ... أما في الخبرية فكثير نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ، وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم) ، وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (من) في نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ما صحته ... » .

هذا .. ويرد على الرضي بأن الزمخشري قد جوز أن تكون (كم) - في قوله تعالى : ﴿ سَلِّمْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ الآية ٢١١ البقرة - استفهامية وخبرية ، وذلك قوله : « ... فإن قلت : (كم) استفهامية أم خبرية ؟ قلت : تحتل الأمرين ، ومعنى الاستفهام فيها للتقرير » . الكشاف ١ / ٣٥٤ . وقال الشريف الجرجاني : « ... وقال سعد الدين إن (كم) فيه استفهامية لوقوعها بعد قوله : (سل) .. » . حاشية الجرجاني على الرضي ٩٧ / ٢ .

(٤) في ط : (لهما) بإسقاط الواو .
(٥) ذكر هذا في شرح الوافية وزاد عليه بقوله : « ... هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يرون لها صدر الكلام ، ويستدلون بمثل قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾ . ويزعمون أن (كم) فاعل (يهد) في الآيتين .

والبصريون يتأولون ذلك ويجعلون فاعل (يهد) مضمرًا يعود على ما تقدم ، ويقفون على قوله (يهد لهم) ويتدنون بقوله : (كم أهلكتنا) ... » . شرح الوافية ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ وينظر : معاني الفراء ٢ / ١٩٥ - البيان ٢ / ١٥٤ - التبيان ٢ / ٩٠٨ - مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧٤ .
(٦) في ج : (مواضعها ... أمرها) .

فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرٌ مُشْتَبِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا عَلَى حَسَبِهِ ،
وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ جَرٌّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ

قوله : « فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرٌ مُشْتَبِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا عَلَى حَسَبِهِ » .

كقولك : كم رجلاً ضربت ؟ وكم غلامٍ ملكت . وكم ضربةً ضربت ؟ وكم ضربةً ضربت^(١) . وكم يوماً ضربت ؟ وكم يوماً ضربت ، فتكون مفعولاً به ومصدراً ومفعولاً فيه^(٢) ، على حسب العوامل لأنه مثل قولك : أعشرين رجلاً ضربت ؟ وكثيراً من الغلمان ملكت . وأعشرين ضربةً ضربت ؟ وكثيراً من الضرب ضربت . وأعشرين يوماً ضربت ؟ وكثيراً من الأيام ضربت^(٣) .

فلو قدرت متعلقاً بالفعل^(٤) محذوفاً - على ضعفه - صار الفعل حينئذٍ مشتغلاً عنه

فيكون في موضع رفع ، فإنه يكون مثل قولك : زيد ضربت^(٥) ، على معنى : ضربته .

قوله^(٦) : « وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ جَرٌّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ » .

لأنه يبطل عمل الجار بغيره ، ولا يتقدم معمول عليه^(٧) ، فلذلك

اغتفروا^(٨) تقديمه على ما له صدر الكلام لتنزلها منزلة الجزء الواحد ، فتقول : بكم رجلاً مررت^(٩) ؟ وغلامٍ كم رجلاً ضربت ؟^(١٠) .

ويكون إعراب المضاف كإعراب (كم) لو لم يكن مضافاً إليه^(١١) ، ولذلك

نصبت في قولك : غلامٍ كم رجلاً ضربت ؟^(١٢) .

(١) سقط من ط : (وكم ضربةً ضربت) .

(٢) قال الرضي ٩٨ / ٢ : ... وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولاً بها أو ظرفاً أو مصدرًا أو خبر (كان)

نحو : كم كان مالك ، أو مفعولاً ثانياً لباب (ظن) نحو : كم ظننت مالك ؟ . وينظر : سيويه ١ /

١٠٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ - المقتضب ٣ / ٦٣ - أصول ابن السراج ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ - الإيضاح للفارسي

ص ٢٢٢ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٣) سقط من ط الأمثلة الأربعة السابقة على هذا المثال .

(٤) في ب ، ج : (للفعل) . (٥) في ط : (زيدا) وهو سهو .

(٦) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٧) في ج : (عليه معموله) .

(٨) في ب ، ج : (اغتفر) . (٩) مثال للمجرور بالحرف .

(١٠) مثال للمجرور بالإضافة . وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٩٨ .

(١١) سقط من ج : (مضافاً إليه) . (١٢) والنصب فيه على المفعولية كما في نحو : كم رجلاً ضربت ؟ .

وَالْأَفْرُوعُ مَبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا ، وَخَيْرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفًا

والأفروع مرفوع لأنه إذا لم يكن معه جارٌّ وليس بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر وجب أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية^(١) فيتعين للمبتدأ أو الخبر^(٢) .

فإن لم يكن ظرفاً فهو مبتدأ كقولك^(٣) : كم رجلاً أخوتك ؟ وكم رجلاً ضربته ؟ لأن الفعل قد اشتغل عنه .

وإن كان ظرفاً^(٤) فهو خير كقولك : كم يوماً سفرك ؟ لأنك لو جعلت (كم) مبتدأ وهي للزمان تعذر^(٥) أن يكون خبرها (السفر) ، كما يتعذر ذلك^(٦) في مثل : متى سفرك ؟ فيجب أن يقدر (السفر) ونحوه مبتدأ ، ويكون ما تقدم ظرفاً في موضع رفع على الخبر^(٧) مثله في قولك : متى القتال ؟ .

ولو قيل بجواز النصب فيما إذا اشتغل الفعل^(٨) عنه بضميره في مثل^(٩) قولك : كم رجلاً ضربته ؟ لم يكن بعيداً ويكون بمنزلة : زيدا ضربته ، منصوباً^(١٠) بفعل دل عليه ما بعده ، إلا أنه يجب أن يقدر بعد (كم) لا قبلها لئلا يوقعها في^(١١) غير صدر الكلام ، فيقدر : كم رجلاً ضربت ضربته ؟ فيكون الفرق بينه وبين (زيدا ضربته) أن تقدير الناصب ثم قبل المنصوب ، وها هنا بعده لوجود^(١٢) المانع من تقديمه .

(١) قال الجامي في شرحه : ... وهذا مبني على مذهب سيويه ، فإنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً . وأما عند غير سيويه فهذا خير مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة ، اه الفوائد الضيائية ٤٩٤ / ٢ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٤٠٣ / ٢ - شرح الرضي ٩٨ / ٢ - شرح ابن يعيش ١٢٧ / ٤ .

(٢) في أ : (والخير) . (٣) في أ ، ب : (كفولهم) .

(٤) في ط : (وإن لم يكن ظرفاً) ، وهو خطأ للزوم التكرار .

(٥) في ط : (يتعذر) . (٦) سقط من أ : (ذلك) .

(٧) قال الرضي ٩٩ / ٢ : ... ف (كم) - ها هنا - منصوب المحل أولاً داخل في قوله : (ما بعده فعل أو شبهه غير مشتغل عنه) لأن التقدير كم يوماً كائن سفرك ؟ ومرفوع المحل ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خير المبتدأ ... اه .

وينظر : مبسوط الأحكام للبريزي ورقة ٣٦٨ - الهادية للأردبيلي ص ٢٠٧ .

(٨) سقط من ط : (الفعل) . (٩) سقط من أ : (مثل) .

(١٠) في ب ، ج : (منصوب) بالرفع ، وما أثبتته أوجه .

(١١) سقط من ج ، ط : (في) . (١٢) في ط : (لوجوب) .

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ . وَفِي مِثْلِ تَمْيِيزِ :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... ثَلَاثَةٌ أُوجِبُهُ

قوله : « وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ » .

يعني في مواضع الرفع والنصب والجر^(١) ، فإذا قلت : بمن مررت ؟ وبمن تمر
أمر ، فمجرور^(٢) .

وإذا قلت : من ضربت ؟ ومن تضرب أضرب ، فمنصوب^(٣) .

وإذا^(٤) قلت : من ضربته ؟ ومن ضربته ضربته ، فمرفوع على ما تقدم^(٥) .

قوله : « وَفِي مِثْلِ^(٦) تَمْيِيزِ :

[٣٢] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

ثَلَاثَةٌ أُوجِبُهُ .

فالنصب على الاستفهامية وإن لم يُرَدَّ معنى الاستفهام لكن على سبيل التهكم ،

كأنه // متحقق ذلك ولكنه^(٧) ذهل عن كمية العدد ، فهو يسأل عنه^(٨) .

(١) سقط من ج : (والجر) .

(٢) وذلك لدخول حرف الجر على (من) الاستفهامية في المثال الأول والشرطية في الثاني .

(٣) وذلك لوقوع الفعل بعد (من) الاستفهامية والشرطية غير مشتغل عنه بضميره .

(٤) في ب : (فإذا) . (٥) ينظر ص ٧٦٦ .

(٦) سقط من ط : (مثل) وكذا سقط من بعض نس المتن .

٣٢ = صدر بيت من الكامل للفرزدق ، وهو بتامه :

كَمْ عَمَلَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

البيت من قصيدة يهجو بها جريرا . ينظر ديوانه ١ / ٣٦٦ .

والبيت في سيبويه ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ - المقتضب ٣ / ٥٨ - معاني الفراء ١ / ١٦٨ -

أصول النحو لابن السراج ١ / ٣٨٧ - جمل الزجاجي ص ١٤٨ ، ١٤٩ - اللع ص ٢٢٨ -

المفصل ص ١٨٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٤٤٣ - شرح الواقية للمصنف ٢ / ٤٠٤ - شرح

الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٩٩ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٢ - شرح الرضي ٢ / ١٠٠ -

خزانة الأدب ٣ / ١٢٦ - شواهد العيني ١ / ٥٥٠ ، ٤٨٩ . والشاهد في البيت أوضحه

المصنف مع ذكر ما فيه من أوجه . (٧) في أ : (ولا كنه) وهو تحريف .

(٨) قال الفارسي : « ... وأما النصب فعل الاستفهام وهو يقصد التكميل أيضا ، تقول : (كَمْ عَمَّةٌ

لك) أي : من كثر ... » ١٤٤ الإفصاح ص ٢٢ . وينظر الحلل لابن السيد ص ١٨٠ .

والجر على أنها (كم) الخبرية على التحقيق^(١) ، أي : كثير من عماتك
وخالاتك^(٢) حلبت على عشارى .

والرفع على أن يكون المميز محذوفاً على أنها (كم) الاستفهامية على المعنى
المتقدم ، أو (كم) الخبرية ، أي : كم مرة ، على التهكم ، أو : كم مرة ، على
التكثير^(٣) ، فترتفع^(٤) (عمه) على الابتداء^(٥) ، ويصححه^(٦) كونه موصوفاً
بقوله : (لك)^(٧) ، وخبره : (قد حلبت) ، و (كم) على الوجهين - إذا رفعت
(عمه) - في موضع نصب لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية
أو تسليط^(٨) المصدرية ، وكون الفعل قد^(٩) وقع خيراً لا يمنعه^(١٠) ذلك من عمله
فيما قبل المبتدأ ، ألا ترى أنك تقول : عمرا زيد ضرب ، وعمرا زيد ضارب ،
ويوم الجمعة زيد ضارب .

وإذا رفعت (عمه) رفعت (خالة) و (فدعاء)^(١١) ، وإذا نصبتها
نصبتها ، وإذا خفضتها خفضتها ، وذلك واضح^(١٢) .

- (١) في المقتضب ٣ / ٥٨ : « فإذا قلت : كم عمه ، فعلى معنى : رب عمه » ا . هـ .
- (٢) في أ : (خلاتك) وهو تحريف .
- (٣) في سيويه ١ / ٢٩٥ : « ... وقد قال بعض العرب :
كم عمه ... فجعل (كم) مرارا ، كأنه قال : كم مرة قد حلبت على عماتك » ا . هـ .
- (٤) في ط : (فترتفع) .
- (٥) جعله المصنف أبعد هذه الأوجه الثلاثة ، وذلك قوله في شرح الوافية : « ... والرفع على الابتداء
وهو أبعدا » ا هـ شرح الوافية ٢ / ٤٠٤ .
- (٦) في ج ، ط : (ومصححه) .
- (٧) قال ابن هشام : « ... وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بـ (لك)
وبـ (فدعاء) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص (الخالة) بوصفها بالفدع
كما حذف (لك) من صفة (خالة) استدلالاً عليها بـ (لك الأولى ... » اه المغني ١ / ١٨٥ .
- (٨) في ج : (تسلط الظرفية أو تسلط) وهو خطأ لأن (تفعل) مصدر (تفعل) لا (فَعَل) .
- (٩) (قد) زيادة من ب .
- (١٠) (لا يمنعه) في ط : (لا يمنعه) .
- (١١) (الفدع) : عوج وميل في المفاصل كلها ، حلقة أو داء ، كأن المفاصل قد زالت عن
مواضعها ، لا يستطيع بسطها معه ، وأكثر ما يكون في الرسغ من اليد والقدم . اللسان (فدع) .
- (١٢) أما تبعية (خالة) فعلى العطف ، وأما تبعية (فدعاء) فعلى الصفة .

وَقَدْ يُحَذَفُ فِي مِثْلِ : كَمْ مَالِكٌ ؟ وَكَمْ ضَرْبَتْ ؟ .

قوله^(١) : « وَقَدْ يُحَذَفُ ... » .

يعني : وقد يحذف^(٢) المميز للعلم به كقولك : كَمْ مَالِكٌ ؟ أي : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟ أو : كَمْ دِينَارًا مَالِكٌ^(٣) ؟ على حسب ما تدل عليه القرينة^(٤) .
وَكَمْ ضَرْبَتْ ؟ أي : كم مرة ؟ أو : كم ضربةً ؟^(٥) .

* * *

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) سقط من ب ، ج ، ط : (وقد يحذف) .

(٣) في ط : (أي : كم درهما ؟ وكم دينارًا ؟) .

(٤) في الفصل ص ١٨٠ : « وقد يحذف المميز فيقال : كم مالك ؟ أي : كم درهما أو دينارًا مالك ؟ وكم غلمانك ؟ أي : كم نفسًا غلمانك ؟ وكم درهمك ؟ أي : كم دانقًا درهمك ؟ وكم عبد الله ماكت ؟ أي : كم يوما أو شهرا ، وكذلك : كم سرت ؟ وكم جاءك فلان ؟ أي : كم فرسخًا ؟ وكم مرة ؟ أو : كم فرسخ وكم مرة ؟ » ١٤٤ هـ .

وينظر شرح ابن عييش ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٥ .

(٥) في شرح الوافية ٢ / ٤٠٥ : « أي : كم ضربة ضربت ، أو : كم مرة ضربت ؟ » ١٤٤ هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٠ .

الظُرُوفُ

الظُرُوفُ مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ)

قوله : « (١) الظُرُوفُ » ، يعني : الظروف المبنية لأن بعض الظروف من أقسام المعربات (٢) .

قوله : « مِنْهَا (٣) مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) » .
وكذلك : فوق ، وتحت ، وأمام ، وشبهه (٤) (٥) .

وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا تبني إلا إذا نُوي ، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب (٦) كقوله (٧) :

[٣٣] فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

وفي القراءة الشاذة : « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ » (٨) .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
(٢) في ب ، ج ، ط : (المبنيات) وهو خطأ ظاهر ولا يستقيم بإثباته الكلام .
(٣) في ب : (فمنها) .
(٤) في ج ، ط : (وما أشبه ذلك) .
(٥) قال الرضي ١٠١ / ٢ : « اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة : قبل ، وبعد ، وتحت ، وفوق ، وأمام ، وقدم ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وأول ، ومن عل ، ومن علو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو : يمين ، وشمال ، وآخر ، وغير ذلك » ٨١ . وينظر : الفصل ص ١٦٨ ، شرح ابن عيمش ٨٥/٤ ، ٨٦ .
(٦) هكذا في ب ، وفي غيرها : (تعرب) وما أثبتته أوجه .
(٧) هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عام ، وكان له ثأر فأدركه . هذا ما ذكره العيني في شواهد ٤٣٥/٣ . وقيل : هو يزيد بن الصعق بن عمرو بن جويلد الكلبي . خزنة الأدب ٢٠٤/١ .
٣٣ = صدر بيت من الوافر ، وهو بنجامة :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
ويروي عجزه : أكاد أغص بنقطة الماء الحميم
ويروي : بالماء الحميم

وينظر : الفصل ص ١٦٨ - شرح ابن عيمش ٨٨/٤ - شرح الرضي ١٠٢/٢ - الأزهار الصافية ٢٦١/١ -
الفوائد الضيائية ٥٠١/٢ - الكافي ٤٩٥/٢ - المطالع السعيدة ١٢٦/١ - درة الغواص ١٢٧ - خزنة الأدب
١٣٣/٣ التصريح ٥٠٢ - الأشموني ٢٦٩/٢ - الدرر ١٧٦/١ . والشاهد في البيت قوله : (وكنت قبلا)
حيث أعربت (قبل) لما حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، ولهذا نكر فنون . وأصله : (وكنت قبل هذا) .
(٨) قال الله تعالى : ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ من الآية ٤ / الروم . قال أبو حيان : « وقرأ =

وَأَجْرِي مُجْرَاهُ : لَا غَيْرَ ، وَلَيْسَ غَيْرٌ ، وَحَسْبُ . وَهِيَ (حَيْثُ) وَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

قوله : « وَأَجْرِي مُجْرَاهُ : لَا غَيْرَ ، وَلَيْسَ غَيْرٌ ، وَحَسْبُ » .

وإن لم تكن ظروفًا لكثرتها^(١) ، فلما أشبهت الظروف عوملت معاملتها .

قوله : « وَهِيَ (حَيْثُ) ... إلى آخره » .

وإنما بنيت لاحتياجها إلى جملة تبيين^(٢) معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك ،
ولذلك لا تضاف إلا إلى جملة لأن وضعها لمكان نسبة ، فلذلك افتقرت إلى الجملة
كافتقار الموصول^(٣) .

وما جاء مضافًا إلى غير جملة فشاذ لا يعول^(٤) عليه^(٥) ، ولذلك بقيت على
بنائها .

= أبو السماك والحجوري وعمون العقيلي : (من قبل ومن بعد) - بالكسبر والتنوين فيهما - قال
الزمخشري : على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقطاعه ، كأنه قيل : قبلًا وبعدها ، بمعنى : أولاً
وآخرًا ، انتهى ١٤٥ هـ . البحر المحيط ٧ / ١٦٢ . وينظر : الكشاف ٣ / ٢١٤ - البيان للأنباري
٢ / ٢٤٨ - وقد تقدم الحديث عن الآية من ٥٣٤ .

(١) قال الرضي ١٠٣ / ٢ : « شبه (غير) بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها كما في الغايات
لكونها جهات غير محصورة ، وإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة ... ولا يهدف منها المضاف
إليه إلا مع (لا) التبرئة و (ليس) نحو : أفعل هذا لا غير ، وجاءني زيد ليس غير ، لكثرة استعمال
(غير) بعد (لا) و (ليس) ... وأما (حسب) فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ،
وبني على الضم تشبيهاً بـ (غير) إذ لا يتعرف بالإضافة مثله ١٤٥ هـ . وينظر : شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٠٦ . (٢) في ب : (يتبين بها) .

(٣) قال المبرد : « و (حيث) اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه ، ف (حيث) في
المكان كـ (حين) في الزمان ، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، والفعل
والفاعل ١٤٥ هـ . المتقضب ٢ / ٥٣ - وينظر أيضًا ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٣٤٦ - شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٠٧ . (٤) في ب ، ط : (لا يعمل) .

(٥) قال الزمخشري (المفصل ١٦٩ ، ١٧٠) : « ... ولا يضاف إلى غير الجملة إلا ما روي عن
قوله : أما ترى حيث سهيل طالعا ... أي : مكان سهيل . وقد روى ابن الأعرابي بيتا عجزه :
حيث لي العمائم ١٤٥ هـ . وفي المتقضب ٤ / ٣٤٦ : « ... ولا يجوز : قمت حيث زيد ، كما
تقول : قمت في مكان زيد ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة ١٤٥ هـ .
وينظر سيويه ٢ / ٤٤ - شرح الرضي ٢ / ١٠٣ .

وَمِنْهَا (إِذَا) وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَلِذَلِكَ اخْتِيَرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ

وقد تدخل عليها (ما) فتكون^(١) للمجازاة^(٢) .

قوله^(٣) : « وَمِنْهَا (إِذَا) ... » . وإنما بنيت للمعنى الذي ذكر في (حيث)^(٤) ولكن تلك للمكان^(٥) وهذه للزمان . وهي مختصة بمعنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا^(٦) .

قوله : « فَلِذَلِكَ اخْتِيَرَ بَعْدَهَا » . [أي : ولكون معنى الشرط فيها غالبا^(٧)] .

وقد تقع مجرد الظرفية كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٨) وأشباهه^(٩) ، لأنك لو جعلتها للشرط^(١٠) وجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أُقْسِمُ) المقدر الإنشائي^(١١) ، فيفسد المعنى إذ يصير القسم مقيدا^(١٢) .

(١) في ج : (وتكون) .

(٢) في سيبويه ١ / ٤٣٢ ، ٤٣٣ : « ... وإنما منع (حيث) أن يجازي بها أنك تقول : حيث تكون أكون ، ف (تكون) وصل لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ... فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما أشبهها ... » ١٠١ . وينظر : المقتضب ٢ / ٥٣ - الفصل ص ١٧٠ - شرح ابن عيش ٤ / ٩٢ . (٣) سقط من ب ، ج ، ط : (قوله) . (٤) أي : لاحتياجها إلى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك . وينظر ص ٥٥٩ . وقال الرضي ٢ / ١٠٨ : « ... ويجوز أن يقال في (إذا) إنه بني لأن وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم » ١٠١ .

(٥) أي : (حيث) . وقد أجاز الأخفش أن تكون للزمان كما في قول الشاعر :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٠٣ - شرح ابن عيش ٤ / ٩٢ . (٦) في سيبويه ٢ / ١١ : « ... وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة » ١٠١ . وقال المررد : « ... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعتها حروف الجزاء لأنها داخلة على الفعل وجوابه ، ولا بد للفعل الذي يدخل عليه من جواب » ١٠١ . المقتضب ٢ / ٥٥ .

(٧) تكملة يستقيم بها السياق . (٨) الآية الأولى / الليل .

(٩) في ج : (وأشباهها) . (١٠) في أ : (للشرطية) .

(١١) في أ : (الإنشائي) .

(١٢) علل لذلك الرضي بقوله : « ... إذ جواب الشرط إما بعده أو مدلول عليه بما قبله ، وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه ، وليس ها هنا ما يدل على جواز الشرط قبل (إذا) إلا القسم فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير : =

وكذلك قوله تعالى^(١) : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٢) لأنك لو جعلتها شرطية وجب أن تقول : (فهم ينتصرون) .

وأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾^(٤) إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴿^(٥) فيمكن أن يقال إنها^(٦) لمجرد الظرفية لمجيء (ما) بغير (فاء)^(٧) ، ويمكن أن يقال : إن المعنى على قسم مقدر^(٨) ، فجاء الجواب للقسم مثله في قوله تعالى^(٩) : « وَإِنْ أُطْعِمْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾^(١٠) .

= (إذا يغشى أقسم) فلا يكون القسم منجرا بل معلقا بـ (غشيان الليل) ، وهو ضد المقصود إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهارا غير متوقف على دخول الليل ... هـ ١ . شرح الرضي ١١١ / ٢ .

(١) (تعالى) غير مثبتة في أ . . . (٢) الآية : ٣٩ / الشورى .

قال الأنباري : « والقياس أن يكون (هم) مرفوعا بفعل مقدر دل عليه (ينتصرون) ، وتقديره : ينتصرون هم ينتصرون ، هذا قياس قول سيويه لأنه قال : إذا قلت : إن يأتي زيد يضرب ، يرتفع (زيد) بتقدير فعل دل عليه (يضرب) هـ ١ . البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٠ / ٢ .

(٣) (تعالى) زيادة من ب .

(٤) من الآية ٢٥ / المجاثية . (٥) (إلا أن قالوا) زيادة من ط .

(٦) (إنها) في هامش ج .

(٧) قال أبو حيان : « ... لأن (إذا) للاستقبال ، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفيا

بـ (ما) لم تدخل الفاء ، بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء ... هـ ١ . البحر المحيط ٤٩ / ٨ .

وقد رد ابن هشام قول أبي حيان هذا بقوله : « ... وليس هذا بجواب وإلا لاقتزن بالفاء

مثل : ﴿ وَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ ، وإنما الجواب محذوف ، أي : عمدوا إلى الحجج

الباطلة هـ ١ . المغني ٩٨ / ١ .

(٨) قال العلوي في شرحه ٢٧١ / ١ : « ... كأنه قال : والله ما كان حججتهم إلا أن قالوا هـ ١ .

(٩) (تعالى) زيادة من ج ، ط . (١٠) من الآية ١٢١ / الأنعام .

قال ابن هشام : « ... وأما (وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون) فالجملة جواب لقسم محذوف

مقدر قبل الشرط بدليل : (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) الآية هـ ١ . المغني ٩٩ / ١ .

هذا .. ويرى المعكبري أن جملة (إنكم لمشركون) جواب للشرط وحذف الفاء منه لأن الشرط

بلفظ الماضي (وإن أطعمتموهم) ، قال : « وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي هـ ١ .

التيبان ٥٣٦ / ١ .

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا

ومن يلتزم أن لا يقع بعدها إلا^(١) الفعل يلزم وجوب النصب^(٢) في باب : (زيدا ضربته) إذا وقع بعدها ، كما يلزم في^(٣) (إن) ونحوها مما يلزم بعده الفعل^(٤) .

واستعمالها للمجازاة بـ (ما) أو بغير // (ما) ضعيف^(٥)
قوله : « وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ ... » .

فيلزم وقوع المبتدأ والخبر^(٦) بعدها كقولك : خرجت فإذا زيد قائم^(٧) ، وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى (فاجأت) كأنك قلت : فاجأت زمان زيد قائم ، فيلزم المبتدأ بعدها ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بين معنيها^(٨) ، وكان قياس ذلك أن يمتنع^(٩) النصب فيما بعدها - إذا وقع في باب (زيدا ضربته) - كقولك : خرجت فإذا عبد الله يضربه عمرو ، ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدأ والخبر .

- (١) (إلا) ممحاة من أ .
(٢) هذا قول جمهور النحاة . وأجاز الأخفش وقوع الاسم بعدها ، وكلام المصنف هذا - وفيما تقدم بقوله : (فلذلك اختير بعدها الفعل) يدل على إجازته هذا تبعاً للأخفش .
ينظر ص ٥٦٠ ، الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٧٢ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٠٦ .
(٣) في ج : (في نحو) ويلزم التكرار .
(٤) ينظر ما تقدم ذكره في هذا الموضوع من باب الاشتغال ص ٤٦٨ .
(٥) في المقتضب : « وإنما منع (إذا) من أن يجازي بها لأنها مؤقتة ، وحروف الجزاء مبهمة ... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعها حروف الجزاء لأنها داخلية على الفعل وجوابه ، ولا بد للفعل الذي يدخل عليه من جواب ، فما جاء ضرورة قوله :
ترفع لي خندق والله يرفع لي نارا إذا ما خبت نيرانهم تقد
وقال الآخر :

- إذا قصرت أسياقنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب ١٠٥ هـ .
المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٥٥ وينظر : سيبويه ١ / ٦٨ - المفصل ص ١٧١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٧ - وقال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٠٨ : « ثم بين أن الفصح أنهم لا يجازون بها ، بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً لأنها للوقت المعين بخلاف (متى) » ١٠٤ هـ .
(٦) (والخبر) زيادة من ج ، ط .
(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٥٤ ، ٥٥ - المقتضب ٣ / ١٧٨ - شرح الرضي ٢ / ١١٢ .
(٨) في أ : (بين معنيهما) .
(٩) في ط : (يمنع) .

- قوله : « وَ (إِذْ) لَمَّا مَضَى » .
 وبنائها إما^(١) لما ذكر^(٢) في (إذا)^(٣) وإما لأن وضعها^(٤) وضع الحروف .
 قوله : « وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ »^(٥) .
 لأنها بمعنى زمان من غير معنى شرط^(٦) ، فصح^(٧) أن تفسر بالفعلية^(٨) تارة
 وبالاسمية أخرى كـ (حيث) في المكان^(٩) .
 وتتصل بها (ما) فتكون للمجازاة^(١٠) . والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما)
 كـ (حيثما) لا حرفاً برأسه^(١١) .

- (١) (إما) في هامش أ .
 (٢) في أ : (لما ذكرناه) .
 (٣) وهو قوله : « وَإِنَّمَا بَنِيَتْ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى جَمَلٍ تَبَيَّنَ مَعْنَاهَا كَاحْتِيَاجِ الْمَوْصُولِ إِلَى ذَلِكَ » هـ .
 ينظر ص ٧٧١ ، ص ٧٧٢ مع الهامش رقم (٤) .
 (٤) في ط : (وضعه) .
 (٥) قال المبرد : « وَ (إِذْ) يَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَالْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ » هـ . المقتضب ٣ / ١٧٧ ،
 وينظر سيبويه ١ / ٥٤ ، ٥٥ ، ٤٥٩ .
 (٦) في أ : (الشرط) .
 (٧) في ج : (فيصح) .
 (٨) في ج : (بالفعل) .
 (٩) ينظر ص ٧٧١ .
 (١٠) في سيبويه ١ / ٤٣٢ : « . . . وَلَا يَكُونُ الْجُزْءُ فِي (حَيْثُ) وَلَا فِي (إِذْ) حَتَّى يَضُمَّ إِلَى
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مَا) ، فَتَصِيرُ (إِذْ) مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) وَ (كَأَنَّما) ، لَيْسَتْ (مَا)
 فِيهِمَا بَلْفَوْ ، وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَمَا كَانَ مِنَ الْجُزْءِ بـ (إِذْ
 مَا) قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرَادِسَ :
 إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ » هـ .
 (١١) (إذما) حرف عند سيبويه مثل (إن) . قال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ : « فَمَا يَجَازِي بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ
 غَيْرِ الظَّرُوفِ : (مَنْ) وَ (مَا) وَ (أَيُّهُم) . وَمَا يَجَازِي بِهِ مِنَ الظَّرُوفِ : (أَيُّ حِينٍ)
 وَ (مَتَى) وَ (أَيْنَ) وَ (أُنَى) وَ (حَيْثَمَا) . وَمِنْ غَيْرِهِمَا : (إِنْ) وَ (إِذْمَا) .. » هـ .
 وهي اسم عند المبرد - في أحد قوليه - والآخر وافق فيه سيبويه وقد تبعه في القول باسميتها
 كل من ابن السراج ، والفارسي والمصنف . ينظر القول الأول للمبرد في المقتضب ٣ / ١٧٦ ،
 ٤ / ٣٤٧ - والآخر في ٢ / ٤٦ - وقول ابن السراج في الأصول ٢ / ١٦٥ - والفارسي
 في إيضاحه ص ٣٢١ . وينظر : المغني ١ / ٨٧ - التوطئة ص ٦٦ - الممع ٢ / ٥٨ .

وَمِنْهَا : (أَيْنَ) وَ (أُنِّي لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا . وَ (مَتَى) لِلزَّمَانِ فِيهِمَا . وَ (أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا . وَ (كَيْفَ) لِلحَالِ اسْتِفْهَامًا

قوله : « وَمِنْهَا (أَيْنَ) وَ (أُنِّي) لِلْمَكَارِي اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا » .
 تقول : أين زيد ؟ ، وأين تكن تكن أكن^(١) ، وكذلك (أُنِّي)^(٢) .
 وقد تستعمل للزمان والحال كـ (متى) و (كيف)^(٣) ، وبنائهما واضح^(٤)
 قوله^(٥) : « وَ مَتَى . لِلزَّمَانِ فِيهِمَا » .

يعنى : في^(٦) الاستفهام والشرط ، تقول : متى القتال ؟^(٧) ، ومتى تأتي^(٨) آتاك .
 قوله : « وَ (أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا » .
 كـ (متى) في الاستفهام^(٩) كقوله : ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(١٠) ، أي : متى^(١١) .
 قوله : « وَ كَيْفَ لِلحَالِ اسْتِفْهَامًا »^(١٢) .
 تقول : كيف زيد ؟ ، معناه : على أي^(١٣) حال هو ؟ .

وأما استعمالها للشرط - إذا دخلت عليها (ما) - فضعيف عند البصريين
 وجائز عند الكوفيين^(١٤) .

- (١) مثالان ، أحدهما (أين) فيه استفهامية ، والآخر شرطية .
- (٢) فيقال في الاستفهام : أين زيد ؟ وفي الشرط : أني تجلسن أجلس .
- (٣) أي : كـ (متى) في الزمان ، و (كيف) في الحال . وينظر سيبويه ٢ / ٣١٢ .
- (٤) قال في شرح الوافية ٢ / ٤١١ : « ... وعلّة بنائهما تضمنهما معنى الحرف » هـ .
- (٥) سقط من ط : (قوله) .
- (٦) سقط من ب ، ج ، ط : (في) .
- (٧) في ج ، ط : (القيام) .
- (٨) في أ : (تأتيني) بإثبات الباء وهو خطأ .
- (٩) في سيبويه ٢ / ٣١٢ : « ... ألا ترى أن لو أن إنسانا قال : ما معنى (أيان) ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت » هـ .
- (١٠) قال الله تعالى : ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ . الآية ١٢ / الذاريات .
- (١١) قال أبو حيان : « .. أي : متى وقت الجزاء ؟ سؤال تكذيب واستهزاء » هـ . البحر المحيط ٨ / ١٣٥ - وينظر : معاني الفراء ٣ / ٨٣ .
- (١٢) في المقتضب ٤ / ٣٣٣ : « ... و (كم) داخلة على كل عدد ، كما أن (كيف) مسألة عن كل حال » هـ .
- (١٣) وينظر أيضا ٣ / ٦٣ - سيبويه ١ / ٢٧٨ شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١١ . (سقط من أ : (أي) .
- (١٤) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤١٢ : « ... ولا يجازي بها في الأصح وإن دخلت (ما) =

وَمِنْهَا : (مُذٌ وَ مُنْذٌ) بِمَعْنَى : أَوَّلُ الْمُدَّةِ ، فَلَئِذَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرُفَةُ

قوله : « وَمِنْهَا (مُذٌ) وَ (مُنْذٌ) بِمَعْنَى : أَوَّلُ الْمُدَّةِ ، فَلَئِذَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرُفَةُ » .

إنما بنينا إما لأن وضع (مذ) وضع الحرف^(١) ، ثم حملت (منذ) عليها لانفاقهما^(٢) ، وأما لأن المعنى قطعهما عن الإضافة ولذلك بنيت (منذ) على الضم كما بني ما قطع عن الإضافة^(٣) .

ومعناها إما أول المدّة فليهما المفرد المعرفة^(٤) كقولك : ما رأيته مذ^(٥) يوم الجمعة ، أي : أول المدّة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة .

وإنما وليهما المفرد لتعنين الأولية المقصودة ، ألا ترى أنك لو قلت : يومان ، أو عشرون^(٦) يوماً ، لم تتعنين الأولية!!^(٧) .

وإنما وليهما^(٨) المعرفة ليفيد تعينها الذي هو مقصود بالذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيته مذ يوم^(٩) - وأنت تعني أول المدّة - لم تفد تعيناً^(١٠) .

= عليها كقولك : كيفما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون مع (ما) واختاره الزجاجي في الجمل ؛ ١ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٣٣ - وينظر قول الزجاجي في الجمل ص ٢١٧ - شرح الرضي ٢ / ١١٧ . وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة (٩١) ٢ / ٦٤٣ - لهذا الخلاف - الرضي ١ / ٢٠٥ . (١) في ج ، ط : (الحروف) .

(٢) جمهور النحويين على أن أصل (مذ) : منذ ، فخفض بحذف النون استدلالاً بأنك لو سميت بـ (مذ) صغرت على (منيد) وجمعه على (أمناذ) . شرح الرضي ٢ / ١١٧ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٢٢ - المقتضب ٣ / ٣١ - المفصل ص ١٧٠ - الرضي ١ / ٣٣٦ . (٣) فتكون مثل : أي ، وقبل ، وبعد . ينظر ص ٥٢٤ ، ٥٥٨ .

(٤) في سيبويه ٢ / ٣٠٨ : هـ ... وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة ؛ ١ هـ .

(٥) في ب : (منذ) (٦) في ب : (يومين أو عشرين) بالجر ، وكلاهما صواب .

(٧) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤١٣ : هـ أحدهما : أول المدّة كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أي : أول المدّة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، وكذلك احتيج في هذا المعنى أن يكون مفرداً معرفة لتفيد تعين أول المدّة ؛ ١ هـ . وينظر : الإنصاف مسألة (٥٦) ١ / ٣٨٢ - شرح الرضي ٢ / ١٢١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٣ ، ٩٤ . (٨) في ج ، ط : (وليها) .

(٩) في ب : (مذ يوم الجمعة) فيكون مابعداً معرفة وهو خلاف المقصود .

(١٠) في ب : (بعينها) .

وَبِمَعْنَى : الْجَمِيعِ ^(١) ، فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ . وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوْ الْفِعْلُ
أَوْ (أَنْ) فَيَقْدَرُ زَمَانٌ مُضَافٌ . وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَا بَعْدَهُ خِلَافًا لِلزَّجَاجِيِّ ^(٢) ..

قوله : « وَبِمَعْنَى ^(٣) : الْجَمِيعِ ، فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ » .

كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومذ ^(٤) سنة ، أي : جميع المدة التي انتفت فيها
الرؤيا يومان أو سنة . وإنما وليهما ^(٥) المقصود بالعدد لأن الغرض بيان المدة
بأسرها ^(٦) .

قوله : « وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوْ الْفِعْلُ أَوْ (أَنْ) فَيَقْدَرُ زَمَانٌ مُضَافٌ » ^(٧) .

وإنما قدر الزمان لأن المعنى - إذا قلت : ما رأيته مذ سفره ، أو مذ سافر ،
أو مذ أنه سافر ^(٨) - أي : مذ زمان سفره ، فوجب تقدير ذلك لأن المعنى عليه ،
وإنما حذف للعلم به .

وأما إعرابه : فمبتدأ عند المحققين ^(٩) ، ما بعده خبره ، لأن المعنى : أول المدة
يوم الجمعة ، أو : جميع المدة يومان ، وذلك واضح ^(١٠) .

(١) في بعض نسخ المتن : (جميع المدة) .

(٢) في نسخ المتن : (للزجاج) وسيأتي تحقيقه عند الحديث عنه في الشرح .

(٣) في ب ، ج ، ط : (وإما بمعنى) .

(٤) في ب : (منذ) .

(٥) في ج ، ط : (وليها) .

(٦) قال في شرح الوافية ٢ / ٤١٣ : « والثاني : جميع المدة كقولك : ما رأيته مذ يومان ، أي :

المدة التي انتفت فيها الرؤيا يومان جميعا ، فيحتاج في هذا المعنى أن تفيد تعددا » ا هـ .

وينظر : الفصل ص ١٧٠ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٤ - شرح الرضي ٢ / ١٢١ .

(٧) قال الرضي ٢ / ١٢٢ : « ... ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو : مذ زيد مسافر ، أي :

زمان زيد مسافر ، على مذهبه » ا هـ . (٨) في ج : (مسافر) .

(٩) أي : من البصريين وقد نص على ذلك كل من المبرد وابن السراج والفارسي . وقال المبرد : « أما

(مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى ، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها

خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكنها وأنها لا معنى لها في غيره » ا هـ المقتضب ٣ / ٣٠ .

وينظر قول ابن السراج في أصوله ٢ / ١٤١ - والفارسي في إيضاحه ص ٢٦١ .

(١٠) قال ابن هشام : « ... ومعناها : الأمد ، إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، وأول المدة ،

إن كان ماضيا » ا هـ . المغني ١ / ٣٣٥ .

وقد وَهَمَ الزجاجي^(١) في قوله^(٢) : (إنه خير مبتدأ متقدم)^(٣) ، لأن // ١١١
 المعنى واللفظ يأيانه^(٤) ، أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنه يومان ، وذلك
 خير محقق .

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، أصله
 من (حمير) ونزل بغداد ولزم الزجاج حتى برع في النحو : ثم سكن طبرية ، وأملى وحدث
 بدمشق عن الزجاج ونفطوية وابن دريد ، وأبي بكر بن أبي النصر . وروي عنه ابن شرامى
 النحوي ، وأبو محمد بن أبي النصر . صنف : الجمل - في النحو - والإيضاح والكافي - كلاما
 في النحو - وشرح كتاب الألف واللام للمازني ، وغيرها . توفي بطبرية سنة تسع وثلاثين
 وثلاثمائة ، وقيل سنة أربعين . ينظر في ترجمته : طبقات الزبيدي ص ١٢٩ - وفيان الأعيان
 ١ / ٢٨٨ - نزهة الألبا ص ٣٠٦ - أنباه الرواة ٢ / ١٦٠ - بغية الوعاة ٢ / ٧٧ - معجم
 المؤلفين ٤ / ١٢٤ .

هذا .. وقد وقع في نسخ المتن وكذا في (ج) من نسخ الشرح : (الزجاج) بدلا من
 (الزجاجي) وقد اعتمدت في هذا التصويب على ما صرح به المصنف في شرح الوافية
 ٢ / ٤١٤ ، ٤١٥ من نسبة هذا القول إلى صاحب (الجمل) ومعلوم أن (الجمل) للزجاجي .
 قال المصنف : « ... وعكسه في (الجمل) ، يقول : وفي (الجمل) أنها خير مبتدأ متقدم »
 . . . ا

وقد نص الزجاجي على هذا القول في الجمل ص ١٥١ بقوله : « ... وأما (مذ) فترفع ما
 مضى ، وتخفص ما أنت فيه ... فترفع ذلك كله - لأنه ماضي - بالابتداء ، وخبره (مذ) ،
 والتقدير : بين وبين لقائه يومان » ا . أقول ... وحلا لهذا الالتباس فإن هذا القول قد نسب
 إلى كل من الأخفش والزجاج والزجاجي . ينظر المضي ١ / ٣٣٥ . وفي إعراب (مذ) و (مذ)
 قولان آخران ، أحدهما : عليه أكثر الكوفيين ، وهو أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي
 فاعلها ، وأصله على هذا : مذ كان يومان ، وهو مبني على أن أصلهما (من) و (إذ) - وقد
 اختار هذا القول كل من السهلي وابن مالك . والآخر : قول الفراء وبعض الكوفيين ، وهو أنهما
 خير لابتداء محذوف ، وأصله : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، وهو مبني على أن أصلهما
 مركبا من (من) و (ذو) الطائية . ينظر : المضي ١ / ٣٣٥ - الإنصاف مسألة (٥٦) ١ / ٣٨٢
 وما بعدها - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٥ - شرح الرضي ٢ / ١١٨ - أمالي السهلي ص ٤٣ ،
 شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٢ .

(٢) سقط من ط : (في قوله) .

(٣) في ج : (مقدم) .

(٤) في أ : (أنهما) .

(٤) في نسخ الشرح : (بأباه) وما أثبتته أوجه .

(٦) في أ : ب : (متحقق) وما أثبتته أوجه .

وَمِنْهَا : (لَدِي) وَ (لَدُن) ، وَقَدْ جَاءَ : لَدُن ، وَلَدُن ، وَلَدْن ، وَلَد ، وَلَدُ ، وَلَدٌ.....

وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ ، وكون خبره اسم زمان مقدما - على رأيه^(١) - لا يسوغ ذلك ، وإنما يسيغه^(٢) أن لو كان ظرفا له ، ألا ترى أنك لو قلت : جميع المدة يومان ، لم يستقم^(٣) أن يكون (يومان) مبتدأ . وما تقدم خبره وإن كان اسم زمان^(٤) ، لما لم يكن ظرفا له^(٥) .
قوله : « وَمِنْهَا (لَدِي) وَ (لَدُن) ، وَقَدْ جَاءَ : لَدُن ، وَلَدُن ، وَلَدْن^(٦) ، وَلَد ، وَلَدُ ، وَلَدٌ »^(٧) .

وإنما بنيت لأن وضع (لَد) و (لُد) و (لَدْ) وضع الحروف ، وأجريت^(٨) بقية اللغات مجراها لاتفاقها معها في لفظهما ومعناها ، وهذا أشبه ما يعلل به بناؤها . ولو لم^(٩) يجيء إلا (لَدِي) - ونحوها - من لغاتها لم يكن لبنائها وجه^(١٠) لأنها مثل (عِنْد) ، ولا يختلف في إعراب (عِنْد) فكذلك كانت تكون هذه .

(١) أي : الزجاجي . وينظر قوله في الهامش رقم (١) من الصفحة السابقة .

(٢) في ب : (لا يسوغ ذلك وإنما يسوغه) .

(٣) في أ : (يستقيم) وهو خطأ ظاهر . (٤) في أ : (اسم الزمان) .

(٥) رد الرضي قول الزجاجي بنحو ما نص المصنف ، وذلك قوله : « ... فإن فسر الزجاجي (مذ)

و (منذ) بأول المدة وجميع المدة - مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين - فهو غلط لأنك

إذا قلت : أو المدة يومان ، فأنت تخبر عن الأول باليومين ، وأيضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة

بمعرفة مقدمة ، والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو :

يوم الجمعة قتال . وإن فسرها بظرف - كما تقول مثلا في : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أي :

مع انتهائها ، أي : انتها الرؤية يوم الجمعة ، وفي : ما رأيته مذ يومان ، أي : عقبيها وبعدها ،

أي : بعد الرؤية يومان - فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى » اه شرح الرضي ١١٨/٢ .

(٦) أي : بفتح اللام وضم الدال وكسر النون ، وفتح اللام والدال وسكون النون ، وضم اللام

وسكون الدال وكسر النون .

(٧) أي : بفتح اللام وسكون الدال ، وضم اللام وسكون الدال ، وفتح اللام وضم الدال . وينظر :

المفصل ص ١٧٢ - شرح الوافية للمصنف ٤١٥ / ٢ - الفوائد الضيائية ٥١٤ / ٢ .

(٨) في ب : (فأجرى) . (٩) في أ : (فلو لم) .

(١٠) خالف الرضي المصنف في وجه بناءتها ، ورأى أن الوجه في بنائها أن يقال : =

ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع الحروف أشبه الحرف ، ثم أجري
الباب^(١) مجرى واحدا كما تقدم^(٢) .

ومعناها أخص من معنى (عِنْدَ)^(٣) لأنك تقول : عندي كذا^(٤) ، لِمَا كان
في حوزتك^(٥) ، حَضْرَكَ أو لم يَحْضُرَكَ - وَلَدَيْ كذا ، لِمَا لم يجاوز^(٦)
حَضْرَتَكَ^(٧) .

وقد نصبت ب (لَدُنْ) (غُدُوَّة) خاصة - دون غيرها^(٨) - تقول : من
لَدُنْ زيد ، كما تقول : من عند زيد^(٩) ، قال الشاعر^(١٠) :

[٣٤] لَدُنْ^(١١) غُدُوَّةٌ حَتَّى الْأَذِّ بِحُفِّهَا بَقِيَّةٌ مَّنْقُوصَةٌ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٌ^(١٢)

= إنه زاد على سائر الظروف غير المنصرفة في عدم التصرف بكونه - مع عدم تصرفه - لازما

لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحرف دونها ينظر شرح الرضي ١٢٣ / ٢ . .

(١) (الباب) في هامش أ . (٢) ينظر قوله في الصفحة السابقة .

(٣) في ج : (عندك) .

(٤) في أ : (عندك له كذا) وما أثبتته أوجه حتى لا يناقض المثال المعنى المقصود .

(٥) في ج : (في جوارك) وفي ب ، ط : (في حوزك) .

(٦) في ب ، ط : (فيجاوز) . (٧) ذكر هذا في شرح الوافية ٤١٥/٢ .

(٨) سبق للمصنف أن ذكر هذا في باب (الضمر) ص ٦٩٧ . وينظر معه الهامش رقم (٤) .

وينظر سيويه ٢٤/١ ، ١٠٧ ، ٣٨٩ . (٩) ينظر : المقتضب ١٩٠/١ ، ٣٤٠/٤ .

(١٠) لم يسم أحد من المحققين قائله ، ولم أقف عليه فيما وقع تحت يدي من مظان .

٣٤ = استشهد الزمخشري بالبيت في الفصل ص ١٧٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٠١ وأثبتته من شراح الكافية

كل من التبريزي في مبسوطه ورقة ٣٨٤ - والعلوي في الأزهار الصافية ١ / ٢٨١ . والشاهد

في البيت قوله : (لَدُنْ غُدُوَّة) حيث نصبت (غُدُوَّة) ب (لَدُنْ) خاصة تشبيها لتونها بالتنوين

حيث رأوها تنزع عنها وتثبت . قال سيويه ١ / ١٠٧ : هـ ... كما أن (لَدُنْ) لها مع (غُدُوَّة)

حال ليست في غيرها ، تنصب بها كأنه ألحق التنوين في لغة من قال : (لَدُنْ) ، وذلك قولك :

من لَدُنْ غُدُوَّة ، وقال بعضهم : لَدُنْ غُدُوَّة ... والجر في (غُدُوَّة) هو الوجه القياسي هـ ١ .

(الأذ) : أحاط . (قالص) من (قلص الظل) إذا اتروى وانضم بعضه إلى بعض والمعنى :

ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظل بحفها ، وهو وقت الاستواء .

(١١) في ب : (من لَدُنْ) وهو تحريف . (١٢) لم يثبت في ب ، ج سوى قوله : (لَدُنْ غُدُوَّة) .

وَ (قَطُّ) لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ ، وَ (عَوْضٌ) لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ

وهو بعيد لما يفهم^(١) من أن (غُدْوَةٌ) مضاف إليه فيجب خفضه ، وإنما شبهت نونها بنون التنوين أو توهم أنها نون التنوين^(٢) فنصب ما بعده^(٣) لوقوعه بعد تمام الاسم^(٤) كما نصب (زيتا) في قولهم : عندي رطلٌ زيتاً .

قوله : « وَ (قَطُّ) لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ »^(٥) .

تقول : ما رأيته قط . وإنما بنيت لأن من لغاتها (قَطُّ)^(٦) وهي كوضع الحروف فشبهت أختها^(٧) بها^(٨) .

قوله : « وَ (عَوْضٌ) لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ » .

تقول : لا أفعله عوض^(٩) ، أي : لا أفعله أبداً ، إلا أن^(١٠) (أبداً) تستعمل في الإثبات والنفي و (عوض) مخصوص بالنفي .

(١) في ج : (يعلم) .

(٢) ينظر : سيبويه ١٠٧ / ١ - الفصل من ١٧٢ - شرح الرضي ١٢٤ / ٢ .

(٣) في ب : (ما بعدها) .

(٤) ظاهر كلام المصنف أن (غدوة) منصوبة على التمييز .

ويرى العلوي في شرحه أن الظاهر إنما هو نصبه على الظرفية لكونه ظرفاً من ظروف الأزمنة . ويرى الرضي وجهاً ثالثاً في نصبه وهو أن يكون تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصل في نحو : ضارب زيداً . ينظر : شرح الرضي ١٢٤ / ٢ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٨٢ .

(٥) قال الرضي ١٢٤ / ٢ : « ... وربما استعمل (قط) بدون النفي لفظاً ومعنى نحو : كنت أراه قط ، أي : دائماً ، وقد استعمل بدون لفظ لا معنى نحو : هل رأيت الذئب قط ؟ » اهـ

(٦) أي : مفتوحة القاف ساكنة الطاء . قال ابن سيده : ما رأيته قط ، وقط ، وقط ، مرفوعة خفيفة محذوفة منها ، إذا كانت بمعنى (الدهر) ففيها ثلاث لغات ، وإذا كانت بمعنى (حسب) فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء - اللسان (قطط) .

وينظر : شرح ابن عيش ١٠٨ / ٤ .

(٧) أي : التي بمعنى الدهر ، وهي المقصودة هنا .

(٨) قال الرضي ١٢٥ / ٢ : « ... والأول أن يقال : بني لتضمنه لام الاستفراق لزوماً لاستفراق جميع الماضي » اهـ .

(٩) قال ابن عيش ١٠٩ / ٤ : « ... و (عوض) من لفظ (العوض) ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثاني كالعوض من الأول » اهـ .

(١٠) في أ ، ب ، ط : (لأن أبداً) وهو تحريف ولا يستقيم به الكلام .

وَالظَّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ (إِذْ) يَجُوزُ بِنَاوِهَا عَلَى الْفَتْحِ

وإنما بنيت لقطعها عن الإضافة^(١) لأن المعنى : عَوَّضُ الْعَائِضِينَ كما تقول : دَهْرُ الدَّاهِرِينَ^(٢) ، ولولا ذلك لم تبن^(٣) كما لم تبن (أبدا) لما لم يقصد فيها^(٤) هذا المعنى .
قوله : « وَالظَّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ (إِذْ) يَجُوزُ بِنَاوِهَا^(٥) عَلَى الْفَتْحِ » ويجوز إعرابه كقوله تعالى^(٦) : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٧) وقوله : ﴿ وَمِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ ﴾^(٨) ، وَمِنْ^(٩) خِزْيِ يَوْمِئِذٍ^(١٠) عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ^(١١) .

وإنما بني تشبيها له بالظروف المحتاجة إلى الجمل ك (حَيْثُ) و (إِذَا) و (إِذْ) ، لما تبن بالجملة بيانها ، وكذلك (يومئذ) لأن الجملة الواقعة بعد (إذ) مبينة لـ (يوم) أيضا إذا قلت : يومئذ .

(١) وقيل : لتضمنها (من) التي للاستغراق ، أو لحملها على (قط) لأنها ضدها في المعنى . الأزهار الصافية ١ / ٢٨٥ .

(٢) في اللسان : وقيل (عوض) كالم تجرى مجرى العين ، ومن كلامهم : لا أفعله عوض العائضين ، ولا دهر الداهرين ، أي : لا أفعله أبدا ، هـ . اللسان (عوض) . وينظر : شرح الواقية للمصنف ٢ / ٤١٧ - شرح الرضي ٢ / ١٢٤ - ابن يعيش ٤ / ١٠٨ .

(٣) زاد في ب ، ط : (لم تبن أبدا) ويلزم اللبس . (٤) في ج ، ط : (فيه) .

(٥) في أ ، ج : (والظرف المضاف ... بناؤه) بالإنفراد .

(٦) (تعالى) غير مثبتة في ج .

(٧) قال الله تعالى : ﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ من الآية ١١٩ / المائدة .

(٨) قال الله تعالى : ﴿ يود المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ بئبنة ﴾ الآية ١١ / المعارج .

(٩) لم تثبت هذه الآية في ب .

(١٠) من الآية ٦٦ / هود : والمصنف يذهب في وجه بنائها مذهب الكوفيين .

(١١) قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ نافع وابن محيصن بالنصب . الإتحاف ص ٢٠٤ قال الفراء : « ترفع (اليوم) بـ (هنا) ، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب : مضى يومئذ بما فيه ... وكذلك وجه القراءة في : ﴿ من عذاب يومئذ ﴾ ، ﴿ ومن خزي يومئذ ﴾ هـ .

معاني القرآن ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ - وينظر : معاني الزجاج ٢ / ٢٤٧ - الكشف ١ / ٦٥٨ - البيان ١ / ٣١١ - مشكل مكى ١ / ٢٥٥ - التبيان ١ / ٤٧٧ - البحر المحیط ٤ / ٦٣ .

وقوله : (على القراءتين) زيادة من ط .

وَكَذَلِكَ : مِثْلُ ، وَغَيْرُ ، مَعَ (مَا) وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ)

وأما إذا أعربت فلأن أصلها الإضافة إلى المفرد ، فكانت^(١) إضافتها إلى الجمل عارضة^(٢) ، فلم يعتد بالعارض^(٣) .

قوله^(٤) : « وَكَذَلِكَ : مِثْلُ وَغَيْرُ ، مَعَ (مَا) وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ) »^(٥) .

كقولك : قيامك مثلما قام زيد^(٦) . وقوله^(٧) :

[٣٥] لَمْ يَمْتَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ^(٨) ذَاتِ أَوْ قَالِ^(٩)

(١) في أ : (فكان) . (٢) في أ : (عارض) .

(٣) تنظر المصادر السابقة في الهامش رقم (١١) من الصفحة السابقة .

(٤) سقط من ج ، ط : (قوله) . (٥) سقط من ج : (أن) .

(٦) مثل له المصنف بقوله تعالى : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ الذاريات / ٢٣ . ينظر : شرح الوافية ٢ / ٤١٩ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٧) اضطرب المحققون والنحاة في تسميته ، فقد أورد سيبويه الشاهد ولم يعين قائله ، ونسبه الأعلام ١ / ٣٦٩ لرجل من كنانة ، ونسبه ابن السيرافي ١ / ١٧١ لقيس بن رفاعة ، ونسبه الزمخشري في أحاجيه ص ٦٥ للشماخ بن ضرار - وليس في ديوانه - ، ونسبه البغدادي في خزائنه ٢ / ٤٧ لقيس بن الأسلت .

٣٥ = البيت من البسيط وهو في سيبويه ١ / ٣٦٩ - معاني الزجاج ٢ / ٣٨٦ المفصل ص ١٢٥ - الإنصاف ١ / ٢٨٧ - شواهد ابن السيرافي ٢ / ١٧١ - الأحاجي الزمخشري ص ٦٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ٢٦٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ ، ٨ / ١٣٥ - الرماني النحوي ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ - المعنى ١ / ١٥٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١٩ . معاني الفراء ١ / ٣٨٣ - البيان للأنباري ٢ / ٢٢٨ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٥ . والشاهد في البيت قوله : (غير أن) حيث نبئت (غير) لإضافتها إلى غير متمكن ، وهو (أن والفعل) . ابن السيرافي ١ / ١٧١ . قال سيبويه ١ / ٣٦٩ : « ... وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع ، فكذلك (غير أن نطقت) » .

(أو قال) : جمع (وَقَلِي) ، أي : ذات علو وارتفاع ، أخذنا من قولهم : (وَقَلِ الجمل) إذا علا عليه وارتفع . الأزهار الصافية ١ / ٢٨٩ .

والمعنى : أنه لم يمتعنا من التعرّيج على الماء والاستقاء منه إلا صوت حمامة ذكرتنا بمن نحب فهيجتنا وحشنا على السير . الأعلام على سيبويه ١ / ٣٦٩ .

(٨) في أ : (غصان) وهو تحريف . (٩) لم يثبت المعجز في ج .

.....
وإنما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة حيث^(١) كثرت وبنيت بالجملة
بعدها // لأن (ما) و (أن) يستلزمان الجملة كما تستلزمها (إذ) ، فكما جاز
أن يبنى ما يضاف إلى (إذ) من الظروف جوزوا أن يبنى ما أشبه الظروف
لكثرت^(٢) عند إضافته إلى ما يشبه (إذ) في احتياجه إلى الجملة^(٣) .

* * *

(١) في ب : (من حيث) .

(٢) (لكثرت) في هامش أ .

(٣) قال الرضي ١٠٤ / ٢ : « وقد يشبه (غير) و (مثل) بالظروف المضافة إلى الجمل لزوما ،
أعني (حيث) و (إذا) و (إذ) ، وذلك لأنهما نسيان مثلها ، ولأنه لا حصر فيهما كما أنها
غير محصورة بحدود حاصرة انحصار نحو : اليوم ، والدار فيضافان إلى الجملة ، لكن لما كانا مشبهين
بها تشبيها بعيدا لم يضافا إلى صريح الجملة إضافتها إليه ، بل إلى جملة مصدره بحرف
مصدري أ . ا . »

المَعْرِفَةُ وَالتَّكْرِيرُ

المَعْرِفَةُ وَالتَّكْرِيرُ، المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ: المُضْمَرَاتُ وَالأَعْلَامُ وَالمُبَهَمَاتُ

- قوله^(١): « المَعْرِفَةُ وَالتَّكْرِيرُ^(٢)، المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ^(٣) » .
 فقوله^(٤): « ما وضع لشيء ، يشمل المعرفة وغيرها .
 وقوله : بعينه ، يخرج عنه^(٥) ما عدا المعرفة^(٦) .
 ولا ينبغي أن تحد المعرفة بأمر لفظي ، لأنها إنما كانت معرفة باعتبار المعنى^(٧) ،
 وأيضا فإن من الألفاظ ألفاظا لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقولهم :
 أَرْسَلَهَا العِرَاكُ^(٨) ، وَمَرَّرْتُ بِهِ وَحْدَهُ^(٩) ، وَمَرَّرْتُ بِهِمُ الجُمَاءَ العَفِيرَ^(١٠) .
 ولسنا نعني بالتعريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره ،
 وإنما نعني به أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى على خلاف وضع النكرات في كونها
 موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي^(١١) .
 قوله^(١٢): « وَهِيَ المُضْمَرَاتُ ... إلى آخره » .
 فالمضمرات قد تقدم ذكرها^(١٣) . والمبهمات وهي أسماء الإشارة والموصولات^(١٤) .

- (١) في ج ، ط : (قال) .
 (٢) سقط من ط : (بعينه) .
 (٣) سقط من ب ، ح : (عنه) .
 (٤) سقط من ح : (المعرفة والتكيرة) .
 (٥) سقط من ط : (٤) سقط من ط : (فقوله) .
 (٦) قال الرضي ٢ / ١٢٨ : « ... ولو قال : (ما وضع لاستعماله في شيء بعينه) لكان أصرح » اه
 (٧) قال ابن مالك : « من تعرض لحد المعرفة عمجز عن الوصول إليه دون استدارك عليه ، لأن من الأسماء
 ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين ... فأحسن ما يبين به
 ذكر أقسامه مستقصاة ، ثم يقال : وما سوى ذلك فهو نكرة » اه . شرح التسهيل ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .
 (٨) جزء من صدر بيت للبيد ، وقد تقدم ذكره في الشاهد رقم (٧) في باب الحال ص ٥٠٤ .
 (٩) تقدم ذكره في باب الحال ص ٥٠٤ . (١٠) تقدم ذكره في باب الحال ص ٥٠٤ .
 (١١) قال ابن هشام : « ... إن الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص ، ألا ترى أن غالب
 الأعلام تجدها مشتركة كـ (زيد) و (عمرو) ، ولا ترى منها خاصا إلا النزر اليسير كـ (مكة)
 و (بغداد) !! » اه . شرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٣ .
 (١٢) في ب ، ح : (ثم قال) . (١٣) ينظر ص ٦٧٥ .
 (١٤) وقد تقدم ذكرهما أيضا ، الأول ص ٧١٥ ، والثاني ص ٧٢٠ .

وَمَا عَرَّفَ بِاللَّامِ أَوْ التَّدَاءِ ، أَوْ الْمُضَافِ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنَى

وما عرف بالألف واللام^(١) قد يكون تعريف جنس نحو : الرجل خير من المرأة^(٢) وقد يكون تعريف عهد كقولك : ما فعل الرجل ، لرجل معهود^(٣) بينك وبين مخاطبك^(٤) .

وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقتها إياه كقولهم : ادخل السوق ، وليس بينك وبينه (سوق) وجودي معهود^(٥) .

والمعرف بالتداء^(٦) كقولك : يا رجل ، لأنه لما قصد قصده^(٧) بعينه وجب أن يدخل في حد المعرفة .

والمضاف إلى أحدها^(٨) معنى ، يعني : إضافة معنوية^(٩) لا إضافة لفظية ، ليخرج نحو^(١٠) : ضارب زيد ، والحسن الوجه ، لأنها وإن كانت مضافة فإضافتها لفظية لا معنوية ، بخلاف ، غلام زيد ، وغلأمك^(١١) .

(١) في ط : (ما عرف باللام) .

وينظر ما أثبتته من أقوال في حقيقة التعريف بهما أو باللام وحدها وقول المصنف في ذلك في ص ٢٣٠ . وينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩ .

(٢) وكذا قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم . ونحو قوله تعالى : ﴿ والمصرء إن الإنسان لفي خسر ﴾ وقول الرسول ﷺ : « بعثت إلى الأحمر والأسود » وحقيقته آيلة إلى أن الجنس المراد به الحقيقة الحاصلة في الذهن التي يندرج تحتها أفراد بلا نهاية . ينظر : شرح الكافية للعلوي ٣١٠ / ١ .

(٣) (معهود) في هامش أ .

(٤) هذا هو أحد وجهي تعريف العهد ، ويسمى (العهد الوجودي) وحقيقته راجعة إلى أن يسبق ذكره مرة نكرة ثم يعاد ذكره باللام كقوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . فعصى فرعون الرسول ﴾ الآية ١٥ ، ١٦ / المزمل .

(٥) هذا هو الوجه الآخر لتعريف العهد ، ويسمى (العهد الذهني) نحو ما ذكره المصنف : أكلت الخبز ، وشربت الماء . وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٢٩ .

(٦) جهة التعريف فيه هي مواجهته والإشارة إليه . شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ .

(٧) (قصده) في هامش أ . (٨) (إلى أحدها) في هامش أ .

(٩) سقط من ب : (يعني إضافة معنوية) . وفي ط : (إضافة معنى) .

(١٠) سقط من أ : (نحو) . (١١) في ب : (بخلاف : زيد غلامك) .

الْعَلْمُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَاوِلٍ غَيْرُهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ

قوله^(١) : « الْعَلْمُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ إلى آخره » .

فقوله : لشيء^(٢) بعينه ، جنس^(٣) للمعارف كلها .

وقوله : غير متناول غيره ، يخرج غيره من المعارف لأنها تستعمل لمعين^(٤) آخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أنت) - وأنت تخاطب زيدا - صح أن تقول : (وأنت) لعمرو إذا خاطبته أيضا^(٥) !!

قوله : لوضع واحد ، ليندفع^(٦) وهم من يتوهم أن (زيدا) إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل^(٧) آخر فهو متناول غيره ، فلا يتكون جامعا .

فإذا قيل : (بوضع واحد) خرج ذلك لأنه لا يكون بوضع آخر^(٨) .

وأما نحو^(٩) (أجمع) - وبابه^(١٠) - فإنه إنما كان معرفة بتقدير الإضافة فيه^(١١) ، ولكنهم التزموا ترك التلفظ بها لما كان ذلك معروفا ، فلا حاجة إلى^(١٢) أن يجعل بابا برأسه^(١٣) .

(١) في ط : (قال) . (٢) زاد في ط : (ما وضع لشيء) .

(٣) في ط : (هذا جنس) .

(٤) في أ : (لمعنى) ، وما أثبتته أوجه . وقال الرضي ١٣٢ / ٢ : وقوله : (غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع أي معين كان ، بخلاف العلم هـ ١٤ .

(٥) هذا معنى قول ابن مالك : « ... والعلم يعين مسماه دون قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى (زيدا) بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بـ (أنت) و (هو) هـ ١٤ . شرح الكافية الشافية ٤١ / ٢ - وينظر : سيويه ٢١٩ / ١ - المقتضب ١٧ / ٤ ، ١٨٦ / ٣ .

(٦) في ب : (ليدفع) . (٧) (رجل) زيادة من ج .

(٨) في شرح الرضي ١٣٢ / ٢ : « ... كما إذا سمي شخص بـ (زيد) ثم يسمى به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف - كما تبين - فإنما ذكر قوله : (بوضع واحد) لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد العلم هـ ١٤ . وينظر : الأزهار الصافية ١ / ٣٠٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٢٤ .

(٩) سقط من ط : (نحو) . (١٠) أي : اكتب ، وأبضع ، وأمتع ، وأبنع .

(١١) سقط من ب ، ط : (فيه) . (١٢) سقط من ج ، ط : (إلى) .

(١٣) تقدم القول في جهة التعريف في (أجمع) وأخواته على وجه التفصيل . ينظر ص ٢٧٢ مع الهامش رقم (٣) في باب (المنوع من الصرف) . وينظر أيضا قوله ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

وَأَعْرَفَهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ ثُمَّ الْمُخَاطَبُ . وَالتَّكْرِيرُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بَعِيْنَهُ .

قوله : « وَأَعْرَفَهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ » . لتعذر^(١) تقدير الالتباس فيه^(٢) .

قوله : « ثُمَّ الْمُخَاطَبُ » . لأنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أنا) لم^(٣) يلتبس بغيره ، وإذا قلت : (أنت) جاز أن يلتبس بآخر بحضورتك فيتوهم أن الخطاب له^(٤) .

ولم يرد بالأعرافية إلا ما كان أبعد عن اللبس .

قوله : « وَالتَّكْرِيرُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بَعِيْنَهُ »^(٥) .

كقولك : جاءني رجل ، وركبت فرساً ، فإن هذا موضوع لواحد شائع في أمته^(٦) . لا يختص بواحد^(٧) دون آخر باعتبار الوضع ، بخلاف المعرفة^(٨) .

* * *

(١) في ج : (لبعيد) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٤٢٣ : « أعرفها ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غيره » ١٤٠ .

(٣) (لم) في هامش ج .

(٤) اختلف في أعراف المعارف ، ما هو ؟ ومذهب الجمهور أن أعرفها هو (المضمر) وهذا ما ذكره المصنف ،

وبه قال الزحشري وابن مالك وابن عيمش وابن هشام ، وأكثر المتأخرين . وعزاه ابن عيمش في شرحه ٢ / ٨٧ إلى سيويه . لكنني لم أجد نصاً لسيويه في ذلك ، إذ إنه عدد بقوله : « فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، المضاف إلى المعرفة إذ لم ترد معنى التنوين ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » ١٤٠ سيويه ١ / ٢١٩ . وينظر : الفصل ص ١٩٧ ، ١٩٨ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ - شرح اللمعة لابن هشام ١ / ٢٩٥ .

ومذهب بعض الكوفيين أن أعرفها هو (العلم) وبه قال أبو سعيد السمرائي .

ومذهب الكسائي والفراء أن أعرفها هو (المبهم) . وبه قال ابن السراج .

ومذهب ابن كيسان أن أعرفها هو (ذو الأداة) ، حكاه ابن مالك .

وينظر في هذه الأقوال : شرح ابن عيمش ٥ / ٨٧ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ - ١٢٩ - الإنصاف مسألة (١٠١) ٢ / ٧٠٧ وما بعدها - شرح الكافية للعلوي ١ / ٣١٧ - شرح اللمعة البدرية لابن هشام ١ / ٢٩٥ - فصول ابن معط ص ٢٢٥ .

(٥) سقط من أ : (بعينه) . (٦) في هامش أ : (في جنسه) ، وفي ط : (في أنه) .

(٧) في ج ، ط : (لا يختص واحداً) . (٨) ينظر شرح الوافية ٢ / ٤٢٣ ، شرح الرضي ٢ / ١٤٥ .

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكِمِّيَةِ آحَادِ الْأَشْيَاءِ ، أُصُولُهَا اثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً
وَاحِدَةً إِلَى عَشْرَةٍ ، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ

قوله^(١) : « أَسْمَاءُ الْعَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكِمِّيَةِ آحَادِ الْأَشْيَاءِ » .

فيندرج فيه (واحد) و (اثنان) لأنهما من أسماء العدد عند النحويين ، وإن لم تكن من العدد عند كثير من الحُساب ، وهو خلاف لفظي لا معنوي^(٢) .

وبيان دخولهما // أنه لو قيل^(٣) : كم عندك ؟ لصح^(٤) أن تقول : واحد ، أو اثنان . ١١٣

تقول : قد بينت^(٥) له كم عندي ، وإن لم يكن إلا واحد أو اثنين^(٦) .

وأما كونهما من العدد عند النحويين فلاطباقهم على عدِّ (واحد) و (اثنين) مع (ثلاثة) إلى (ألف) .

قوله : « أُصُولُهَا^(٧) اثْنَا عَشْرَةَ^(٨) كَلِمَةً » .

يعني أن^(٩) الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنا عشرة كلمة ، وما عدا ذلك فمتفرع عنها ؛ إما بثنية أو جمع أو تركيب أو عطف ، على ما نبين .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي ١٤٥ / ٢ : « ... ولو قال : العدد ما وضع لكمية الشيء ، فحسب لم يدخل فيه نحو : رجل ، ورجلان ، ولم يخرج (واحد) و (اثنان) ، لأن لفظ (الشيء) يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ، ويجوز أن يقال : ما وضع للكمية ، فحسب ، ولا خلاف عند النحاة أن لفظ (واحد) و (اثنان) من أسماء العدد ، وعند الحُساب ليس (الواحد) من العدد ، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد ، ومنع بعضهم كون (الاثنين) من العدد ، قالوا : لأن الفرد الأول - أي الواحد - ليس بعدد ، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول ، والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد ، فعلى تفسيرهم العدد - بكونه زائداً على الواحد - لا يدخل الواحد ، ويدخل (الاثنين) ، وعلى تفسير النحاة - أي : الموضوع للكمية - يدخل الواحد والاثنان » .

(٣) زاد في ط : (لك) .

(٤) في ب : (صح) .

(٥) في أ ، ب : (وقد تقول : بينت) وما أثبتته أوجه .

(٦) في ب ، ج ، ط : (واحد واثنان) بالرفع ، وهو خطأ .

(٧) ينظر المفصل ص ٢١٢ . (٨) في ط : (عشر) وهو خطأ . (٩) (أن) مثبتة في هامش ج .

وَاحِدٌ ، اِثْنَانٍ . وَاحِدَةٌ ، اِثْنَانٍ أَوْ ثِنْتَانٍ ، ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَثَلَاثٌ إِلَى عَشْرٍ .
وَأَحَدٌ عَشْرٌ ، اثْنَا عَشَرَ . إِحْدَى عَشْرَةَ ، اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ ثِنْتَا عَشْرَةَ

ثم شرع في تبين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث على درجاتها فقال : تقول :
(وَاحِدٌ ، اِثْنَانٍ) يعني للمذكر ، و (وَاحِدَةٌ اِثْنَانٍ أَوْ ثِنْتَانٍ) يعني للمؤنث^(١) .

قوله : « ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشْرَةٍ » يعني للمذكر . و (ثَلَاثٌ إِلَى عَشْرٍ) يعني^(٢)
للمؤنث^(٣) . وخولف باب التذكير والتأنيث من (ثلاثة) إلى (عشرة) : فأنت
للمذكر ، وذكر للمؤنث ، فليل : ثلاثة رجال ، إلى : عشرة رجال ، و : ثلاث نسوة ،
إلى : عشرة نسوة ، لأن (الثلاثة) جماعة والمذكر سابق ، فأنت لذلك ، ثم ذكر
للمؤنث^(٤) وإن كان جماعة أيضاً - ليفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز ، أو
كراهة^(٥) أن يجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا : ثلاثة نسوة^(٦) .

قوله : « أَحَدٌ عَشْرٌ ، اثْنَا عَشَرَ » يعني للمذكر .

قوله : « إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ ثِنْتَا عَشْرَةَ » يعني للمؤنث^(٧) . كأنهم
راعوا لفظ^(٨) الواحد والاثنين في التذكير والتأنيث باعتبار حاله قبل التركيب لأنه هو
هو . وراعوا (عشرة) في حالها مع أخواتها مع (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) ،
إلا أنهم غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و (واحدة) إلى (إحدى) للاختصار^(٩)

(١) قال الرضي ٢ / ١٤٦ ، ١٤٧ : ... جرى (واحد) و (اثنان) في التذكير والتأنيث على القياس ،
ذو التاء للمؤنث ، والمجرد عنها للمذكر ... وأما (اثنان) فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى ،
(و اثنان) محذوف اللام ، والتاء للتأنيث ، و (ثنتان) مثل (بنت) تاء التأنيث فيه بدل من الياء ، وهو
قليل ، وإبدال التاء من الواو كثير ك (أحببت) و (بنت) و (تراث) و (تكأة) ، هـ ١٤ .
(٢) سقط من أ ، ب : (يعني) .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٧١ : « اعلم أن ما جاوز الاثنان إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين
بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث ، وذلك قولك : ثلاثة بنين وأربعة أجمال ... وإن كان
الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليس فيها علامة التأنيث وذلك قولك :
ثلاث بنات وأربع نسوة ... هـ ١٤ وينظر المقتضب ٢ / ١٥٥ .

(٤) في ب ، ج ، ط : (المؤنث) . (٥) في أ : (أو كراهته) وهو تحريف .

(٦) للرضي وجه ثالث ارتضاه في شرحه ٢ / ١٤٧ ، وهو قول مطول لا يليق بذكره المقام .

(٧) ينظر : سيبويه ٢ / ١٧١ - المقتضب ٢ / ١٥٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٧ - المفصل ص ٢١٣ .

(٨) (لفظ) زيادة من ب ، ج . (٩) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٤٦ .

ثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ ، وَتَمِيمٌ تَكْسِيرُ الشَّيْنِ .

قوله : « ثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ » يعني للمذكر .

قوله : « وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ » . يعني ^(١) للمؤنث .

وإنما قالوا في المذكر : (ثلاثة) وفي المؤنث : (ثلاث) لأنه كان كذلك قبل التركيب فروعى بعده . وإنما قالوا ^(٢) : (عشر) في المذكر ، و (عشرة) في المؤنث - من : ثلاثة عشر إلى تسعة عشر - لأنهم كرهوا أن يقولوا في المذكر : ثلاثة عشرة - وقد امتزجا - فيجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة . وإنما كرهوا أن يقولوا في المؤنث : ثلاثة عشر - على ما كان أصله في التفريق - لذهاب المانع من ^(٣) التأنيث مع كونه جماعة ، لأنه كان القياس أن يقولوا في المؤنث (عشرة) أيضا ولكنهم راعوا الفرق ، فلما حصل الفرق ها هنا بالتأنيث في (ثلاثة عشر) أدخلوا التاء في (ثلاث عشرة) على ما يقتضيه ^(٤) أصله كما تقدم ^(٥) .

قوله : « وَتَمِيمٌ تَكْسِيرُ ^(٦) الشَّيْنِ » .

أي : من (عشرة) - في المؤنث - فيقولون ^(٧) : ثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ ^(٨) ، كأنهم لما كرهوا توالي أربع فتحات ^(٩) في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحه ^(١٠) عدلوا // عن فتحه إلى كسره .

١٤

وفي الفصحى عدلوا عن حركة إلى سكون ^(١١) .

ولا يلزم ذلك في (ثلاثة عشر) إلى تسعة عشر ، إذ ليس في (عشر) أربع حركات ^(١٢) . ولا يلزم ذلك ^(١٣) في (عشرة) إذ ^(١٤) لم يمتزج بما فيه فتحة .

(١) سقط من ب : (يعني) .

(٢) (المانع من) في هامش أ .

(٣) (٤) في أ : (كما يقتضيه) .

(٤) ينظر تعليقه في ص ٧٩١ مع الهامش رقم (٣) .

(٥) في ب : (يكسرون) .

(٦) في ب : (٧) في ج ، ط : (فتقول) .

(٧) في سيويه ٢ / ١٧١ : « ... وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت : إحدى عَشْرَةَ ، بلفه بني تميم ، كأنما قلت : إحدى نيفة ، وبلغه أهل الحجاز : إحدى عَشْرَةَ ، كأنما قلت : إحدى تمره » اه .

وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ - المفصل ص ٢١٥ .

(٨) في ب : (أربع حركات) .

(٩) وهي لفة أهل الحجاز . وينظر قوله سيويه في هامش (٨) مع المصادر التي ذكرت .

(١٠) في أ : (متحركات) .

(١١) في ط : (إذا) وما أثبتته أوجه .

عِشْرُونَ وَأَحْوَاثُهَا فِيهِمَا . أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، إِحْدَى وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ
مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ . مِائَةٌ وَالْفِ . مِائَتَانِ وَالْفَانِ فِيهِمَا . ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : « عِشْرُونَ وَأَحْوَاثُهَا » يعني ثلاثين وأربعين^(١) إلى تسعين .

قوله : « فِيهِمَا » . يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد .

قوله : « أَحَدٌ وَعِشْرُونَ » . يعني في المذكر .

قوله : « إِحْدَى وَعِشْرُونَ » . يعني^(٢) في المؤنث .

غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) ، ولفظ^(٣) (واحدة) إلى (إحدى)^(٤) من

(أحد عشر) إلى (أحد وتسعين)^(٥) في الأعداد المنيفة على العشرات .

قوله : « ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ » .

يعني أنك تأخذ المفرد من العشرات بلفظ ما تقدم^(٦) وتعطف عليه ألفاظ

العقود إلى تسعة وتسعين ، فنقول : اثنان وعشرون ، أو : اثنتان^(٧) وعشرون ،

إلى : اثنين وتسعين واثنتين وتسعين . وثلاثة وعشرون ، وثلاث وعشرون ، إلى ثلاثة

وتسعين ، وثلاث وتسعين ، حتى تنتهي إلى : تسعة وتسعين^(٨) .

قوله : « مِائَةٌ وَالْفِ » .

يعني إذا تعديت^(٩) تسعة وتسعين قلت : مائة .

وترك ما بين المائة والمائتين لأنه قد تبين بقوله : (ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) ، أي : فيما

بين المائة والمائتين على ما تقدم . وما بين المائتين والألف على ما تقدم ، إلا أنه سيبين أن

مميز (الثلاثة) فيه على خلاف القياس . وما بين الألف والألفين على ما تقدم^(١٠) .

(١) سقط من أ : (وأربعين) . (٢) سقط من ب : (يعني) .

(٣) في ج : (ولفظة) . (٤) أي : بإبدال الواو منهما همزة ، وهذا الإبدال في (أحد) شاذ

عند جميع الصرفين ، وفي (إحدى) قياس عند المازني كما في (الدة) و (اشاح) شاذ عند

غيره . ينظر : شرح الرضي ١٤٦ / ٢ - الإبدال لأبن السكيت ص ١٣٨ - المفصل ص ٢١٦ .

(٥) في أ : (من إحدى عشر إلى إحدى وتسعين) اعتدادا بالمؤنث ، وما أثبتته أوجه .

(٦) في ج ، ط : (المتقدم) . (٧) في أ : (ثنتان) .

(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٤٢٩ / ٢ - شرح ابن يعيش ٢٨ / ٦ .

(٩) في أ : (تعدت) وهو تحريف . (١٠) ينظر : شرح الرضي ١٥١ / ٢ ، ١٥٢ .

وَفِي (ثَمَانِي عَشْرَةَ) فَتْحُ الْيَاءِ ، وَجَاءَ إِسْكَانُهَا ، وَشَدُّ حَذْفِهَا بِفَتْحِ التَّوْنِ ...

قوله : « وَفِي (ثَمَانِي عَشْرَةَ) فَتْحُ الْيَاءِ » .

هذا هو القياس لأنها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح ، فالقياس أن تتحملها
فقال : ثَمَانِي عَشْرَةَ .

وجاز^(١) إسكانها على سبيل التخفيف مع كونه مركبا^(٢) ، وإذا جاز في مثل :

[٣٦] يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

فها هنا أجدر^(٣) .

قوله : « وَشَدُّ حَذْفِهَا بِفَتْحِ التَّوْنِ » .

لأنها إذا حذفت للتخفيف فالوجه بقاء الكسرة^(٤) كما في قولك : جَاءني
القاض - إذا حذفت الياء - ألا ترى أن الذي يسوغ^(٥) ذلك فيه كونه مركبا ،
فروعي زيادة استثقالها^(٦) ، فجعل موضع الكسرة فتحة^(٧) .

(١) في ب ، ط : (وجائر) .

(٢) قال الرضي ١٥٢ / ٢ : « ... لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في (معديكرب)

و (قاليقلا) و (بادي بدا) وجوبا » ٨١ .

٣٦ = صدر بيت من البسيط نسبة سيويه ٥٥ / ٢ لبعض السعديين ، والبيت للحطيطة جرول بن أوس
ابن جوبة بن سعيد بن قيس عيلان ، وكنيته أبو مليكة الخزائنة ٤٠٨ / ١ وهو في ديوانه ص ١١١
وعجزه : بين الطوي فصارات فواديا وينظر : سيويه ٥٥ / ٢ - شرح شواهد سيويه
لابن السمراني ٢ / ٢٧٦ - الخصائص ١ / ٣٠٧ - شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤ / ٤١٠ -
ضرائر الشعر لابن القزاز القيرواني ص ١٣٩ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٣٩ - المفصل
ص ٣٨٥ - شرح ابن يعيش ١٠ / ١٠٢ - الأعلام ٢ / ٥٥ . والشاهد في البيت قوله : (إلا
أثافيا) حيث أسكن ياءوه وهو منصوب حمله عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف
لا تتحرك . (الأثافي) : الحجارة التي تنصب عليها القدر .

(٣) في ج ، ط : (أجوز) . (٤) في ب : (الكسر) .

(٥) في ب : (سوغ) . (٦) في ب ، ط : (استثقاله) .

(٧) حاصل ما ذكره المصنف : أن (ثمانى) إذا ركب مع (عشرة) - في المؤنث - فيه أربع لغات :
أولها : إثبات الياء وفتحها ، وهذه هي اللغة المطردة الكثيرة من جهة أن الفتحة خفيفة فوجب
إثباتها ، ولا وجه يوجب حذف الياء .

وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مَحْفُوضٌ مَجْمُوعٌ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى

قوله : « وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مَحْفُوضٌ مَجْمُوعٌ » .
 أما خفضه^(١) فلأنهم استعملوه مضافا ، ونما استعملوه مضافا^(٢) لأن ما بعده هو المقصود^(٣) ، فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كأنه المقصود ، ألا ترى^(٤) أنه الذي يوصف دون الأول^(٥) في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾^(٦) .
 ولا يرد على ذلك (أحد^(٨) عشر) إلى (تسعة عشر) ، أما في العقود فلتعذر الإضافة إذ لا يستقيم بقاء النون ولا حذفها لأنها ليست كتون الجمع حقيقة ، إذ ليست (عشرون) جمعا لشيء ، وإنما هو عدد مرتجل^(٩) .
 وأما في (أحد^(١٠) عشر) - وبابه - فكرهوا^(١١) أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد .

- وثانها : إثبات الياء وسكونها ، وإنما جاز إسكانها من أجل التركيب ، وإذا جاز في مثل : (أعط القوس باربها) وقوله : (يا دار هند عفت إلا أثافها) مع كونه مفردا فتخفيفها مع التركيب أحق .
 وثالثها : حذف الياء مع كسر النون لتدل عليها .
 ورابعها : حذفها مع فتح النون ، وهذه لغة قليلة وأنشد النحاة على هذه اللغة :
 ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا
 ينظره : شرح الرضي ١٥٢ / ٢ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
- (١) في ج : (خفضهم) .
 (٢) (وإنما استعملوه مضافا) في هامش أ .
 (٣) سقط من ب : (لأنه ما بعده هو المقصود) . (٤) (ألا ترى) في هامش أ .
 (٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٠٥ - المقتضب ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ - إيضاح الفارسي ص ٢١٥ .
 (٦) (إني أرى) ساقطة من ب . (٧) من الآية ٤٣ / يوسف عليه السلام .
 قال الزمخشري في توجيه الآية : « فإن قلت : هل من فرق بين إيقاع (سمان) صفة للمميز - هو (بقرات) - دون المميز - وهو (سبع) - وأن يقال : سبع بقرات سمانا ؟ قلت : إذا أوقعتنا صفة لـ (بقرات) فقد قصدت إلى أن تميز (السبع) بنوع من البقرات وهي السمان منهن لا بجنسهن ، ولو وصفت بها (السبع) لقصدت إلى تمييز (السبع) بجنس البقرات لا بنوع منها ، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن هـ هـ . الكشاف ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ . وينظر : التبيان للعكبري ٧٣٣ / ٢ - البحر المحيط ٥ / ٣١٢ - مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٣١ . (٨) في أ : (إحدى) .
 (٩) سقط من ب ، ج من قوله : (لأنها ليست كتون الجمع) إلى آخر العبارة .
 (١٠) في أ : (إحدى) أيضا .
 (١١) في ج ، ط : (فكرهوا) .

فإن قلت : فقد قالوا : خمسة عشر زيد ، وهذه^(١) خمسة عشر^(٢) .
قلت : ليس هذا مثل ذلك ، لأن المضاف إليه ثم^(٣) هو المقصود بالأول في
المعنى ، وإنما جيء به لبيان ، فكان الجميع كالشيء الواحد .
والمضاف إليه - ها هنا^(٤) - هو^(٥) مغاير للأول فلم يكن معه كالشيء
الواحد^(٦) . وإنما كان مجموعا ليطابق // العدد في معنى جمعه ، لفظا كقولك : ١١٥
ثلاثة رجال ، أو معنى كقولك : ثلاثة رهط^(٦) ، وثلاث ذود^(٧) .

- (١) في ج : (وهذا) .
(٢) في المنتضب ١٧٧ / ٢ : « واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ،
وخمسة عشر ، فتدعه مفتوحا على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر ، وقوم من العرب
يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر ، وهم قليل .
.... وإنما كان القياس المذهب الأول لأن (خمسة عشر) نكرة ، وما لم ترده النكرة إلى أصله
لم ترده الإضافة » ٥١ / ٢ . وينظر سيويه ٥١ / ٢ .
(٣) أي : في (أحد عشر) وبابه .
(٤) أي : في (خمسة عشر زيد) و (خمسة عشر) .
(٥) سقط من ب ، ج ، ط : (هو) .
(٦) ثبت في هامش ب من قوله : (والمضاف إليه) إلى آخر العبارة .
(٦) في اللسان : و (الرهط) : عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة ، وبعض يقول : من سبعة إلى عشرة ،
وما دون السبعة إلى الثلاثة : نفر - وقيل : الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم
امرأة ، قال الله تعالى : ﴿ وكان في المدينة تسعة رهط ﴾ .
(٧) جزء من صدر بيت للحيطنة . وهو بتامه :

ثلاثة أنفص وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

وينظر : سيويه ١٧٥ / ٢ - الخصائص ٤١٢ / ٢ - شرح الرضي ١٥٣ / ٢ - شرح الألفية
للمرادي ٣٠٤ / ٤ - اللسان (فود) - خزنة الأدب ٣٠١ / ٣ - الأعلام ١٧٥ / ٢ .
وفي اللسان : (الذود) : قطع من الإبل الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ،
وقيل : من ثلاث إلى خمس عشرة ، وقيل : إلى عشرين ، وقيل : ما بين الثلاث إلى الثلاثين ،
ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور .

الأ في : ثلاثمائة إلى تسعمائة . وَمُمَيِّزٌ (أَحَدٌ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ

قوله : «الأ في ثلاثمائة إلى تسعمائة»^(١) .

استثناء من قوله^(٢) : (مجموع)^(٣) ، لأنهم لم يجمعوا (مائة) إذا ميزوا بها (ثلاثا) ، وكان القياس جمعها فيقال : ثلاث مئات ومئتين^(٤) .

ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر فيه معنى التأنيث ، فعاملوه بالخفة لذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثمائة^(٥) امرأة - فجمعت مائة - صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع ، فتركوا جمعه لذلك ، بخلاف ثلاثة رجال ، وبخلاف : ثلاثة آلاف .

قوله : «وَمُمَيِّزٌ (أَحَدٌ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ»^(٦) .

أما نصبه فلما تقدم^(٧) - وأما إفراده فلأنه إنما^(٨) جاء لتبين الذات مثله في : عشرين^(٩) رجلا ، وهو حاصل بالإفراد كما يحصل بالجمع ، فكان الإفراد أخف .

(١) في صيوبه ١ / ١٠٧ : «وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون (مئتين) أو (مئات) ، ولكنهم شبهوه ، بـ (عشرين) و (أحد عشر) حيث جعلوا ما بين به العدد واحد لأنه اسم لعدد كما أن (عشرين) اسم لعدد ، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع » ١٠٥ . وينظر : المقتضب ٢ / ١٦٧ - أصول ابن السراج ١ / ٣٨١ - إيضاح الفارسي ص ٢١٧ .

(٢) إشارة إلى قوله في ص ٧٩٥ : «وميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع » ١٠٥ .

(٣) في المقتضب ٢ / ١٦٧ : «... وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مئات ، من أجل أنه مضاف ، فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم : ثلاث أبواب وثلاثة جوار ، قال الشاعر : ثلاث مئتين للملوك وفي بها رداي وجلت عن وجوه الأهام » ١٠٥ .

وينظر : المفصل ص ٢١٣ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤ - شرح ابن يعيش ٦ / ٢٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٨٠ - شرح الرضي ٢ / ١٥٣ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠٨ .

(٥) في ج : (ثلاثمائة) بالإفراد وهو غير المقصود .

(٦) قال الفارسي : «... فإذا زاد على العشرة شيء جعلت العشرة مع اسم العدد الذي زاد على العشرة اسما واحدا وبنيا على الفتح ، وجعل الاسم الثاني بمنزلة ما ثبت فيه النون من أسماء الأعداد ، وذلك قولك : أحد عشر درهما ، وثلاثة عشر درهما » ١٠٥ إيضاح المعصدي ص ٢١٦ .

(٧) ينظر تعليقه لذلك ص ٧٩٦ . (٨) (إنما) في هامش ج .

(٩) في ب ، ج ، ط : (عشرون) .

وَمُمَيِّزٌ (مَائَةٌ) وَ (أَلْفٌ) وَتَثْنِيَّتُهُمَا وَجَمْعُهُ مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ

قوله : « وَمُمَيِّزٌ (مَائَةٌ) وَ (أَلْفٌ) وَتَثْنِيَّتُهُمَا » .

يعني : وتثنية (مائة) و (ألف) كقولك : مائتا درهم ، وألفا درهم .

قوله : « وَجَمْعِهِ » .

يعني : وجمع (الألف) ^(١) إذ قد ^(٢) تقدم أن (المائة) - في العدد - لا تجمع كقولك : ثلاثمائة درهم - كما تقدم - فلو قال : (وجمعهما) لكان خطأ وإنما كان مخفوضاً لأنه أمكن إضافته على قياس أصل العدد فكان أولى ، لأن تنوين (مائة) و (ألف) ونون التثنية فيهما ، وتنوين جمع (الألف) ^(٣) سائغ إسقاطها للإضافة كتثني (ثلاثة) إلى (عشرة) ^(٤) .

وإنما كان مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعه في : ثلاثة دراهم ، للعلة المتقدمة ^(٥) ، لأنه لما كثر العدد فيه كرهوا جمع مميزه ، فأتوا به مفرداً لذلك ^(٦) .

(١) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٣٢ : « ثم أخذ يبين تمييز (مائة) و (ألف) والتثني فيهما ، وجمع (ألف) فقال : تمييزه مفرد مخفوض ١٤ هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٥٤ - شرح ابن يعيش ٦ / ١٩ ، ٢٠ .

(٢) (قد) في هامش ج . (٣) في ج : (ألف) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فإذا بلغت (المائة) تركت التنوين وأضفت (المائة) إلى واحد مفسر ، ووجب ذلك في (المائة) لأنها تشبه (عشرة) و (عشرين) ، أما شبيها ب (عشرة) فلأنها عشر عشرات ، وأما شبيها ب (عشرين) و (تسعين) فلأنها العقد الذي يلي (تسعين) فوجب أن يكون مميزها واحداً ، فأضيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت ، لأن الأول يكون به معرفة .

وكذلك (ألف) حكمه حكم (مائة) وتثنيتهما فتقول : مائتا درهم ، وألفا درهم . وقد جاء بعض هذا منونا منصوباً ما بعده في الشعر ، قال الربيع :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب البشاشة والفتاء ١٤ هـ

أصول النحو : ١ / ٣٨٠ . وينظر : سيبويه ١ / ١٠٦ - المقتضب ٢ / ١٦٦ ، ١٦٨ .

(٥) ينظر تعليقه لذلك في ص ٧٩٧ .

(٦) وأما قوله عز وجل : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾ الكهف ٢٥ - فإنه على البدل لأنه لما قال : (ثلاثمائة) ثم ذكر السنين ليعلم ما ذلك العدد . ينظر : المقتضب ٢ / ١٦٨ -

شرح الرضي ٢ / ١٥٤ - البحر المحيط ٦ / ١١٧ - المفصل ص ٢١٤ .

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا - أَوْ بِالْعَكْسِ - فَوَجْهَانِ

قوله : « وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا - أَوْ بِالْعَكْسِ - فَوَجْهَانِ » .
يريد مثل قولك : (شَخْصٌ) - إذا أطلقت على امرأة - و : (نَفْسٌ) - إذا
أطلقتها^(١) على رجل - ، ف (الشخص) المعدود فيه مؤنث واللفظ مذكر ،
و (النفس) المعدود فيه مذكر واللفظ مؤنث .
فلك أن تعتبر اللفظ - وهو الأقيس - ولك أن تعتبر المعنى^(٢) ، فتقول :
ثلاث أشخاص - وأنت تعني النساء - وثلاث أنفس^(٣) - وأنت تعني الذكور - .
ويجوز أن تعتبر المعنى فتقول : ثلاثة أنفس^(٤) - للرجال - وثلاث
أشخاص^(٥) - للنساء - .

وإنما كان اللفظ أقيس لأنهم لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا
مدلولاتها ، ألا ترى أنك تقول : شخص حسن رأيه - وإن كان مؤنثا - ونفس حسنة
رأيتها^(٦) - وإن كان رجلا - قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾^(٧) والمراد^(٨)
: آدم عليه السلام^(٩) ، فلولا مراعاة اللفظ لم يقل (واحدة)^(١٠) .

- (١) في ج : (أطلقتها) .
(٢) سقط من ب : (ولك أن تعتبر المعنى) .
(٣) في سيبويه ١٧٤ / ٢ : ... وزعم يونس عن رؤبة أنه قال : ثلاث أنفس ، على تأنيث
(النفس) كما يقال : ثلاث أعين ، للعين من الناس ١ هـ .
(٤) في المقتضب ١٨٤ / ٢ ، ١٨٥ : ... وتقول : عندي ثلاثة أنفس ، وإن شئت قلت : ثلاث
أنفس ، أما التذكير فإذا عنيت بـ (النفس) : المذكر وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ،
وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاث أنفس ، لأنها تصغر على (نفيسة) ١ هـ .
ومنه قو الحطيفة السابق : ثلاث أنفس وثلاث ذود
- وينظر الهامش رقم (٧) ص ٧٩٦ .
(٥) ينظر : سيبويه ١٧٣ / ٣ ، ١٧٥ - شرح الرضي ١٥٦ / ٢ - المقتضب ١٤٦ / ٢ -
الخصائص ٤١٧ / ٢ - الإنصاف ٧٧٠ / ٢ - المقرب ٣٠٧ / ١ اللسان (شخص) - شرح
الكافية لابن مالك ٦٧٨ / ٢ .
(٦) سقط من ط : (رأيتها) .
(٧) من الآية الأولى / النساء .
(٨) زاد في ط : (به) .
(٩) سقط من ج : (عليه السلام) .
(١٠) قال الفراء : « قال : (واحدة) لأن (النفس) مؤنثة ، فقال (واحدة) لتأنيث (النفس) وهو
يعني : (آدم) ، ولو كانت : (من نفس واحد) لكان صوابا ، يذهب إلى تذكير (الرجل) هـ .
معاني القرآن ٢٥٢ / ١ - وينظر : الكشاف ٤٩٢ / ١ - البحر المحيط ١٥٤ / ٣ .

وَلَا يَمَيِّزُ (وَاحِدٌ) وَلَا (اِثْنَانٌ) ^(١) اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ ^(٢) عَنْهُمَا مِثْلُ :
رَجُلٌ وَرَجُلَانِ ، لِإِفَادِهِ النَّصِّ الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ

قوله : « وَلَا يَمَيِّزُ (وَاحِدٌ) وَلَا اِثْنَانِ » ^(٣) ... إلى آخره .

لأن ألفاظ العدد إنما قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيداً ذلك ، فلو قالوا : رجال ، لم يعلم عددهم ، ولو قالوا : ثلاثة ، واقتصروا لم يعلم ما هو ؟ فلما كان قولك ^(٤) : (رجل) و (رجلان) ينبيء عن المعنيين معاً استغنى عن لفظ العدد معه ، فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، لأن قولهم : (رجل) و (رجلان) يعني عن ذلك ، فكان ذكر العدد ضائعا ^(٥) .
وكذلك جميع أسماء ^(٦) الأجناس وتثنيها كقولك : درهم ، ودرهمان ، فلا يقال : واحد درهم ، ولا اثنا درهمن .

(١) في بعض نسخ المتن (واثنان) . (٢) في بعض نسخ المتن : (استغناء بالتمييز) .
(٣) قال في نظم الكافية :

« وواحد واثنان لا تميز لأن لفظ جنسه مميّز » ١٠

وقال في الشرح : « ... لأنك إذا قلت : (رجل) أغناك عن (واحد) ، وإذا قلت : (رجلان) أغناك عن (اثنين) ، فلا حاجة إلى عدد ثم تميز ١٠ ١٠ . شرح الوافية ٤٣٣ / ٢ .
وينظر : المفصل ص ٢١٢ - شرح ابن يعيش ١٨ / ٦ - شرح الرضي ١٥٦ / ٢ .
(٤) سقط من ط : (قولك) .

(٥) في المقتضب ١٥٣ / ٢ : « واعلم أنك إذ ذكرت الواحد قلت : رجل أو فرس ... وإذا ثبتت فقلت : رجلان أو فرسان ... وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجال ، واثنان رجال ، ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران ... ولو أراد مرید في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع ، وإنما معنى جمع : أنه ضم شيء إلى شيء ، فمن ذلك قول الشاعر :

كأن خصييه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنا حنظل ١٠ ١٠

وينظر : سيبويه ١٧٧ / ٢ ، ٢٠٢ - الأملالي الشجرية ٢٠ / ١ - المقرب ٣٠٥ / ١ ، ٤٥٢ -
التوطئة ص ٢٧٦ .

(٦) في ب : (آحاد) .

وَقَوْلُ لِلْمُفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِإِغْتِيَابِ تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي وَالثَّانِيَّةُ ، إِلَى : الْعَاشِرِ
وَالْعَاشِرَةِ لَا غَيْرَ

قوله : « وَقَوْلُ لِلْمُفْرَدِ (١) مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِإِغْتِيَابِ تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي وَالثَّانِيَّةُ .. » .

١٦ يعني أنك تشتق من لفظ (٢) العدد // اسما للمفرد منه (٣) تارة باعتبار تصييره لأنه هو (٤) الذي صير ما انضم إليه على (٥) العدد المشتق هو من اسمه ، فتقول : الثاني (٦) - للمذكر - والثانية - للمؤنث - إلى : العاشر والعاشرة .

[وقوله : لَا غَيْرَ] ، أي : لا يتعدى - باعتبار هذا المعنى - العاشر والعاشرة (٧) ، لأنه إنما أطلق باعتبار كونه مُصَيَّرًا عددًا أقل منه بواحد إلى ذلك العدد الذي اشتق منه ، وذلك من قولهم : (ثَلَاثُهُمْ) (٨) و (رَبَعَتُهُمْ) (٩) ، وإنما يكون ذلك فيما يكون أقل منه بواحد . وأما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى : جعلتهم أحد عشر - فما فوق - فيشتق منه اسم لذلك .

(١) في ط وبعض نسخ المتن : (في المفرد) .

(٢) في أ : (أسماء) ، وفي ب : (ألفاظ) ، وما أثبتته أوجه .

(٣) سقط من ط : (منه) .

(٤) سقط من ج : (على) .

(٦) إنما بدأ المصنف بـ (الثاني) و (الثانية) - ولم يذكر (الأول) - لأنه لا عدد أقل من الواحد حتى يصيره الواحد واحدا بنفسه .

(٧) هذا قول الأخفش والمازني ، حكاه المبرد وقال به . وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير . قال ١٧٣ / ٢ : « ... وتقول : هو خامس أربعة ، إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ، ولا تكاد العرب تكلم به - كما ذكرت لك - وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر - كما قلت : خامس أربعة - ١٥١ هـ . وقال المبرد - بعد أن ذكر معنى قول سيبويه السابق - : « ... فهذا قول النحويين المتقدمين ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صوابا ، وذلك لأنك إذا قلت : رابع ثلاثة ، فإنما تجر به مجرى (ضارب) ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربعمهم ، وكانوا خمسة فسدسهم ، ولا يجوز أن تبني (فاعلا) من (خمسة عشر) جميعا ، لأن الأصل : خامس عشر أربعة عشر . والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني ، ١٥١ هـ . المقتضب ١٨١ / ٢ - مع الهامش رقم (٢) للمحقق .

وينسى : الفصل ص ٢١٦ ، ٢١٧ - شرح ابن يعيش ٦ / ٣٦ - شرح الرضي ٢ / ١٥٩ -

شرح الوافية ٢ / ٤٣٥ . (٨) في ط : (ثلاثتهم) وهو تحريف .

(٩) ينظر : سيبويه ١٧٢ / ٢ - المقتضب ١٨١ / ٢ - شرح الرضي ١٥٩ / ٢ - اللسان (ثلث) و (ربع) .

وَبِإِعْجَابِ حَالِهِ : الْأَوَّلُ وَالثَّانِي ، وَالْأُولَى وَالثَّانِيَّة ، إِلَى : الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ ،
وَالْحَادِي عَشَرَ وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ إِلَى : الثَّاسِعِ عَشَرَ
وَالثَّاسِعَةَ عَشْرَةَ

وتارة باعتبار حاله من غير أن يتعرض فيه إلى أنه مصير ، لكن معناه : واحد من
جملة هذا^(١) العدد ، فإذا قلت : (الثاني) فمعناه : واحد من اثنين^(٢) ، وإذا كان كذلك
استعملته فيما زاد على العشرة أيضا لذهاب المانع ، فنقول : الحادي عشر - في المذكر -
والحادية عشر - في المؤنث - وكذلك إلى^(٣) : التاسع عشر والتاسعة عشرة^(٤) .

وإنما بني للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معا مثله في (أحد عشر) لأن المعنى : تاسع
وعشرة ، كما في قولك : (الثالث والعشرون) ، بهذا المعنى ، إلا أنه ثم لم تحذف منه الواو فلم
يبين ، وما هنا حذف^(٥) فبينا مثلهما^(٦) في : ثلاثة وعشرون ، وثلاثة عشر .

وقد يقع في بعض المصنفات : الحادية عشر ، إلى التاسعة عشر - في المؤنث -
وكذلك وقع في (الْمُفْصَلِ)^(٧) .

وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسمين في (الحادي عشر) و (الثالث عشر) أنثوا
الاسمين في (الحادية عشرة) إلى (التاسعة عشرة)^(٨) .

وإنما ذكروا الاسمين في (الحادي عشر) و (الثالث عشر) لأنه اسم لواحد مذكر
فلا معنى للتأنيث فيه ، بخلاف : ثلاثة عشر ، وثلاث عشرة^(٩) ، فإنه للجماعة على ما
تقدم .

(١) في ب ، ج ، ط : (على هذا) .

(٢) في المقتضب ٢ / ١٧٩ : « اعلم أنك إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ، كما قال
الله عز وجل : ﴿ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ﴾ وقال عز وجل : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن
الله ثالث ثلاثة ﴾ على هذا ، هـ ١ . وينظر : سيبويه ٢ / ١٧٢ - معاني الفراء ١ / ٣١٧ - البيان للأنباري
٣٠٢ / ١ . (٣) (إلى) زيادة من ج .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٥) زاد في ج ، ط : (حذف منه الواو) . (٦) في أ : (مثلها) بالإنفراد .

(٧) هو أحد منصفات أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . ويسمى : (المفصل في علم الـ) . ولم
أجد فيه نصا يفيد صحة ما نسب المصنف ، فقد قال الزمخشري : « وتقول : الأول والثاني والثالث ،
والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشر ... والحادية عشرة والثانية عشرة ... » ١٤ المفصل ص ٢١٦ .

(٨) في أ : (إلى تاسعة عشرة) . (٩) في ج : (بخلاف : ثلاث عشرة ، وثلاثة عشر) .

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ : ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، أَسْ : مُصَيِّرُهُمَا مِنْ ثَلَاثَيْهِمَا ، وَفِي
الثَّانِي : ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، أَنِي : أَحَدُهَا

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ : ثَالِثُ اثْنَيْنِ ... » .

يعني أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد قل منه ، فلو أضفته إلى عدد أكثر
منه أو مساوٍ فسد المعنى ، لأن (ثالثاً)^(١) لا يصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما يصير
(اثنين) (ثلاثة) ، وكذلك : رابع وخامس ، على هذا التقدير^(٢) .

ومنه قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ^(٣) وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ
سَادِسُهُمْ^(٤) ﴾ .

وتقول في المعنى الثاني^(٥) : ثالث ثلاثة ، فتضيفه إلى موافقه في العدد^(٦) ، لأن
المعنى ، واحد منه ، فلو أضفته إلى أقل منه^(٧) أو أكثر فسد المعنى^(٨) ، لأن
(الثالث) في هذا المعنى ليس واحداً من اثنين ولا من أربع ، وإنما هو : أحد ثلاثة ،
فوجب إذا أضيف أن يضاف إليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^(٩) ﴾ .

(١) في أ : (الثالث) .

(٢) في المقتضب ١٧٩ / ٢ : « ... فإن قلت : هذا ثالث اثنين ، فعل غير هذا الوجه ، إنما معناه ، هذا
الذي جاء إلى اثنين فثلثهما ، فمعناه الفعل ، وكذلك هذا رابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة بافتي ، لأن معناه :
أنه رابعهم وثلثهم ، وحلى هذا قوله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ
إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ومثله قوله عز وجل : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ اهـ . وينظر سيويه ١٧٢ / ٢ .

(٣) أقحم في أ ، ج : (كذلك ولا خمسة) . (٤) من الآية ٧ / المجادلة . وينظر الهامش رقم (٢) .

(٥) وهو ما كان باعتبار حاله . والأول هو ما كان باعتبار تصيره .

(٦) في سيويه ١٧٢ / ٢ : « ... فهناك الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي
به يبين العدد ، وذلك قولك : ثاني اثنين ، قال الله عز وجل : ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ و (ثالث
ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة ... اهـ .

وينظر الهامش رقم (٢) ص ٨٠٢ .

(٧) سقط من ب ، ج ، ط : (منه) . (٨) (المعنى) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٩) من الآية ٧٣ / المائدة . ولم يثبت في ج ، ط : (لقد كفر الذين قالوا) . وينظر المقتضب ١٧٩ / ٢ -

معاني الفراء ٣١٧ / ١ - البيان ٣٠٢ / ١ - التبيان ٤٥٣ / ١ - مشكل إعراب القرآن ٢٤١ / ١ -

معاني الزجاج ٢ / ٢١٥ .

وَتَقُولُ : حَادِي عَشْرَ أَحَدَ عَشَرَ - عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً - وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :
حَادِي أَحَدَ عَشَرَ ، إِلَى : تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ ، فَتَعْرَبُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ .

قوله : « وَتَقُولُ : حَادِي عَشْرَ إِحْدَى عَشَرَ - عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً - ... » .
يعني أنه^(١) إذ زاد العدد على العشرة^(٢) لا يستعمل إلا على المعنى الثاني - كما
تقدم^(٣) - لتعذر المعنى الأول^(٤) ، فلا يضاف إذن إلا إلى مساويه في العدد ،
فتقول : حادي عشر أحد عشر ، إلى : تاسع عشر تسعة عشر ، وحادية عشرة
إحدى عشرة ، // إلى : تاسعة عشرة تسع عشرة .

وإن شئت حذفنا (عشر) من الأول تخفيفاً فقلت : حادي أحد^(٥) عشر ،
وحادية إحدى عشرة^(٦) ، إلى : تاسع تسعة عشر ، وتاسعة تسع عشرة ، لأن ذلك
لا يلتبس^(٧) .

وينبغي أن يكون الأول - على هذه اللغة - معرباً لذهاب التركيب^(٨) المقتضي
للبناء فيه^(٩) .

* * *

- (١) سقط من أ : (أنه) .
(٢) في أ : (عشرة) .
(٣) وهو ما كان باعتبار حاله . وينظر ص ٨٠٢ .
(٤) وهو ما كان باعتباره تصغيره . وينظر ص ٨٠١ . (٥) في أ : (إحدى) وهو سهو .
(٦) زاد في ب : (استغناء بعشر لأنه معلوم) وهو من فعل الناسخ .
(٧) في ط : (لا يشتبه) . (٨) سقط من أ : (التركيب) .
(٩) في سيويه ١٧٢ / ٢ : ... ومن قال : (خامس خمسة) قال : خامس خمسة عشر ، وحادي
أحد عشر ، وكان القياس أن يقول : حادي عشر أحد عشر ، لأن (حادي عشر) و (خامس
عشر) بمنزلة : خامس وسادس ، ولكنه يعني : (حادي) ضم إلى (عشر) بمنزلة
(حضرموت) ، قال : تقول (حادي عشر) فثبته وما أشبهه كما قلت : أحد عشر ، وما أشبهه ،
فإن قلت : حادي أحد عشر ، ف (حادي) وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، هـ ١٤ .
وينظر : المقتضب ١٨٠ / ٢ ، ١٨١ - المفصل ص ٢١٦ ، ٢١٧ - شرح الوافية للمصنف
٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ - شرح ابن يعيش ٦ / ٣٦ - شرح الرضي ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ - شرح
الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٨٨ - شرح الألفية للمراي ٤ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

المَذْكُرُ وَالْمُؤَنَّثُ

المَذْكُرُ وَالْمُؤَنَّثُ ، الْمُؤَنَّثُ مَا فِيهِ عِلَامَةٌ تَأْنِيثٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا . وَالْمَذْكُرُ بِخِلَافِهِ وَعِلَامَةُ التَّأْنِيثِ : التَّاءُ وَالْأَلْفُ مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ

قوله (١) : « المَذْكُرُ وَالْمُؤَنَّثُ ، الْمُؤَنَّثُ مَا فِيهِ عِلَامَةٌ تَأْنِيثٍ (٢) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا » .

فقوله : لَفْظًا ، يعني مثل قولك : ضاربة ، وظلمة ، وصحراء ، وذكرى .

ويعني بالتقدير : مثل قولك (٣) : أذن ، وعين ، فإن التاء مقدره لقولك : أذينة ،

وعينية ، ومجيئها في التصغير يدل على أنها مرادة ، إذ لا يجيء قياسا إلا ما هو في صيغة المكبر لفظا أو تقديرا (٤) ، ولما يأت في التقدير إلا التاء (٥) .

قوله (٦) : « وَالْمَذْكُرُ بِخِلَافِهِ » .

أي : لا يكون فيه علامة التأنيث .

قوله : « وَعِلَامَةُ التَّأْنِيثِ التَّاءُ (٧) وَالْأَلْفُ مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ » .

وقد زاد بعضهم الياء في قولهم : (هَذِي أُمَّةُ اللَّهِ) وزعم أنها للتأنيث . وليس ذلك بحجة

لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث ، أو تكون الياء بدلا من الهاء في قولك (هذه أمة الله) ،

ثم الكلام في المذكر والمؤنث في قسم المتمكن وهذه من أقسام المبتنيات فلا وجه لذكرها .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب : (التأنيث) .

(٣) في ب : (قوله) .

(٤) هذه العبارة في ط : (إذ لا يجيء التاء قياسا لفظا أو تقديرا إلا فيما هو على صيغة المكبر) .

(٥) قال الرضي ١٦١ / ٢ : « ... ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء ، لأن وضعها على العروض

والانفكاك ، فيجوز أن تحذف لفظا وتقدر ، بخلاف الألف . ودليل كون التاء مقدره - دون الألف -

رجوعها في التصغير في نحو : هنيئة وقديرة ... » .

(٦) سقط من ب ، ط : (قوله) .

(٧) هذا قول الزمخشري ، فقد عد الياء في نحو (هذي) ضمن علامات التأنيث ، قال في المفصل : « المذكر

ما خلا عن العلامات الثلاث ، التاء والألف والياء في نحو : غرفة ، وأرض ، وحيل ، وحمراء ، وهذي .

والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن » . المفصل ص ١٩٨ .

وقال ابن يعيش ردا عليه : « ... فأما الياء في (هذي) فليست علامة للتأنيث - كما ظن - وإنما هي

عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة . وهي على قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث

لأن الاسم عندهم الذال وحدها ، والألف من (ذا) مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتأنيث » . شرح

ابن يعيش ٩١ / ٥ . وينظر : الإنصاف ٦٦٩ / ٢ - شرح الرضي ١٦١ / ٢ .

وَهُوَ حَقِيقِي وَلَفْظِي ، فَالْحَقِيقِي مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانَ كَ : امْرَأَةٌ
وَنَاقَةٌ . وَاللَّفْظِي بِخِلَافِهِ كَ : ظَلَمَةٌ وَعَيْنٌ

قوله (١) : « وَهُوَ حَقِيقِي وَلَفْظِي ، فَالْحَقِيقِي مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانَ » (٢)

كقولك : امرأة (٣) ، لأن بإزائها (رجلا) ، وناقاة ، لأن بإزائها (جملا) .
ولا فرق بين أن تكون فيه تاء لفظية أو مقدره ك : جَدْي (٤) ، وعناق (٥) .

قوله : « وَاللَّفْظِي بِخِلَافِهِ » .

وهو ألا يكون بإزائه ذكر في الحيوان (٦) ك : ظلمة ، وعين . ولا فرق بين
أن يكون حيوانا أو غيره ك (دجاجة وحمامة - إذا قصد به مذكر - فإنه مؤنث
لفظي - ولذلك كان قول من زعم أن (التلمة) في قول تعالى : ﴿ قَالَتْ
نَمْلَةٌ ﴾ (٧) أنثى - لورود تاء التأنيث في (قالت) (٨) - وهما لجواز أن تكون
مذكرا في الحقيقة ، وورد تاء التأنيث كورودها في فعل المؤنث اللفظي . ولذلك
يقال : عندي ثلاث من البط ذكور (٩) ، فيأتون بالعدد مؤنثا وإن كُنْ ذكورا (١٠) ،
لما كان مفرد (البط) : بطة ، فالتأنيث لفظي .

١١٨

(١) في ط : (قال ٢) . (٢) هذه عبارة الزمخشري . الفصل ص ١٩٨ .

(٣) في أ ، ب : (ك امرأة) .

(٤) (الجدي) : الذكر من أولاد المعز ، والجمع : أجد ، وجداء ، اللسان (جدا) .

(٥) (العناق) : الأنثى من المعز ، والجمع : أعنق ، وعنق ، وعنوق . اللسان (عنق) .

(٦) في ج : (من الحيوان) . (٧) من الآية ١٨ / الحمل .

(٨) نقل شراح الكافية هذا القول تبعا للمصنف ، لكن لم ينسبه أحد منهم إلى معين وكذا لم أجده
معزيا إلى صاحبه في كثير من كتب التفسير واللغة . غير أن الزمخشري أورد قصة - ونقلها
عنه أبو حيان في البحر ٧ / ٦١ - مفادها أن (قتادة) عندما دخل الكوفة التف عليه الناس ،
فقال : سلوا عما شئتم - وكان أبو حنيفة رحمه الله حاضرا وهو غلام حدث - فقال : سلوه
عن (نملة) سليمان أكانت ذكرا أم أنثى ؟ فسألوه فأقحم ، فقال أبو حنيفة : كانت أنثى ،
فقيل له : من أين عرفت ؟ فقال : من كتاب الله - وهو قوله : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ، ولو كانت
ذكرا لقال : قال نملة ... هـ الكشاف ٣ / ١٤١ ، ١٤٢ .

وينظر : شرح الرضي ٢ ٣٩ - البحر المحيط ٧ / ٦١ . شرح

المرادي ٥ / ٤ - سيويه ٢ / ١٧٣ - المقتضب ٢ / ١٨٤ .

(١٠) في أ : (فيأتون بالعدد مؤنث وإن كان ذكورا) . وفي س : (... مؤنثا وإن كان) .

وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ قِبَالَتَاءٍ ، وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ

وليس ذلك كتنائث أسماء الأعلام ، فإنه لا يعتبر فيه إلا المعنى - دون اللفظ - خلافا لبعض الكوفيين^(١) .

والسر فيه هو^(٢) أنهم نقلوها من معناها^(٣) إلى مدلول آخر ، فاعتبروا فيها المدلول^(٤) الثاني ، ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبارا للمدلول الأول فيفسد المعنى ، فلذلك لا يقال عندنا : أعجبتني طلحة ، خلافا لبعض الكوفيين^(٥) .

قوله^(٦) : « وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ قِبَالَتَاءٍ ، وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ » . قوله : (إليه) يعني إلى^(٧) المؤنث مطلقا ، كقولك : قامت هند ، وهند قامت ، وأعجبتني العين ، والعين أعجبتني .

والحاقهم هذه التاء للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث^(٨) .

فإن كان المؤنث حقيقيا لزم في ظاهره ومضمرة لمطابقتها المعنى واللفظ جميعا^(٩) .

وإن كان المؤنث غير حقيقي لزم في مضمرة ، وأنت بالخيار في ظاهره ، فتقول : العين أعجبتني - بالتاء لا غير - وأعجبتني العين ، بحذف التاء وإثباتها .

وإنما // جاز ذلك في الظاهر لأن التأنيث فيه لفظي لا معنوي ، وفي لفظه ما يشعر به ، فاستغنى عن إلحاقه^(١٠) التاء في الفعل لذلك ، ولم^(١١) يستغن عنها في مضمرة لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا ، فإن صيغة الضمير الراجع إلى المؤنث في هذه المواضع^(١٢) مثله في باب المذكر^(١٣) .

(١) نقل كل من الرضي والعلوي في شرحهما هذا القول عن المصنف دون أن يعينا صاحبه من الكوفيين . ينظر الرضي ١٦٩ / ٢ . الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٩١ .

(٢) سقط من ج ، ط : (هو) . (٣) في ج : (عن معناها) .

(٤) في ط : (مدلول) . (٥) قال الرضي ١٦٩ / ٢ : « ... وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم » .

(٦) في ط : (قال) . (٧) في ج : (الفعل إليه) .

(٨) (يعني إلى) في هامش ج .

(٩) في الفصل ص ١٩٩ : « ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجيلة ، وهو الكثير الشائع . وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة » اه .

(١٠) هذه العبارة في هامش ب . (١١) في ط : (لحاق) .

(١٢) في ط : (ولذلك لم) ويلزم التكرار .

(١٣) في ب ، ط : (هذا الموضع) ، وفي ج : (هذا الموقع) . (١٤) سقط من ب ، ج ، ط : (باب) .

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ...

وحكم الاثنين - مما ذكرناه في المؤنث على اختلاف أقسامه - حكم المفرد في هذه العلاقة ، فلذلك تقول : قامت الهندان ، والهندان قامتا ، والعينان أعجباني - بالتاء في الثلاثة^(١) - وتقول : أعجبنى العينان ، وأعجبنى العينان ، فتكون بالخيار فيهما كما في المفرد . وإذا^(٢) فصل بين الفعل وبين^(٣) ظاهر المؤنث اللفظي حسن حذف التاء أكثر منه لو لم يفصل فقولك جاء الزيدان بينة ، أحسن من قولك : جاء بينة الزيدان^(٤) . قوله : « وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ »^(٥) . يعني بقوله (مطلقاً) : جمع مذكر أو مؤنث ، يعقل أو لا يعقل ، فلذلك تقول جاءت الرجال ، والزينات ، والمسلمات ، والأيم ، بإثبات التاء في الفعل وحذفها^(٦) أما^(٧) إثباتها فلأنها في المعنى جماعة .

وأما حذفها فلأن تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظي فلم^(٨) يعتد بالتأنيث المعنوي في مثل : جاء الضوارب ، لأن ذلك ليس^(٩) بإزائه ذَكَرَ ، بخلاف المثني فإن لفظ الواحد فيه باقٍ مراد ، فتأنيث الفعل له أجدر^(١٠) .

ولم يفعل ذلك في مثل (الزينات) - وإن كان لفظ المفرد فيه باقياً^(١١) - إجراء لباب الجمع مجرى واحدا ، ولأن الجمع بالألف والتاء يجري في صفات من لا يعقل - وإن كان مذكراً - ، وفي صفات من يعقل إذا كان مؤنثاً ، فكهوا أن يلتزموها في الجمع في مثل : جاءت الضاربات ، فيوهم أنه مؤنث حقيقة في الجميع ، فاعتبروا فيه الجماعة فجري^(١٢) مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه .

(١) (وفي الثلاثة) في هامش ب .

(٢) ينظر ص ٨٠٧ .

(٣) في ب : (فإذا) .

(٤) في المنتضب ٢ / ٣٣٧ : « ألا ترى أن النحويين لا يقولون : قائم هند ، وذهب جاريتك ، ويجيزون حضر القاضي امرأة بافتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف » اه .

ينظر : سيبويه ١ / ٢٣٩ .

(٥) سقط من ب ، ج ، ط : (غير المذكر السالم) وفي الرضي ٢ / ١٦٩ : « وحكم ظاهر الجمع مطلقاً

غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي » . (٦) ينظر سيبويه ١ / ٢٣٦ ، ٢ / ٢٢ .

(٧) في أ ، ط : (فأما) . (٨) في ب ، ج ، ط : (ولم) . (٩) في ج : (ليس له) .

(١٠) في ج : (فيه أجدر) . (١١) سقط من ج ، ط : (باقياً) . (١٢) في ط : (فيجزي) .

وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرُ الْمَذْكَرِ السَّلِيمِ : فَعَلْتُ ، وَفَعَلُوا ، وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ .

وأما ضمير الجمع فإن كان جمعا لمذكر يعقل فلك أن تقول : الرجال فعلت ، وفعلوا ، وإن كان غير ذلك فلك أن تقول : فعلت وفعلن .

وهو في ثلاثة أقسام : مذكر لا يعقل ، ومؤنث يعقل ، ومؤنث لا يعقل .
تقول : الأيام والنساء والعيون فعلت وفعلن .

فأما الإتيان في الجميع بالناء فلأنها جماعة فأتي بضمير الواحد المؤنث على تأويل الجماعة .
وأما الإتيان بـ (فعلوا) في جمع المذكر العاقل ، و (فعلن) في غير ذلك فلأنها جموع قصدوا إلى^(١) أن يكون لها ضمائر تشعر بها .

وأما تخصيصهم (فعلوا) للمذكر^(٢) ، و (فعلن) لما سواه^(٣) فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره ، كما فعلوا ذلك في غيره من الضمائر والظواهر .

وإنما خصوه بالواو - دون النون - ولم يعكسوا لأن الواو من حروف المد واللين^(٤) ، وهي في هذا الباب أقعد من الحروف الصحيحة بدليل إعرابهم الأسماء بها^(٥) ، والأفعال بالنون ، فلذلك خصوا المذكر العاقل بها ، وجعلوا النون لمن دونه^(٦) .

وهذا الضرب من^(٧) التفرقة بين جمع المذكر العاقل وبين غيره جارٍ في جميع الضمائر على // اختلاف أصنافها ، تقول في ضمير المرفوع المنفصل : أنتم وأنتن ، وهم ، وهن . وفي المنصوب^(٨) المتصل : ضربكم وضربكن ، وضربهم وضربهن . وفي المجرور^(٩) : غلامكم وغلامكن ، وغلامهم^(١٠) وغلامهن^(١١) .

* * *

-
- (١) سقط من ب ، ج ، ط : (إلى) .
(٢) في ط : (بما سواه) .
(٣) في ط : (زيادة من ج) .
(٤) هذه العبارة في هامش ب .
(٥) (بها) في هامش ج .
(٦) في ب : (في) بدل (من) .
(٧) في ب : (في) بدل (من) .
(٨) (ولا يكون إلا متصلا) .
(٩) (وغلامهم) في هامش أ .
(١٠) (وغلامهن) في هامش أ .
(١١) ينظر : شرح الوافية للمنصف ٢ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ - شرح الرضي ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

المُثَنَّى

المُثَنَّى مَا لِحَقَّ آخِرُهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَتُونٌ مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ

قوله^(١) : « المُثَنَّى مَا لِحَقَّ آخِرُهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَتُونٌ مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ » .

فقوله : ليدل على أن معه مثله من جنسه ، تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا تثني باعتبار ما اشتركت فيه ، وإنما تثني باعتبار كل واحد من مدلولاتها^(٢) .
فإذا قلت : (قرءان)^(٣) فإنما تعني به : حيضين ، أو طهرين ، لا طهرا وحيضا ، وكذلك : (جونان)^(٤) وأشباههما^(٥) . هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب .

وهذا يشير إلى ضعف قول من زعم أن الأسماء المشتركة إذا وقعت بلفظ العموم أو مواضع العموم عمت في مدلولاتها المختلفة ، إذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ، ولو صح عمومها لصحت تثنيها^(٦) .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في ج : (مدلولاته) .

(٣) قال الأصمعي : « القرء - عند أهل الحجاز - الطهر ، وعند أهل العراق : الحيض . وقال أبو عمرو بن العلاء : يقال قد دفع فلان إلى فلانة جاريتته تقرئها - مهموزة - يعني : تحيض عندها وتطهر ، إذا أراد أن يستبرئها وقال : إنما (القرء) الوقت ، فقد يجوز أن يكون وقتا للطهر وقتا للحيض « الأضداد ص ٥ وفي اللسان (قرأ) : « قال الشافعي - رضي الله عنه - القرء : اسم للوقت ، فلما كان الحيض يجيء لوقت ، والطهر يجيء لوقت جاز أن يكون (الأقرء) حيضا وأطهارا . قال : ودلت سنة رسول الله ﷺ أن الله عز وجل أراد بقوله : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ : الأطهار ... وقال ابن الأثير : وهو من الأضداد ، يقع على الطهر وإليه ذهب الشافعي وأهل الحجاز ، ويقع على الحيض وإليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق ، اهـ . وينظر معاني الزجاج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩ .

(٤) مثنى (جون) . قال الأصمعي وأبو عبيدة : (الجون) : الأسود والأبيض . ينظر : الأضداد للأصمعي ص ٣٦ ، وأبي حاتم السجستاني ص ٩١ ، ولابن السكيت ص ١٨٩ .

(٥) في ط : (وما أشبههما) .

(٦) نسب الرضي هذا القول إلى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - ونسبه العلوي إلى بعض الأصوليين . هذا ... وقد أورد الرضي قول المصنف مفصلا - في هذه المسألة - ثم عقب عليه بقوله : « ... وهذا =

وقد أورد على ذلك تثنية العَلَمِ وجمعه ، فقالوا : نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، وقد صح أن يقال : الزيدان ، والزيدون ، بالاتفاق ، فليصح أن يقال : القراءان ، والقراء ، مثل (١) ذلك .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن العلم لم يوضع إلا باعتبار ذات بما هي ذات (٢) به لشخص بعينه من غير نظر إلى كونه (٣) آدميا أو غير آدمي ، فإذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته لأنه من جنسه ، ومثال هذا قولك : (مضروبان) للفرس والحمار (٤) ، ومثل ذلك جائز (٥) .

= الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، فإنهم يشترطون في (الجنس) وقوعه على كثيرين بوضع واحد ، فلا يسمون (زيدا) - وإن اشترك فيه كثيرون - جنسا . وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك : (القراءان) للظهر والحوض ، و (العيون) لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب ، وغير ذلك ، منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوزه على الشنوذ في شرح المفصل .

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله ، قال الأندلسي : يقال (العينان) في عين الشمس وعين الميزان ، فهم يعتبرون - في التثنية والجمع - الاتفاق في اللفظ دون المعنى . وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله ، وهو أنه إذا أوقعت الأسماء بلفظ العموم نحو قولك : (الأقرء) حكما كذا ، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو : ما لقيت عينا ، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء هـ أ هـ شرح الرضي ١٧٢ / ٢ . وينظر : شرح العلوي ١ / ١٠٤ - المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٣ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ - ٦٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٦ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٨٣ . وينظر أيضا ما ذكره المصنف في مسألة (المشترك) في كتابه : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ١٣ - ط الأولى . السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

(١) في ب ، ج : (بمثل) . (٢) سقط من ب ، ج ، ط : (به) .

(٣) في أ : (كونها) ، وما أثبتته أوجه والضمير للعلم .

(٤) في ب ، ج : (لفرس أو حمار) .

(٥) ذكر العلوي هذا القول نصا ثم عقب بقوله : « ... وغرضه من ذلك هو أن هذه الأعلام ألقاب وضعت على مسمياتها لا باعتبار أمر جامع لها خاص في مسمياتها - كما كان ذلك في أسماء =

وإن سلم^(١) ما ذكره فلا يلزم ، فإن^(٢) الأعلام ليس لها أجناس تؤخذ
 أحادها فتنى وتجمع ، حتى إذا عدل عنها في التثنية والجمع^(٣) إلى المشترك تورث
 لبسا ، فإنه لو عدل عما ذكرناه جاء اللبس .
 فلا يلزم من صحة تثنية العلم^(٤) تثنية الأسماء المشتركة باعتبار اختلاف
 وضعها^(٥) .

وأما صحة تثنية العلم مع كونه إذا نثي خرج عن حقيقة كونه علما ، إذ يصير
 نكرة ، ولم يوضع إلا معرفة ، فصار مثل قولك : جاءني زيد وزيد آخر ، وذلك
 قليل في استعماله مخالف للقياس ، فليكن (الزيدان) كذلك لإخراجه من حيز
 العلم - الذي هو وضعه - إلى تعريف آخر ، فالإشكال وارد على تثنية العلم وجمعه
 من غير هذه الجهة .

= الأجناس من نحو فرس وإنسان فإنها موضوعة على مسمياتها باعتبار أمر جامع - وهو الإنسانية
 والفرسية - فلا يعتبر في صحة إطلاقها على مسمياتها إلا كون الذات ذاتا من غير خصوصية
 في تلك الذات ، ولا نظر إلى كونه آدميا أو غير آدمي ، وإنما المعتبر أهم الأوصاف وهو كونها
 ذاتا ، فإذا اجمع معه مسمى بذلك الاسم جازت تثنيته لأنه من جنسه في كونه ذاتا كما كان
 الإنسان جنسا لإنسان آخر من جهة اشتراكهما في الإنسانية . ١ هـ .

الأزهار الصافية شرح العلوي ١ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١) هذا هو الوجه الثاني .

(٢) في ط : (لأن) .

(٣) سقط من ط : (والجمع) .

(٤) سقط من ب : (تثنية العلم) .

(٥) قال الرضي ١٧٢ / ٢ : ... ولا يصح أن يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك
 وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال : نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته لكون
 كل واحد منهما واقعا على معانية لا بوضع واحد . أما عند المصنف فلأنه يشترط في التثنية والجمع
 كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد أو أكثر ، ومعاني المشترك ليس واحدة بخلاف
 الأعلام - كعامر - وأما عند غيره فقال المصنف : ولو سلم أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة
 المشترك إلى مسمياته فينبهما فرق ، وذلك أن المشترك له أجناس يؤخذ أحادها فتنى ويجمع
 كالقرءين - للطهرين - والقرء - للأطهار - فلو نثي أو جمع باعتبار معانية المختلفة لأدى إلى
 اللبس ، وليس للعلم جنس يؤخذ أحاده فتنى أو تجمع ، حتى إذا نثي وجمع باعتبار معانية المختلفة
 أورث اللبس . ١ هـ .

(٦) في ب : (في غير) .

وَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَ أَلْفُهُ عَنِ وَاوٍ - وَهُوَ ثَلَاثِي - قَلْبَتْ وَاوًا ، وَإِلَّا فَالْيَاءُ

وجوابه أن يقال : إن العَلَمَ واقع في كلامهم كثيرًا فلو لم^(١) يشوه ويجمعه لأدى إلى مثل ما كرهوه في مثل : جاءني رجل ورجل ورجل^(٢) - مع كونه أقل منه - ولما علموا أنهم إذا جمعه أدى إلى ذلك الإشكال المذكور ، فقصدوا^(٣) إلى جمعه على وجه يراعي معه^(٤) ما يندفع به ذلك ، فعوضوه الألف واللام ، - التي للتعريف - لتكون كالعوض مما فاته من العلمية المذكورة ، فكان فيه توفية بالأمرين جميعاً^(٥) ، فكان أولى من تعطيل العلم من الثنية والجمع .

وكان تعريفه وتعويضه // عن العلمية الفاتئة عند تثنيته^(٦) وجمعه أولى من إخراجه عن معناه الأصلي بالكلية^(٧) .

قوله : « وَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَ أَلْفُهُ عَنِ وَاوٍ - وَهُوَ ثَلَاثِي - قَلْبَتْ وَاوًا - ، وَإِلَّا فَالْيَاءُ »^(٨) . اعلم بأن بعض الأسماء يغير عن لفظ المفرد لعارض^(٩) . فلا يخلو المثني من أن يكون آخره ألفًا ، أو همزة قبلها ألف^(١٠) ، أو غير ذلك . فإن كان غير^(١١) ذلك لم يغير عما ذكرناه ، فيقال في (قاض) : قاضيان ، بإثبات الياء كالصحيح^(١٢) .

وما كان^(١٣) آخره ألفاً^(١٤) ينظر :

فإن كانت ألفه عن واو - وهو ثلاثي - قلبت واوًا ردًا لها إلى أصلها لتعذر بقائها ألفاً^(١٥) ، لأن الواو والياء إذا وقعت بعدهما الألف صحت بدليل : دعوا ، ورقيا .

(١) سقط من ط : (لم) .

(٢) سقط من ط : (ورجل) ، والمقصود الجمع .

(٣) في ب ، ط : (قصدوا) .

(٤) (معه) زيادة من ط . وفي ب : (فيه) .

(٥) في حاشية أ : (وهما الاختصار والتعريف) .

(٦) في ج : (عنه بثنية) .

(٧) في ج : (وإلا فالياء) .

(٨) في ب ، ج ، ط : (آلف) بالرفع وهو خطأ . (٩) (غير) في هامش ج .

(١٠) ينظر : سيبويه ٢ / ٩٢ - المقتضب ٣ / ٣٩ . (١١) (كان) زيادة من ج .

(١٢) (ألفًا) في هامش أ . (١٣) في أ : (فإن كانت الألف) .

(١٤) في سيبويه ٢ / ٩٢ : « ... فإن كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثنية لأنك إذا حركت فلابد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى ... فأما ما كان من بنات الواو تدل (رتقا) لأنه

من : قفوت الرجل ، تقول : قفوان ، و (عصا) : عصوان ... ٥١٤ . وينظر : المقتضب ٣ / ٤٠ ،

٨٧ - الفصل ص ١٨٤ - شرح التسهيل لابن مالك ٩٨ / ١ ، ٩٩ .

وإنما اشترط في قلبها واوًا أن يكون ثلاثيًا^(١) ، لأنها إذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة ، فغيروها إلى أخف منها .

أو لأنها إذا زادت وجب قلبها ياء في بعض متصرفاتها ، ثم حملت بقية^(٢) الأوزان عليها ، ألا ترى أنك إذا قلت : أغزى^(٣) - وهو من (الغزو) فمضارعه (يُغزى) - فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فإذا قلت : أغزيتُ ، قلبتها ياء أيضا لتوافقها في (يغزي) . وإذا^(٤) أورد على هؤلاء : تغازيت - ومضارعه (يَتَغَازَى) - قالوا : أصل (تَغَازَى) من (غَازَى) ومضارعه^(٥) (يُغَازِي) ، فكان فرعا لما قلبت فيه الواو ياء فجرى الفرع مجرى الأصل .

فإذا لم تكن على هذه الصفة^(٦) وجب قلبها ياء لأنها إن كانت عن الياء فقد ردت إلى أصلها ، وإن كانت عن الواو فقد ذكرنا علة قلبها للوجهين المذكورين^(٨) .

(١) هكذا في ط : ، وفي غيرها : (إذا كان ثلاثيا) ، وما أثبتته أوجه .

(٢) بقية) في هامش أ . (٣) رسمت في ط : (أغزا) .

(٤) في ج : (فإذا) .

(٥) سقط من ب من قوله : (ومضارعه) السابقة وهذه .

(٦) أي : كون ألفه عن واو وهو ثلاثي .

قال الرضي ١٧٤ / ٢ : « ... أي : وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو إما بأن يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى ، أو زائدا على الثلاثة عن واو كالأعلى والمصطفى والمستصفي ، أو عن ياء كالرمي والمرتمي والمستسقي ، أو زائدا على الثلاث للتأنيث كالخيل والقصيري والخيلفي ، أو للإلحاق كالأرطي والحنطي ، أو للكثير كالعبثري والكمثري » أ ه . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٤٤٥ / ٢ .

(٧) في سيبويه ٩٢ / ٢ ، ٩٣ : « ... وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء ... وأما ما

كان من بنات الياء ف (رحي) وذلك لأن العرب لا تقول إلا : حي ورحيان ... » أ ه .

(٨) في المفتضب ٤٠ / ٣ : « فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من

أي أصل كان ... وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق ، تقول : ملهيان ، ومغزيان ،

وحباريان ، وحنطيان » أ ه . وينظر : سيبويه ٩٣ / ٢ ، ٩٤ - المفصل ص ١٨٥ - شرح

التسهيل لابن مالك ٩٩ / ١ .

وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزُهُ أُصْلِيَّةً ثَبَّتْ ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ قَلْبَتْ وَأَوَّأَ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ

[قوله : « وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزُهُ أُصْلِيَّةً ثَبَّتْ ... »] .

يعني^(١) : وإن كان ممدودًا لم تخل همزته من أن تكون أصلية أولًا ، وإن^(٢) لم تكن أصلية لم تخل من أن تكون^(٣) للتأنيث أولًا^(٤) .

فإن كانت للتأنيث قلبت وأوَّأَ لا غير^(٥) ، إلا في لغة ردية^(٦) .

وإن كانت أصلية بقيت همزة على حالها^(٧) . وإن كانت غير^(٨) ذلك جاز الأمران .

فإما بقية الأصلية على حالها فلقوتها بأصلتها .

وأما قلب همزة التأنيث وأوَّأَ فلأنها زائدة لا أصل لها في الهمز^(٩) - لأنها ألف في الأصل - وإنما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الألف التي قبلها ، فلما وقعت في الموضع الذي^(١٠) صارت فيه كالتوسطة قلبت حرف لين إيذانًا بزيادتها ومفارقتها الأصلية .

وخصت بالواو لأنها مثل الهمزة في الثقل فكانت أقرب إليها من الياء .

وإنما جاز الأمران فيما سواهما ردًا إلى التشبيه بكل واحد منهما ، كقولك :

كساءان ، وكساوان ، فمن جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة (قراء) فبقيت همزة .

ومن جهة^(١١) كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التأنيث فقلبت وأوَّأَ^(١٢) .

(١) (يعني) زيادة يستقيم بها الكلام . والعبارة في نسخ الشرح : (قال وإن كان) .

(٢) في ط : (وإذا لم) .

(٣) سقط من ج من قوله : (أن تكون) السابقة وهذه . (٤) في ط : (أم لا) .

(٥) في المقتضب ٣ / ٣٩ : « وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو نحو

قولك : حمراوان وخنفساوان وصحراوان ... » أ هـ . وينظر سيبويه ٢ / ٩٤ .

(٦) أي : فلا يقال فيه : حمراءان - بالتصحيح - وحكي ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . ولا

يقال : حمرايان - بقلب الهمزة ياء - وحكي بعضهم أنها لغة فزارة . وقال الرضي : « وحكي

المبرد عن المازني قلبها ياء نحو : حمرايان » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٧٤ . وينظر : شرح

التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٠ - شرح الأشموني ٤ / ١١٤ .

(٧) فيقال في (قراء) و (وضاء) : قراءان ، ووضاءان . وقد تبدل الهمزة واوا على سبيل الندور .

ينظر : المقتضب ٣ / ٣٩ - شرح الرضي ٢ / ١٧٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٢ .

(٨) وهي ما كانت للإلحاق نحو : علباء وحرباء . وما كانت منقلبة عن حرف أصلي نحو : كساء ، ورداد .

(٩) في ج ، ط : (الهمزة) . (١٠) في ج : (الذي) وهو سهو .

(١١) في أ : (ومن وجه) . (١٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٤٦ .

وَتُحْدَفُ نُونُهُ لِلِإِضَافَةِ . وَحَدَفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي خِصْيَانٍ ، وَأَلْيَانٍ .

قوله : « وَتُحْدَفُ نُونُهُ لِلِإِضَافَةِ »^(١) .

لأن النون في المثني بمثابة التنوين في المفرد^(٢) ، فكما أن التنوين يحذف عند الإضافة فكذلك نون التثنية^(٣) .

قوله : « وَحَدَفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي : خِصْيَانٍ وَأَلْيَانٍ » .

يعني أن تاء التأنيث لا تحذف عند التثنية لأنها من جملة دليل الاسم المثني ، فوجب بقاءها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد .

واستثنى من ذلك قولهم : (خِصْيَانٍ) و (أَلْيَانٍ)^(٤) تثنية (خِصْيَةٍ)

و (أَلْيَةٍ) ، وهو وإن كان مخالفا للقياس لوجهه^(٥) أنهما // لما كانا^(٦) على حال ١٢١
لا يفترقان تنزلا^(٧) منزلة ما وضع وضعاً أولاً^(٨) .

* * *

(١) في ب ، ج : (بالإنضافة) .

(٢) قال الفارسي : « ... وهذه النون التي تقع في آخر هذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ٢٢ .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٩٤ ، ٩٥ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤) في المفصل ص ١٨٤ : « ... ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلمتين : خِصْيَانٍ ، وَأَلْيَانٍ ، قال : كأن خِصْيِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ . وقال : ترتج ألياه ارتجاج الوطء » أ هـ .

وقال المبرد : « ... فأما قولهم : (خِصْيَانٍ) فإنم بنوه على قولهم (خصي) فاعلم ، ومن ثني على قولهم (خصية) لم يقل إلا : خِصْيَانٍ .

وكذلك يقولون : (ألية) و (ألي) في معنى ، فمن قال : (ألية) قال : أليتان ، ومن قال : (ألي) قال : أليان ... » أ هـ . المتقضب ٣ / ٤١ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٣٨٣ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٤٣ - ١٤٥ - شرح الرضي ٢ / ١٧٦ .

(٥) في ط : (فوجه) . (٦) في أ : (كان) . (٧) في ب : (تنزلا) .

(٨) هذا تعليل الفارسي ، حكاه الرضي في شرحه ٢ / ١٧٦ . والصواب أنهما تثنية (خصي) و (ألي) كما قال المبرد في الهامش رقم (٤) - وهو قول سيبويه وجمهور النحويين .

الْمَجْمُوعُ

الْمَجْمُوعُ مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِخُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرٍ مَا ، فَخُو (نَمْر) وَ (رَكْب) لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ

قوله ^(١) « الْمَجْمُوعُ مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِخُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرٍ مَا » .
 فقوله ^(٢) : ما دل على آحاد ، يشمل المحدود وغيره من أسماء المجموع نحو : رَهْطٌ ، وَنَمْرٌ ^(٣) .
 وقوله : مقصودة بخروف مفردة ، يخرج عنه نحو (رَهْطٌ) و (نَمْرٌ) ^(٤) فإنه لا مفرد له
 بحروفه ، ونحو (نمر) و (ركب) ^(٥) لأنها وإن أطلقت على آحاد ^(٦) فليست مقصودة بحروف
 مفردا كما قصد بنحو (رجال) ، بل هي في وضعها كوضع (رهط) و (نمر) ، وإنما اتفق
 أن نَمَّ لفظا موافقا للفظها يطلق على مفرد ^(٧) .
 وإنما حكمنا بذلك للدليل دل عليه : فأما نحو (نمر) فالذي يدل على أنه ليس بجمع
 أنه في وضعه للجنس كوضع (عسل) و (ماء) ، فكما أن هذا النحو للجنس - ليس
 بجمع - فكذلك هذا .

والذي يدل على أنه كذلك صحة إطلاقه على القليل والكثير ، وإنما وقعت الشبهة لمن قال :
 إنه جمع ^(٨) ، لما رأى من إطلاقهم (نمر) على الواحد ، بخلاف (عسل) و (ماء) . وسببه
 أن له مفردا يتميز ، فصح إطلاق لفظة ^(٩) منه عليه .
 وتحقيق ^(١٠) ذلك أنك تقول : عندي خمسة أرطال تمر ، كما تقول : عندي خمسة
 أرطال عسلا ، فهذا موضع ^(١١) لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس ، فقد صح وضع (نمر)
 موضع (عسل) ، فدل عليه أنه مثله .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في أ ، ج : (فقوله المجموع) .
 (٣) سقطت هذه العبارة من ج . (٤) سقط من ب : (ونمر) . (٥) الأول اسم جنس ، والثاني اسم جمع .
 (٦) وهي : نمر ، وركب . (٧) في ب : (مفردة) .
 (٨) في شرح الرضي ١٧٨ / ٢ : ... وعند الأخفش جميع أسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كـ (جامل)
 و (باقر) و (ركب) جمع خلافا لسيبويه . وعند الفراء : كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع
 كـ (باقر) و (ركب) أو اسم جنس كـ (نمر) و (روم) فهو جمع ، وإلا فلا ، وأما اسم الجمع واسم
 الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليس بجمع اتفاقا نحو : إبل وتراب هـ أ هـ . وينظر : شرح الوافية
 للمصنف ٢ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ - سيبويه ٢ / ٢٠٣ ع معاني الفراء ٣ / ١١٢ - معاني الأخفش ورقة ٨٠ /
 أ ، ب - منبج الأخفش ص ٣٥٨ - الفوائد البائية ٢ / ٥٥٦ ، ٥٥٧ .
 (٩) في ب ، ج : (لفظ) . (١٠) في ب ، ج : (وتحقق) . (١١) في ط : (وضع) .

وَنَحْوُ (فُلْكَ) جَمْعٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ وَمُكْسَّرٌ ، فَالصَّحِيحُ لِمُدَّكِرٍ وَمُؤْتَتْ .

ومنها أن تصغيره : (تَمِيرٌ) ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة - إذ ليس من أبنية القلة - ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه^(١) ، فثبت أنه ليس بجمع .
وأضفا فإن (فَعْلًا) لم يثبت كونه من أبنية الجموع^(٢) ، ومثل ذلك لا يثبت إلا بثبت^(٣) .
وأما نحو (رَكِبِ) فلا يستقيم أن يدعي فيه أنه كوضع (عَسَلَ) لأنه مفهوم منه آحاد ، فيبقى الوجهان الآخران^(٤) ، وهما^(٥) : التصغير ، وكونه على بناء (فَعْل) .
وقوله : بتغيير ما ، إشارة إلى نحو (الفُلْكَ) فإن النحويين يزعمون أنه مفرد وأنه يطلق جمعا^(٦) ، ويقدرُونَ الضمة التي في الجمع كالضمة التي في (أُسَد) ، ويجعلونها غير الضمة التي في (فُلْكَ) المفرد .

ومثل ذلك - عندهم - قولهم : نَاقَةٌ هِجَانٌ ، وَتَوْقٌ هِجَانٌ^(٧) .

وقوله^(٨) : « وَهُوَ صَحِيحٌ وَمُكْسَّرٌ ... » .

فالصحيح ما سلمت فيه بنية الواحد ، ويكون لمذكر ومؤنث .

(١) بل يرد إلى واحده ، قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٤٨ : « ... ولأنك تقول في تصغيره : (تَمِير) ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة ، فتصغيره : (تَمِيرَات) أ هـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٧٨ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٢٥ .

(٢) في ب ، ج : (المجموع) ، وفي ط : (الجمع) . (٣) (إلا بثبت) في هامش ب .
هـ .. وقد زاد الرضي - على أدلة المصنف - دليلين آخرين بقوله : « ... وأيضاً لو كانت جموعاً لردت في النسب إلى آحادها ، ولم يقل : ركبني وجمالي . وأيضاً لو كانت جموعاً لم يجز عود الضمير الواحد إليها ، قال :

لها جامل لا يهدأ الليل ساهره

وقال : مع الصبح ركب من إحاطة مجفل « أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٧٨ .

(٤) ف ب : (الأخيران) . (٥) في أ ، : (وهو) بالإفراد .

(٦) في سيبويه ٢ / ١٨١ : « ... وذلك قولك للواحد : هو الفلك ، فتذكر ، وللجميع : هي الفلك ، وقال الله عز وجل : ﴿ في الفلك المشحون ﴾ فلما جمع قال : ﴿ والفلك التي تجري في البحر ﴾ كقولك : أسد ، وأسند ، وهذا قول الخليل « أ هـ ..

(٧) في أساس البلاغة (هجن) : جمل وناق هجان ، وإبل هجان : بيض كرام . وينظر : سيبويه ٢ / ٢٠٩ - المقتضب ٢ / ٢٠٤ - شرح الرضي ٢ / ١٧٩ - اللسان (هجن) . وقوله :

(ونوق هجان) في هامش ب . (٨) في ط : (قال) .

المُدَّكَّرُ مَا لِحِقِّ آخِرُهُ وَآوُ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا ، وَثَوْنٌ مَفْتُوحَةٌ
لِيَدُلُّ عَلَى أَنْ مَعَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُدِفَتْ مِثْلُ : قَاضُونَ . وَإِنْ
كَانَ آخِرُهُ مَقْصُورًا حُدِفَتِ الْأَلْفُ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا مِثْلُ : مُصْطَفُونَ

قوله (١) : « المُدَّكَّرُ مَا لِحِقِّ آخِرُهُ وَآوُ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا
وَثَوْنٌ مَفْتُوحَةٌ » . ثم لا يخلو (٢) الاسم المجموع هذا الجمع من أن يكون آخره ياءً
مكسورًا ما قبلها ، أو ألفًا ، أو غير ذلك .

فإن كان آخره ياءً حذفت ، فتقول في (قاض) : قاضون - في الرفع - وقاضين -
في النصب والجر (٣) . - وأصله : قاضيون - في الرفع - حذفت الضمة استتقالا لها على
الياء بعد الكسر ، فالتقى ساكنان ، الياء وواو الجمع ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
ثم قلبوا الكسرة - التي هي (٤) على الضاد - ضمة ليمكن // النطق بالواو ، فصار :
قاضون .

١٢٢

وأما (قاضين) فأصله : قاضيين ، كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسر (٥) ،
فحذفوها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت ، وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسورًا على (٦) ما
كان عليه إذ لم يحتاج إلى تغييره .

وكذلك تقول (٧) : مُتْتَمُونَ ، وَمُصْطَفُونَ ، في (مِتْمَم) و (مُصْطَفِ) ، و :
متمين ، ومصطفين ، في النصب والجر .

وإن كان آخره ألفًا حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحًا على ما كان عليه كقولك :
مُصْطَفُونَ في الرفع - وَمُصْطَفَيْنَ - في النصب والجر (٨) .

(١) في نسخ الشرح : (فالصحيح للمذكر ...) وما أثبتته يوافق ما ذكر في المتن .
(٢) (ثم) في هامش ج . (٣) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا
فلحقته الواو والنون - في الرفع - والياء والنون - في الجر والنصب - للجمع حذفت منه الياء التي
هي آخره ... ويصير الحرف الذي كانت تليه مضمومًا مع الواو ... ويكون مكسورًا مع الياء ، وذلك
قولك : قاضون وقاضين وأشبه ذلك » ١٠١ . (٤) (هي) زيادة من ج .

(٥) في أ ، ط : (الكسرة) . (٦) في ج : (مكسورة) . (٧) سقط من ج : (تقول) .
(٨) في سيبويه ٢ / ٩٥ : « هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون - في الرفع - وبالنون والياء - في الجر
والنصب - ، اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها ، وإنما حذفت لأنه لا
يلتقي ساكنان ... وذلك قولك : رأيت مصطفين ، وهؤلاء مصطفون » ١٠١ . وينظر : شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٥٣ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ١٨٠ .

وَشَرْطُهُ : إِنْ كَانَ اسْمًا فَمُدَّكَرٌّ ، عَلَمٌ ، يَعْقِلُ

وأصله : مصطفيون ، ومصطفين ، تحركت^(١) الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا^(٢) ، فالتقى ساكنان ، الألف وحروف الإعراب ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي^(٣) ما قبلها على حاله إذ لا ضرورة تلجئ إلى تغييره ، فلذلك قيل : مصطفون - في الرفع - ومصطفين - في النصب والجر .

قوله : « وَشَرْطُهُ » . أي : وشرط جمعه^(٤) جمع التصحيح إذا كان اسما أن يكون مذكرا علما يعقل . وكان يستغنى عن بقوله^(٥) : (مذكرا) لأن الكلام في جمع المذكر ، وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللقب^(٦) ، أو يذهل عن تقديم التذكير ، أو يظن أن نحو (طلحة) داخل^(٧)

ولذلك لم يجمع نحو (عين) هذا الجمع لفقدان الثلاث .
ولم يجمع نحو (ثوب) هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل .
ولم يجمع نحو (أعوج) - اسما لفرس^(٨) - هذا الجمع لأنه لا يعقل .
وجمع نحو (زيد) و (عمرو) لوجود الشرائط الثلاث .

- (١) في ب ، ط : (فتركت) .
(٢) (فقلبت ألفا) في هامش أ .
(٣) في ج : (وبقيت) .
(٤) (جمعه) في هامش ب .
(٥) سقط من ج : (قوله) .
(٦) في أ : (كاللقب) وهو تحريف .
(٧) ذكر الرضي استدارك المصنف هذا ، وعقب على قول المصنف في تعليقه : « وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللقب ، أو يذهل عن تقديم التذكير » بقوله : « ولا شك في برودة هذين العذرين » أ هـ . وعقب أيضا على تعليل المصنف : « أو يظن أن نحو (طلحة) داخل » بقوله : « وهذا أيضا ليس بشيء ... وكان عليه أن يقول : شرطه التجرد عن التاء ليدخل في نحو : ورقاء وسلمى - اسمي رجلين - فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ، ويخرج نحو (طلحة) وحده » أ هـ . شرح الرضي ١٨٠ / ٢ - وينظر شرح الوافية للمصنف ٤٥١ / ٢ .
هذا .. وقد أجاز الكوفيون وابن كيسان في (طلحة) أن يجمع بالواو والنون ، فيقال : (طلحون) ، بسكون لام الكلمة على مذهب الكوفيين ، ويفتحها على مذهب ابن كيسان .
ينظر : ابن كيسان النحوي ص ١١١ ، ١١٢ - الإنصاف مسألة (٤) ٤٠ / ١ - شرح الرضي ١٨٠ / ٢ - الأحاجي الزمخشري ص ٨٩ ، ٩٠ - شرح التسهيل لابن مالك ٨٥ / ١ .
(٨) (أعوج) : فرس عدي بن أيوب . قال الجوهري : أعوج اسم فرس كان لبني هلال تنسب إليه الأعوجيات وبنات أعوج ... وليس في العرب فحل أشهر ولا أكثر نسلا منه . ينظر : الصحاح واللسان (عوج) .

وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ وَأَنْ لَا يَكُونَ (أَفْعَلٌ فَعْلَاءً) - مِثْلُ : أَحْمَرٌ
حَمْرَاءَ - وَأَنْ لَا يَكُونَ (فَعْلَانٌ فَعْلَى) - مِثْلُ : - سَكَرَانَ سَكَرَى - وَلَا مُسْتَوِيًّا
فِيهِ الْمَذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ : جَرِيحٌ وَصَبُورٌ ، وَلَا بِنَاءٍ تَأْنِيثٍ مِثْلُ : عَلَامَةٌ .

قوله : « وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ (أَفْعَلٌ فَعْلَاءً) ... » .
وإنما لم يجمع نحو (أحمر) هذا الجمع^(١) لأنهم قد جمعوا أفعال التفضيل هذا
الجمع فقصدوا إلى الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين .
وكذلك لم يجمعوا (فَعْلَانٌ فَعْلَى) ك : سَكَرَانَ^(٢) ، لأن لهم (فَعْلَانٌ
فَعْلَانَةٌ) مجموعا هذا الجمع مثل : ندمان ، فقصدوا إلى أن يفرقوا بينهما في الجمع .
قوله : « وَلَا مُسْتَوِيًّا فِيهِ الْمَذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ : جَرِيحٌ وَصَبُورٌ »^(٣) .
لأنهم لما وافقوا بينهما في المفردات^(٤) لم يخالفوا بينهما في الجمع ، فلم يقولوا :
جرريحون ، ولا جريحات^(٥) .

قوله : « وَلَا بِنَاءٍ تَأْنِيثٍ^(٦) مِثْلُ : عَلَامَةٌ »^(٧) .
وكان يستغنى عن ذلك لأننا قد قلنا^(٨) : (شرطه أن يكون مذكراً) ،
(و) عَلَامَةٌ مُؤَنَّثٌ ، وإنما ذكره لقطع وهم من يتوهم أن المراد بالتذكير من جهة
المعنى ، فقطع ذلك الوهم^(٩) .

(١) خلافا لابن كيسان فإنه قد أجاز أن يجمع (أفعل فعلاء) جمعا سالما ، فيقال : أحمران ، وحمرات .
قال الرضي ١٨٢ / ٢ : استدل بقوله :

فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا

وهو عند غيره شاذ هـ . وقد نسب إلى الفراء أنه أول من أجاز جمع هذا الوصف . وينظر : ابن
كيسان النحوي ص ١١٠ - شرح ابن يعيش ٥ / ٦٠ ، ٦١ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٥ -
الارتشاف ١ / ١٥٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨ ، ١٩ .

(٢) أجاز ابن كيسان أيضا أن يجمع (فعلان فعل) جمعا سالما ، فيقال : سكرانون ، وسكريات . ينظر :
شرح الرضي ١٨٢ / ٢ . (٣) في ب : (صبور وجريح) .

(٤) ف ط : (في المفرد) . (٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٥٢ : « ... وكذلك (فعليل)
بمعنى (مفعول) لأنهم قد جمعوا (فعليل) بمعنى (فاعل) مصححا هـ .

(٦) في ب ، ط : (التأنيث) . (٧) زاد في ج : (ونسابة) وليست في المتن .
(٨) عبارته : « وإن كان صفة فمذكر هـ . (٩) وإنما كان ذلك كراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التأنيث ، ولو حذف التاء لزم اللبس . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٦٢ .

وَتُحَدَفُ نُونُهُ لِلِإِضَافَةِ . وَقَدْ شَدَّ نَحْوُ : سَيْنِينَ ، وَأَرْضِينَ .

قوله : « وَتُحَدَفُ نُونُهُ لِلِإِضَافَةِ » .

على ما ذكرناه في نون التثنية^(١) .

قوله : « وَقَدْ شَدَّ نَحْوُ : سَيْنِينَ وَأَرْضِينَ » .

وإِحْرُونَ^(٢) ، وإِوَزُونَ^(٣) ، وَقُلُونَ - وهو جمع (قُلَّة)^(٤) .

وقد تكلف لتوجيه الشذوذ في (سنة) و (قلة) بأنه^(٥) تعويض عما حذف منه^(٦) .

وفي نحو (إِحْرَة) و (إِوَزَة) بأنه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا مشددا ، فأشبهه الحرف الواحد ، فصار كالمحذوف لأمه^(٧) . وفيه تعسف .

* * *

(١) ينظر ص ٨١٦ مع الهامش رقم (١) ، (٢) ، (٣) .

(٢) جمع (حره) - على غير قياس - وهي : أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار ، والحره من الأرضين : الصلبة الغليظة ، اللسان (حرر) .

(٣) جمع (إوزة) .

(٤) ينظر المتضرب ١ / ٣٧٦ مع الهامش رقم (٥) .

(٥) في ط : (لأنه) .

(٦) ينظر : سيبويه ٢ / ١٩٢ . وفي المتضرب ٢ / ١٦٤ : ... ألا ترى أنهم لما جمعوا متقوص

المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابيه . وذلك قولك : سنة ،

ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك : قلة وقلون ، أه .

وينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٥٨ - المفصل ص ١٨٨ - شرح ابن يعيش ٥ / ٥ - شرح الرضي

٢ / ١٨٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٨٥ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ

المؤنث ما لِحَقَّ آخِرُهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ . وَشَرْطُهُ - إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ - فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِيعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ لَا يَكُونَ مُجَرَّدًا كَ (حَائِضٍ) ، وَإِلَّا جُمِيعَ مُطْلَقًا

قوله : « المؤنث ما لِحَقَّ آخِرُهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ »^(١) . وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِيعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ »^(٢) .

وسببه - إذا لم يكن مذكوره جمع بالواو والنون كـ (حمراء أحمر) و (سكري) سكران و (جريح و صبور) - أنه لو جمع مصححا بالألف والتاء // لجعل للمؤنث على المذكر مزية^(٣) .
قوله : « وَإِنْ »^(٤) لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ لَا يَكُونَ مُجَرَّدًا كَ (حَائِضٍ) .

لأنه لو كان مجردا كـ (حائض) كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث، وتأنثيه باعتبار الحدوث كقولك: حائضة - إذا أردت^(٥) الحدوث - فأرادوا أن يفرقوا بين البابين^(٦) .
وإن لم يكن صفة جمع بالألف والتاء مطلقا من غير نظر إلى شرط مما ذكرناه ، بخلاف الصفة فإنها للمذكر والمؤنث على حال سواء .

وأما الأسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث ، فلم يكن بينهما ربط ، فلذلك جمعت الأسماء المؤنثة كلها بالألف والتاء^(٨) .

* * *

(١) شرط المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٥٥ أن تكون الألف والتاء مزيدتين ، قال : « ... وقال : زائدة ، لئلا يتوهم أن (أبياتا) ونحوه منه ، فإن التاء في (أبيات) ليست زائدة » أ ه . وقال الرضي ٢ / ١٨٧ : « ... وإنما خص الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنث غير حقيقي ، وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين كما في : رجال وسكري ، والجمالة والضارية » أ ه .

(٢) في المقتضب ٣ / ٣٣١ : « فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ، لأنك فيه تسلم بناء الواحد كسليمك إياه في التثنية » أ ه .

(٣) ولهذا قال سيويه ٢ / ٢١٣ : « ... وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنث بمنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعل) و (وقعل فعلان) ووافقن الأسماء كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء » أ ه . وهذا القول خلافا لما ذهب إليه ابن كيسان . ينظر ص ٨٢١ .

(٤) في ج : (فإن) . (٥) في ج : (إذا كان) (٦) في ب ، ج : (قصدت) .

(٧) في ب : (بين التأنيتين) . (٨) زاد في ج : (والله أعلم) .

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ كَ : رِجَالٌ وَأَفْرَاسٌ . جَمْعُ الْقِلَّةِ : أَفْعُلٌ ،
وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعَلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، وَالصَّحِيحُ . وَمَا عَدَا ذَلِكَ جَمْعٌ كَثْرَةٌ .

قوله^(١) : « جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ » .

وهو يخالف^(٢) جمع التصحيح بذلك ، ك : رجال ، وأفراس .

وينقسم الجمع كله إلى : جمع قلة ، وجمع كثرة .

فجمع القلة من المكسر : أَفْعُلٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعَلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ^(٣) ك : (أفلس) ،
وَأَثْوَابٍ ، وَأَجْرِيَّةٍ ، وَغِلْمَةٍ . وجمع التصحيح كله جمع قلة^(٤) .

وما عدا ذلك فجمع^(٥) كثرة .

ويعني به (القلة) أنه يطلق على العشرة فما دونها ظاهراً فيه ، فلذلك حَسَنٌ :

ثلاث أثواب ، أكثر من^(٦) : ثلاثة ثياب .

وقد يستعمل كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعالى :

﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾^(٧) في موضع (أقرأ) ، وكقولك : ثلاثة رجال ، وإن لم يكن
من لفظ القلة .

* * *

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في ج : (مخالف) .

(٣) قال الرضي ١٩١ / ٢ : « ... وزاد الفراء (فعلة) كقوله : هم أكلة رأس ، أي : قليلون يكفهم
ويشبعهم رأس واحد . وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق
(فعلة) . ونقل التبريزي أن منها (أفعاء) كأصدقاء ه أ ه ..

(٤) علل لذلك ابن يعيش بقوله ١٠ / ٥ : « ... لأنهما على منهاج التنية ، والتنية قليل : فكانا مثله ه أ ه .
هذا .. ويرى الرضي تبعاً لابن خروف فيما نقله عنه ابن إياز في شرح الحمل - يرى أن جمعي السلامة
مشتركان بين القلة والكثرة . قال الرضي : « والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة ،
فيصلحان لهما ه أ ه . شرح الرضي ١٩١ / ٢ . وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٤ - شرح الألفية
للمرادي ٥ / ٣٥ - شرح الأشموني ٤ / ١٢١ . (٥) في ب ، ج ، ط : (فهو جمع) .

(٦) في ج : (من باب ثلاثة ثياب) . (٧) من الآية ٢٢٨ / البقرة .

وينظر : معاني الزجاج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩ ، الكشاف ١ / ٣٦٦ ، البيان للأنباري ١ / ١٥٦ .

وَيَعْمَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا . وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ،

قوله : « وَيَعْمَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرَهُ » .

يعني أنه لا يشترط فيه زمن^(١) الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل ، بل يعمل مطلقاً^(٢) ، تقول : أعجبنى ضرب زيد أمس^(٣) ، كما تقول : الآن أو غدا .

وإنما اشترط الزمان في اسم الفاعل^(٤) ليقوي الشبه ، ألا ترى أن شبه (ضارب) بـ (يضرب) ليس كشبهه (ضارب) بـ (ضرب) .

ولم يحتج في المصدر إلى ذلك لأمرين ، أحدهما : أن شبهه قوي ، إذ معناه معنى الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه اسم محل الفعل فلم يحتج في المصدر إلى زيادة تقوية . الثاني : أن المصدر لم يوضع لزمان أصلاً ، فلو اشترط فيه ذلك^(٥) لأدى إلى إبطال الأقوى مع إعمال الأضعف .

قوله : « إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا » .

يعني إذا لم يكن منصوباً بفعله المذكور معه لفظاً أو تقديرًا ، فإن كان منصوباً بفعله فسيأتي // تفصيله^(٦) .

١٢٤

قوله : « وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ »^(٧) .

يعني أنك لا تقول في (أعجبنى ضَرَبَ زيدًا) : أعجبنى زيدا ضَرَبَ ، لأنه مقدر بـ (أن) والفعل ، وكما أنه لا تقدم معمول ما بعد (أن) عليها^(٨) - لأنها موصولة - فلا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لأنه كجزء الكلمة ، فكما لا يتقدم ما في حيز^(٩) الكلمة على أولها ، فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه^(١٠) .

(١) في ب : (زمان) . . . (٢) قال ابن السراج : « اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة ، الماضي والحاضر والمستقبل » أه .. أصول النحو ١ / ١٦٢ . وينظر

سيبويه ٥٩ / ١ - المقتضب ١ / ١٥١ ، ١٥٢ - الإيضاح للفراسي ص ١٥٥ .

(٣) في ب ، ج : (أعجبن ضرب زيداً أمس) .

(٤) سيذكره مفصلاً في ص ٨٣١ . (٥) في ط : (فيه الزمان) .

(٦) ينظر ص ٨٢٩ . (٧) سقط من ب ، ج : (عليه) .

(٨) (عليها) زيادة من ط . (٩) في ب ، ج : (فكما لا يتقدم جزء الكلمة) .

(١٠) ينظر : المقتضب ١٩٢ / ٣ - أصول ابن السراج ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ - الفصل ص ٢٢٦ . وقال الرضي :

«... وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه أه . شرح الرضي ١٩٥ / ٢ .

وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ ، وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ

قوله : « وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ » .

كما يضمّر في اسم الفاعل وغيره ، لأنه لو أضمر فيه لأدى إلى ما لا يستقيم ، لأنه لو أضمر فيه لأضمر المثنى^(١) والمجموع ، ولو أضمر المثنى والمجموع لجمع الاسم له وثني ، ولو جمع له وثني لبطلت تثنيته وجمعه لنفسه ، وهو مستحق^(٢) ذلك^(٣) باعتبار مدلوله ، فكان يؤدي إلى جمعين أو تثنيين في اسم واحد ، وهو غير مستقيم .

أو إلى إسقاط تثنية الاسم وجمعه المستحقهما هو لنفسه لأمر عرض له من فاعله .
ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما إذ ليس له مدلول يغيّر مدلول فاعله ، لأن الغرض فيه الدلالة على الفاعل لا غير ، فإذا ثني لم يثن إلا باعتبار فاعليته^(٤) ، فوجب فيه الإضمار لذلك ، وامتنع في المصدر لما تقدم^(٥) .

قوله : « وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ » .

بل يجوز أن تقول : أعجبتني ضربت زيدا ، ولا يذكر الفاعل^(٦) .

وإنما لم يلزم ذكر الفاعل لأن التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب تقدم^(٧) ذكره ، أو متكلم أو مخاطب .

أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزئي الجملة فلم يحتاج إليه^(٨) كما يحتاج إليه في الفعل لأنه أحد جزئي الجملة ، فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يختل الكلام بتركه لزوم^(٩) ذكره في الموضع الذي لا يختل الكلام بتركه^(١٠) .

(١) في أ : (للمثنى) .

(٢) في ب : (يستحق) .

(٣) في ط : (لذلك) .

(٤) في ط : (المستحق هما) .

(٥) في أ : (فاعله) .

(٦) ينظر : سيويه ٩٧ / ١ - شرح الوافية للمصنف ٤٦٠ / ٢ ، ٤٦١ - شرح الرضي ١٩٥ / ٢ ،

١٩٦ - قال الرضي معقبا على هذا : « ... ولقائل أن يقول : يجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف » أ هـ .

(٧) في سيويه ٩٧ / ١ : « ... وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا

ومفعولا ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب ، فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عجبت من ضرب ،

فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل » أ هـ . وينظر المقتضب

١٥٢ / ١ - شرح الوافية ٤٦٢ / ٢ . (٨) في ط : (مقدم) .

(٩) (إليه) في هامش أ . (١٠) في ط : (وجوب لزوم) . (١١) في ج ، ط : (بتركه الكلام) .

وَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ . وَإِعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ

قوله^(١) : « وَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ »^(٢) .
فمثال الأول : أعجبنى ذُقُّ القَصَّارِ^(٣) الثوب . ومثال الثاني : أعجبنى ذُقُّ الثوبِ
القَصَّارِ . والأول أكثر .

وإنما جازت إضافته^(٤) لأن اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول ، فكانت نسبتة إلى فاعله
كنسبة (اليد) و (الرجل) ، فجاز أن تقول : ضرب زيد ، كما تقول : يد زيد .
وإنما كانت إضافته إلى الفاعل أكثر لأنه أخص منه حيث كان محلاً له ، والمفعول
كالفضلة ، فلما كان أخص به وقعت إضافته إليه أكثر^(٥) .
قوله : « وَأَعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ »^(٦) .

لأمرين ، أحدهما : أنه في عمله مقدر بـ (أن) والفعل ، وإذا^(٧) دخلت عليه^(٨)
اللام تعذر تقديره بهما^(٩) لامتناع دخول اللام على الحرف ، فلذلك قل إعماله باللام .
والثاني : هو أنهم أعملوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافاً ، أما إذا^(١٠) دخلت
اللام^(١١) تعذر ذكر الفاعل معه^(١٢) مضافاً إليه^(١٣) .

فإن قيل : إن لم يمكن ذكر الفاعل معه مضافاً^(١٤) فليذكر غير مضاف .
فالجواب : أنه لا يمكن في كل فاعل ، ألا ترى أنه لو ذكر فاعله غير مضاف لأدى
إلى تعذر ذكر الفاعل المضمر ، فإنه حينئذ لا يستقيم ذكره غير مضافٍ لما تقدم من أن
المصدر لا يضم فيه ، فلذلك قل إعماله باللام .

(١) في ب ، ط : (قال) . (٢) ينظر : سيبويه ٩٧ / ١ ، ٩٨ - الإيضاح للفارسي ص ١٥٧ - الفصل ص ٢٢٣ .
(٣) القَصَّارُ المقصر : المحور للثياب ، لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته القصاراة .
اللسان (قصر) . والمثال في المقتضب ١ / ١٥٤ ، الفصل ص ٢٢٣ .
(٤) في ب : (الإضافة) . (٥) ينظر شرح الوافية ٤٦٣ / ٢ - شرح الرضي ١٩٦ / ٢ .
(٦) قال الرضي ١٩٦ / ٢ ، ١٩٧ : ... وسيبويه والخليل جوزاً إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً ...
والمبرد منه ، قال : لا استفحال الاسم فيه ، أ هـ . ينظر : سيبويه ٩٩ / ١ - المقتضب ١ / ١٥٢ ،
١٥٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨١ .

(٦) في ج : (فإذا) . (٧) سقط من أ ، ب : (عليه) .
(٨) في ج ، ط : (بها) . (٩) في ب ، ج ، ط : (فإذا) .
(١٠) (اللام) في هامش أ . (١١) (معه) زيادة من ط .
(١٢) (إليه) زيادة من ط . (١٣) هذه العبارة زيادة من ط يقتضها السياق .

فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا^(١) فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنْهُ فَوَجْهَانِ .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا » .

يعني : مفعولا مطلقا - وقد تقدم^(٢) // مغرفته^(٣) - فلا يخلو إما أن يكون ١٢٥
مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلاً عنه ، أولا .

فإن كان مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلاً عنه^(٤) فالأكثر أن
المصدر عامل لا من جهة كونه مصدرا ، ولكن من جهة كونه بدلاً من الفعل ،
وهو كما قالوا في مثل قولهم : زيد في الدار أبوه ، ف (أبوه) مرتفع بالظرف^(٥) لا
من جهة كونه ظرفا ، ولكن من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر)^(٦) .
وكذلك إذا قلت : سَقِيًا زيدا ، ف (زيدا) منصوب بـ (سقيا)^(٧) من
حيث قام مقام (سقى) لا من حيث كونه مصدرا . فالوجه الذي عمل به المصدر
في قولك : أعجبنى ضرب زيدا ، غير الوجه الذي عمل به في قولك : سقيا زيدا .
قولك^(٨) : « وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا » .

أي : من الفعل ، بل كان الفعل مذكورا أو محذوفا حذفًا غير لازم فالعمل
للفعل لأنه مراد لفظا أو تقديرا ، وليس المصدر بدلاً عنه فيعمل كالأول ، بل حكمه
حكم المذكور ، فكما أن المذكور فعله لفظًا لا عمل له باتفاق فكذلك إذا كان
مرادًا يجوز ذكره لأنه كالمفوض به ، كما في سائر العوامل التي تقدر^(٩) .

* * *

(١) في بعض نسخ المتن : (فإن كان مفعولا مطلقا) .

(٢) في ط : (تقدمت) . (٣) ينظر ص ١٧٦ .

(٤) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (بدلا عنه) السابقة وهذه .

(٥) في ب : (فارتفع أبوه بالظرف) . (٦) ينظر القول في ذلك في باب الابتداء ص ١٥٠ .

(٧) ينظر ص ١٨٣ . وسيبويه ١ / ١٥٧ - المقتضب ٣ / ٢٢٣ .

(٨) سقط من ط : (قوله) .

(٩) قال الرضي ٢ / ١٩٧ : « ... والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله - لازما كان

المحذوف أو جائزا - فيه خلاف ، هل هو العامل أو الفعل هو العامل ؟ والأولى أن يقال : العمل للفعل

على كل حال إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كلقائم مقامه ، أ هـ .

اسْمُ الْفَاعِلِ

اسْمُ الْفَاعِلِ : مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ . وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى (فَاعِلٍ) ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَكَسْرٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ .

قوله (١) : « اسْمُ الْفَاعِلِ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ » (٢) .
فقوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك .

وقوله : لمن قام به ، يخرج عنه (٣) ما عدا الصفة المشبهة ، لأن الجميع ليس لمن قام به .
وقوله : بمعنى الحدوث ، يخرج عنه الصفة المشبهة لأن وضعها على أن تدل (٤) على معنى ثابت ، ولو قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة (٥) اسم الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت الحدوث قلت : زيد حاسن الآن أو بغدا ، ولذلك قيل في (ضَيِّق) - لما قصد الحدوث : (ضَائِقٌ) (٦) ، قال الله تعالى : « وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ » (٧) .

قوله : « وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى (فَاعِلٍ) ... إلى آخره » .
وبه سمي لكثرة الثلاثي (٨) ، فجعلوا أصل الباب له ، ثم لما قصدوا وضعه من غيره قصدوا إلى أن يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه (٩) ، فجعلوه على صيغة المضارع ، ووضعوا موضع حرف المضارعة ميما مضمومة ، وكسروا ما قبل اللام إن لم يكن مكسورا ، فقالوا في (أَخْرَجَ) : مُخْرَجٌ ، وفي (اسْتَخْرَجَ) : مُسْتَخْرَجٌ ، وكذلك سائرهما .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
- (٢) حده المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٦٥ يمثل هذا الحد . وقال الرضي ٢ / ١٩٨ : « ... الأولى أن يقول : (لما قام) وذلك لما ذكرناه من أن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما) ، ولعله قصد التغليب ، أ ه . . .
- (٣) سقط من أ : (عنه) ، وفي ج : (منه) .
- (٤) (على أن) في هامش أ .
- (٥) سقط من ب : (صيغة) .
- (٦) ذكر الرضي نص هذا الكلام ٢ / ١٩٨ . (٧) من الآية ١٢ / هود .
- قال الزعخشري : « فإن قلت : لم عدل عن (ضيق) إلى (ضائق) ؟ قلت : ليدل على أن (ضيق) عارض غير ثابت ، لأن رسول الله - ﷺ - كان أفسح الناس صدرا ، أ ه . وقال أبو حيان : « وغير ب - (ضائق) دون (ضيق) للمناسبة في اللفظ مع (تارك) أ ه . ينظر : الكشاف ٢ / ٢٦١ ، البحر المحيط ٥ / ٢٠٧ - التبيان ٢ / ٦٩١ . (٨) العبارة في هامش أ .
- (٩) ذكر الرضي هذا القول عن المصنف ، ثم عقب عليه بقوله : « ... وفيما قال نظر ، =

وَيَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا)

قوله : « وَيَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى
صَاحِبِهِ أَوْ الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا) » .

وإنما اشترط معنى الحال أو الاستقبال^(١) ليقوي شبهه بالفعل لفظاً ومعنى ،
لأنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال^(٢) فلفظ الفعل حينئذ مضارع ، فيكون اسم
الفاعل موازناً له في اللفظ وموافقاً له في المعنى ، فيقوى شبهه .
فإذا كان لما مضى^(٣) كانت صيغة الفعل له ماضية ، فلا تبقى في اسم الفاعل
مشابهة لفظية له^(٤) لتباين الصيغتين .

وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه هو الأصل^(٥) ، لأنه صفة في المعنى ولا بد من
محكوم عليه به ، والمحكوم عليه قد يكون مبتدأ // كقولك : زيد ضارب أبوه عمراً . ١٢٦
وقد يكون موصوفاً كقولك : مررت برجل ضارب أبوه عمراً .
وقد يكون إذا حال كقولك : جاءني زيد ضارباً أبوه عمراً^(٦) .
وإنما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد أن تخلفه الهمزة أو (ما)^(٧) لأنهم لم
يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين .

= لأنه ليس القصد بقولهم (اسم الفاعل) : اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل بل المراد :
اسم ما فعل الشيء . ولم يأت الفعل والمنفعل والمتفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال : اسم
المفعل ، بل لو قال إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالتكسر والمتدحرج والجاهل
والضامر - لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد والمخرج
والمستخرج - لكان شيئاً ، أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

- (١) في أ : (والاستقبال) . (٢) في هامش ب من قوله : (أو الاستقبال) السابقة وهذه .
(٣) في ب : (لماض) ، وفي ط : (فإذا كان صيغة لماض) .
(٤) سقط من ط : (له) ، وفي ج : (به) . (٥) في ج ، ط : (أصل وضعه) .
(٦) ثبت في هامش ب هذا الموضع والذي قبله . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٤١ - شرح الأنفية
للمرادي ٣ / ١٥ ، ١٦ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٧ .
(٧) قال الرضي ٢ / ٢٠٠ : « والأولى - كما قال الجزولي - حرف الاستفهام أو حرف النفي ، ليشمل
نحو : هل ضارب الزيدان ، ولا ضارب أخواك » أ هـ . وينظر : المقدمة الجزولية مع التوظف
ص ٢٥٥ - وبه قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٧ .

والذي يدل على أنه موضوع وضع^(١) الفعل لا وضع الأسماء^(٢) الصفات أنه مستقل^(٣) بفاعله كلاما كقولك : أقام الزيدان ؟ ، ولولا^(٤) أنه بمثابة قولك : أيقوم الزيدان ؟ لم مستقل كلاما ، إذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما لما ذكرناه متقدما^(٥) .

وقد زعم الأحفش^(٦) أنه يجوز : قائم الزيدان ، على أن يكون اسم الفاعل عاملاً من غير ما ذكرناه من الاعتماد^(٧) .

وليس بمستقيم لأنه مخالف للقياس والاستعمال ، أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس ، إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه .

وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصيح^(٨) .

- (١) في ب ، ج : (موضع) .
(٢) في ب ، ج : (أسماء) .
(٣) في ط : (مستقل) .
(٤) في ب : (فلولا) .
(٥) ينظر قوله في الصفحة السابقة .
(٦) زاد في ب : (والفراء) .

(٧) إذا لم يكن الوصف مسبوqa باستفهام ولا نفى ضعف إعماله عند سيبويه ، قال : « ... وزعم الخليل أنه يستقيم أن تقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ » أ ه . وأجاز ذلك الأحفش والكوفيون دون ضعف - ذكره ابن مالك - قال : « ومن شواهد استعمال ذلك قوله بعض الطائيين :

خبير بني لهب فلا تك ملغيا مقالة لهي إذا الطير مرت ه أ ه

وأجاز ابن السراج مع قبحه ، قال : « وهو جاز عندي مع قبحه » . وأجازه أيضا ابن مالك مع إقراره بضعفه . وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٨ - أصول ابن السراج ١ / ٦٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧١ ، ص ٣٥٩ مع الهامش (٣) من هذا البشرح - شرح الرضي ١ / ٨٧ - ابن يعيش ٦ / ٧٩ .

(٨) بلي قد ورد في كثير من الشواهد الشعرية ، منه ما ورد في قول زهير بن مسعود الضبي :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يا لا

ومنه :

خبير بني لهب فلا تك ملغيا مقالة لهي إذا الطير مرت

وينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ - التوضيح ١ / ١٩١ .

فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَى خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُولٌ آخَرُ
فَفِعْلٌ مُقَدَّرٌ نَحْوُ : زَيْدٌ مِعْطَى عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسُ

قوله : « فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَى خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ » .
لأنه إذا لم يكن له عمل وقصدوا^(١) إلى ذكر مفعوله أضيف إليه كما في سائر الأسماء .
وكانت^(٢) الإضافة معنوية لفوات شرط اللفظية ، فتفيد التعريف إن كان المضاف
إليه معرفة فتقول : مررت بزید ضاربك أمس ، ولو قلت : مررت برجل ضاربك أمس ،
لم يجوز ، لأنه معرفة فلا يجري على النكرة ، بخلاف : مررت^(٣) برجل ضاربك الآن أو
غدا ، على ما تقدم في الإضافة^(٤) .

وقد خالف الكسائي في ذلك ، فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثله في الحال
والاستقبال^(٥) .

وليس بمستقيم لمخالفته^(٦) القياس - الذي ذكرناه - والاستعمال .
وقد تمسك الكسائي^(٧) بمثل قولهم : زيد معطي عمرو درهما أمس^(٨) ، وهي جائزة
باتفاق^(٩) ، فقال : هو اسم لفاعل عمِل في مفعول ثانٍ - وهو للماضي - فليكن في
المفعول الأول وغيره كذلك .

وليس بالقوي لأنه لو كان يعمل في لغتهم لوقع عاملا في المفعول الأول وغيره مع
كثرته ، ولم يقع عاملا في مثل ذلك ، فدل على أنه لا يعمل .

(١) في ج ، ط : (فقصده) .

(٢) (مررت) زيادة من ج .

(٣) (مررت) زيادة من ج .

(٤) ينظر ص ٥٩٥ .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ : « ... والكسائي يجيز إعماله بمعنى الماضي كالحال

والاستقبال ويستدل له بمثل قوله : (وجاعل الليل سكنا) فيقول : لا ناصب لـ (سكنا) سوى

(جاعل) - وهو بمعنى الماضي - وإذا نصبت المفعول الثاني فلأن تنصب الأول أقرب ، أ هـ . كما استدل

أيضا بقوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ - ١٨ / الكهف - قال ابن مالك : « فاعتبر ظاهره دون

تأول ، وحمله غيره على حكاية الحال » شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ . وقال المرادي : « ... وواقفه

على إجازة ذلك هشام وابن مضاء ، أ هـ . شرح الألفية ٣ / ١٤ . هذا ... وقد أجاز الفراء قول الكسائي

وإن لم يصرح . معاني القرآن ١ / ٣٤٦ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ١٤٢ - الفصل ص ٢٢٨ -

شرح ابن عيش ٦ / ٧٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ - البحر المحيط ٤ / ١٨٦ - البيان ١ / ٣٣٢ -

مشكل مكى ١ / ٢٦٣ . (٦) في ج : (لمخالفة) . (٧) سقط من ب ، ج ، ط : (الكسائي) .

(٨) ومثله الآيتان اللتان ذكرتهما في الهامش رقم (٥) . (٩) في ط : (بالاتفاق) .

فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ .

وما ذكره من المفعول الثاني فإنه عندنا منصوب^(١) بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل^(٢) ، فتقديره : أعطاه^(٣) درهما ، وإذا كان ذلك^(٤) محتملا وهو ثابت في لغتهم إجماعا ، وما ذكره محتملا غير ثابت ، فالمصير إلى ما ذكرناه هو الوجه .

قوله : « فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ »^(٥) .

يعني^(٦) في مثل : مررت بالضارب أبوه زيّدا أمس^(٧) .

وقوله : استوى الجميع ، يعني : الماضي والحال والاستقبال ، فتقول : مررت بالضارب أبوه زيّدا أمس^(٨) ، كما تقول : مررت بالضارب أبوه زيّدا الآن أو غدا .

وإنما عمل الماضي إذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من أنها موصولة^(٩) ، وأصلها أن // توصل بجملة فعلية ، وإنما سبك الفعل باسم الفاعل لأمر استحساني لفظي ، فجرى مجرى الفعل مطلقا ، وكان ذلك فيه قائما مقام الشبه^(١٠) إذا كان حالا .

وإذا تمسك الكسائي في إعمال الماضي بمثل ذلك أيضا ، فالجواب : أنه على هذه الصفة المذكورة ما إذا عرى عن الألف واللام .

فلا يلزم من إعماله باللام - وهو على هذه الصفة التي ذكرناها تشبيها بالفعل - إعماله مجردا عنها .

* * *

(١) ف / ج ، ط : (فإنه منصوب عندنا) .

(٢) هذا قول جمهور النحاة ، ونسبه الرضي إلى أبي علي الفارسي وجماعة . شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ قال الفارسي : « فأما قولهم : هذا معطي زيد أمس درهما ، ف (درهم) نصب على إضمار فعل دل عليه (معط) ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَاعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حِسَابًا ﴾ هـ أ هـ . الإيضاح المضدي ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

هذا ... وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي . قال ابن مالك : « ... لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شها بمصحوب الألف واللام وبالمنون .. هـ أ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ . وينظر : سيويه ١ / ٨٩ - شرح ابن يعيش ٦ / ٧٨ .

(٣) في ط : (إعطاء) . (٤) سقط من ط : (ذلك) .

(٥) ينظر : سيويه ١ / ٩٣ ، أصول ابن السراج ١ / ١٥٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٠١ .

(٦) (يعني) زيادة من ب ، ج . (٧) (أمس) في هامش أ ، وساقطة من ج .

(٩) في ج ، ط : (موصول) . وينظر ص ٥٧٠ (١٠) في ب ، ج ، ط : (ذلك الشبه) .

صِيغُ الْمُبَالَغَةِ

وَمَا وُضِعَ^(١) مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَ : ضَرَّابٍ ، وَضُرُوبٍ ، وَمِضْرَابٍ ، وَعَلِيمٍ ،
وَحَدِيرٍ ، مِثْلُهُ ، وَالْمُتْنِيَّ وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ

قوله : « وَمَا وُضِعَ مِنْهُ^(٢) لِلْمُبَالَغَةِ كَ : ضَرَّابٍ وَضُرُوبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ وَحَدِيرٍ
مِثْلُهُ »^(٣) .

يعني مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم فتقول :
زيد ضَرَّابٌ أبوه عمراً الآن أو غداً ، ومررت بزيد للضَّرَابِ عمراً أمس ، فتعمل عند
دخول اللام .

وإنما عملت هذه الصيغ وإن فات ما ذكرناه من الزنة لأن فيها من معنى المبالغة ما
يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي وينوب منابه ، فلذلك^(٤) عملت مع أنها خلف عن اسم
الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال : فلذلك لم تعمل للماضي^(٥) .
قوله : « وَالْمُتْنِيَّ وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ » .

أي : مثل اسم الفاعل في العمل كقولك^(٦) : الزيدان ضاربان عمرا ، والزيدون
ضاربون عمرا الآن أو غدا ، كما تقدم^(٧) .

(١) في بعض نسخ المتن : (وما وضع من اسم الفاعل) . (٢) سقط من ب ، ج : (منه) .
(٣) في سيبويه ١ / ٥٦ : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل)
لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي
عليه أكثر هذا المعنى ، فعول ومفعال وفعال وفعل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير ،
ويجوز فهين ما جاز في (فاعل) هـ أ هـ . . وقال ابن مالك : « ... وأكثرها استعمالاً : فعال وفعال ،
ثم مفعال ، ثم فعيل ، ثم فعل ، وحكي سيبويه : وإنه لمنحار بوائكها ، وأنشد :
ذكرت أخوا لأواء بمحمد يومه كريم رؤس الدارعين ضروب
وأنشد :

أخا الحرب لباسا إليها جلاها وليس بولاج الخوالب أعقلا هـ أ هـ

شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ . وينظر : سيبويه ١ / ٥٧ - المقتضب ٢ / ١١٢ - ١١٦ -

شرح الرضي ٢ / ٢٠٢ - الفصل ص ٢٢٦ - شرح ابن يعيش ٦ / ٧٠ - ٧٤ .

(٤) في ج : (ولذلك) . (٥) في ب : (في الماضي) . (٦) في ب : (كقوله)

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي ص ١٤٨ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ التَّوْنِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا

قوله : « وَيَجُوزُ حَذْفُ التَّوْنِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا » .

يعني في مثل ^(١) قوله ^(٢) :

[٣٧] الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ

حذفت ^(٣) التون مع العمل والتعريف تخفيفا لأنه لم نصب باسم الفاعل طالت الصلة ^(٤) فخفف بحذف نون اسم الفاعل تشبيها بنون (الذين) في مثل قوله ^(٥) :

[٣٨] وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

(١) سقط من ب : (مثل) .

(٢) نسبه سيويه إلى رجل من الأنصار (١ / ٩٥) وتبعه الفارقي في الإفصاح ص ٢٩٩ ونسبه ابن

السيرافي ١ / ١٤١ إلى شرح بن عمران من بني قريظة وإلى مالك بن العجلان الخزرجي .

والصواب أنه لقيس بن الخطمي الأنصاري ، وعليه جمهرة المحققين . وهو في ديوانه ص ١٧٢ .

٣٧ = البيت من المنسرح ، وهو في سيويه ١ / ٩٥ - المقتضب ٤ / ١٤٥ - جمل الزجاجي ص

١٠١ - أدب الكاتب ص ٢٣٧ - الإيضاح للفارسي ص ١٤٩ - الاقتضاب ١ / ١٤٢ - الحلل

ص ١٢٢ - إصلاح المنطق ص ٦٣ - شواهد ابن السيرافي ١ / ١٤٢ - ضرائر الشعر للقيرواني

ص ١٥٨ - الفصول ص ٢١٩ - خزانة الأدب ٢ / ١٨٩ - العيني ١ / ٥٥٧ - الدرر

١ / ٢٣ . والشاهد في البيت ذكره المصنف .

وروايته في سيويه والمقتضب : من ورائنا نطف . وكذا في ضرائر الشعر والإفصاح . وفي الجمل

والحلل لابن السيد : من ورائنا وكف . وكذا في النسخة ب ، أ هـ ج . (الوكف) : العيب .

اللسان (وكف) ، إصلاح المنطق ص ٦٣ .

(٣) في ب ، ج ، ط : (حذف) .

(٤) في ب : (الصفة) وهو سهو من الناسخ .

(٥) هو أشهب بن رميلة النهشلي ، ويكنى : أبا ثور ، وهو شاعر مخضرم ، و (رميلة) اسم أمه ،

وقيل : زميلة .

٣٨ = البيت من الطويل وهو في سيويه ١ / ٩٦ ، المقتضب ٤ / ١٤٦ - الإفصاح ص ٣٠١ -

ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٥٨ - الحجة للفارسي ١ / ١١٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ،

شرح ابن يعيش ٣ / ١٥٥ - المغني ١ / ١٦٤ ، ٢ / ٥٥٢ - خزانة الأدب ٢ / ٥٠٠ ، ٣ /

٤٧٣ - التصريح ١ / ١٣١ - الهمع ١ / ٤٩ ، ٢ / ٧٣ - الدرر ١ / ٢٤ ، ٢ / ٩٠ .

فأما إذا خفض المعمول في مثل قوله^(١) :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعِشِيرَةِ

فحذفها حينئذ للإضافة لأنها موجبة لحذف النون ، فلا وجه^(٢) لتقدير الحذف

تخفيفا .

* * *

= والشاهد في البيت قوله : (وإن الذي حانت ... (دماؤهم) حيث حذف نون (الذين) تخفيفا . وقيل للضرورة .

وقال العيني ١ / ٤٨٢ : « ... هذه لغة هذيل فلا يحتاج إلى دعوى الضرورة ، على أنه قد ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ وخضمت كالذي خاضوا ﴾ هـ أ هـ .

وقال الأعلام ١ / ٩٦ - وتبعه صاحب الدرر ١ / ٢٤ : « ... ويجوز أن يكون (الذي) واحد يؤدي عن الجمع لإبهامه ، ويكون الضمير محمولا على المعنى فيجمع كما قال تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ هـ أ هـ .. (جانت) : من الحين - بالفتح - وهو الهلاك .

(١) ولذا قال الفارسي بعد أن استشهد بالبيت : « ... الأكثر الجر كما قال عز وجل : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾ ... هـ أ هـ . الإيضاح ص ١٤٩ .

(٢) في أ : (ولا وجه) .

اسْمُ الْمَفْعُولِ

اسْمُ الْمَفْعُولِ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ عَلَى (مَفْعُولٍ) كَ : مَضْرُوبٍ . وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ^(١) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ ^(٢) وَفَتْحٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ كَ : مُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ

قوله ^(٣) : « اسْمُ الْمَفْعُولِ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ » ^(٤) .

فقوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما .

وقوله : لمن وقع عليه ^(٥) ، يخرج عنه جميع ذلك .

قوله : « وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ عَلَى (مَفْعُولٍ) » . وبه سمي لكثرة الثلاثي من كلامهم ، فصار كأنه الأصل ^(٦) . وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه ^(٧) كما في اسم الفاعل ، ولذلك يقول النحويون : أصله (مُفْعَلٌ) ^(٨) . ولكنهم كرهوا ذلك فيه ^(٩) لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة ، لأنه حينئذ يكون لفظه كلفظه ، فغيروا الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما ^(١٠) .

١٢٨ وكان // الثلاثي أولى بالتغيير بالزيادة لأنه أخف لقلته حروفه ، ولأنه قد ثبت التغيير في أخيه الذي هو اسم الفاعل ، إذ كان الأصل في الفاعل أيضا أن يكون على زنة المضارع . واسم المفعول من غير ^(١١) الثلاثي يجري ^(١٢) على صيغة مضارعه - وهي صيغة اسم الفاعل - إلا أنك تفتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه فيحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل .

(١) في شرح الرضي ٢ / ٢٠٣ : (على صيغة المضارع) .

(٢) سقط من بعض نسخ المتن : (بميم مضمومة) . وكذا في شرح الجامي ٢ / ٥٨٢ .

(٣) في ب ط : (قال) . (٤) في شرح الواقية ٢ / ٤٧٤ : « ... ما اشتق من فعل لمن تعلق به » .

(٥) قال الجامي : « ... واعتذار إقامة (من) مقام (ما) مر في اسم الفاعل » أ هـ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٨٢ - وينظر ص ٨٣٠ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٦) ينظر ما أثبتته من رد الرضي على قول المصنف في مثل هذا في باب اسم الفاعل ص ٨٣٠ هامش (٩) .

(٧) في أ : (المضارع) .

(٨) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣١ - المقتضب ٢ / ١١٧ ، ١١٨ - أصول ابن السراج ١ / ١٤٥ الفصل ص ٢٢٩ .

(٩) (فيه) زيادة من ج . (١٠) في سيبويه ٢ / ٣٣١ : « وأما الاسم فيكون على مثال (أفعل) إذا كان هو الفاعل ، إلا أن موضع الألف ميم ، وإن كان مفعولا فهو على مثال (يفعل) ، فأما مثال (مضروب) فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة » أ هـ .

(١١) (غير) في هامش ج . (١٢) في ب ، ج : (جرى) .

وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِثْلُ : زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا .

قوله : « وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ » .

يعني أن تلك الأحكام كلها الجارية^(٢) في اسم الفاعل جارية فيه^(٣) ، فلا حاجة إلى إعادتها^(٤) ، إلا أن عمله كعمل فعله ، تقول : زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا^(٥) ، ولا تذكر الفاعل لأن فعله (يعطي) لا يذكر معه فاعل^(٦) لأنها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله فذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له .

* * *

(١) سقط من أ ، ب ، ج : (اسم) .

(٢) في ط : (الأحكام الجارية كلها) .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٤٧٥ : « ... أمر اسم المفعول في إعماله إعمال الفعل الذي لم يسم فاعله ، واشتراط الزمانين والاعتقاد كأمر اسم الفاعل الذي مضى لا يخطيء منه شيئاً كما ذكره أ هـ .

(٤) ينظر ص ٨٣١ - ٨٣٤ .

(٥) قال الفارسي : « واسم المفعول به في ذلك يجري مجرى اسم الفاعل ، تقول : مررت برجل

مضروب أبوه ، وبغلام معطي أبوه درهما ، كما تقول : مررت برجل يضرب أبوه ، وبغلام يعطي

أبوه درهما » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ١٤١ ، ١٤٢ . وينظر : المفصل ص ٢٢٩ - شرح

الرضي ٢ / ٢٠٤ . شرح ابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٦) في ب ، ج : (ولا تذكر معه فاعلا) .

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ . وَصِيغَتُهَا مُخَالَفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ كَ (حَسَنٍ) وَ (صَعْبٍ) وَ (شَدِيدٍ)

قوله (١) : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى (٢) مَعْنَى الثَّبُوتِ » .
 وقوله : ما اشتق من فعل (٣) : يدخل فيه (٤) غيرها من المشتقات .
 وقوله : لازم ، يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول (٥) .
 وقوله : لمن قام به ، يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرها مما اشتق من فعل لازم .
 وقوله : على معنى الثبوت ، يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم ك (قائم)
 و (قاعد) فإنه مشتق من فعل لازم لم قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت ، بل على
 معنى الحدوث كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل (٦) .
 ويعني ب (اللازم) : غير المتعدي ، لأنه يلزم فاعله ولا يتعداه إلى مفعول (٧) ،
 فسمي لازما لذلك (٨) .

قوله : « وَصِيغَتُهَا مُخَالَفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ » (٩) .
 لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول ، بل أتوا
 بها مختلفة مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها . ولم يأت شيء منها على قياس إلا الألوان
 والحلي ، فإنها أتت على (أفعل) ك : أسود وأبيض (١٠) وأدعج (١١) وأشهل (١٢)
 وشبهه (١٣) .

- (١) سقط من أ : (قوله) .
 (٢) (على في هامش أ) .
 (٣) ثبت في هامش ب من قوله : (ما اشتق من فعل) السابقة وهذه .
 (٤) في ج : (فيها) .
 (٥) زاد في أ : (معدي) ولا وجه له .
 (٦) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٨٢٩ .
 (٧) في ب ، ط : (المفعول) . (٨) سيذكره المصنف مفصلا في قسم الأفعال ص ٨٩٦ .
 (٩) ينظر : سيبويه ١ / ٩٩ ، ١٠٠ - المقتضب ٤ / ١٥٨ - الإيضاح العسدي ص ١٥١ - المفصل
 ص ٢٣٠ . (١٠) في ج : (أبيض وأسود) .
 (١١) (الأدعج) : شديد السواد ، ويقال لليل (أدعج) لشدة سواده مع شدة بياض الصبح .
 (١٢) (الأشهل) : الذي يشوب سواد عينه زرقة . وقيل غير ذلك . ينظر : اللسان (دعج) و (شهل) .
 (١٣) قال الرضي ٢ / ٢٠٥ : « ... وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية ك : (أسود وأبيض
 وأعور) ، على وزن (أفعل) » أ هـ .

وَتَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِيًّا^(١) . وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةً ،
وَمَعْمُولُهَا مِضَافًا أَوْ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدًا عَنْهُمَا ، فَهَذِهِ سِتَّةٌ

قوله : « وَتَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِيًّا » .

يعني مطلقا من غير شرط في الزمان ، لأنها بمثابة الثبوت فلا وجه لاشتراط
الزمان . وأما الاعتماد فذلك مأخوذ في أصل^(٢) وضعها ، وعملها بعد الهمزة
(و ما) قد عَلِمَ من باب المبتدأ^(٣) ، وإنما ذكر مع اسم الفاعل^(٤) على سبيل التبيين
والإيضاح ، والإعلام بانتفاء عمله في مثل : قائم الزيدان^(٥) .

قوله : « وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا ... إلى آخره » .

الصفة^(٦) المذكورة لا تخلو إما أن تقع باللام أو مجردة عنها ، وهذا تقسيم
حاصر ، ولا يصح أن تقسم باعتبار إعرابها في نفسها فإن ذلك من أحكام إعراب
الصفات - وقد تقدم^(٧) - وإنما الكلام هاهنا في إعمالها لا في إيرادها في نفسها .
ثم معمولها المذكور بعدها لا يخلو إما أن يكون^(٨) مضافا ، أو باللام ، أو
مجردا عنها ، وهذه قسمة حاصرة أيضا ، فصارت ستة أقسام : الصفة باللام مع
الثلاثة في أقسام // المعمول ، والصفة المجردة^(٩) مع الثلاثة^(١٠) .

١٢٩

(١) في بعض نسخ المتن : (وتعمل عمل فعلها مطلقا)

(٢) في ب : (من أصل) .

(٣) ينظر ص ٣٥٤ .

(٤) ينظر ص ٨٣١ .

(٥) أي : خلافا للأخفش والكوفيين . وقد تقدم ذكره مفصلا . ينظر ص ٣٥٩ مع الهامش رقم

(٣) ، وص ٨٣٢ مع الهامش رقم (٧) .

(٦) في أ : (الصفة) .

(٧) في باب النعت . ينظر ص ٦٢٤ .

(٨) في ج ، ط : (من أن يكون) .

(٩) في ج ، ط : (مجردة) .

(١٠) نقل الرضي معنى قول المصنف في شرحه ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ بقوله : « اعلم أن الصفة المشبهة
إما أن تكون باللام أو مجردة عنها ، وهذه قسمة حاصرة ، وإنما لم يقسمها بحسب إعرابها في
نفسها لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات - وقد تقدم ذلك في باب النعت - والكلام هنا
في عملها لا في إيرادها في نفسها . ثم معمولها المذكور بعدها إما أن يكون مضافا أو مع اللام
أو مجردا عنها ، وهذه أيضا قسمة حاصرة : صارت ستة أقسام ، الصفة باللام مع الثلاثة من
أقسام المعمول ، والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ، أ هـ .

وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا : مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، صَارَتْ ثَمَانِيَّةً عَشَرَ . فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ - فِي الْمَعْرِفَةِ - وَعَلَى التَّمْيِيزِ - فِي التَّكْرَرِ - ، وَالجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ . وَتَفْصِيلُهَا : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ثَلَاثَةٌ ، وَكَذَلِكَ : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ ، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ . اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ : الْحَسَنُ وَجْهٍ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٍ ...

ثم المعمول في كل واحد من الأقسام الستة لا يخلوا إما أن^(١) يكون^(٢) مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فصارت ثمانية عشر ، لأن الستة صارت^(٣) مضروبة في الثلاثة . وتفصيلها بالتمثيل : حَسَنُ وَجْهٍ - بالرفع والنصب والخفض^(٤) - ، حَسَنُ الْوَجْهِ ، بالرفع والنصب والخفض - ، حَسَنُ وَجْهٌ - بالرفع والنصب والخفض - فهذه تسعة والصفة مجردة ، ويأتي مثلها والصفة باللام كقولك : الْحَسَنُ وَجْهٌ ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ .

اثنتان من هذه المسائل ممتنعان^(٥) باتفاق وهما : الْحَسَنُ وَجْهَهُ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٍ . فأما (الْحَسَنُ وَجْهٍ) فممتنع^(٦) لأنه لم يفد خفة بالإضافة ، وإضافته لفظية^(٧) . وأما (الْحَسَنُ وَجْهٍ) فامتنع لأنه عكس إضافتهم^(٨) ، إذ هو إضافة معرفة إلى نكرة ، وذلك عكس ما ينبغي في الإضافة ، فكرهوا ذلك^(٩) ، فَطُرِحَ^(١٠) .

(١) في ط : (من أن) .

(٢) (يكون) في هامش أ .

(٣) (صارت) في هامش أ .

(٤) في ب ، ج ، ط : (اثنان ... ممتنعان) .

(٥) في ج ، ط : (فيمتنع) .

(٦) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معموها المضاف إلى ضمير الموصوف . وعلل لذلك الرضي بقوله : « .. وذلك لأنها لم تقد الإضافة فيه خفة ، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك ، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة لأن الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة ، أو مما أضيف إليه الفاعل ، واستارته في الصفة كالحسن الوجه ، والحسن وجه الغلام ، والحسن وجه أبي الغلام ، وإما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه ، وإم بهما معا كحسن الوجه ، ولم يحصل بإضافة (الحسن) إلى (وجهه) أحدهما إذا التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف ، والضمير في (وجهه) باق لم يحذف » أ ه . شرح الرضي ٢٠٧ / ٢ وينظر : شرح الوافية للمصنف ٤٧٨ / ٢ - المقتضب ١٥٩ / ٤ .

(٧) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معموها المجرد عن اللام والضمير .

(٨) في ب : (فكرهه) ، وفي ج ، ط : (فكرهه لذلك) . (١٠) في جميع النسخ : (فاطرح) ، وما أثبتته أوجه .

وَأَخْلَفَ فِي : حَسَنَ وَجْهِهِ

ومسألة منها مختلفة فيها وهي قولك : مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ^(١) - بالإضافة . فأكثر الناس على إجازتها^(٢) ، وقد توهم بعضهم^(٣) أنها مشتملة على إضافة الشيء إلى نفسه فمنعها . وهو غير مستقيم لأن إضافته لفظية ، وما ذكره إنما هو في الإضافة المعنوية ، هذا بعد أن يسلم له ذلك ، وهو منازع فيه ، لأنه إن أراد بإضافة الشيء إلى نفسه : إضافة (حَسَنٍ) إلى (وَجْهِهِ) - وهو في المعنى للوجه - فهو فاسد من وجوه :

أحدها : أنه ليس (للوجه) بدليل أن فيه ضميرًا لمن هو له ، ولذلك يثنى ويجمع فتقول : مررت برجلين حسني وجوههما ، ومررت برجال حسني وجوهم . والثاني : أنه لو كان كذلك لم تمتنع إضافته ولم يكن من باب إضافة الشيء إلى نفسه من حيث إنه عام أضيف إلى خاص كما في قولك : خاتم حديد . وكل الدراهم . والثالث : أنه منقوض بجواز : حَسَنُ الْوَجْهِهِ ، باتفاق ، وهو أقوى المسائل . وإن أراد بإضافة الشيء إلى نفسه : إضافة (الوجه) إلى الضمير ، فليس ذلك منه ، لأن إضافة البعض إلى الكل جائزة باتفاق^(٤) .

(١) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف . ينظر شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٧٨ .

(٢) مذهب سيبويه وجمهور البصريين إجازتها - على قبح - في ضرورة الشعر فقط . قال سيبويه ٦ / ١٠٢ : « .. وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام » أ هـ . ومذهب الكوفيين إجازتها في السعة . قال ابن مالك : « وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع : (صفر وشاحها) وفي حديث الدجال (أعور عينه اليمنى) وفي صفة النبي ﷺ : (شسن أصابعه) » أ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٤ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ - شرح ابن يعيش ٦ / ٨٦ ، ٨٧ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٨ ، ١١٩ - المقرب ١ / ١٤١ - أمالي السهيلي ص ١١٧ - المجمع ٢ / ٩٩ - الأشموني ٣ / ١٢ .

(٣) هو قول المبرد ، وحكاة الزجاجي ، وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل (١ / ١٧٠ ، ١٧١) . ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٩ - جمل الزجاجي ص ٢١ ، ٢٢ - شرح الكافية للعروي ١ / ٥٣٧ - ٥٣٩ - شرح الرضي ٢ / ٨٠٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٣ الأشموني ٣ / ١٢ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ٤٥١ .

(٤) ينظر : هامش المقتضب ٤ / ١٥٩ - الفوائد الضيائية للجاسي ٢ / ٥٨٩ .

وَالْبَاقِي : مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ ، وَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ حَسَنٌ ، وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ قَيِّحٌ . وَمَتَى رَفَعَتْ بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا ، وَإِلَّا فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ فَتَوَثَّتْ وَتَثْنَى وَتُجْمَعُ .

والبواقي من المسائل : ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن ، وما كان فيه ضميران فهو^(١) حسن ، وما لا ضمير فيه فهو^(٢) قبيح .

أما الأول فلأنه^(٣) حصل فيه ما يحتاج إليه من غير زيادة ولا نقصان ، فكان أحسن لجريه على القياس .

وأما الثاني فنقص عنه لما فيه من زيادة ضمير^(٤) ، وهو مستغن بأحدهما ، ولم يقبح لأن زيادة الضمير لا تخل به .

وأما الثالث فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج إليه في الصفات وبقائه كالأجنبي عن موصوفه .

فإذا قصدت إلى معرفة الضمائر فاعلم أن الثاني^(٥) لا يكون ضميره إلا بارزا ،

لأنه ضمير مخفوض فلا يكون مستترا ، وإذا لم يكن إلا بارزا كان مدركا // ١٣٠ بالضرورة ، وإنما اللبس في ضمير الصفة نفسها ، فالطريق أن تنظرها^(٦) :

فإن كانت رافعة ما بعدها وجب عروها عن الضمير لأنه لا يكون مرفوعا^(٧) لعامل واحد^(٨) على غير جهة الاشتراك بحرف العطف^(٩) .

وإن كانت غير رافعة لما بعدها وجب أن يكون فيها ضمير يعود على موصوفها^(١٠) فعلم^(١١) بذلك وجود الضمير في الصفة وانتزاعه ، وعليه تبني معرفة الأحسن والحسن والقبيح في هذه المسائل .

(١) في أ : (هو) . (٢) سقط من ج ، ط : (فهو) .

(٣) في ب : (فإنه) . (٤) في ب ، ج : (الضمير) .

(٥) قصد بالثاني : معمول الصفة ، قال الرضي ٢ / ٢١٠ : « ... فإن كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو (وجهه) أو (الوجه منه) ... » أ ه .

(٦) في ب ، ج ، ط : (تنظر) . (٧) في ط : (فاعلان) .

(٨) وذلك لأنها تكون كالفعل ، تؤنث لتأنيث الفاعل ، وتفرد عند إفراد الفاعل وتثنيته وجمعه .

(٩) قوله : (على غير جهة الاشتراك بحرف العطف) زيادة من ط .

(١٠) أي : فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢١٠ -

شرح العلوي ١ / ٥٤٢ . (١) في ب : (فيعلم) .

ثم اعلم أنك إذا رفعت بها ما بعدها وجب أن تكون مفردة لأنها كالفعل رافعا لما بعده^(١)، فلا تثني ولا تجمع ولا يلحقها تأنيث إلا باعتبار مرفوعها^(٢) كما في الفعل، فتقول: مررت برجلين حسن وجوههما، وحسن غلمانهما، ومررت برجلين حسنة جاريتهما، كما تقول: حسنت جاريتهما.

فأما في الجمع فتقول: مررت برجال حسن غلمانهم، ولا تقول: حسنين غلمانهم. لما قدمنا، ولو قلت: مررت برجال حسن غلمانهم - بجمع التكسير - لكان جائزا.

وليس جمع (حسان) لأجل (رجال) لأنك^(٣) تقول: مررت برجل حسان غلمانه، وإنما جُمِعَ ليطابق مرفوعه^(٤).

وجاز فيه ذلك ولم يجوز^(٥) في جمع السلامة والتثنية لمخالفته الفعل^(٦)، وموافقة التثنية والجمع السالم للفعل في صيغة التثنية والجمع، فلذلك جرى في التكسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم^(٧)، وقد تقدم ذلك في الصفة.

وإذا لم ترفع ما بعدها فلا بد أن يكون فيها ضمير الموصوف، فتؤنث^(٨) إن كان الموصوف مؤنثا، وتثني وتجمع إن كان الموصوف كذلك كما في سائر الصفات، فتقول: مررت برجل حسن الغلام، سواء في ذلك نصب (الغلام) وخفضه، إلا أنك تحذف ما توجب حذفه بالإضافة.

واعلم أنك إذا رفعت إنما ترفع بالفاعلية^(٩)، وهو الأصل في إعمالها^(١٠) إذا لا تقتضى إلا مرفوعا كفعالها^(١١).

(١) في ج: ط: (رافعا ما بعده).

(٢) في أ: (لا أنك) وهو تحريف.

(٣) نقل العلوي في شرحه نص كلام المصنف في هذا الموضوع كاملا. الأزهاري ١ / ٥٤٢.

(٤) في أ: (يجوز) وهو خطأ ظاهر. (٦) في ج، ط: (للفعل).

(٧) في ج: (وجمع السلامة، وفي ط: (وجمع السالم). (٨) في ج: (وتؤنث).

(٩) في ط: (على الفاعلية). (١٠) في ب، ج: (عملها).

(١١) هذا مذهب جمهور النحويين، وذهب أبو علي الفارسي أن نحو (الوجه) و(وجه) مرفوع على البدل من الضمير المستكن في الصفة. قاله في قوله تعالى: ﴿مفتحة لهم الأبواب﴾ =

وإذا نصبت نصبت^(١) على التشبيه بالمفعول به^(٢) إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة^(٣) .

ومنهم من يقول : إن النصب في الجميع على التشبيه^(٤) بالمفعول .
ومنهم من يقول : إن النصب في الجميع على التمييز^(٥) . وليس بالجيد^(٦) إذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب وهو معرفة .

ووجه تشبيهه بالمفعول أنهم لما أجروه مجرى اسم الفاعل في العمل - واسم الفاعل يضاف إلى معموله المنصوب - قصدوا التخفيف بالإضافة ها هنا ، فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة ، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره ، فذلك أضرروا فيه لفظ ضمير من جرى عليه في كلتا الحالتين ، على ما تقدم .

ثم // لما شُبِّهَ بِيَابِ اسم الفاعل في النصب والإضافة جاز فيه : الحسن الوجه ، وإن لم يجز : الضارب زيد ، لأن التخفيف في : الحسن الوجه ، يبيِّنُ بحذف الضمير من (الوجه) واستارته في (الحسن) ، بخلاف : الضارب زيد ، فإنه لم يفد خفة .

ولما كان (الحسن الوجه) محمولا على (ضارب زيدا) في النصب وصحة الإضافة حمل (الضارب الرجل) على (الحسن الوجه) في صحة الإضافة وإن لم يفد تخفيفا .
وخص الشبه بأن يكون الثاني باللام لأنها في (الحسن الوجه) هي المصححة لخفض (الوجه) ، فلم يحسن إلغاؤها لذلك .

فظهر الفرق بين (الضارب زيد) و (الضارب الرجل) خلافا للفراء ، وقد تقدم ذلك^(٧) .

• ... فليس على : مفتحة لهم الأبواب منها ، ولا على الألف واللام سد مسد الضمير العائد من الصفة ، ولكن (الأبواب) بدل من الضمير الذي في (مفتحة) لأنك قد تقول : فتحت الجنان ، إذا فتحت أبوابها ، وفي التنزيل : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ﴾ ، فصار بمنزلة قولك : ضرب زيد رأسه • أ هـ .
الإيضاح العضدي ص ١٥٤ . وينظر : شرح ابن يعيش ٦ / ٩٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ - شرح الكافية للعلوي ١ / ٥٤٣ - التوضيح ٣ / ٢٤٩ - التصريح ٢ / ٨٤ .

(١) سقط من ب : (نصبت) . (٢) سقط من ب ، ج : (به) .

(٣) هو قول البصريين . (٤) هو قول بعض النحاة على ما ذكر الرضي .

قال : • ... وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع ، وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع ، والأول التفصيل • أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٠ .

(٥) هو قول الكوفيين . ينظر . الرضي ٢ / ٢١٠ - شرح ابن يعيش ٦ / ٨٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٨٦ .

(٦) أي : القول الأخير . (٧) ينظر باب الإضافة ص ٥٩٨ من الهامش رقم (٢) .

وَأَسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّنِ مِثْلُ : الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ (١) .

قوله : « وَأَسْمَا (٢) الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّنِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ » .
يعني في الوجوه المذكورة ، فكل ما ذكرناه في هذا الباب فهو جارٍ في اسم
الفاعل اللازم ، والمفعول الذي ليس له تعدٍ إلى ثانٍ كقولك : زيد حاسن وجهه ،
ومضرب وجهه ، فيجوز فيه ما جاز في الصفة (٣) .

والسر فيه أن النصب والخفض اللذين تكثرت بهما مسائل الصفة إنما جاز لشبهها
باسم الفاعل ، فإذا جاز تشبيه الصفة باسم الفاعل في ذلك فتشبيه اسم الفاعل
اللازم (٤) باسم الفاعل المتعدي (٥) أجدر ، وكذلك اسم المفعول .

وإنما يجيء في اسم الفاعل اللازم مسائل يظهر تعذر (٦) استعمالها كالصفة من
نحو : زيد قائم أباً ، وشبهه (٧) ، من جهة أن الصفة إذا استعملت هذا الاستعمال
صارت في المعنى للموصوف المتقدم - على ما تقدم - فيصير الموصوف كأنه
اكتسب ذلك المعنى من متعلقه وإن كان في الحقيقة لمتعلقه كقولك : زيد حسن
أباً ، لأن الإنسان يصح أن يتصف بالحسن (٨) لحسن أبيه ، ولا يصح أن يتصف
بالقيام لقيام أبيه .

فظهر الفرق بينهما لذلك (٩) .

* * *

-
- (١) في بعض نسخ المتن : (في ذلك) وكذا في شرح الرضي ٢ / ٢٠٦ .
(٢) في ج : (وأسماء) .
(٣) قوله : (فيجوز فيه ما جاز في الصفة) في هامش ج .
(٤) سقط من ج ، ط : (اللازم) . (٥) (المتعدي) زيادة من ب يقتضيا السياق .
(٦) في ج : (بعد) بضم الباء . (٧) في ب : (وشبهها) .
(٨) (بالحسن) في هامش ج .
(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨١ - شرح الرضي ٢ / ٢١١ - شرح العلوي
١ / ٥٤٧ - وفيه استدراك على المصنف في هذا الموضع - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٩١ ، ٥٩٢ .

اسْمُ التَّفْضِيلِ

اسْمُ التَّفْضِيلِ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلِ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهُوَ (أَفْعَلُ) .
وَشَرْطُهُ أَنْ يُنْتَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ ، لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا غَيْبٍ لِأَنَّ مِنْهُمَا
(أَفْعَلُ) لِغَيْرِهِ ، مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ

قوله (١) : « اسْمُ التَّفْضِيلِ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلِ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ (٢) عَلَى غَيْرِهِ » .

فقوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول (٣) واسم الزمان والمكان وغيرها (٤) .
وقوله : لموصوف ، يخرج عنه اسم الزمان والمكان .

وقوله : بزيادة (٥) على غيره ؟ يفصله عما عداه ، إذ لا مشاركة معه في ذلك .

قوله : « وَهُوَ أَفْعَلُ » .

يعني أنه (٦) لا يكون إلا على هذه الصيغة إلا ما جاء من نحو : (خَيْرٌ) و (شَرٌّ) (٧) .

قوله : « شَرْطُهُ أَنْ يُنْتَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ (٨) مُجَرَّدٍ لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ (٩) ، لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا غَيْبٍ لِأَنَّ مِنْهُمَا
(أَفْعَلُ) لِغَيْرِهِ (١٠) ، مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ (١١) .

يعني إنما اشترط أن يكون ثلاثيا مجردا عن الزيادة لتمكن هذه البنية ، ألا ترى أنك لو ذهبت
تبني من (دحرج) و (استخرج) وما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن !!

فإن زعم زاعم : أنه كان يمكن بإسقاط الزائد ، واللامات في غير الزوائد . // خرج ١٣٢
اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل آخر بالكلية إذ لو قيل (أخرج) من (استخرج) لخرج

(١) سقط من ب ، ج : (قوله ، وفي ط : (قال) . . . (٢) في ب : (بالزيادة) .

(٣) سقط من ج ، ط : (اسم المفعول) . (٤) في أ : (وغيرهما) وما أثبتناه أوجه .

(٥) في ب : (بالزيادة) . (٦) (أنه) زيادة من ط .

(٧) قال الرضي ٢ / ٢١٢ : « ... والأولى أن يقال : هو المبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في

الفعل ، أي : في الفعل المشتق هو منه ، فيدخل فيه نحو (خير) و (شر) لكونهما في الأصل : أخير
وأشر ، مخففا بالحدف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان على القياس ، أ هـ . وقال العلوي : « ... ولم

يقل (أفعل لتفضيل) كما قال الزمخشري في مفصله حين بوبه ، ليدخل فيه قولنا (خير) و (شر) ،
فإنهما اسمان للتفضيل ولم يوجد فيهما صيغة (أفعل) لأن هزتهما مطرحة للتخفيف ، أ هـ . الأزهار

الصفافية ١ / ٥٥٦ - وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٠ - الأشموني : ٤٣ / ٣ .

(٨) في أ : (فعل ثلاثي) . (٩) سقط من ج : (البناء) .

(١٠) زاد في ب : (يريد لغير التفضيل) وهو من الناسخ . (١١) هذا المثال زيادة من ج .

فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوصَلُ إِلَيْهِ بِ (أَشَدَّ) وَنَحْوِهِ مِثْلُ : هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا ، وَبَيَاضًا ،
وَعَمَى

المعنى إلى : كثير الخروج ، والمراد : كثير الاستخراج ، فيخرج إلى معنى آخر .
وإنما اشترط أن يكون ليس بلون ولا عيب ، لأن باب الألوان والعيوب جاءت فيه
الصفات على (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره ، فلو بني منها أفعل التفضيل لا
لتبس بـ (أفعل) الذي ليس للتفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد الأسود - على تقدير
بناء أفعل التفضيل منه - لم يعلم أنك أردت به^(١) أنه ذو سواد ، أو أنه زائد^(٢) في
السواد^(٣) .

قوله : « فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوصَلُ إِلَيْهِ ... إلى آخره » .
يعني أنك إذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعذر بناء (أفعل)^(٤) منها ،
بنيت (أفعل) من فعل يصح بناؤه منه من (حُسْن) أو (كَثْرَة) أو غير ذلك على
حسب غرضك الذي تقصده ، ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنبهها على التمييز لتحقيق
معنى التمييز فيها^(٥) .

(١) سقط من ب ، ج ، ط : (به) .
(٢) في أ ، ب : (زاد) .
(٣) قال الرضي ٢ / ٢١٣ : « ... وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن (أفعل) الصفة مقدم بناؤه على أفعل
التفضيل ، وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الآخر في الصفة ، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع .
وينبغي أن يقال : من الألوان والعيوب الظاهرة ، فإن الباطنة يبني منها أفعل التفضيل نحو : فلان أبلد
من فلان ، وأجهل منه ، وأحمق ، وأرعن ، وأهوج ، وأخرق ، وألد ، وأشكس ، وأعني ، وأعجم ،
وأنوك ، مع أن بعضها يجيء منه (أفعل) لغير التفضيل أيضا كأحمق وحمقاء ، وأرعن ورعناء ، وأهوج
وهوجاء ، وأخرق وخرقاء ، وأعجم وعجماء ، وأنوك ونوكاء ، فلا يطرد أيضا تعليله بأن منها (أفعل)
لغيره ... وأجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظ (السواد) و (البياض) ، قالوا : لأنهما أصلا
الألوان ... وهما عند البصريين شاذان » ١ هـ .
هذا .. وقد ورد في الحديث : (أبيض من اللبن وأحلي من العسل) . وقولهم : هو أسود من حلك
الغراب ، وقول رؤية :

جارية في درعها الفضافاض أبيض من أخت بني أباض
هذا على رأي الكوفيين . وهو عند البصريين شاذ . وعند الأخفش والمبرد صحيح في القياس .
وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٢٩ - شرح ابن يعيش ٦ / ٩٣ ، ٩٤ - الأقتصاب ص ١٢٠ -
جمل الزجاجي ص ١١٥ - الإنصاف مسألة (١٦) ١ / ١٤٨ . اللسان (بيض) .
(٤) زاد في ج : (التفضيل) . (٥) في شرح الوافية ٢ / ٤٨٤ مثل لذلك بنحو : هو أشد انطلاقا ،
وأقبح عودا وسوادا .

وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : هُوَ أَعَذَرُ ، وَالْوَمُّ ، وَأَشْغَلُ ، وَأَشْهَرُ ، وَأَعْرَفُ . وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ ، مُضَافًا ، أَوْ بِ (مِنْ) أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ .

قوله : « وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : هُوَ أَعَذَرُ ، وَالْوَمُّ إِلَى آخِرِهِ » .
وإنما كان قياسه للفاعل لأمرين :

أحدهما : أنه في المعنى كالصفة ، وهي للفاعل . والآخر^(١) : أنه في الأكثر للازم ، فلو جعل للمفعول لبقى أكثر الأفعال عرية عنه ، فلذلك كان قياسه للفاعل . وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم : هو أعذر^(٢) ، أي : معذور كثير : والوم ، أي : ملوم ، وأشغل ، أي : مشغول ، وأشهر ، أي : مشهور^(٣) .
قوله : « وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ^(٤) ، مُضَافًا أَوْ بِ (مِنْ) أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ » . لا يستعمل إلا بأحدها .

وإنما التزم فيه ذلك لأن الغرض الإتيان به للزيادة^(٥) على غيره ، فقصدوا إلى ذكر الغير ليوفي ما يقتضيه معناه ، وذلك لا يحصل إذا تجرد عن هذه الثلاثة . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أشرف ، لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف ، فإذا قلته^(٦) بـ (من) أو بالإضافة كان واضحا .

وإذا قلته باللام كقولك : زيد الأشرف ، فإنما تعرفه تعريف العهد ، وهو^(٧) لا يكون معهودًا إلا على هذه^(٨) الصفة المذكورة ، فإذا عرفته بالعهد فهم المعهود الذي قد علم^(٩) من هم المفضل هو عليهم .

(١) في ط : (والثاني) . (٢) في أ : (هذا أعذر) .

(٣) في الفصل ص ٢٣٣ : « والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول ، وقد شد نحو قولهم : أشغل من ذات النحين ، وأزهي من ديك ، وهو أعذر منه ، والوم وأشهر وأعرف وأنكر وأرجى وأخوف وأهيب وأحمد ، وأنا أسر بهذا منك ، وقال سيبويه : وهم ببيانه أعني « أ ه .. وقال ابن مالك : « ... ليس فيه شذوذ . فيتوقف فيه على السماع ، بل هو في التفضيل مطرد كاطراده في التعجب ، بخلاف ما يوقع في ليس « ه .. شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٠ وينظر : شرح ابن يعيش ٦ / ٩٤ ، ٩٥ - شرح الرضي ٢ / ٢١٤ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨٥ .

(٤) سقط من ج ، ط : (أوجه) . (٥) في ب : (بالإتيان هو الزيادة) .

(٦) في ج : (قلت) . (٧) أي : المفضل عليه .

(٨) سقط من ج ، ط : (هذه) . (٩) في ط : (عرف) .

فلا يَجُوزُ : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، ولا : زَيْدٌ أَفْضَلُ ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ . فَإِذَا . أُضِيفَ
فَلَهُ مَعْنَيَانِ ، أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - : أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الزِّيَادَةَ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ ،
فِيشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ

ولا يجمع بين (مَنْ) واللام أو الإضافة ، فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، لأنهم
لم يأتوا بـ (مِنْ) إلا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه ، وقد علم أن اللام تفيد ذلك ،
فلم يكن للجمع بينهما معنى .

وأيضاً فإن معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ،
ومعنى (مِنْ) تفضيله على من ذكر بعدها دون سواه ، فيصير المعنى عند الاجتماع :
تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود ، وذلك تناقض .

وأيضاً فإن (مِنْ) تشعر باحتياجه ونقصانه ، واللام تشعر باستغنائه وإكاله ، فلو
جمع بينهما لكان كالجمع بين المتناقضين^(١) .

قوله : « فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - : أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الزِّيَادَةَ عَلَى
مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ // فَيُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ »^(٢) .

١٣٣

وإنما اشترط في هذا المعنى أن يكون من أضيف إليه داخلاً في جملة^(٣) المفضل
عليهم^(٤) لتحصل الشركة بين الجميع في هذا^(٥) المعنى ، لذكره معهم وتمييزه بالتفضيل
بلفظ (أفعل) كقولك : زيد أفضل الناس .

وقد توهم بعض الناس أنه من قبيل التناقض ، وذلك أنك إذا قلت : زيد أفضل
الناس ، فأنت مفضل (زيدا)^(٦) على من أضيف إليه (أفضل) ومن جملتهم (زيد) ،
فأنت مفضل (زيدا) على نفسه ، وهو محال^(٧) .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١١٦ .

(٢) في المقتضب ٣ / ٣٨ : « ... فأما قولك : أنت أفقر عبد في الناس ، فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين
فضلتهم . ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم ، ولو قلت :
الخليفة أفضل بني تميم ، كان محالاً ، أ هـ .

(٣) في ب ، ج : (جملة) ، وفي ط : (جملتهم) . (٤) سقط من ج : (عليهم) .

(٥) سقط من ج ، ط : (هذا) . (٦) في ب : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

(٧) وبهذا تمسك الرضي ، قال : « وليس قوله : (على من أضيف إليه) بمرضي ، لأنه مفضل على من سواه
من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلاً على كل ما أضيف إليه ، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة ،
فيلزم تفضيل الشيء على نفسه » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ . وقد قال بقول المصنف كل من العلوي
والحامي في شرحيهما . الأزهار ١ / ٥٦٥ - الفوائد ٢ / ٥٩٩ .

فَلَا يَجُوزُ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ

والجواب : أن (زيدا) لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم ، وإنما ذكر معهم لغرض التشريك معهم في أصل الفضل ، فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل عليهم به^(١) .

وصح ذلك لأن لـ (أفعل) جهتين ، ثبوت أصل المعنى ، والزيادة فيه ، إذ الزيادة فرع ثبوت أصله .

والذي يدل^(٢) على أن لـ (أفعل) جهتين في استعمالهم^(٣) له باعتبارهما قولك : زيد قائما أحسن منه قاعدا ، فقولك (قائما) هي^(٤) الحال المفضل بها ، وقولك (قاعدا) هي الحال المفضل عليها ، والعامل فيهما جميعا أفضل ، فلو ذهبت تجعل نسبة (أفضل) إليهما واحدة^(٥) لصار (القعود) مفضلا ومفضلا عليه ، وهو محال . فعلمت أن نسبة (أفضل)^(٦) إلى القيام نسبة الأفضلية ، ونسبته إلى القعود نسبة^(٧) أصل الفضل ، فصح العمل فيهما بهاتين الجهتين .

فظهر انتفاء ما توهم في قولهم : زيد أفضل الناس ، من تفضيل الشيء على نفسه وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه ، امتنع : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، لأن (إخوته) مضاف إلى ضميره ، فعلم^(٨) أنه ليس فيهم بدليل أنك إذا قلت : جاءني إخوة يوسف ، لم يكن (يوسف) من جملتهم^(٩) ، وإذا لم يكن من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه^(١٠) .

(١) ذكر الرضي جواب المصنف هذا ، ثم عقب عليه بقوله : « ... ليس بشيء لأنه لا يحتاج لحصول هذا الغرض - أي التشريك في أصله الفضل - إلى واسطة ، لأن لفظ (أفعل) يكفي في هذا لما ذكر المصنف بعينه بعد هذا - وهو قوله : لأفعل جهتان ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه ، إذ الزيادة فرع ثبوت أصله ، ولا يحصل الفرع إلا بعد الأصل » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ .

(٢) في ب : (يدلك) .

(٣) في ج : (استعماله) .

(٤) في ط : (هو) .

(٥) في ب : (أفعل) .

(٦) في ب : (فيعلم) .

(٧) سقط من ج ما بين (نسبه) السابقة وهذه .

(٨) في ب : (في جملة) . (١٠) ينظر : شرح الواقية للمصنف

٢ / ٤٨٨ - شرح الرضي ٢ / ٢١٦ - الأزهار الصافية ١ / ٥٦٦ - الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٦٠١ ، ٦٠٠ / ٢

وَالثَّانِي : أَنْ تُقْصِدَ بِهِ زِيَادَةَ مُطْلَقَةً ، وَتُضَافَ لِلتَّوْضِيحِ ، فَيَجُوزُ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ . وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمَعْرُفُ بِاللَّامِ فَلَا يَبْدُ مِنَ الْمُصَابِقَةِ فِيهِمَا ، وَالَّذِي بِ (مِنْ) مُفْرَدًا مُذَكَّرًا لَا غَيْرَ

والثاني أن تقصد به^(١) زيادة مطلقة ، ويضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم^(٢) ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح ، كما تضيف ما لا تفضيل فيه من جنس (قريش)^(٣) وشبهه . ولا يشترط أن يكون المفضل بعضاً لمن أضيف إليه لانتفاء المعنى المقتضى لذلك ، على ما تقدم ، فعلى ذلك يجوز أن تقول : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، إذ ليس الغرض بذلك ما تقدم^(٤) من قصد الزيادة على من أضيف إليه حتى يشترط أن يكون واحداً^(٥) منهم ، بل الغرض توضيحه ، فإن اتفقت مشاركة فليست مقصودة .

قوله : « وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمَعْرُفُ بِاللَّامِ فَلَا يَبْدُ مِنَ الْمُطَابِقَةِ فِيهِمَا ، وَالَّذِي بِ (مِنْ) مُفْرَدًا مُذَكَّرًا لَا غَيْرَ » .

وإنما التزم^(٦) الإفراد إذا جاءت (من) لأنه جار مجرى التعجب ، ولذلك لم يبين إلا ما بني منه التعجب ، فجرى مجراه في وجوب الإفراد^(٧) . وإنما جاز في الأول - وهو المضاف باعتبار الزيادة على من أضيف إليه - لأنه أشبه الذي ب (مِنْ) لذكر المفضل عليه معه ، فجرى مجراه في الإفراد .

وخالفه في مجيء الإضافة - التي هي من خواص الأسماء - فجرى مجرى الأسماء^(٨) . وإنما جاء المعرف // باللام والثاني من المضاف مطابقاً لا غير ، لأن المعرف باللام يبعد عن شبه ما أتى ب (من) لقطعه عنه وعن لفظ موضعه يقوم مقامه ، ودخله اللام التي هي من خواص الأسماء ، فبعد عن شبه الفعل وعن شبه ما أشبهه ، فجرى مجرى الأسماء في وجود المطابقة لمن هو له .

(١) سقط من ج : (ب) .

(٢) يعني في مثل قولنا : نبينا - ﷺ - أفضل قريش . قال الرضي : « ... أي : أفضل الناس من بين قريش » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ .

(٤) في هامش أ : ما بين قوله : (ما تقدم) السابقة وهذه .

(٥) سقط من أ : (واحداً) .

(٦) (٦) في ب ، ج : (لزماً) ، وفي ط : (ألزماً) .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٩١ - شرح العلوي ١ / ٥٦٧ ، ٥٧٣ .

(٨) قال في شرح الوافية : « إذا أضفته بالمعنى الأول فأنت بالخيار ، إن شئت طابقت كقولك : الزيدان أفضل الناس ، والزيدون أفضل الناس ، قال الله تعالى : (أكابر مجرمها) وقال : ﴿ لتجدنهم أحرص الناس ﴾ ... أ هـ . شرح الوافية ٢ / ٤٩٠ .

وَلَا يَعْمَلُ فِي مُظْهِرٍ إِلَّا إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ مُفْضَلٍ بِإِغْتِيَابِ
 الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِإِغْتِيَابِ غَيْرِهِ مَنفِيًّا مِثْلُ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ
 فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (حَسَنٌ) ، مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَلُوا بَيْنَ (أَحْسَنَ)
 وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (الْكُحْلُ)

قوله : « وَلَا يَعْمَلُ فِي مُظْهِرٍ إِلَّا إِذَا كَانَ صِفَةً ^(١) لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ
 مُفْضَلٍ بِإِغْتِيَابِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِإِغْتِيَابِ غَيْرِهِ مَنفِيًّا ^(٢) » .

لا يعمل أفعال التفضيل في مظهر ^(٣) إلا بهذه الشروط المذكورة ، فلا تقول : مررت
 برجل أفضل منه أبوه - بخفض (أفضل) - ولك ترفعه على أن يكون خبراً مقدماً
 لـ (أبوه) ، فيرتفع ^(٤) (الأب) بالابتداء لا بـ (أفضل) ^(٥) .

وإنما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع
 ولا يؤنث ، وشبه الصفة إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلاً ، هذا قول
 النحويين ^(٦) وخير منه أن يقال : إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلاً بمعناه ، وأما
 هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة ، فلم يعمل لذلك .

وإنما عمل عند حصول هذه الشروط لكونه فيها بمعنى (حَسَنٌ) ، لأن المعنى : ما
 رأيت رجلاً حَسَنَ في عينه الكحل حسنه في عين زيد ^(٧) .

ولتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيت رجلاً
 أحسن في عينه الكحل منه ، فرفعت (أحسن) ، لفصلت بين (أحسن) ومعموله - الذي
 هو (منه) - بالأجنبي ^(٨) - الذي هو (الكحل) - لأن الكحل حينئذ مبتدأ ، ولا يجوز
 الفصل بين عامله ومعموله ، ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير المذكور ^(٩) .

(١) سقط من ب ، ج : (صفة) .

(٢) هذه العبارة في هامش ب .

(٣) سقط من ب : (مظهر) .

(٤) في ط : (فيرفع) .

(٥) قال الرضي ٢ / ٢١٩ : وحكي يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو : مررت
 برجل أفضل منه أبوه ، وبرجل خير منه عمه ، وليس ذلك بمشهور هـ أ .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٢٣١ - المقتضب ٣ / ٢٤٨ - الفصل ص ٢٣٧ - فصول ابن معط ص ٢٢١ ، ٢٢٢ -

شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ - شرح ابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٧) قال الرضي على هذا التعليل هـ : ... قلت : هذه العلة التي أوردتها تطرد في جميع أفعال التفضيل ، فيلزمه

إذن جواز رفعه للظاهر مطرداً ... هـ أ . شرح الرضي ٢ / ٢٢١ .

(٨) عند الكسائي والقراء الفصل ما هنا ليس بأجنبي لأن المبتدأ عندهما معمول للخبر .

(٩) ينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ - المقتضب ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا^(١) أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُخْلَ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، وَإِنْ قَدَّمْتَ
ذَكَرَ (الْعَيْنِ) قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُخْلَ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

مَرَزْتُ عَلَى وِدِّي السَّبَاعَ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلُ بِهِ رَكْبَ أَتْوَهُ تَيْبَةً وَأُخَوِّفُ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

قوله : « وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُخْلَ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ »^(٣) .

يعني أن لك فيما بعد المرفوع عبارة أخصر من تلك ، والمعنى على ما كان عليه^(٤) .

قوله^(٥) : « وَإِنْ قَدَّمْتَ ذَكَرَ الْعَيْنِ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا
الْكُخْلُ »^(٦) .

يعني أن لك عبارة ثالثة وهي أن تقدم المفضل عليه في المعنى قبل (أفعل) فتستغني
عما وقع^(٧) بعد المرفوع .

وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لأنها فرعها ، ولأن
الفصل فيها مقدر أيضا على تقدير رفع (أحسن) .

وهذه المسألة الثالثة مثل ما أنشده سيويه^(٨) - رحمه الله -^(٩) :

[٣٩] مَرَزْتُ عَلَى وِدِّي السَّبَاعَ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلُ بِهِ رَكْبَ أَتْوَهُ تَيْبَةً وَأُخَوِّفُ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

(١) سقط من بعض نسخ المتن : (ما رأيت رجلا) ، وكذا في الرضي ٢ / ٢١٩ .

(٢) في بعض نسخ المتن : (مثل) .

(٣) في سيويه ١ / ٢٣٢ : « ... وإن شئت قلت : ما رأيت أحد أحسن في عينه الكحل منه ،
وما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه ، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة ،
وإنما المعنى المعنى الأول » أ. ه . وينظر : المقتضب ٣ / ٢٤٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٢ - شرح
الوافية ٢ / ٤٩٥ .

(٤) سقط من ب ، ج : (عليه) .

(٥) في أ : (قال) .

(٦) سقط من أ : (الكحل) .

(٧) (وقع) زيادة من ب .

(٨) ينظر سيويه ١ / ١٢٣ .

(٩) سقط من ج : (رحمه الله) .

٣٩ = بيتان من الطويل ، نسبهما سيويه ١ / ٢٣٣ لسحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ، عده =

لأنه قد تقدم^(١) ذكر المفضل عليه قبل (أفعل) ، فكان مثل قولك^(٢) :
ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، فكذلك قوله : وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ
أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ^(٣) ، ف (أَقْلَّ) صفة لمفعول (أَرَى) ، و (رَكْبٌ) فاعل مرتفع
ب (أَقْلَّ) ارتفاع (الكُّحْلِ) ب (أَحْسَنَ) .

ولو عبرت // بالعبارة الأولى لقلت : وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ
كَوَادِي^(٤) السَّبَاعِ .

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت : وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ مِنْ وَادِي
السَّبَاعِ .

* * *

= ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية في الإسلام . الشعر والشعراء ٢ / ٥٣٨ - والبيت في سيبويه
١ / ٢٣٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٩٦ - شرح الرضي ٢ / ٢١٩ - الأزهار الصافية
١ / ٥٨٤ - الهادية للأردبيلي ص ٢٥٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦١٠ - عمدة الحفاظ لابن مالك
٢ / ٧٧٤ ، ٧٧٥ - لباب الإعراب ص ٦٢٧ - شواهد العيني ٤ / ٤٨ - خزنة الأدب
٣ / ٥٢١ . (وادي السباع) : موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام رضي
الله عنه . معجم البلدان ٥ / ٣٤٣ . ومعجم ما استعجم ٣ / ٧١٥ .
والشاهد فيه قوله : (أقل به ركب) وحذفه تمام الكلام اختصارا لعلم السامع ، والتقدير : أقل
به ركب أتوه منهم بوادي السباع ، فجرى في الحذف مجرى قولهم : الله أكبر ، ومعناه : أكبر
من كل شيء . الأعلام على سيبويه ١ / ٢٣٣ وهو قول سيبويه .

(١) في ب : (لأنه تقدم) ، وفي ج : (لأنه قدم) .

(٢) في ج : (قولهم) .

(٣) زاد في ج : (أتوه) .

(٤) في ج ، ط : (بوادي) .

الفعل

الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ . وَمِنْ خَوَاصِّهِ : دُخُولُ (قَدْ) وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ ، وَالْجَوَازِمِ وَلِحَوْقِ تَاءِ التَّائِيثِ سَاكِنَةً ، وَنَحْوُ تَاءِ (فَعَلْتُ) .

قوله (١) : « الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ » (٢) .

فقوله : ما دل على معنى ، يدخل فيه الكلم الثلاث .

وقوله : في نفسه ، يخرج عنه الحرف .

وقوله : مقترن بأحد الأزمنة (٣) الثلاثة (٤) ، يخرج عنه الاسم ، فإنه غير مقترن (٥) .

ونعني بالأزمنة : الأزمنة الثلاثة ، على ما تقدم (٦) .

وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب (العُيُوقِ) (٧) وباب

اسم الفاعل (٨) فهو وارد ما هنا على حد الفعل باعتبار عكسه . وكل ما ورد على حد (٩)

الاسم باعتبار عكسه كالمضارع (١٠) والأفعال غير المتصرفة كـ (عَسَى) (١١) وشبهه فهو

وارد على حد الفعل باعتبار طرده .

والجواب فيه كالجواب فيما تقدم ، وقد تقدم ذلك كله (١٢) في حد الاسم (١٣) .

قوله : « وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ (قَدْ) وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَالْجَوَازِمِ ... إِلَى آخِرِهِ » .

وقد تقدم معنى (الخاصة) (١٤) .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) سقط من ب : (الثلاثة) .

(٣) سقط من أ : (الأزمنة) .

(٤) ولذلك حده في أول هذا الشرح بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » أ هـ . ينظر ص ٢٢١ . (٥) ينظر ص ٢١٦ . (٦) ينظر ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٧) ينظر ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٨) ينظر ص ٢٣ .

(٩) سقط من ج : (حد) .

(١٠) ينظر ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

(١١) ينظر من ص ٢٢ - ٢٩ .

(١٢) لم يتقدم ذكر معنى (الخاصة) في هذا الشرح ، وإنما ذكره المصنف في كل من شرحي المفصل والوافية ،

قال في شرح المفصل ٢/٢٠ : « الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود ،

والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة » أ هـ . وقال في شرح الوافية ١/١٣ : « ... ونعني

بالخصيصة : الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود ، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطرده باعتبار المعرف

ولا ينمكس ولذلك لو جعل حدا كان أخص من المحدود » أ هـ . وينظر : شرح الرضي ١/١٢ ، ١٣ -

حاشية الجرجاني ١/١٢ - التعريفات للجرجاني ص ١٠٠ .

.....
وإنما اختص (قد) بالفعل لما فيها من تقريب الماضي من الحال ، وذلك معنى يختص بالفعل .

واختص بالسين وسوف لأنهما موضوعان لتقرير الاستقبال^(١) .
واختصاص الجوازم واضح لأنه لا جزم في الأسماء^(٢) .
واختصاص لحقوق نحو^(٣) تاء (فعَلْتُ) - ونعني به : الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز^(٤) فيها .

وإنما لم تبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التثنية وواوي الجمع ، ألا ترى أن قولك (ضاربان) الألف فيه ألف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء ، فلو أضمر فيها تثنية لاجتمعت ألف التثنية - التي هي الإعراب - وألف التثنية - التي هي ضمير - ، وكذلك الكلام في واو الجمع^(٥) .

واختصاص تاء التانيث الساكنة لأن وضعها ساكنة لتكون فرقاً بين تاء الأسماء وتاء الأفعال ، فوجب اختصاصها^(٦) .

* * *

(١) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٤٩٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٣ - شرح العلوي ٢ / ٥٩٧ قال الرضي : « وأما السين وسوف فسماهما سيبويه حر في التنفيس ، ومعناه : تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال ... وسوف أكثر تنفيساً من السين » أ هـ . وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠ . والمقتضب ٢ / ٥ - المفصل ص ٢٤٣ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣ : « ... وليس في الأسماء جزم لتمكينا وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » أ هـ . (٣) سقط من أ ، ب : (نحو) .

(٤) في ج : (لا بارز مرفوع) ، وفي ب : (لا بارزا) .

(٥) نقل الرضي معنى هذا في شرحه ٢ / ٢٢٤ .

(٦) قال الرضي : « ... وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لحقة الاسم وثقل الفعل » أ هـ .

وينظر : شرح الوافية ٢ / ٤٩٨ - شرح ابن يعيش ٧ / ٣ - شرح الجامي ٢ / ٦٦٦ .

الْمَاضِي

الْمَاضِي : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ
الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ

قوله^(١) : « الْمَاضِي مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ » .
فقوله : ما دل على زمان^(٢) ، يدخل فيه الأفعال كلها .
وقوله : قبل زمانك^(٣) ، يخرج عنه الحال والاستقبال .
قوله : « مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ »^(٤) .
وإنما بني على حركة^(٥) لأنه مشبه بالمضارع^(٦) من حيث قيامه مقام الاسم في قولك : زيد ضرب ، في موضع (ضارب) ، فلما أشبه المعرب بني على حركة تنبيهاً بذلك على الشبه . وخص بالفتح لأنه^(٧) أخف الحركات . فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو^(٨) : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتَ^(٩) ، سكن آخره كراهة^(١٠) اجتمع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة^(١١) .

وقوله : المرفوع ، احتراز من الضمير^(١٢) المنصوب كقولك : ضربني زيد ، فإنه لا يسكن وقوله : المتحرك ، احتراز من الضمير المرفوع الساكن في مثل قولك : الزيدان ضربا ، فإنه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك ، فلذلك // لم يسكن آخر الفعل . وإذا اتصل بهذا الفعل ضمير جماعة مذكرين عقلاء كان بالواو ، وكان ما قبلها مضموماً . وإنما ضم لأنهم قصدوا مجانسة حرف العلة لحركة ما قبله لما ثبت من^(١٣) مراعاتها في قولك : ضَرَبْتَنِي ، وَضَرَبْنَا ، فقصدوا أن تكون كأختيها^(١٤) .

* * *

- (١) (قوله) في هامش ب . (٢) سقط من ب ما بين قوله : (قبل زمانك) السابقة وهذه .
(٣) قال العلوي في شرحه ٦٠٢/٢ : ... ولا بد من تقييده بأن تقول : (بأصل وضعه) ليخرج عنه قولنا : لم يضرب ، فإنه مضارع دال على زمان قبل زمانك ، وقولنا : إن ضربت ضربت ، فإنه ماض في اللفظ دون المعنى ، وليس دالا على زمان قبل زمانك ، ولا بد من هذا القيد وإلا انتقض بهذه الصورة . ولم يذكره الشيخ اتكالا منه على وضوحه ، وكان الأخلق به أن يذكره هـ أ . وينظر شرح الرضي ٢ / ٢٢٥ . (٤) زاد في ط : (للجماعة) . (٥) في ط : (على الحركة) .
(٦) في ب ، ج : (للمضارع) . (٧) في ج : (لأنها) . (٨) في ج ، ط : (كقولك) .
(٩) في ب ، ط : (ضربت وضربت وضربنا) . (١٠) في ب : (كراهية) .
(١١) ينظر : شرح الوافية ٥٠٠/٢ . (١٢) في ب ، ط : (ضمير) .
(١٣) سقط من ب ، ج ، ط : (من) . (١٤) يعني : الياء والألف في المثاليين السابقين .

المُضَارِعُ

المُضَارِعُ : مَا أَشْبَهَ الإِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَائِثٍ) لِوُقُوعِهِ مُشْتَرِكًا . وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوِّفَ

قوله (١) : « المُضَارِعُ مَا أَشْبَهَ الإِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَائِثٍ) » (٢) .
 فقوله : ما أشبه الاسم ، يدخل فيه (٣) الماضي لأنهم يقولون : زيد ضرب ، كما يقولون : زيد ضارب . وقوله : بأحد حروف (نائت) ، يخرج الماضي لأه لم يشبه الاسم بذلك ، وإنما هي خصائص المضارع .

قوله : « لِوُقُوعِهِ مُشْتَرِكًا ، وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوِّفَ » (٣) .
 تبيين للجهة التي بها أشبه الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (يضرب) صلح (٤) للحال والاستقبال (٥) ، فإذا أدخلت (٦) عليه (السين) أو (سوف) قلت : سيضرب أو : سوف يضرب فتخصص بعد أن كان شائعا ، كما أنك إذا قلت : (رجل) فإنه صالح لذات (زيد) و (عمرو) ، فإذا قلت : الرجل - وأدخلت اللام عليه - خصصته بالمعهود منهما بعد أن كان شائعا . فقد أشبه الاسم من حيث الشيع والتخصيص .
 ولهذا المعنى من الشبه أعطى المضارع (٧) الإعراب ، وإلا لإعراب فيه ليس لمعانٍ تعثور عليه كما في الأسماء فيكون أصلا (٨) .

وإنما إعرابه لشبه لفظي على سبيل الاستحسان في الأصل ، بخلاف إعراب الأسماء ألا ترى أن صيغ الأفعال تدخل (٩) لتدل على المعاني المتصورة عليها (١٠) بخلاف الأسماء فإن صيغها واحدة مع اختلاف معانيها .

- (١) في ط : (قال) .
 (٢) في سيبويه ٣/١ : ... وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ، الهزرة والناء والياء والنون ، أ ه .
 (٣) سقط من أ : (فيه) . (٣) سقط من ج : (أو سوف) . (٤) في ج : (يصلح) .
 (٥) مذهب المصنف أن المضارع حقيقة في الحال والاستقبال . وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال . قال الرضي ٢ / ٢٢٦ : ... وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة .. وقيل : هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحفاء الحال ... أ ه .
 (٦) في ط : (دخلت) . (٧) سقط من ج ، ط : (المضارع) .
 (٨) ينظر : شرح ابن يعيش ٦/٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
 (٩) في هامش ج : (تختلف) . (١٠) في ج ، ط : (عليه) .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمَفْرَدِ ، وَالتَّوْنُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْمُؤنَّثِ
وَالْمُؤنَّثِينَ غَيْبَةً وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا

قوله : « فَاْلْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمَفْرَدِ »^(١) .

تبيين لمعاني حروف المضارع وإعلام بأنها^(٢) لا تكون كذلك إلا باعتبار معانيها ، لأن صور بعضها قد تكون في غير المضارع ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أكرمت) فإن أوله همزة ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ، ولذلك لا يكون^(٣) الفعل بها مضارعا .

قوله : « وَالتَّوْنُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ » .

فيدخل في ذلك الواحد المعظم^(٤) ، لأنه إنما يتكلم عنه وعن غيره غالبا^(٥) .

قوله : « وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْمُؤنَّثِ وَالْمُؤنَّثِينَ غَيْبَةً » .

وهذا أولى من قولهم : (التاء للمخاطب والمؤنث الغائب)^(٦) ، لأنهم إن

إرادوا بالمؤنث : المؤنث^(٨) مطلقا ، فهو باطل بقولهم : النساء يضربن ، فإن

هذا^(٩) مؤنث من غير تاء ، وإن أرادوا بالمؤنث : المفرد^(١٠) ، فهو باطل بقولهم : المرأتان تفعلان^(١١) فإنه بالتاء وليس لمفرد .

ثبت أن قولنا : (والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة) هو الوجه .

وقوله : للمخاطب ، يعني : مطلقا على اختلاف أحواله .

قوله : « وَاليَاءُ // لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا » .

هذا أيضا أولى من قولهم : (الياء للغائب)^(١٢) ، لأنهم إن أرادوا بالغائب : الغائب

(١) في ب ، ج : (مفردا) .

(٢) في أ ، ط : (أنها) .

(٣) (لا يكون) في هامش ج .

(٤) (المعظم) في هامش أ .

(٥) قال ابن السراج : « ... وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه أو جماعة قلت : نحن نعمل ، والمذكر والمؤنث في ذا أيضا سواء لأنه يبين أيضا بالمخاطب » أ هـ . أصول النحو ١/٥٠ . وينظر سيبويه ٣/١ - المقتضب ١/٢ ،

(٦) في ب ، ط : (والمؤنثين) .

(٧) هذا قول جمهور النحويين ينظر : سيبويه ٣/١ - المقتضب ١/٢ ، ٨٠/٤ - أصول ابن السراج ١/٥٠ . إيضاح الفارسي ص ١٣ - اللع لابن جنبي ص ٩٢ - المفصص ص ٢٤٤ - المرجل لابن الخشاب

ص ٢١ . (٨) سقط من ب : (المؤنث) . (٩) في أ : (هذه) . (١٠) في ج ، ط : (المفردة) .

(١١) في ب ، ج ، ط : (تضربان) . (١٢) ينظر المصادر السابقة في هامش (٧) .

وَخَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، مَفْتُوحٌ قِيمَا سِوَاهُ

مطلقا ، فهو منقوض بالمؤنثة والمؤنثين ، وإن أرادوا بالغائب : الغائب المفرد ، فهو منقوض^(١) بقولك : الرجلان يضربان^(٢) ، والرجال يضربون ، والنساء يضربن ، فإنه بالياء وليس بمفرد .

فتبت أن قولنا : (الياء للغائب غيرهما) أولى من ذلك .

قوله : « وَخَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، مَفْتُوحٌ قِيمَا سِوَاهُ » .

تبيين لحركة حرف المضارعة ، وأصله الفتح لأنه^(٣) أخف الحركات ، ولأن منها الياء فتكره الكسرة عليها^(٤) .

وإنما ضم الرباعي خوف التباسه بالثلاثي ، ألا ترى أنك إذا نقلت في مضارع (أَضْرَبُ) : يَضْرِبُ - بالفتح - وفي مضارع (ضَرَبَ) كذلك ، لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ؟ .

وخص مضارع^(٥) الرباعي بالضم إما لأن الثلاثي^(٦) هو الأصل والرباعي فرع ، فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع . وإما لأن الرباعي أقل ، فجعل الضم للأقل لأنه أثقل ، وترك الفتح للأكثر لأنه أخف ، لثلا يكثر الثقل لو أعطوا الكثير الضم .

ولا يرد على ما ذكرناه إلا قولهم : (أَهْرَاقٌ يُهْرِيقُ) و (أُسْطَاعٌ يُسْطِيعُ) ، فجاء حرف المضارع مضموما مع أن الفعل أكثر من أربعة !!

والجواب : أنه في الحقيقة رباعي ، وأن أصل (أَهْرَاقٌ) هو : أَرَاقٌ ، و (أُسْطَاعٌ) هو : أُطَاعٌ ، فزيدت الهاء والسين على غير قياس^(٧) ، فبقي الفعل على أصله ، ألا ترى أن هذه الزنة ليست من أبنية الفعل مع أن المعنى على الرباعي ، فلذلك لم يعتد بها .

(١) في هامش ج ما بين قوله : (منقوض) السابقة وهذه . (٢) هذا المثال في هامش ج .

(٣) في ج ، ط : (لأنها) . (٤) كسر حرف المضارعة إلا الياء لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين . ويكسرون الياء أيضا إذا كان بعدها ياء أخرى . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢٨ شرح العلوي ٢ / ٦١٦ . (٥) سقط من ب : (مضارع) ، وفي ج : (المضارع) .

(٦) في هامش أ ما بين قوله : (خوف التباسه بالثلاثي) وهذه العبارة .

(٧) هذا على قول من أثبت الهمزة فيهما ، فالهاء والسين فيهما عوض من حركة العين ، قال سيبويه ١ / ٣٣٣ : « وأما الذين قالوا : (أهرقت) فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين وإسكانهم إياها ... وجعلوا الهاء عوضا لأن الهاء تزداد . ونظير هذا قولهم (أسطاع يسطيع جعلوا عوض السين لأنه فعل ، فلما كانت السين تزداد =

وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلَا نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ .
وَأَعْرَابُهُ : رَفَعٌ وَنَصَبٌ وَجَزْمٌ ، فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ لِلشَّيْئَةِ
وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ - لَفْظًا - وَالسَّكُونِ مِثْلُ : يَضْرِبُ ...

قوله : « وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ »^(١) إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلَا نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ »^(٢) .
إنما لم يعرب إذا اتصل به نون التأکید^(٣) لأنه لو أعرب على ما قبل النون لالتبس
من هوله ، ولو أعرب على النون لكان إعرابا على ما أشبه التنوين ، فكان ذلك مانعا
من^(٤) إعرابه ، وإنما لم يعرب إذا اتصل به نون جماعة^(٥) المؤنث لأنه لو أعرب بالحركات
لكان على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لأدى إلى الجمع بين ضميرين أو نونين مع
مخالفة أخواته ، فبني لذلك^(٦) .

قوله : « وَأَعْرَابُهُ رَفَعٌ وَنَصَبٌ وَجَزْمٌ » .

ولا يدخله^(٧) جر لامتناع معاني عوامل الجر فيه^(٨) ، فجعل الجزم عوضا منه^(٩) .

قوله : « فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ لِلشَّيْئَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ
الْمُؤَنَّثِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ - لَفْظًا - وَالسَّكُونِ مِثْلُ : يَضْرِبُ » .

تبيين لتفصيل أنواع الأفعال باعتبار الإعراب ، لأن لفظه مختلف في أنواعها كما اختلف
في أنواع الأسماء ، فنحا نحو تبيينه في الأسماء ، وبين اللفظي والتقدير في كل واحد منهما
لسهولة أمره .

= في الفعل زيدت في العوض لأن من حروفها الزوائد التي تزداد في الفعل هـ أ هـ . وقد رد المبرد هذا القول
وقال : إنما يعوض من الشيء إذا كان معدوما ، والفتحة ها هنا موجودة وإنما نقلت من العين إلى الفاء ،
- ولا معنى للتعويض عن شيء موجود ، بل يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه ، وهو ممتنع ، ينظر :
شرح ابن عيش ٥/١٠ ، ٦ - شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٠ ، ٣٨٤ - شرح الرضي ٢/٢٨٨
دراسات صرفية للدكتور إبراهيم السيوني ص ١٠ (ط الأولى) .

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن الأمر أيضا معرب مجزوم . وسيذكر القول فيه ص ٨٨٩
وينظر : الإنصاف مسألة (٧٢) ٥٢٤ / ٢ . (٢) في ب : (مؤنث) .

(٣) في ج ، ط : (تأکید) . (٤) في ب ، ج : (مانعا منع من) . (٥) في ج : (جمع) .

(٦) هذا قول جمهور النحويين ، وفيه أقوال أخرى ذكرها الرضي تفصيلا في شرحه ٢/٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧) في ط : (ولا يدخل فيه) . (٨) سقط من أ : (فيه) .

(٩) في سيبويه ٣/١ : « وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في

في المضارع إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في الأفعال هـ أ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٤٩/١ -

شرح الوافية للمصنف ٢/٥٠٣ ، ٥٠٦ .

وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا مِثْلُ : يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ

١٣٨ فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع فرفعه بالضممة ، ونصبه // بالفتحة ، وجزمه بالسكون نحو قولك^(١) : هو يضربُ ، ولن يضربَ ، ولم يضربَ .

ولا يكون هذا الضمير البارز المرفوع في مضارع^(٢) إلا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث وإنما ذكر تبيننا لمحاله .

قوله^(٣) : « وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ » .

يعني : المتصل به بارز ضمير المرفوع على اختلاف أنواعه ، يرتفع بالنون ، ويتنصب وينجزم بحذفها نحو قولك^(٤) : هما يَضْرِبَانِ ، وهم يَضْرِبُونَ ، وأنت تَضْرِبِينَ^(٥) . وَلَنْ يَضْرِبَا ، وَلَنْ يَضْرِبُوا ، وَلَنْ تَضْرِبِي . وكذلك الجزم^(٦) .

وإنما أعرب هذا بالنون لأنه وافق صورة التثنية والجمع في الأسماء ، ألا ترى أن قولك : يضربان ، ويضربون ، مثل قولك^(٧) : ضاربان ، وضاربون .

وأما (تَضْرِبِينَ) فلهشبهه بـ (يَضْرِبَانِ) و (يَضْرِبُونَ)^(٨) فأجرى مُجْرَاهُ .

(١) في ب ، ح ، ط : (كقولك) . (٢) في ج : (المضارع) .

(٣) سقط من ج : (قولك) . (٤) في ج ، ط : (كقولك) .

(٥) في ب ، ج : (هما يضربون ويضربون وتضربين) .

(٦) قال ابن هشام (شرح اللوحة البدرية ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) : هذا تقرير الجمهور وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن الإعراب مقدر قبل هذه الحروف لأنه آخر الفعل ، وإنما حق الإعراب أن يكون في الآخر ، وزعموا أن النون ليست بإعراب ، ولكنها دليل على ذلك الإعراب المقدر . وذهب السهيلي إلى أن الإعراب كما زعما ، ولكنه لم يجعل النون دليلا عليه بل قال : إنما ثبت رفعا لشبهه (يقومان) و (تقومين) بـ (قائمان) و (قائمون) و (قائمين) ، ولما دخل الجازم وانصب قامت المشاكلة فزالت النون . وذهب الفارسي إلى أنها معربة ولا إعراب فيها هـ . وينظر : معاني الأخفش ٥٥ / ب . منهج الأخفش ص ٣٤٧ - إيضاح الفارسي ص ٢٤ - نتائج الفكر للسهيلي ١ / ٦٨ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٥ - الارتشاف ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٧) (قولك) زيادة من ج ، ط . (٨) سقط من ج : (فأشبهه بضربان ويضربون) .

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، وَالْفَتْحَةَ لَفْظًا ، وَالْحَذْفِ . وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ
بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةَ تَقْدِيرًا ، وَالْحَذْفِ

قوله (١) : « وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، وَالْفَتْحَةَ لَفْظًا ،
وَالْحَذْفِ » .

لأنه استثقلت فيه الضمة على الواو والياء لفظًا - كما ذكر (٢) في باب (قاض)
في الأسماء (٣) - ولم تستثقل الفتحة فجاءت لفظًا (٤) .

وإنما كان الحذف في الجزم لأنهم لما ثبت في كلامهم أن يجعلوا الجزم (٥) في غير
هذا المحل حُذِفَ ما هو آخر المرفوع في مثل قولك : يضربان ، ومثل قولك : يضرب
في حذف الضمة ، ولما لم يكن آخر هذا إلا حرف علة ساكنًا جعل (٦) جزمه
بجذفه (٧) .

قوله : « وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةَ تَقْدِيرًا » .

على ما ذكرنا (٨) في باب (عَصَا) (٩) .

قوله : « وَالْحَذْفِ » . في الجزم على ما ذكرناه في المعتل بالواو والياء .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٢) في ج : (ذكرنا) .

(٣) إشارة منه إلى قوله في ص ٢٥٦ : « لأن باب (قاض) - وهو كل ما كان آخره ياء قبلها
كسرة - لو أعرب بالضمة في الرفع لفظًا أو الكسرة في الحذف لقليل : جاءني قاضي ، ومررت
بقاضي ، وذلك مستثقل مدرك بالضرورة ... هـ أ . . .

(٤) قال الفارسي : « وإذا كان آخر الفعل واوا أو ياء أو ألفا نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فإن
هذه الحروف كلها تثبت ساكنة في الرفع ، وتحذف كلها في الجزم هـ أ . الإيضاح ص ٢٥ ،
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٥) سقط من ط : (الجزم) . (٦) في ب ، ج : (جعلوا) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٣٠ . (٨) في ط : (ذكره) .

(٩) إشارة منه إلى قوله في ص ٢٥٤ : « فباب (عصا) قياسه أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد ،
ولكنه لما كان آخره ألف تعذر قبوله الحركات ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، فوجب إعرابه
تقديرًا في جميع وجوهه هـ أ .

وينظر : ما أثبتته في الهامش رقم (٣) ص ٢٥٤ .

رَفْعُ الْمُضَارِعِ

وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ مِثْلُ : يَقُومُ زَيْدٌ .

قوله (١) : « وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ مِثْلُ : يَقُومُ زَيْدٌ » (٢) .
هذا أقرب على المتعلم من قولهم : (ويرتفع إذا وقع موقع الاسم) (٣) ، لأنه
ترد عليه اعتراضات مشككة وتحتاج إلى الجواب عنها مثل (٤) : كان زيد يقوم ،
وأوشك يجيء (٥) ، وأشباههما . وإذا عُرِّفَ بتجرده صح (٦) ولم يرد عليه إشكال (٧) .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) هذا قول الفراء وحذاق الكوفيين ، وبه قال المصنف وابن معط وتبعهما ابن مالك وكثير من شراح ألفيته .
وقال ابن مالك : « وأما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين وبه أقول لسلامته من
النفص ، بخلاف الأول » أ هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ . وينظر : فصول ابن معط ص ١٧١ -
التسهيل ص ٢٢٨ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ شرح ابن عقيل ٢ / ٣٤١ - التوضيح لابن هشام
٤ / ١٤١ - الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ . وقد صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الكوفيين ،
والذي بعده إلى البصريين . شرح الوافية ٢ / ٥١٠ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين ، قال سيويه ١ / ٤٠٩ : « اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم
بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور
أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها » أ هـ .
وينظر : المقتضب ٢ / ١ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥١ - إيضاح الفارسي ص ٣٠٨ - اللمع لابن
جنى ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ - الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ .
ومن قال بهذا من المتأخرين الزمخشري (الفصل ص ٢٤٥) وابن الخشاب (المرجل ص ١١٥)
وابن عصفور (المقرب ١ / ٢٦٠) .

ومن جمع بين القولين بالعتنين أبو القاسم الحريري حيث قال في شرح ملححة الإعراب (ص ٦٧) :
« اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه عن عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم » أ هـ .
ونسب إلى الكسائي قول رابع وهو أن عامل الرفع فيه هو حروف المضارعة .
ونسب إلى ثعلب قول خامس وهو أن عامل الرفع فيه هو مضارعه للاسم .
وينظر : الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٣١ -
شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ - شرح الأشموني ٣ / ٢٧٧ - التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٤) في ج ، ط : (مثل قولهم) .

(٥) ينظر في الإجابة عنهما : سيويه ١ / ٤١٠ - المفصل ص ٢٤٥ - المقرب ١ / ٢٦٠ .

(٦) في ط : (وضع) . (٧) في ط : (الإشكال) .

نَصْبُ الْمُضَارِعِ

وَيَنْتَصِبُ بِ (أَنْ) وَ (لَنْ) وَ (إِذَنْ) وَ (كَيْ) ، وَبِ (أَنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ (حَتَّى) وَ (لَا) (كَيْ) وَ (لَا) الْجُحُودِ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ .
 ف (أَنْ) مِثْلُ : أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ . وَ ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (١) .
 وَ (أَنْ) (٢) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ ، وَأَنْ لَا يَقُومُ ، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فِيهَا الْوَجْهَانِ

قوله : « وَيَنْتَصِبُ بِ (أَنْ) وَ (لَنْ) إِلَى آخِرِهِ » .
 ذَكَرَ النَّوَاصِبَ جَمَلَةً ثُمَّ أَخَذَ يَفْصِلُهَا ، فَلَتَكَلِّمَ فِي التَّفْصِيلِ .
 ف (أَنْ) تَنْصَبُ مَتَحْتَمًا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَقَعُ قَبْلَهَا فِعْلٌ (٣) عِلْمٌ وَلَا ظَنٌّْ .
 وَتَنْصَبُ جَوَازًا إِذَا وَقَعَ مَا قَبْلَهَا فِعْلٌ ظَنٌّْ . وَهِيَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ غَيْرُ نَاصِبَةٍ ، بَلْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ (٤) .

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ » (٥) . وَمِثَالُ الثَّانِي (٦) :
 ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ ، وَأَنْ سَيَقُومُ . وَمِثَالُ الثَّلَاثِ : عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ ، وَأَنْ لَا يَقُومُ .
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (٧) لِأَنَّهَا بَعْدَ فِعْلِ الْعِلْمِ .
 وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (٨) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ . وَسَيَأْتِي بَيَانُ تَحْقِيقِ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَشَرَايِطِهَا فِي مَوَاضِعِهَا (٩) .

- (١) مِنَ الْآيَةِ ١٨٤ / الْبَقْرَةِ . (٢) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَنْ (وَالَّتِي) وَكَذَا فِي الرُّضِيِّ .
 (٣) سَقَطَ مِنْ ب : (فِعْلٌ) . (٤) يَنْظُرُ : مَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ ص ٧٢ ، ٧٣ - الْمَغْنِيِّ ١ / ٢٧ -
 ٣١ - الْأَزْهَرِيَّةِ ص ٥٤ - الرَّصْفِ ص ١١٢ - شَرْحُ الْوَاوِيَةِ لِلْمُصَنِّفِ ٢ / ٥١١ ، ٥١٢ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ
 الشَّافِيَةِ ٢ / ٦١١ ، ٦١٣ . (٥) مِنَ الْآيَةِ ٣٧ / الْمَائِدَةِ .
 (٦) زَادَ فِي ب : (قَوْلُكَ) . (٧) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ / طه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) . قَالَ الْمُبَرِّدُ : (فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :
 ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ الرَّفْعُ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ، لِأَنَّهُ عِلْمٌ
 وَقَعَ هُ أ ه . الْمُقْتَضِبُ ٣ / ٨ ، وَيَنْظُرُ : سَبِيوِيَّةُ ١ / ٤٤٠ ، ٤٨١ ، وَالْمُقْتَضِبُ أَيْضًا ٢ / ٣١ - التَّبْيَانُ
 ٢ / ٩٠١ . وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : هُوَ وَقَرَأَ أَبُو حَيَّانٍ : (أَنْ لَا يُرْجِعُ) يَنْصَبُ الْعَيْنَ ، قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ ... جَعَلُوهَا
 (أَنْ) النَّاصِبَةَ لِلْمُضَارِعِ ، وَتَكُونُ الرَّوِيَّةُ مِنَ الْإِيضَارِ هُ أ ه . الْبَحْرُ الْمَحِيظُ ٦ / ٢٦٩ .
 (٨) مِنَ الْآيَةِ ٧١ / الْمَائِدَةِ . قَرَأَ بِالرَّفْعِ أَبُو عَمْرٍو وَهَمْزَةُ وَالْكَسْبِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ - وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ . يَنْظُرُ :
 الْإِتْحَافُ ٢٠٢ - النُّشْرُ ٢ / ٢٤٦ - الْكَشَافُ ١ / ٦٣٣ - الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٣١ - سَبِيوِيَّةُ ١ / ٤٨١ -
 الْحِجَّةُ لِابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٣٣ ، ١٣٤ - الْبَيَانُ ١ / ٣٠١ . (٩) يَنْظُرُ ص ٩٧٣ مِنْ قِسْمِ الْحُرُوفِ .

وَ (لَنْ) مِثْلُ : لَنْ أُبْرَحَ ، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ .
وَ (إِذَنْ) إِذَا لَمْ يَعْتمِدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مِثْلُ :
إِذَنْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ

وَ (لَنْ) تَنْصِبُ مطلقًا ، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ^(١) الْمُسْتَقْبَلِ^(٢) مِثْلُ (لَا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا
أَنهَا آكَدٌ مِنْهَا ، تَقُولُ : لَا أُبْرَحُ ، فَإِذَا أَكَدْتَ قُلْتَ : لَنْ أُبْرَحَ^(٣) .

وَ (إِذَنْ) // تَنْصِبُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يَعْتمِدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا . ١٣٩
وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا^(٤) .

وَمَعْنَاهَا الْجَوَابُ وَالْجِزَاءُ^(٥) ، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ (أَنَا آتِيكَ) : إِذَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ،
فَقَوْلُكَ إِذَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ، جَوَابٌ لِقَوْلِهِ : أَنَا آتِيكَ ، وَجِزَاءٌ لَهُ عَلَى إِتْيَانِهِ^(٦) .

فَإِنْ فَقَدَ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ^(٧) أَحَدَهُمَا^(٨) بَطَلَ النَّصْبُ مِثْلُ^(٩) : أَنَا إِذَنْ
أَحْسَنُ إِلَيْكَ ، فَقَدْ انْتَقَضَ - هَا هُنَا - أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ - وَهُوَ انْتِفَاءُ الْاِعْتِدَادِ - لِأَنَّهُ
قَدْ اعْتَمَدَ مَا بَعْدَ (إِذَنْ) عَلَى مَا قَبْلَهَا .

وَمِثَالُ فَقْدَانِ الشَّرْطِ الْآخَرَ قَوْلُكَ لِمَنْ يَحْدِثُكَ (إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا)^(١٠) ، لَا
تَنْصِبُ لِفَقْدَانِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ - وَهُوَ الْاِسْتِقْبَالُ - لِأَنَّ (أَظُنُّكَ) فِي مَعْنَى الْحَالِ^(١١) .

(١) فِي ب : (فِي نَفْيِ) . (٢) هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ : لَبِ لِنَفْيِ سَيَفْعَلُ . قَالَ سَيَبُوه ١ / ٦٨ :
« ... وَلَنْ أُضْرَبُ نَفْيُ لِقَوْلِهِ : سَأُضْرَبُ كَمَا أَنْ : لَا تُضْرَبُ نَفْيُ لِقَوْلِهِ : أُضْرَبُ ، وَلَمْ أُضْرَبُ ، نَفْيُ
لِضَرْبٍ هـ أَهـ . وَيَنْظُرُ : سَيَبُوه ١ / ٤٦٠ - الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٦ .

(٣) هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ : « فَإِنْ قُلْتَ : مَا حَقِيقَةُ لَنْ فِي بَابِ النَفْيِ ؟ قُلْتَ : لَا وَلَنْ أُخْتَانُ فِي نَفْيِ
الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ فِي (لَنْ) تَوْكِيدًا وَتَشْدِيدًا ، تَقُولُ لِصَاحِبِكَ : لَا أَقِيمُ غَدًا ، فَإِنْ أَنْكَرَ عَلَيْكَ قُلْتَ :
لَنْ أَقِيمُ غَدًا ، كَمَا تَفْعَلُ فِي : أَنَا مَقِيمٌ ، وَإِنِّي مَقِيمٌ هـ أَهـ . الْكِشَافُ ١ / ٢٤٨ .

(٤) أَغْفَلُ الْمُنْصَفَ شَرْطًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنْ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِغَيْرِ الْقِسْمِ . يَنْظُرُ : سَيَبُوه ١ / ٤١١ ،
٤١٢ - الْمُقْتَضِبُ ٢ / ١١ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢ / ٢٣٧ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢ / ٦١٨ - الْأَلْفِيَّةُ
بِشَرْحِ الْمُرَادِيِّ ٤ / ١٨٧ - ١٨٩ - شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢ / ٣٤٤ - التَّوْضِيحُ ٤ / ١٦٨ .

(٥) فِي سَيَبُوه ٢ / ٣١٢ ، ، وَأَمَّا إِذَنْ فَجَوَابٌ وَجِزَاءٌ هـ أَهـ .

(٦) سَقَطَ مِنْ ج : (وَجِزَاءٌ لَهُ عَلَى إِتْيَانِهِ) . (٧) سَقَطَ مِنْ ج : (الشَّرْطَيْنِ) .

(٨) فِي ط : (شَرْطٌ) بَدَلَ (أَحَدَهُمَا) . (٩) فِي ب : (نَحْوُ) ، وَفِي ج ، ط : (كَقَوْلِكَ) .

(١٠) فِي ب : (صَادِقًا) . (١١) يَنْظُرُ فِي هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ : سَيَبُوه ١ / ٤١١ ، ٤١٢ . الْمُقْتَضِبُ
٢ / ١٠ ، ١١ - الْإِيضَاحُ لِلْفَارِسِيِّ ص ٣١١ - مَعَانِي الرَّمَانِيِّ ص ١١٦ - الْمَغْنِي ١ / ١٢ ، ٢٢ .

وَإِذَا وَقَعَتِ الْوَاوِ أَوْ الْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ

- فإن كان قبلها واو أو فاء فالوجهان^(١) ، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد ،
 وبه جاء القرآن^(٢) . قال الله تعالى^(٣) : ﴿ وَإِذْ لَّا يَلْبَسُونَ ﴾^(٤) و ﴿ فَإِذْ لَّا يُؤْتُونَ ﴾^(٥) وقد جاء : (وَإِذْ لَّا يَلْبَثُوا) في غير السبعة^(٦) .
 ووجهه أن الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد^(٧) .

* * *

- (١) في سيبويه ١ / ٤١١ : « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيدا حسبت أحاك ، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت : زيد حسبت أخوك ، فأما الاستعمال فقولك : فأذن آتيك وإذن أكرمك » أ ه . وينظر : المقتضب ٢ / ١١ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٤ .
- (٢) بهذا قال ابن مالك أيضا . قال : « ... وإلغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة ... » أ ه . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٨ .
- (٣) سقط من ط : (تعالى) .
- (٤) من الآية ٨٦ / الإسراء . وفي ب : (وإذن لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً) .
- (٥) من الآية ٥٣ / النساء . وفي ب : (فأذن لا يؤتون الناس نقيرا) .
- (٦) في سيبويه ١ / ٤١١ : « ... وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً) ، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : (وإذن لا يلبثوا) أ ه . وقال الزمخشري : « ... وفي قراءة أبي : (لا يلبثوا) على إعمال (إذن) » أ ه . الكشاف ٢ / ٤٦٢ . وهي شاذة . ينظر : شواذ ابن خالويه ص ٧٧ .
- وقال الفراء : في الآية الثانية : « ... وهي في قراءة عبد الله منصوبة : (فأذن لا يؤتون الناس نقيرا) أ ه . معاني الفراء ١ / ٢٧٣ .
- (٧) وقال المبرد : « وهذه الآية في مصحف ابن مسعود : (وإذن لا يلبثوا خلفك) الفعل فيها منصوب ب (إذن) ، والتقدير - والله أعلم - الاتصال ب (إذن) » أ ه .
- المقتضب ٢ / ١٢ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ - الكشف لمكي ١ / ١٩٤ . معاني الرماني ص ١١٦ ، ١١٧ .

وَ (كَيَّ) مِثْلُ : أَسْلَمْتُ كَيْي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَعْنَاهَا السَّبِيَّةُ . وَ (حَتَّى) إِذَا
كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ

وَ (كَيَّ) تَنْصِبُ ، وَمَعْنَاهَا السَّبِيَّةُ ، أَي : تَدْبُلُ عَلَى أَنْ مَا قَبْلَهَا سَبَبٌ لِمَا
بَعْدَهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ : هَلْ هِيَ نَاصِبَةٌ^(١) بِنَفْسِهَا أَوْ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهَا ؟ .
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا النَّاصِبَةُ^(٢) لِحُصُولِ الْإِتْفَاقِ عَلَى أَنَّهَا النَّاصِبَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ :
أَسْلَمْتُ لِكَيْي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ^(٣) .

وَ (حَتَّى) تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِأَنَّهَا - أَعْنِي النَّاصِبَةَ - حَرْفٌ
جَرٌّ^(٤) ، فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَجِبَ أَنْ يُقَدَّرَ اسْمًا لِيَصِحَّ دَخُولُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَصِحُّ
ذَلِكَ إِلَّا بِ (أَنْ) أَوْ (مَا) أَوْ (كَيْ) . وَلَا تَصِحُّ (مَا) لِأَنَّهَا لَا تَنْصِبُ ظَاهِرَةً
فَكَيْفَ تَنْصِبُ مَقْدَرَةً ؟ .

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ (كَيْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ تَقْدِيرُهَا ، وَثَبَتَ تَقْدِيرُ (أَنْ) ، وَلِأَنَّهُ
يَتَعَذَّرُ تَقْدِيرُهَا فِي مِثْلِ : أَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، فَتَعَيَّنَتْ (أَنْ) .
وَمِنْ شَرَطِ النَّصْبِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ^(٥) مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، يَعْنِي أَنَّهَا تَنْصِبُ
بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ^(٦) مَتَرَقِبًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَتَرَقِبًا عِنْدَ الْإِخْبَارِ بِهِ

(١) زَادَ فِي ب : (لِمَا بَعْدَهَا) . (٢) فِي ج ، ط : (نَاصِبَةٌ) .

(٣) ذَهَبَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ ، فَهَمَّ يَرُونَ أَنَّ (كَيْ) لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفٌ نَاصِبٌ مِثْلُ
(أَنْ) سِوَا تَقَدَّمَتِ اللَّامُ عَلَيْهَا أَوْ تَجَرَّدَتْ عَنْهَا . وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشُ أَنَّهَا تَكُونُ نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا
مِثْلُ (أَنْ) وَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَتِ اللَّامُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، وَتَكُونُ أَيْضًا حَرْفٌ جَرٌّ مَضْمُرٌ
بَعْدَهَا (أَنْ) . وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّ (كَيْ) فِي جَمِيعِ اسْتِعْمَالِهَا حَرْفٌ جَرٌّ وَاتِّصَابٌ الْفِعْلَ بَعْدَهَا
بِ (أَنْ) مَقْدَرَةٌ ، وَقَدْ تَظَهَّرَ . وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ لِمَا بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِهِ وَهُوَ
أَنَّهُ لَا نَاصِبَ سِوَا (أَنْ) مَظْهَرَةٌ أَوْ مَضْمُرَةٌ . وَيَنْظُرُ : سَيَبُوه ٤٠٨ / ١ - الْمُقْتَضِبُ ٨ / ٢ ، ٩ -
الْإِنْصَافُ مَسْأَلَةٌ (٢٨) ٥٧٠ / ٢ - شَرْحُ الْوَافِيَةِ لِلْمَصْنَفِ ٥١٥ / ٢ - مَعَانِي الرَّمَايِ ص ٩٩ ،
١٠٠ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢ / ٢١٩ - شَرْحُ ابْنِ بَيْمِش ٧ / ١٧ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢ / ٦١٧ ،
٦١٨ - شَرْحُ الْعُلُوِي ٢ / ٦٣٣ - الْمَعْنَى ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) فِي الْمُقْتَضِبِ ٢ / ٣٧ : « أَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْصِبُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (حَتَّى) مِنْ عَوَامِلِ
الْأَسْمَاءِ الْخَافِضَةِ لَهَا .. أ ه . وَيَنْظُرُ : سَيَبُوه ٤١٣ / ١ - الْمَعْنَى ١ / ١٢٤ .
(٥) (الْفِعْلُ) فِي هَامِشِ ب . (٦) فِي هَامِشِ ج : مَا بَيْنَ قَوْلِهِ : (أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ) السَّابِقَةَ وَهَذِهِ .

بمعنى (كَي) أو (إلی) مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وكنت سرت حتى أدخل البلد ، وأسير حتى تغيب الشمس ، فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكاية كانت حرف ابتداءً فيرفع وتجب السببية مثل : مرض حتى لا يزوجونه

ألا ترى أنك تقول : سرت أمس أحتى أدخل البلد ، إذا قصدت الإخبار^(١) عن الدخول المترقب عند ذلك^(٢) السير ولم تتعرض لحصوله ، وإنما قصدت^(٣) الإخبار بالسير لدخول مترقب ، فتبين أن المعبر كونه مترقباً بالنظر إلى ما قبله^(٤) .

وتكون بمعنى (كَي) نحو^(٥) : أسلمت حتى أدخل الجنة .

وبمعنى (إلی أن) كقولك : أسير حتى تغيب الشمس^(٦) .

فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداءً ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقاً أو حكاية .

فمثال التحقيق قولك : سرت حتى أدخل البلد ، وأنت في حال الدخول تخبر^(٧) عن الدخول الواقع^(٨) .

ومثال الحكاية قولك - وقد سرت ودخلت فيما مضى - : سرت حتى أدخل البلد أمس إذا قصدت الإخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية لها .

وأما إذا انقضى شرط الاستقبال معها فلا بد أن يكون ما قبلها سبباً // لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فإن الأمرين سائغان ، كأنهم لما استعملوها حرف ابتداءً صار

(١) في هامش ج ما بين قوله : (الإخبار) السابقة وهذه . (٢) (ذلك) في هامش ج .

(٣) في أ : (قصد) . (٤) ينظر : شرح الوافية للصف ٢ / ٥١٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ ،

٢٤٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٢٣ . (٥) في ط : (مثل قولك) .

(٦) في سيبويه ١ / ٤١٣ : اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين ، فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ،

وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها ... وأما الوجه الآخر فإن يكون

السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها ،

وذلك قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء ه ه . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٧ - أصول ابن السراج

١٥٦ / ٢ إيضاح الفارسي ص ٣١٦ . (٧) في ط : (فأنت ... تخبر) .

(٨) في المقتضب ٢ / ٣٨ : أي : كان مني سير فدخول ، فأنت تخبر أنك في حال دخول اتصل به

سيرك ... فليس في هذا معنى (كي) ولا (إلى أن) ه ه . وينظر : سيبويه ١ / ٤١٣ .

(٩) ينظر شرح الوافية ٢ / ٥١٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٢ . (١٠) في أ : (الحال الواقع) ، وفي ط : (الحالة الواقعة) .

وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا - فِي النَّاقِصَةِ - وَ : أُسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ ، وَجَاز - فِي التَّامَةِ - : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا ، وَأَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟

ما بعدها مستقلاً في الإخبار به ، فأرادوا أن يؤكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية لما فقد^(١) الاتصال اللفظي ، ومثاله قولهم : « مَرَضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ »^(٢) فالفعل هاهنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسألة .

وكذلك قولهم : « شَرِبْتُ الْإِبِلَ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ »^(٣) .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا ... » .

بالرفع ، لأنك إذا جعلت الفعل حالاً وجب الحكم به على سبيل الاستقلال ، وانقطعت الجملة عما قبلها ، والكلام في (كان)^(٤) الناقصة فتبقى بغير خبر فيفسد معناها .

وكذلك^(٥) امتنع : أُسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ بالرفع ، لأنك إذا جعلته فعل حال وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، فتكون حاكماً بوقوع المسبب شاكاً في وقوع السبب ، لأنك استفهمته عنه^(٦) .

فأما إذا قلت : كان سيري حتى أدخلها ، وقصدت التامة^(٧) جاز الوجهان ، النصب والرفع^(٨) ، لانتفاء ما نع الرفع ، لأنه إنما كان ممتنعاً من حيث إنه احتيج إلى خبر ، فإذا كانت التامة لم تحتج إلى خبر . وكذلك إذا قلت : أيهم سار حتى يدخلها ؟ يجوز الوجهان لانتفاء مانع الرفع ، لأنه إنما استفهم عن السائر ولم يشك في السير ، فحصل السبب محققاً ، فجاز الرفع لذلك ، بخلاف : أُسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ .

(١) في ط : (فقدوا) . (٢) في سيويه ١ / ٤١٣ : « ... ولقد مرض حتى لا يرجونه ... ومثل ذلك : مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، أ ه . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٩ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٨ - إيضاح الفارسي ص ٣١٧ المفصل ص ٢٤٧ - ابن يعيش ٧ / ٣١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٣٥ .

(٣) من أمثلة : سيويه ١ / ٤١٣ - إيضاح الفارسي ص ٣١٧ - المفصل ص ٢٤٧ - ابن يعيش ٧ / ٣١ - شرح العلوي ٢ / ٦٤٩ .

(٤) في ب : (في الأفعال الناقصة) . (٥) في أ : (ولذلك) .

(٦) (عنه) في هامش ج . (٧) يعني : (كان التامة) .

(٨) قال العلوي ٢ / ٦٤٠ : « ... جاز الرفع لما كان السبب متحققاً غير منفي ، وجاز النصب أيضاً إما على الغاية وإما على أنها بمعنى (كي) ، وكلاماً سائغاً أ ه .

وَلَاَمْ (كَتِي) مِثْلُ : أَسَلَمْتُ لِأَدْخَلَ الْجَنَّةَ . وَلَاَمْ الْجُحُودِ لِأَمْ تَأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ
 لـ (كَان) مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ ﴾

قوله : « وَلَاَمْ (كَتِي) مِثْلُ (١) : أَسَلَمْتُ لِأَدْخَلَ الْجَنَّةَ » .

ومعناها معنى (كَتِي) فلذلك سميت : لام كي .

وينصب (٢) الفعل بعدها بتقدير (أن) على ما تقدم (٣) .

قوله : « وَلَاَمْ الْجُحُودِ لِأَمْ تَأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ لـ (كَان) مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ
 اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ (٤) لام الجحود (٥) لام زائدة للتوكيد ، ولا تدخل إلا بعد نفي داخل
 على (كان) - على ما ذكر - مثل قوله تعالى (٦) : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ
 يُعَذِّبُهُمْ ﴾ (٧) ، ولفظها كلفظ لام كي .

ويفرق بينهما بأن تلك للتعليل ، وهذه ليست للتعليل .

وبأن هذه لو أسقطت لم يخل المعنى المراد ، وتلك لو أسقطت اختلف

المعنى (٨) . وبأن هذه بعد نفي دخل على (كان) ، وتلك (٩) ليست كذلك .

(١) في ج : (في مثل قولك) . (٢) في ب ، ج : (ونصب) .

(٣) قال ابن هشام : « وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا للجمهور ، لا بأن مضمرة
 أو بـ (كي) الصدرية مضمرة خلافا للسراي وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافا
 للكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن (أن) خلافا للعلب . ولك إظهار (أن) فتقول : جئتك لأن
 تكرمني ، بل قد يجب وذلك إذا اقترن الفعل بـ (لا) نحو : (لئلا يكون للناس عليكم
 حجة) هـ أ هـ . المغني ١ / ٢١٠ . وينظر : سيويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ٧ - أصول
 ابن السراج ٢ / ١٥٥ - معاني الرماني ص ٥٦ ، ١٤٢ - المفصل ص ٢٤٦ - الإنصاف مسألة
 (٧٩) ٢ / ٥٧٥ - ابن كيسان النحو ص ١٤٧ ، ١٤٨ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١٩ -
 الارتشاف ٢ / ٥٩٤ . (٤) من الآية : ٢٣ الأنفال . وينظر : الكشاف ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ .
 (٥) في المغني ١ / ٢١١ : « قال النحاس ، والصواب تسميتها (لام النفي) لأن الجحود في اللغة :
 إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار هـ أ هـ . وينظر فيها : سيويه ١ / ٤٠٨ . المقتضب ٢ / ٧ .
 المفصل ص ٢٤٦ - شرح الوافية ٢ / ٥١٩ ، ٥٢٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٤ - شرح الكافية
 الشافية ٢ / ٦١٩ .

(٦) سقط من ب ، ط : (قوله تعالى) . (٧) لم تثبت الآية الكريمة في ب .

(٨) سقط من أ ، ج : (المعنى) . (٩) في ج : (هذه) ولا يستقيم المعنى .

وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا السَّبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ

قوله : « وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا السَّبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ »^(١) .

الفاء تنصب الفعل بإضمار (أن) ، لأنها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على أن الناصب غيرها . ولا ناصب مقدر^(٢) سوى ما تقدم من (أن)^(٣) ، فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك ، فالمعنى : ليكن منك إكرام فأحسن مني ، فهو في تأويل المصدر لعطفه على المصدر المقدر قبله ، ولا يقدر المصدر مصدرًا إلا بـ (أن) أو (ما) أو (كي) .

وتعذرت (كي) لتعذر وقوعها بعد الفاء . وتعذرت (ما) لأنها لا تعمل ظاهرة فكيف تعمل مقدره ؟ ، فتعينت (أن) . ولا يستقيم قول من زعم أنه منصوب بالفاء^(٤) ، لما ذكرناه . فإن زعم أن ذلك شرط في النصب ، فلم تعمل في مثل : يقوم زيد فأحسن إليه ، لفوات الشرط ، فليس بمستقيم لأنها إن كانت العاطفة لم يستقم ، فإنها لا تكون عاطفة // ناصبة إلا على تأويلنا ، وإن كانت فاء السببية فهي مع جملة منقطعة عما قبلها ، ولا فرق بين أن تكون جملة خبرية أو إنشائية^(٥) ، ولما ثبت من أن فاء السببية تدخل على الأسماء أيضا كقوله تعالى : ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾^(٦) وشبهه ، ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتهاء معناها فيها وهو الاستقبال^(٧) .
ثبت أن الفاء لا عمل لها وأن العامل (أن) المقدره .

(١) في ب : (قبلها الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض) . وقال الرضي ٢ / ٢٤٤ : « ترك التحضيض وهو من جملة الأشياء المذكورة نحو : ﴿ لولا أنزل إني ملك فيكون معه نذيرا ﴾ ... وترك الترجي أيضا ، قال الله تعالى : ﴿ لعله يزكى أو يذكر فتنتعه الذكرى ﴾ بالنصب على قراءة حفص ، وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة لا عند الأصوليين .. » أ هـ . وينظر : شرح الرواية للمصنف ٢ / ٥٢٠ - ٥٢٢ .

(٢) في ب ، ج ، ط : (يقدر) .
(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٤١٨ - المتضرب ٢ / ١٣ ، ١٤ . (٤) هذا قول أبي عمر الجرمي ونسبه العلوي في شرحه ٢ / ٦٤٢ إلى الكسائي والفراء وما قال به المصنف هو مذهب جمهور الصريين . ومذهب الكوفيين أن الفعل بعدها منصوب على المخالفة أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها - وينظر في هذه الأقوال : الإنصاف مسألة (٧٦) ٢ / ٥٥٧ شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ - شرح الأنفية للمرادي ٤ / ٢٠٨ .

(٦) من الآية ٢٨ / الروم . (٧) (وهو الاستقبال) زيادة من ب .

وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ ، الْجَمْعِيَّةُ ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلَ ذَلِكَ

قوله (١) : « وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ ، الْجَمْعِيَّةُ ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا (٢) مِثْلَ ذَلِكَ » .
 الواو (٣) حكمها في أن (٤) النصب بعدها بتقدير (أن) - كحكم الفاء (٥) .
 وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها (٦) .

والكلام معهم على نحو ما ذكرناه (٧) في الفاء (٨) وإن لم يكن في الواو السببية . وتقع في
 الأوجه الستة تقول : أكرمني وأكرمك ، أي : ليجتمع الإكرامان ، ومنه قوله (٩) :

[٤٠] فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدِي لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِي دَاعِيًا ،

ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وما تأتينا وتحدثنا ، وأتأتينا وتحدثنا (١٠)
 وليت لي مالا وأنفق منه ، وألا تأتيني وتحدثني .

- (١) سقط من ب : (قوله) . (٢) في ج ، ط : (ما قبلها) .
 (٣) سقط من ب : (الواو) . (٤) العبارة في ج : (حكم الواو في أن النصب) .
 (٥) في سيبويه ١ / ٤٢٤ : « اعلم أن الواو ينصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب
 ما بعد الفاء » أ هـ . وينظر : المتقضب ٢ / ٢٤ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٩ وما ذهب إليه
 المصنف من أن النصب بعدها بتقدير (أن) هو مذهب البصريين .
 (٦) هو قول أبي عمر الجرمي . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها منصوب على الصرف ومعناها
 المخالفة . المرجل ص ٢٠٧ . وينظر الإنصاف مسألة (٧٥) ٢ / ٥٥٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ -
 شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ .
 (٧) في ج ، ط : (ما ذكر) . (٨) ينظر ص ٨٧٤ .
 (٩) اختلف فيه ، فقال سيبويه هو الأعشى (١ / ٤٢٦) ، وقال الأعمش : الأعشى أو الخطيئة وتبعه
 ابن يعيش (٧ / ٣٥) وقال الزمخشري هو ربيعة بن جثم (المنفصل ص ٢٤٨) وقال ابن بري
 هو دثار بن شيبان التمري ، وهو الصواب ، والبيت له من قصيدة أوردها ابن الشجري في مختاراته
 ص ٤١٥ . وينظر : الفضل شرح شواهد المنفصل ص ٢٤٨ .
 ٤٠ = البيت من الوافر . وهو في سيبويه ١ / ٤٢٦ - معاني الفراء ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٣١٤ - مجالس
 ثعلب ٢ / ٥٢٤ - شواهد سيبويه لابن النحاس ص ٢١٧ - الإنصاف ٢ / ٥٣١ - المنفصل
 ص ٢٤٨ - الرد على النحاة ص ١٢٤ - الواوية للمصنف ٢ / ٥٢٤ شرح الكافية الشافية
 ٢ / ٦٢٣ - المغني ٢ / ٣٩٧ - شرح العلوي ٢ / ٦٤٤ - العيني ٤ / ٣٩٢ - الأشموني
 ٣ / ٣٠٧ - التصريح ٢ / ٢٣٩ . والشاهد في البيت قوله (وادعو) حيث نصب الواو فيه
 بتقدير (أن) . ويروي (وادع) على الأمر بحذف اللام ، إذ أصله : (لأدعي) . وهي رواية
 ابن الشجري في مختاراته . (١٠) سقط هذا المثال من ط .

وَ (أَوْ) تَنْصِبُ بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) . وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا .

قوله : « وَ (أَوْ) تَنْصِبُ بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) »^(١) .

(أَوْ) تنصب^(٢) إذا كان معناها معنى^(٣) : إلى أن^(٤) .

وقال سيويوه : بمعنى : (إلا أن)^(٥) . والأمر في ذلك قريب ، فإن^(٦) قلنا :
بمعنى (إلى أن) فالكلام في النصب بتقدير (أن) بعدها على نحو الكلام في (حتّى)
و (اللام) .

وإن قلنا : بمعنى (إلا) ، فـ (إلا) تقتضي الاسم ، فوجب تأويل الفعل
بمصدره ثم يعمل^(٧) ذلك على ما تقدم^(٨) .

قوله : « وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا »^(٩) .

شرط النصب بعد حرف العطف أن يكون المعطوف عليه اسما ليصح تقدير
(أن) بعدها لأنها التي ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم ، فوجب عند الحاجة إلى
التقدير أن يقدر ما ثبت^(١٠) تقديره ، نحو^(١١) : أعجبتني قيامك وتخرج ، تنتصب
لأن التقدير : وأن تخرج ، ليصح العطف على الاسم بما يجانسه في الاسيمة .

(١) (بشروط معنى إلى أن) في هامش ب .

(٢) سق من ج : (تنصب) .

(٣) (معنى) في هامش ج .

(٤) هذا قول المبرد - في أحد قوليهِ - والرماني - قال المبرد : « ويكون مضمرًا بعدها (أن) إذا
كان : إلا أن يكون ، وحتى يكون » أ هـ . المقتضب ٢ / ٢٧ . معاني الرماني ص ٧٩ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٦ .

(٥) قال سيويوه ١ / ٤٢٧ : « واعلم أن ما انتصب بعد (أو) على معنى : (إلا أن) أ هـ . وقد
تبعه في هذا كل من المبرد - في أحد قوليهِ - وابن السراج ، والفارسي وابن جنبي وابن هشام .
ينظر : المقتضب ٢ / ٢٧ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦١ إيضاح الفارسي ص ٣١٥ - اللمع
لابن جنبي ص ٢١١ - المغني ١ / ٦٦ . ومن قال بالمعنيين معا ابن الخشاب وابن معط وابن
مالك ، وشرح الألفية . ينظر : المرتجل ص ٢٠٧ - فصول ابن معط ص ٣٠٦ - شرح الكافية
الشافية ٢ / ٦٢٠ .

(٦) في ب ، ط : (فإذا) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤٩ .

(٨) (يكمل) .

(٩) قال الرضي ٢ / ٢٥٠ : « عطف على (حتى) في قوله : (وحتى إذا كان مستقبلا) » أ هـ .

(١٠) في ب ، ج ، ط : (كقولك) .

(١١) في ب : (ما يثبت) .

(١٢) في ط : (وتذهب) .

(١٣) في ط : (وأن تذهب) .

وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ (لَامٍ كَتْمِي) وَالْعَاطِفَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ (لَاءِ) فِي اللَّامِ .

قوله : « وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لَامٍ كَتْمِي وَالْعَاطِفَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ (لَاءِ) فِي اللَّامِ » .
أما جواز إظهارها مع (لام كمي)^(١) فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود من أول الأمر .
وأما مع العاطفة فلغرض الفصل بينها وبين عاطفة^(٢) صريح الفعل من أول الأمر .
وأما وجوب الإظهار مع (لا) في اللام فلأنهم لا يدخلون^(٣) حرف الجر على حرف النفي^(٤) ، فلو لم يظهروا (أَنْ) - ها هنا - لو لیت^(٥) لام الجر (لا) في النفي .
وإنما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لأن حرف النفي له صدر الكلام^(٦) .
وإنما جوزوا دخول (لا) هذه جملة الصلة^(٧) لأن مثلها^(٨) في قولك : جاء الذي لا يخرج ، فلو حذف (أَنْ) ووليا حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الموصول وإبلائه النفي في الصلة ، وذلك ممتنع .

وأما بقية المواضع التي ينصب فيها الفعل بتقدير (أَنْ) فلا يجوز إظهارها في شيء منها كـ (حتى) و (أو) و (الفاء) و (الواو) .

ولو قلت^(٩) : أسلمت حتى أن أدخل الجنة ، أو : أكرمني فإن أكرمك ، وشبهه لم يجوز وإنما التزموا حذفها في // المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها - على ما تقدم في تفصيلها - مع كون الحذف أخصر ، فصارت هذه الحروف التي ينصب الفعل بعدها إظهار (أَنْ) على ثلاثة أقسام : قسم يجوز إظهارها ، وقسم يجب^(١٠) وقسم يمتنع^(١١) فذكر الجائز والواجب ، فعلم أن ما عداها هو الممتنع^(١٢) .

* * *

- (١) في سيبويه ٤٠٨ / ١ : ... وكذلك (أَنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته ، أ ه .
وينظر : المقتضب ٧ / ٢ . والهامش رقم (٣) ص ٨٧٣ .
(٢) في أ : (العاطفة) .
(٣) في ط : (فلأنهم يدخلون) وهو سهو .
(٤) ينظر : سيبويه ٤٠٨ / ١ - المقتضب ٧ / ٢ ، ٣١ . (٥) في أ : (للزمت) .
(٦) قال الرضي ٣٥٠ / ٢ : « وأما قول المصنف : لأنهم لا يدخلون حروف الجر ... ففيه نظر لأن (لا) من بينها يدخلها العوامل نحو : كنت بلا مال .. والكوفيون جوزوا إظهار (أَنْ) مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيدها له ، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها ، أ ه . وينظر : معاني الرماني ص ٥٦ - المعني ٢١١ / ١ - وشرح الوافية للمصنف ٥٢٧ / ٢ . (٧) في أ ، ب : (صلة) .
(٨) (لأن مثلها) في هامش ج . (٩) في ط : (فلو قلت) . (١٠) زاد في ط : (معه) .
(١١) في أ : (ممتنع) . (١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٦١٩ / ٢ .

جَزْمُ الْمُضَارِعِ

وَيَنْجَزِمُ بِهِ (لَمْ) وَلَمَّا وَلَا مِ الْأَمْرِ وَ (لَا) فِي النَّهْيِ ، وَكَلِمَ سَجَاةً
وَهِيَ : إِنْ وَمَهْمَا وَإِذَا وَحَيْثَمَا وَأَيْنَ وَمَتَى وَمَا وَمَنْ وَأَيُّ وَأَنْتَى . وَأَمَّا مَ كَيْفَمَا
وَإِذَا فَشَاذٌ ، وَبِهِ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ .

فَ (لَمْ) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِيًا وَنَفِيَهُ ، وَ (لَمَّا) مِثْلَهَا وَتَدْعُصُ
بِالِاسْتِغْرَاقِ وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ.....

قوله : « وَيَنْجَزِمُ^(١) بِهِ (لَمْ) وَ (لَمَّا) ... إِلَى آخِرِ^(٢) » .

(لَمْ) تجزم مطلقا ، ووضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه ، تقول : لم
يقم زيد ، ومعناه : ما قام في الماضي^(٣) .

و (لَمَّا) مثلها في ذلك : وتختص بالاستغراق^(٤) إلى حين وقتها - أي إلى^(٥)
حين التكلم^(٦) بها^(٧) - فإذا قلت^(٨) : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، فلا يلزم استمرار
انتفاء الندم إلى حين التكلم بها^(٩) .

وتختص أيضا بجواز حذف الفعل ، تقول : خرجت وَلَمَّا ، أي : ولما تخرج .
ولا تقول : خرجت ولم ، كأنهم جعلوا ما زاد عليها ينوب مناب المحذوف^(١٠) .

(١) في ب : (ويجزم) . (٢) في ب ، ط : (آخرها) .

(٣) في المقتضب ١ / ١٨٥ : « ... ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل
أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا تجزم إلا في المغرب ، وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذبا : لم
يفعل ، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى » أ. هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٦٨ ، ٣ / ٣٠٥ - شرح
الواقي للمصنف ٢ / ٥٢٩ .

(٤) في هاشم ج : (بالاستمرار) .

(٥) سقط من ط : (إلى) .

(٦) في ج : (بلما) .

(٧) في ب ، ج ، ط : (الكلام) .

(٨) في ب ، ج : (تقول) .

(٩) في ط : (فلا يلزم استمرار الندم إلى حين وقتها ، أي إلى حين الكلام بها) .

(١٠) ذكر المصنف وجهين تختص بهما (لما) . وهما استغراق النفي بها إلى حين التكلم وجواز حذف الفعل
بعدها اختيارا . ولما تختص به أيضا أنها لا تصاحب أدوات الشرط بخلاف (لم) ، وأنه لا يفصل
بينها وبين معمولها ، وأنها لا تلغى بخلاف (لم) ، وأنها لا يليها معمول مجزومها بخلاف (لم) .
ينظر : شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٦ - الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٧ - شرح الرضي
٢٥١ / ١ .

قوله^(١) : « وَلَا مَ الْأَمْرِ » .

اللام^(٢) المطلوب بها الفعل كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾^(٣) ولا تكون إلا جازمة^(٤) وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل ، لأن المخاطب الفاعل خص بصيغة الأمر على ما سيأتي^(٥) . وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا^(٦) ، ومنه قراءة شاذة^(٧) في قوله تعالى^(٨) : ﴿ فَبَدَّلَكَ فَتَنَّا حُورًا ﴾^(٩) .

وحذفها مع بقاء لفظ المضارع مجزوما بتقديرها شاذ كقوله^(١٠) :

[٤١] مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) . . . (٢) (اللام) زيادة من ج .
 (٣) من الآية ٧ / الطلاق .
 (٤) في سيبويه ١ / ٤٠٨ : « هذا باب ما يعمل في الأفعال فيحزمها ، وذلك (لم) و (لما) واللام التي في الأمر . وذلك قولك : ليفعل » أ هـ . وينظر المقتضب ٢ / ٤٣ .
 (٥) ينظر ص ٨٨٩ من هذا الشرح .
 (٦) في المقتضب ٢ / ٤٣ ، ٤٤ : « فاللام في الأمر للغائب ، ولكل من كان غير المخاطب ولو كانت للمخاطب لكان جيدا على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم : (افعل) عن (لتفعل) ، وروي أن رسول الله قرأ : (فبدلك فتفروحو) بالياء » أ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ١٦٣ - إيضاح الفارسي ص ٣١٩ - الفصل ص ٢٥٧ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣١ - شرح الرضي ٢ / ٢٥٢ - معاني الرماني ص ٥٧ .
 (٧) في ط : (القراءة الشاذة) . (٨) سقط من أ : (في قوله تعالى) :
 (٩) من الآية ٥٨ / يونس . وهي قراءة عشرية ، ولا وجه لشذوذها . فقد قرأ بها النبي - ﷺ - وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر وقتادة والجريري وهلال بن يساف والأعمش وعباس بن الفضل وعمرو بن قائد . المختص ١ / ٣١٣ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٤٦٩ - النشر ٢ / ٢٨٥ - الإنحاف ٢ / ٢٥٢ - الكشف ٢ / ٢٤٢ - البحر المحيط ٥ / ١٧٢ - والمصادر السابقة في الهامش رقم (٦) - المقتضب ٢ / ١٢٩ - ٣ / ٢٧٢ .
 (١٠) لم ينسبه سيبويه ولا أحد من متقدمي النحاة . ونسبه الرضي ٢ / ٢٦٨ إلى حسان وليس في ديوانه - ونسبه ابن هشام في (شرح الشذور ٢١١) إلى أبي طالب عم النبي - وقال البغدادي : « وقال بعض فضلاء العجم في شرح شواهد الفصل : هو للأعشي » الحزاة ٣ / ٦٣٠ .
 = ٤١ = البيت من الوافر ، وهو في سيبويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ١٣٠ - الفصل ص ٣٢٧ =

وهي مكسورة أبدا ، فإذا دخل عليها^(١) (الفاء) أو (الواو) أو (ثَمَّ) جاز فيها^(٢) الوجهان كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَذْوَرَهُمْ ﴾^(٣) قُرِيءَ بهما جميعا^(٤) ، فالكسر على الأصل ، والإسكان طلبا للتخفيف^(٥) ، كما أسكنو باب (كَيْفَ) فقالوا : كَتَّفَ .

= الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٥ - الإنصاف ٢ / ٥٣٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ٣٥ ، ٩ / ٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٥٣ ، ٢٦٨ - ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٢٥ - المعني ١ / ٢٢٤ - درة الغواص للحريري ص ١٥٥ - الأزهار الصافية للعلوي ٢ / ٦٦٤ - شواهد العيني ٤ / ٤١٨ - خزانة الأدب ٣ / ٦٢٩ .

والشاهد في البيت قوله : (تفد) حيث جزم بلام الأمر محذوفة . والمعنى : لتفد نفسك . قال سيويه ١ / ٤٠٨ : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بـ (أن) إذا عملت مضمرة » أه .

وقال الأعلام ١ / ٤٠٩ : « وهذا من أقيح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم . وقد قيل هو مرفوع حذفت لامة ضرورة واكتفي بالكسرة منها ، وهذا أسهل في الضرورة » أه .

(التبال) : سوء العاقبة ، أصله : (الوبال) فأبدلت واوه تاء مثل (تراث) .

(١) في ج : (فإذا دخلت عليه) . (٢) في ج : (فيه) .

(٣) من الآية ٢٩ / الحج . وهي في أ : (ثم ليقضوا وليؤفوا) ، وفي ب : (وليؤفوا نذورهم ثم ليقضوا تفتهم) ، وفي ط : (وليؤفوا ثم ليقضوا) ، وما أثبتته أوجه .

(٤) قال الفراء : « ... اللام سواكن ، سكنهن أهل المدينة وعاصم والأعمش ، وكسرهما أبو عبد الرحمن السلمي والحسن في الواو وغير الواو ، وتسكينهم إياها تخفيف ... وكذلك ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء فأكثر كلام العرب تسكينها » أه . معاني الفراء ٢ / ٢٢٤ . وينظر : المحتسب ١ / ٢٢٧ - معاني الرماني ص ٥٨ .

(٥) وفي الإتحاف ص ٣١٤ : « ... فابن ذكوان بكسر اللام فهما على الأصل والباقون بالسكون فهما على التخفيف » أه .

وينظر : تقريب النشر ص ١٤٥ - تحبير التيسير ص ١٤٤ ، ١٤٥ - البحر المحيط ٦ / ٣٦٥ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣١ ، ٦٣٢ .

قوله ^(٢) : « وَلَا النَّهْيُ » .

هي المطلوب بها ترك الفعل ^(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ ^(٤) .

ولا تكون إلا جازمة ^(٥) بخلاف التي لمجرد النفي فإن تلك لا عمل لها في

الفعل ^(٦) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٧) .

وتعرفها ^(٨) بأنها التي لا طلب فيها ^(٩) .

(١) في بعض نسخ المتن : (ولا النهي ضدها) ، وكذا في شرح الأردبيلي ص ٢٦٨ .

(٢) قوله) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٣) في سيويه ١ / ٦٨ : « ... كما أن : (لا تضرب) نفي قوله : أضرب ، أ هـ . وينظر : سيويه

أيضا ١ / ٤٠٨ ، المقنضب ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٤٣ .

(٤) من الآية ٣١ / الأعراف .

وفي شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٩ ، ٥٣٠ : « ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل كقوله

تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم ﴾ أ هـ .

(٥) ينظر : سيويه ١ / ٤٠٨ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦٢ - إيضاح الفارسي ص ٣١٩ .

(٦) قد سمع عن العرب الجزم بـ (لا) في النفي أيضا إذا صلح قبلها (كي) نحو : جنته لا يكن

له على حجة ، ولا يكون . ولا منع أن يجعل (لا) في مثله للنهي . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥٢ .

(٧) من الآية ٨ / الحديد .

(٨) أي : النافية .

(٩) ينظر سيويه ١ / ٤٦٠ ، ٢ / ٣٠٦ - المقنضب ١ / ١٨٥ - معاني الرماني ص ٨١ المعني

١ / ٢٤٤ .

وقال الرماني ص ٨٣ : « ... والدعاء يجري مجرى النهي في الإعراب وذلك قولك : لا تؤاخذنا

ربنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا . وكذلك الترفيه نحو قوله تعالى : ﴿ ولا تحزن عليهم ولا

تك في ضيق مما يمكرون ﴾ ... أ هـ .

وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٠ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ لِسَبَبِ الْأَوَّلِ وَمُسَبِّبِ الثَّانِي ، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطًا وَجَزَاءً ، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا^(١) فَالْجَزْمُ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْوَجْهَانِ .

قوله : « وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ^(٢) » .

كلم المجازاة ما تدخل على شيئين فتجعل^(٣) الأول سبباً للثاني كقولك : إن تكرمني أكرمك ، ويسمى الأول شرطاً والثاني جزاءً .

فإن كان الفعلان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم^(٤) كقولك : إن تكرمني أكرمك . وإن كان الأول مضارعاً دون الثاني فكذلك^(٥) .

وإن كان الثاني دون الأول فجائز فيه الجزم والرفع ، والجزم أكثر^(٦) .

وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذاً كرفعه إذا كان الأول مضارعاً^(٧) ، هذا إذا كان مجرداً عن الفاء ، أما إذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل .

(١) سقط (مضارعاً) من بعض نسخ المتن ، وكذا في الرضي ٢ / ٢٥٣ .

(٢) ذكرها مفصلة في صدر الباب ، ينظر ص ٨٧٨ . (٣) في ج : (لتجعل) .

(٤) اختلف في العامل في الشرط والجزاء ، فقال السيرافي : إن العامل فيهما كلمة الشرط لاقترانها الفعلين اقتضاء واحداً ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى . وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط ، وهما معا يعملان في الجزاء . وقال الأخفش إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده .

وقال الكوفيون : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالجوار .

وقال المازني : الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم .

شرح الرضي بتصرف ٢ / ٢٥٤ ، وينظر : سيبويه ١ / ٤٣٥ - المقتضب ٢ / ٤٨ - الإنصاف

مسألة (٨٤) ٢ / ٦٠٢ . إيضاح الزجاجي ص ١٤٠ - الخصائص ٢ / ٣٨٨ .

(٥) وهذا الضرب قليل لم يقع في الكتاب الكريم ولم يجيء إلا في ضرورة الشعر . ومنه قول أبي زيد الطائي :

من يكدني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد

وينظر : المقتضب ٢ / ٥٨ نواذر أبي زيد ص ٦٨ التوظفة ص ٦٨ ، ٦٩ - المقرب ١ / ٢٧٥ .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٤٣٦ - المقتضب ٢ / ٦٨ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) لم يصرح المبرد بشذوذ الرفع في الجزاء إذا كان الشرط ماضياً ، وإنما هو عنده على تقدير الفاء ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير . ينظر سيبويه والمقتضب في الهامش السابق .

وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا - بغيرِ (قَدْ) - لَفْظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ.....

ثم الجزء باعتبار الفاء على^(١) ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه دخولها ، وقسم يمتنع^(٢) ، وقسم يجوز فيه الأمران .
فأما ما يمتنع فيه دخولها فإن يكون الجزء ماضيا لفظا أو معنى وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني لم أكرمك^(٣) .

كأنهم لما رأوا الجواب يلزم^(٤) تأثير حرف^(٥) الشرط فيه لقلب معناه إلى الاستقبال استغنوا فيه عن الرابطة كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني لم أكرمك ، لأن قولك (لم أكرمك) وإن لم يكن ماضيا لفظاً فهو ماض معنى // ١٤٣ والشرط مؤثر فيه الاستقبال ، فهو كالماضي سواء .

وإنما قال : (بغير قد) ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه^(٦) كقولك : (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس .

فلو لم يخرج له لدخل فيما لا تجوز فيه الفاء ، وهو واجب فيه دخول الفاء .
وإنما وجب فيه دخول الفاء لأنه لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير^(٧) في معنى الاستقبال فيه ، لأن الغرض به الماضي المحقق ، فكما وجب دخول الفاء في الأمر والنهي وغيرهما - مما لا يستقيم أن يكون للشرط فيه تأثير في معنى الاستقبال - فكذلك هذا^(٨) .

والتزموا فيه (قد) لفظاً أو تقديراً مع الفاء ، وقد جاء قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ ﴾^(٩) ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾^(١٠) بغير (قد) لفظاً ، والفاء لازمة لما ذكرناه .

(١) سقط من ط : (على) . (٢) زاد في ج : (فيه) .

(٣) في المنتصب ٤٩ / ٢ : وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزء على معنى المستقبلية ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة ... وذلك قولك : إن أتيتني أكرمتك ... هـ أم .

(٤) في ب : (يلزمه) . (٥) سقط من ب ، ج : (حرف) . (٦) في ط : (فيه تأثير) .

(٧) في ب ، ج ، ط : (إضافة) . (٨) في ب : (هذا هاهنا) . (٩) في ب : (وإن) وهو تحريف .

(١٠) من الآية ٢٦ / يوسف . (١١) من الآية ٢٧ / يوسف . وينظر في

الآيتين : معاني الفراء ٤١ / ٢ - الكشاف ٣١٤ / ٢ - مشكل مكى ٤٢٨ / ١ - شرح الرضي ٢٦٣ / ٢ .

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُبْتَدَأً أَوْ مَنْفِيًّا بِ (لَا) فَالْوَجْهَانِ

وإنما أثبتت (قَدْ) أو قدرت ليكون تنبيها على تعذر تأثير الشرط بعدها ، لأنها لتتحقق أن الشيء قد وقع ، والمشروط متوقع مترقب ، ولا يستقيم تحقق أنه قد وقع مع ترقبه^(١) .

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُبْتَدَأً أَوْ مَنْفِيًّا بِ (لَا) فَالْوَجْهَانِ » .

وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير^(٢) حرف^(٣) الشرط فيهما ، وصحة نفي تأثيره . وذلك أن المنفي بـ (لا) إن أجريتها مجرى (لَنْ) - في أصل وضعها - تعذر تأثير حرف الشرط كما يتعذر مع (لَنْ) والسين وسوف ، إذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال ، فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء^(٤) .

وإن قدرت (لا) هذه . مثلها في قولك : أريد أن لا تقوم - لمجرد النفي - صح أن يكون لحرف الشرط تأثير في الفعل ، فيمتنع دخول الفاء^(٥) كأنهم لما قصدوا إلى نفي الفعل الواقع بعد (أن) المصدرية جردوا (لا) عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة ، وكانت أولى من (لَنْ) و (ما) و (إن)^(٦) .

أما (لَنْ) فلما فيها من التأكيد ، فكان تجريد ما لا تأكيد فيه أقرب .
وأما (ما) فلكونها للحال .

وأما (إن) فلكونها مشتركة ، أو لكونها موافقة للفظ (أن) ، أو لكونها بمعنى (ما) وأما المضارع المثبت فإن جعلته خبرا لمبتدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه فيتعين دخول الفاء فيه^(٨) ، وليس بالكثير لما يلزم من الإضمار من غير حاجة ، ومنه قراءة

(١) نقل العلوي هذا القول دون أن يشير ، وذلك قوله : « وإنما وجب إثبات (قد) أو تقديرها ليكون ذلك تنبيها على تعذر تأثير الشرط بعدها ، من جهة أنها تحقق أن الشيء قد وقع ، ومن حق المشروط أن يكون متوقعا مترقبا ، ولا يستقيم أن يكون الشيء متحقق الوقوع مع كونه مترقب الوقوع » أه . شرح العلوي ٢ / ٦٧٠ . (٢) تقدير تأثير (في هامش أ .

(٣) (حرف) زيادة من ط . (٤) في هامش ب ما بين قوله : (لَنْ) السابقة وهذه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ وَلَا رَهَقًا ﴾ ١٣٠ / الجن .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ ﴾ ١٤ / فاطر .

(٧) أي : النافية . قال الرضي ٢ / ٢٦٣ : « وقال ابن جعفر : يجوز دخول الفاء وتركه في (لم) ، ولم يثبت » أه .

(٨) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ٩٥ / المائدة وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٦٣ - شرح

العلوي ٢ / ٦٧٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٤٥ .

حمزة^(١) : ﴿ إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٢) ، وهو قليل .
 وإن قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال ، فيتعين حذف الفاء ، فلذلك جاز الأمران في الموضعين .
 قوله : « وَالْأَفَاءُ » .

يعني : وإن لم يكن من القسم الأول الممتنع^(٣) ، ولا من الثاني الجائز^(٤) تتعين الفاء لتعذر تأثير حرف الشرط في غير القسمين الأولين - الممتنع والجائز^(٥) - كالأمر ، والنهي ، والجملة الإسمية والفعلية الماضية المحققة ، والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك : إن أكرمتني فلن أكرمك ، وإن أكرمتني فسوف أكرمك ، وكذا^(٦) الداخل عليه حرف الحال ، وكذا (ليس) و (عسى) - وإن كانتا فعلين - لتعذر تأثير^(٧) حرف الشرط .

(١) هو حمزة بن حبيب عمارة بن إسماعيل الزيات الفرضي التميمي ، مولى لهم ، ويكنى : أبا عمارة . أحد أصحاب القراءات السبع ، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد غاصم والأعمش . توفي بجلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة ، وينظر في ترجمته : تجميع التيسير ص ١٨ - طبقات القراء ١ / ١٩٦ - مراتب النحويين ص ٥٢ ، غاية النهاية ١ / ٦٦١ - وفيات الأعيان ١ / ٤٥٥ . (٢) من الآية ٢٨٢ / البقرة .
 قرأ حمزة (إن) بكسر الهمزة و (تذكر) برفع الراء وتشديد الكاف . ووافقه الأعمش . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (أن) بفتح الهمزة و (تذكر) بنصب الراء وتخفيف الكاف ، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن .
 وقرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف (أن) بفتح الهمزة و (تذكر) بنصب الراء وتشديد الكاف .
 ينظر : الإتحاف ص ١٦٦ - تجميع التيسير ص ٩٤ ، ٩٥ - تقريب النشر ص ٩٩ - سيبويه ١ / ٤٣٠ - معاني القراء ١ / ١٨٤ - معاني الزجاج ١ / ٣٦٤ - الحجة لابن خالويه ص ١٠٤ - الكشف ١ / ٤٠٣ - التبيان ١ / ٢٢٩ - الكشف لمكي ١ / ٣٣٠ - المشكل لمكي ١ / ١٤٤ .

- (٣) سقط من ج ، ط : (الممتنع) . (٤) (الجائز) زيادة يتضح بها المعنى .
 (٥) في نسخ الشرح : (الجائز والواجب) وما أثبتته أوجه لأن ما تقدم هو ما أثبتته .
 (٦) في ب ، ج ، ط : (وكذلك) . (٧) (تأثير) في هامش أ .

أما (ليس) فلكونها لنفي الحال .

وأما (عسى) فلخروجها عن معنى الزمان ، أو لخروجها معاً عن معنى الزمان ، إن^(١) لم نقل // إن (ليس) لنفي الحال .

١٤٤

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾^(٢) و ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٣) فلاستعمالها لمجرد الزمان^(٤) كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٥) وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلَّتِ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾^(٦) فيجوز أن تكون كذلك^(٧) ، ويجوز أن تكون^(٨) لتقدير قَسَمٍ محذوف ، كأنه قيل : (والله) ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾^(٩) .

ولولا ذلك لوجب دخول الفاء لامتناع : إن أكرمتني سأكرمك ، ونحوه ، فلولا تقدير القسم لم يجز .

قوله : « وَتَجِيءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ »^(١٠) . كقوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(١١) ، بمعنى : فهم يقنطون .

(١) في ج ، ط : (وإن لم) . (٢) من الآية ٣٧ / الشورى .

(٣) من الآية ٣٩ / الشورى وقد تقدمت في ص ٧٧٣ .

(٤) قال العكبري - في الآية الأولى : « (هم) مبتدأ ، و (يغفرون) الخبر ، والجملة جواب (إذا) .

وقيل : (هم) مرفوع بفعل محذوف تقديره (غفروا) ، فحذف الفعل لدلالة (يغفرون) عليه « أه .

البيان ٢ / ١١٣٥ . وقال الأنباري - في الآيتين : « (هم) فيها وجهان : أحدهما أن يكون تأكيد

لما في (غضبوا) و (يغفرون) جواب (إذا) . والثاني أن يكون التقدير : (فهم يغفرون) فحذف

الفاء ... والقياس أن يكون (هم) مرفوعاً بفعل مقدر دل عليه (ينتصرون) وتقديره : ينتصرون

هم ينتصرون . هذا قياس قول سيبويه « أه . البيان ٢ / ٣٥٠ .

(٥) الآية ١ / الليل . وقد تقدمت في ص ٧٧٢ . (٦) من الآية ٣٥ / الجنابة . وقد تقدمت في ص ٧٧٣ .

(٧) أي : تكون (إذا) لمجرد الزمان . (٨) في هامش ب ما بين (تكون) السابقة وهذه .

(٩) من الآية ١٢١ / الأنعام . وقد تقدم الكلام فيها في ص ٧٧٣ .

(١٠) ينظر : سيبويه ١ / ٤٣٥ - المقتضب ٢ / ٥٦ ، ٥٧ ، ١٧٨ / ٣ - إيضاح الفارسي ص ٣٢٠ .

(١١) من الآية ٣٦ / الروم - وينظر المصادر السابقة في هامش (١٠) .

وَ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْتَمَنِّي وَالْغَرَضِ إِذَا قُصِدَ السَّبِيَّةُ
نَحْوُ : أَسْلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، وَلَا تُكْفَرُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ

قوله : وَ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْتَمَنِّي وَالْغَرَضِ (١) إِذَا
قُصِدَ (٢) السَّبِيَّةُ .

أي : تجزم (إِنْ) مقدره بعد هذه الأشياء (٣) إذا قصد معناها ، وهو (٤) أن
يكون الأول سببا للثاني ، فإن لم تقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها .
فيرفع (٥) إما على الاستئناف كقولهم : « لَا تَذْهَبْ بِهِ تَغْلِبُ عَلَيْهِ » (٦)
وإما على الصفة كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِنِي ﴾ (٧)
وإما على الحال كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٨)

(١) زاد في ب : (والتحصيص والدعاء) وهو من الناسخ .

(٢) في ب ، ط : (قصدت) .

(٣) هذا مذهب سيويه وتبعه المصنف وأكثر المتأخرين . قال سيويه ١ / ٤٤٩ : ... وإنما انجزم
هذا الجواب كما انجزم جواب (إِنْ تَأْتِنِي) ب (إِنْ تَأْتِنِي) لأنهم جعلوه معلقا بالأول ، أم .
ومذهب الخليل والمبرد - وتبعهما ابن خروف ، واختاره ابن مالك ورجحه - أن الجواب إنما
انجزم لتضمن الطلب معنى حرف الشرط . قال سيويه ١ / ٤٤٩ : ... وزعم الخليل أن هذه
الأوائل كلها فيها معنى (إِنْ) فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : اتنتي آتلك ، فإن معنى كلامه :
إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ آتِيكَ ... أم . وينظر المقتضب ٢ / ٨٠ - شرح الوافية للمصنف
٢ / ٥٣٦ - شرح الكافي الشافية ٢ / ٦٢٥ ع شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ - شرح الألفية للمراي
٤ / ٢١٢ - شرح العلوي ٢ / ٦٧٦ - ٦٧٨ . ومذهب السيرافي والفارسي وتبعهما ابن عصفور
أن الجواب إنما انجزم لنيابة الطلب عن جملة الشرط بعد حذفها . ينظر : هامش السيرافي
١ / ٤٤٩ - إيضاح الفارسي ص ٣٢٢ - المقرب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ . وذكر المرادي مذهبا
رابعا وهو أن الجواب إنما انجزم بلام مقدره . قال : وهو ضعيف . شرح الألفية للمراي
٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ - هامش المقتضب (١) ٢ / ٨٠ .

(٤) في ب : (وهي) . (٥) في ج : (فيرتفع) .

(٦) أي : فأنت تغلب عليه . ومثله : قم يدعوك ، أي : فهو يدعوك . شرح العلوي ٢ / ٦٧٦ .

(٧) من الآيتين ٥ ، ٦ / مريم . و (يرثني) تقرأ جزما ورفعا . فالجزم قراءة عمرو والكسائي ويحيى

ابن وثاب والبيهقي والشنوذلي . والياقون بالرفع - والتقدير على الصفة - : (وارثا لي) .

ينظر : الإتحاف ص ٢٩٧ - معاني الفراء ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٨) من الآية ٩١ / الأنعام . والتقدير على الحال : (ثم ذرهم في خوضهم لاعبين) .

وَأَمْتَع : لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِي ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : إِنْ لَا تَكْفُرُ .

وإنما صح تقدير (إن) لما عَلِمَ من أن هذه الأمور الخمسة فيها معنى الطلب ، والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب^(١) عليه ، فوجوده مسبب عنه ، وإذا كان ذلك مفهوما من الأوائل^(٢) وذكر المسبب أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب لما كانت تلك دالة عليهما^(٣) .

ولذلك لم يقع الجزم في النفي لأنه خبر محض^(٤) ، والأخبار لا يلزم أن تكون لتحصيل مسبب عنها ، بل قد تكون لغرض إطلاع المخاطب على ذلك خاصة .
ويجب عند أهل التحقيق أن يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الإثبات والنفي ، فلا يجوز : لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ ، لأن القرينة نفي الكفر ، فإذا قدر^(٥) السبب كذلك صار التقدير : فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ ، وهو فاسد .
وكذلك : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ^(٦) ، خِلَافًا لِلْكَسَائِي^(٧) فإنه أجاز مثل ذلك اعتيادا منه على اتضاح المعنى في مثله ، والأول أصوب .

* * *

- (١) في أ : (لطلب) .
(٢) في ج ، ط : (عليها) وما أثبتته أوجه .
(٣) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٣٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ . (٥) في ج ، ط : (قدرت) .
(٦) في المقتضب ٢ / ٨١ : ه ... ولو قلت : لا تمص الله يدخلك النار ، كما محالا لأن معناه : أطلع الله ، وقولك : أطلع الله يدخلك النار ، محال .
وكذلك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لا يجوز ، لأنك إذا قلت : (لا تدن) فإنما تريد : تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك ، كان محالا ، لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه ، ولكن لو رفعت كان جيدا ، تريد : فإنه مما يأكلك ، أه . وينظر : سيبويه ١ / ٤٥١ - المقتضب ٢ / ١٣٣ - أصول ابن السراج ٣ / ١٦٨ - الفصل ص ٢٥٣ - شرح الوافية ٢ / ٥٣٦ - شرح ابن يعيش ٧ / ٥٠ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٥ .
(٧) ذكره ابن مالك بقوله : ه ... وقال : ويكتفي بدخول (إن) داخله على الفعل دون (لا) . وبعضه ما ذهب إليه رواية من روى : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذنا بریح الثوم ... أه . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٥ وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٦٧ - شرح الألفية للمراي ٤ / ٢١٤ - شرح الأشموني ٣ / ٣١٠ .

الأمر

مِثَالُ الأَمْرِ صِيغَةً يُطَلَّبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ . وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ المَجْزُومِ

قوله (١) : « مِثَالُ الأَمْرِ صِيغَةً (٢) يُطَلَّبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ » .

وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون (٣) : صيغة أمر (٤) ، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقا ، وإنما أرادوا نوعا من صيغته ، وخصوه بهذا اللقب لغلبته . وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب (٥) بحذف حرف المضارعة ، فيخرج : يَفْعَلُ زيد كذا ، لأنه ليس للفاعل المخاطب ، ويخرج : لَيَفْعَلُ كذا ، لأنه ليس بحذف حرف المضارعة . وإن كان قولهم : لَيَفْعَلُ كذا ، قليلا ، ومنه القراءة الشاذة // في قوله تعالى (٦) : ﴿ فَيَذَلِّكَ فَلَنتَفَرُّحُوا ﴾ (٧) بالفاء .

قوله : « وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ المَجْزُومِ » .

يعني أنك تعامله معاملة المجزوم وإن لم يكن مجزوما عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب فيه ، وهو حرف المضارعة ، ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الأمر ، ومن ثم توهم الكوفيون أنه معرب (٨) ، ولذلك وجب أن تقول : اضرب - بسكون الباء (٩) - وارم ، واغز ، واخش - بحذف حرف (١٠) العلة - واضربا ، واضربوا ، واضربي - بحذف النون - .

(١) في ط : (قال) .

(٢) قال الرضي ٢ / ٢٦٧ : « ... لو قال : صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمرا ، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء - وهو المسمى أمرا عند الأصوليين - نحو قولك : اضرب ، على وجه الاستعلاء ، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو : اللهم ارحم ، أو من غيره ... وإنما سمي النحاة جميع ذلك أمرا لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء - وهو الأمر حقيقة - أغلب وأكثر ... » أه . وينظر شرح الجامي ٢ / ٦٥٩ - شرح العلوي ٢ / ٦٨٤ .

(٣) في ج : (صيغة الأمر) .

(٤) في ط : (المخاطب الفاعل) .

(٥) سقط من أ : (قوله تعالى) .

(٦) من الآية ٥٨ / يونس ، وقد تقدمت في ص ٨٧٩ ، وينظر الهامش رقم (٩) من الصفحة نفسها .

(٧) ينظر : الإنصاف مسألة (٧٢) ٢ / ٥٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٨ - لبصاح الزجاجي ص ٧٧ .

(٨) في ب ، ج : (بالإسكان) . (٩) في ط : (حروف) .

فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ - سَاكِنٌ - وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ - زِدْتَ هَمْزَةً وَصَلِ مَضْمُومَةً إِنْ كَانَ
بَعْدَهُ ضَمَّةٌ مَكْسُورَةٌ فِيمَا سِوَاهُ مِثْلُ : اقْتُلْ ، وَاضْرِبْ ، وَاعْلَمْ .
وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ

قوله : « فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ » .

يعني أنك إذا حذف حرف المضارعة فلا يخلو إما أن يكون بعده - في
المضارع - ساكن - وليس برباعي - أو لا . فإن كان الأول ساكناً^(١) زدت همزة
وصل ليتوصل بها إلى النطق بالساکن^(٢) ، مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة رفعا
للبس على تقدير الفتح ، وطلبا للخفة بالاتباع على تقدير الكسر ، لأنهم لو قالوا :
(اقْتُلْ) لالتبس بالمضارع ، ولو قالوا : (اقْتُلْ) لكان مستقلا^(٣) .

وكسروها^(٤) فيما سواه لأنهم لو ضموا في مثل : (اضْرِبْ) لالتبس بالماضي الرباعي
لما لم يسم فاعله ، ولو ضموا^(٥) في مثل : (اعْلَمْ) لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله .
ولو فتحوا في (اضْرِبْ) لالتبس بالأمر من الرباعي ، ولو فتحوا في (اعْلَمْ)
لالتبس بالماضي الرباعي ، فتعين الكسر .

فإن كان رباعيا بالهمزة - وهو الذي قصد بقوله : (رباعي) - في مثل
قولك^(٦) : (يُعْلِمُ) و (يُرْسِلُ) ، جاؤا بالهمزة المحذوفة من المضارع لزوال
المقتضي لحذفها^(٧) ، ألا ترى أن أصل قولك (يعلم) و (يرسل) : يُؤَعْلِمُ ،
وَيُؤَرْسِلُ ، كما تقول : دحرج يدحرج ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي
بعد حرف المضارعة .

(١) سقط من ب ، ج ، ط : (ساكنا) .

(٢) في الفصل ص ٢٥٦ : « .. فإن سكن زدت همزة وصل لتلا يتبدأ بالساکن فتقول في (تضرب)
اضرب ، وفي (تطلق) و (تستخرج) : انطلق ، واستخرج أه . وينظر : شرح ابن يعيش
٥٨ / ٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٧٢ : « واعلم أن الألف الموصولة - فيما ذكرنا - في الابتداء مكسورة أبدا
إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ، وذلك قولك : اقْتُلْ ، واستضعف ... » أه .

(٤) (وكسروها) في هامش ب . (٥) في ب : (ضم) . (٦) سقط من أ : (قولك) .
ينظر : المقتضب ١ / ٢١٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ٥٩ .

وإنما حذفوها في المضارع لأن منه (أَعْلِمُ) ، و (أُرْسِلُ) ^(١) وأصله :
 أَعْلِمُ ، وَأُرْسِلُ ، ففكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ^(٢) ، فحذفوا الثانية
 تخفيفا ، ثم أجروا حروف المضارعة كلها مجرى واحدًا لأنه باب واحد ، فلما حذفوا
 حروف المضارعة لبناء صيغة الأمر زال موجب هذه الهمزة ، فوجب الإتيان بها
 مفتوحة مقطوعة ^(٣) إجراء للكلمة على أصلها ، ألا ترى أنهم ^(٤) لو لم يردوها
 لاقتضي أن يردوه غيرها مثلها ، لأنهم لو كسروها ^(٥) لالتبس بالثلاثي ، ألا ترى
 أنهم لو قالوا من (أضرب يضرب) : أضرب - بكسر الهمزة ^(٦) - لم يعلم أمن
 (أضرب) هو أم من (ضرب) !! ، ولا جة للضم لما تقدم .

والذي يدل على أنهم إنما أتوا بهذه الهمزة لزوال المقتضي لحذفها مجيئهم بها
 في صيغة الأمر من (يريد) و (يعيد) و (يرى) - وإن لم يكن بعد حرف
 المضارعة ساكن - لأنه لو كان الإتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن للإتيان
 بها في ذلك معنى . فإن لم يكن بعده ساكن نطق به على ما هو عليه لاستغنائهم
 عن الهمزة لتحركه ، على أي وجه كان من صحيح أو معتل في مثل قولك ^(٧) من
 (يدخرج) : دَخِرْج ، وكقولك ^(٨) من (يَتَعَلَّم) : تَعَلَّم ، ومن (يَقِي) و (يَقِي)
 و (يَرِي) : قِه ، وَفِه ، وَرِه .

والتزموا هاء السكت في مثل ذلك إذا وقفوا لما يلزمهم - لو لم // يأتوا بها - ١٤٦
 من الابتداء بالساكن ^(٩) أو الوقف ^(١٠) على متحرك ^(١١) .

* * *

- (١) (وأرسل) في هامش ج .
 (٢) سقط من ب ، ج ، ط : (مفتوحة مقطوعة) .
 (٣) سقط من ب ، ج : (مع أنهم) .
 (٤) في ب ، ج : (لو كسروا) .
 (٥) سقط من أ : (بكسر الهمزة) .
 (٦) سقط من ب : (وكقولك) .
 (٧) في ب ، ج ، ط : (أو الوقوف) ، وفي ط : (والوقوف) .
 (٨) سقط من ب ، ج ، ط : (بساكن) .
 (٩) في ب ، ج ، ط : (أو الوقوف) ، وفي ط : (والوقوف) .
 (١٠) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٢٦٩ - شرح العلوي ٢/ ٦٨٤ - ٦٨٧ - شرح الجامي ٢/ ٦٦٢ .

فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ ..

قوله (١) : « فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ... إِلَى آخِرِهِ » .

كل فعل حذف فاعله فهو فعل لما لم (٢) يسم فاعله (٣) ، وقد تقدم ما يقوم مقام الفاعل - وهو الذي يسمى : مفعول ما لم يسم فاعله (٤) - ، والغرض هاهنا ذكر ما يلزم من التغيير عند بنائه للمفعول .

فإن كان ماضياً ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره نحو : ضُرِبَ وَقُتِلَ وَدُخِرَجَ (٥) . وإنما ضموا أوله لينبها على أنه من قبيل هذه الصيغة ، إذ لو اقتصروا على الكسر لم يفد في مثل : (عَلِمَ) ، ولو اقتصروا على الضم لالتبس في باب (أَعْلَمَ) بالمضارع لما لم يسم فاعله (٦) لو قالوا : (أُعْلِمَ) ، فتبينت بذلك (٧) فائدة الضم والكسر معا .

قوله : « وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ » . يعني أن نحو : (انطلق) و (اقتدر) و (استخرج) ، لأنهم لو اقتصروا على ضم الهزمة - وهي همزة وصل تحذف في الدرج - لالتبس حينئذ بصيغة الأمر في مثل قولك : إلا استخرج (٨) فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في نسخ الشرح : (ما لم) وما أثبتته أوجه . (٣) قال الرضي : « ... هذا حد مطرد عند سيويه ، وأما على مذهب الكسائي في نحو : ضربني وضربت زيدا ، وهو أن الفاعل يحذف في الأول - على ما مر في باب التنازع - وعلى مذهب الأخفش ، وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر ، قال : جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيويه مستشهدا بمثل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ، فليس ما ذكره المصنف بحد تام ، إلا أن يقال : هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله » أم . شرح الرضي ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . وينظر ما ذكره في باب التنازع ص ٣٤٢ مع الهامش (٢) .

(٤) سقط من أ ما بين قوله : (ما لم يسم فاعله) السابقة وهذه . وينظر ص ٣٤٨ .

(٥) في هامش ج من قوله : (ضم أوله) إلى آخر العبارة .

(٦) سقط من ج ، ط : (لما لم يسم فاعله) . (٧) في ج ، ط : (فتبين فائدة) .

(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٠ - شرح العلوي ٢ / ٦٩٣ .

وَمُعْتَلِّ الْعَيْنِ الْأَفْصَحُ : قَيْلٌ ، وَيَبَعٌ ، وَجَاءَ الْإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ

وكذلك ضموا ما بعد التاء في مثل : تُعَلِّمُ ، وَتُجَوِّهَلْ^(١) ، لأنهم لو اقتصروا على ضم التاء فقالوا : (تُعَلِّمُ) و (تُجَاهَلُ) لالتبس (تُعَلِّمُ) بصيغة مضارع (عَلِمْتُ) ، ولالتبس (تُجَاهَلُ) بصيغة مضارع (جَاهَلْتُ) .
قوله : « وَمُعْتَلِّ الْعَيْنِ إلى آخره » .

يعني أن ما اعتلت^(٢) عينه من الثلاثي الماضي^(٣) نحو : قال ، وباع ، ففيه ثلاث لغات : (قَيْلٌ) و (يَبَعٌ) أفصحها . و (قَيْلٌ) و (يَبَعٌ) - بالإشمام - وهو فصيح . و (قَوْلٌ) و (بُوْعٌ) - بالواو - وهو قليل^(٤) .

أما^(٥) الياء فلأن أصله : (يَبَعٌ) : كرهوا^(٦) الكسرة على الياء بعد الضم فأسكنوها ، فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع الضم ما قبلها ، فكان الأولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لأنه أقل تغيير ، ولأنه أخف .

ثم حملوا (قَيْلٌ) عليه لأنهما من باب واحد ، فكان قلب الواو إلى الياء أولى من قلب الياء إلى الواو .

وقد^(٧) علم بذلك ضعف لغة (قَوْلٌ) و (بُوْعٌ)^(٨) لأنهم حملوا الأخف على الأثقل^(٩) . وأما الإشمام فالإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الأفعال^(١٠) .

(١) في سيبويه ٢ / ٣٣٢ : « ... وتلحق التاء (فاعل) أولاً فيكون على (تفاعل يتفاعل) ويكون (فعل) منه على ذلك المثال إلا أنك تضم الياء ويكون (فعل) منه على (تفعل) وذلك قولك : يتفاعل ويتفعل ... وتلحق التاء أولاً (فعل) فيجرى في جميع ما صرفت فيه (تفاعل) مجراه ... » أه . وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٩٩ .

(٢) في ب ، ج : (ما اعتل) . (٣) في أ : (الماضي الثلاثي وهو الماضي) .

(٤) ينظر سيبويه ٢ / ٣٦٠ - وفيه : « ... وهذه اللغات دواخل على (قيل) و (بيع) و (خيف) و (هيب) والأصل الكسرة أه . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٠ ، ٢٧١ المرتجل ص ١٢٠ . (٥) في ج ، ط : (فأما) .

(٦) في ج : (فكروها) . (٧) في ط : (فقد) . (٨) في أ : (بوع وقول) .

(٩) ومنه قول الراجز : ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشترت

وقوله حوكت على نيرين إذا تحسك تحبب الشوك ولا تشاك

قال ابن مالك : « وقد قرأ بهذه اللغة نافع وابن عامر والكسائي في بعض الأفعال أه .

ينظر في هذه اللغة وما قبلها : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

وَمِثْلُهُ بَابُ (اِخْتِيرَ) وَ (انْقِيدَ) دُونَ (اسْتَخِيرَ) وَ (أَقِيمَ) . وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضَمَّ إَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ

قوله : « وَمِثْلُهُ بَابُ : اِخْتِيرَ وَانْقِيدَ إِلَى آخِرِهِ » .

يعني أن (افعل) و (انفعل) المعتل العين إذا ضم ما بعد^(١) الساكن - وهو ما قبل حرف العلة - وكسر ما قبل الآخر في هذا البناء صار أصل^(٢) (اختير) : اختير ، وفي (انقيد) : انقيد ، فعلم أن (تير) و (قيد) مماثل لقولك : (بيع) في اقتضائه الثلاث اللغات المذكورة^(٣) ، فوجب أن تجرى فيها ، دون قولك (استفعل) و (افعل) في مثل (استخار) و (أقام) لأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن في الأصل ، والضم قبل الساكن ، فلم يكن مثل (بيع) في أصله^(٤) ، وإنما هي ياء^(٥) مكسورة قبلها^(٦) ساكن ، وتلك ياء مكسورة قبلها ضمة ، فافترقا .

وحكم اليا المكسورة إذا سكن ما قبلها - وكانت مما يعل لأجلها^(٧) - أن تسكن وتلقي حركتها على ما قبلها ، فلذلك وجب أن يقال : (استخير) و (أقيم) لغة واحدة ، إذ لم يوجد فيه مقتضى تلك اللغات^(٨) .

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ... إِلَى آخِرِهِ » .

لأنهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الآخر لم يفد في مثل : (يَعْلَمُ) // ولو ١٤٧
اقتصروا على الضم لم يفد في مثل : (يُخْرِجُ)^(٩) .

(١) في ج : (بعد) بدون (ما) . (٢) (صار أصل) في هامش أ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ : « ... وإذا قلت : افعل وانفعل قلت : اختير وانقيد ، فتعتل من (افعل) فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك في (قيل) ، فتجري (تير) و (قيد) مجرى (قيل وبيع) في كل شيء » أه .

(٤) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٤٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٧١ - شرح الأردبيلي ٢٧٥ .

(٥) سقط من أ : (ياء) . (٦) في ج : (وقبلها) .

(٧) في ج : (لأصلها) . (٨) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٩) قال الرضي ٢ / ٢٢ : « إنما ضم أول المضارع حملا على أول الماضي ، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي » أه . وينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣ - التوضيح ٢ / ١٥٥ .

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تُنْقَلِبُ أَلْفًا .

قوله : « وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ » .

يعني^(١) في (قال) و (باع) وغيره^(٢) في جميع الباب تنقلب فيه العين ألفا لأنها تتحرك وما قبلها مفتوح أو في حكم المفتوح ، فيجب قلبها ألفا ، وكذلك معتل اللام^(٣) .

فأما معتل الفاء فتكون فيه^(٤) وأوا سواء^(٥) كانت ياء فيما سمي^(٦) فاعله أو وأوا ، وسواء^(٧) كانت محذوفة فيما سمي فاعله أو ثابتة ، فلذلك تقول في (يَيَّاس) : يُؤَيِّس ، وفي (يُوَجِّل)^(٨) : يُؤَجِّل ، وفي (يِعْذ) و (يَفِي) : يُوعِد ، وَيُؤْفِي^(٩) .

* * *

(١) سقط من أ ، ب : (يعني) .

(٢) سقط من ط : (وغيره) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٢ - شرح الطوسي ٢ / ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٤) سقط من أ : (فيه) .

(٥) (سواء) في هامش ج .

(٦) في أ : (يسمي) .

(٧) سقط من ج : (وسواء) .

(٨) (يوجل) في هامش أ .

(٩) زاد في ب : (والله أعلم) .

الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي

الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي ، فَالْمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَ
(ضَرَبَ) . وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ كَ (قَعَدَ) . وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ
كَ (ضَرَبَ) وَإِلَى اثْنَيْنِ كَ (أُعْطِيَ) وَ (عَلِمَ)

قوله^(١) : « الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي ، فَالْمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ
كَ (ضَرَبَ) وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ كَ (قَعَدَ) » .

لأن المعاني انقسمت قسمين : قسم لا تعلق له بغير من قام به^(٢) ، وقسم
يتعلق لنفسه . فما تعلق لنفسه فهو^(٣) المتعدي كـ (ضَرَبَ) و (قَتَلَ) ، فإنه لا
يعقل ضرب إلا بتعلق يستلزم^(٤) المتعلق ، فهذا الضرب هو المتعدي ، فإذا ذكر
ذلك المتعلق سمي مفعولاً به . وما يعقل من غير متعلق كـ (قَامَ) و (قَعَدَ)
و (احْمَرَّ) و (اصْفَرَ) فهذا الذي يسمى غير متعدي^(٥) . ثم المتعدي قد يتعلق
بواحد ، ويسمى متعدياً إلى واحد كـ (ضَرَبَ) . وقد يتعلق باثنين ، ويسمى
متعدياً إلى اثنين^(٦) كـ (أُعْطِيَ) و (عَلِمَ)^(٧) ، ألا ترى أن الإعطاء يتعلق باعتبار
عقليته بأمرين : أحدهما الْمُعْطَى ، والآخر الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن
تعلقه بهما أو بأحدهما لم يعقل الإعطاء . وكذلك (عَلِمَ) - بمعنى : عَلِمَ النسبة -
فإنه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب إليه ، لأن ذلك من معقول النسب .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) زاد في ط : (قام به الفعل) . (٣) في ج : (هو) . (٤) في ط : (وهو يستلزم) .

(٥) هذا معنى قول ابن السراج : « قد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة إنه المصدر ، ولما كانت

هذه على ضربين : ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه ، وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه ،

فسمي الفعل الملاقى متعدياً ، وما لا يلاقي غير متعدي . فأما الفعل الذي هو غير متعدي فهو الذي

لم يلاق مصدره مفعولاً نحو (قام) و (احمر) و (طال) ... وأما الفعل الذي يتعدي فكل

حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس ، أم . أصول

النحو ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ - وينظر : إيضاح الفارسي ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٦) في ب : (مفعولين) . (٧) في ط : (وأعلم) وهو خطأ .

وإنما مثل بـ (أعطى) و (علم) ليعلم أن المتعدي إلى اثنين على ضربين ، إما أن يكون مفعولاه

في الأصل مبتدأ وخبر كـ : أعطيت زيدا درهما . وإما أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً كـ : علمت

زيداً قائماً . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٤ - شرح ابن عيش ٧ / ٦٣ .

وَأَلَى ثَلَاثَةٍ كَ (أَعْلَمَ) وَ (أَرَى) وَ (أُنْبَأَ) وَ (أُنْخَبِرَ) وَ (أُخْبِرَ) وَ (حَدَّثَ) .

وقد يتعلق بثلاثة ك (أَعْلَمَ) و (أَرَى) ^(١) ، ألا ترى أن (أَعْلَمَ) مُعَدَّة ^(٢) بالهمزة عن (عَلِمَ) المتعدي إلى اثنين ، وزيادة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له وهو ^(٣) زيادة مفعول هو في المعنى مصير لقيام ذلك الفعل به ، فإذا قلت : أعلمت زيدا ، فمعناه : صيرت زيدا عالما ، وقد علم أن (العلم) يتعدى إلى مفعولين ، فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمصير ، وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب إليه ، فصار تعلقه بثلاثة ^(٤) وكذلك (أَرَى) من (رَأَى) بمعنى : عَلِمَ .

وهذا الفعلان متعديان ^(٥) إلى ثلاثة من غير إشكال .

وقد أجاز الأخفش : أظننت . وأحسبت ، وأخلفت ، وأزعمت ^(٦) ، فحكما - عند القائلين بها - حكم (أَعْلَمَ) و (أَرَى) .

وأما (أُنْبَأَ) و (نُبِّئَا) و (أُنْخَبِرَ) وَ (خُبِّرَ) و (حَدَّثَ) فقد ذكرها النحويون ^(٧) في باب التعدي إلى ثلاثة ، وهي في التحقيق متعديّة إلى واحد ، لكنها لما استلزمت معنى الإعلام أجريت مجراه ، لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن عِلْمٍ أو ظَنٍّ ^(٨) .

(١) في سيبويه ١٩ / ١ : هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول هنا كالفعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك هـ أه . وينظر : المقتضب ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ - أصول النحو ١ / ٢٢٤ .

(٢) هكذا في ج ، وفي غيرها : (يتعدى) . (٣) سقط من ب ، ج : (وهو) .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٩ - الإيضاح للفارسي ص ١٧٥ . (٥) في ج : (يتعديان) .

(٦) في الخصائص ١ / ٢٧١ : هـ وأجاز أبو الحسن : أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا هـ أه . وينظر قول الأخفش في الفصل ص ٢٥٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٤٩ - شرح ابن يعيش ٧ / ٦٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٤ - التسهيل ص ٧٤ وشرحه ١ ورقة ٨١ - الأشموني ٢ / ٤٢ .

(٧) قال ابن مالك : هـ لم يلحق سيبويه بـ (أعلم) و (أرى) إلا (نبأ) ... وزاد أبو علي (أنبأ) وزاد السمراني : (حدث) و (أخبر) و (خبر) هـ .. أه . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٥ ، وينظر : سيبويه ١٩ / ١ - المقتضب ٣ / ١٨٩ ، ٤ / ٣٣٨ - إيضاح الفارسي ص ١٧٥ - الفصل ص ٢٥٧ .

(٨) أنكر المصنف على متأخري النحاة جعلهم (أنبأ) و (أخبر) و (خبر) و (حدث) =

والتحقيق أن (أُنبأ) يتعلق بمنبئ لا نبياً ، لأن الفعل نفس النبأ ، ولا يتعلق بنفسه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أنبأته نبأ ، أو : أخبرته^(١) خبراً ، أو : حدثته حديثاً ، كان منصوباً على المصدر ، فإذا ذكرت خصوصية ذلك^(٢) النبأ أو الخبر قلت : زيدا قائماً ، أو : عمراً منطلقاً ، لم يخرج عن كونه مصدرًا كما إذا قلت : قعد^(٣) القرفصاء فكان مصدرًا مثله في : قعدت قعوداً ، بخلاف (أعلم) فإن المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الإعلام ولا العلم // بل متعلق العلم .

١٤٨

فإن قيل : فمقتضى ذلك أن يحكي ما حل محل المصدر كما حكي ما وقع بعد القول في قولك قلت : زيدا قائم ، ولما لم يحك دل^(٤) على أنه ليس من قبيل ما وقع موقع المصدر . والجواب : أنه إنما حكي بما وقع بعد القول من جهة أنه يطلق ويراد به نفس اللفظ ، فصار حاصله راجعاً إلى معنى الحكاية ، إذا المراد : تلفظت بهذا اللفظ^(٥) ، فلو عدل عن ذلك لكان كذباً^(٦) ، ألا ترى أنه إذا استعمل بمعنى القول النفسي جرى على هذا النحو ، فتقول : أتقول زيدا منطلقاً ؟ فتنصيهما ، فكذلك ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد (أُنبأ) و (نَبَأُ) و (أخبر) و (خَبِرَ)^(٨) و (حَدَّثَ)^(٩) ، لأن الإنباء والإخبار لا يراد بهما إلا المعنى لا اللفظ ، فلما كان كذلك أجرى مجرى القول المراد به المعنى لفقدان قصد الحكاية . وسامهما^(١٠) النحويون مفعولاً ثانياً وثالثاً على طريق المسامحة ، لما ذكرناه^(١١) .

= مما ينصب ثلاثة مفعولين وهذا واضح من صريح عبارته الوافية حيث قال : « ... وليس في المعاني ما يتوقف عقلية على ثلاثة متعلقات إلا (أعلمت) و (أريت) ... وأما (أخبر) و (خبر) و (أنبأ) و (نبأ) و (حدث) فقد أجريت مجرى (أعلمت) لموافقها لها في أن ما علمته ففي النفس حديث عنه وإن كان المفعولان في معنى المصدر ، لأنه الحديث والنبأ والخبر هـ أه . شرح الوافية ٢ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٥ - شرح العلوي ٢ / ٧١٤ ٧١٥ .

(١) في أ : (خبرته) . (٢) (ذلك) في هامش أ .
(٣) في أ : (قعدت) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٩ .
(٤) في ط : (كاذبا) . (٥) في ج : (هذا اللفظ) ، وفي ط : (هذه اللفظية) .
(٦) في ج : (كاذبا) . (٧) سقط من ب ، ج : (نبأ) .
(٨) سقط من ب ، ج ، ط : (وخبر) . (٩) (حدث) زيادة لم تثبت في نسخ الشرح .
(١٠) هكذا في ج ، وفي غيرها : (وسماه) . (١١) في ب : (لما ذكرنا) ، وينظر ص ٨٩٧ .

وَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِ (أُعْطِيَتْ) ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ كَمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) .

وهذه المتعدية إلى ثلاثة ، مفعولها الأول كمفعول (أعطيت) ، يعني إن شئت ذكرته منفرداً^(١) ، وإن شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول : أعلمت ، ولا تذكر ما بعدها كما تقول : أعطيت ، ولا تذكر ما بعده^(٢) .
وتقول : أعلمت عمرا منطلقا ، ولا تذكر ما قبله كما تقول : أعطيت ثوبا ، ولا تذكر من أعطيته .

وأما المفعول الثاني والثالث فكمفعولي (علمت) . يعني أنك إذا ذكرت أحدهما فلا بد من ذكر الآخر ، وإذا تركتهما معا ساغ لأنهما في المعنى مفعولا (علمت)^(٣) .
وإنما وجب عند ذكر أحدهما ذكر الآخر لأنهما في المعنى كالابتداء والخبر ، فكما أنه لا بد من الابتداء عند ذكر^(٤) الخبر ، ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدأ ، فكذلك هذا ، بخلاف مفعولي (أعطيت) فإنهما^(٥) لا ربط بينهما ، فلم يلزم من ذكر أحدهما ذكر الآخر ، فكان الأول منهما كالمفعول الأول في (أعلمت) ، والثاني منهما كالثاني والثالث معا في (أعلمت) .

* * *

(١) في أ : (مفردا) .

(٢) اضطربت هذه العبارة في نسخ الشرح جميعها ، وما أثبتته هو ما في أ . وفي ب : (فتقول : أعلمت زيدا ، ولا تذكر ما بعده كما تقول : أعطيت ، زيدا ، ولا تذكر ما بعده) وفي ج : (فتقول : أعلمت ، ولا تذكر ما بعده كما تقول : أعطيت زيدا ولا تذكر ما بعده) . وفي ط : (فتقول : أعلمت . كما تقول : أعطيت ، ولا تذكر ما بعده) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٧٦ : « وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولها وترك الثاني والثالث لأنه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة . فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الأول .

وأجاز ابن السراج مطلقا . وقال السيرافي : أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لأنه لا يجوز مطلقا . ومذهب ابن السراج أولى إذ لا مانع وتبعه المتأخرون « أه . وينظر : سيبويه ١ / ١٩ - أصول ابن السراج ٦ / ٢٢٧ .

(٤) سقط من أ : (ذكر) . (٥) في ج : (لأنهما) .

أَفْعَالُ الْقُلُوبِ

أَفْعَالُ الْقُلُوبِ : (ظَنَنْتُ) وَ (حَسِبْتُ) وَ (خَلْتُ) وَ (زَعَمْتُ) وَ (عَلِمْتُ) وَ (رَأَيْتُ) وَ (وَجَدْتُ) تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِيَبَانَ مَا هِيَ عَنْهُ فَتَنْصِبُ الْجُزْئَيْنِ . وَ مِنْ خِصَائِصِهَا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الْآخَرُ ، بِخِلَافِ بَابِ (أُعْطِيتُ)

قوله (١) : « أَفْعَالُ الْقُلُوبِ (ظَنَنْتُ) وَ (حَسِبْتُ) - إِلَى آخِرِهَا - تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِيَبَانَ مَا هِيَ عَنْهُ » (٢) .

لأن النسبة قد تكون عن عِلْمٍ ، وقد تكون عن ظَنْ ، فإذا قصدت بيان أنها عن عِلْمٍ قلت : علمت ، ونحوه ، وإذا قصدت بيان (٣) أنها عن ظَنْ قلت : ظننت ، ونحوه . فتبين (٤) بـ (عَلِمْتُ) أن النسبة عن يقين في غرض المتكلم ، وتبين بـ (ظَنَنْتُ) أن النسبة عن ظَنْ ، فتنصب الجزئين لأنهما متعلقان لها كما تنصب بـ (أُعْطِيتُ) - ونحوه - المفعولين (٥) .

وقد اختصت هذه بخصائص :

منها : أنه إذا ذكر أحد المفعولين فلا بد من ذكر الآخر ، بخلاف باب (أُعْطِيتُ) لأنهما في المعنى على ما كانا (٦) عليه من منسوب ومنسوب إليه ، فلو اقتصر (٧) على أحدهما لاختل المعنى ، بخلاف باب (أُعْطِيتُ) فإن مفعولها ليسا منسوباً ومنسوباً إليه ، فلذلك جاز // ذكر أحدهما وترك الآخر (٨) .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في شرح الرضي ٢ / ٢٧٩ : « وقوله : (هي عنه) على حذف المضاف ، أي : حكمها عنه ، أي : حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ، ففي قولك : علمت زيدا قائما ، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو (زيد) صار عن علم ، وفي : ظننت زيدا قائما ، عن ظن » أه . وينظر شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) (بيان) زيادة من ج . (٤) في ج : (فتبين) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٨ المقتضب ٣ / ٩٤ - أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ إيضاح الفارسي ص ١٣٣ - - الفصل ص ٢٥٩ ، ١٦١ .

(٦) في أ ، ط : (ما كان) . (٧) في ط : (اقتصروا) .

(٨) في سيبويه ١ / ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ... أه . وينظر المصادر السابقة في الهامش رقم (٥) .

وَمِنْهَا : جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ لِاسْتِقْلَالِ الْجُزْئَيْنِ كَلَامًا ، بِخِلَافِ
بَابِ أُعْطِيَتْ

ومنها : أنه يجوز فيها الإلغاء^(١) ، إذا توسطت أو تأخرت^(٢) ، لأنك إذا ألغيت
استقل الجزءان كلاما ، فكان ذكرها كذكر الظروف في المعنى ، فإذا قلت : زيد
ظننت قائم ، فكأنك قلت : زيد في ظني قائم .

وإذا قلت : زيد قائم ظننت ، فكأنك قلت^(٣) : زيد قائم في ظني - بخلاف
باب (أعطيت) لأن معموليها لا^(٤) يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما .

وقال : (إذا توسطت أو تأخرت) تنبيها على أنها إذا تقدمت أعملت لقوتها
بالتقدم^(٥) ، وأما^(٦) إذا توسطت أو تأخرت ضعفت^(٧) فأجيز^(٨) فيها الوجه
الآخر .

وقد نقل الإلغاء مع تقدمها^(٩) ، وهو ضعيف ، ولا يستدل بمثل قولهم :
علمت إن زيدا لقائم ، فإن هذا من باب التعليق لا من باب الإلغاء^(١٠) .

(١) الإلغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى اختيارا لغير مانع ، وينظر ص ٩٠٢ .
(٢) قال الفارسي : « ... وإن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء ، وذلك قولك :
زيد ظننت منطلق ، وبكر حسب شاخص . قال الشاعر :

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني . وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

فقولك (في الأراجيز) إذا ألغيت (خلت) في موضع رفع بأنه خير المبتدأ أو مقدم عليه ، ولو
أعملت (خلت) كان في موضع نصب من حيث كان يكون في موضع المفعول الثاني هـ .
الإيضاح العضدي ص ١٣٤ - ١٣٦ . وينظر : سيويه ٦١ / ١ . أصول ابن السراج
٢١٩ / ١ . (٣) سقط من ج ، ط ما بين قوله : (فكأنك قلت) السابقة وهذه .

(٤) هكذا في أ ، وفي غيرها : (مفعوليها) . (٥) في أ : (بالتقدم) . (٦) (وأما) في هامش ج .
(٧) في سيويه ٦١ / ١ : « ... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكل عربي جيد هـ .

(٨) في ب : (فاختير) . (٩) مذهب البصريين أنه لا تلغي هذه الأفعال مع تقدمها ، وما جاء
منها موهما ذلك فهو مؤول . وقد أجاز الكوفيون والأخفش وأبو بكر الزبيدي إلغاء هذه الأفعال
مع تقدمها ، لكن الإعمال عندهم أرجح ، كما أجازها ابن مالك على قبح في التسهيل ص ٧١ .
ولم يصرح به في شرح الكافية الشافية . وينظر : شرح الألفية للمراي ١ / ٣٨٠ - شرح
ابن عقيل ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٨ - شرح الأشموني ٢ / ٢٨ .

(١٠) ينظر : الرضي ٢ / ٢١٨١ .

وَمِنْهَا : أَنَّهَا تُعَلَّقُ قَبْلَ الإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ مِثْلُ : عَلِمْتُ أَزِيدَ عِنْدَكَ أَمْ عَمِرُوا ..

ومنها : أنها تعلق ، ومعنى التعليق : أن يمتنع إعمالها لعارض لزوماً^(١) ، بخلاف الإلغاء فإن معناه^(٢) : أنه يجوز ترك إعمالها^(٣) لعارض ، وهو التوسط أو التأخر .

فإذا وقع بعدها حرف الاستفهام كقولك : علمت أزيد عندك أم عمرو ، عُلِّقَتْ ، أي : امتنع إعمالها لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده وإن كان المعنى مراداً ، ومعناه : علمت أحدهما بعينه عندك مبهماً ، لأن المعنى : علمت جواب ذلك ، وجواب ذلك^(٤) إنما يكون بالتحسين^(٥) .

وكذلك : علمت ما زيد قائم ، لأن ما قبل النفي لا يعمل فيما بعده ، وإن كان المعنى : علمت زيداً ليس بقائم .

وكذلك إذا قلت : علمت أزيد منطلقاً ، لأن ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيما بعدها ، وإن كان المعنى : علمت زيداً منطلقاً^(٦) .

ولا يرد على ذلك : علمت إن زيداً قائم - بالكسر - لأنه أمكن إعمالها بجعلها^(٧) المفتوحة فتكون مفعولاً في موضع نصب ، فلا يعدل إلى التعليق مع إمكان الأعمال والتقديم ، كما لا تعليق^(٨) في : علمت زيداً منطلقاً^(٩) ، لإمكان الأعمال مع التقديم .

(١) أي : لفظاً لا معنى . قال الرضي ٢ / ٢٧٩ : ... فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق كما كان ذلك قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو : علمت لزيد قائم وبكراً فاضلاً ، على ما قاله ابن الخشاب ، أه . وينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٢ ، ١٥٣ . وليس فيه ما أثبتته الرضي .

(٢) في أ : (معناها) . (٣) في هامش ج ما بين قوله : (إعمالها) السابقة وهذه .

(٤) (وجواب ذلك) في هامش أ . (٥) في أ : (بالتعيين) ، وفي ج : (بالتعيين) .

(٦) في سيبويه ١ / ١٢٠ ، ١٢١ : ه هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : قد عملت أعيد الله ثم أم زيد ، وقد عرفت أبو من زيد ، ... ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام لأنها إنما هي لام ابتداء ... ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملت (علمت) كما تعمل (عرفت) و (رأيت) أه . (٧) (لجعلها) . (٨) في ط : (لا تعلق) .

(٩) في أ : (علمت زيد منطلقاً) ، وفي ج : (علمت زيد منطلق) وكلاهما خطأ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلَ : عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقًا

وقد اختلف في تقدير : علمت أن زيدا منطلق ، فالأكثر على أنها باسمها وخبرها سدت مسد المفعولين ، لأن المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا إليه ، وذلك حاصل^(١) . وقد قال بعضهم^(٢) : بل المفعول الثاني محذوف ، فإذا قلت : علمت أن زيدا منطلق ، فالتقدير : علمت انطلاقه حاصلًا ، ولكنه حذف للعلم به^(٣) . قوله : « وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلَ : عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقًا » .

أي : علمت نفسي ، وَعَلِمْتَكَ فعلت كذا ، أي : عَلِمْتَ نَفْسَكَ .

ومنه : « لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »^(٤) ، بخلاف غيرها من الأفعال فإنه إذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن الضمير إلى لفظ (نفس) مضاف إلى ذلك المضمر كقولك : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضَرَبْتُ نَفْسَكَ^(٥) .

١٥٠ وإنما أبدلوا المفعول بلفظ (النفس) // في غير أفعال القلوب لما تقرر في المعتاد من أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا ، وإنما يتعلق بغيره ، فلو قالوا : ضَرَبْتُني ، وضَرَبْتُكَ ، لسبق إلى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما ، ولم تقوَ حركة المضمر دافعةً هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب ، فأبدلوا المفعول بلفظ (النفس) إيدانا بالعدول عن ذلك الغالب .

(١) في سيبويه ١ / ٤٦١ ، ٤٦٢ : « هذا باب من أبواب (أن) ، تقول : ظننت أنه منطلق ، ف (ظننت) عاملة ، كأنك قلت : ظننت ذلك ... » أه . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٤٩ .

(٢) في حاشية ب : الأخفش والزخشي . وفي أصل ط : الأخفش والكسائي . قال الزخشي : « وكذلك : ظننت أنك ذاهب ، على حذف ثاني المفعولين ، والأصل : ظننت ذهابك حاصلًا » أه . الفصل ص ٢٩٤ ، وينظر شرح ابن يعيش ٨ / ٦٠ ، ٦١ . وينظر أيضا : منهج الأخفش الأوسط ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ وفي الهمع ١ / ١٥١ ، ١٥٢ أنه قول الأخفش والمبرد . وفي المقتضب غير ذلك ، فهو موافق لسيبويه والجمهور في ذلك . المقتضب ٢ / ٣٣٩ .

(٣) زاد في درج ط : (وهذا رأي الأخفش والكسائي) ولعله من فعل الناسخ .

(٤) هو من قول لعائشة - رضي الله عنها - وهو بتمامه : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ - وما لنا طعام إلا الأسودان » أه . ينظر : صحيح مسلم ٢٨ ، ٣٠ من كتاب الزهد ومسند ابن حنبل ١ / ١٦٤ ، ١٩ / ٤ ، ٤٢٩ / ٥ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٨٥ . شرح العلوي ٢ / ٧٤٥ وقد سقط من أ قوله : (ﷺ) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٥ . شرح ابن يعيش ٧ / ٨٨ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ .

بـخلاف باب (عَلِمْتُ) و (ظَنَنْتُ) فإنه ليس الغالب فيهما^(١) التغيرات ، بل عِلْمُ الإنسانِ بصفات نفسه وظنه إياها أكثر ، فكان ذلك الغالب الذي غير الأصل لأجله منتفيا ، فجرت هذه على أصلها في استعمال^(٢) المضمرات في محالها من غير تغيير لها^(٣) .

وقد جاءت^(٤) (فَقَدْتُ)^(٥) و (عَدِمْتُ) مجرة مجرى^(٦) (عَلِمْتُ)^(٧) كقوله^(٨) :
 [٤٢] لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضُرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي^(٩) وَعَمَّا آتِي مِنْهُمَا مَتْرُخِرَح^(١٠)
 وهو على خلاف القياس المقرر وإن كان جاريا على القياس الأصلي^(١١) .

(١) في ب : (فيها) ، وفي ط : (فيه) . (٢) في ج ، ط : (واستعمال) .

(٣) هذا معنى قول سيويه ١ / ٣٨٥ : « ... ولكنه قد يجوز ما قبح هاهنا في : حسبت وظننت وخلت وأرى وزعمت ورأيت ... وذلك قولك : حسبتي ، وأراني ، ووجدتني فعلت كذا وكذا ... تكون حال علامات المضمير المنصوب فيها إذا جعلت فاعلهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب . ومما يثبت علامات المضمير المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا لو قلت : تظن نفسك فاعلة ، أو أظن نفسي تفعل ... » أه . .

(٤) في ج : (جاء) : (٥) في أ ، ب : (فقدتني وعلمتني) .

(٦) (مجرى) في هامش أ . (٧) في أ : (عدمتني) وهو سهو من الناسخ .

(٨) هو جران العود - واسمه المستورد ، وقيل : عامر - وجران العود لقبه . ديوانه ص ٤٠ .

(٩) في ب ، ج ، ط : (فقدتني) . (١٠) ثبت العجز في هامش ب ، ج .

٤٢ = والشاهد في معاني الفراء ٢ / ١٠٦ - الأماي الشجرية ١ / ٣٩ - المفصل ص ٢٦٢ - شرح

ابن يعيش ٧ / ٨٨ ، ٨٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ - شرح التسهيل ١ ورقة ٨٠ -

شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٩٥ - التذيل والتكميل ٣ ورق ٨٢ - الأزهار الصافية

٢ / ٧٤٦ . والشاهد فيه قوله : (عدمتني) باتحاد الضميرين المتصلين .

قال الفراء ١ / ٣٣٤ : « والعرب يقولون : عدمتني ووجدتني وفقدتني ، وليس بوجه

الكلام » أه . وقال أيضا ٢ / ١٠٦ : « وربما اضطر الشاعر قال : عدمتني وفقدتني ، فهو جائز

وإن كان قليلا قال الشاعر - وهو جران العود - ... » أه . ومثال (فقدتني قول الشاعر -

وهو قيس بن ذريح - :

ندمت على ما فات مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع

ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٨٢ - شرح العلوي ٢ / ٧٤٦ .

وَلِبَعْضِهَا مَعْنَى آخِرُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ ، فَ (ظَنَنْتُ) بِمَعْنَى : اَتَهَمْتُ ،
 وَ (عَلِمْتُ) بِمَعْنَى : عَرَفْتُ ، وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى : أَبْصَرْتُ ، وَ (وَجَدْتُ)
 بِمَعْنَى : أَصَبْتُ .

قوله : « وَلِبَعْضِهَا مَعْنَى آخِرُ ... إِلَى آخِرِهِ »^(١) .

قد تقرر أن تعدى الأفعال إنما كان باعتبار معانيها ، فعلم أن هذه الأفعال إنما
 تعدت إلى مفعولين^(٢) باعتبار أن معناها يقتضي منسوبا ومنسوبا إليه ، فإذا
 استعمل^(٣) بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقا واحدا وجب أن تكون مما
 يتعدى إلى واحد .

ف (ظَنَنْتُ) إذا استعملت^(٤) بمعنى : اَتَهَمْتُ ، لا تقتضي إلا متعلقا واحدا ،
 فوجب أن تخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد^(٥) .

و (عَلِمْتُ الشَّيْءَ) بمعنى : عَرَفْتُهُ فِي نَفْسِهِ ، كَذَلِكَ^(٦) .

و (رَأَيْتُهُ) بمعنى : أَبْصَرْتُهُ بَعِينِي^(٧) ، كَذَلِكَ^(٨) .

و (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ) بمعنى : أَصَبْتُهَا ، كَذَلِكَ^(٩) .

* * *

(١) في المفضل ص ٢٦١ : ولها - ما خلا (حسبت) و (خلت) و (زعمت) - معان آخر لا يتجاوز
 عليها مفعولا واحدا ، وذلك قولك : ظننته ، من (الظنة) وهي التهمة ، ومنه قوله عز وجل : (وما
 هو على الغيب بظنين) . و (علمته) بمعنى : عرفته ، و (رأيته) بمعنى : أبصرته ، و (وجدت
 الضالة) : إذا أصبتها وكذلك : (أريت الشيء) بمعنى : أبصرته أو عرفته ومنه قوله عز و علا : ﴿ وَأَرْسَلْنَا
 مَناسِكَنا ﴾ ... أه . . .

(٢) في أ : (مفعولين) وهو تحريف . (٣) في ط : (استعملت) . (٤) في ب : (استعمل) .

(٥) ينظر : سيويه ١ / ١٨ ، ١٩ - المقتضب ٣ / ١٨٩ - إيضاح الفارسي ص ١٣٧ .

(٦) في سيويه ١ / ١٨ : « ... وقد تكون (علمت) بمنزلة (عرفت) لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك
 قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ ... أه . وينظر : المقتضب ٣ / ١٨٩ .

(٧) (بعيني) زيادة من ج .

(٨) ينظر : سيويه ١ / ١٨ - أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ - إيضاح الفارسي ص ١٣٣ .

(٩) في سيويه ١ / ١٨ : « فإن قلت : رأيت ، فأردت رؤيه العين ، أو وجدت ، فأردت وجدان الضالة ، فهو
 بمنزلة (ضربت) ... أه . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٥٤ .

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة ما وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ ، وَهِيَ : كَانَ ، وَصَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَكَ ، وَعَادَ ، وَآضَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَمَازَالَ ، وَمَابَرَخَ ، وَمَافِيءَ ، وَمَانَفَكْتُ ، وَمَادَامَ وَلَيْسَ

قوله (١) : « الأفعال الناقصة ما وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ .. » .

لأنها كلها (٢) اشتركت في أن وضعها على أن تنسب إلى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك لم يكن بُدَّ من الخبر ، وإلا خولف مقتضى وضعها (٤) .

ولم يذكر سيبويه منها إلا (كَانَ) و (صَارَ) و (مَادَامَ) و (لَيْسَ) ، ثم قال : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » (٥) ، يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة .

(١) سقط من ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) (على) في هامش أ . (٣) سقط من أ : (كلها) .

(٤) ألحق المصنف والزمخشري والجزولي والشلوبيني وابن عصفور بـ (صار) ستة أفعال لموافقها لها في معناها ، وهي : عاد ، آض ، وغدا ، وراح ، وقعد ، وجاء .

وألحق ابن مالك : آض ، وعاد ، وآل ، ورجع ، وحرار ، وامتحال ، ونحول ، وارتد ، وجاء ، وقعد . وأنكر إلحاق (غدا) و (راح) قال : « وأما (غدا) و (راح) فإنيهما ملحقان عند بعضهم بها أيضا ، إلا أني لم أجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا هـ . كما أنه ألحق بالأفعال المنفية كل من : مادني ، ومارام . ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ - التسهيل ص ٥٣ ، ٥٤ - الفصل ص ٢٦٣ - المقدمة الجزولية مع التوظيفة للشلوبيني ص ١٩٣ ، ١٩٤ - المقرب ١ / ٩٢ - الإرتشاف ١ / ٤٣٣ .

(٥) هكذا قال الزمخشري في مفصله ص ٢٦٣ .

قال سيبويه ١ / ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، ... وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ... هـ . غير أن سيبويه قد ذكر أفعالا أخرى غير هذه الأربعة ، ففي الموضع نفسه ذكر (أصبح) و (أمسى) ، وذلك قوله : « وما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة (كان) مرة بمنزلة (استيقظوا) و (ناموا) ... هـ . وذكرها أيضا في ١ / ٣٩٤ بقوله : « ... وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى ، ويدلك على أن (أصبح) و (أمسى) كذلك أنك تقول : أصبح أباك ، وأمسى أخاك ... هـ . كما أن سيبويه قد ذكر أيضا (مازال) و (مابرخ) في ٢ / ٢٧٣ . فلا وجه لقول الزمخشري . والمصنف .

وَقَدْ جَاءَ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ

قوله : « وَقَدْ جَاءَ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » .

يعني : وقد استعملت^(١) (جاء) - في هذا المعنى - بمعنى (صار)^(٢) لأن المعنى إثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوباً^(٣) .

فإن جعلت (ما) نافية وجب أن يكون ذلك الشيء^(٤) تقدم ذكره ، فيكون المعنى : نفي أن يكون ذلك على^(٥) قدر حاجة المخاطب كما لو كان محتاجاً إلى غراره فطلب منه لذلك كَيْلٌ صَبْرٌ ، فقال : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بمعنى : لم تحصل هذا^(٦) القدر المحتاج إليه^(٧) .

وإن جعلت (ما) استفامية كان في (جاءت) ضمير يعود عليها ، وصح تأنيثه للإخبار عنه بـ (الحاجة) كقولهم : « مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ »^(٨) ، فيكون المعنى : إنه محتاج من شيء إلى مقدار مخصوص لم يتبين مقداره فسأله عن تحقيقه باعتبار مقداره ، مكانه قال : أي شيء حصل باعتبار حاجتك^(٩) .

قوله : « وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ » .

الضمير في (قَعَدَتْ) للشفرة لأنهم يقولون : أَرْهَفَ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ^(١٠) ، أي : صارت .

(١) في ب ، ج : (استعمل) .

(٢) سقط من ج (بمعنى صار)
(٣) في سيبويه ١ / ٢٤ : ... ومثل قولهم : (من كان أخاك) قول العرب : ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ... هـ . وهو في : المفصل ص ٢٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ٩١ - التوطئة ص ١٩٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٢ - المقرب ١ / ٩٢ - شرح العلوي ٢ / ٧٥٤ - اللسان (جياً) . (٤) في ب : (لشيء) .

(٥) سقط من ط : (على) .

(٦) في ب ، ج : (لم تحصل هذه على القدر) .

(٧) في سيبويه ١ / ٢٥ : ... وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك ، فرفع هـ .

(٨) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٤ : ... ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت (الحاجة) كما قال بعض العرب : من كانت أمك ، حيث أوقع (من) على مؤنث ... هـ .

(٩) قال الرضي : « وأول من قال ذلك الخوارج ، قاله لابن عباس رضي الله تعالى عنهما - حين جاء إليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه ، هـ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٢ .

(١٠) ينظر : معاني الفراء ٢ / ٢٧٤ - الأمالي الشجرية ١ / ١٥ - المفصل ص ٢٦٣ - شرح ابن يعيش

٧ / ٩١ - التوطئة ص ١٩٣ - الكافي ١ / ٢٩٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٣ - المقرب

١ / ٩٣ - اللسان (قعد) .

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَيْرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ، فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي
مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا . فِ (كَانَ) تُكُونُ نَاقِصَةً لِثُبُوتِ خَيْرِهَا مَاضِيًا دَائِمًا أَوْ مُنْقَطِعًا .
وَتُكُونُ بِمَعْنَى (صَارَ) . وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ

قوله : « تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَيْرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ... » .

تقرير لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة في أنها تحصل للفاعل على حسب معنى ذلك // الفعل من إثبات أو نفي أو صيرورة ، أو باعتبار زمان مخصوص على ما سيأتي .

١٥١

ترفع الأول ويسمى اسمها ، وتنصب^(١) الثاني ويسمى خيرا .

ثم شرع في تبيين^(٢) معانيها^(٣) باعتبار استعمالها فيما بُوِّبَ له وفي غيره - إن كان له - فقال^(٤) : « فِ (كَانَ) تُكُونُ نَاقِصَةً ... » .

فقدم^(٥) ما الباب له ، ثم بين معناها وهو : ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ، ثم الماضي بعد ذلك على ضريين ، أحدهما : أن يقصد الدوام كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيْعًا بَصِيْرًا ﴾^(٦) . والثاني : أن يقصد الانقطاع كقول الفقير : كان لي مال .

قوله : « وَتُكُونُ بِمَعْنَى (صَارَ) »^(٧) . وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ » .

وهذه التي فيها ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق إلا أنه يشترط أن يكون مرفوعها ضمير الحديث ، فلا يكون خبرها إلا جملة^(٨) ، ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ ، فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسما برأسه تقريبا على المبتدئ .

(١) في ج : (فيرفع ... وينصب) ، وفي ط : (فيرفع ... وينصب) .

(٢) في ج : (ثم شرع بين) . (٣) هذه العبارة في هامش أ . (٤) (فقال) في هامش أ .

(٥) في أ : (وقدم) . (٦) من الآية ١٣٤ / النساء . قال الرضي ٢ / ٢٩٣ : إن الاستمرار

مستفاد من قرينة كون الله سميعا بصيرا ، لا من لفظ (كان) ... هـ أ .

(٧) مثل المصنف له في شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ بنحو قول الشاعر :

بتجاه قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ثم قال : « ... أي : صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخا إلا على معنى : صارت ... هـ أ . شرح الوافية

٢ / ٥٠٦ ، وينظر : الفصل ص ٢٦٥ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٢ - التوطقة ص ١٨٧ .

(٨) مثل سيبويه لهذا القسم بنحو قول الشاعر :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر من بالذي كنت أصنع

ومثل له المصنف في شرح الوافية بنحو : كان زيد قائم قال : « أي كان الحديث زيد قائم » هـ أ . ينظر :

سيبويه ١ / ٣٦ - شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ - الفصل ص ٢٦٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٣ .

وَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى : تَبَّتْ ، وَزَائِدَةٌ . وَ (صَارَ) لِلِإِنْتِقَالِ

قوله : « وَتَكُونُ تَامَّةً ... » .

أي : يسكت على مرفوعها^(١) ، وهذه ليست من هذا الباب لأن مدلولها معنًى^(٢) ينسب إلى فاعلها من غير تقييد ، كأنه قال : تَبَّتْ ، أَوْ وَجَدَ^(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾^(٤) .

وسميت تامة لاستغنائها^(٥) عن الخبر ، كما سميت أفعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها إلى الخبر . وتكون زائدة ، وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي في الجملة كقولهم : « لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ »^(٦) وشبهه . وقد قيل : إن قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾^(٧) يتوجه على الخمسة^(٨) .

و (صَارَ) بمعنى الانتقال : أي : انتقال الفاعل إلى تلك الصفة ، وقد يكون انتقالا باعتبار الحقائق كقولك : صار الظين خزفا ، وقد يكون باعتبار العوارض كقولك : صار زيد غنيا ، وقد يكون باعتبار المكان كقولك : صار زيد إلى عمرو^(٨) .

(١) في سيبويه ٢١ / ١ : « ... وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله ، أي : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر ، وقد دام فلان ، أي : ثبت ... » أهـ . وينظر : المقتضب ٩٥ / ٤ - أصول ابن السراج ١٠٥ / ١ .

(٢) في أ : (معين) . (٣) في شرح الوافية ٥٦٠ / ٢ : « حضر ووجد » .

(٤) من الآية ٢٨٠ / البقرة . قال الفراء : « وما يرفع من النكرات قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ وفي قراءة عبد الله وأبي : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ ﴾ ، فهما جائزان ، إذا نصب أضمرت في (كان) اسما أهـ - معاني الفراء ١ / ١٨٦ . وفي الكشاف : « وقرأ عثمان رضي الله عنه : ﴿ ذَا عُسْرَةٍ ﴾ على : وإن كان الغريم ذَا عُسْرَةٍ أهـ - الكشاف ١ / ٤٠١ وينظر : سيبويه ٢ / ٢٤٨ - البيان ١ / ١٨١ . (٥) في أ : (للاستغناء بها) .

(٦) جزء من قول مأثور قاله قيس بن غالب البدري ، وهو بتامه : « ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم » . ينظر : المقتضب ٤ / ١١٦ - شرح ابن يعيش ١٠٠٧ - التوطئة ص ١٨٨ - المفصل ص ٢٦٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٣ .

(٧) من الآية ٢٧ / ق . وما ذكره المصنف هو قول الزمخشري في مفصله ص ٢٦٥ - إلا أنه عددها أربعة فقط لذكره القسم الخامس وهو ما كانت فيه بمعنى (صار) بعد ذلك . ولم يذكر المصنف عددها في شرح الوافية بل قال : « وقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ يتوجه على ما ذكر من معانيها أهـ . شرح الوافية ٢ / ٥٦١ . (٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٤ .

وَ (أَصْبَحَ) وَ (أَمْسَى) وَ (أَضْحَى) لِإِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا . وَتَكُونُ
تَامَّةً . وَبِمَعْنَى : صَارَ

قوله^(١) : « وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى^(٢) لِإِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا » .
يعني^(٣) أنها تدخل لتفيد أن هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الأوقات الخاصة
التي هي^(٤) : الصباح والمساء والضحي^(٥) .
قوله : « وَتَكُونُ تَامَّةً » .

بمعنى : دخل في الصباح والمساء والضحي^(٦) ، فلا تحتاج إلى منصوب نحو :
أصبحنا ، وأمسينا ، وأضحينا^(٧) ، أي : دخلنا في هذه الأوقات^(٨) .
قوله : « وَبِمَعْنَى (صَارَ) . وقد تقدم^(٩) .

- (١) سقط من أ ، ج : (قوله) .
(٢) في ط : (أصبح وأضحى وأمسى) .
(٣) في أ : (بمعنى) .
(٤) في ج ، ط : (خاصة) .
(٥) في المفصل ص ٢٢٦ : « ... وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانَ ، أَحَدُهَا : أَنْ يَقْرَنَ مَضْمُونُ
الْجُمْلَةِ بِالْأَوْقَاتِ الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ : الصَّبَاحُ وَالْمَسَاءُ وَالضَّحَى ، عَلَى طَرِيقَةِ (كَانَ) » أه -
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٥٦١ / ٢ - شرح ابن يعيش ١٠٣ / ٧ - شرح الرضي
٢ / ٢٩٤ .
(٦) في ب ، ط : (الصباح والضحي والمساء) .
(٧) في سيبويه ٢١ / ١ : « ... وَكَأَيْسَرِ أَنْ يَكُونَ (أَصْبَحَ) وَ (أَمْسَى) مَرَّةً بِمَنْزِلَةِ (كَانَ) ، وَمَرَّةً بِمَنْزِلَةِ :
اسْتَقْبَلُوا ، وَنَامُوا » أه . وينظر : المفصل ص ٢٦٦ - التوطئة ١٩١ - شرح الكافية الشافية ١١٢ / ١ .
(٨) في المفصل ص ٢٦٦ : « والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كـ (أظهر) و (أعم)
وهي في هذه الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :
ومن فعلاقي أنتي حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها » أه
ومثل أبو علي الشلوبيني لهذا القسم بقوله : « ... كقولك للقوم : أصبحتم لم تناموا ، وأمسيتم
لم تعملوا ... » أه . التوطئة ص ١٩١ .
(٩) لم يتقدم الكلام على أي من الثلاثة في مجيئها بمعنى (صار) . ولعل المصنف يقصد أنها مثل
(كان) في هذا المعنى . ومثال (أصبح) قول الربيع بن ضبع الفزاري :
أصبحت لا أحمل السلام ولا أملك رأس البعير إن نفرا
ومثال (أضحى) قول عدي بن زيد العبادي :
ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذلك الدهر حالا بعد حال

وَ (ظَلَّ) وَ (بَاتَ) لِإِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا . وَبِمَعْنَى (صَارَ) .
وَ (مَازَالَ) وَ (مَا فَتِيءَ) وَ (مَا أَنْفَكَ) وَ (مَا بَرِحَ) لِاسْتِمْرَارِ لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبْلَهُ ..

قوله^(١) : « وَظَلَّ وَبَاتَ لِإِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا » .

كما تقدم في : « أصبح ، وأمسى ، وأضحى »^(٢) . و (ظل) باعتبار النهار ،
و (بات) باعتبار الليل ، فإذا قلت : ظل زيد سائرا ، أي : ثبت له ذلك في جميع
نهاره ، و : بات زيد سائرا ، أي : ثبت له ذلك في جميع ليله^(٣) .

قوله : « وَبِمَعْنَى (صَارَ) » وقد تقدم^(٤) .

قوله^(٥) : « وَمَازَالَ وَمَا فَتِيءَ وَمَا أَنْفَكَ^(٦) وَمَا بَرِحَ لِاسْتِمْرَارِ خَيْرِهَا
لِفَاعِلِهَا^(٧) مُذْ قَبْلَهُ » .

يعني أن معناها أن هذا الخير حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلاً
له في المعتاد ، لأنه لا^(٨) يفهم من قول القائل : مازال زيد أميراً ، أنه كان كذلك
في أول وجوده^(٩) .

= ومثال (أمسى) قول الشاعر :

وكنت به أكنى فأمسيت كلما كنيته به فاضت دموعي على نخري

ينظر : التوطئة ص ١٩٠ ، ١٩١ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٤ ، ١٠٥ . وقال الرضي ٢ / ٢٩٥ :

« ... وحكي الأفضى زيادة (أصبح) و (أمسى) بعد (ما) التعجب ك (كان) في لفظين وهما :
ما أصبح أبردها ، وما أمسى أذفاها . ورد أبو عمرو ... » أه .

وينظر : منهج الأخص الأوسط ص ٢٥٢ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(١) سقط من ب : (قوله) . (٢) في ط : (أصبح وأضحى وأمسى) .

(٣) ينظر : المفصل ص ٢٦٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٥ .

(٤) لم يتقدم الكلام على مجيئهما بمعنى (صار) .

ومثال (ظل) في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَشُرَ أَحَدُهُمْ بِالْمُنْتَهَى ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوُودًا ﴾ ٥٨ / النحل .

وقد مثل المصنف بهذه الآية في شرح الوافية ٢ / ٥٦٣ - وكذا في المفصل ص ٢٦٧ وقال الرضي

٢ / ٢٩٥ : « ... وأما مجيء (بات) بمعنى (صار) ففيه نظر . قال الأندلسي جاز في الحديث (بات)

بمعنى (صار) وهو : (أين باتت يده) ، قال لأن النوم قد يكون بالنهار ، قال : ويحتمل أن يقال إنها

خرجت في هذا الخبر مخرج الغائب لأن غالب النوم بالليل أه .

(٥) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٦) في ط : (وما انفك وما فتىء) .

(٧) في أ ، ب ، ج : (لفاعل) . (٨) (لأنه لا) في هامش أ .

(٩) ينظر : المفصل ص ٢٦٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٩ .

قوله : « وَيَلْزِمُهَا النَّفْيُ »^(١) .

فيقال : مازال زيد أميراً ، وكذلك باقيها : لأن معناها نفي ، فلو استعملت من غير النفي^(٢) لانتقض المعنى ، فلما دخل النفي على النفي^(٣) صار المعنى الإثبات ، وكان^(٤) النفي على النفي مقصوداً في إفادته^(٥) الإثبات وأنه ما انتفي ، لأنه إذا ثبت ولم ينتفِ استمر ، وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فإنه لا يلزم منه الاستمرار .

وقد حُطِّيءَ ذُو الرِّمَّةِ^(٦) في قوله :

[٤٣] حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ // إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٧)

إذ لا يقال : كان زيد إلا عالماً ، فهذه أجدر .

(١) قال في شرح الوافية ٥٦٣/٢ : « ... ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها

للإثبات ، أه . وينظر : المفصل ص ٢٦٧ - شرح ابن يعيش ١٠٦/٧ - شرح الرضي ٢٩٥/٢ .

(٢) في ب : (من غير نفي) .

(٣) (على النفي) في هامش ج .

(٤) في ط : (فكان) .

(٥) في ب : (إفادة ، وفي ج : (إفادتها) .

(٦) هذه عبارة الزرخشري في مفصله ص ٢٦٧ . (٧) العجز سقط من ب ، وهو في هامش أ ، ج .

٤٣ = البيت من الطويل ، وهو في سيبويه ١ / ٤٢٨ - معاني الفراء ٣ / ٢٨١ - المحتسب ١ / ٣٢٩ -

الإفصاح للفارقي ص ٢١٩ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٤ - المفصل ص ٢٦٧ - شرح ابن يعيش

٧ / ١٠٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ - المغني ١ / ٧٣ - شرح العلوي ٢ / ٧٦٩ - الأشموني

١ / ٢٤٦ - خزائن الأدب ٤ / ٤٩ - ديوان ذي الرمة ص ٢٣٦ ، ٢٥٧ - والشاهد في البيت

قوله : (ما تنفك إلا مناخة) حيث أدخلت (إلا) على خبر (ما تنفك) . وقد خطأ النحاة

ذا الرمة في هذا . ويقال إن أول من ذكر خطأ ذي الرمة أبو عمرو بن العلاء ورواه عنه الأصمعي ،

قال : سمعت أبا عمرو يقول : أخطأ ذو الرمة في قوله : حراجيج ... البيت ، في إدخاله (إلا)

بعد قوله : (ما تنفك) . وكان إسحق الموصلي ينشد البيت : حراجيج ما تنفك آلا مناخة ...

و (الآل) : الشخص ، وعلى هذه الرواية يكون (آلا) خيراً (ما تنفك) و (مناخة) صفة ،

وأنت الصفة لأن (الشخص) مما يذكر ويؤنث . وقال ابن عصفور : إن ذا الرمة لما عيب عليه

قوله : ما تنفك إلا مناخة ... فظن له فقال : إنما قلت : آلا . حاشية ابن يعيش بتصرف

٧ / ١٠٧ - الخزانة ٤ / ٥٠ هذا .. وقد ذكر النحاة في تخريج هذا البيت ثلاثة أوجه ، ذكر =

وأجيب^(١) بأنه لم يخبر إلا بقوله (على الخسف) ، فيكون المعنى : أنها مستمرة على الخسف - وهو أسوأ الأحوال - في كل حال إلا في حال كونها مناخة ، فيكون مثل قولك : لا يزال^(٢) زيد شجاعا إلا ماشيا ، فعلى هذا تكون الإناخة بمعنى : إبراك الإبل - من قولهم : (نَخَّ) عند قصدهم^(٣) إناخته - و (على الخسف) يتعلق بمحذوف لأنه الخبر ، ويكون نصب (مناخة) على أنه حال لا خبر ، والاستثناء مفرغ كما تقول : جئت^(٤) إلا راكبا .

ويضعف من جهة أن عامله ظرف متأخر عنه فيكون مثل : زيد قائما في الدار ، وهو ضعيف^(٥) .

= المصنف لها وهو : أن (ما تنفك) ناقصة وخبرها (على الخسف) و (مناخة) حال .
والثاني : أن (ما تنفك) تامة - أي ما تفارق وطنها - و (مناخة) حال ، و (على الخسف) متعلق بـ (مناخة) ، جعل الخسف كالأرض التي تناخ عليها ، كقول الشاعر - وسيأتي - :
وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجميع
والثالث : أن (إلا) زائدة ، قاله المازني والأصمعي ، ونقله الفارسي في القصريات وقال به ابن جني ، وابن مالك . قال ابن جني : هـ ... أيضا تأولوا قول ذي الرمة :
حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا
أي : ما تنفك مناخة ، و (إلا) زائدة هـ أهـ . المحاسب ١ / ٣٢٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٧ - المغني ١ / ١٠٧ - التسهيل ص ٥٤ - شرح الكافية الشافية ١ / ١١٨ - خزانة الأدب ٤ / ٥٠ .

(حراجيج) : جمع (حرجوج) وهي الناقة الضامرة . و (الخسف) : الجوع وهي أن تبيت على غير علف . ويروي صدر الشاهد : قلائص ما تنفك ... معاني الفراء ٣ / ٢٨١ .
(١) هذا هو الوجه الأول من الأوجه الثلاثة التي خرج عليها الشاهد .
(٢) في ب : (ما يزال) .
(٣) في ب ، ج : (قصد) .
(٤) في غير ط : (ما جئت) ، وما أثبتته أوجه لأن الاستثناء قد يكن مفرغا في الموجب على ما ذهب إليه المنصف في باب الاستثناء ص ٥٤٨ وكلام الرضي فيما يأتي يدل عليه .
(٥) ذكر الرضي هذا الوجه وزاد عليه وجهين آخرين بقوله : هـ ... وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه ، أحدهما ، أن المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا . والثاني : أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، ولم يجره سيبويه خلافاً للأخفش . =

على القول المردود يكون^(١) (على الخسف) متعلقاً^(٢) بـ (مناخة) ، إما على معنى أن إناختها على الخسف عوض^(٣) من إناختها على الأرض^(٤) ، كقوله^(٥) :

[٤٤] وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ^(٦) تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٧)

وإما على معنى الإلزام والإهانة والإذلال ، كما تقول^(٨) : أنخته على كذا ، أي^(٩) : ألزمته إياه .

= والثالث : أن المستثنى إذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ، ولا يجوز ذلك عند البصريين ، أه . شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ .

(١) في أ : (وعلى الرد يكون) .

(٢) في أ : (متعلق) بالرفع وهو خطأ .

(٣) في أ : (عوضا) بالنصب ولا وجه له .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ . والمصادر السابقة في هامش الشاهد رقم (٤٢) .

(٥) هو عمرو بن معد يكرب الزبيد . كذا في سيويه ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ .

٤٤ = البيت من الوافر وهو في : سيويه ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ - المقتضب ٢ / ١٨ ، ٤١٣ / ٤ - معاني الزجاج ٢ / ١٣١ - نواذر أبي زيد ص ١٥٠ - شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٤٦ - الرماني النحوي ص ٣٨٠ ، ٣٨٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ - خزانة الأدب ٤ / ٥٤ - شرح العلوي للكافية ٢ / ٧٧٠ - التصريح ١ / ٣٥٣ . وذكر ابن الشجري في أماليه ١ / ١٩ صدر الشاهد مع عجز آخر ونسبه لعنترة العبسي وهو :

وخيلٌ قد دلفت لها بخيلٍ عليها الأسد تهتصر اهتصارا

والشاهد فيه قوله : (تحية بينهم ضرب) حيث جعل (الضرب) بدلا من التحية وهذا يقوى ما ذهب إليه المصنف من جعل (الخسف) - في الشاهد السابق - كالأرض التي يناخ عليها . قال سيويه ١ / ٣٦٥ : ... جعلوا (الضرب) تحيتهم أه . .

(دلفت) : دنوت . و (الدليف) : المشي الرويد . اللسان (دلف) .

(٦) لم يثبت هذا الصدر في ج ، ط : وأثبت في هامش ب .

(٧) في ج : (وجميع) وهو تحريف . (٨) تقول (في هامش أ) .

(٩) سقط من ب : (أنخته على كذا ، أي) .

وَ (مَادَامَ) لِتَوْقِيْتِ أَمْرٍ بِمُدَّةٍ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِجَ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ . وَ (لَيْسَ) لِتَفْنِي مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا ، وَقِيلَ : مُطْلَقًا . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا

قوله : « وَمَادَامَ لِتَوْقِيْتِ أَمْرٍ بِمُدَّةٍ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا » .
فإذا قلت : أكرمك ما دمت قائما ، فمعناه : ذكر توقيت الإكرام بشبوت الخبر لهذا الفاعل .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ اخْتِجَ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ » .
والظرف فضله فلا بد معه من كلام من جملة اسمية أو فعلية لفظا أو تقديرا كغيره من الفضلات (١) .

قوله (٢) : « وَلَيْسَ لِتَفْنِي مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا ، وَقِيلَ مُطْلَقًا » .
فإذا قلت : ليس زيد عالما ، فمعناه : حصول هذه الصفة منفية عن هذا الفاعل . ثم اختلف : هل يقتضي (٣) وضعها نفي الحال خاصة أو للإطلاق ؟ . وأكثرهم على أنها لنفي الحال (٤) .

ثم شرع يذكر أحكام هذه الأخبار باعتبار التقديم والتأخير فقال :
« وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا » .
ولا إشكال في ذلك ، إذ ليس به إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل (٥) .

(١) في الفصل ص ٢٦٨ : « و (مادام) توقيت للفعل في قولك : اجلس مادمت جالسا ، كأنك قلت : اجلس دوام جلوسك ، نحو قولهم : أتيتك خفوق النجم ، ومقدم الحجاج ولذلك كان مفتقرا إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه » أه . وينظر : شرح الواقية ٢ / ٥٦٤ - شرح ابن يعيش ١١١ / ٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ . (٢) سقط من ب : (قوله) . (٣) في ب : (مقتضى) . (٤) هذا مذهب جمهور النحويين . ينظر : الفصل ص ٢٦٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ وقال الرضي ٢ / ٢٩٦ « قال سيويه وتبعه ابن السراج : ليس للنفي مطلقا ، تقول : ليس خلق الله مثله - في الماضي - وقال تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ في المستقبل » أه . وينظر : قول سيويه في ١ / ٧٣ - وابن السراج في أصوله ١ / ٩٣ ، ٩٤ ونسب ابن يعيش القول السابق إلى المراد وابن درستويه . شرح ابن يعيش ٧ / ١١٢ وينظر : قول المراد في المقتضب ٤ / ٨٧ . (٥) (إلا) في هامش ب . (٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٨ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٨ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ - التوضيح ١ / ٢٤٢ =

وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَجُوزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) .
وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ (مَا دَامَ) .

وأما تقديم الأخبار عليها أنفسها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

قوله : « قِسْمٌ يَجُوزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) » .

يعني^(١) بالترتيب المتقدم^(٢) ، لأنها أفعال صريحة ولا مانع ، فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات .

قوله : « وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) ... إِلَى آخِرِهِ » .

وما في أوله (ما)^(٤) قد تكون^(٥) نافية مثل : (مَا بَرِحَ) ، فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه ، وقد تكون مصدرية وهي (مَا دَامَ) خاصة ، فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول^(٦) .

وخالف ابن كيسان^(٧) في غير (مَا دَامَ) مما أوله (ما) ، فلا تكون إلا

= هذا .. وقد منع ابن درستويه توسط خبر (ليس) . وهو مردود بنحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجوهَكُمْ ﴾ بنصب (البر) في قراءة حمزة وحفص . ومنع ابن معط أيضا توسط خبر (مادام) ، قال في فصوله ص ١٨١ : « وأما (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها ، أه . وقال في ألفيته :

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم (دام) وجاز في الآخر

وهو مردود أيضا بقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٩ - شرح التسهيل للمرادي

١ / ٣٥٦ - التوضيح ١ / ٢٤٢ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٤ - الارتشاف ٢ / ٤٤٤ .

(١) (يعني) في هامش أ . (٢) ينظر ص ٩٠٦ .

(٣) سقط من ج ، ط : (في) . (٤) (وما في أوله ما) في هامش أ .

(٥) زاد في أ : (قد تكون ما) . (٦) في ط : (على المعطوف) وهو سهو .

(٧) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي النحوي ، أخذ عن المبرد وثعلب وكان فيما بمعرفة

مذهب البصريين والكوفيين . (و كيسان) لقب أبيه كذلك . من مؤلفاته : المهذب في النحو ، وشرح

الطوال . توفي سنة تسع وتسعين ومائتين ، في خلافة أبي الفضل جعفر المقتدر بالله تعالى بن المعتضد =

أنه لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كأنه بمعنى (ثبت) ، فلا نفي محقق يلزم تقديم ما في حيزه عليه^(١) .

وأما (مَا دَامَ) فلم يخالف^(٢) فيه لتحقق معنى^(٣) المصدرية .

قوله : « وَقَسِمَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ (لَيْسَ) » .

فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم^(٤) . ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم^(٥) والصحيح الأول لما ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٦) وإذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضا .

* * *

- = وينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٨٠ ، ٨١ - طبقات النحويين ص ١٧٠ - نزهة الألباء ص ٢٣٥ - بغية الوعاة ١ / ١٨ - ابن كيسان النحوي ص ١٢ ، ١٣ .
- (١) قال الرضي ٢ / ٢٩٧ إن هذا مذهب الكوفيين غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان وينظر : الإنصاف مسألة (١٧) ١ / ١٥٥ - شرح ابن يعيش ٧ / ١١٣ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ - شرح التسهيل للمراذي ١ / ٣٥٨ - فصول ابن معط ص ١٨١ - التوطئة ص ١٩٨ - الارتشاف ١ / ٤٣٥ - ابن كيسان النحوي ص ١٨١ - ١٨٣ .
- (٢) في ج : (فلا يخالف) . (٣) سقط من ب ، ج : (معنى) .
- (٤) نسبة الرضي إلى أكثر النحاة . وقال السيوطي في الهمع ١ / ١١٧ : « ... وقدماء البصريين - ونسبه ابن جنبي إلى الجمهور - وأجازه ابن برهان والزنجشري والشلوبين وابن عصفور ، على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ » أ هـ .
- (٥) نسبة الرضي إلى الكوفيين والمبرد . وقال السيوطي إنه مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك . وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (١٨) ١ / ١٦٠ - المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٤٠٦ - أصول ابن السراج ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ - الإيضاح للفارسي وفيه جواز التقديم ص ١٠١ - المفصل ص ٢٦٩ - التوطئة ص ١٩٧ - المقرب ١ / ٩٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ - الهمع ١ / ١١٧ . المسائل المشككة للفارقي ص ١٤٨ - الخصائص ٢ / ٤٠٠ .
- (٦) من الآية ٨ / هود . وينظر : التبيان ٢ / ٦٩٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مَا وُضِعَ لِذُنُوِّ الْخَيْرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أُخِذًا فِيهِ

قوله^(١): « أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مَا وُضِعَ لِذُنُوِّ الْخَيْرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أُخِذًا فِيهِ »^(٢).
هذه الأفعال في التحقيق من أخوات (كان) ، وذلك أنها^(٣) لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاءٍ أو حصولٍ أو أخذٍ فيه ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربة مخصوصة .

وإنما بُوِّبَ لها لالتزامهم في // خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً لغرض .
وقد جاء قوله^(٤) :

[٤٥] فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ^(٥) وَمَا كِدْتُ آتِيًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ^(٦)
ف : (وما كدت آتيا)^(٧) على الأصل .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي ٣٠١ / ٢ : « وقول المصنف : (لدنو الخير رجاء أو أخذاً فيه) فيه خبط ، لأن نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر ، وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلاً لدنو رجاء الخير أو لدنو قولك : يعجبني طيب زيد علماً ، أي : طيب علم زيد ، فيكون المعنى : لدنو في المعنى كما في حصوله ، أو لدنو الأخذ فيه ، وليس (عسى) لدنو رجاء خيره ، بل لرجاء دنو الخير على ما ذهب إليه . وكذا (طفق) وأخواته ليست لدنو الأخذ في الخير ، بل هي للأخذ فيه ، ولفظ الجزولي - أي : إن (عسى) لمقاربة الفعل في الرجاء - أوضح وأصح فيما قصده من المعنى ... » أه . وينظر المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٠٠ .

(٣) في ب ، ط : (لأنها) .

(٤) هو تأبط شرا . والبيت آخر أبيات من كلمة له اختارها أبو تمام في حماسته ، وأولها قوله :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جدده أضاع وقاسى أمره وهو مدير

٤٥ = البيت من الطويل وهو في : الخصائص ١ / ٣٩١ - الإنصاف ٢ / ٥٥٤ - المفصل ص ٢٤٥ ، ٢٧٠ - شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٨٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ - التوطئة ص ٣٠٣ - التوضيح ١ / ٢٥٩ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨ - شواهد العيني ٢ / ١٦٥ - الأشموني ١ / ٢٥٩ - التصريح ١ / ٢٠٣ - الخزانة ٣ / ٣٥٨ ، ٥٤٠ - المجمع ١ / ١٣٠ - الدرر ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ - الأزهار الصافية ٢ / ٧٨٣ . والشاهد فيه أوضحه المصنف . وقد أنكر بعض النحويين هذه الرواية ، وزعموا أن الرواية الصحيحة هي « ... وما كنت آتياً - وعليها فلا شاهد في البيت . و (فهم) أبو قبيلة ، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان .

(٥) لم يثبت هذا في ب ، ج .

(٦) لم يثبت المعجز في ب ، ج ، ط .

(٧) لم يثبت هذا في ب ، ج ، ط .

فَالأَوَّلُ (عَسَى) ، وَهُوَ غَيْرُ مِتَصَرِّفٍ ، تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ،
وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، وَقَدْ تُحَذَفُ (أَنْ)

فالأول - يعني الموضوع للرجاء - (عسى)^(١) ، وهو غير متصرف لتضمنه
معنى الإنشاء ، فأشبهه الحرف من حيث إن معاني الإنشاء أصلها أن تكون بالحروف .
واستعمالها على ضربين ، أحدهما : أن تقول : عسى زيد أن يخرج ، فتذكر لها مرفوعا
ومنصوبا ، ويشترط في منصوبها أن يكون (أن) مع الفعل .
وإنما التزموا فيها (أن) مع الفعل تقريرًا لمعناها في الترجي ، لأنه لا يكون إلا
في المستقبل ، فقصدوا أن يعبروا عنه بما يطابقه .

والثاني : أن تقول : عسى أن يخرج زيد ، فتجعل ما كان منصوبا في^(٢)
موضع رفع ، وتستغني عن المنصوب^(٣) كما استغنوا - في قولهم : علمت أن زيدًا
قائم - عن الخبر من حيث اشتمل على المقصود من منسوب ومنسوب إليه .
ومن قال - في (علمت) - إن الخبر محذوف^(٤) ، فلا يبعد أن يقول مثله
ها هنا . وأما إذا وقع الفاعل مضمرًا فقد تقدم ما فيه من الخلاف في المضمرات^(٥) .
قوله : « وَقَدْ تُحَذَفُ (أَنْ) » .

تشبيهاً له بـ (كَادَ) لمشابهتها لها في باب^(٦) المقاربة^(٧) كما شَبَّهَتْ (كَادَ)^(٨)
بها في جواز إدخال (أَنْ) .

(١) قال الرضي ٢ / ٣٠١ : ... والذي أرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حق
غيره تعالى ، وإنما يكون الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ، ولا
يجوز أن يقال إن معناه : رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف .. هـ . وينظر :
شرح الوافية ٢ / ٥٦٨ - المقدمة الجزولية من التوطئة ص ٣٠٠ .

(٢) في (في هامش أ .

(٣) في ب ، ج : (المرفوع) وما أثبتته أوجه والمعنى أنها تامة فلا تحتاج إلى منصوب .

(٤) هو قول الكسائي والأخفش وتبعهما الزمخشري . وقد تقدم ص ٩٠٣ مع الهامش رقم (٢) .

(٥) يقصد في نحو : عسيت ، وعسيت ، إلى آخرها وينظر ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٦) في ب : (لمشابهتها في باب المقاربة) .

(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ - الفصل ص ٢٧٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٨ .

(٨) سقط من ط : (كاد) . ومن الأول قول هدية بن الخشرم :

= عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وَالثَّانِي (كَادَ) ، تَقُولُ : كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ . وَقَدْ تَدْخُلُ (أَنْ) . وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ : يَكُونُ لِلْإثْبَاتِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : يَكُونُ فِي الْمَاضِي لِلْإثْبَاتِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ ، تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .

قوله : « وَالثَّانِي (كَادَ) ... إِلَى آخِرِهِ » .

يعني الثاني من الثلاثة الأول ، وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول ، تقول كادت الشمس تغرب ، تريد : أن دنوها من الغروب^(١) قد حصل . والتزموا^(٢) في خبرها أن يكون فعل حال تقريرًا لما يقتضيه معناها من مقاربة الحصول .

قوله : « وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ... » .

اختلف الناس في (كاد) إذا دخل عليها النفي :

فقال قوم : يكون معناها الإثبات ماضيًا كان أو مستقبليًا .

وقال قوم : يكون معناها في الماضي الإثبات وفي المستقبل كالأفعال .

وقال قوم : هو كالأفعال^(٣) . وهو الصحيح ، والذي يدل عليه علمنا بأن كل فعل

لم يدخل عليه حرف نفي فمعناه على حسب ما ضاع له^(٤) ، فإذا دخل عليه النفي كان نافيًا لذلك المعنى عمن نسب إليه ، وهذا معلوم من لغتهم ، فوجب أن يندرج (كاد) في هذا الأمر^(٥) العام المعلوم من لغتهم .

وشبهة من قال إنها للإثبات - أما في الماضي - فقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا

يَفْعَلُونَ ﴾^(٦) . وقد ذبحوا .

= ومن الثاني قول روبة :

ربع عفاء الدهر طولًا فاعمى قد كان من طول الليل أن يمصحًا

وينظر : سيويه ١ / ٤٧٨ - المقتضب ٣ / ٧٥ - جمل الزجاجي ص ٢١٠ - المفصل ص ٢٧٠ -

شرح ابن يعيش ٧ / ١٣١ - المقرب ١ / ٩٨ - التوطئة ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ شرح الرضي ٢ / ٣٠٤ .

(١) (من الغروب) زيادة من ط . (٢) في ج : (والتزم) .

(٣) ينظر في هذا الخلاف : المقتضب ٣ / ٧٥ - مجالس نعلب ١٧٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ -

شرح الرضي ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ - شرح التسهيل للمراي

١ / ٤١٢ - باب الإعراب ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ - تعليق الفرائد للمدمايني ١ / ١٠٥٦ .

(٤) سقط من ب : (له) . (٥) في ب : (هذا في الأمر) .

(٦) من الآية ٧١ / البقرة . وينظر : الكشاف ١ / ٢٨٨ - زاد في ب ، ط : (فذبحوها) .

وَيَقُولُ ذِي الرُّمَّةِ :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرَحُ

وأما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله :

[٤٦] إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ ^(١) الْمُحِبِّينَ ^(٢) لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرَحُ

ولولا أنهم فهموا أن المعنى الإثبات - فيؤدي إلى أن المعنى : أن رسيس الهوي يبرح ، أي يزول بعد طول مدة ^(٣) - لم يكن لتخطئتهم إياه معنى .

٤٦ = البيت من قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة مطلعها :

أمتزلي ممي سلام عليكما على النأي والنأي يود وينصح

ينظر ديوانه ص ١٠٧ - ١٢٨ .

والبيت في : دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ - الكشاف ٣ / ٦٩ - المفصل ص ٢٧١ شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٢٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ - لباب الإعراب ص ٥٣٣ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٢ - تعليق الفرائد ١ / ١٠٥٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٠٦ - التبيان ٢ / ٩٧٤ - العيني ٣ / ٣٧٨ الأشموني ١ / ٢٦٨ - الخزانة ٤ / ٧٤ - الدرر ١ / ١١٠ اللسان (رسن) - شرح العلوي ٢ / ٧٨٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٧٠١ . وفي دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ : * ... وروي عن عبيسة أنه قال : قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية ... قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه عبد الله بن شرمه : يا غيلان ، أراه قد برح . قال : فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال :

إذا غير النأي المحبين لم أجد رسيس الهوي من حب مية يبرح

قال : فلما انصرف حدثت أبي ، فقال : أخطأ شرمه حين أنكر على ذي الرمة ، وأخطأ ذي الرمة حين غير شعره لقول ابن شرمه ، إنما هذا كقول الله تعالى : ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ وإنما هو يراها ولم يكد ... هـ .

وسيدكر المصنف وجه الكلام فيه وفي الآية السابقة في الصفحة القادمة .

ويروي صدر الشاهد : إذا غير الهجر أمالي المرتضى ١ / ٣٣٢ .

(رسيس الهوى) : مسه وأوله .

(مية) : معشوقة الشاعر ، وتنظر قصته معها في مجالس نعلب ١ / ٣١ - ٣٤ .

(١) في ج : (الهجر) . (٢) لم يثبت في ط قوله : (إذا غير النأي) .

(٣) سقط من أ : ج : (مدة) .

وليس ما احتجوا به بشيء ، أما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١) فعلي معنى : أنهم ما قاربوا أن يفعلوا^(٢) قبل الذبح ، والذي يقرره ما سبق من تعنتهم في قوله تعالى^(٣) : ﴿ أَتَنْحِدُونَ هُرُوجًا ﴾^(٤) وقولهم : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾^(٥) ، ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْئَهَا ﴾^(٦) ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾^(٧) . وهذا التعنت ذأب ما لا يفعل ولا يقارب أن يفعل^(٨) ، وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفى مقاربتهم الفعل قبله ، فإنه^(٩) قد يلتجئ من ذلك دأبه إلى الفعل ، ولولا ما دل^(١٠) على الذبح من قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ - وشبهه - لم يفهم من نفس الفعل إلا نفى المقاربة ، ثم لا ينكر^(١١) أن العرف - في مثل ذلك - جرى على^(١٢) نحو ذلك في المعنى ، فإذا قيل^(١٣) : ما كاد زيد يسافر ، فمعناه : سافر بعد أن لم يقارب ذلك ، وهو^(١٤) الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات .

وأما قول ذي الرمة^(١٥) : « ... لَمْ يَكْدُ رَسِيْسُ الْهَوَى .. // فلا ينبغي أن يحمل على الغلط ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظَلَمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّي يَعْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾^(١٦) .

ولو حمل هذا على معنى : أنه يراها ، لفسد المعنى ، ويكون مثل قولك : ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها ، وهذا ظاهر الفساد ، فوجب

- (١) من الآية ٧١ / البقرة ، وقد تقدم ذكرها في ص ٩٢٠ .
(٢) في أ : (أن يفعلون) وهو خطأ واضح .
(٣) سقط (تعالى) من ب ، وفي ج ، ط : (قولهم) .
(٤) من الآية ٦٧ / البقرة . (٥) من الآية ٦٨ / البقرة . ولم تثبت هذه الآية في ط .
(٦) من الآية ٦٩ / البقرة . وهي في هامش أ ، ولم تثبت في ط .
(٧) من الآية ٧٠ / البقرة . ولم تثبت في أ ، وهي في هامش ب .
(٨) في أ : (ولا يقارب الفعل) . (٩) في ج : (لأنه) .
(١٠) (ولولا ما) في هامش أ . (١١) في ب ، ط : (ينكرون) .
(١٢) في ط : (عليه) . (١٣) في ج : (قلت) .
(١٤) في ج : (وهذا) . (١٥) في ج : (وأما قول الشاعر) .
(١٦) من الآية ٤٠ / النور . وقال المبرد : « ... فأما قول الله عز وجل : (إذا أخرج يده لم يكد يراها ، فمعناه والله أعلم : لم يرها ولم يكد ، أي : لم يدن من رأيتها » أه . المقتضب ٣ / ٧٥ .
وقال ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ : « قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية ، فمنهم من نظر =

حمله على نفي المقاربة ، أي : إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها ، وهذا أبلغ من نفي نفس الرؤية ، لأنه إذا انتفت المقاربة للرؤية كانت الرؤية أبعد^(١) .

وأما قول ذي الزمة فلا ينبغي أن يخطأ ، بل يحمل^(٢) على هذا المعنى ، فيكون قصده : أنه إذا غير الحجر المحيين لم يقارب حبي التغيير^(٣) ، وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير ، لأنه إذا انتفي مقارنة التغيير كان التغيير أبعد^(٤) .

ومن خطأه من الشعراء^(٥) فمذهبه مذهب من استدل بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٦) . في أنها للإثبات ، والدليل على الجميع ناهض .

وأما من فرق بين الماضي والمستقبل فلما رآه من قُرْبِهِ^(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ وَبُعْدِهِ في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكْذِبْهَا ﴾ .

وقد أورد عليهم أن قول تعالى : ﴿ لَمْ يَكْذِبْهَا ﴾ بمعنى : ما كان ، فيلزم^(٨) أن يكون للإثبات ، وفيه فساد المعنى المتقدم ، ولا يلزمهم ذلك لأنه في سياق الشرط ، وما في سياق الشرط^(٩) معناه الاستقبال وإن كان قبله بمعنى الماضي^(١٠) ، فبطل إيراد ذلك عليهم ، فتبين أنه داخل فيما قصدوه من الاستقبال^(١١) .

= إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن (كاد) معناها (قارب) فصار التقدير : لم يقارب رأيها ، وهو اختيار الزمخشري ... ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكذ ، وهو ضعيف لأن (لم يكذ) إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله : (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية ، وقوله : (ولم يكذ) فيه دليل على حصوله الرؤية وهما متناقضان . ومنهم من يقال : إن (يكذ) زائدة ، والمراد : لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين . والذي أراه أن المعنى : أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ... هـ .

وينظر : الكشاف ٣ / ٦٩ - معاني الفراء ٢ / ٢٥٥ - التبيان ٢ / ٩٧٣ ، ٩٧٤ .

- (١) هذا قول الزمخشري . وينظر قول ابن يعيش السابق . وشرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧١ .
- (٢) زاد في ب ، ج : (بل يحمل قول ذي الرمة) . (٣) في ب ، ج : (التغيير) وكذا فيما يأتي .
- (٤) بهذا قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ .
- (٥) هو ابن شبرمة . كما ذكر عبد القاهر . (٦) لم تثبت الآية الكريمة في ب ، ج .
- (٧) في أ : (من قوته) . (٨) في ب : (فيلزمهم) ، وفي ط : (فيلزمكم) .
- (٩) (وما في سياق الشرط) في هامش ب .
- (١٠) (في الماضي) (المستقبل) .

وَالثَّالِثُ (طَفِقَ) وَ (جَعَلَ) وَ (كَرَبَ) وَ (أَخَذَ) - وَهِيَ مِثْلُ (كَادَ)
- وَ (أَوْشَكَ) وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

قوله : « وَالثَّالِثُ : طَفِقَ وَجَعَلَ^(١) وَكَرَبَ^(٢) وَأَخَذَ » .

يعني : الثالث^(٣) مما هو لدنو الخبر على سبيل الأخذ ، ألا ترى أنك إذا قلت
جعل زيد يقول ، فمعناه : أخذ في القول .

قوله : « وَهِيَ مِثْلُ (كَادَ) » .

يعني في الاستعمال بالفعل المضارع من غير (أن)^(٤) .

قوله : « وَأَوْشَكَ^(٥) وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) » .

يعني في الاستعمال ، فتستعملها على المذهبين في (عَسَى) في إثبات المنصوب
وحذفه ، فتقول : أوشك زيد أن يجيء ، وأوشك أن يجيء زيد . وكاستعمال
(كاد) فتقول : أوشك زيد يجيء^(٦) .

* * *

(١) في ب : (جعل وطفق) .

(٢) سقط من ج : (كرب) .

(٣) أما الأول فهو ما وضع لدنو الخبر رجاء وهو (عسى) . وينظر ص ٩١٩ . وأما الثاني فهو
ما وضع لدنو الخبر حصولاً وهو (كاد) . وينظر ص ٩٢٠ .

(٤) ثبتت هذه العبارة والتي قبلها في هامش ب .

(٥) في ب ، ج ، ط : (وقوله في أوشك ...) .

(٦) سقط من أ ما بين قوله : (أوشك زيد أن يجيء) إلى آخر الكلام .

مثال استعمالها مثل (كاد) قول أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

وينظر : سيبويه ١ / ١٤٩ - شرح ابن يعيش ١٢٦٧ - التوطئة ص ٣٠٠ - المقرب ١ / ٩٨ .

ديوان أمية ص ٤٢ .

فِعْلُ التَّعَجُّبِ

فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا وُضِعَ لِإِنشَاءِ التَّعَجُّبِ ، وَلَهُ صِيغَتَانِ : (مَا أَفْعَلُهُ) و (مَا أَفْعَلِ بِهِ) ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ مِثْلُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَأَحْسِنَ بَزِيدٍ . وَلَا يُتَيْنَانِ إِلَّا مِمَّا يُنْبِئُ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمُتَمَتِّعِ بِمِثْلِ : مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ ، وَأَشَدُّ اسْتِخْرَاجِهِ

قوله (١) : « فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا وُضِعَ لِإِنشَاءِ التَّعَجُّبِ » .

فمثل قولك : تعجبت ، وعجبت ليس من أفعال التعجب لأنها ليست للإِنشاء (٢) ، وإنما فعل التعجب الذي يُؤَبُّ (٣) له ما وضع لإِنشاء التعجب .

قوله : « وَهُمَا صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلُهُ وَأَفْعَلِ بِهِ » .

نحو : ما أحسنه ، وأحسن به .

قوله : « وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ » .

يعنى أنه (٤) لا يكون منها مضارع ولا أمر ولا نهي ، وإنما لم تتصرف لأنها لما تضمنت مع الإِنشاء أشبهت الحروف (٥) ، فامتنعت من التصرف ك (عسى) (٦) .

قوله : « وَلَا يُتَيْنَانِ ... إِلَى آخِرِهِ » .

وقد تقدم شروط ذلك بعللها (٧) ، فلا معنى لإعادتها ، كأنهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب أجروه فيما جرى فيه أفعال التفضيل لاتفاقهما في المبالغة .

قوله : « وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمُتَمَتِّعِ بِمِثْلِهِ » .

أي بمثل (٨) ما يتوصل (٩) به إلى التفضيل فقالوا : ما أشد استخراجه ، وأشدُّ باستخراجه ، كما قالوا : زيد أشد استخراجا ، وكذلك ما أشبهه .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٥٧٥ / ٢ - شرح الرضي ٣٠٧ / ٢ . (٣) في ج ، ط : (بوب) .

(٤) في ط : (أنها) . (٥) في ب ، ط : (الحرف) .

(٦) تقدمت علة منعها من الصرف ص ٩١٩ . وزاد الرضي في هذه العلة بقوله : ... وأيضاً كل لفظ منها صار علماً لمعنى من المعاني وإن كان جملة ، فالقياس أن لا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام ، فلماذا لم يتصرف في (نعم) و (بش) وفي الأمثال : أم . شرح الرضي ٣٠٧ / ٢ .

(٧) ينظر ما تقدم ذكره في باب أفعال التفضيل ص ٨٤٨ .

(٨) (أي بمثل) زيادة يقتضيا السياق . (٩) في ج : (ما توصل) .

وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمِ أَوْ تَأْخِيرِ أَوْ فَضْلِ ، وَأَجَازَ الْمَازِنِي الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ ..

قوله : « وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا إِلَى آخِرِهِ » (١) .

- فلا يقال : زيدا ما أحسن ، ولا : ما زيدا أحسن ، ولا : يزيد أحسن (٢) .
وقد أجاز المازني الفصل بالظرف (٣) في قولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق (٤) .
وإنما لم يتصرف فيهما لما تضمنته من معنى الإنشاء الذي له صدر الكلام .
وأما الفصل فمن راعاه بالمنع (٥) رأى أنها كالأمثال التي لا تغير (٦) ، وأجراها
على طريقة واحدة (٧) ومن // جوزة فلأن الظروف متسع فيها في غير هذا الموضع ،
فكذلك هاهنا (٨) .

(١) سقط من ط : (إلى آخره) .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٧ : ه ... ولا يجوز لك أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ، ولا تزيل شيئا
عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا « أه . وينظر :
المقتضب ٣ / ١٩٠ - المفصل ص ٢٧٧ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٥ .

(٣) في ج ، ط : (بالظروف) .

(٤) نسب المصنف هذا القول - في شرح الوافية ٢ / ٥٧٥ - إلى الجرمي ، وكذا الزمخشري في مفصله
ص ٢٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٠ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ٤١٦ ونسبه الرضي
٢ / ٣٠٩ إلى الفراء والجرمي وأبو علي والمازني . (٥) سقط من ج : (بالمنع) .

(٦) نسب كل من ابن يعيش وابن مالك والرضي القول بالمنع إلى الأخفش والمبرد ، وحقيقة الأمر
أن للسبرد في هذه المسألة قولين ، أحدهما المنع وهو قوله في المقتضب ٤ / ١٧٨ : ه ... ولو
قلت : ما أحسن عندك زيدا ، وما أجمل اليوم عبد الله ، لم يجز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن
اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ، لأن الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار
حكمه كحكم الأسماء « أه .

والقول الآخر الجواز وهو قوله في المقتضب أيضا ٤ / ١٨٧ : ه ... وتقول : ما أحسن إنسانا
قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شائع وليس التعجب منه ، وإنما
التعجب من قولك (أن يفعل كذا) كنعو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح
شتم الناس بمن فعله من الرجال « أه . وينظر تعليق الأستاذ عزيمة في الهامش رقم (١)
٤ / ١٧٨ .

(٨) لم تثبت هذه العبارة في ج ، ط : وثبتت في هامش ب بهذه الصيغة : (ومن راعاها بالجواز
فلما تقدم من أنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها) .

وَ (مَا) مُبْتَدَأُ نَكْرَةً عِنْدَ سَيِّوِيهِ وَمَا بَعْدَهَا الْخَيْرُ ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ
وَالْخَيْرُ مَحذُوفٌ

وأما الإعراب فصيغة (ما أفعله) : (ما) مبتدأ نكرة عند سيوييه^(١) ، كأن أصله : شيء أحسن زيدا ، كما تقول : أمر أقعده ، عن الخروج ، بمعنى : ما أقعده عن الخروج^(٢) إلا أمر . وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبراً لها^(٣) .

ومذهب الأخفش أن أصلها أن تكون موصولة ، والجمله بعدها صلة لها ، وخبر المبتدأ محذوف^(٤) ، كأن أصله : الذي أحسن زيدا شيء ، فحذف الخبر . وهي عند بعضهم^(٥) استفهامية مبتدأ ، وما بعدها^(٦) الخبر ، كأن أصله : أي شيء أحسن زيدا ؟ .

وهذه التقديرات كلها باعتبار الأصل لا على أنها الآن بهذا المعنى ، وإنما معناها الإنشاء كما تقول في (بعث) : فعل ماض وفاعل ، يعني في الأصل - إذا كنت مريداً به معنى الإنشاء - فكذلك هذا .

(١) في سيوييه ٤٧ / ١ : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكته ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به .. ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : إني مما أن أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجعل (ما) وحدها اسما ... » أه . هذا .. وقد ذكر الرضي أن الأخفش ذهب إلى ما قال به سيوييه فقال : « ... مبتدأ مع كونه نكرة عند سيوييه والأخفش في أحد قوليه » أه . شرح الرضي ٣٠٩ / ٢ .

(٢) سقط من ج ، ط : (عن الخروج) . (٣) في ج : (خير) بالرفع ، وما أثبتته أوجه على الحالية . (٤) هذا هو القول الثاني للأخفش في المسألة ، والأول وافق به سيوييه والخليل - كما تقدم - وهذا القول هو المشهور عنه ووافق عليه جماعة من الكوفيين - كما ذكر ابن يعيش - وقد حكى ابن درستويه عن الأخفش قولين آخرين في المسألة ، أولهما : أنها موصولة وما بعدها الخبر ، والصلة محذوفة . والثاني : أنها موصوفة وما بعدها الخبر والصفة محذوفة . قال ابن يعيش معلقاً على ما حكاه ابن درستويه : « ... وهذا قريب من مذهب الجماعة » أه . ينظر : شرح ابن يعيش ١٤٩ / ٢٩٠ - ٢٩٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١٠ / ٢ - شرح الرضي ٤١٠ / ٢ - المغني ٢٩٧ / ١ - شرح الألفية للمرادي ٥٧ / ٣ ، ٥٨ . (٥) هذا مذهب الفراء وابن درستويه .

ينظر : شرح ابن يعيش ١٤٩ / ٧ - شرح الرضي ٣١٠ / ٢ . (٦) في ج ، ط : (ما بعده) .

وَ (بِهِ) فَاعِلٌ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فَلَا ضَمِيرَ فِي (أَفْعَلٍ)

ومذهب سيوييه أظهر من وجه ، وهو أنه لا تقدير فيه^(١) ولم ينقل^(٢) من إنشاء إلى إنشاء^(٣) ، بخلاف مذهب الأخفش فإنه يلزم منه حذف الخبر^(٤) ، ومذهب غيره فإنه يلزم^(٥) النقل من إنشاء إلى إنشاء^(٦) آخر^(٧) . وهو بعيد . ومذهب الأخفش أوجه من حيث إن استعمال (ما) الموصولة ثابت^(٨) ، واستعمال (ما) بمعنى (شيء) مبتدأ^(٩) لم يثبت ، وهذا بعينه موجود في الوجه الآخر لأن استعمال (ما) الاستفهامية كثير ، ولكنه يضعف^(١٠) من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب كما تقدم .
وأما (أَحْسِنُ بَزِيدٍ) فأصله : أحسن زيد - عند سيوييه^(١١) - وفيه شذوذان : أحدهما : استعمال الأمر بمعنى الماضي .
والآخر : زيادة الباء في الفاعل ولا ضمير عنده في (أَفْعَلٍ) لأن (بزید) عنده هو الفاعل .

- (١) أي : على المشهور من مذهبي الأخفش وهو أنها موصولة والجملة صلة والخبر محذوف .
(٢) في ج : (ولا ينقل) .
(٣) أي : على ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه من نقل (ما) الاستفهامية إلى التعجب .
(٤) علل ابن يعيش لضعف قول الأخفش بثلاثة أمور ، أولها : أنه لا يسوغ حذف الخبر إلا بدليل ، وهذا لا دليل عليه . وثانيها : أنهم يقدرون المحذوف بـ (شيء) والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة ، وهذا لا فائدة فيه لأنه معلوم أن (الحسن) ونحوه إنما يكون بشيء أوجه ، فقد أضمر ما هو معلوم . وثالثها : أن باب التعجب باب إبهام والصلة موضحة للموصول ، ففيه نقض لما اعترضوه في باب التعجب من الإبهام . شرح ابن يعيش بتصرف ٧ / ١٤٩ . وينظر شرح الرضي ٢ / ٣١٠ .
(٥) في هامش ج من قوله : (يلزم) الأولى إلى هذه .
(٦) أي من الاستفهام إلى التعجب ، وهو مذهب الفراء وابن درستويه كما تقدم .
(٧) سقط من ج ، ط : (آخر) . (٨) في ط : (ثابتة) .
(٩) في ج : (مبتدأ) . (١٠) في ج : (ضعيف) .
(١١) نسبه المصنف أيضا في شرح الوافية ٢ / ٥٧٧ إلى سيوييه ، وتبعه الرضي ٢ / ٣١٠ ونسبه ابن يعيـش ١٤٨٧ إلى سيوييه والجماعة . ونسبه المرادي في شرح الألفية ٣ / ٥٨ إلى جمهور البصريين . ونسبه الزنجاني في الكافي ٣ / ١٤٧٠ إلى الجمهور . ولكني لم أجد نصا لسيوييه في هذه المسألة يؤيد ما نسب إليه .

وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ .

وذهب الأخفش وغيره إلى أن (أَفْعِلْ) - في الأصل - أمر لكل أحد بأن يجعل (زيدا) كريما أو حسنا أو ما أشبهه ، ففي (أفعل) ضمير للفاعل لا بد منه ، إلا أنه جرى مستترا للواحد والاثنين والجماعة ، لأنه جرى مجرى المثل فاغترف لذلك^(١) .

والباء على هذا الوجه الثاني إما زائدة - مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢) - كأن أصل (أكرم بزيد) : أكرم زيدا ، ثم زيدت الباء فقليل : أكرم بزيد .

وقيل : الباء للتعدية^(٣) ، كأن (أكرم) مثل^(٤) قولهم : أكرم زيد ، أي : ذا كرم ، فتقدر الهمزة للصيرورة مثلها في (أغد البعير) إذا صار^(٥) ذا غدة ، ثم جيء^(٦) بالباء ليصير^(٧) متعديا ، فيصير ما كان فاعلا مفعولا ، ويتحمل^(٨) الفعل ضمير الفاعل لذلك .

* * *

- (١) لم ينسب المصنف هذا القول في شرح الوافية إلى الأخفش أو غيره ، ولم أجد من نص على أنه للأخفش . هذا .. وفي الفصل معنى ما ذكره المصنف هنا ، والذي ذكره في شرح الوافية : قال الزمخشري : « .. وأما (أكرم بزيد) فقليل أصله : أكرم زيد ، أي : صار ذا كرم ، كأغد البعير ، أي : صار ذا غدة ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخير ... وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندني أن أسهل منه مأخذا أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما ، أي : بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ للتأكيد والاختصاص ، أو بأن يصيره ذا كرم ، والباء للتعدية ، هذا أصله ، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد « أه . الفصل ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ - وينظر : شرح الوافية للمصنف ٥٧٧ / ٢ . وقال ابن يعيش معلقا على ما ذكره الزمخشري : « .. وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذا وعزاه إلى نفسه فهو شيء يحكي عن أبي إسحق الزجاج « أه . شرح ابن يعيش ١٤٨ / ٧ . وذكر الرضي أنه قول الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف . شرح الرضي ٣١٠ / ٢ .
- (٢) من الآية : ١٩٥ / البقرة . وينظر : معاني الزجاج ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ - الكشف ١ / ٣٤٣ .
- (٣) نسبة الرضي إلى الزجاج ٣١٠ / ٢ .
- (٤) في ب : (من قولهم) ، وفي ج : (من مثل قولهم) .
- (٥) في ج : (أي صار) .
- (٦) في أ : (جاء) .
- (٧) في ب : (ليصيره) .
- (٨) في ب : (فيتحمل) .

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مَا وُضِعَ لِإِنشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ ، فَمِنْهَا (نِعْمَ) وَ (بَشَسَ) ، وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعْرَفًا بِاللَّامِ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمُعْرَفِ بِهَا ، أَوْ مُضَمَّرًا مُمَيِّزًا بِنِكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ أَوْ بِ (مَا) مِثْلُ : ﴿ فَبِعَمَّا هِيَ ﴾

قوله (١) : « أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مَا وُضِعَ لِإِنشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ » .

أفعال المدح والذم التي (٢) يبوب لها ما وضع لإنشاء مدح أو ذم ، وليس مثل قولك : مدحته ، و ذمته ولا شرف ولا كرم ولا حمق ولا لؤم من هذا الباب لأنها للإخبار لا للإنشاء .

قوله (٣) : « فَمِنْهَا (نِعْمَ) وَ (بَشَسَ) وَشَرْطُهُمَا (٤) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعْرَفًا بِاللَّامِ .. إِلَى آخِرِهِ » . وإنما فعلوا ذلك لم فيه من معنى (٥) الإبهام أولاً ، فيقع في النفس منه موقعاً (٦) ليس لما وقع مفسراً من أول الأمر ، ثم يفسر بعد ذلك ، فإن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً (٧) كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً .

ليس التعريف في فاعله بتعريف واحد معهود ، وإنما هو لتعريف المعهود (٨) في الذهن ، وذلك مبهم ، ومن ثم توهم كثير من النحويين (٩) أنه للعموم .

وليس الأمر على ذلك . إذ لا يفسر العموم بالواحد . ولا يثنى ولا يجمع ، // ولما فسر هنا بالواحد وثني وجمع دل على أنه ليس للعموم .
والمضاف إلى المعرف باللام كذلك .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) .

(٢) سقط من أ ، ج : (قوله) .

(٣) سقط من أ : (معنى) .

(٤) سقط من ج ، ط : (ثانياً) .

(٥) سقط من ب ، ج : (للمعهود) .

(٦) نسب الرضي هذا القول إلى أبي علي الفارسي وأتباعه . قال : « واعلم أن اللام في نحو : (نعم الرجل زيد) ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه ، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة (كل) إليه ... أه ... أه . . . وفي الإيضاح للفارسي : « ... فأما الرواجع إلى المتبد فان (الرجل) لما كان شائعاً ينتظم الجنس ويجمعه كان (عبد الله) داخلاً تحته ، فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه ... أه . هذا .. وقد قال ابن جنى يمثل ما قال به الفارسي . ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٨٥ واللمع لابن جنى ص ٢٢١ - شرح الرضي ٢ / ٣١٢ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٣٠ ، ١٣١ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٥ ، ٨٦ . هامش المقتضب رقم (٢) ٢ / ١٤٠ .

والمضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك ، لأنهم لما جوزوه^(١) لواحد في الذهن من الجنس جوزوه لمدوح في الذهن ، فأضمره لذلك ثم فسروه إما باسم جنس لما قصدوا إضمار واحده^(٢) ، وإما بـ (ما) بمعنى (شيئاً)^(٣) وهو راجع إلى ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾^(٤) .

ونحو قوله تعالى : ﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٥) يجوز أن يكون الفاعل مضمرًا مميزًا بـ (ما) ، والمخصوص إما محذوف في مثل قوله^(٦) : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ على معنى ذلك ، وإما مذكور مثل قوله تعالى : ﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ إِنْ يَكْفُرُوا ﴾^(٨) .

ويجوز أن تكون (ما) فيه^(٩) بمعنى (الذي) ويكون المخصوص بالذم (أن يكفروا)^(١٠) على الوجهين ، وجاز أن تقع فاعلة لما فيها من معنى^(١١) الإبهام كالمعرف بالوجهين^(١٢) .

(١) في أ : (جوزوه) . (٢) (واحده) في هامش ب .

(٣) في ب ، ط : (شيء) .

(٤) من الآية ٢٧١ / البقرة ، وقد تقدم الحديث عنها في ص ٧٣٤ مع هامش (٣) .

(٥) من الآية ٩٠ / البقرة . وهي في سيبويه ٤٧٦ / ١ .

قال الأنباري في البيان ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ : (ما) ها هنا على وجهين ، أحدهما أن تكون نكرة موصوفة على التمييز بمعنى (شيء) ، والتقدير : بس الشيء شيئاً ، فحذف (الشيء) المرفوع وجعل (شيئاً) تفسيرا له ، و (اشتروا به أنفسهم) صفته .

والثاني : أن تكون (ما) بمعنى (الذي) في موضع رفع ، و (اشتروا به) صلته ، وتقديره : بس الذي اشتروا به أنفسهم ، و (أن يكفروا) في تقدير المصدر ، وهو المقصود بالذم ، وهو في موضع رفع لوجهين ... أهـ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٥٦ ، ٥٧ - معاني الزجاج ١ / ١٤٧ - الكشاف ١ / ٢٩٦ . (٦) من الآية ١٠٢ / البقرة .

(٧) سقط من ط ما بين قوله تعالى : (أنفسهم) في الآية السابقة وهذه .

(٨) سقط من أ : (أن يكفروا) . وهي الآية التي سبقت في هامش (٥) .

(٩) (فيه) في هامش ج . (١٠) سقط من ج ، ط : (أن يكفروا) .

(١١) سقط من ج ، ط : (معنى) . (١٢) ينظر شرح الرضي ٢ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

وَبَعْدَ ذَلِكَ الْمَخْصُوصِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ خَبْرُهُ

وأما المخصوص بالمدح والذم ففي إعرابه وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ ما قبله خبره ، كأن الأصل : زيد نعم الرجل ^(١) ، واستغنى عن العائد إلى المبتدأ لما ذكر ^(٢) ظاهراً كقوله ^(٣) :

[٤٧] لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ ^(٤)
في معنى ^(٥) : يسبقه شيء .

وهذا خير من قول من قال : إنما استغنى عن العائد لما في الفاعل من معنى العموم ^(٦) . لما تقدم من ^(٧) أن جعله للعموم غلط ، إذ لم يقصد المتكلم مدح ^(٨) الجنس ، وإنما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور ، فجعله للعموم غلط ، ثم غير بالتقديم والتأخير ليحصل الإبهام والتفسير المتقدم ^(٩) ذكرهما .

(١) في المقتضب ٢ / ١٤٠ : « ... والوجه الآخر : أن تكون أردت بـ (زيد) التقديم فأخرته ، وكان موضعه أن تقول : زيد نعم الرجل » أه . وينظر : إيضاح الفارسي ص ٨٥ - المفصل ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٠ .

(٢) في ب : (بما ذكر) .

(٣) هو سواد بن عدي - كما ذكر سيبويه ١ / ٣٠ - قال الأعمش : « وقيل لأمية بن أبي الصلت : وقال ابن السرياني في شرح شواهد الكتاب ١ / ٨٧ : « ... والقصيدة تروى لعدي بن زيد ، وتروى لسواد بن زيد بن عدي بن زيد » أه .

٤٧ = البيت من الخفيف ، وهو في سيبويه ١ / ٣٠ - معاني الزجاج ١ / ٤٦٦ - الخصائص ٣ / ٥٣ - الإفصاح للفارقي ص ٢٤٠ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٤٣ - البيان للأنباري ١ / ٦٣ ، ١١٢ ، ١٤٤ ، ٣٧٩ ، ٤٤ / ٢ ، ١٠٧ - المغني ٢ / ٥٠٠ - الأزهار الصافية ٢ / ٨٢٢ - الخزانة ١ / ١٨٣ .

والشاهد فيه قوله : (يسبق الموت) حيث أعاد الظاهر مكان المضمحل ، قال الأعمش ١ / ٣٠ : « وفيه قبح إذا كان تكريره في جملة واحدة لأنه يستغنى بعضها عن بعض كالبيت ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة » أه . .

(٤) في ج ، ط : (الفقير) وهو خطأ ظاهر .

(٥) في ط : (هي في معنى) .

(٦) هذا قول الفارسي ومن تبعه ، وقد تقدم في ص ٩٣٠ . وينظر ما أثبتته في الهامش رقم (٩) من الصفحة نفسها . مع ما ذكره الأستاذ عضية في هامش المقتضب ٢ / ١٤٠ .

(٧) سقط من أ : (من) . (٨) في ط (به مدح) . (٩) في ب ، ط : (المقدم) .

أَوْ خَيْرٌ مِّبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ . وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ ، ﴿ وَيَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ

والوجه الثاني : أن يكون خبر مبتدأ^(١) محذوف ، كأنه لما قيل : (نعم الرجل) سئل عن تفسيره فقيل : هو زيد ، ثم حذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لـ (زيد) فجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة^(٢) : فالوجه الأول^(٣) الأصل فيه كلام واحد ، والوجه الثاني الأصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد .

قوله : « وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ » .

يعني : شرط المخصوص أن يكون مطابقا للفاعل في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره ، وتأنيته ، فتقول : نعم الرجل زيد ، ونعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، ونعم^(٤) المرأة هند ، لأنه في المعنى تفسير له فتجب مطابقتها^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾^(٦) أورد اعتراضا لـ (يسس) لأنه قد يتوهم أن (الذين) نفسه هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله تعالى^(٧) ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ ، لأن ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ ليسوا ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ . وقد تأول على وجهين^(٨) :

أحدهما : أن يكون المضاف محذوفا ، كأنه أصله : يسس مثل القوم مثل الذين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

والثاني : أن يكون (الذين) صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا ، كأنه قيل : يسس مثل القوم المكذبين مثلهم .

(١) في ج ، ط : (خير المبتدأ) .

(٢) ينظر : سيويه ١ / ٣٠٠ - المقتضب ٢ / ١٣٩ - إيضاح الفارسي ص ٨٧ - المفصل ص ٢٧٤ .

(٣) وهو ما كان المخصوص فيه مبتدأ مؤخرا . (٤) في ب ، ج ، ط : (ونعمت) وكلاهما صواب .

(٥) في ب ، ج ، ط : (مطابقتها) . (٦) من الآية ٥ / الجمعة . وفي ب : (الذين كفروا) وهو

تحريف ، وزاد في ج : (بآيات الله) . (٧) سقط من ب ، ط : (تعالى) .

(٨) ذكر الفارسي هذين الوجهين في الآية الكريمة . الإيضاح العضدي ص ٨٧ ، ٨٨ . واستشهد المصنف

في شرح الوافية بقوله تعالى : ﴿ ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ ١٧٧ / الأعراف . وينظر : شرح

الوافية ٢ / ٥٨١ - البيان ٢ / ٤٣٨ المشكل ٢ / ٣٧٧ - التبيان ٢ / ١٢٢٢ .

وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ مِثْلُ : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ ﴾ وَ (نِعَمَ الْمَاهِدُونَ) .
وَ (سَاءَ) مِثْلُ : (بَيْسَ)

قوله : « وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ » .

يريد أنه قد تقدم قرينة يتبين بها معنى المخصوص بالمدح والذم^(١) ، فيحذف اللفظ الدال عليه^(٢) اختصاراً كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾^(٣) لأنه قد علم من سياق الآية أن تفسيره (أيوب) ، فكأنه قيل : نعم العبد أيوب ، أو : نعم العبد هو .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ ﴾^(٤) لأنه قد علم من سياق الآية أن المعنى : فنعمة الماهدون نحن^(٥) .

قوله : وَ (سَاءَ) مِثْلُ : (بَيْسَ) .

يعني أنها تستعمل استعمالها وبمعناها وإن كانت تقع في الإخبار كقولك : ساءني ذلك ، وهو نقيض // : سَرَّني ، وقد حمل قوله تعالى : سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمِ^(٦) على أنها بمعنى : (بَيْسَ) وقدر مضاف محذوف ليطابق المخصوص الفاعل ، فقيل التقدير : ساء مثلاً^(٧) مثل القوم^(٨) ، كأحد الوجهين في : ﴿ بَيْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ ﴾^(٩) .

- (١) في ط : (أو الذم) . (٢) في هامش أ ودرج ح : (عليها) .
(٣) من الآية ٤٤ / ص . ولم يثبت في ب ، ج قوله : (إنه أواب) . وينظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ - التبيان ٢ / ١١٠٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٢ .
(٤) سقط من ب ، ط : (تعالى) . (٥) من الآية ٤٨ / الذاريات .
وينظر : الفصل ص ٢٧٤ - البيان ٢ / ٣٩٢ - التبيان ٢ / ١١٨٢ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٢ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٣٥ . إيضاح الفارسي ص ٨٨ .
(٦) من الآية ٤٨ / الذاريات . (٧) من الآية ١٧٧ / الأعراف .
(٨) (مثلاً) في هامش ج .
(٩) قال الفارسي : « واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد (نعم) و (بيس) كعبد الله وزيد ونحوهما من الرجال ، وإذا كان كذلك كان المضاف إلى القوم في قوله عز وجل : ﴿ ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ﴾ محذوفاً وتقديره : ساء مثلاً مثل القوم الذي كذبوا ، ولا يكون الكلام على ظاهره » أه . إيضاح ص ٨٧ ، وينظر ص ٨٨ ، شرح الوافية ٢ / ٥٨١ وينظر في الآية : البيان ١ / ٣٨٠ ، المشكل ١ / ٣٠٦ - التبيان - شرح الرضي ٢ / ٣١٦ . (٩) تقدم الحديث عنها في الصفحة السابقة .

وَمِنْهَا (حَبْدًا) وَفَاعِلُهُ (ذَا) لَا يَتَّعِيرُ ، وَيَكُونُ بَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ ، وَإِعْرَابُهُ
كَإِعْرَابِ مَخْصُوصٍ (نِعْمَ) . وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ ، أَوْ
حَالٌ عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ

قوله : « وَمِنْهَا (حَبْدًا) ... » .

يعني : ومن الأفعال التي لإنشاء المدح (حَبْدًا) ولذلك عاملوه معاملة (نِعْمَ) في
كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بالخصوص على نحو ما فعلوا في نحو^(١) قولهم : نعم
الرجل زيد^(٢) .

و (ذَا) هاهنا - وإن كان^(٣) من ألفاظ الإشارة - لم يُرَدَّ به^(٤) مشار بعينه ، وإنما
أرادوا به مشارا^(٥) إليه في الذهن كما قيل في (الرجل) في قولهم : نعم الرجل .

ولا يتغير (ذَا) عن هذا اللفظ وإن كان المدح مثنى أو مجموعا أو مذكرا أو
مؤنثا^(٦) ، كأنهم عاملوه معاملة المضمر في (نِعْمَ) في أنه لا يختلف باختلاف
أحوال^(٧) المدح لَمَّا لم يكن اسما ظاهرا ، فجعلوا للظاهر على غيره في المطابقة مزية .
وإعراب المخصوص بالمدح في (حَبْدًا) كإعراب المخصوص في (نِعْمَ) .

قوله : « وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ^(٨) تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وَفْقِ
مَخْصُوصِهِ » . نحو^(٩) : حبذا رجلاً زيد ، وحبذا زيد رجلاً ، وحبذا راكباً زيد ،
وحبذا زيد راكباً . وإنما لم يلتزموا التمييز في (حَبْدًا) والتزموه في (نِعْمَ) - إذا كان
الفاعل مضمرا - لأمرين ، أحدهما : أن الفاعل هاهنا له لفظ يخصه ، والفاعل في (نِعْمَ)
مستتر لا لفظ له ، فجعل لغير الملفوظ به على الملفوظ به^(١٠) مزية في البيان .

(١) في ب ، ج : (مثل) .

(٢) جمع هذا المعنى في شرح الوافية ٥٨٣ / ٢ بقوله : « ... و (حبذا) مما يناسب (نعم) في المدح والإيهام
والتفسير هـ أه . (٣) في ب ، ج : (كانت) . (٤) في ب ، ج : (بها) .

(٥) في ب : (أريد به مشار) ، وفي ط : (أريد به مشارا) بالنصب ، وهو خطأ .

(٦) في سيبويه ٣٠٢ / ١ : « وزعم الخليل أن (حبذا) بمنزلة : حب الشيء ، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع ... ألا ترى إنك تقول للمؤنث (حبذا) ولا تقول (حبذه) لأن صار مع (حب) بمنزلة ما ذكرت لك وصار المذكور هو اللازم لأنه كالمثل هـ أه . وينظر :
المقتضب ١٤٣ / ٢ - الفصل ص ٢٧٦ - شرح الوافية ٥٨٣ / ٢ ع شرح الرضي ٣١٨ / ٢ .

(٧) في ب : (الأحوال) . (٨) في ب ، ج : (وبعده) .

(٩) في ج : (كقولك) . (١٠) سقط من ب ، ج ، ط : (به) .

.....
الثاني : أنهم لو لم يميزوا في (نعم) لالتبس^(١) الفاعل بالخصوص بالمدح في كثير من المواضع ، وذلك في مثل قولهم^(٢) : نعم رجلاً السلطان ، فلو ذهبت تحذف (رجلاً) لم يدر هل (السلطان) فاعل والخصوص بالمدح محذوف - أو سيذكر - أو^(٣) الفاعل مضمّر و (السلطان) المخصوص بالمدح^(٤) .

بخلاف (حَبَّذا) فإن لفظ (ذَا) يُرْشِدُ إلى أنه الفاعل .

وأما مجيء الحال فواضح .

* * *

(١) في أ : (التيس) .

(٢) سقط من ب : (قولهم) .

(٣) في ط : (أم) بدل (أو) .

(٤) اكتفى المصنف بذكر هذا الوجه في شرح الوافية ، ولم يذكر الوجه الأول .

بنظر : شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ - شرح الرضي ط / ٣١٩ .

الْحَرْفُ

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ اِحْتِاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ .

قوله (١) : « الْحَرْفُ مَا دَلَّ (٢) عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ » .

قد (٣) تقدم أن وضع الكلمات لإفادة معناها الإفرادي على ضربين (٤) :

أحدهما : أن توضع دالة على معناها بنفسها من غير أن تتوقف دلالتها على معنى متعلق لها ، وذلك الاسم والفعل ، فإن تعرض لأحد الأزمنة فهو فعل ، وإلا فهو اسم .

والثاني ما تتوقف دلالتها على معناها على متعلق باعتبار الوضع ، وذلك هو المسمى بالحرف ، وهو معنى قولهم : ما دل على معنى في غيره (٥) ، وهو متعلقه .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ اِحْتِاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ » (٦) .

يريد : ومن أجل أن دلالة باعتبار الوضع تتوقف على متعلقه لم يكن بُدَّ من ذكر ذلك التعلق ، وذلك إما اسم أو فعل ، فالاسم مثل قولك (٧) : إن زيدا قائم ، والفعل مثل قولك : قام زيد ، فلا يستقل جزءًا إلا باسم أو فعل ، فإذا (٨) لم يستقل جزءًا إلا باسم أو فعل لم يكن على انفراده جزءًا من (٩) أجزاء الكلام لفلا يؤدي إلى استعماله على خلاف وضعه ، لأن وضعه دالاً على معناه الإفرادي مشروط بذكر متعلقه ، فلو استعمل مجرداً عنه لكان (١٠) خروجاً عن وضعه .

ثم شرع في تقاسيم الحروف ، فمنها :

* * *

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب : (الحروف : الحرف ما دل) .

(٣) في أ ، ج : (وقد) . (٤) ينظر قوله في ذلك ص ٢١٦ .

(٥) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ . وفي سيبويه ١ / ٢ : « ... وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » أه . ويمثل قول سيبويه قال الفارسي في الإيضاح ص ٨ .

(٦) في المفصل ص ٢٨٣ : « ... ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » أه . .

(٧) سقط من ب ، ط : (قولك) . (٨) في ب : (وإذا) .

(٩) في هامش ج ما بين قوله : (جزءاً) السابقة وهذه . (١٠) في ج : (كان) .

حُرُوفُ الْجَرِّ

حُرُوفُ الْجَرِّ مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ ، وَهِيَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَرَبُّ ، وَوَاوُهَا ، وَوَاوُ الْقَسَمِ ، وَتَأْوُهُ ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالْكَافُ ، وَمُذٌ ، وَمُنْذٌ وَحَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلَا

قول : « حُرُوفُ الْجَرِّ مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ^(١) أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ »^(٢) .

يعني بـ (فعل أو شبهه) نحو قولك : مررت بزيد ، وأنا مار بزيد ، ومروري بزيد حسن .
وأما (معناه) فنحو قولك^(٣) : زيد في الدار لإكرامك ، وهذا في الدار أبوك ، فالعامل^(٤) فيهما ما في (الدار) من معنى الاستقرار ، وما في (هذا) من معنى الإشارة ، عمل ذلك في الجار والمجرور على نحو عمله في الظرف والحال . ثم شرع يعددها : فالعشرة^(٥) الأولى لا تكون إلا حروفا^(٦) ، والخمسة التي تليها تكون حروفا وأسماء^(٧) ، والثلاثة الباقية تكون حروفا وأفعالا^(٨) .

فإن قلت : فقد عد قوم (عَلَى) اسما وفعلا وحرفا ، فلم لم^(٩) تعد كذلك ؟

فالجواب : أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار // المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي ، وإلا عدت (اللام) حرفا وفعلا في قولك : لـ زيدا^(١٠) ، إذا لفظها لفظ قولك : لزيد . وكذلك (مِنْ) لأن أمر من : مَانَ يَمِينُ^(١١) .

وكانت (إِلَى) تعد حروفا واسما في قولك : إلى زيد ، بمعنى : نعمة زيد^(١٢) .

(١) سقط من أ ، ب ، ج : (أو شبهه) .

(٢) قال الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ : « سميت بذلك لأن وضعها على أن تقضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء » أه .

وينظر : شرح الرضي ٣١٩/٢ . (٣) سقط من ط : (قولك) . (٤) في أ ، ب : (والعامل) .

(٥) عددها الزمخشري تسعة لأنه لم يذكر (واو رب) ضمن هذه الحروف المفصل ص ٢٨٣ .

(٦) في ب ، ج ، ط : (حروفا) . (٧) في ب ، ج ، ط : (حروفا واسما) .

(٨) في ب ، ج ، ط : (حروفا وفعلا) . (٩) سقط من ب : (لم) .

(١٠) أي على أنه أمر من : ولي يَلِي . (١١) المين : الكذب ، وجمعه : ميون ، يقال : أكثر الظنون

ميون ، وقد مان الرجل . من باب باع ، فهو مائن وميون . مختار الصحاح (مين) . ومثل (من) -

في ذلك - (في) مع كونه أمرا للمؤنث من : وفي يفي . شرح الرضي ٣٢٠ / ٢ .

(١٢) في اللسان : (الآلاء) : النعم ، واحدها : آلى - بالفتح - وآلى وآلى ، وقال الجوهري : قد تكسر

وتكتب بالياء مثال : بعتي وأمعاء أه .

ولكنهم اعتبروا اللفظ والمعنى الأصلي معاً ، فلم يعدوا (اللام) لخروجها عن معناها^(١) الأصلي ، ولأن لفظها في الأصل مخالف للفظها في الحرف .

وكذلك^(٢) (مِنْ) ، وكذلك (إلى) ، ألا ترى أن (إلى) التي هي (النعمة) أصل ألفها ياء^(٣) ، و (إلى) التي هي حرف لا أصل لألفها .

وكذلك (عللاً) التي هي^(٤) للفعلية أصلها عن واو ، والتي في الاسم والحرف لا أصل لألفها^(٥) فافترقا .

فإن قلت : فيلزمك أن لا تعد (حاشا) و (عدا) و (خلا)^(٦) لأن ألفها إذا كانت فعلاً منقلبة وإذا كانت حرفاً غير منقلبة ، وقد جعلت ذلك مانعاً في (على) ، فليكن في (حاشا) و (عدا) و (خلا) .

فالجواب : أنا لم نعد (حاشا) في مثل قولك : حاشيته ، ولا (عدا) في مثل قولك^(٧) : عدوته ، ولا (خلا) في مثل قولك : خلوت ، فإن انقلابها مانع من عدها لاختلاف حروفها ، وإنما عددنا (حاشا) و (عدا) و (خلا) الواقعة في الاستثناء ، ولما لم تتصرف تصرف الأفعال أشبهت الحروف ، فلم يجعل لألفها أصل ، وإذا كان الاسم - إذا أشبه الحرف^(٨) - لم يكن لألفه أصل ، فالفعل أجدر^(٩) .

(١) في ب : (معناه) .

(٢) في ج : (عن ياء) .

(٣) في ب : (فكذلك) .

(٤) سقط من أ : (هي) .

(٥) في هامش أ ما بين قوله : (لا أصل لألفها) السابقة وهذه .

(٦) في ج : (حاشا و خلا و عدا) وكذا فيما يأتي .

(٧) في هامش ج من قوله : (فالجواب) إلى آخر العبارة .

(٨) في أ : (الحروف) . وقد أثبت في هامش ج من قوله : (الحروف) السابقة وهذه .

(٩) ذكر الرضي في شرحه معنى كلام المصنف المتقدم ثم عقب عليه بقوله : « ... وفيما قال نظر ، لأن (على) الاسمية تكتب ألفاً أوصله واو اتفاقاً لكنها إذا أضيفت إلى الضمير ينقلب الألف ياء تشبيهاً به (على) الحرفية ... ثم اعترض على نفسه وقال : (فحاشا و خلا و عدا الحرفية لا أصل لألفاتها بخلافها فعلية) وأجاب : بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف . فصارت كأنه لا أصل لألفاتها ، وهذا عذر بارد » اهـ .

ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٢٠ ، وشرح العلوي ط / ٨٤٢ - ٨٤٤ .

قوله : « فَ (مِنْ) لِلْإِبْتَدَاءِ وَالتَّبَيُّنِ » .

فالابتداء يعرف بما يصلح له انتهاء نحو قولك : سرت من البصرة ، لأنه يصلح^(١) أن تقول : إلى بغداد^(٢) . وقد تجيء في بعض المواضع مستبعداً فيها الانتهاء لعدم القصد إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه نحو قولك : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم^(٣) وزيد أفضل من عمرو^(٤) .

وأما التبيين فكقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٥) وتعرفها بأن تجعل مكانها (الذي) صفة فيستقيم المعنى ، لأن المعنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو وثنٌ .

(١) سقط من أ : (يصلح) .

(٢) في سيبويه ٣٠٧ / ٢ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان » اهـ . وينظر : المقتضب ١ / ١٨٢ ، ٤ / ١٣٦ ، أصول ابن السراج ١ / ٤٩٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - معاني الرماني ص ٩٧ - اللمع ص ١٥٥ - المفصل ص ٢٨٣ المعنى ١ / ٣١٨ - الأزهية ص ٢٣٢ .

هذا .. ومذهب البصريين أنها لا تكون لابتداء الغاية إلا في المكان ، ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان مستدلين بنحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ - ١٠٨ التوبة - ونحو قول النابغة الذبياني :

تخبرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

وقد اختار ابن مالك هذا القول ، قال : « .. وهو الصحيح لصحة السماع بذلك اهـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ . وينظر : الإنصاف مسألة (٥٤) ١ / ٣٧٠ شرح الرضي ٢ / ٣٢١ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٠ ، ١١ - المعنى ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠١ . وسيدكره المصنف مفصلاً ص ٩٥٩ .

(٣) يرى الرضي أنه لا بعد في ذلك لأن الباء أفادت فائدة (إلى) ، قال : « ... لأن معنى (أعوذ به) : ألتجئ إليه وأفر إليه ، فالباء هاهنا أفادت معنى الانتهاء » اهـ . شرح الرضي ٢ / ٣٢١ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٤٤ - شرح الجامي ٢ / ٧٢٣ شرح الوافية ٢ / ٥٨٩ .

(٤) وهذا أيضا لا بعد فيه ، قال المررد : « قولك : زيد أفضل من عمرو ، إنما جعلت غاية تفضيله عمرو ، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه » اهـ . المقتضب ١ / ٢٨٢ - وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٩٩ . (٥) من الآية ٣٠ / الحج . وينظر : معاني الرماني ص ٩٧ - مشكل مكى ٢ / ٩٧ - البحر المحيط ٦ / ٣٦٦ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٨ - التبيان ٢ / ٩٤١ .

والتَّبْعِيضُ وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّنَ وَالْأَخْفَشِ

والتبعض نحو قولك^(١) : أخذت من الدراهم ، وتعرفها بأنك لو جعلت مكانها (بعضا) استقام^(٢) المعنى^(٣) .

وزائدة في غير الموجب^(٤) نحو قولك^(٥) : ما جاءني من أحد ، وهل جاءك من أحد ؟ وتعرفها بأنك لو حذفها لبقى أصل المعنى على حاله نحو : ما جاءني أحد . وقد خالف الكوفيون والأخفش فقالوا : يجوز زيادتها في الواجب^(٦) . واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٧) ويقولهم : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ، وليس بواضح .

(١) في ب ، ج : (كقولك) . (٢) في ب ، ج ، ط : (لاستقام) . (٣) يري المراد أنها في هذا المعنى راجعة إلى ابتداء الغاية أيضا ، وذلك قوله : « ... وكونها في التبعض راجع إلى هذا ، وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، وإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية » اهـ . المقتضب ١ / ١٨٢ . لكنه عاد وذكر أنها تكون للتبعض صراحة في ٤ / ١٣٧ . وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٩٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٤) أنكر المراد زيادتها في الموجب وغيره ، وذلك قوله في المقتضب ١ / ١٨٣ : « .. وأما قولهم أنها تكون زائدة فلست أري هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، وإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة ، فذلك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل ، فذكروا أنها زائدة وأن المعنى : ما رأيت رجلاً وما جاءني . وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاءني من رجل ، فقد نفيت الجنس كله . ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله ، لم يجوز لأن (عبد الله) معرفة ، وإنما موضعه موضع واحد » اهـ . ولكنه عاد وأقر بزيادتها في المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - اللمع ص ١٥٦ - المفصل ص ٢٨٣ - معاني الرماني ص ٩٧ المغني ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ - الرصف ص ٣٢٤ .

(٥) في ب : (كقولك) . (٦) في ط : (في الموجب) . (٧) من الآية ٤ / نوح . و (من) في الآية الكريمة عند الكسائي وهشام من الكوفيين والأخفش من البصريين زائدة لأنهم لا يشترطون دخولها على النكرات أو كونها في غير موجب . أما الفراء فقد قال بأن (من) - في الآية الكريمة - بمعنى (عن) ، قال في معانيه ٣ / ١٨٧ : « ... فإذا كانت في موضع جمع كأن (من) : عن ، كما تقول : اشتكيت من ماء شربته ، وعن ماء =

أما قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ فيجوز أن يكون المراد : يغفر لكم بعض ذنوبكم^(١) ، فإن زعموا أنه يدفعه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(٢) قلنا لا بُعْدَ في أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم .

ولو سلمنا أن قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عام لجميع هذه الأمة فليس قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ خطاباً لهذه الأمة ، وإنما هو خطاب لقوم نوح عليه السلام^(٣) . ولا يلزم من غفرانه لهذه الأمة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب .

وأما قولهم : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ^(٤) ، فيحتمل أن يكون المعنى : قد كان شيء من مطر^(٥) إما للتبويض ، وإما للتبيين ، ولا يثبت مثل هذا الأصل مع هذه المحتملات .

= شربته ، وعن ماء شربته ، كأنه في الكلام : يغفر لكم عن أذنايبكم . ومن أذنايبكم ١١٤ . وفي معاني الأخفش : « ... وإن شئت قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك قال : (ويكفر عنكم سيئاتكم) فهذا ليس باستفهام ولا نفي ، وتقول : زيد من أفضلها ، تريد : هو أفضلها ، وتقول العرب قد كان من حديث ... ١١٤ . مخطوطة المعاني ٤٣ / أ ، ب ، منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ . وينظر في هذه المسألة : الفصل ص ٢٨٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢ ، ١٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ - المقرب ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ - التوطئة ص ٢٢٦ - الارتشاف ٢ / ٧٢٧ - المعنى ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٧ - البحر المحيط ٤ / ١١٣ ، ٣٣٨ - رصف المباني ص ٣٢٥ - الأزهية ص ٢٣٨ - الجي الداني ص ٣١٨ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٥ - شرح الجامي ٢ / ٧٢٤ .

(١) هذا تخرج سيوييه وتبعه كثير من النحويين . قال سيوييه ٢ / ٣٠٧ : « ... ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبويض ١١٤ . (٢) من الآية ٥٣ / الزمر .

(٣) نقل الرضي هذا القول في شرحه غير معزى إلى المصنف . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٢٣ .

(٤) قول حكيم عن البغداديين .

(٥) قال الشلوبين في التوطئة ص ٢٢٦ : « ... كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه ١١٤ . هذا .. وقد اعترض الرضي في شرحه على تخرج المصنف بقوله : « ... وقول المصنف : شيء من مطر ، و (من) للتبويض أو التبيين . فيه نظر ، لأن =

وَ (إِلَى) لِلِإِنْتِهَاءِ ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) قَلِيلاً

قوله : « وَ (إِلَى) لِلِإِنْتِهَاءِ إلى آخره » .
اختلف في معنى (إلى) فقيل : ظاهرة في الانتهاء^(١) فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازاً .

وقيل : ظاهرة في الدخول فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً^(٢) .
وقيل : مشتركة فيهما^(٣) .

وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها لم يدخل ، وإن كان من جنسه دخل^(٤) والمذهب الأول^(٥) . ووجوب غسل المرفقين والكعبين^(٦) على القول بالوجوب على هذا المذهب ليس مأخوذاً من الآية ، وإنما هو مأخوذ من بيانه ﷺ .

= حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط - ذكرناه في باب الموصول - قليل ، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلاً ، لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائداً نحو : كفي يزيد ١٤٥ هـ . شرح الرضي ٢ / ٣٢٣ . وينظر قول المصنف أيضاً في شرح الوافية ٢ / ٥٩١ .

(١) سواء كان في المكان نحو : خرجت إلى السوق ، أو في الزمان نحو قوله تعالى : ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ من الآية ١٨٧ / البقرة - أو في غيرها نحو : قلبي إليك .

وفي سيبويه ٢ / ٣١٠ : « وأما (إلى) فمتمى لابتداء الغاية ، نقول : من كذا إلى كذا ... ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي : إنما أنت غايتي ١٤٥ هـ . ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٩ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠١ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٢) نقل الرضي والعلوي هذا القول عن المصنف ولم يعزياه إلى أحد . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٢٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٣) في شرح العلوي : « وقيل : مشتركة فيهما جميعاً ، لأنه قد ورد تارة يدخل وتارة غير داخل ١٤٥ هـ . شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ . ولم يذكر هذا القول الرضي في شرحه .

(٤) قال الرضي ٢ / ٣٢٤ : « وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : أكلت السمكة إلى رأسها ، فالظاهر الدخول ، وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو : ﴿ أتموا الصيام إلى الليل ﴾ ١٤٥ هـ .

(٥) لم يصرح المصنف باختياره المذهب الأول في شرح الوافية . وقد تبعه في اختياره هذا القول جمع من شراح الكافية منهم الرضي والعلوي . ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٩٣ . شرح الرضي ٢ / ٣٢٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٦) أي في قوله تعالى : ﴿ يأياها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ من الآية ٦ / المائدة قال المصنف في شرح =

وَحَتَّى ، كَذَلِكَ ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) كَثِيرًا ، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ

قوله^(١) : « و (حَتَّى) كَذَلِكَ » .

١٥٩ يعني أنها بمعنى الانتهاء ، // إلا أنها ظاهرة في أن ما بعدها يدخل فيما قبلها نحو^(٢) : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنَمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، والمعنى : أَكَلْتُ الرَّأْسَ ، وَنِيمَ الصَّبَاحِ^(٣) .

قوله : « وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ... » .

فلا يقال : حتاه ، كما يقال : إليه^(٤) خلافا للمبرد^(٥) ، وحجته قول الشاعر :

= الوافية ٢ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ : « وعلى الظاهر فإنما يدخل قوله تعالى : (إلى المرافق) و (إلى الكعبين) ، بيان ذلك من النبي عليه السلام بالنقل ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله » ١٥٩ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

هذا .. وقد أغفل المصنف الحديث عنها بمعنى (مع) قليلا ، وقد مثل به النحاة بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِهِمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ ﴾ ويقوله : ﴿ مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ والصراب أنها في الآيتين على بابها ، وأن تقدير الأولى : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ مِضَافًا إِلَى أَمْوَالِهِمْ ، وأن تقدير الثانية : مِنْ أَنْصَارِي إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، أي : أنها هي الغاية والمنتهى . وينظر : معاني الرماني ص ١١٥ - البحر المحيط ٣ / ١٦٠ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٥ - شرح الرضي ط / ٣٢٤ .

(١) سقط من ج : (قوله) . (٢) في ب ، ج : (كقولك) .

(٣) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، فقد تبعه المصنف في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها سواء كان جزءا منه أو ملاقي آخر جزء منه حملا على العاطفة وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان أو ملاقي آخر جزء منه ، وفصل عبد القاهر والرماني والأندلسي وغيرهم ، فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل - كما في العاطفة - والملاقي غير داخل . شرح الرضي بتصرف ٢ / ٣٢٥ . وينظر : المفصل ص ٢٨٤ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ - جمل عبد القاهر ص ٢٥ ، ٢٦ - معاني الرماني ص ١١٩ .

(٤) في سيبويه ٢ / ٣١٠ : « ... تقول : قمت إليه ، فجعلته منتهاك من مكانك ، ولا تقول : حتاه » ١٥٩ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٢٠ ، شرح الوافي للمصنف ٢ / ٥٩٤ .

(٥) لم أجد نصا للمبرد يفيد القول بذلك لا من قريب ولا من بعيد ، يدل على ذلك أن ابن السراج لم يصرح بنسبته إلى المبرد ، فقد نسبته إلى غير سيبويه بقوله : « ... وغير سيبويه يميز : حتاه وحتاك في الخفض » ١٥٩ . أصول النحو ١ / ٥٢٠ . ونسب ابن هشام هذا القول في المعنى ١ / ١٢٣ إلى الكوفيين والمبرد . ولم ينسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٠ وجعله خاصا بضرورة الشعر . غير أن المصنف قد صرح بهذه النسبة هنا وكذا في شرح الوافية =

[٤٨] فَتَى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ^(١)

والذي يدل على امتناعه أنها مستعملة كثيرا كاستعمال (إلى) ، ولو كان ذلك جائزا لوقع ، ولو وقع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين^(٢) .

وحكمة ترك استعماله كراهة لبقاء ألفها أو تغييرها^(٣) مع الاستغناء عنها بـ (إلى)^(٤) لأنهم لو قالوا : حتاه ، خالفوا باب الألفات التي لا أصل لها في أنها إذا اتصلت بالمضمر^(٥) قلبت ياء كـ (عَلَى) و (إِلَى) و (لَدَى) في قولهم : عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ ، وَلَدَيْكَ ، ولو قلبوها ياء خالفوا^(٦) القاعدة الأصلية في أن المضمر^(٧) لا يغير الكلمة .

وحجة المبرد^(٨) أنه^(٩) حركة كـ (إلى) فدخلت على المضمر مثلها^(١٠) .
والجواب ما قدمناه^(١١) .

= ٥٩٤ / ٢ ، وكذا ابن يعيش ١٦ / ٨ ، والرضي ٣٢٦ / ٢ ، وابن هشام في الجامع الصغير ص ١٣٧ ، والمرادي في الجني الداني ص ٥٤٣ ، والعلوي في شرحه ٨٥٠ / ٢ . وكذا الجامي ٧٢٦ / ٢ .

٤٨ = عجز بيت من الوافر لم يعلم قائله ولم أعثر على من نسبه لقائل معين .

وصدره : فلا والله لا يلفي أناس

ويروى عجزه : يا ابن أبي زياد . (شرح ابن عقيل ١١ / ٢) .
والبيت في شرح الرضي ٣٢٦ / ٢ - المقرب ١٩٤ / ١ - شرح الألفية للمرادي ٢٠٠ / ٢ -
شرح ابن عقيل ١١ / ٢ - شرح الأشموني ٢٨٧ / ٢ - خزنة الأدب ١٤٠ / ٤ والشاهد فيه
قوله : (حتاك) على أن المبرد تمسك به حيث جر الضمير بـ (حتى) . وخرجه جمهور النحويين
على الشنوذ ، وخصه ابن مالك بالضرورة .

- (١) لم يثبت هذا الشاهد في ج ، ط ، وهو في ط : (حتاك يا ابن أبي يزيد) .
- (٢) نقل العلوي هذا التعليل في شرحه ٨٥٠ / ٢ وكذا ما يأتي من قول المصنف دون أن يشير .
- (٣) في ب : (أو لتغيرها) ، وفي ج : (أو تغيرها) ، وفي ط : (أو لتغيرها) .
- (٤) سقط من ج : (إلى) .
- (٥) في أ : (بالمضمرات) .
- (٦) في ب : (لخالفوا) .
- (٧) في ط : (الضمير) .
- (٨) هذا على زعمه بأن هذا القول هو قول للمبرد ، وبعد بحث فيما وقع تحت يدي من مظان لم يثبت .
- (٩) في ط : (أنها) .
- (١٠) سقط من أ : (مثلها) .
- (١١) أي من أنه لم يسمع ، ولو سمع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين .

وَ (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً . وَابْتِئَاءً لِلإِلصَاقِ ، وَالإِسْتِعَانَةِ ،
وَالْمُصَاحَبَةِ ، وَالْمُقَابَلَةِ ، وَالتَّعْدِيَةِ ، وَالظَّرْفِيَّةِ

قوله : « وَ (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ نَحْوُ (١) : جَلَسْتُ فِي الدَّارِ ، وَفِي المَسْجِدِ ، وَلِذَلِكَ
قَدَرُ الظَّرْفِ بِهَا .

قوله : « وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً » .

ومنه قوله تعالى (٢) : ﴿ وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٣) ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهَا
عَلَى بَابِهَا وَإِنَّمَا قَصِدُ المِبالِغَةِ فِي الإِسْتِقْرَارِ فَاسْتَعْمَلَ حَرْفَ الظَّرْفِيَّةِ لِذَلِكَ (٤) .

قوله : « ابْتِئَاءً لِلإِلصَاقِ ... » .

نَحْوُ (٥) : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، أَيْ : التَّصَقُّ مَرُورِي بِالْمَكَانِ الَّذِي يَلْبِاسُهُ (٦) .
وَالإِسْتِعَانَةَ نَحْوُ : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ (٧) . وَالْمُصَاحَبَةَ نَحْوُ : اشْتَرَى الفَرَسَ بِسَرَجِهِ وَلِجَامِهِ (٨) .
وَالْمُقَابَلَةَ نَحْوُ : بَعَثَ هَذَا بِهَذَا (٩) . وَالتَّعْدِيَةَ نَحْوُ : خَرَجْتُ بِزَيْدٍ (١٠) .
وَالظَّرْفِيَّةَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ بِهِ ، وَجَلَسْتُ بِالمَسْجِدِ (١١) .

- (١) فِي ب ، ج : (كَقَوْلِكَ) . (٢) فِي ج ، ط : (سِجَانَهُ) .
(٣) مِنَ الآيَةِ ٧ / طه . قَالَ الفَرَاءُ : « وَقَوْلُهُ : (لأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) يَصْلُحُ (عَلَى) فِي مَوْضِعِ
(فِي) ، وَإِنَّمَا صِلِحَتْ (فِي) لِأَنَّهُ يَرْفَعُ فِي الخَشْبَةِ فِي طَوْلِهَا فَصَلِحَتْ (فِي) ، وَصَلِحَتْ (عَلَى) لِأَنَّهُ
يَرْفَعُ فِيهَا فَيَصِيرُ عَلَيْهَا » ٥١٤ . مَعَانِي القُرْآنِ ١٨٦ / ٢ . وَيَنْظُرُ المَقْتَضِبَ ٣١٨ / ٢ .
(٤) قَالَ العَكْرِيُّ : « ... (فِي) هُنَا عَلَى بَابِهَا لِأَنَّ الجُدُوعَ مَكَانٌ لِلْمَصْلُوبِ وَمَحْتَوٍ عَلَيْهِ » ٥١٤ . وَقَالَ
الرِّمَّحْشَرِيُّ : « شَبَّهَ تَمَكَّنَ المَصْلُوبِ فِي الجُدُوعِ بِتَمَكَّنَ الشَّيْءِ المَوْعِيِّ فِي وَعَائِهِ » ٥١٤ . يَنْظُرُ : الكَشَافُ
٢ / ٥٤٦ - التِّيَّانُ ٢ / ٨٩٧ - المَفْصَلُ ٨ / ٢٨٤ - شَرْحُ الوَاقِيَةِ ٢ / ٥٩٥ - مَعَانِي الرِّمَّانِيِّ
ص ٩٧ - شَرْحُ ابْنِ بَيْعِشٍ ٨ / ٢١ - وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٢ / ٣٢٧ هَذَا .. وَقَدْ نَسَبَ الرِّمَّانِيُّ القَوْلَ
الأَوَّلَ لِلْكُوفِيِّينَ ، وَالقَوْلَ الثَّانِيَّ لِلْبَصْرِيِّينَ . المَعَانِي ص ٩٦ .
(٥) فِي ب ، ج : (كَقَوْلِكَ) . وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي .
(٦) يَنْظُرُ : المَقْتَضِبَ ١ / ١٧٧ ، أَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ ١ / ٥٠٣ .
(٧) يَنْظُرُ : مَعَانِي الرِّمَّانِيِّ ص ٣٦ - شَرْحُ الوَاقِيَةِ ٢ / ٥٩٧ - شَرْحُ ابْنِ بَيْعِشٍ ٨ / ٢٢ .
(٨) يَنْظُرُ : المَفْصَلُ ص ٢٨٥ - شَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١ / ٢٨٨ - المَغْنِي ١ / ١٦٨ .
(٩) يَنْظُرُ : رِصْفُ المَبَانِيِّ ص ١٤٦ - شَرْحُ الوَاقِيَةِ ٢ / ٥٩٨ - شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢ / ٣٢٧ .
(١٠) يَنْظُرُ : سَبِيحُوه ١ / ٧٦ ، ٧٨ - رِصْفُ المَبَانِيِّ ص ١٤٣ - مَعَانِي الرِّمَّانِيِّ ص ٣٩ .
(١١) أَيْ : تَكُونُ بِمَعْنَى (فِي) . وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الوَاقِيَةِ ٢ / ٥٩٨ - المَغْنِي ١ / ١٠٤ .

وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبْرِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ قِيَاسًا ، وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا مِثْلُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَالْقِيَامُ بِيَدِهِ . وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ ، وَالتَّغْلِيلِ ، وَبِمَعْنَى (عَن) مَعَ الْقَوْلِ ..

قوله : « وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبْرِ ^(١) فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ قِيَاسًا » ^(٢) .

نحو : هل زيد بقاءم ؟ ، وما زيد بقاءم .

قوله : « وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا » .

كقولهم في (حسبك زيد) و (ألقى بيده) : بحسبك زيد ^(٣) ، وألقى بيده ^(٤) .

قوله : « وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ » نحو ^(٥) : جاءني أخ له ، و غلام له .

قوله : « وَالتَّغْلِيلِ » ^(٦) . نحو : جئتكَ للسمن واللبن ، وإكرامك الزائر .

قوله ^(٧) : « وَبِمَعْنَى (عَن) مَعَ ^(٨) الْقَوْلِ » .

يعني في مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ ^(٩) ولم يرد أنهم خاطبوا (الذين آمنوا) بذلك إذ كان يجب أن يقال : لو كان خيرًا ما سبقتمونا إليه ، وإنما المعنى : وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا .

(١) (في الخبر) لم تثبت في نسخ المتن .

(٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٧ - المقتضب ٤ / ٤٢١ - معاني الأخفش الأوسط ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

أصول ابن السراج ١ / ٥٠٣ - معاني الرماني ص ٤٠ ، ٤١ - شرح الوافية ٢ / ٥٩٨ -

المفصل ص ٢٨٥ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٨ المعنى ١ / ١٠٦ -

١١١ - الجنى الداني ص ١١٠ - رصف المباني ص ١٤٧ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٣) هذا مثال لزيادتها في المبتدأ .

(٤) مثال لزيادتها في المفعول ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ١٩٥ / البقرة .

وقد تزداد في الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ٧٩ / النساء . وفي خبر المبتدأ -

على رأى الأخفش - في نحو قوله تعالى : ﴿ وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ ٢٧ / يونس . ينظر معاني

الأخفش ورقة ١٣٠ / أ - منهج الأخفش ص ٢٢٩ - معاني الحروف للرماني ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٥) في ب : (كقولك) وكذا فيما يأتي . (٦) في ب : (وللتغليل) .

(٧) سقط من ب ، (قوله) . (٨) سقط من ب : (مع) .

(٩) من الآية ١١ / الأحقاف . قال الفراء : « لما أسلمت مزينة وجهينة وأسلم وغفار قالت بنو عامر

ابن صعصعة وغطفان وأشجع : لو كان هذا خيرًا ما سبقنا إليه رعاة البهم . فهذا تأويل قوله :

(لو كان خيرًا ما سبقونا إليه) ، ١٤٤ . معاني الفراء ٣ / ٥١ . هذا .. ويرى الزمخشري أن اللام

في الآية الكريمة تعليلية وليست بمعنى (عن) ، قال : (للذين آمنوا) لأجلهم ، وهو كلام كفار

مكة ١٤٤ . الكشف ٣ / ٥١٩ . وقال العلوي في شرحه - بعد أن ذكر قول الزمخشري =

وَزَائِدَةٌ ، وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِلتَّعْجِبِ

قوله : « وَزَائِدَةٌ فِي مِثْلِ (١) قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (٢) بِمَعْنَى (٣) : رَدِفَكُمْ (٤) .

قوله : « وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِلتَّعْجِبِ » كَقَوْلِهِ (٥) :
[٤٩] لِلَّهِ يَتَّقِي عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْأَسْرُ

= السابق : : « ... وهذا لا غبار عليه ، أي أن هذه المقالة ما صدرت من الكافر إلا من أجل خطاب المؤمنين . وإنما لم يقل (سيقتمونا إليه) لما كان الأكثر من المؤمنين غائباً ، لأن الاسم الظاهر بمنزلة الغائب ، فلما قدم عاد إليه ضمير الغائب ، ٥١٤ . شرح العلوي ٢ / ٨٥٥ - وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٨٨ ، ٣٢٩ .

(١) سقط من ج : (مثل) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستمعلون ﴾ الآية ٧٢ النمل . ينظر : الكشف ٣ / ١٥٨ - المفصل ص ٢٧٦ - البيان ٢ / ٢٢٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٠ - الجني الداني ص ١٠٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٥ ، ٢٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٩ . وقال العكبري في الآية : « ... ويجوز أن لا تكون زائدة ، ويحمل الفعل على (دنا لكم) أو (قرب من أجلكم) والفاعل (بعض) ٥١٥ . البيان ٢ / ١٠١٣ .

(٣) في ب : (يعني) . (٤) سقط من أ : (ردفكم) .

(٥) اختلف المحققون في تعيينه ، فقال سيبويه - وتبعه الأعلام وابن السيد ، أنه أمية بن أبي عائذ (سيبويه ٢ / ١٤٤ - الحلال ص ٩٦) . وقال الزمخشري ، وتبعه ابن يعيش - إنه عبد مناة الهذلي . (المفصل ص ٣٤٥ - شرح ابن يعيش ٩ / ٩٨) . وفي شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩ هو مالك بن خالد الخناعي . وقال السكري إنه أبو ذؤيب الهذلي . وقال أبو عمرو : إنه الفضل ابن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

٤٩ = البيت من البسيط وهو في سيبويه ٢ / ١٤٤ - المقتضب ٢ / ٣٢٣ - جمل الزجاج ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨ - الحلال لابن السيد ص ٩٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٩ - المفصل ص ٣٤٥ - المخصص ١٣ / ١١١ - التوطئة ص ٢٤٦ - شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩ - المغني ١ / ٢١٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٥٣ ، ٨٦٤ الخزانة ٢ / ٣٦١ ، ٤ / ٢٣١ - اللسان (حيد) (ظون) (أيس) الممع ٢ / ٣٢ - الدرر ٢ / ٢٩ - الأشموني ٢ / ٢١٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٠ .

والشاهد فيه قوله : (لله) حيث دخلت اللام في اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب ، قال سيبويه ٢ / ١٤٤ : « ... وبعض العرب يقول في هذا المعنى (لله) فيجيء باللام ، ولا تجيء =

و (رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِنِكْرَةِ مُوصُوفَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ ..

بمعنى : والله ، إلا أنها مخصوصة بما فيه معنى التعجب ، لا تقول : لِلَّهِ قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا لِيَقُومَنَّ ، وَلَكِنْ : لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ ، لِلَّهِ لَتَبَعْتُنَّ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ (١) .
قوله : « وَ (رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ » (٢) .

لأن معناها معنى الإنشاء في التقليل مثل (كَمْ) في التكثير (٣) ، فوجب أن يكون لها صدر الكلام كغيرها مما فيه معنى الإنشاء .

قوله : « مُخْتَصَّةٌ بِنِكْرَةِ مُوصُوفَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ » (٤) .

لأن وضعها لتقليل نوعٍ من جنسٍ ، فإذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة (٥) وَفُرِّتَ عَلَيْهَا مَا تَقْتَضِيهِ مِنْ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى نِكْرَةٍ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ ، فَلَوْ عُرِّفَ وَقَعَ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا .

= إلا أن يكون فيه معنى التعجب ٥١٥ . ويروي صدر الشاهد : تالله يبقي . الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٩ - الحلل ص ٩٦ شرح الرضي ٢ / ٢٤٠ - خزنة الأدب ٤ / ٢٣١ . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(ذو حيد) : يريد به الوعل ، و (الحيد) مواضع تتأ في قرنه .

(مشمخر) : الجبل العالي . (الظيان) : ياسمين البر .

(الآس) : نقط من العسل تقع من النحل على الحجارة فيستدل بها على مواقعه .

(١) ينظر : المفصل ص ٣٤٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٠ - شرح ابن يعيش ٩ / ٩٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٩ - شرح الأشموني ٢ / ٢١٦ .

(٢) في المقتضب ٤ / ١٣٩ ، ١٤٠ : « (ورب) معناه : الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا لأنه واحد يدل على أكثر منه - كما وصفت لك - ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها ، وذلك قولك : رب رجل قد جاءني ، ورب إنسان خير منك ٥١٥ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٠١ .

(٣) قال الفارسي في إيضاحه ص ٢٥١ : « ومنها (رب) وهي في التقليل نظيرة (كم) في التكثير ٥١٥ .

(٤) قوله : (على الأصح) إشارة إلى اختياره مذهب ابن السراج والفارسي - وتبعهما الزمخشري - في وجوب وصف النكرة بعدها . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٠١ - شرح الرضي ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .
(٥) في ط : (بصفته) .

قوله : « وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحذُوفٌ غَالِبًا »^(١) .

لأن المعنى على تقليل محقق فلا يكون فعله إلا ماضيا .

وإنما حذف غالبا لما كان معلوما^(٢) ، كما حذف متعلق الباء في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾^(٣) لما علم^(٤) .

١٦٠ // فإذا قلت : رُبَّ رجلٍ أكرماني ، ف (أكرمني) صفة لـ (أكرمني) صفة لـ (ورجل) - كقوله^(٥) :

[٥٠] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ

لا على أنه الفعل المتعلق به^(٦) .

وقوله (غالبًا) لأنه قد يظهر في مثل قولك : رُبَّ رجلٍ كريمٍ تَحَقَّقْتُ ، أو حَصَلْ ، وهو قليل^(٧) .

- (١) قال ابن السراج : « واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفا » ١٠١ .
 (٢) قال الفارسي : « والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جوابا ١١٤ . ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ - أيضا الثأري ص ٢٥١ .
 (٣) من الآية ٣٠ / الحمل . قال الزمخشري في مفصله ص ٢٨٦ : « ... وأنه يجيء محذوفا في الأكثر كما حذف مع الباء في (بسم الله) ... ١١٤ . (٤) في ط : (كما قد علم) .
 (٥) هو الأعشي ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ٣ - ١٣ . وقال العيني في شواهد ٣ / ٢٥١ : « هو أعشي همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله » والأول أصوب وعليه جمهور المحققين .
 ٥٠ = البيت من الخفيف ، وهو في إيضاح الفارسي ص ٢٥٢ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح ابن يعين ٨ / ٢٨ - المعنى ٢ / ٥٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٢ - شرح العلوي ٢ / ٨٥٧ - شواهد العيني ٣ / ٢٥١ - خزانة الأدب ٤ / ١٧٦ - شواهد الإيضاح للقيسي ورقة ٥٥ .
 والشاهد فيه قوله : (رب رفا هرقته) حيث حذف جوابها وهو فعل ماضٍ وتقديره : (رب رفا هرقته ضمته) وجملة (هرقته) في محل جر صفة (رفا) .
 و (أسري) عطف على (رفا) و (من معشر) متعلق بمحذوف ، أي : أسري كائنين من معشر ، و (أقيال) صفة (معشر) والتقدير أيضا : ورب أسري من معشر أقيال ملكهم .
 قال الزمخشري : « فهرته ومن معشر صفتان لرفد وأسري ، والفعل محذوف ١١٤ . المفصل ٢٨٦ . وينظر إيضاح الفارسي ص ٢٥٢ .
 (أقيال) : الملوك ، ويعني ملوك حمير . ويروي (أقتال) جمع قتل وهو العدو .
 (٦) زاد الناسخ في ب : (بل هو محذوف) . (٧) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ .

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مِنْهُمْ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلَافًا
لِلْكَوْفِيِّنَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ ، وَتَلَحُّقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجَمَلِ

قوله : « وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ ^(١) مِنْهُمْ ^(٢) مُتَمَيِّزٍ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ .. » .
نحو ^(٣) : رَبُّهُ رَجُلًا . وهذا الضمير في إبهامه كما إبهام الضمير في (نِعَم)
ولذلك كان مفردًا مذكورًا ^(٤) . خلافا للكوفيين في أنه يجب مطابقتها للتمييز ^(٥) .
والخلاف راجع إلى أنه : هل هو مضمر ^(٦) لمقدر ذهني فيجب إفراده كضمير
(نِعَم) أو هو إضمار لمقدم ذكره فتجب مطابقتها للتمييز ^(٧) ؟
قوله : « وَتَلَحُّقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجَمَلِ » .

لما كان التقليل قد يكون في المفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة توصلوا في
إدخال حرف التقليل على النسبة بـ (ما) فقالوا : رَبُّمَا قَامَ زَيْدٌ ، ويعنون : تقليل
هذه النسبة إلى (زيد) وربما زيد قام ^(٨) .

وقد تستعمل (رَبُّ) هذه - المكفوفة بـ (ما) لتحقيق النسبة الواقعة بعدها
كقوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٩) كما استعملت (قَدْ) الواقعة قبل
المضارع - وإن كانت للتقليل - لتحقيق كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ
مِنْكُمْ ﴾ ^(١٠) و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(١١) .

- (١) في أ : (ضمير) .
(٢) (بهم) في هاشم ج ، ولم تثبت في ب ، ط .
(٣) في ب ، ج : (كقولك) .
(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٠ - أصول ابن السراج ١ / ٥١٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٥٣ - معاني
الرماني ص ١٠٧ - المفصل ص ٢٨٦ .
(٥) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٠٢ - الجنبي الداني ص ٤٢٥ - الأزهية ص ٢٧٠ - الرصف
ص ١٩٠ - شرح الرضي ٢ / ٣١٥ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٨ .
(٦) في ب ، ج ، ط : (ضمير) .
(٧) في ط : (التمييز) .
(٨) ينظر : سيبويه ١ / ٤٥٩ - المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٥١١ إيضاح
الفارسي ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ - المغني ١ / ١٣٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٢ .
(٩) من الآية ٢ / الحجر . وينظر : المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٥١١ -
إيضاح الفارسي ص ٢٥٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٢ - الأزهية ص ٢٧٥ .
(١٠) من الآية ١٨ / الأحزاب . (١١) من الآية ٦٤ / النور .

قوله : وَوَاوَاهَا

وهي ^(١) الواو التي يتبدأ بها في أول الكلام بمعنى (رُب) كقوله ^(٢) :

[٥١] وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاءَهَا مَا صِحَّةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاءَهَا ^(٣)
وقوله ^(٤) :

[٥٢] وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْبِعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ ^(٥)
على معنى : رُبَّ بَلْدَةٍ .

(١) في ط : (يعني الواو) .

(٢) لم يعين أحد من المحققين قائل هذا البيت ، ولم أقف عليه ولم أجد لاحقا أو سابقا لهذا البيت .

وقد ذكره ابن جنبي في شرح التصريف للمازني ١٥١ / ٢ نقلا عن الفارسي ولم يسم فاعله .

=٥١ البيت في: المصنف لابن جنبي ١٥١ / ٢ - شرح شواهد الشافية د / ٤٣٧ - الفصل

ص ٣٦٢ - شرح ابن يعيش ١٥ / ١٠ - المخصص ١٥٦ / ١٥ - اللسان (موه) .

والشاهد فيه قوله : (وبلدة) حيث جر الاسم بعد الواو ، وفيه خلاف سيأتي .

(قالصة) : مرتفعة ، (ما صححة) : قصيرة ، (رأد الضحى) : ارتفاعه .

(٣) ثبت هذا العجز في هامش أ ، ولم يثبت في ج ، وثبت في ب عجز بيت آخر وهو :

كأن لون أرضها سماؤها . وهو خلط

(٤) هو جران العود . ينظر ديوانه ص ٥٢ .

=٥٢ البيت من الرجز ، وهو في سيبويه ١٣٣ / ١ ، ٣٦٥ - معاني الفراء ١ / ٢٨٨ / ٢ ، ١٥ ،

٢٧٣ / ٣ - المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤١٤ / ٤ - معاني الرماني ص ٦١ - معاني

الزجاجي ٢ / ٢٧ - الإنصاف ١ / ٢٧١ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٧ / ٣ ، ٢٧ / ٨ ، ٥٢ -

شرح الرضي ٢ / ٣٣٣ - شواهد العيني ٣ / ١٠٧ - شرح العلوي ٢ / ٥٦٠ - خزنة الأدب

٤ / ١٩٧ . والشاهد فيه قوله : (وبلدة) حيث جر الاسم بعد واو رب .

(البعافير) : جمع يعفور وهو ولد الظبية ، وولد البقرة الوحشية أيضا . وقال بعض أهل اللغة :

اليعفور تيس الظباء .

(العيس) : إبل يخالط بياضها شقرة ، جمع (أعيس) والأثنى : عيساء . خزنة الأدب ٤ / ١٩٧ .

(٥) لم يثبت هذا العجز في أ ، ج ، ط .

وَوَاوُ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ السُّؤَالِ

- وقد قيل : إن الخفض بها مقدرة^(١) وتقديره : رُبُّ بلدة ، وأن الواو واو العطف .
 وَرُدَّ ذلك^(٢) بأن واو العطف لا تكون في أول الكلام .
 وأجيب : بأنها قد تستعمل بتقدير جملة أخرى مقدرة .
 وضعف أيضا بأن إضمار حرف الجر معملا^(٣) على حذف القياس .
 قوله : « وَوَاوُ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ »^(٤) .
 فلا تقول : أَقْسِمُ وَاللَّهِ ، كما تقول : أَقْسِمُ بِاللَّهِ^(٥) .

ويلزم من مجيئها حذف الفعل ، كأنهم جعلوها عوضًا عن الباء والفعل معًا ،
 ومن ثَمَّ أجيب - لما استدل على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ
 إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾^(٦) - بأن واو القسم^(٧) جرت مجرى الباء والفعل معا
 فصح إعمالها بالاعتبارين ، فكان كأنها عمل واحد .
 قوله : « لِغَيْرِ السُّؤَالِ » .

يعني في مثل قولك : بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي ، فإن الواو لا تستعمل ثَمَّ وإن كان الفعل محذوفًا .

- (١) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين ، قال سيبويه ١ / ١٣٣ : « ... ولا يجوز أن تضمجر الجار ،
 ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت
 (رب) ونحوها في قولهم : وبلدة ليس بها أنيس ... ١٤٤ هـ . وما تقدم من أن الواو هي العاملة
 بنفسها هو مذهب الكوفيين وقال به المبرد ، وكلام المصنف هنا وفي شرح الوافية ٢ / ٦٠٣
 يدل على اختياره له . قال المبرد : « ... واحتجوا بإضمار (رب) في قوله : وبلد ليس به أنيس .
 وليس كما قالوا ، لأن الواو يدل من (رب) كما ذكرت لك ١٤٤ هـ . المقتضب ٢ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
 وينظر أيضا ٢ / ٣١٩ . وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٥٥) ١ / ٣٧٦ - الأمالي
 الشجرية ١ / ١٤٣ - الجنى الداني ص ١٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٣ - شرح العلوي
 ٢ / ٨٦١ - شرح الجامي ٢ / ٧٣٣ . (٢) (ذلك) زيادة من ب .
 (٣) في أ ، ط : (يعمل) وما أثبتته أوجه . (٤) في ج : (وواو القسم إلى آخره) .
 (٥) في سيبويه ٢ / ٣٠٤ : « ... والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء ١٤٤ هـ . وينظر : أصول ابن
 السراج ١ / ٥١٥ - إيضاح الفارسي ص ٢٢٥ - معاني الرماني ص ٦١ .
 (٦) الآيتان : ١ ، ٢ / الليل . وقد تقدمت في ص ٧٧٢ وينظر ص ٨٨٦ .
 (٧) في ب : (المقسم) .

مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ . وَ (التَّاءُ) مِثْلَهَا مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَ الْبَاءُ أَعْمُ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ

قوله : « مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ ... » .

يعني أنها لا تستعمل إلا في الظاهر ، ولا تستعمل في المضمر ، فلا تقول : وَكَ ، كما تقول : بِكَ ، بخلاف الباء^(١) .

والتاء مثلها فيما ذكر مختصة من الظاهر باسم الله تعالى خاصة^(٢) ، فلا تقول : تزيد ، ولا تعمرو ، ولكن : تَاللَّهِ . وقد روي الأخفش : تَرَبُّ الْكَعْبَةِ^(٣) .

قوله : « وَ الْبَاءُ أَعْمُ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ » .

يعني أعم من الواو والتاء^(٤) لأنها تكون مع الفعل ومع حذفه ، ومع السؤال وغيره ومع الظاهر وغيره^(٥) تقول : أقسمت بالله ، وبالله أخبرني ، وبزيد ، وبك لأفعلن^(٦) ، ولا تقول ذلك في الواو والتاء لأنها أصل وهما فرعان عليها .

٦١ وقد جاءت // اللام و (من) مقسما بهما في قولهم : لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ ، وقولهم : مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرٌ^(٧) ، إلا أن اللام مختصة بما فيه معنى التعجب^(٨) كالتاء بعد الاختصاص باللام^(٩) .

وأما قولهم : اللَّهُ ، وها الله ، فهما همزة الاستفهام و (ها) التي للتنبية عوضاً عن حرف القسم .

(١) قال الرماني : ... ولا يجوز أن تدخل على مضمر كما تدخل الباء في قولك : به لأخرجن ، هـ ١٤ . معاني الحروف ص ٦١ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٥٥ - الفصل ص ٢٨٧ .

(٢) في سيبويه ١ / ٢٨ : ... وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت : تالله لأفعلن ، هـ ١٤ . وينظر أيضا ٢ / ١٤٣ - المقتضب ٤ / ١٧٥ أصول ابن السراج ١ / ٥١٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٤ .

(٣) في الجنى الداني ص ٥٧ : هـ حكى الأخفش دخولها على (الرب) قالوا : ترب الكعبة وخص بعضهم دخولها على (الرب) ، بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك لأنه قد جاء : (تربي) ، وحكى بعضهم أنه قالوا : تالرحمن ، وتحياتك وذلك شاذ هـ ١٤ . وينظر : الفصل ص ٢٨٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٤ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٢ - التوضيح ٣ / ٢١ .

(٤) في ب : (من التاء والواو) . (٥) في ط : (ومع الظاهر والمضمر) .

(٦) أربعة أمثلة وهي على التوالي : مجامعتها الفعل ، والسؤال ، وجرها الظاهر ، والمضمر .

(٧) ينظر : الفصل ص ٢٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٥ .

(٨) تقدم ذكر ذلك مفصلاً في ص ٩٤٨ . (٩) سقط من ج ، ط : (بعد الاختصاص باللام) .

وفي : (لَأَ هَا اللَّهُ ذَا^(١)) لغتان ، قطع الهمزة ، ووصلها .
 فيجيء في ألف قولك^(٢) : (ها) وجهان ، حذفها ، ومدّها^(٣) ، وفيه قولان :
 أحدهما قول الخليل : إن (ذَا) مقسم عليه ، كأنه قيل : للأمر^(٤) ذَا ، فحذف
 الأمر لكثرة الاستعمال^(٥) .

والثاني - وهو قول الأخفش^(٦) : إن (ذَا) من جملة القسم^(٧) توكيدا ، كأنه
 قال : ذَا قَسَمِي ، والذي يدل عليه أمران :
 أحدهما : أنهم يذكرون المُقَسَّم عليه^(٨) بعده ، فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره .
 والثاني : أنهم يأتون بالمُقَسَّم عليه نفيا ، ولو كان ذلك بمعنى المقسم عليه لكان
 المقسم عليه مطابقا .

وأما ما في الحديث من قول أبي بكر الصديق^(٩) - رضي الله عنه - : « لَأَ هَا اللَّهُ
 إِذَنْ لَا تُعَمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ دِينِ اللَّهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ » فقد حمله بعض
 النحويين على أنه غلط من الرواة لأن العرب لا تقول : (لاها الله) إلا مع (ذَا) .
 ثم لو سلم أنه يقال مع غير (ذَا) فليس هذا موضع (إذن) لأن (إذن) تفيد
 الجزاء وهي هاهنا على النقيض^(١٠) ، فكان يقتضي أن يقول : (إذن تعمد) لأنه وقع
 جوابا بالقول من طلب السلب وليس يقاتل ، فقالوا^(١١) : إن^(١٢) الظاهر أن الحديث : « لَأَ هَا
 اللَّهُ ذَا لَا تُعَمَدُ إِلَى أَسَدٍ » فصحفتها بعض الرواة ثم نقلت كذلك^(١٣) .

- (١) في ج : (ها الله ذَا) بإسقاط (لا) . (٢) سقط من ج ، ط : (قولك) .
 (٣) ينظر : سيويه ١٤٥ / ٢ - شرح الرضي ٣٣٥ / ٢ ، ٣٣٦ - شرح العلوي ٢ / ٨٦٤
 . ٨٦٥ . (٤) في ج : (الأمر) .
 (٥) في سيويه ١٤٥ / ٢ : « ... وأما قولهم (ذَا) فزعم الخليل أنه المحلوف عليه ، كأنه قال :
 أي والله للأمر هذا ، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم (ها) كما قدم
 قوم (ها) في قولهم : ها هوذا ، وها أناذا ، وهذا قول الخليل ، ١٥١ .
 (٦) ينظر : الفصل ص ٣٤٩ - شرح ابن يعيش ١٠٦ / ٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٦ - شرح
 العلوي ٢ / ٨٦٥ . (٧) في ب ، ط : (المقسم) .
 (٨) (عليه) في هامش أ . (٩) (الصديق) زيادة من ب ، ج .
 (١٠) في أ : (النقض) . (١١) في ط : (فقال) .
 (١٢) (إن) في هامش أ ، وساقطة من ج . (١٣) ورد هذا الأثر عن أبي بكر الصديق =

وَيَتَلَّقَى الْقَسْمَ بِاللَّامِ وَ (إِنْ) وَحَرْفِ النَّفْيِ ، وَيُحَذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ أَوْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

قوله : « وَيَتَلَّقَى الْقَسْمَ بِاللَّامِ وَ (إِنْ) وَحَرْفِ النَّفْيِ »^(١) .

يعني بالقسم ها هنا ، القسم الذي لغير سؤال ، وأما قسم السؤال^(٢) فلا يتلقي إلا بما فيه معنى الطلب نحو^(٣) : بالله أخبرني ، وهل قام زيد ؟ ، ولذلك سمي قسم السؤال أي : قسم الطلب .

وأما غيره فيتلقي باللام و (إِنْ) وحرف النفي ، وكأنهم قصدوا إلى أن يبينوا أن هذا هو المقسم عليه من أول الأمر^(٤) ، فاللام كقولك : لزيد قائم ، ولأفعلن . و (إِنْ) كقولك : إن زيد القائم^(٥) . وحرف النفي كقولك : ما زيد بقائم ، ولا يقوم زيد .

قوله : « وَيُحَذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ » .

كقولك^(٦) : زيد - وَاللَّهِ - قائم ، لأنه اعتراض بين المبتدأ والخبر وهي في المعنى المقسم عليه ، فاستغنى عن إعادته .

وقوله : « أَوْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ » .

كقولك : زيد قائم والله ، لأن المقسم عليه في المعنى هو ما تقدم ، فاستغنى عن إعادته .

= في سيرة ابن هشام ٤ / ٤٨٨ ، وذكر قصته العلوي في شرحه ٢ / ٨٦٦ بقوله : « ... والذي سمعناه في (سيرة ابن هشام) في قصة أبي بكر رضي الله عنه ، أن (أبا قتادة) ضرب رجلاً من المشركين فقطع يده ، فاعتنقه بيده الأخرى وكاد يقتله ، فلولا نزفه الدم لقتل أبا قتادة ، فلما سقط ضربه فقتله وأجهضه القتال عنه ، فجاء رجل آخر من أهل مكة فأخذ سلبه ، فقال الرسول ﷺ : « من قتل قتيلاً فله سلبه » . فقال أبو قتادة : والله يا رسول الله لقد قتلت قتيلاً ولم أدر من سلبه ؟ فقال رجل من أهل مكة : سلبه عندي فأرضه عني يا رسول الله ، فقال أبو بكر : لا والله لا يرضيه ، نعد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله تقاسمه سلبه أردد عليه ، أردد عليه سلب قتيله . فقال رسول الله ﷺ : صدق أردد عليه سلبه . فأما ما رواه (لاه الله ذا) فالخيار عندنا فيها ، (ذا) محلوف عليه على وجهه السلب ، كأنه قال : لا كان ذا ، ١١٤ .

(١) هذه عبارة الزمخشري . ينظر الفصل ص ٣٤٥ . وقال الرضي ٢ / ٣٣٨ : « معنى (يتلقى) أي :

يستقبل ، والمعنى يجاب القسم » ١١٤ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٠٥ .

(٢) في ط : (وأما القسم الذي بالسؤال) . (٣) في ب : (كقولك) وفي ج : (كقوله) .

(٤) هذه العبارة في هامش ب . (٥) في ب : (والله إن زيدا لقائم) وهو خطأ .

(٦) في أ : (وقد يحذف) . (٧) في ط : (نحو) وكذا فيما بعده .

وَ (عَنْ) لِلْمُجَاوِزَةِ . وَ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ . وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا

قوله : « وَ (عَنْ) لِلْمُجَاوِزَةِ » .

كقولك^(١) : رمي عن القوس ، لأنه يجاوز السهم عنها ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه يجعلهما متجاوزين عنه^(٢) .

قوله : « وَ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ » .

كقولك : زيد على السطح ، وجلس على الحائط ، لاستعلائك إياه^(٣) .

« وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا »^(٤) .

كقولك : جلست من عن يمينه^(٥) . يجب أن يتأول^(٦) بمعنى (جانب) . وقوله^(٧) :

[٥٣] غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِيلٌ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْزَاءَ مُجْهَلٌ

(١) (كقولك) في هامش أ . (٢) في الفصل ص ٨٨ : « وَ (عَنْ) للبعد والمجازة كقولك :

رمي عن القوس ، لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه ٥١٤ . وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٨ - معاني الرماني ص ٩٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٦ ، ٦٠٧ - الأزهية ص ٢٨٩ - الرصف ص ٣٦٧ .

(٣) (وجلس على الحائط ، لاستعلائك إياه) في هامش ج . وينظر : المتقضب ٤ / ٤٢٦ - إيضاح

الفارسي ص ٢٥٩ - اللع ص ١٥٧ - المغني ١ / ١٤٣ . (٤) عبارة المتن في هامش ج .

(٤) في : (يمين زيد) . ومثله قول قطري بن الفجاءة :

ولقد أراي للرماح رديفة من عن يميني تارة وأمامي

وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٤٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٣ - شرح الحماسة للمرزوقي

١ / ٣٦ - المغني ١ / ١٤٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٤٩ - شرح العلوي ٢ / ٨٧٠ - الخزانة

٤ / ٢٥٨ - شرح الأشموني ٢ / ٢٢٦ - شواهد العيني ٣ / ٣٠٥ - التصريح ٢ / ١٩ .

(٦) في ب ، ج : (يؤول) .

(٧) هو مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي فصيح كان في زمن جرير والفردق .

٥٣ = البيت من الطويل ، وهو في سيبويه ٢ / ٣١٠ - المتقضب ٣ / ٥٣ - الكامل ٣ / ٩٨ - نوادر

أبي زيد ص ١٦٣ - جمل الزجاجي ص ٧٣ - الاقتضاب ص ٤٢٨ - الحلال ص ٧٨ - إيضاح الفارسي

ص ٢٥٩ - فصول ابن معط ص ٢١٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٨ - شرح الكافية الشافية

١ / ٢٨٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ المغني ١ / ١٤٦ - معاني الرماني ص ١٠٧ - الجنبي الداني

ص ٤٧٠ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٢٠ - الخزانة ٤ / ٣٠٣ - العيني ٣ / ٣٠١ =

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، وَزَائِدَةٌ ، وَقَدْ تُكُونُ اسْمًا

فيجب أن يتأول^(١) بمعنى (فَوْقَ) لِمَا ثَبِتَ مِنْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ مَخْتَصَةٌ بِالنَّوْعِ الَّذِي اخْتَصَّ بِمَعْنَى الْأَسْمَاءِ .

قوله^(٢) : « وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ » كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ كَعَمْرٍو .

قوله : « وَزَائِدَةٌ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) والمعنى : لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ^(٤) .

قوله : « وَقَدْ تُكُونُ اسْمًا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ^(٥) :

[٥٤] يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبُرْدِ الْمُتَنَهَمِّ

أي : مِثْلُ الْبُرْدِ ، لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا .

= والشاهد فيه قوله : (من عليه) حيث جاءت (على) اسما بمعنى (فوق) لدخول (من) عليها ، هذا مذهب البصريين ، ويرى الكسائي والقرءاء ومن تبعهم من الكوفيين (أن (على) باقية على حرفيتها بعد دخول (من) عليها . والصواب الأول وعليه جمهور المتأخرين . ويروى الشاهد :

غدت من عليه بعد ما تم خمسهما تصل وعن قيض بيضاء مجمل

سيبويه ٢ / ٣١٠ - المقتضب ٣ / ٥٣ - وينظر هامش المقتضب ٣ / ٥٣ ، ٥٤ .

(١) في ج : (يؤول) . (٢) سقط من ج : (قوله) .

(٣) من الآية ١١ / الشورى . قال الأنباري : « في الكاف وجهان ، أحدهما : أن تكون الكاف

زائدة وتقديره : ليس مثله شيء . والثاني : أن تكون غير زائدة ويكون المراد بـ (المثل) : الذات ،

فإنه يقال : مثلي لا يفعل هذا ، أي : أنا لا أفعل هذا ... ١٤٠ هـ . البيان ٢ / ٣٤٥ .

وقال العكبري : « ... وقيل : (مثل) زائدة ، والتقدير : ليس كهو شيء ، كما في قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ... وهذا قول بعيد ١٤٠ هـ . التبيان ٢ / ١١٣١ وينظر : الكشف

٣ / ٤٦٣ - مشكل مكِّي ٢ / ٢٧٦ - المغني ١ / ١٧٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٤ .

(٤) العبارة في هامش ج . (٥) هو العجاج - ملحقات ديوانه ص ٨٣ .

٥٣ = من الرجز وقوله : بيض ثلاث كنعاج جم

وهو في : إصلاح المنطق ص ٢٥٥ - المفصل ص ٢٨٩ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٩ شرح ابن

يعيش ٨ / ٤٤ - المغني ١ / ١٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ - الجنبي الداني ص ٧٩ - خزانة

الأدب د / ٢٦٢ - شواهد العيني ٣ / ٢٩٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٧٣ - شرح الأردبيلي

ص ٣٠٤ - شرح الجامي ٢ / ٧٣٨ - التصريح ٢ / ١٨ - الكافي ٢ / ٧٣٨ - الأشموني

٢ / ٢٢٥ . والشاهد فيه قوله : (عن كالبرد) حيث استعملت (الكاف) اسما لدخول حرف

الجر عليها . وهذا على مذهب سيبويه مخصوص بالضرورة لا يجوز في سعة الكلام ، =

وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ خِلَافًا لِلْمُبْرَدِ^(١) . وَمُنْذُ وَمُنْذُ ، لِلْإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي

قوله : « وَمُنْذُ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ^(٢) لِلْإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي »^(٣) .

١٦٢ كقولك : ما رأيته منذ سنة كذا // أي : ما رأيته من سنة كذا ، أي : ابتداء ذلك من هذه السنة ، فاستعمالها^(٤) للابتداء في الزمان كاستعمال (مِنْ) في الابتداء في غير الزمان نحو^(٥) : خرجت من البصرة .

فأما استعمال (مُنْذُ) و (مُنْذُ) في الزمان فمتفق عليه ، وأما استعمال (مِنْ) في غير الزمان - خاصة - فمختلف فيه .

فالبصريون يخصصونه ، والكوفيون يعممونه^(٦) . واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾^(٧) فقد دخلت (مِنْ) على الزمان . وتأوها البصريون بمعنى : من تأسيس أول يوم . ولا حاجة إلى التأويل^(٨) .

= قال ١ / ١٠٣ : « ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال الراجز - وهو حميد الأرقط - :

فصبروا مثل كمصف مأكول .

وقال خطام المجاشعي : وصاليات ككما يؤثفين ٥١٥ .

أما على مذهب الأخفش والفارسي والجزولي وكثير من المتأخرين فإن ذلك جائز من غير ضرورة . ينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٦٠ - المغني ١ / ١٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ .

(١) هذه العبارة لم يثبتها إلا الجامي في شرحه ٢ / ٧٣٩ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٩٠ - سيبويه

١ / ٣٩٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٤ . (٢) في ط : (في الزمان) ولم يثبت في المتن .

(٣) تقدم الحديث عنها مفصلا في باب الظروف ص ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ .

(٤) في ب ، ج : (واستعمالها) . (٥) في ب ، ج : (كقولك) .

(٦) مذهب البصريين أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان فقط ومذهب الكوفيين والأخفش أنها تكون لابتداء الغاية زمانا ومكانا ، واستدلوا بنحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ وينحو قول النابغة :

تغيرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

وقد اختار ابن مالك هذا القول الأخير . وقد تقدم ذكر هذا في ص ٩٤٠ هامش (٢) .

(٧) من الآية ١٠٨ / التوبة . وينظر : البيان ١ / ٤٠٥ - التبيان ٢ / ٦٦٠ .

(٨) ظاهر هذا أن المصنف يختار قول الكوفيين والأخفش في هذه المسألة .

وَالظَّرْفِيَّةُ فِي الْحَاضِرِ نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرِنَا . وَمُنْدُ يَوْمِنَا . وَحَاشَا وَعَدَا
وَحَلَا لِلْإِسْتِنَاءِ .

قوله : « وَالظَّرْفِيَّةُ فِي الْحَاضِرِ ^(١) نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرِنَا ، وَمُنْدُ يَوْمِنَا » ^(٢)
كما تقول : في شهرنا وفي يومنا ^(٣) ، فيكون نفيًا للرؤية في الشهر المذكور
واليوم المذكور .

قوله : « وَحَاشَا وَعَدَا وَحَلَا ^(٤) لِلْإِسْتِنَاءِ » .

استعمال (حَاشَا) حرف جر ^(٥) هو الفصيح ، واستعمال (عَدَا)
و (حَلَا) فعلاً هو الفصيح ، والعكس في كلا ^(٦) البابين ضعيف على ما
تقدم ^(٧) ^(٨) .

* * *

-
- (١) في أ : (للحاضر) .
(٢) ينظر ما تقدم بخصوص (مذ) و (مند) ص ٧٧٧ - ٧٧٩ .
(٣) في ج : (في يومنا وفي شهرنا) .
(٤) في ج : (وحلا وعدا) .
(٥) (جر) في هامش أ .
(٦) سقط من ب : (كلا) .
(٧) تقدم الكلام فيها مفصلاً في باب الاستثناء ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ .
(٨) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ

الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ : إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنْ) فَهِيَ بِعَكْسِهَا

قوله : « الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ : إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ » .
 ووجه شبهها بالفعل المتعدي أنها تقتضي أمرين ، كما أن الفعل المتعدي يقتضي أمرين -
 فاعلاك ومفعولاك - فأعملت في متعلقها كما أعمل^(١) الفعل المتعدي في متعلقه .
 وخولف بينهما كما خولف بين متعلقي الفعل ، إلا أن المنصوب - هاهنا - مقدم وفي الفعل
 مؤخر ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بينهما من أول الأمر . أو لأنه لما كان عملها فرعا عن
 الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع . وقد يقال :
 أشبهت الفعل لأنها على ثلاثة أحرف فصاعدا مبنية على الفتح كالأفعال . أو لأن معانيها
 معاني الأفعال . كأنك قلت : أكذبت ، وشبَّهت ، واستدركت ، وتمنيت وترجيت^(٢) .
 قوله : « وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنْ) » . يعني : سوى (أن) المفتوحة .
 قوله : « فَهِيَ بِعَكْسِهَا »^(٣) أي : لا يكون لها^(٤) صدر الكلام .

وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام ،
 وذلك يقتضي التقديم - كما ذكرنا في غير موضع - ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر
 فينبى عليه ، ولو لم تتقدم الحروف^(٥) لبقى السامع في حيرة جواز التقديرات المتعددة ،
 فلا يتفرغ باله لأمر مخصوص يبنى عليه ، ألا ترى أنه لو جاز تأخير أمثال هذه فإذا قال
 المتكلم : زيد قائم ، لم يدر السامع إثبات هو أم نفي أم تشبيه أم تمن أم ترجح ؟ وإذا
 قال من أول الأمر ، إن أو (ما)^(٦) أو كأن أو ليت أو لعل ، تبين له^(٧) من أي قسم
 هو فيتفرغ باله لغيره .

وأما (أن) المفتوحة فقد تقدم علة كونها لا يكون لها^(٨) صدر الكلام - في
 المبتدأ^(٩) واختلاف الناس في التعليل .

- (١) في ب ، ج ، ط : (كإعمال) .
 (٢) في ج : (يعني وهي بعكسها) .
 (٣) في ب ، ج ، ط : (يقدم) .
 (٤) سقط من ب ، ج ، ط : (الحروف) .
 (٥) سقط من أ : (له) ، وفي ج : (يتبين له) .
 (٦) سقط من ج : (لها) (١٠) ينظر ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ - شرح الوافية ٦١٣/٢ - ٦١٥ .
 (٧) سقط من ب ، ج ، ط : (كإعمال) .
 (٨) في ج : (يعني وهي بعكسها) .
 (٩) سقط من ب ، ج ، ط : (يقدم) .
 (١٠) سقط من أ : (له) ، وفي ج : (يتبين له) .
 (١١) سقط من ج : (لها) (١٠) ينظر ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ - شرح الوافية ٦١٣/٢ - ٦١٥ .

وَتَلَحُّقَهَا (مَا) فَتَلْفِي عَلَى الْأَفْصَحِ وَتَدْخُلُ حَيْثُ عَلَى الْأَفْعَالِ

قوله : « وَتَلَحُّقَهَا (مَا) ... » .

يعني : ويلحق هذه الحروف لفظ^(١) (ما) فتلغي على الأفصح^(٢) عن العمل كقولك : إنما زيد قائم ، ونحو قوله تعالى^(٣) : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾^(٤) . وقد^(٥) جاء النصب في مثل قوله^(٦) :

[٥٥] قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ^(٧)

وحملت البواقي عليه لأنه باب واحد^(٨) .

قوله : « وَتَدْخُلُ حَيْثُ عَلَى الْأَفْعَالِ » .

يعني : إذا دخلت (ما) جاز حيث أن تدخل على الجملة الاسمية والفعلية

فتقول : إنما زيد قائم ، وإنما قام زيد ، وإنما يفوم زيد .

(١) في ج ، ط : (وتلحق ... لفظة) . (٢) في ب ، ط : (في الأفصح) .

(٣) في ب ، ج : (قال الله تعالى) .

(٤) من الآية ٩٨ / طه . وفي ج بدلها : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ من الآية ١١٠ الإسراء .

(٥) (جاء) زيادة من ب ، ج ، ط .

(٦) هو النابغة الذبياني رباد بن معاوية ، من قصيدة طويلة يسترضي فيها النعمان ويمدحه ويعتذر عما بدر منه ، ينظر ديوانه ص ٣٥ .

٥٥ = البيت من البسيط ، وهو في : سيبويه ١ / ٢٨٢ - الخصائص ٢ / ٤٦٠ معاني الرمان

ص ٨٩ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ - المفصل ص ٢٩٣ - المرتجل ص ١٧١ - ٢٣١ -

التوطئة ص ١١٩ ، ٢٠٣ - شرح ابن يعيش ٨ / ٥٨ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٤٥ -

المعنى ١ / ٢٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٨ - شرح العلوي ٢ / ٨٨٨ - الخزانة ٤ / ٢٩٧ -

العيني ٢ / ٢٥٤ . والشاهد فيه قوله : (ليتما هذا الحمام لنا) حيث جاز في (الحمام) الرفع

والنصب . قال ابن يعيش : « ... فالنصب من وجهين ، أحدهما : على إعمال (ليت) - على

ما وصفنا - لبقاء معناها . والآخر : أن تكون (ما) زائدة مؤكدة - على ما ذكرناه .

وقد كان رؤية ينشده مرفوعا ، ورفع من وجهين ، أحدهما : أن تكون (ما) موصولة بمعنى

(الذي) وما بعدها صلة والتقدير : ألا ليت الذي هو الحمام ، على حد : ما أنا بالذي قائل

لك شيئا . والآخر : على إلغاء (ليت) وكفها عن العمل ... ٥١٤ . ٥٨ / ٨ .

(٧) ثبت هذا المعجز في حاشية ج .

(٨) قال الرضي ٢ / ٣٤٨ : « ... إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل وتلغي ... =

وإدخال (ما)^(١) عليها يفيد ما يبد النفي والإثبات ، فإذا قلت : إنما زيد قائم // ١٦٣
 فمعناه ، ما زيد إلا قائم . و ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾^(٢) معناه^(٣) : ما إلهكم إلا الله .
 ومنه^(٤) قول الشاعر^(٥) :

[٥٦] وَ لَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى^(٦) وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

= الإلغاء أكثر لأنها تخرج بـ (ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية . فالأولى أن لا تعمل كما في
 (ما) الحجازية ، فإذا أهملت فـ (ما) كافة ... وروى أبو الحسن وحده في (إنما) و (إنما)
 الإعمال والإلغاء ، والإعمال قليل فيما لضعف معنى الفعل فيهما ، لأن التأكيد - الذي هو
 معناهما - تقوية الثابت لا معنى آخر متجدد . وعدم سماع الإعمال في (كأنما) و (لعلمنا)
 و (لكننا) . وقياسها في الإعمال على (ليتنا) سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة إذ لا فرق بينها
 وبين (ليتنا) . وإذا سمع في (إنما) مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف ، لكن
 الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب (ما) . وسيبويه يمنع الإعمال في
 غير (ليتنا) للسمع المشهور فيه دون غيره ١٤٥ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ - شرح
 الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٤٥ . (١) سقط من ب (ما) .

(٢) من الآية ٩٨ / طه . وتقدم ذكرها في الصفحة السابقة .

(٣) في ط : (فمعناه) . (٤) في أ ، ط : (وفي قول) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

٥٦ = البيت من السريع وهو في : نوادر أبي زيد ص ٢٥ - الخصائص ١ / ١٨٥ ، ٢٣٤ / ٣ -
 الفصل ص ٢٣٦ - شرح ابن عبيش ٣ / ٦ ، ٦ / ١٠٣ - المغني ٢ / ٥٧٢ - شرح الكافية
 الشافية ٢ / ٤٣٣ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ٢٢٩٠ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢١ خزانة
 الأدب ٣ / ٤٨٩ - شرح العلوي ٥٧٤٨ شرح الرضي ٢ / ٢١٥ - اللسان (حصي)
 و (كثر) - الأشموني ٣ / ٤٧ - التصريح ٢ / ١٠٤ .

والشاهد فيه قوله : (وإنما العزة للكائر) حيث يفيد (إنما) النفي والإثبات فيكون المعنى : ما
 العزة إلا للكائر . وينظر قول المصنف في ذلك ص ١١٧ من هذا الشرح .

(حصي) : العدد . (الكائر) : الكثير .

ويروي صدره : فلست بالأكثر ... الخصائص ١ / ١٨٥ .

(٦) لم يثبت هذا الصدر في ج . وفي ط : (وفي : إنما العزة للكائر . صدره :

ولست بالأكثر منهم حصي) .

فَ (إِنَّ) لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، وَ (إِنَّ) مَعَ جُمْلَتِهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ ...

(١) ثم شرع^(٢) في الكلام عليها باعتبار التفصيل فقال :

« فَ (إِنَّ) لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ » .

أي تدخل على الجملة^(٣) الاسمية مع بقاء معناها على ما كان^(٤) عليه ، وليس يعني بالجملة^(٥) الاسمية ، كل جملة ، وإنما يعني الجمل التي لا تضادها ، فيعلم أنها لا تدخل على جملة استفهامية لأنها^(٦) لها صدر الكلام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فيتضادان . وكذلك لا تدخل على جملة نفية لذلك^(٧) ، ولما بينهما من التضاد في المعنى^(٨) ، وإنما ترك^(٩) الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به .

و (أَنَّ) ^(١٠) المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ثم أدخلت المكسورة كانت على حالها في استقلالها بفائدتها ، ولو أدخلت المفتوحة صارت الجملة معها^(١١) بتأويل مصدر من خبرها أو ما في حكمه فافتقرت إلى جزء آخر تكون به كلاما نحو^(١٢) : أعجبتني أن زيدا منطلق ، فتكون فاعلا ، وكرهت أن زيدا منطلق فتكون مفعولا^(١٣) ، وعجبت من أن زيدا منطلق ، فتكون في موضع جر ، وهذه^(١٤) أحكام المفرد^(١٥) .

(١) في ب ، ج : (فإن لا تغير معنى الجملة ، ثم شرع في الكلام عليها ..) ويلزم التكرار .

(٢) (ثم) في هامش أ .

(٣) في ب ، ج : (الجمل) .

(٤) في ط : (كانت) .

(٥) في ب ، ج : (بالجمل) .

(٦) في ج ، ط : (لأن) ، وما أثبتته أوجه والضمير لـ (أن) .

(٧) أي لأن لكل منهما صدر الكلام ، و (نفية) في هامش ج .

(٨) أي : من حيث إنها لتأكيد الأمور الثابتة ، فلهذا كان النفي مضادا لها .

(٩) في ج : (يترك) .

(١٠) في نسخ الشرح : (وأما أن) .

(١١) في ج : (معا) وهو تحريف واضح .

(١٢) في ب ، ج : (كقولك) .

(١٣) في ب : (مفعولة) .

(١٤) في أ ، ط : (فهذه) .

(١٥) في إيضاح الفارسي ص ١٢٩ : « وعمل (أن) المفتوحة كعمل (إن) المكسورة ، ومعناها مختلف لأن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل اسم تقول : بلغني أنك منطلق ، فيكون المعنى : بلغني انطلاقك ، فموضع (أن) وما بعدها من الاسم والخبر رفع بالفعل ، وعجبت من أنك منطلق ، فيكون في موضع جر ، وعلت أنك منطلق ، فيكون في موضع نصب ... هـ ١٥ . وينظر الفصل ٢٩٣ .

وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ ، فَكُسِرَتْ
 ابْتِدَاءً ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، وَبَعْدَ الْمَوْصُولِ . وَفُتِحَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُبْتَدَأَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا .
 وَقَالُوا : لَوْلَا أَنْكَ ، لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَلَوْ أَنْكَ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ ... » .
 يعني ومن أجل المكسورة تبقى معها الجملة على فائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم
 المفرد وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد^(١) ، من حيث كان ذلك
 معناها . فكسرت ابتداءً لأنه لا يقع هذا الموقع^(٢) إلا الجملة ، ولأن المفتوحة لا يبدأ
 بها على ما تقدم^(٣) .

وبعد القول لأنه لا يقع^(٤) بعده إلا الجمل^(٥) .
 وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة^(٦) .
 قوله^(٧) : « وَفُتِحَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُبْتَدَأَةٌ^(٨) وَمُضَافًا إِلَيْهَا » . لأنها أمور لا يقع
 فيها إلا المفرد .

قوله : « وَقَالُوا : لَوْلَا أَنْكَ - لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ - وَلَوْ أَنْكَ - لِأَنَّهُ فَاعِلٌ » .
 يريد أن ما بعد (لولا) من (أن) واسمها وخبرها إنما هو في موضع المبتدأ ، ولا
 يقدر جملة مستقلة فتكسر ، لأنه لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها أن تقول : لولا
 زيد قائم لأكرمك ، وهو غير جائز ، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لا بد من حذفه فإذا وقعت (أن)
 فإنما تقع في موضع المبتدأ خاصة ، فلذلك وجب الفتح .

وأما : لو أنك انطلقت لانطلقت ، وشبهه ، فتفتح أيضا لأن (أن) وما عملت فيه فاعل
 الفعل^(٩) المقدر بعد (لو) ، أي : لو ثبت أنك منطلق لانطلقت ، فلذلك وجب الفتح^(١٠) .

(١) ثبت في هامش ب ما بين قوله : (المفرد) السابقة وهذه . (٢) في ط ، (هذه المواقع) .
 (٣) ينظر ص ١٥٥ ، ١٥٦ . (٤) في هامش ب ما بين قوله : (لأنه لا يقع) السابقة وهذه .
 (٥) مثل له في شرح الوافية ٢ / ٦١٦ بنحو : قال زيد إن عمرا منطلق .
 (٦) مثل له أيضا في شرح الوافية بنحو : جاءني الذي إن أباه منطلق . هذا .. وقد زاد المصنف في شرح
 الوافية موضعا رابعا بقوله ط / ٦١٦ : « وفي القسم كقولك : والله إن زيدا منطلق ، لأن جواب القسم
 لا يكون إلا جملة » هـ .
 (٧) سقط من ب ، ج ، ط : (قوله) . (٨) سقط من ج : (مبتدأ) .
 (٩) في ج : (فاعل للفعل) . (١٠) ينظر ص ١٢٤ سيبويه ١ / ٤٦٢ .

فَإِنْ جَاَزَ التَّقْدِيرَانِ جَاَزَ الأَمْرَانِ مِثْلُ : مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ ، وَ : إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ
الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ، وَشِبْهِهِ

قوله : « فَإِنْ جَاَزَ التَّقْدِيرَانِ جَاَزَ الأَمْرَانِ » .

يريد : فإن جاز تقدير الجملة وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تأويل
الجملة والفتح على تأويل المفرد ، مثل من يكرمني فإني أكرمه ، إن أردت : فأنا
أكرمه ، وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة .

وإن أردت : من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه ، وجب الفتح لأنها وقعت في
موضع المفرد ، لأنه خير المبتدأ ، وكذلك قوله^(١) :

[٥٧] إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

إن أريد : إذا هو عبد القفا ، كسرت لأنها وقعت في موضع الجملة .

وإن أريد : إذا عبوديته حاصلة ، وحذفت (حاصلة)^(٢) وأوقعت (أن)
واسمها وخبرها // في موضع (عبوديته) وجب الفتح لأنها وقعت في موضع
المفرد^(٣) ، لأنها وقعت في موقع المبتدأ خاصة .

١٦٤

(١) لم يعين أحد من المحققين قائله ، وهو من الأبيات التي لم يعين سيبويه قائلها ، قال سيبويه
٤٧٢ / ١ : ... وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت ... ١١٥ .

٥٧ = عجز بيت من الطويل وصدوره : وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيدا .

وهو في : سيبويه ٤٧٢ / ١ - المقتضب ٢ / ٣٥٠ - أصول ابن السراج ١ / ٣٢١ - الخصائص

٢ / ٣٩٩ - أمالي السهيلي ص ١٢٦ - الفصل ص ١٧١ ، ٢٩٤ - شرح الوافية للمصنف

٢ / ٦١٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٠ - الجنى الداني ص ٣٦٨ ، ٣٩٢ - شرح العلوي

٢ / ٧٣٥ ، ٨٩٥ - شرح الأردبيلي ص ٣٠٩ - شرح الجامي ٢ / ٧٤٧ - الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

والشاهد فيه ذكره المصنف . وهو معنى قول سيبويه ٤٧٢ / ١ : « ... فحال (إذا) -

ها هنا - كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، وإنما جاءت (إن) ها هنا لأنك أردت

هذا المعنى كما أردت في (حتى) : حتى هو منطلق . ولو قلت : فإذا أنه عبد ، تريد : مررت

به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت (أن)

هذا الموضع جاز ١١٥ .

(القفا) : موضع الصفع (اللاهزم) : جمع (لهزمة) وهي موضع اللكر .

(٢) (وحذفت حاصلة) في هامش ب . (٣) سقط من ب : (لأنها وقعت في موضع المفرد) .

وَلَدَلِكْ جَاَزَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ -- دُونَ - الْمَفْتُوحَةِ -
فِي مِثْلِ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ

وهذا التعريف أولى من تعريف أبي علي في قوله : « إن كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية فـ (إن) فيه مكسورة ، وما لا يصلح إلا لأحدهما فـ (أن) فيه مفتوحة^(١) » لأن مثل قوله : (إذا إنه) لا يصلح إلا للمبتدأ - لا للفعل - وقد جاءت فيه المكسورة ، ومثل قوله : (إذا أنه) لا يصلح إلا للمبتدأ - لا للفعل - وقد جاءت فيه المكسورة ، ومثل قوله : من يكرمني فأني أكرمه ، لا يصلح إلا للاسمية وقد جاز في الكسر .

فإن زعم^(٢) أنه يجوز أن يقدر : فجزاؤه الإكرام ، أو : فأجزيه بالإكرام ، فيجب عليه أن يوجب الكسر لأنه موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية على هذا التقدير^(٣) .

وكذلك قولك : مرادي أنك محسن ، لأن هذا الموضع إن لم يكن صالحا للجملة فالتعريف غير شامل ، وإن كان موضعا للجملة فهو خبر المبتدأ^(٤) ، وخبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة ابتدائية وجملة فعلية ، ألا ترى أنك تقول : مرادي ثبت الثواب عليه ، والثواب ثابت عليه^(٥) !!
قوله : « وَلَدَلِكْ جَاَزَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا .. إِلَى آخِرِهِ » .

أي : ولأن المكسورة لا تغير جاز العطف على اسمها لأنها لما لم تغير المعنى صح أن تقدر كالمعلوم^(٦) ، فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير عدمها ، وهو معنى قولهم : « يُعْطَفُ عَلَى مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا »^(٧) .

(١) قال الفارسي في إيضاحه ص ١٢٩ : « ... وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » ١٤٠ . وينظر الإغفال أيضا ١ / ٢٥١ . هذا .. وقد رجح كل من الرضي والعلوي تعريف المصنف على ما ذهب إليه الفارسي قال الرضي ٢ / ٣٥٢ : « ... والتعريف المذكور - أعني : الفتح في موضع المفردات ، والكسر في مضان الجمل - أولى من تعريف أبي علي : كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح » ١٤٠ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٩٦ .

(٢) يعني : الفارسي .
(٣) أورد العلوي هذا الرد نصا في شرحه ٢ / ٨٩٦ . (٤) في ب ، ج : (خير مبتدأ) .
(٥) زاد العلوي على هذا الرد قوله : « ... فيلزم أنه يجوز في قولنا : (إنك محسن) الكسر والفتح ، والمعلوم أنه لا يجوز إلا الفتح لكونه خيرا عن (مرادي) ، فبطل ما عدل عليه الفارسي فيما ضبطه به ، وصح ما ذكرناه » ١٤٠ . شرح العلوي ٢ / ٨٩٦ ، ٨٩٧ . (٦) في ب ، ج : (كالعدم) .
(٧) هو قول أبي موسى الجزولي . ينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٢٠٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٢ .

وقوله : (لفظاً أو حكماً) فاللفظ مثل قولك^(١) : إنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرو ،
والحكم مثل قولك^(٢) : علمت أنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرو ، لأنَّ (أن) - ها هنا - وما
عملت فيه بتأويل الجملة ، فصح^(٣) أن يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ،
ولذلك أورد سيبويه في هذا الباب قول الشاعر^(٤) :

[٥٨] وَالْأَفَاعِلُمَا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

مستشهداً به على العطف^(٥) محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول قاصداً إلى
أن المعنى : فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وذلك حكم المكسورة صريحا ، فلولا أنها
في حكم المكسورة صريحا لما جاز^(٦) ذلك .

ولذلك^(٧) حمل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٨) على أن
(وَرَسُولُهُ) معطوف على محل اسمها وإن كانت مفتوحة لما كانت في تأويل المكسورة^(٩).

(١) سقط من ب ، ط : (قولك) . (٢) سقط من ط : (قولك) .

(٣) في ب : (فيصح) .

(٤) هو بشر بن أبي حازم الأسدي من قصيدة يهجو فيها أوس بن حارثة . ديوانه ص ١٦٥ .
٥٨ = البيت من الوافر وهو في : سيبويه ١ / ٢٩٠ - معاني الفراء ١ / ٣١١ - معاني الزجاج
٢ / ٢١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٣٠٧ - شواهد ابن السيرافي ١ / ٣١ - شواهد ابن
النحاس ص ٥٣ - البيان للأبباري ١ / ٣٠٠ - الإنصاف ١ / ١٩٠ - المفصل ص ٢٩٦ -
دلائل الإعجاز ص ٨٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٢٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ٦٩ - شرح الرضي
٢ / ٣٥٣ - شرح العلوي ٢ / ٨٩٨ - الخزانة ٤ / ٣١٥ العيني ٢ / ٢٧١ - شرح الكافية
الشافعية ١٣ / ١٥٩ . ورواية الديوان : بغاة ما بقينا في شقاق .

والشاهد فيه ذكره المصنف مشيراً إلى قول سيبويه ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ : ... وقال الشاعر ...
كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم ها .

(٥) (على العطف) في هامش أ . (٦) في ب ، ج : (صح) بدل (جاز) .

(٧) في ط : (فلذلك) . (٨) من الآية ٣ / التوبة .

(٩) هذا على قراءة الجمهور بالرفع . وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي : (ورسوله)
بالنصب عطف على لفظ اسم (أن) ، وأجاز الزمخشري أن ينتصب عل أنه مفعول معه . البحر
المحيط ٥ / ٦ . وينظر : الكشف ٢ / ١٧٣ - التبيان ٢ / ٦٣٤ ، ٦٣٥ - البيان ١ / ٣٩٣ ،
٣٩٤ مشكل مكى ١ / ٣٥٥ - المفصل ص ٦٩٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٣ .

وَيُشْتَرَطُ مُضِيُّ الْخَيْرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًا خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ
وَالْكَسَائِيِّ فِي مِثْلِ : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ

ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا خِلَافًا للكوفيين^(١) فلا تقول : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، وإنما جاز : إن الزيد والعمرون ذاهبون ، لأن (ذاهبون) يقدر خيرا عن الثاني خاصة ، فيكون خبر الأول قد تقدم تقديرا ، ولذلك لو جعل (ذاهبون) خبرا عن الجمع لم يجز .

وإنما لم يجز لما يؤدي إليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لـ (إن) غير معمول^(٢) لـ (إن) ، لأنه من حيث هو خير عن اسم (إن) معمول لـ (إن) ، ومن حيث هو خير عن المعطوف على المحل معمول للابتداء غير معمول^(٣) لـ (إن) .
قوله : « وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًا خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكَسَائِيِّ »^(٤)

لأنه لم يثبت ذلك عن المعتبرين من العرب ، وما ذكرناه من المانع قائم فيه .
وقد أورد سيبويه أن بعض العرب يغلطون فيقولون : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ^(٥) ،
وَإِنَّكَ // وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ . وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قد قال : هم .
وإذ أخرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودًا عند أهل التحقيق .
ووجه كونه مردودًا أن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع ، فإذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض ، فزال الموجب لقبوله .

١٦٥

(١) هو قول الكسائي ومن وافقه من الكوفيين عدا الفراء فإنه قد توسط بين المذهبين ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقًا ، ولم يجوزه مطلقًا ، بل فصل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيًا أو معربًا مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل نحو : إنك وزيد قائمان ، وإن الفتى وعمرو قاعدان ، وإلا فلا . والذي حملهما على ذلك هو أن (إن) وأخواتها لا تعمل عندهما . وينظر معاني الفراء ١ / ٣١١ - أصول ابن السراج ١ / ٣١١ . الإنصاف مسألة (٢٣) ١ / ١٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ - شرح ابن يعيش ٨ / ٦٩ - شرح الوافية ٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦ - المغني ٢ / ٢٧٤ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ .
(٢) في أ : (مفعول) .
(٣) (للابتداء) غير معمول) في هامش أ .
(٤) لم أجد نصًا للمبرد يفيد هذا المعنى من قريب أو بعيد . قال الرضي معلقًا على قول المصنف هذا ٢ / ٣٥٥ : ... الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو ١٥٨ . وينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٨ .
(٥) في سيبويه ١ / ٢٩٠ : « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ... ١١٤ .

وَ (لَكِنَّ) كَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ - ذُوْنَهَا - عَلَى الْخَيْرِ ، أَوْ عَلَى الْاسْمِ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا ، وَفِي (لَكِنَّ) ضَعِيفٌ

قوله : « وَلَكِنَّ كَذَلِكَ » يريد فيما تقدم من أحكام العطف على المحل^(١) .

قوله : « وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى الْمَكْسُورَةِ ... » .

يعني : ولأجل أن المكسورة لا تغير المعنى دخلت لام الابتداء معها ، ولكنهما^(٢) لما كانتا متفتحتين في معنى التأكيد لم يجمعوا بينهما ، وإنما أدخلوها على الخير إن تقدم الاسم ، أو على الاسم إن فصل^(٣) بينه وبينها ، أو على ما بينهما مما يتعلق بالخير نحو : إن زيدا لقايم ، وإن في الدار لزيدا ، وإن زيدا لفي الدار جالس ، لا تقل : إن زيدا جالس لفي الدار ، ولا : إن زيدا آكل لطعامك^(٤) ، لئلا يؤخروها عن الاسم والخير جميعا مع أن أصلها أن تدخل على الاسم ، فإذا منع مانع من إدخالها على الاسم دخلت على جزئه الأخير^(٥) ، أو على ما تقدم^(٦) جزؤه ، ولا يؤخرونها عن الجزئين معًا .

ودخولها في (لكن) ضعيف ، ووجه تقديره^(٧) : (لَكِنَّ إِنَّ) فكأنها لم تدخل إلا مع (إن) كقوله^(٨) :

[٥٩] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

(١) ينظر : سيويه ٢٨٦ / ١ - شرح الوافية ٢ / ٦٢٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٤ .

(٢) في ج : (ولكنه) . (٣) في ب ، ج : (إذا فصل) .

(٤) قال الفارسي : « ... ولو قلت : إن بكرا جالس لفي الدار ، وإن زيدا آكل لطعامك ، لم يجوز لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغن عنه ، وإنما تدخل على اسم (إن) أو خبرها لأنها لام ابتداء فحكمها أن تقع قبل (إن) ، وإنما فصل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفتحين في المعنى » هـ ١ .

الإيضاح العضدي ص ١١٩ . وينظر : المفصل ص ٢٩٥ - المقتضب ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٧ .

(٥) في ج : ط : (الآخر) . (٦) في ج : (ما يتقدم) .

(٧) في ج : (ووجهه تقدير) .

(٨) لم يعلم قائله ، ولم ينسبه أحد من النحاة أو المحققين إلى قائل معين .

٥٩ = عجز بيت من الطويل ، ولم يذكر أحد من المحققين له تنمة سوى ابن عقيل في شرح الألفية

١ / ٣٦٣ بقوله : « ... وأجاز الكوفيون دخولها في خير (لكن) وأنشدوا :

يلومونني في حب ليل عواذلي ولكنني من حبا لعמיד هـ ١

والبيت : في معاني الفراء ١ / ٤٦٥ - اللامات للزجاجي ص ١٧٧ - معاني الرماني ص ٥٣ -

الإنصاف ١ / ٢٠٩ - المفصل ص ٢٩٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٩٤ - شرح الكافية الشافية

١ / ١٥٠ - المعنى ١ / ٢٣٣ ، ٢٩٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٨ الحني الداني ص ١٣٢ =

وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ فَتَلْزَمُهَا اللَّامُ ، وَيَجُوزُ إِنْغَاؤُهَا

كان الأصل : ولكنَّ إني^(١) ، فنقلت حركة الهمزة وحذفت على القياس المستعمل ، ثم حذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات . فبقي : ولكنَّني .
قوله : « وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ فَتَلْزَمُهَا اللَّامُ » .

وإنما لزمها^(٢) اللام للفرق بينها وبين (إن) النافية ، لأنها لما خففت صار لفظها كلفظها ، فلو لم تدخل اللام لم يدر - إذا قيل : إن كان زيد قائما ، أو : إن زيد قائم - المخففة هي أم الثقيلة^(٣) ؟ .

وكان مقتضاها إذا عملت^(٤) أن لا تلزمها اللام ، لأن الفرق يحصل بالإعمال ، ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ، ولأن كثيرا من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي ، إما لتعذره ، وإما لكونه مبنيا^(٥) .
قوله : « وَيَجُوزُ إِنْغَاؤُهَا » .

لفوات قوة شبه الفعل ؛ لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلاثة أحرف ، فالإلغاء على أن الشبه كان لاقتضائها الاسمين ، ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر ، والزيادة على حرفين . والإعمال على أن الشبه المعتبر إنما هو اقتضاؤها اسمين^(٦) .

= شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٣٧ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ١١١٥ - شرح البلوي ٢ / ٩٠٤ - شرح الأردبيلي ص ٣١١ - شرح الجامس ٢ / ٧٥٣ - الأشباه والنظائر ٢ / ١٧٣ - العيني ٢ / ٢٤٧ - خزنة الأدب ٤ / ٣٤٣ - الدرر ١ / ١١٦ . واستشهد الكوفيون به على جواز دخول اللام في خبر (لكن) وهو عند البصريين شاذ وعند المتأخرين مؤول إلى : لكن إني - كما قال المصنف - أو على زيادة اللام كما قال ابن هشام في المعنى ١ / ٢٩٢ .

(العميد) : الذي هذه العشق . ويروي : لكميد . معاني الفراء ١ / ٤٦٥ .

(١) في أ ، ب ، ج : (إني) وما أثبتته أوجه (٢) في ب : (لزمها) .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٢٨٣ - المقتضب ٢ / ٣٦٠ - المفصل ص ٢٩٧ - أصول النحو ١ / ٢٧٧ .

(٤) في ب ، ط : (عملت) . (٥) أي : تعذر الإعراب ، أو كون الاسم مبنيا .

(٦) في المقتضب ٤ / ١٠٨ : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على

الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ١٥١ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٥٤ - شرح الوافية ٢ / ٦١٢ ، ٦١٣ .

وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ حَلَاقًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ

قوله : « وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ » .

وعمم الكوفيون^(١) جواز دخولها على الأفعال^(٢) . وإنما جاز دخولها على ما ذكرت^(٣) من حيث إن المقتضي موفر عليها ، إذ الاسمان بعدها مذكوران ، ألا ترى أنك إذا قلت إن كان زيد لقاتما ، فمعناه^(٤) : إنَّ زيدا لقاتم ، وإذا كان ما تقتضيه موقرا بعد دخول هذه الأفعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما ليس من مقتضياته اسمان .

وما تعلق به الكوفيون من قوله^(٥) :

[٦٠] بِاللَّهِ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا اعتبار به .

(١) والأخفش . قال ابن مالك : « ويقاس على نحو : (إن قتلنا مسلما) وفاقا للكوفيين والأخفش ١٠١ هـ . التسهيل ص ٦٥ . وينظر أيضا شرح التسهيل لابن مالك ١ / ورقة ٧٠ - شرح التسهيل للمراي ٤٤٢ / ١ - التذيل والتكميل ٣ / ورقة ٤ .

(٢) قال ابن مالك : « ... وحكي الكوفيون : إن يزنيك لنفسك ، وإن يشينك فيه ، وسمع سيويه بعض العرب يقول : أما إن جزاك الله خيرا - بالكسر - وجعل تقديره : أما إنك جزاء الله ، والفتح أشهر ١٠١ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٦ هـ . وينظر : سيويه ١ / ٤٨٢ .

(٣) في ب ، ج : (على ما ذكر) . (٤) في ط : (كان معناه) .

(٥) هي عاتكة بنت زيد العدوية ، ابنة عم عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - من كلمة لها ترثي بها زوجها الزبير بن العوام وقد قتله عمرو بن جرموز غدرا بعد انصرافه من موقعة الجمل .

٦٠ = صدر بيت من الكامل ، وهو في : المنصف ٣ / ١٢٧ - المختص ٢ / ٢٥٥ - اللامات ص ١٢١ -

الإنصاف ٢ / ٦٤١ - الأحاجي النحوية ص ٧٩ - المفصل ص ٢٩٨ شرح الوافية ٢ / ٦٣٢ - التوطئة

ص ٢٠٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ٨١ ، ٩ / ٢٧ - المقرب ١ / ١١٢ - التسهيل ص ٦٥ ، شرح

الكافية الشافية ١ / ١٥٦ - المعنى ١ / ٢٤ - شرح الألفية للمراي ١ / ٣٥٣ - شرح الرضي

٢ / ٣٥٩ - الأزمية ص ٣٧ - الجنى الداني ص ٢٠٨ - الخزانة ٤ / ٣٤٨ - العيني ٢ / ٢٧٨ .

وعجزه : حلت عليك عقوبة المتعمد

ويروي صدره : شلت يمينك وتالله ربك وهيلتك أمك

والشاهد فيه دخول (إن) على فعل ناسخ للابتداء على مذهب الكوفيين . ووافقهم ابن مالك في جواز

ذلك . وهو عند البصريين شاذ ، ووافقهم المصنف وجمهور المتأخرين .

وينظر الهامش رقم (١) ، (٢) من هذه الصفحة .

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجَمَلِ مُطْلَقًا ، وَشَدُّ
إِعْمَالِهَا فِي غَيْرِهِ

١٦٦ قوله : « وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ // فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، فَتَدْخُلُ عَلَى
الْجَمَلِ مُطْلَقًا » وإنما حكم النحويين عليها بالإعمال في ضمير شأن مقدر لأمرين :
أحدهما : أنهم قد أعمالوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ ، فإعمال
المفتوحة أجدر لأن شبهها بالفعل أقوى من شبه المكسورة من حيث إن لها معنى
مخصوص بالأفعال ، والمكسورة^(١) ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد الذي هو
معنى الزوائد كلها ، فإذا أعملت^(٢) المكسورة - مع ضعفها - فالمفتوحة أجدر .
والثاني : أنهم أدخلوها على الأفعال التي تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في
المكسورة على المذهب الصحيح^(٣) ، فلولا تقدير الإعمال في الضمير المقدر لخرجت
عن القياس المتقدم^(٤) ذكره ، ألا ترى أنهم يقولون : علمت أن قد قام زيد ، ولا
يقولون : إن قام زيد .

قوله : « وَشَدُّ إِعْمَالِهَا فِي غَيْرِهِ » .

يعني في غير ضمير الشأن ، وذلك^(٥) كقوله^(٦) :

[٦١] فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فُرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقِي^(٧)

- (١) في أ : (والمكسور) وهو تحريف . (٢) في أ : (عملت) .
(٣) أي : مذهب البصريين عدا الأخفش . وينظر الصفحة السابقة .
(٤) في أ : (المقدم) . (٥) سقط من ط : (ذلك) .
(٦) في ب ، ج : (كقول الشاعر) ، ولم يعين أحد من النحاة أو المحققين قائل هذا البيت ولم يذكروا
له لاحقا أو سابقا . (٧) لم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب .
٦١ = البيت من الطويل وهو في : المنصف ١٢٨ / ٣ - الإنصاف ١ / ٢٠٥ - الفصل ص ٢٩٧ -
شرح الواقية ٢ / ٦٣٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ٧١ - المقرب ١ / ١١١ - المغني ١ / ٢٩ -
شرح الرضي ٢ / ٣٥٩ - شرح الألفية للمراذي ١ / ٣٥٤ - شرح ابن عقيل ١ / ٣٨٤ -
الأزهية ص ٥٤ - الرصف ص ١١٥ - الجنبي الداني ص ٢٣٦ الكافي ص ٣١٤ - شرح العلوي
٢ / ٩٠٨ - شرح الجامي ٢ / ٧٥٨ - الخزانة ٢ / ٤٦٥ ، ٤ / ٣٥٢ - العيني ٢ / ٣١١ -
المع ١ / ١٤٣ - الدرر ١ / ١٢٠ - الأشموني ١ / ٢٩٠ - اللسان (صدق) .
والشاهد فيه قوله : (أَنَّكَ) حيث أعمل (أن) المنخفة في الضمر الظاهر . وخرجه المصنف
على الشذوذ ، وغيره على الضرورة ويروى : (طلاقك) مكان : فراقك .

وَيَلْزِمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ حَرْفُ النَّفْيِ . وَ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ ،
وَتُخَفَّفُ قَتْلُي عَلَى الْأَفْصَحِ

قوله : « وَيَلْزِمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ » .

يعني أنهم إذا أدخلوها على الأفعال في مثل قولك : علمت أن قد قام زيد ،
فلا بد من واحد من هذه الأمور المذكورة ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بينها وبين
المصدرية الناصبة للفعل ، وكان مقتضى ذلك أن يدخلوا فاصلاً أيضاً مع حرف
النفي لأنه لا مانع يمنع من دخول الناصبة والمخففة معه ، ألا ترى أنك تقول : علمت
أن لا يقوم زيد ، وأريد أن لا يقوم زيد !! فتركوا ذلك لتعذر مجامعة الفاصل المتقدم معه .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ (١) وإن كانت
المخففة على المختار (٢) - فإنما تركوا الفاصل إما لأنه لا حاجة إليه لأن الناصبة لا دخول
لها على فعل غير منصرف ، وإما لتعذر دخول الفاصل كما ذكر في حرف النفي .

قوله : « وَ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ ، وَتُخَفَّفُ قَتْلُي عَلَى الْأَفْصَحِ » .

(كأن) لإنشاء التشبيه كما أن (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) لإنشاء التمني والترجي .
وقد زعم بعضهم (٣) أنها مركبة من كاف التشبيه و (أن) ، وأن الأصل في
قولك (٤) « كأن زيداً الأسد » : إن زيداً كالأسد ، فقدمت الكاف وفتحت لها
الهمزة لما قصد معنى الإنشاء وهي عند بعضهم حرف برأسه (٥) وهو الصحيح .

(١) من الآية ١٨٥ / الأعراف .

(٢) قال الزمخشري : « ... (أن) مخففة من الثقيلة ، والأصل : وأنه عسى ، على أن الضمير ضمير
الشأن ... » ١٤٠ هـ . الكشاف ١٣٣ / ٢ . والوجه الآخر - وهو غير المختار - ذكره أبو البقاء
العكبري في التبيان ١ / ٦٠٥ وهو جواز كونها مصدرية .

(٣) هو قول الخليل وسيبويه والأخفش ، قال سيبويه ١ / ٤٧٤ : « ... وسألت الخليل عن (كأن)
فرغم أنها (أن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة » ١٤٠ هـ .
وقد قال بهذا أيضاً الزمخشري في مفصله ص ٣٠١ وابن يعيش ٨ / ٨١ . وقال ابن هشام :
« كأن » حرف عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك » ١٤٠ هـ .
المعنى ١ / ١٩١ . (٤) (في قولك) في هامش ب .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٠ - رصف المباني ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ - الجني الداني ص ٥١٨ .
ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٨ . شرح العلوي ٢ / ٩١٢ ، ٩١٣ - شرح الجامي ٢ / ٧٦٠ .

وَ (لَكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَايِرِينَ مَعْنَى ، وَتُخَفِّفُ قَوْلِي ،
وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ . وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا

ومقتضى ما ذكرنا^(١) من قوة الشبه^(٢) حتى وجب إعمالها في ضمير شأن
مقدر لما أُلغيت أن يقال^(٣) كذلك في (كَأَنَّ) لأنها ملغاة على الأوضح^(٤) .

قوله : « وَ (لَكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَايِرِينَ مَعْنَى » .

يعني : أن المعبر التغيرات المعنوي لا اللفظي ، وافق التغيرات اللفظي أو لم يوافق ،
تقول : ما جاء زيد لكن عمراً حاضر ، فالتغيرات هنا حاصل معنى لا لفظاً ، ومنه
قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾^(١) . لأن المعنى : ولكن الله ما أراكم كثيرا^(٧) .

قوله : « وَتُخَفِّفُ قَوْلِي » كغيرها^(٨) .

قوله : « وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ » كأنك قلت : استدركت^(٩) ، أو أستدرك^(١٠) .

قوله : « وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي »^(١١) يعني // لإنشاء التمني .

قوله : « وَأَجَازَ الْفَرَاءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » .

بنصب الجزئين معاً لأنها بمعنى : أتمنى^(١٢) .

(١) في ب ، ج ، ط : (ما ذكر) .

(٢) في أ : (التشبيه) .

(٣) سقط من ط : (أن يقال) . (٤) في ط : (على الأوضح) .

وينظر : المفصل ص ٣٠١ - شرح ابن عبيش ٨ / ٨٢ - شرح الوافية ٢ / ٦٣٧ - شرح الرضي
٢ / ٢٦٠ . (٥) (زيد) في هامش ج . (٦) من الآية ٤٣ / الأنفال .

(٧) قال الرضي ٢ / ٣٦٠ : « والمقصود التغيرات المعنوي لا اللفظي ، فإن اللفظي قد يكون نحو : جاءني
زيد لكن عمراً لم يجيء ، وقد لا يكون كقوله تعالى : ﴿ ولو أراكم كثيرا لفشلتم ﴾ إلى قوله :
﴿ ولكن الله سلم ﴾ أي : ولكن الله لم يركم كثيرا . ١٠١ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٩١٤ .

(٨) أجاز يونس والأحفش إعمالها مخففة . قال الرضي ٢ / ٣٦٠ : « ولا أعرف به شاهداً » ١٠١ . وينظر :
شرح ابن عبيش ٨ / ٨١ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٦٠ - الرصف ص ٢٧٧ .

(٩) في ب ، ج : (استدرك) ويلزم التكرار . (١٠) العبارة كلها في هامش ب .

(١١) (في قوله : وليت للتمني) في هامش ب .

(١٢) الذي في معاني القرآن للفراء هو : « ... ويجوز النصب في (ليت) بالعماد ، والرفع لمن قال : ليتك
قائماً ، أنشدني الكسائي :

ليت الشباب هو الرجوع على الفتى والشيب كان هو البديء الأول

وأجاز الكسائي على إضمار (كَانَ) ^(١) . والذي أوقعهما في ذلك ^(٢) قول الشاعر ^(٣) :

يَأَلَيْتُ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا [٦٢]

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الخبر ، أي : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا ، أي : حاصلة لنا ^(٤) في حال كونها رواجعا .

ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه ^(٥) مثله في (كَأَنَّ) و (لعل) ، ولا قائل به .
ويضعف قول الكسائي بأن ^(٦) إضمار (كان) ليس بقياس ^(٧) ولو جاز لجاز : إنَّ زيدًا قائمًا ، بمعنى : يكون قائمًا ، أو : كان قائمًا .

= ونصب في (ليت) على العماد ... ١٤٤ هـ . معاني القرآن ١ / ٤١٠ .

(١) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ - شرح ابن يعيش ٨ / ٨٤ - المفصل ص ٣٠٢ - معاني الرماني ص ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٠ ، ٦٤١ - الكافي ٢٨٧ / ١ .

(٢) في المفصل ص ٣٠٢ : والذي غرهما منها قول الشاعر ١٤٤ هـ .

(٣) هو رؤية بن العجاج . ينظر ديوانه ص ٥١ .

٦٢ = البيت من مشطور الرجز ولم يذكر أحد من المحققين له سابقا أو لاحقا . وهو في : سيبويه ١ / ٢٨٤ - أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ - طبقات ابن سلام ١ / ٧٨ - الإفضاح للفارقي ص ١٦٧ - شواهد سيبويه لابن النحاس ص ١٦٧ - معاني الرماني ص ١١٣ - المفصل ص ٢٨ ، ٣٠٢ - شرح ابن يعيش ١ / ١٠٣ ، ٨ / ٨٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٠ - التوظنة ص ٢١٨ - المغني ص ١ / ٢٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - الرصف ص ٢٩٨ - شرح العلوي ١ / ٩١٥ - شرح الأردبيلي ص ٣١٥ - خزانة الأدب ٤ / ٢٩٠ . والشاهد فيه - على قول الفراء - نصب الجزئين بـ (ليت) تشبيها لها بـ (وددت) و (تمنيت) . وعلى قول الكسائي أن (رواجعا) منصوب على أنه خبر (كان) المقدر ، والجملة خبر (ليت) والتقدير : ياليت أيام الصبا كانت رواجعا . وعلى قول البصريين والجمهور أن (رواجعا) حال من الضمير المقدر في الخبر وهذا ما ذكره المصنف وفقا لسيبويه . وزعم ابن سلام في (طبقاته ١ / ٧٨) أن نصب الاسمين معا بـ (ليت) إنما هي لغة رؤبة وقومه . وقيل : هي لغة بني تميم في (ليت) و (لعل) و (كَأَنَّ) . (٤) (لنا) في هامش أ . (٥) في ب : (ويلزم) . (٦) في ج ، ط : (لأن) . (٧) إنما القياس حذفها بعد (أن) و (لو) الشرطيتين مع اسمها . وينظر خزانة الأدب ٤ / ٢٩١ .

وتأويل البصريين أَسَدٌ لأنه لو كان نصيباً - وهو على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء - كان مردوداً ، فكيف وهذا التأويل الظاهر^(١) ؟ .
وقد جاء : ليت إن قائم ، لما كانت بمعنى (أتمن) وهذا مما يقوي قول
الفراء^(٢) .

ويجوز أن يقال : إنها دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهو على أصلها ،
والخير محذوف ، كأنه قيل : ليت قيام زيد حاصل ، واستغنى باسمها وخيرها كما
استغنى في : علمت أن زيداً قائم .

قوله : « وَ (لَعْلَ) لِلتَّرْجِي » أي : لإنشاء الترجي .
وفيه لغات : لَعْلَ ، وَعَلَّ ، وَلَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَأَنَّ ، وَأَنَّ^(٣) . وقد حمل قوله
تعالى : ﴿ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) - فيمن قرأ بالفتح^(٥) - على أنها بمعنى
(لعل)^(٦) .

(١) قال العلوي : ... ويضعف ما قاله البصريون من جهة أن العامل المعنوي في الحال لا يجوز
حذفه ، لأنهم إذا منعوا من تقديم الحال على عاملها المعنوي لضعفه فلأن يمنعوا حذفه وإعماله
أحق وأولى ١١٤ هـ . شرح العلوي ٢ / ٩١٦ .

(٢) أي : من جهة أن (أن) لما سدت مسند المفعولين كانت بمعنى (أتمنى) . وينظر : شرح ابن
يعيش ٨ / ٨٥ . (٣) تقدم ذكر هذه اللغات مفصلاً في ص ١٥٦ مع الهامش رقم (١) .
(٤) من الآية ١٠٩ / الأنعام .

(٥) كسر الهمزة قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر ويعقوب ، ووافقهم ابن عحيض واليزيدي
والحسن . وقرأ الباقر بالفتح . وهي رواية العراقيين قاطبة على أنها بمعنى (لعل) وهي كذلك
في مصحف عبد الله وأبي . الإتحاف ص ٢١٥ وينظر : الحجة لابن خالوية ص ١٤٧ - تقريب
النشر ص ١١١ - تحبير التيسير ص ١٠٩ .

(٦) قال الزمخشري : (... وقيل : إنها بمعنى (لعلها) من قول العرب : أتت السوق إنك تشتري
لحماً ، وقال امرؤ القيس :

عوجا على الطلل الخميل لأننا نبيكي الديار كما بيكي ابن حذام

وتقويها قراءة أبي : « لعل إذا جاءت لا يؤمنون » ١١٤ هـ . الكشاف ٢ / ٤٤ وينظر : سيويه
١ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ - معاني الفراء ١ / ٣٥٠ - البيان ١ / ٣٣٤ .

قوله : « وَشَدَّ^(١) الْجَرَّ بِهَا » .

وهو ضعيف^(٢) ، وقد جاء قوله^(٣) :

وَلَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ [٦٣]

ولعله وَهْمٌ أَوْ قَصْدٌ لِلْحِكَايَةِ^(٤) .

* * *

(١) في ط : (وقد شد) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٤١ : « وقد جاء الخفض بها شاذاً ... » ١٤٤ .

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي من قصيدة : له يرثي بها أخاه (أباه المغوار) .

٦٣ = عجز بيت من الطويل ، وصدوره :

فقلت ادع وارفع الصوت جهرة

والبيت في : اللامات ص ١٤٨ - الإيضاح ص ١١١ - معاني الرماني ص ١٢٥ - الأصمعيات ص ٥٦ - الأملالي الشجرية ١ / ٢٣٧ - التوطئة ص ٢٢٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٤١ - المغني ١ / ٢٨٦ ، ٢ / ٤٤١ - التوضيح ٣ / ٨ - شرح الرضي ٢ / ٣٦١ - شرح ابن عقيل ٢ / ٤ - الرصف ص ٣٧٥ - الخزانة ٤ / ٣٧٠ - العيني ٣ / ٣٤٧ - الأشموني ١ / ١٤٢ ، ٢ / ٢٠٥ - الممع ٢ / ٣٣ ، ١٠٨ - الدرر ٢ / ٣٣ ، ١٤٢ - التصريح ١ / ١٥٦ ، ٢١٣ .

والشاهد فيه قوله : (لعل أبي المغوار) حيث جر ب (لعل) . قال ابن هشام : « ... وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل : لعله لأبي المغوار منك جواب قريب ، فحذف موصوف (قريب) وضمير الشأن ولام (لعل) الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة ... وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف (لعل) ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر ب (لعل) لغة قوم بأعيانهم » ١٤٤ . المغني ١ / ٢٧٦ هذا ... والجر بها لغة عقيل . شرح ابن عقيل ٢ / ٤ .

(٤) قال العلوي - معقبا على هذا : « قال الشيخ : (ولعله وهم) وهذا فاسد ، فإن اللغة متشعبة فلا وجه لكونه وهماً ، وقد سمع عن العرب ، ولو جاز ما قاله لجاز أن تكون اللغة وهماً ، وإنما يقال : لغة شاذة فأما الحمل على الوهم فيطرق علينا خلافاً في اللغة لا وجه له . (أو على الحكاية) وهذا لا وجه له أيضاً ، لأن هذا يؤدي إلى أن تكون أكثر اللغات حكاية ، ولكن يقال : لغة قليلة كما في غيرها » ١٤٤ . شرح العلوي ٢ / ٩١٧ ، ٩١٨ .

الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ

الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، أَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ. فَأَلْزِمَةُ الْأَوَّلِ لِلتَّجْمَعِ، فَأَلْوَاوُ لِلتَّجْمَعِ مُطْلَقًا وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا....

قوله: «الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى^(١)، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ^(٢)، وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ، فَأَلْزِمَةُ الْأَوَّلِ».

يعني: الواو، والفاء، وثم، وحتى، تجمع بين الثاني والأول في الحكم الحاصل للأول نحو^(٣): جاء زيد وعمرو، وجاء زيد فعمرو، وجاء زيد ثم عمرو، وجاء القوم حتى عمرو، ثم إنها تفترق بعد ذلك.

قوله^(٤): «فَالْوَاوُ لِلتَّجْمَعِ مُطْلَقًا^(٥) وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا».

عند المحققين والأصوليين، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾^(٦) وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٧) ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران^(٨)، ولذلك تعينت.

وأیضا وجوب تعینها في مثل: اختصم زيد وعمرو، و: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾^(٩) وإذا ثبت نفي الترتيب فيها فقد فارقت إخوانها الثلاث للزومها الترتيب.

(١) أتجم في ج لفظ (تجمع) بين (حتى) و (أو) وهو من فعل الناسخ.

(٢) سقط من ط: (أم). (٣) في ب، ج: (كقولك).

(٤) سقط من ب، ج: (قوله). (٥) في ب، ج: (المطلق، وفي ط: (لجمع مطلق).

(٦) من الآية ٥٨ / البقرة. (٧) من الآية ١٦١ / الأعراف.

(٨) ذكر المصنف هذا القول في كتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) فقد أفرد له مسألة

مستقلة ص ١٩ قال فيها: «مسألة: الواو للتجمع المطلق لا يقتضي ترتيبا ولا معية عند المعتبرين من

الفقهاء والنحويين، لنا النقل عن الأئمة أنها للتجمع المطلق، واستدل لو كانت للترتيب لتناقض (وادخولوا

الباب سجدا وقولوا حطة) مع الأخرى والقصة واحدة... ٨١٤. وما ذهب إليه المصنف هو مذهب

جمهور النحويين من البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء ونعلب وهشام والربيعي

وقطرب وأبو عمرو الزاهد وابن درستويه - وبه قال الإمام الشافعي من الفقهاء - أنها للترتيب. وينظر:

سيبويه ١ / ١٤٧، ٢١٨، ٢ / ٣٠٤ - المقتضب ١ / ١٤٨ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٥، ٥٦ -

إيضاح الفارسي ص ٢٨٥ - معاني الرماني ص ٥٩ - المفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٥ -

شرح ابن يعيش ٨ / ٩٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٦٤ - المغني ٢ / ٣٥٤ - شرح العلوي ٢ / ٩٢٥.

(٩) من الآية ٢١ / الجاثية. وهي في الآية لغير الترتيب.

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ . وَ (ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ . وَ (حَتَّى) مِثْلُهَا ، وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتَّبِعِهِ
لِيُفِيدَ قُوَّةً أَوْ ضَعْفًا

قوله (١) : « وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ » (٢) .

من غير مهلة كقولك (٣) : جاء زيد فعمرو ، ويعتبر ما يعد في العادة مرتباً من غير مهلة ، ، فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله انتفاء (٤) المهلة ، وقد يقصر والعادة تقتضي العكس (٥) ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ (٧) ، ومثل ذلك يختلف تعبير الناس فيه ، فقد يستقرب بالنسبة إلى عِظَمِ الأمر فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد بالنسبة إلى طول الزمان فتستعمل (ثُمَّ) ، ولا يكون ذلك مخالفاً لوضع الفاء فيما ذكر .

قوله : وَ (ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ ، على ما ذكر في الفاء (٨) .

قوله // : « وَ (حَتَّى) مِثْلُهَا » .

١٦٨

يعني في الترتيب والمهلة ، إلا أن شرط معطوفها أن يكون جزءاً من المعطوف عليه (٩) ، لأن الغرض كونه غايةً لذلك ومنتهى لبيان قصد (١٠) مخالفته الأول فيما أوجب له من المهلة من قوة أو ضعف نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وَقَدِيمُ الْحُجَّاجِ (١١) حتى المشاة .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٢) في ج : (لترتيب) .
(٣) في المقتضب ١ / ١٤٨ : « ومنها الفاء ، وهي توجب أن الثاني يعد الأول وأن الأمر بينهما قريب ، نحو قولك ، رأيت زيدا فعمرا ، ودخلت مكة فاللدينة ٨١٠ .. وينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ ، ٢ / ٣٠٤ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ - إيضاح الفارسي ص ٢٥٦ - معاني الرماني ص ٤٣ - المفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٥ - المعنى ١ / ١٦١ .
(٤) في ب ، ط : (تقتضي في مثله بانتفاء) . (٥) في ط : (بالعكس) .
(٦) من الآية ١٤ / المؤمنون . وينظر توضيح الرضي وتعليقه على الآية ٢ / ٣٦٧ .
(٧) من الآية ٦٣ / الحج . قال الرضي : « ... فإن اخضرار الأرض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظراً إلى تمام الاخضرار ، جاز ... ٨١٠ . شرح الرضي ٢ / ٣٦٧ .
(٨) ينظر : المقتضب ١ / ١٤٨ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ - معاني الرماني ص ١٠٥ .
(٩) تقدم الكلام عليها في ص ٧٣٢ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٤٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ٩٦ - الرصف ص ١٨١ - معاني الرماني ص ١٦٤ - المعنى ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .
(١٠) في ب ، ج ، ط : (لقصد بيان مخالفته) . (١١) في أ ، ب ، ج : (الحاج) .

وَ (أَوْ) وَ (إِمَّا) وَ (أَمْ) لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَبْهَمًا

قوله^(١): « وَ (أَوْ) وَ (إِمَّا) وَ (أَمْ) » .

ثلاثتها لإثبات الحكم لأحد الأمرين مبهما نحو^(٢): جاء زيد أو عمرو ، والمعنى : جاء واحد منهما من غير تعيين ، وكذلك : جاء إما زيد وإما عمرو^(٣) ، وكذلك : أَمْسَكَ عندك أم كافور ، لأن المعنى أن الحكم ثابت لأحدهما أنك لا تعلمه بعينه ، فأنت تسأل عن التعيين^(٤) .

والفرق بين (أَوْ) و (إِمَّا)^(٥) (أَمْ) :

أن (أَوْ) وَ (إِمَّا) للإخبار بأحدهما إن كانتا في الخبر ، أو لطلب أحد الأمرين إن كانتا^(٦) في الأمر فيما أصله المنع نحو : خذ إما هذا وإما ذاك . أو للإباحة إن كانتا فيما ثبت فضله فيهما نحو^(٧) : جالس الحسن أو ابن سيرين .

وأما إذا^(٨) وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما أن (أَوْ) و (إِمَّا) سؤال عن أحد الأمرين مبهما ، و (أَمْ) سؤال عن أحد الأمرين معينا ، فالسائل في (أَوْ) و (إِمَّا) جاهل بثبوت أحدهما فهو يسأل عنه ، والسائل في (أَمْ) عالم بثبوت أحد الأمرين فهو يسأل عن التعيين ، ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون (تَعَمُّ) أو (لَا)^(٩) .

وكان الجواب المطابق في (أَوْ) و (إِمَّا) - (تَعَمُّ) أو (لَا) فإن أجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لأنه يلزم من تعيين أحدهما ثبوت واحد منهما ، فكان الجواب حاصلًا وزيادة .

(١) سقط من ب ، ج : (وقوله) .

(٢) في ب ، ج : (كقولك) .
(٣) مذهب المصنف أن (إِمَّا) حرف عطف خلافا لكثير من النحويين ، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في ص ٩٨٣ مع الهامش رقم (٤) .

(٤) ينظر : الفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٥) (وبين) في هامش أ .

(٦) في أ : (إذا كانتا) .

(٧) في ج : (كقولك) .

(٨) في ج : (كقولك) .
(٩) في ج : (كقولك) .
(١٠) في ط : (فإنه) .
(١) في ج : (كقولك) .
(٢) مذهب المصنف أن (إِمَّا) حرف عطف خلافا لكثير من النحويين ، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في ص ٩٨٣ مع الهامش رقم (٤) .
(٣) ينظر : الفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
(٤) (وبين) في هامش أ .
(٥) في أ : (إذا كانتا) .
(٦) في ج : (كقولك) .
(٧) في ج : (كقولك) .
(٨) في ج : (كقولك) .
(٩) في ج : (كقولك) .
(١٠) في ط : (فإنه) .
(١١) في ج : (كقولك) .
(١٢) في ج : (كقولك) .
(١٣) في ج : (كقولك) .
(١٤) في ج : (كقولك) .
(١٥) في ج : (كقولك) .
(١٦) في ج : (كقولك) .
(١٧) في ج : (كقولك) .
(١٨) في ج : (كقولك) .
(١٩) في ج : (كقولك) .
(٢٠) في ج : (كقولك) .
(٢١) في ج : (كقولك) .
(٢٢) في ج : (كقولك) .
(٢٣) في ج : (كقولك) .
(٢٤) في ج : (كقولك) .
(٢٥) في ج : (كقولك) .
(٢٦) في ج : (كقولك) .
(٢٧) في ج : (كقولك) .
(٢٨) في ج : (كقولك) .
(٢٩) في ج : (كقولك) .
(٣٠) في ج : (كقولك) .
(٣١) في ج : (كقولك) .
(٣٢) في ج : (كقولك) .
(٣٣) في ج : (كقولك) .
(٣٤) في ج : (كقولك) .
(٣٥) في ج : (كقولك) .
(٣٦) في ج : (كقولك) .
(٣٧) في ج : (كقولك) .
(٣٨) في ج : (كقولك) .
(٣٩) في ج : (كقولك) .
(٤٠) في ج : (كقولك) .
(٤١) في ج : (كقولك) .
(٤٢) في ج : (كقولك) .
(٤٣) في ج : (كقولك) .
(٤٤) في ج : (كقولك) .
(٤٥) في ج : (كقولك) .
(٤٦) في ج : (كقولك) .
(٤٧) في ج : (كقولك) .
(٤٨) في ج : (كقولك) .
(٤٩) في ج : (كقولك) .
(٥٠) في ج : (كقولك) .
(٥١) في ج : (كقولك) .
(٥٢) في ج : (كقولك) .
(٥٣) في ج : (كقولك) .
(٥٤) في ج : (كقولك) .
(٥٥) في ج : (كقولك) .
(٥٦) في ج : (كقولك) .
(٥٧) في ج : (كقولك) .
(٥٨) في ج : (كقولك) .
(٥٩) في ج : (كقولك) .
(٦٠) في ج : (كقولك) .
(٦١) في ج : (كقولك) .
(٦٢) في ج : (كقولك) .
(٦٣) في ج : (كقولك) .
(٦٤) في ج : (كقولك) .
(٦٥) في ج : (كقولك) .
(٦٦) في ج : (كقولك) .
(٦٧) في ج : (كقولك) .
(٦٨) في ج : (كقولك) .
(٦٩) في ج : (كقولك) .
(٧٠) في ج : (كقولك) .
(٧١) في ج : (كقولك) .
(٧٢) في ج : (كقولك) .
(٧٣) في ج : (كقولك) .
(٧٤) في ج : (كقولك) .
(٧٥) في ج : (كقولك) .
(٧٦) في ج : (كقولك) .
(٧٧) في ج : (كقولك) .
(٧٨) في ج : (كقولك) .
(٧٩) في ج : (كقولك) .
(٨٠) في ج : (كقولك) .
(٨١) في ج : (كقولك) .
(٨٢) في ج : (كقولك) .
(٨٣) في ج : (كقولك) .
(٨٤) في ج : (كقولك) .
(٨٥) في ج : (كقولك) .
(٨٦) في ج : (كقولك) .
(٨٧) في ج : (كقولك) .
(٨٨) في ج : (كقولك) .
(٨٩) في ج : (كقولك) .
(٩٠) في ج : (كقولك) .
(٩١) في ج : (كقولك) .
(٩٢) في ج : (كقولك) .
(٩٣) في ج : (كقولك) .
(٩٤) في ج : (كقولك) .
(٩٥) في ج : (كقولك) .
(٩٦) في ج : (كقولك) .
(٩٧) في ج : (كقولك) .
(٩٨) في ج : (كقولك) .
(٩٩) في ج : (كقولك) .
(١٠٠) في ج : (كقولك) .

وَ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةُ لِأَزْمَةِ لِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ ، وَالْآخِرُ
 الْهَمْزَةُ^(١) بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلْبِ التَّعْيِينِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ : أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ
 عَمْرًا ؟ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِينِ دُونَ (نَعَمْ) أَوْ (لَا) . وَ (أَمْ) الْمُنْقَطِعَةُ
 كَ (بَل) وَالْهَمْزَةُ مِثْلُ : إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ

وأما (أَمْ) هذه فهي^(٢) التي تسمى المتصلة ، وهي لازمة لهزمة الاستفهام يليهما المستويان ، بعد ثبوت أحدهما عند السائل لطلب التعيين^(٣) ، ومن ثم لم يجز : زيد عندك أم عمرو ، إلا على الشذوذ ، ولم يجز : أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا^(٤) ؟ لأنه لا يليهما المستويان ، وإنما الوجه أن يقال : أزيدًا رأيت أم عمرا ، كأنهم قصدوا إلى الإيذان من أول أمر تبين الأمرين المطلوب تعيين أحدهما .

وأما (أَمْ) المنقطعة فتلك بمعنى (بَل) والهمزة^(٥) لقولك لشبح رأيت : إِنَّهَا لِإِبْلِ ، فإذا حصل الشك في أنها شاء ، قاصدًا إلى الإضراب عن الإخبار الأول واستئناف سؤال ، كأنك قلت : بَلْ أَهِيَ شَاءَ^(٦) .

وقد يقال : إنها بمعنى الهمزة خاصة^(٧) .

وقد تأتي المنقطعة للإنكار كما تأتي الهمزة ، وعليه عمل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ
 شَاعِرٌ ﴾^(٨) ، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقْوَلَهُ ﴾^(٩) ، وهو كثير .

- (١) أي : والآخر على الهمزة . (٢) (فهي) في هامش أ .
 (٣) ينظر : سيويه ١ / ٤٨٢ - المقتضب ٣ / ٢٨٦ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ - اللمع ص ١٨١ - معاني الرماني ص ٧٠ - المفصل ص ٣٠٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٠ - ٦٥١ - الأزهية ص ١٣١ - الرصف ص ٩٣ - المغني ١ / ٤٢ .
 (٤) المنقول عن سيويه أن مثل هذا جائز حسن ، قال سيويه ١ / ٤٨٣ : « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ... ولو قلت : ألقىت زيدًا أم عمرا ، كان جائزًا حسنًا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو ، كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ... » ٥١٤ .
 (٥) ينظر : سيويه ١ / ٤٨٤ - المقتضب ٣ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٩١ - اللمع ص ١٨١ - معاني الرماني ص ٧٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٧٣ .
 (٦) تنظر : المراجع السابقة .
 (٧) ذكر الرمادي عن النحاس أن هذا قول أبي عبيدة . الجنى الوافي ص ٢٢٥ - المغني ١ / ٤٥ .
 (٨) من الآية ٣٠ / الطور .
 (٩) من الآية ٣٣ / الطور .

وَ (إِمَّا) قَبْلَ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَزِمَّةٍ مَعَ (إِمَّا) ، جَائِزٌ مَعَ (أَوْ)

وأما (إِمَّا) العاطفة فيلزمها أن يكون قبلها (إِمَّا) أخرى نحو قولك^(١) :
جاءني إما زيد وإما عمرو ، بخلاف (أَوْ) ذلك لا يلزم معها ولكن يجوز أن
تقدم^(٢) قبلها (إِمَّا) فتقول : جاء زيد أو عمرو ، وجاء إما زيد أو عمرو ، كأنهم
قصدوا بتقدم^(٣) (إِمَّا) أن يبينوا من أول الأمر أن الحكم ثابت لأحد الأمرين ،
ألا ترى أنه لو لم يتقدم لبني السامع على أن الظاهر أن الحكم ثابت // للأول ،
فإذا جيء بـ (إِمَّا) أو (أَوْ) تبين خلاف ما ظنه ، وإذا أتى بـ (إِمَّا) من أول
الأمر لم يجيء هذا اللبس .

ولتقدم (إِمَّا) ودخول الواو عليها توهم أبو على أنها ليست من حروف
العطف^(٤) . والقطع بأنها مثل (أَوْ) موجب أنها من حروف العطف ، وتقدم
(إِمَّا) قبلها لما ذكرناه لا أن المتقدمة حرف العطف .

(١) سقط من ب ، ط : (قولك) وفي ج : (كقولك) .

(٢) في ج : (أن يتقدم) .

(٣) في ب : (بتقديم) .

(٤) مذهب المصنف - وفاقا لسيبويه وجمهور النحويين - أن (إِمَّا) حرف عطف بالصورة التي
ذكرها النحاة ، وهي تقدم (إِمَّا) عليها .

وينظر : سيبويه ١ / ١٣٥ ، ٢١٣ ، ٢ / ٦٧ - المقتضب ٣ / ٢٨ - أصول ابن السراج
٢ / ٥٧ - اللمع ص ١٧٧ - المفصل ص ٣٠٥ - شرح الوافية ٢ / ٢٤٧ . ومذهب يونس
وابن كيسان الفارسي والرماني وابن الشجري وابن مالك أنها ليست من حروف العطف . قال
الفارسي (الإيضاح ص ٢٨٩) : « ... وليست (إِمَّا) بحرف عطف لأن حروف العطف لا
تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدا وإما
عمرا ، فتجدها عارية عن هذين القسمين ، وتقول : (وإما عمرا) فتدخل عليه الواو ولا يجتمع
حرفان لمعنى » ١٤٥ . وقال الرماني في (معانيه ص ١٣١) : « ... وليست (إِمَّا) من حروف
العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدل ذلك على ذلك أن ... » ١٤٥ . وقال ابن الشجري في
(أماله ٢ / ٣٤٤) : « ... ومن الفرق بينهما أن (إِمَّا) ليست من حروف العطف كما زعم بعض
النحويين لأنه لا يخلو ... » ١٤٥ . وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٧٤ : « وليست منها (لكن) »
وفاقا ليونس ، ولا (إِمَّا) وفاقا له ولابن كيسان وأبي على » ١٤٥ . وينظر : شرح الكافية الشافية
٢ / ٤٧٦ - شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٣٤ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢١٥ - المغني
١ / ٥٩ - الارتشاف ص ٨٦٧ - ابن كيسان النحوي ص ١٤٩ .

وَ (لَا) وَ (بَل) وَ (لَكِنْ) لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا . وَ (لَكِنْ) لِأَزْمَةِ النَّفْيِ .

وَ (لَا) وَ (بَل) وَ (لَكِنْ) يثبت الحكم معها لأحد الأمرين معينا^(١) .
 ف (لَا) تثبت الحكم للأول دون الثاني^(٢) ، و (بَل) وَ (لَكِنْ) بخلافها .
 والفرق بين (بَل) ^(٣) وَ (لَكِنْ) ^(٤) : أن (بَل) للإضراب عن الأول موجبًا
 كان أو منفيًا ، نحو^(٥) : جاء زيد بل عمرو - إذا وقع الإخبار عن (زيد) غلطًا -
 و : ما جاء زيد بل عمرو ، فيحتمل إثبات الجيء لـ (عمرو) مع تحقيق نفيه عن
 (زيد) ، ويحتمل أن يكون بيانا لمن نسبه إليه الجيء المنفي أولاً ، مثله في الإثبات .
 وقد تأتي (بَل) في الجمل بمعنى ترك الأول والأخذ فيما هو أهم منه مثل
 قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٦) مِنْ رَبِّكَ ^(٧) ونظائره كثيرة .
^(٨) وَ (لَكِنْ) للاستدراك بعد النفي وإنما يلزمها^(٩) النفي - هاهنا - لأن المراد
 عطف المفرد ووضعها للمغايرة^(١٠) بين ما قبلها وما بعدها ، والمفرد لا يكون نفيًا
 لأن النفي مخصوص بالجمل ، وإذا وجب أن يكون إثباتًا وجب أن يكون
 ما قبلها^(١١) نفيًا لتحصل المغايرة ، بخلاف (لَكِنْ) التي تقع بعدها الجمل ، فإنه
 حصل بعدها النفي كأن ما قبلها مثبتًا ، ولما كانت هذه لا يكون ما بعدها^(١٢) إلا
 مثبتًا وجب أن يكون ما قبلها نفيًا .

* * *

- (١) قال في شرح الروافية ٢ / ٦٥٢ : و (لا) و (بل) و (لكن) لأحد الأمرين معينا ، إلا أن (بل) و (لكن) لإثبات الثاني دون الأول ، و (لا) لإثبات الأول ونفي الثاني ، وينظر : المفصل ص ٣٠٥ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .
 (٢) ينظر : في (لا) : سيويه ١ / ٢١٨ - المقتضب ١ / ١٤٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ - معاني الرماني ص ٨١ - الأزمية ص ١٥٨ .
 (٣) ينظر في (بل) : سيويه ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ - المقتضب ١ / ١٥٠ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ - معاني الرماني ص ٩٤ - الرصف ص ١٥٤ - المغني ١ / ١١٢ .
 (٤) ينظر في (لكن) : سيويه ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ - المقتضب ١ / ١٥٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ - الرصف ص ٢٧٤ - للمع ص ١٨٠ . (٥) في ج : (كقولك) . (٦) من الآية ٣ / السجدة .
 (٧) (من ربك) تكملة من ج ، ط . (٨) في ج : (قوله ولكن) . (٩) في ب ، ج ، ط : (لزمها) .
 (١٠) في ط : (على المغايرة) . (١١) في ب : (كان بعدها ما قبلها) . (١٢) في ط : (لا يكون بعدها) .

ومثال (ها) في الجملة قوله^(١) :

[٦٥] هَا إِنْ تَا عُدْرَةٌ إِنْ لَمْ تُكُنْ قَبْلَتْ^(٢) فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاةَ فِي الْبَلَدِ^(٣)

ومثال (ها) في اسم الإشارة^(٤) قولهم : جاءني هذا ، ومررت بهذا .

ولها صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها إلا (ها)^(٥) - باعتبار الإشارة - فإنها قد تكون أول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الإشارة ، لأن وضعها له لا للجملة^(٦) .

* * *

= أمالي القالي ١ / ١٤٧ - الفصل ص ٣٠٩ - شرح ابن يعيش ٨ / ١١٤ ، ١١٥ - المغني ١ / ٥٤ ، ٦٨ - شرح العلوي ٢ / ٩٤٨ - شرح الأردبيلي ص ٣٢٠ - الهمع ٢ / ٧٠ - الدرر ٢ / ٨٧ .

قال ابن يعيش ٨ / ١١٥ : « والشاهد فيه قوله : (أما والذي أبكي) وإدخاله (أما) على حرف القسم ، كأنه بينه المخاطب على استماع قسمه وتحقيق القسم عليه » ١٠١ . المقسم عليه هو المذكور في البيت بعده ، وهو قوله :

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر

المفضل شرح أبيات الفصل ص ٣٠٩ .

(١) هو النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وذال عليها سالف الأبد

ينظر : ديوانه ص ٣٥ .

٦٥ = البيت من البسيط ، وهو في : الفصل ص ٣٠٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ١١٣ - شرح الرضي

٢ / ٣٨٠ - شرح العلوي ٢ / ٩٤٩ - الجني الداني ص ٣٤٩ - الخزانة ٢ / ٤٧٨ ،

٤ / ٤٧٨ - الصحاح (عذر) . والشاهد فيه قوله : (ها أن تا عذرة) حيث دخلت (ها)

على الجملة بعدها . ويروي صدر الشاهد : ها إن ذي . ويروي : إن لم تكن نفعت . ويروي

عجزه : فإن صاحبها . مشارك النكد . وهي رواية الديوان . وقال البغدادي : « ... وروي أبو

عبدة : وإن ها عذرة . فلا شاهد فيه على روايته » ١٠١ . خزانة الأدب ٢ / ٤٧٨ .

(عذرة) - بكسر العين - : اسم للعذر . الصحاح (عذر) .

(٢) في ب : (نفعت) ولم يثبت العجز . (٣) لم يثبت في أ إلا قوله : (ها إن تا عذرة) .

(٤) في ج : (الاسم الإشارة) . (٥) (إلاها) أسفل الصفحة في أ . (٦) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٨١ .

حُرُوفُ النَّدَاءِ

حُرُوفُ النَّدَاءِ : يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيُّ ، وَالْهَمْزَةُ . فَ (يَا) أَعْمَهَا . وَ (أَيَا) وَ (هَيَا) لِلْبَعِيدِ ، وَ (أَيُّ) وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ .

قوله : « حُرُوفُ النَّدَاءِ : يَا^(١) ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيُّ ، وَالْهَمْزَةُ^(٢) » .

وكثير من النحويين يذكر معها (وا)^(٣) ، وليست في الحقيقة منها لاختصاصها^(٤)

بالتدبة ، وليس المندوب منادى^(٥) ، لأن المنادى : المطلوب // إقباله ، والمندوب : المتفجع عليه^(٥) ، فافترقا .

وإنما ذُكِرَتْ معها لموافقة لفظ ما بعدها من المندوب لما بعد حرف النداء من المنادى من بناء ونَصْبٍ ، على ما تقدم^(٦) .

قوله : « فَ (يَا) أَعْمَهَا » يعني^(٧) أنها تقع في القريب والبعيد .

و (أَيَا) و (هَيَا) للبعيد ، و (أَيُّ) والهمزة للقريب .

والصحيح أن هذه حروف لا أسماء أفعال ، وإنما توهم^(٨) من قال^(٩) : (إنها أسماء

أفعال) من حيث إنه رآها مستقلة مع المنادى كلاما ، وقد استقر عنده أن الحروف لا تكون مع الأسماء كلاما ، ولو تبين أن المراد بـ (يا) : أعني ، أو : أريد ، أو : اطلب ، لتبين أنه لم يكن كلاما إلا لذلك .

(١) (يا) مكررة في ط . (٢) تقدم ذكرها في باب النداء ص ٤١٠ .

(٣) مذهب سيويه والجمهور أن (وا) لا تستعمل إلا في التدبة ، قال سيويه ١ / ٣٢٥ : « هذا باب الحروف

التي ينه بها المدعو ، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ، بـ (يا) و (أيَا) و (هيا) و (أي)

وبالألف ١٤ هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٣٣ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠٠ - اللمع ص ٢٠٢ -

المرئجل ص ١٩٧ - فصول ابن معط ص ٢١٠ . هذا .. وقد أجاز المراد استعمالها في التدبة وفي نداء

البعيد ، فقال : « وتقع (و) في التدبة وفيما مددت به صوتك كما عمده بالتدبة ، وإنما أصلها للتدبة ١٤ هـ .

المقتضب ٤ / ٢٣٣ . وعدها الزمخشري وابن مالك ضمن حروف النداء . ينظر : المفصل ص ٣٠٩ -

التسهيل ص ١٧٩ - الألفية بشرح المرادي ٣ / ٢٦٧ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٥ .

(٣) تقدم القول مفصلا في هذه المسألة . ينظر ص ٤٠٩ مع الهامش (٧) ، ص ٥٣٩ مع الهامش (١) .

(٤) في أ ، ب : (لخصوصها) . (٥) ينظر سيويه ١ / ٣٢١ .

(٦) أي : في باب النداء . وينظر ص ٤٠٩ وما بعدها . (٧) في ط : (يريد) .

(٨) في ج ، ط : (وهم) . (٩) نسب كل من ابن يعيش والرضي والجامي هذا القول إلى الفارسي وقد

ذكرت أن الفارسي في إيضاحه لا يقول بما ذهبوا إليه . وقد تقدم ذكر هذه المسألة في هامش ٤٨٠ .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٢٧ - شرح الرضي ١ / ١٣٢ - إيضاح الفارسي ص ١٦٥ .

حُرُوفُ الْإِيجَابِ

حُرُوفُ الْإِيجَابِ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِنِّي ، وَأَجَلٌ ، وَجَيْرٌ ، وَإِنَّ ، فَ (نَعَمْ) مُقَرَّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا ، وَ (بَلَى) مُخْتَصَةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ ، وَ (إِنِّي) إِثْبَاتٌ بَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ وَيَلْزَمُهَا الْقَسْمُ .

قوله : « حُرُوفُ الْإِيجَابِ : نَعَمْ : وَبَلَى ، وَإِنِّي ، وَأَجَلٌ ، وَجَيْرٌ ، وَإِنَّ . فَ (نَعَمْ) مُقَرَّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا . من كلام موجب أو منفي^(١) ، استفهاما كان أو خبرا ، تقول لمن قال (قام زيد) أو (أقام زيد ؟) : نَعَمْ ، أي : قد قام .

وتقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : نَعَمْ ، أي : لم يقم^(٢) . هذا وضعها لغة وإن كان العرف على^(٣) خلاف ذلك ، ولذا لو قال بعد قوله (أليس لي عندك كذا ؟) : نَعَمْ ، لألزمناه به^(٤) تغليبا للعرف لا لأن الوَضْعَ كذلك^(٥) . وأما (بَلَى) فمختصة بإيجاب النفي استفهاما كان أو خبرا ، تقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : بَلَى ، أي : قد قام^(٦) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾^(٧) أي : بلى أنت ربنا ، ومن ثم قيل : لو قالوا : (نَعَمْ) لكان كفرا^(٨) ، على ما تقدم في (نَعَمْ) . ولا تقول لمن قال (قد قام زيد) : بَلَى ، لأنه موضع (نَعَمْ) .

وأما (إِنِّي) فإثبات بعد الاستفهام تلزم القسم ، تقول لمن قال (أقام زيد ؟) : إِنِّي وَاللَّهِ ، وَإِنِّي لَعَمْرِي ، وَإِنِّي وَاللَّهِ ، وَإِنِّي هَا لِلَّهِ ذَا^(٩) .

(١) في ج : (موجبا أو منفيا) ولا وجه له .

(٢) ينظر : سيويه ٣١٢ / ٢ - المقتضب ٣٣١ / ٢ - الفصل ص ٣١٠ - شرح الوافية ٦٥٥ / ٢ ،

٦٥٦ - المغني ٢٤٥ / ٢ . (٣) (على) في هامش ج . (٤) (ب) في هامش أ .

(٥) قال ابن هشام : « ... ووجهه أن (نعم) تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب ، ولذلك قال لجماعة من الفقهاء : لو قال (أليس لي عليك ألف ؟) فقال : بلى ، لزمته ، ولو قال (نعم) لم تلزمه . وقال آخرون : تلزمه فيها ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ، هـ١ . المغني ١١٣ / ١ .

(٦) ينظر : سيويه ٣١٢ / ٢ - المقتضب ٣٣١ / ٢ - الفصل ص ٣١٠ - معاني الرماني ص ١٠٥ - الرصف ص ١٥٧ - الجنبي الداني ص ٤٠١ - شرح الوافية ٦٥٦ / ٢ ، ٦٥٧ .

(٧) من الآية ١٧٢ / الأعراف . (٨) نسب هذا القول إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - وللسهيلي توجيه في هذه المسألة . ينظر : أمالي السهيلي ص ٤٥ - ٤٧ المغني ١١٣ / ١ - شرح الرضي

٢ / ٢٨٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٣ ، معاني الرماني ص ١٠٥ .

(٩) ينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٨٣ - الفصل ص ٣١١ - شرح الوافية ٦٥٧ / ٢ ، ٦٥٨ .

وَ (أَجَلَ) وَ (جَجِرَ) وَ (إِنَّ) تُصَدِّقُ لِلْمُخْبِرِ .

وأما (أَجَلَ) وَ (جَجِرَ) وَ (إِنَّ) فتصديق للمخبر^(١) ، يقول القائل : قد كان كذا فتقول : أَجَلَ ، وَجَجِرَ ، وَإِنَّ^(٢) .

وأما استدلالهم على أن (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) في قوله^(٣) :

[٦٦] وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَ قَدْ كَبُرَتْ قَقْلَتْ إِنَّهُ

فلا يقوى لاحتمال أن تكون (إِنَّ) الابتدائية ، وقد حذفوا الخبر للعلم به ، كأنه قال : إِنَّهُ كَذَلِكَ^(٤) .

نعم .. قول ابن الزبير^(٥) - لمن قال له^(٦) : « لَعَنَّ اللَّهَ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ - : إِنَّ وَصَاحِبَهَا » واضح في ذلك .

* * *

(١) في ب : (للخير) .

(٢) هو عبد الله بن قيس الرقيات . ينظر ديوانه ص ٦٦ .

٦٦ = البيت من الكامل ، وهو في : سيبويه ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٢٧٩ - معاني الرماني ص ١١٠ المفصل

ص ٣٠٠ ، ٣١٠ - الأمل الشجرية ١ / ٣٢٢ - البيان ٢ / ١٤٥ - شرح ابن يعيش

٨ / ٢٦ ، ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٧ - المغني ١ / ٣٨

٢ / ٦٤٩ - شواهد ابن النحاس ص ٢٥٣ - الجني الداني ص ٣٨٤ - شرح الرضي

٢ / ٣٨٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٨ - التوطئة ص ٣٨٢ - اللسان (أن) - خزانة الأدب

٤ / ٤٨٥ . والشاهد فيه قوله : (فقل إنه) على معنى : فقلت نعم ، قال سيبويه ٢ / ٢٧٩ :

« ... ومثل ما ذكرت لك قول العرب : (إنه) وهم يريدون (إن) ومعناها (أجل) » ٥١٤ .

(٤) نسب الرماني هذا القول إلى ابن السراج ، فقال ص ١١٠ ، ١١١ : « ... ويقولون : (إنه)

فيلحقون الهاء نحو قوله : ... وقد كبرت فقلت إنه . أي : أجل ، وأجاز ابن السراج أن تكون

الهاء اسم (إن) والخبر محذوف ، والمعنى : أنه كذلك » ٥١٤ .

(٥) هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، ولد بعد الهجرة بعشرين شهرا ، ومات سنة أربع وسبعين .

شذرات الذهب ١ / ٧٩ - حسن المحاضرة ١ / ١١٢ .

(٦) القائل هو : شريك بن فضالة . وينظر قصة هذا القول في : الأغاني ١ / ١٥ - النهاية في غريب

الحديث ١ / ٧٨ - البيان للأنباري ٢ / ١٤٥ - البحر المحيط ١ / ٢٦٥ . وذكر العلوي أن

هذا من قول عمر بن عبد العزيز وليس ابن الزبير . وذكر الأنباري أنه الزبير . وينظر : شرح

الوافية ٢ / ٦٥٩ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٣ - المغني ١ / ٣٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٣ ،

٣٨٤ - شرح العلوي ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ - خزانة الأدب ٤ / ٤٨٦ .

وَ (أَنَّ) مَعَ (لَمَّا) ، وَبَيْنَ (لَوْ) وَالْقَسَمِ ، وَقَلَّتْ مَعَ الْكَافِ

وأما (أَنَّ) فتزاد مع (لَمَّا) ^(١) كثيرا كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ ^(٢) ، وبين (لَوْ) والقسم ^(٣) نحو ^(٤) : وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَمَتْ لَقَمْتُ ^(٥) ، وقلت مع الكاف نحو قوله ^(٦) :

[٦٧] وَيَوْمًا تُؤَافِسُنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ ^(٧) كَانَ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٤٧٥ - المقتضب ١ / ١٨٨ - معاني الرماني ص ٧٣ - المفصل ص ٣١٢ - المغني ١ / ٣٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .
(٢) من الآية ٩٦ / يوسف .

(٣) ولا فرق في ذلك بين أن يذكر فعل القسم أو يترك ، فمثال ذكره قول الشاعر :

فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

ومثال تركه قول الشاعر :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حَرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

قال ابن هشام : « ... هذا قول سيبويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم . ويبيده أن الأكثر تركها ، والحروف الروابط ليست كذلك » هـ .

المغني ١ / ٣٣ - وينظر : سيبويه ١ / ٤٥٥ - المقرب ١ / ٢٠٥ .

(٤) في ج : (كقولك) . (٥) في ج : (قمت) .

(٦) اختلف فيه . فقال سيبويه ١ / ٢٨١ هو ابن صريم اليشكري . ورجح صاحب الخزانة ٤ / ٣٦٥ أنه ابن علياء اليشكري ، وقيل غير ذلك .

٦٧ = البيت من الطويل وهو في سيبويه ١ / ٢٨١ ، ٤٨١ ، الكامل ١ / ٨٢ - شواهد ابن السيرافي ١ / ٣٦٦ - المحتسب ١ / ٣٠٨ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣ - الإنصاف ١ / ٢٠٢ - أمالي السهلي ١١٦ - المفصل ٣٠٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ٨٣ - المغني ١ / ٣٣ - التوطئة ص ٢١٥ - المقرب ١ / ١١ ، ٢ / ٢٠٤ - الارتشاف ١ / ٤٩٧ - خزانة الأدب ٤ / ٢٦٤ - العيني ٢ / ٣٠١ - اللسان (قسم) والشاهد فيه قوله : (كَانَ ظَنِيَّةً) - برواية الجر - حيث زيدت (أَنَّ) بين الكاف ومجرورها . وروي البيت (كَانَ ظَنِيَّةً) بالرفع على أنها خبر (كَانَ) المخففة واسمها ضمير الشأن محذوف . وروي أيضا بالنصب على إعمال (كَانَ) المخففة وقوله (تعطو) الخبر .

(تعطو) : تناول ، ولكنه ضمن معنى (الميل) ولذلك وصل ب (إلى) .

(الوارق) : الأورق ، وهو نادر . إذ فعله (أورق) كأفيع في يافع .

(السَّلْم) : بفتحين جمع (سلمة) ، وهو شجر من شجر العضاة .

(٧) لم يثبت صدر البيت في أ ، وهو في هامش (ب) .

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: **إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، فَ (إِنْ) تُزَادُ مَعَ (مَا) النَّافِيَةِ ، وَقَلَّتْ مَعَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَ (لَمَّا) .**

قوله: « حُرُوفُ الزِّيَادَةِ^(١) : **إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ...** .
سميت حروف الزيادة^(٢) لأنها قد تقع زائدة ، لا أنها تقع أبداً زوائد ، بل أكثر ما تقع غير زوائد^(٣) .

فأما (**إِنْ**) فتزاد مع (**مَا**) النافية لتأكيد النفي ، تقول : ما إن رأيت زيداً ، والمعنى ما رأيت زيداً^(٤) . وقد زعم بعضهم^(٥) أنها (**إِنْ**) النافية دخلت على^(٦) (**مَا**) النافية توكيداً لها ، وليس بجيد ، فإنهم لا يَجْمَعُونَ بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد ، ومن ثم لم يقولوا : **إِنْ** لزيداً قائم^(٧) ، ولا : يا الرجل^(٨) ، وأشبه ذلك .

وقلت زيادتها مع المصدرية (**لَمَّا**) . فمثال المصدرية^(٩) : انتظرتني ما إن جلس القاضي ، بمعنى : ما جلس القاضي ، والمعنى : مدة جلوسه^(١٠) .

ومثالها مع (**لَمَّا**) قولك : **لَمَّا** إن جلست جلستُ ، وفتحها هو المشهور الشائع^(١١) .

- (١) (الزيادة) مكررة في ب .
(٢) (٢) في ط : (زيادة) .
(٣) ذكر الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ هذا الاستدراك نصاً ، ثم قال : « ... وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك ١٤ هـ .
(٤) ينظر : سيويه ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ - المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ - معاني الرماني ص ٧٥ المفصل ص ٣١٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ - المغني ١ / ٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .
(٥) نسبة الزمخشري إلى الفراء فقال : « ... وعند الفراء أنهما حرفا نفي تُرادفاً كترادف حرفي التوكيد في : إن زيداً لقائم هـ ١ . الفصل ص ٣١٢ . ونسبه الأنباري إلى الكوفيين عامة . فقال : « ذهب الكوفيون إلى أن (**إِنْ**) إذا وقعت بعد (**مَا**) نحو : ما إن زيد قائم ، فإنها بمعنى (**مَا**) ... هـ ١٤ . الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ وينظر : معاني الرماني ص ٧٥ - الرصف ١٠٩ - الجنى الداني ص ٢٣١ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ .

(٦) في ج ، ط : (مع ما) . (٧) أي : لا يدخلون حرفي توكيد على اسم واحد .

(٨) أي : ولا يدخلون أداتي تعريف على اسم واحد . كما سبق في باب النداء .

(٩) هذه العبارة في هامش ب .

(١٠) ينظر : المفصل ص ٣١٢ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٢ - ابن يعيش ٨ / ١٣٠ - وشرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

(١١) استدرك ابن هشام على المصنف استدراكاً في غير موضعه - في هذه المسألة - حيث قال : « ... وزعم ابن

الحاجب أنها تزداد بعد (**لَمَّا**) الإيجابية ، وهو سهو ، وإنما تلك (**أَنْ**) المفتوحة هـ ١ . المغني ١ / ٢٥ .

وَ (مَا) مَعَ إِذَا ، وَمَتَى ، وَأَيَّ ، وَأَيْنَ ، وَ (إِنْ) - شَرْطًا - وَبَعْضِ حُرُوفِ الْجَزِّ ..

وأما (مَا) فتزاد مع (إِذَا) وَ (مَتَى) وَ (أَيَّ) وَ (أَيْنَ) وَ (إِنْ) شَرْطًا .
١٧١ فزيادتها مع (إِذَا) // نحو^(١) : إِذَا مَا تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، بمعنى : إِذَا تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ^(٢) ومع (مَتَى) كقولك^(٣) : مَتَى مَا تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، بمعنى : مَتَى تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ، بل هي على معناها .

ومن قال إنها للتكرير^(٤) ، فدخل (مَا) فيها على ما كانت عليه - ومن قال إنها ليست للتكرير ، فدخل (مَا) فيها أيضا للتأكيد لا غير^(٥) .

ومثال (أَيَّ)^(٦) : أَيَّا مَا تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، بمعنى : أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبُ^(٧) .
ومثال (أَيْنَ) : أَيْنَا تَكُنْ أَكُنْ^(٨) .

ومثال (إِنْ) قوله تعالى^(٩) : ﴿ فَأَمَّا نَذَهَبَنَّ بِكَ ﴾^(١٠) وتلزم معها نون التوكيد غالبًا ، يكون مضارعًا غالبًا^(١١) كأنهم لما أكدوا حرف الشرط - وهو (إِنْ)^(١٢) - كان المقصود - وهو الفعل - أولى .

ومثل : إِمَّا تَقُمْ أَقُمْ ، قليل^(١٣) .

وقوله : (شَرْطًا) تقييد لجميع ما ذكر من (إِذَا) وَ (مَتَى) وَ (أَيَّ) وَ (أَيْنَ) وَ (إِنْ) لأنها كلها^(١٤) كلمات^(١٥) تستعمل^(١٦) شرطًا وغير شرط ، وزيادة (مَا) فيها مختصة بأن تكون شرطًا .

قوله : « وَبَعْضِ حُرُوفِ الْجَزِّ » .

يريد في مثل قوله تعالى : ﴿ فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾^(١٧) و ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ ﴾^(١٨) .

-
- (١) في ج : (كقولك) .
(٢) في ب : (نحو) .
(٣) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٤) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٥) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٦) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٧) في ج : (كقوله تعالى) .
(٨) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٩) سقط من ط : (غالبًا) .
(١٠) أي : بلون نون التوكيد .
(١١) سقط من ط : (كلها) .
(١٢) في ط : (تعمل) .
(١٣) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(١٤) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(١٥) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(١٦) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(١٧) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(١٨) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(١٩) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٢٠) سقط من ط : (غالبًا) .
(٢١) أي : بلون نون التوكيد .
(٢٢) سقط من ط : (كلها) .
(٢٣) في ط : (تعمل) .
(٢٤) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٢٥) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٢٦) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٢٧) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٢٨) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٢٩) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٣٠) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٣١) سقط من ط : (غالبًا) .
(٣٢) أي : بلون نون التوكيد .
(٣٣) سقط من ط : (كلها) .
(٣٤) في ط : (تعمل) .
(٣٥) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٣٦) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٣٧) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٣٨) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٣٩) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٤٠) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٤١) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٤٢) سقط من ط : (غالبًا) .
(٤٣) أي : بلون نون التوكيد .
(٤٤) سقط من ط : (كلها) .
(٤٥) في ط : (تعمل) .
(٤٦) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٤٧) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٤٨) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٤٩) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٥٠) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٥١) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٥٢) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٥٣) سقط من ط : (غالبًا) .
(٥٤) أي : بلون نون التوكيد .
(٥٥) سقط من ط : (كلها) .
(٥٦) في ط : (تعمل) .
(٥٧) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٥٨) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٥٩) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٦٠) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٦١) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٦٢) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٦٣) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٦٤) سقط من ط : (غالبًا) .
(٦٥) أي : بلون نون التوكيد .
(٦٦) سقط من ط : (كلها) .
(٦٧) في ط : (تعمل) .
(٦٨) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٦٩) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٧٠) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٧١) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٧٢) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٧٣) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٧٤) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٧٥) سقط من ط : (غالبًا) .
(٧٦) أي : بلون نون التوكيد .
(٧٧) سقط من ط : (كلها) .
(٧٨) في ط : (تعمل) .
(٧٩) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٨٠) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٨١) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٨٢) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٨٣) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٨٤) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٨٥) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٨٦) سقط من ط : (غالبًا) .
(٨٧) أي : بلون نون التوكيد .
(٨٨) سقط من ط : (كلها) .
(٨٩) في ط : (تعمل) .
(٩٠) (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٩١) نسبه العلوي في شرحه ٢ / ٩٦٤ إلى الفراء .
(٩٢) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (مَا) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (مَتَى) للتكرير فـ : (مَتَى مَا) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (مَتَى مَا) » أهـ .
(٩٣) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٩٤) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٩٥) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٩٦) من الآية ٤١ / الزخرف .
(٩٧) سقط من ط : (غالبًا) .
(٩٨) أي : بلون نون التوكيد .
(٩٩) سقط من ط : (كلها) .
(١٠٠) في ط : (تعمل) .

وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ . وَ (لَآ) مَعَ الْوَائِ بَعْدَ النَّفْيِ ، وَبَعْدَ (اِنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ .
وَقَلَّتْ قَبْلَ الْقَسْمِ ، وَشَدَّتْ مَعَ الْمُضَافِ

قوله : « وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ » نحو : غضبت^(١) من غير^(٢) ما جرم^(٣) .
وأما قولهم : جئت لأمر ما ، فقد قيل : زائدة^(٤) وقيل : صفة ، كما تقدم^(٥) .
وأما (لَآ) فتزاد مع الواو بعد النفي نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو^(٦) ،
والمعنى كمعنى ظاهر : ما جاءني زيد وعمرو ، وهي وإن أفادت نفي الاحتمال فلا
يخرجها ذلك عن كونها زائدة^(٧) ، لأن الظاهر^(٨) قد يتأكد بالزائد فيصير نصاً ،
ولا تنفك الزائدة^(٩) عن التوكيد .

وتزاد بعد (أن) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ ﴾^(١٠)
والمعنى ما منعتك أن تسجد .

وقلت قبل القسم ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾^(١١) على أنها بمعنى أقسم^(١٢) .
وشدَّتْ مع المضاف كقول الشاعر :

[٦٨] فِي بَيْتِي لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَّرَ حَتَّى تَرَى الصُّبْحَ جَشَّرَ

- (١) في ج : (كقولهم : غضب ...) . (٢) (من غير) في هامش ب .
(٣) ينظر : الفصل ص ٣١٢ ، شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ .
(٤) قال الرضي ٢ / ٣٨٥ : ... وقيل فيها أيضا أنها نكرة والمجرور بدل منها هـ . ا .
(٥) ينظر ص ٥٢٢ . (٦) ينظر : سيبويه ١ / ٤٤١ - المقنضب ٢ / ٣١ معاني الأخفش ١٥٩ / ب
معاني الرماني ص ٨٤ - الفصل ص ٣١٣ .
(٧) قال الرماني ص ٨٤ : ... وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيد وعمرو ، احتمل أنهما لم يقوما البتة أه .
(٨) (الظاهر) في هامش ب . (٩) في ب ، ج ، ط : (الزيادة) .
(١٠) من الآية ١٢ / الأعراف . قال الأخفش في معاني القرآن ١١٣ / أ ، ب : هـ ... ومعناه : ما منعتك
أن تسجد ، و (لَآ) هاهنا زائدة هـ . ا . وينظر : معاني الفراء ١ / ٣٧٤ - الكشاف ٢ / ١٨ -
البيان ١ / ٣٥٥ - منهج الأخفش ص ٢٣٧ . (١١) من الآية الأولى / القيامة والبلد .
(١٢) قال الرماني : هـ ... وهذا القول فيه نظر أيضا لأن (لَآ) لا تزاد أولا . والثاني : أنها بمعنى : (ألا)
وفيه نظر أيضا لأنه لا يعرف له نظير . والثالث - وهو الوجه - أن (لَآ) رد لكلامهم ، وذلك أن
القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة ، فيأتي الجواب عما في سورة أخرى ، فكان (لَآ) رد لما
تكرر من إنكار البعث ... هـ . ا . معاني الحروف ص ٨٤ .
= ٦٨ = البيت من الرجز . وهو للعجاج - ينظر ديوانه ص ١٤ - من قصيدة يمدح بها

وَ (مِنْ) وَ (الْبَاءُ) وَ (اللَّامُ) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

أي : في بِئْرِ حُورٍ .

وأما (مَنْ) وَ (الْبَاءُ) وَ (اللَّامُ) فقد تقدم ذكرها^(١) .

* * *

= عمر بن عبيد الله بن معمر الذي أرسله عبد الملك بن مروان لقتال أبي فديك الحروري الخارجي .
والبيت في : معاني الفراء ١ / ٨ - الخصائص ٢ / ٤٧٧ - المفصل ص ٣١٣ - البيان
١ / ٣٥٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٣٦ - شرح الرضي
٢ / ٣٨٥ - شرح العلوي ٢ / ٩٦٧ شرح الأردبيلي ص ٣٢٥ - شرح الجامي ٢ / ٧٨٩ -
الأشباه والنظائر ١ / ٢٠٧ - خزانة الأدب ٢ / ٢٩٥ ، ٤ / ٤٩٠ - اللسان (حور) .
والشاهد فيه قوله : (في بئر لا حور) حيث زيدت (لا) بين المتضامين ، وأن الأصل : في
بئر حور - كما ذكر المصنف - . هذا .. ولم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب ، ج .
(حور) : الهلكة .

(جسر الصبح) : طلع وانفلق . اللسان (جسر) .

والمعنى : أن هذا الرجل سرى في بئر هلكة وما علم بذلك وأنه سيصير إلى الهلاك .

(١) ينظر ما قيل في زيادة (من) ص ٩٤١ .

وينظر ما قيل في زيادة الباء ص ٩٤٧ .

وينظر ما قيل في زيادة اللام ص ٩٤٨ .

حَرْفَا التَّفْسِيرِ

حَرْفَا التَّفْسِيرِ : (أَي) وَ (أَنْ) ، فَ (أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ .

قوله : « حَرْفَا^(١) التَّفْسِيرِ (أَي) وَ (أَنْ) ، فَ (أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ » .
تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾^(٢) أَي : مِنْ قَوْمِهِ^(٣) ، مريدًا بها تفسيره ،
فلذلك سميت حرف^(٤) تفسير .

و (أَنْ) كذلك إلا أنها أخص منها لاختصاصها بتفسير^(٥) ما في معنى القول كقوله
تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٦) مريدًا بها تفسير النداء ، وكذلك تقول : كتبت إليه
أَنْ قَم ، وأمرته أَنْ أَرْجِع .

وقد اختلف في تفسير القول الصريح بها ، فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا
قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾^(٧) ، فجعلها تفسيرًا لما قيل وهو قوله :
مَا أَمَرْتَنِي بِهِ . وغيرهم يجعلها مصدرية أو زائدة أو مفسرة^(٨) ، وما يتمسك به من قوله تعالى :
﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا ﴾^(٩) في أنه تفسير لصريح القول ، ليس بقوي ، إذ القول
المقدر ليس بصريح في لفظ القول ، إذ ليس تقدير صريح القول بأولي من تقدير ما في معناه^(١٠) .

(١) سقط من ج : (حرفا) . (٢) من الآية ١٥٥ / الأعراف .

(٣) في المفصل ص ٣١٣ : « ... تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ : أَي من قومه ، كأنك
قلت : تفسيره من قومه ، أو معناه من قومه ... » هـ . وينظر : معاني الرماني ص ٨٠ - شرح الوافية
٢ / ٦٦٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٤١ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ .

(٤) في ج : (حروف) . (٥) في ب : (بتفسيرها) .

(٦) من الآية ١٠٤ / الصافات . وفي سيبويه ١ / ٤٨٠ : « ... ومثل ذلك : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ
صَدَقْتَ الرَّؤْيَا ﴾ كأنه قال : ناديناه أَنْ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا يَا إِبْرَاهِيمَ وَقَالَ الْخَلِيلُ ، تَكُونُ أَيْضًا عَلَى
(أَي) » هـ . وينظر : المفصل ص ٣١٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ -
البحر المحيط ٧ / ٣٧٠ . (٧) من الآية ١١٧ / المائدة .

(٨) قال الزجاج : « ... جاز أَنْ تكون في معنى (أَي) مفسرة ، والمعنى : ما قلت لهم إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ
أَي اعْبُدُوا . ويجوز أَنْ تكون في موضع جر على البدل من المَاء وتكون (أَنْ) موصولة ب (اعْبُدُوا
اللَّهُ) ومعناه : إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ بِأَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ . ويجوز أَنْ يكون موضعها نصب على البدل من (ما)
والمعنى : ما قلت لهم شيئًا إِلَّا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ... » هـ . معاني الزجاج ٢ / ٢٤٦ - وينظر : الكشاف
١ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ - البيان ١ / ٣١٠ ، ٣١١ - التبيان ١ / ٤٧٦ . (٩) من الآية ٦ / ص .
وينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٩٩ - التبيان ٢ / ١٠٩٧ - البيان ٢ / ٢١٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ -
المفصل ص ٣١٤ - معاني الرماني ص ٧٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٦ . (١٠) زاد في ب : (والله
أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ الْمَصْدَرِ

حُرُوفُ الْمَصْدَرِ : مَا ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ، فَالْأَوْلَانِ لِلْفِعْلِيَّةِ ، وَ (أَنْ) لِلْإِسْمِيَّةِ .

قوله : « حُرُوفُ الْمَصْدَرِ : مَا ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ... » .

ف (مَا) و (أَنْ) مختصتان^(١) بالجملة الفعلية^(٢) يدخلان عليها فيصيرانها في تأويل مفرد مؤول بمصدر الفعل ، تقول : أعجبنى ما صنعت ، أي : صنعك^(٣) ، وأعجبنى أن خرجت ، أي : خروجك^(٤) .

وأما (أَنْ) فمختصة بالجملة // الاسمية^(٥) تدخل عليها فتقلبها إلى تأويل مفرد^(٦) مؤول بمصدر لخبرها أو ما في معناه ، فالأول نحو^(٧) : أنك قائم ، والثاني نحو^(٨) : أعجبنى^(٩) أن زيدا أخوك ، أي : أخوة زيد .

فإن تعذر ذلك قَدَّرْتُهُ بِالْكَوْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾^(١٠) أي : ولو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلاما^(١١) .

* * *

(١) في ب ، ط : (مختصان) .

(٢) في شرح الرضي ٢ / ٣٨٦ : « ... وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية ، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا - وهو الحق - وإن كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة : (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) ، وقال الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنغام الخلس

وأجاز ابن جنى كون صلتها جاررا ومجرورا ، فيجوز على مذهبه : ما خلا زيد وما عدا زيد - بالجر - و (ما) مصدرية هـ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤١٠ - معاني الرماني ص ٨٩ - المعنى ١ / ٣٠٣ - ٣٠٧ . (٣) في ب : (صنعك) ، وفي ج : (صنعك) .

(٤) ولا تدخل (أن) إلا على الفعل المتصرف وهو إما ماض نحو ما مثل به المصنف أو مضارع نحو : يعجبني أن تقوم ، ولها مع المضارع تأثيران آخران وهما : نصبه ، وتخصيصه للاستقبال . ينظر : الفصل ص ٣١٤ - معاني الرماني ص ٧١ ، ٧٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .

(٥) لم يذكرها الزمخشري في مفصله فقال : « ومن أصناف الحروف الحرفان المصدريان وهما (ما) و (أن) ... هـ هـ . الفصل ص ٣١٤ . (٦) في ط : (المفرد) .

(٧) في ب ، ج : (كقولك) . (٨) في ب ، ج : (كقولك وسقط من ط : (نحو) .

(٩) في ب ، ج ، ط : (يعجبني) (١٠) من الآية ٢٧ / لقمان . قال الزمخشري : « ... على معنى : ولو ثبت كون الأشجار أقلاما ... هـ هـ . الكشاف ٣ / ٢٣٦ . وينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢٩ - البيان ٢ / ٢٥٦ . (١١) لم يثبت هذا التقدير في أ . وزاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ التَّخْضِيزِ

حُرُوفُ التَّخْضِيزِ : هَلَاءٌ ، وَأَلَاءٌ ، وَلَوْلَاءٌ ، وَلَوْمَاءٌ ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ،
وَتَلْزَمُ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا .

(هَلَاءٌ) و (أَلَاءٌ) و (لَوْلَاءٌ) و (لَوْمَاءٌ) تدخل على الفعل المضارع لمعنى طلبه
والحض عليه ، وعلى الماضي على معنى اللوم على تركه^(١) ، ولا يلام على تركه إلا
وهو مطلوب له^(٢) .

ولها صدر الكلام لدلالاتها على قسم من أقسامه كغيرها .

وتلزم الفعل لأنها لطلبه فأشبهت لام الأمر لفظاً نحو^(٤) : هَلَاءٌ فَعَلْتَ كَذَا ، أَوْ
تَقْدِيرًا نَحْوُ : هَلَاءٌ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : هَلَاءٌ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَلَكِنَّهُ وَجِبَ حَذْفُهُ
لَمَّا ثَبِتَ تَقْدِيرُهُ^(٥) .

* * *

(١) (على تركه) في هامش ب .

(٢) سقط من ب ، ج : (له) .

وينظر : الفصل ص ٣١٥ ، ٣١٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٩ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٤٤ -

شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .

وقال الرضي : ... فإن خلا الكلام من التويخ فهو العرض ، فتكون هذه الحروف

للعرض هـ . المصدر السابق .

(٣) قد يقع بعدها الاسم في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر :

يقولون لعلي أرسلت بشفاعتي إلى فهلا نفس ليلي شفيها

شرح الرضي ٢ / ٣٨٧

(٤) في ب ، ج : (كقولك) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٣٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٩ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٠ وزاد في ب

قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَرْفُ التَّوَقُّعِ

حَرْفُ التَّوَقُّعِ : (قَدْ) ، وَهُوَ فِي الْمَاضِي لِلتَّقْرِيبِ ، وَفِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ .

قوله : « حَرْفُ التَّوَقُّعِ (قَدْ) » .

وسمي // حرف توقع^(١) لأنه إنما^(٢) يُخْبِرُ به من يتوقع الإخبار^(٣) بجملة كقول
المقيم : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ »^(٤) .

ويسمى حرف تقرب لأنه يقرب الماضي من الحال ، ولذلك لزم في الماضي
إذا وقع حالا^(٥) .

وإذا دخل على المضارع كان للتقليل^(٦) لقولهم : إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ^(٧) .

وقد يدخل على المضارع والمراد تحقيق الأمر كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾^(٨) .

* * *

(١) في ب : (التوقع) .

(٢) (إنما) في هامش ب .
(٣) في سيبويه ٣٠٧ / ٢ : « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول : قد فعل وزعم الخليل
أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » اه . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٤ - معاني الرماني
ص ٩٨ - الفصل ص ٣١٦ .

(٤) في الفصل ص ٣١٦ : « ... ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة » اه . وينظر : المغني
١ / ١٧١ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ - شرح العلوي ٢ / ٩٨٣ .

(٥) هذا مذهب البصريين عدا الأخفش وخالفهم الكوفيون والأخفش فأجازوا وقوعها حالا من غير
(قد) . وقد تقدم الكلام على هذا مفصلاً في ص ٥١٩ في باب الحال .

(٦) قال الرماني ص ٩٩ : « ... وإذا دخلت على المستقبل دلت على التوقع والتقليل » اه .

(٧) قال الميداني : « قال أبو عبيدة : هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون
منه الهنة من الإحسان » اه .

مجمع الأمثال ١ / ١٧ . وينظر الفصل ص ٣١٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ - شرح الوافية
٢ / ٦٧٠ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٤٧ - لباب الإعراب ص ٥٩٦ - المغني ١ / ١٧٤ .

(٨) من الآية ١٨ / الأحزاب . وقد تقدم الكلام عليها في ص ٩٥١ .

وزاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَرْفًا الْإِسْتِفْهَامِ

حَرْفًا الْإِسْتِفْهَامِ : الِهْمَزَةُ وَ (هَلْ) لَهْمَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، تَقُولُ : أَزِيدُ قَائِمٌ ؟
وَأَقَامُ زَيْدٌ ؟ وَكَذَلِكَ (هَلْ) ، وَالِهْمَزَةُ أَعْمُ نَصْرَفًا تَقُولُ : أَزِيدَا ضَرْبَتْ ؟ وَأَنْضَرِبُ
زَيْدًا وَهُوَ أَحْوَكُ ؟ وَأَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو

قوله : « حَرْفًا الْإِسْتِفْهَامِ : ^(١) الِهْمَزَةُ وَ (هَلْ) لَهْمَا صَدْرُ الْكَلَامِ » .

لما كانا لِقِسْمٍ من أقسامه وهو الاستفهام ^(٢) .

فالهمزة و (هل) يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية ، إلا أنه إذا وقع في الاسمية
الخبر فعلاً جاز مع الهمزة ، وكان تقدير الاسم بعدها فاعلاً أو مفعولاً - على حسب
تقدير الفعل - أحسن من تقديره مبتدأ نحو ^(٣) : أزيد قام ؟ و : أزيدا ضربت ؟ أو
ضربته ؟ على ما تقدم ^(٤) في باب : أزيد أضربته ^(٥) ؟

وأما (هَلْ) فلا تقع هذا الموقع إلا على شنوذ لما ثبت من أن أصلها أن تكون بمعنى :
(قَدْ) ^(٦) إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ، فمن ثم لم يجيزوا :
هل زيد خرج ؟ إلا على ضعف ، كما لا يقال : قد زيد خرج ، ولا : أقد زيد خرج ؟ .
وإنما جاز : هل زيد قائم ؟ حملاً على أختها في مجيء الاسمية الصريحة ، فأما إذا غيرت
إلى معنى ما هو بابها فاعتبارها في نفسها أولى .

قوله : « وَالِهْمَزَةُ أَعْمُ ... » .

يريد أنها تستعمل فيما لم تستعمل ^(٧) فيه (هل) تقول : أزيدا ضربت ؟ ولا
تقول : هل زيدا ضربت ؟ لما تقدم .

(١) زاد في أ : (وهما) .

(٢) في ب ، ج : (كقولك) .

(٣) في ب : (كقولك) .

(٤) في ب : (على حسب ما تقدم) .

(٥) ينظر باب الاشتغال ص ٤٦٦ مع الهامش رقم (٤) ، وص ٤٦٧ مع الهامش رقم (٣) .

(٦) في شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ : « ... بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد

قام ؟ إلا على شنوذ ، وذلك لأصلها أن تكون بمعنى (قد) فقيل : أهل ، قال : أهل عرف الدار

بالغرين ، وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ... وقد جاءت على الأصل نحو قوله

تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ أي : قد أتى ... هـ أهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٩٢ - المقتضب

٢٨٩ / ٣ - معاني الرماني ص ١٠٢ - الفصل ص ٣١٩ - المغني ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ - الجنى الداني

ص ٣٤٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٧٣ . (٧) من ج : ط : (فيما لا تستعمل) .

وَ ﴿ اٰمَنَّا اِذَا مَا وُقِعَ ﴾ وَ ﴿ اٰمَنَّا كَانَ عَلٰى بَيِّنَةٍ ﴾ وَ ﴿ اَوْ مِّنْ كَانَ مَيِّتًا ﴾ .

وتقول : أتضرب زيدًا وهو أخوك ؟ منكرًا لضربه وهو على هذه الصفة ، فاستعملوها لإثبات ما دخلت على وجه الإنكار دون (هل)^(١) ، ولم يثبت من استعمالها^(٢) لإثبات ما دخلت عليه على وجه طلب التعيين^(٣) في قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ دون (هل) .

وإنما اختصت (أم) المتصلة بالهمزة لأن الهمزة هي الأصل ، فلما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين // - وأدخل ما ليس بحرف الاستفهام لتعذر المستفهم عنه - كانت الهمزة أقعد .

وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى : ﴿ اٰمَنَّا اِذَا مَا وُقِعَ ﴾^(٤) وَ ﴿ اٰمَنَّا كَانَ عَلٰى بَيِّنَةٍ ﴾^(٥) وَ ﴿ اَوْ مِّنْ كَانَ مَيِّتًا ﴾^(٦) لما ثبت من تصرفهم فيها ، فكان استعمالها في هذه المحال أولى لكونها الأصل ، ولكونها أخصر^(٧) .

* * *

(١) في معاني الرماني ص ٣٢ : ... ومنها أن يكون إنكارا كقولك : أزيد أمرك بهذا ؟ أمثل عمرو يقول ذلك ؟ كقوله تعالى : ﴿ اَللّٰهُ اٰذُن لِّكُمْ اَمْ عَلٰى اللّٰهِ تَفْتَرُوْنَ ؟ ﴾ ﴿ اَلذّٰكِرِيْنَ حَرَمٌ اَمْ اَلْاُنثٰىيْنَ ؟ ﴾ ... هـ .

(٢) في ط : (من أن استعمالها) .

(٣) سقط من ج : (طلب التعيين) .

(٤) من الآية ٦١ / يونس .

(٥) من الآية ١٧ / هود .

(٦) من الآية ١٢٢ / الأنعام :

(٧) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ الشَّرْطِ

حُرُوفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، وَلَوْ ، وَإِنَّمَا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَ (إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ

قوله : « حُرُوفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، وَلَوْ ، وَإِنَّمَا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ » .
 وإنما لم يذكر معها^(١) غيرها من نحو : مَتَى وَإِذَا ، وَلَمَّا . لأنها أسماء .
 وإنما كان للجمع صدر الكلام من حيث دلت على قسم من أقسامه^(٢) ، على ما تقدم .
 قوله : فَ (إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ .

تجعل الفعل له وإن كان ماضياً^(٣) كقولك^(٤) : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، ومعناه : إِنْ تَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ^(٥) وأما قولهم : إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتَنِيكَ أَمْسَ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ ﴾^(٦) فعل معنى : إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ يَكُنْ^(٧) سَبِيًّا لِلْإِخْبَارِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ ثَبِتَ أَنْ قَمِيصَهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلِ يَكُنْ سَبِيًّا لِلْإِخْبَارِ بِذَلِكَ^(٨) ، وقوله^(٩) :

[٦٩] أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حَزْرًا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكٍ

على معنى : إِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ تَغْضَبُ ، ثُمَّ أَدْخَلَ الْإِنْكَارَ عَلَى الْغَضَبِ الْمَشْرُوطِ بِثبُوتِ حَزْرِ الْأُذْنِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّمَا هُوَ بِالْفَتْحِ لِاسْتِبْعَادِ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ ثَابِتًا فِي الْمَاضِي^(١٠) .

- (١) سقط من أ : (معها) .
 (٢) في ب ، ج : (من أقسام الكلام) .
 (٣) تقدم الكلام عليها ص ٨٨٣ .
 (٤) في ط : (نحو) .
 (٥) سقط من ط : (أكرمك) .
 (٦) من الآية ٣٦ / يوسف وتقدم ذكرها ص ٨٨٣ .
 (٧) في ب : (يكون وهو خطأ ظاهراً) .
 (٨) سقطت هذه العبارة من ج .
 (٩) هو الفرزدق من قصيدة طويلة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريرا . ديوانه ٣٠٧ / ٢ .
 = ٦٩ البيت في سيبويه ١ / ٤٧٩ - معاني الفراء ٣ / ٢٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٤ - المغني ١ / ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ - شرح العلوي ٢ / ٩٩٢ - الخزانة ٣ / ٦٥٧ .
 ورواية الديوان وسيبويه ... لقتل ابن حازم . ورواية الفراء : أتجزع ولم تجزع .
 والشاهد فيه قوله : (إِنْ أَذْنَا) وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به .
 (قتيبة) : هو القائد الإسلامي قتيبة بن مسلم الباهلي ، قتله سليمان بن عبد الملك بخراسان سنة ٥٩٦ هـ .
 (ابن حازم) : هو عبد الله بن حازم السلمي أحد فرسان العرب ، قتله بنو تميم بخراسان سنة ٥٧٢ هـ . في عهد عبد الملك بن مروان . وينظر قصة قتلها في الخزانة ٣ / ٦٥٧ - ٦٥٩ .
 (١٠) في سيبويه ١ / ٤٧٩ : ... وسألت الخليل عن قول الفرزدق .. فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل كما قبيح أن تفصل بين (كي) والفعل فلما قبيح ذلك ولم يجوز حمل على (أن) لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال ، اهـ . هذا .. وقد ذكر الفراء في همزة (ان) الكسر والفتح . معاني الفراء ٣ / ٢٧ ، ٢٨ .

وَ (لَوْ) لِلْمُضِيِّ وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ كَقَوْلِكَ^(١) : لَوْ تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَوْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتَكَ^(٢) .

وَقَدْ زَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِقْبَالِ كـ (إِنْ)^(٣) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بَوَاضِحًا^(٤) . وَمَعْنَاهَا ارْتِبَاطُ جَوَابِهَا بِشَرْطِهَا كَارْتِبَاطِهِ مَعَ (إِنْ) ، إِلَّا أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِي الْمَاضِي يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا فِي الشَّرْطِيَّةِ مَقْدَرًا ، فَيَلْزَمُ^(٥) انْتِفَاءُ مَشْرُوطِهَا ظَاهِرًا ، وَيَلْزَمُ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الشَّرْطِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَذْكَرِ الْمَقْدَمَةَ الثَّانِيَةَ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْأُولَى بِـ (لَوْ) غَالِبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٦) لِأَنَّ الْمَعْنَى : وَمَا فَسَدَتَا ، لِكُونَ الْأَمْرِ مَقْدَرًا .

١٧٥

وَمَا جَاءَ // مِنْ قَوْلِهِ^(٧) - وَهُوَ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٨) - : « نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبُ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ »^(٩) عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ فِيهَا كَقَوْلِكَ : لَوْ أَهَنْتَنِي لِأَكْرَمْتَكَ^(١٠) . وَمَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِ بِمِثْلِ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَشْرُوطَ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي يَتَوَهَّمُ بَعْدَهُ عَنْهُ فَهُوَ فِي اسْتِزْمَانِهِ غَيْرُهُ أَوْلَى ، وَإِذَا اسْتَلْزَمَ^(١١) نَفْيَ الْخَوْفِ نَفْيَ الْعَصِيَانِ كَانَ اسْتِزْمَانُ الْخَوْفِ نَفْيَ الْعَصِيَانِ أَوْلَى ، وَإِذَا اسْتَلْزَمَتِ الْإِسَاءَةَ الْإِحْسَانَ فَاسْتِزْمَانُ الْإِحْسَانَ لِلْإِحْسَانِ أَوْلَى .

وَمَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِ بِمِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَخْبِرَهُ أَنَّ هَذَا الْمَشْرُوطَ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا^(١٢) اسْتَلْزَمَ الشَّيْءَ وَنَقِيضَهُ كَانَ ثَابِتًا عَلَى كُلِّ حَالٍ لِحُصُولِ الْحَصْرِ .

(١) فِي ط : (نَحْوِ) . (٢) سَقَطَ مِنْ أَلْتَمِثِلِ بَهْدِينَ الْمَثَلِينَ .

(٣) يَنْظُرُ قَوْلَ الْفَرَاءِ فِي الْمَفْصَلِ ص ٣٢٠ - شَرْحُ الْوَافِيَةِ ٢ / ٦٧٥ - شَرْحُ ابْنِ يَمِينِ ٨ / ١٥٦ - شَرْحُ

الرَّضِيِّ ٢ / ٣٩٠ - الْبَحْرُ الْمَخِيطُ ٨ / ٣٠٩ - شَرْحُ الْعُلُويِّ ٢ / ٩٩٨ .

(٤) قَالَ الرَّضِيُّ ٢ / ٣٩٠ : « ... وَذَلِكَ مَعَ قَلْتِهِ ثَابِتٌ لَا يَنْكُرُ نَحْوُ : اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ » اهـ .

وَجَمَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ مِنَ الْقَلِيلِ . شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢ / ٦٦٣ .

(٥) فِي ج ، ط : (فَلْزَمَ) .

(٦) مِنَ الْآيَةِ ٢٢ / الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي ص ٥٥٨ مَعَ الْهَامِشِ رَقْمَ (٥) .

(٧) زَادَ فِي ب : (عَلَيْهِ السَّلَامُ) . (٨) لَمْ يَبْتَسِ هَذَا فِي ج .

(٩) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢ / ٦٦٢ - الْمَقْرَبُ ١ / ٩٠ - الْمَغْنِي ١ / ٢٧١ - شَرْحُ الرَّضِيِّ

٢ / ٣٩٠ - الْأَشْمُونِيُّ ٤ / ٣٦ - التَّصْرِیحُ ٢ / ٢٥٧ ، شَرْحُ الْعُلُويِّ ٢ / ١٩٩ .

(١٠) فِي ب ، ج : (أَكْرَمْتَكَ) . (١١) فِي ج : (اسْتَلْزَمَهُ) (١٢) (إِذَا) فِي هَامِشِ أ .

وَتَلَزَمَانَ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : لَوْ أَنَّكَ - بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ - انْطَلَقْتَ
- بِالْفِعْلِ - مَوْضِعَ : مُنْطَلِقٌ ، لَيَكُونُ كَالْعَوَاضِ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا جَازًا لَتَعَدَّرَهُ

قوله : « وَتَلَزَمَانَ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا » .

فاللفظ واضح ، والتقدير كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ^(١) وَ ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ ^(٢) والفعل محذوف مفسر بـ (تملكون) .
و (أنتم) فاعل (تملكون) المحذوف ، فلما حذف الفعل وجب أن يكون الفاعل منفصلا ، فعين له (أنتم) على قياس باب الإضمار ^(٣) .

ومن هذا الباب : لو أنك أكرمتني أكرمتك ، فحذف الفعل ^(٤) ، و (أن) واسمها خبرها فاعل الفعل ^(٥) المحذوف المفسر ^(٦) له ما في (أن) من معنى الثبوت ، وبه استغنى عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى .

ولما كان من لغتهم تفسير الفعل في هذا الباب - عند حذفه - بفعل ، ولم يفسروه ها هنا بفعل التزموا في أن يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر كقولك ^(٧) : لو أنك انطلقت لانطلقت ^(٨) ، ولا يقولون : لو ^(٩) أنك منطلق ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ﴾ ^(١٠) .

هذا إذا أمكن الإتيان بفعل ، أما إذا تعذر ترك ^(١١) .

ولو قيل إنهم التزموا الفعل الماضي عند إمكانه ليطابق معناها في المعنى لكان قولاً .

(١) من الآية ٦ / التوبة . وقد تقدم ذكرها في ص ٣٣٥ مع الهامش رقم (٢) .

(٢) من الآية ١٠٠ / الإسراء . وقد تقدم ذكرها في ص ٦٨٧ مع الهامش رقم (٧) .

(٣) ينظر : سيويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ - المقتضب ٣ / ٧٧ - الكشاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ -

البيان ٢ / ٩٧ - التبيان ٢ / ٨٣٣ ، ٨٣٤ - البحر المحيط ٦ / ٨٤ .

(٤) (الفعل) في هامش ج . (٥) في ط : (فاعل للفعل) .

(٦) في ط : (والمفسر) بزيادة الواو . (٧) في ط : (نحو) .

(٨) سقط من ب : (لانطلقت) . (٩) (لو) في هامش ب .

(١٠) من الآية ٦٦ / النساء . وينظر : البرهان ٤ / ٣٦٩ .

(١١) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٧٦ : « ... فإن تعذر الفعل جاء الاسم لأنها مراعاة لفظية تراعى

مهما أمكن » اهـ .

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمُضِي لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسْمِ لَفْظًا مِثْلُ : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي - أَوْ : لَمْ تَأْتِنِي - لِأَكْرَمَتِكَ . وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتَيْتَنِي ، وَأَنَا وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَتَيْتَكَ ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَأَتَيْتَكَ

قوله : « وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ ^(١) ... إلى آخره » .

أما لزومه المضي فلأنهم ^(٢) لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق ، فقالوا : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي ، أَوْ : إِنْ لَمْ تَأْتِنِي .

وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط ^(٣) والقسم معاً ^(٤) لفظاً وجب أن يجعل لأحدهما ، والشرط معترض ، والمعترض يلغي لفظاً ^(٥) . وأيضاً ^(٦) تقديم القسم يدل على العناية به ، فكان جعله له أولى ، وهو جواب القسم لفظاً ومعنى ، وجواب الشرط معنى لا لفظاً ، لأن اليمين عليه وهو مشروط للإتيان أو نفيه . قوله : « فَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ ^(٧) الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى .. » .

أما اعتباره مع الشرط - مع تأخره ^(٨) - فلا يمكن اعتباره معاً ، ولذلك تقول في اعتباره : إِنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَأَتَيْتَكَ ، فتوفر على كل واحد منهما من الشرط والقسم ما يقتضيه . وأما إلغاؤه فلما تقدم عليه مما يدل على الاعتناء به ، فجاز // جعل آخر الكلام له ، فتقول : إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللَّهِ آتِكَ ^(٩) .

وأما اعتباره مع تقدم غير الشرط فلاختلاف التقديرين ، فإذا جعلت : (وَاللَّهِ) ابتداء جملة هي ^(١٠) وما في حيزها خير لمبتدأ وجب اعتباره لأنه يصير من باب ما تقدم على الشرط أول الجملة ، فتقول : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَتَيْتَكَ .

وإن جعلت الشرط والجزاء خيراً لمبتدأ وجب أن تلغيه - كقولك : زيد والله قائم - فتقول : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتَيْتَنِي آتِكَ .

- | | |
|--|--|
| (١) سقط من ط : (على الشرط) . | (٢) في ج ، ط : (فلأنهم) . |
| (٣) في ط : (الجواب للشرط والقسم) . | (٤) في ج : (الجواب لهما أي للشرط والقسم) . |
| (٥) الجملةتان زيادة من ج ، ط . | (٦) (أيضاً) زيادة من ط . |
| (٧) في ج ، ط : (بتقدم) . | (٨) في ط : (مع تأخيره) . |
| (٩) في ب : (والله لآتكَ) ، وفي ط : (لآتكَ) . | (١٠) سقط من ط : (هي) . |

وَتَقْدِيرُ الْقِسْمِ كَاللَّفْظِ نَحْوُ: ﴿لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ وَ ﴿وَإِنْ
أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ وَ (إِمَّا) لِلتَّفْصِيلِ

وتقدير القسم كاللفظ كقوله تعالى: ﴿لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾^(١) ولذلك لم يجيء جوابه إلا على جواب القسم. وكذلك قوله تعالى^(٢): ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٣) يجب حمله على تقدير قسم لأن آخر الكلام يدل على تقديره، ولولا ذلك لوجب: فإنكم لمشركون، وإذا أمكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب أن يعدل عن تقدير حذف الفاء المستبعد حذفها.

قوله: «وَ (إِمَّا) لِلتَّفْصِيلِ» .

لأن وضعها على أن يفصل بها نَسَبٌ^(٤)، إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد، فقد تذكر ولا يذكر بعدها أمر آخر^(٥)، ولكن يفهم أنه ترك لأمر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾^(٦) ولم يذكر بعد ذلك (إمّا) أخرى لتفصيل آخر.

وأما مجيء المتعدد فيها فكثير، ولذلك قال بعضهم: «إنه لازم» وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ على معنى: وأما الراسخون في العلم، وقطعها عن العطف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ فكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون آما به^(٧).

وهذا وإن كان محتلا في هذا الموضع إلا أن الظاهر خلافه^(٨) في غيره كقول القائل: أما أنا فقد فعلت كذا، ويسكت. ولا إشكال في صحة مثل ذلك، ولما لزمها الفاء علم بذلك أنها كالشرط، وأن القصد أن هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط للجزاء.

(١) من الآية ١٢ / الحشر. قال الرضي ٣٩٤ / ٢ : ... أي القسم المقدر كالمفوط به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله: (لئن أخرجوا) ... اهـ . (٢) سقط من ط: (تعالى).

(٣) من الآية ١٢١ / الأنعام. وقد تقدم ذكرها في ص ٧٧٣ مع الهامش رقم (١٠) وص ٨٨٦ وقال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٦٨٤ : ... وقول من قال: التقدير، فإنكم لمشركون، ضعيف رديء ولم يجيء مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر اهـ . وينظر: المفصل ص ٣٢١ - شرح ابن يعيش ٩ / ٣ .

(٤) ينظر: معاني الرماني ص ١٢٩ - المعنى ١ / ٥٧ . (٥) في ج، ط: (أما أخرى).

(٦) من الآية ٧ / آل عمران . (٧) قال العلوي ٢ / ١٠٠١ : ... وأما من لم يوجب التزام التعدد فحمل قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ إما عطف على اسم الله تعالى وإما على الاستئناف. والأقرب حمله على التزام التعدد اهـ . وينظر: شرح الرضي ٢ / ٣٩٥ .

(٨) يريد المصنف أن الحمل على الاستئناف أظهر من تقدير التعدد أو انعطف.

وَأْتَرَمَ حَذْفُ فِعْلِهَا وَعُوضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهَا مُطْلَقًا ،
وَقِيلَ هُوَ مَعْمُولُ الْمَحذُوفِ مُطْلَقًا نَحْوُ : إِمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ
وتقديرهم إياها بـ (مَهْمَا) كقول سيبويه : « إذا قلت : إما زيد فمنطلق ،
فكأنك قلت : مهما يكن في شيء فزيد منطلق^(١) » تمثيل وتحقيق أنها في معنى
الشرط ، لا أن ذلك في التحقيق معناها^(٢) .

والتزموا حذف الفعل تنبيها على أن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها .
وجعلوا الواقع بعدها^(٣) عوضا من الفعل المحذوف ، وهو في التحقيق جزء مما في
حيز جوابها ، ألا ترى أنك إذا قلت : إما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن
من شيء فزيد منطلق ، فيكون^(٤) ما يقع بعدها أبدا إما معمولا لما في حيز ما بعد الفاء ،
وإما مبتدأ كقولك : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، ف (يوم الجمعة) معمول لـ (منطلق) .
وقال قوم^(٥) : « هو معمول الفعل المحذوف مطلقا ، فإذا قلت : إما يوم
الجمعة فزيد منطلق ، فكأنك قلت : مهما تذكر يوم الجمعة^(٦) فزيد منطلق » .

وليس ذلك بشيء ، فإنه // يوجب جواز الرفع بتقدير : مهما حصل يوم
الجمعة ، وشبهه وكذلك إذا قلت : إما زيدا فقد ضربت ، فإنه إن وجب له النصب
تقدير : (مهما تذكر) فيجب النصب في قولك^(٧) : إما زيد فمنطلق .

وليس ذلك بشيء ، فإنه قد علم أنه إذا قيل : إما زيد فمنطلق ، أن الغرض
الإخبار عن (زيد) بالانطلاق ، وإذا قيل : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فالغرض
ذكر^(٨) يوم الجمعة ظرفا للانطلاق ، وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه .

(١) الذي ذكره سيبويه هو قوله ٢ / ٣١٢ : « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله
مهما يكن من أمره فمنطلق » . وينظر أيضا ١ / ٤٦٨ - المقتضب ٣ / ٢٧ .

(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٦٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٩٧ . (٣) هذه العبارة في هامش ج .

(٤) في ب : (فيكن) بالجزم ، وهو خطأ . (٥) نسب بعض النحويين هذا القول إلى المبرد ، منهم

ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٤٩ وابن يعيش في شرحه ٩ / ١٢ ، والجاسي في شرح الكافية ٢ / ٨١١ .

ونقله عن ابن يعيش المرادي في الجني البدائي ص ٥٢٦ ، والسيوطي في الممع ٢ / ٦٨ ، وابن هشام

في المغني ١ / ٥٨ . أقول : وما نسب إلى المبرد في هذه المسألة غير صحيح ، فقد وافق سيبويه وجمهور

النحويين فيما ذهبوا إليه . ينظر المقتضب ٣ / ٢٧ وينظر هامش المقتضب رقم (٤) ٣ / ٢٧ .

(٦) (الجمعة) في هامش أ . (٧) في أ : (قوله ، وفي ج ، ط : (لقولك) . (٨) في ط : (من ذكر) .

وَقِيلَ : إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي .

وقال قوم^(١) : « إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي » .
وهذا القول على نحو القول الأول^(٢) إلا أنهم لما راعوا^(٣) وقوع أمر لا يعمل ما بعده فيما - وهو معمول لعامل لفظي - وافقوا القول الثاني في كونه معمولاً للفعل المقدر نحو^(٤) : إما يوم الجمعة فإن^(٥) زيداً منطلق ، لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها .

ولو نظر هؤلاء حتى النظر لعلموا أن الباب كله من هذا القبيل ، لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، ولا بد منها ، فلا فرق بين قولك : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، وبين قولك^(٦) : إما يوم الجمعة فإن زيداً منطلق^(٧) .

فإن زعموا^(٨) أنه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود مقدماً . فلا^(٩) بُعْدَ أَنْ يَخَالَفَ أَيْضًا فِي غَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرُوا لِمُغْرَضِ^(١٠) .

* * *

- (١) هو قول المازني . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٠ - المغني ١ / ١٨ - الجني الداني ص ٥٦ - شرح الجامي ٢ / ٨١٢ .
(٢) (الأول) في هامش ج .
(٣) سقط من ب ، ج : (لما) .
(٤) في ب ، ج : (كقولك) .
(٥) سقط (إن) من ط .
(٦) سقط من ط : (قولك) .
(٧) هذه العبارة في هامش أ .
(٨) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٨٧ : « ... فَإِنْ زَعِمَ أَنَّهُ جَوِزَ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَيْهَا لِمُغْرَضِ الْإِبْدَانِ بِالتَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ . لَمْ يَبْعُدْ تَحْوِيْزِ مَعْمُولٍ مَا بَعْدَ (ان) عَلَيْهَا كَذَلِكَ » اهـ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٠ - شرح العلوي ٢ / ١٠٠٥ .
(٩) هذا تعقيب من المصنف على ما زعموه . (١٠) زاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَرْفُ الرَّذْعِ

حَرْفُ الرَّذْعِ : كَلًّا ، وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا .

قوله : « حَرْفُ الرَّذْعِ : كَلًّا »^(١) .

تقول - لمن قال : فلان يبغضك^(٢) ، وشبهه - : كَلًّا ، أي : ليس الأمر كذلك ، رَدْعًا له وتبنيها على الخطأ فيه ، قال الله تعالى - بعد قول : ﴿ رَبِّي أَكْرَمُنِ ﴾^(٣) و ﴿ رَبُّ أَهَانٍ ﴾^(٤) - : ﴿ كَلًّا ﴾^(٥) .

وقد تأتي بعد الطلب لنفي الإجابة كقولك - لمن قال : أفعل كذا - : كَلًّا^(٦) ، أي : لا تجاب إلى ذلك ، قال الله تعالى - بعد قوله : ﴿ رَبُّ أَرْجَمُونَ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾^(٧) - : ﴿ كَلًّا ﴾^(٨) .

قوله : « وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا »^(٩) .

فيجوز في هذا الوجه أن تكون اسمًا بني لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه^(١٠) ك (عَلِي) الاسمية ، إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود ب (إِنَّ) ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية^(١١) .

* * *

(١) في سيبويه ٣١٢ / ٢ : ... وأما (كلا) فردع وزجر ... هـ . اهـ . وينظر : معاني الرماني ص ١٢٢ - الفصل ص ٣٢٥ - شرح الوافية ٦٨٨ / ٢ - المغني ١ / ١٨٨ - الرصف ٢١٢ - شرح الرضي ٤٠١ / ٢ - التسهيل ص ٢٤٥ .

(٢) في أ : (يبغضكم) .
(٣) من الآية ١٥ / الفجر . (٤) من الآية ١٦ / الفجر . (٥) من الآية ١٧ / الفجر .
ومراد المصنف وقوع (كلا) بعد هاتين الآيتين معًا لا وقوعها بعد كل واحدة منهما .

(٦) وهي في هذا المعنى فيها أيضا معنى الزجر والردع ، قال الرماني : هـ ... وقال تعالى : ﴿ قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا ﴾ أي : لا ، على طريق الزجر والردع ، اهـ . معاني الرماني ١٢٢ - وينظر :

شرح الرضي ٤٠٠ / ٢ . (٧) من الآية ٩٩ / المؤمنون . (٨) من الآية ١٠٠ / المؤمنون .

(٩) هذا قول الكسائي . وقال أبو حاتم : قد تكون بمعنى (ألا) الاستفاحية . وقال النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما : تكون حرف جواب بمنزلة (أي) و (نعم) . قال ابن هشام : هـ ... وقول أبي حاتم -

عندي - أولى من قولهما لأنه أكثر اطرادا ، اهـ . المغني ١ / ١٨٩ . وينظر : معاني الرماني ١٢٢ - الجنبي الداني ص ٥٢٥ - البرهان ٣١٥ / ٤ . ومثاله قوله تعالى : ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى ﴾ الآية ٦ / العلق .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٠١ / ٢ - شرح الجامي ٨١٤ / ٢ . (١١) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ

تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ تَلْحَقُ الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا
غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ ، وَأَمَّا إِحْقَاقُ عَلَامَةِ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ .

قوله : « تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ تَلْحَقُ ^(١) الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ » .

نحو ^(٢) : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَ ذَلِكَ ^(٣) .

قوله : « وَأَمَّا إِحْقَاقُ عَلَامَةِ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ » .

يعني مثل قولك ^(٥) : قَامَا الزَيْدَانِ ، وَقَامُوا الزَيْدُونَ ، وَقَمَنَّ النِّسَاءُ ، فَهَذِهِ
عَلَى ضَعْفِهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَقْدَرَ ضَمَائِرُهَا لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ ^(٦) الْمَضْمَرِ عَلَى مَنْ يَعُودُ
إِلَيْهِ ^(٧) مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ حَمَلَهَا النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ آتَتْ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى
أَحَدِ الْفَاعِلِينَ ^(٨) كَمَا آتَتْ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَالِ ^(٩) الْفَاعِلِ ^(١٠) .

* * *

(١) فِي أ : (تَحْلُقُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي ج : (كَقَوْلِكَ) .

(٣) يَنْظُرُ ص ٨٥٨ .

(٤) (عَلَامَةٌ) فِي هَامِشِ ج .

(٥) سَقَطَ مِنْ ط : (قَوْلِكَ) .

(٦) فِي ج : (مِنْ تَقَدُّمِ) .

(٧) فِي ب ، ج : (عَلَيْهِ) .

(٨) تَقْدِيمُ ذِكْرِ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ الْجَائِزَةِ فِيهَا فِي ص ٦٨٤ ، ٨٥٨ .

(٩) فِي ب : (أَحْوَالٌ) .

(١٠) زَادَ فِي ب : (وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ) .

التَّوِينُ

التَّوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ لَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ لِتَمَكِّنِ وَالتَّكْثِيرِ
وَالْعَوَاضِ وَالْمُقَابَلَةِ

قوله : « التَّوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ لَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ ... » .

وإنما قال : (لا لتأكيد الفعل) لئلا يدخل فيه نحو قولك^(١) : اضربن ، لأنها نون ساكنة تتبع حركة الآخر ، والغرض^(٢) جمع كل تنوين ، فلذلك // لم يفصل^(٣) فيه بخاصة (تنوين التمكن) لا غيره .

١٧٨

فأما تنوين التَّمَكِّنِ فهو كل تنوين دال على إمكانية الاسم الداخل هو عليه نحو^(٤) : زيدٌ وعمرو^(٥) ، وَرَجُلٌ .

وأما تنوين التَّكْثِيرِ فما أدخل للدلالة على أنه غير معين نحو : سَيِّبَوِيهِ ، وَسَيِّبَوِيهِ آخِر^(٦) . وقد يتوهم أن التنوين في مثل (رجل) للتكثير^(٧) ، وهو غلط ، ألا ترى أنك لو سميت بـ (رجل) و(ثوب) و(دار) وجعلته علما لبقى التنوين على حاله !! ولو كان للتكثير لم يثبت في الموضع الذي تقدر^(٨) فيه مدلوله ، فعلم بذلك أنه تنوين التمكن .
وأما تنوين الْعَوَاضِ فهو ما لحق عوضاً من المضاف إليه كقولك : يَوْمِيذٍ ، وَسَاعَتِيذٍ^(٩) .
وأما تنوين الْمُقَابَلَةِ فهو ما يقابل به نون الجمع ، ولا يكون إلا في الجمع المؤنث كقولك : مُسَلِّمَاتٍ ، وَقَائِمَاتٍ .

وأما تَوْهَمٌ من تَوَهَّمَ أنه تنوين التمكن^(١٠) فمردود بما لو سميت به امرأة ، فإن فيه العلمية والتأنيث ، ولا ثبات لتنوين التمكن معهما ، ولما ثبت دل على أنه ليس تنوين تمكين .

- (١) سقط من ط : (قولك) .
(٢) في ب ، ج : (لم يقصد) .
(٣) في ب ، ج : (كقولك) .
(٤) في ب : (جميع) .
وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٩١ - الجني الداني ص ١٧٧ . (٥) سقط من ط : (وعمرو) .
(٦) قال الرضي ١ / ١٣ : « ... قيل : ويختص بالصوت واسم الفعل ، وأما التنوين في رب أحمد ، وإبراهيم ، فليس يتمحض للتكثير بل هو للتمكن أيضا لأن الاسم ينصرف » اهـ .
(٧) يرى الرضي ذلك - خلافا للمصنف - وذلك قوله : « ... وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير ... فتقول : التنوين في (رجل) يفيد التكثير أيضا » اهـ . ١ / ١٣ .
(٨) في ط : (يتعذر) .
(٩) سقط من أ حديثه عن تنوين العوض .
(١٠) في الرضي ١ / ١٤ أنه قول الربيعي وجار الله . ولم يذكره الزنجشيري في مفصله . ينظر المفصل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ . شرح ابن يعيش ٩ / ٣٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠ - الجني الداني ص ١٧٧ .

وأما تنوين التَّرْتِمِ فالتنوين الذي يلحق آخر الأبيات والأنصاف المَصْرَعِيَّة لِتحسين الإنشاد لِشِبْهِ التَغْنِي بها كقوله^(١) :

[٧٠] يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكُنْ

وكذلك^(٢) قوله^(٣) :

[٧١] قَفَا تَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنِ

(١) رؤبة بن العجاج . ينظر ملحقات ديوانه ص ١٨١ .

٧ = عجز بيت من الرجز ، وصدرة : تقول بنتي : قد أني إناكا .

وهو في : سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٢ / ٢٩٩ - المقتضب ٣ / ٧١ - أصول ابن السراج ٢ / ٤١٠ - الخصائص ٢ / ٩٦ - شواهد ابن السرياني ٢ / ١٥٨ - معاني الرماني ١٢٥ - الأمل الشجرية ٢ / ١٠٤ - الإنصاف ١ / ٢٢٢ - المفصل ص ١٣٦ - شرح ابن يعيش ٣٣٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٧ ، ٥ / ٥٧٣ - خزنة الأدب ٢ / ٤٤١ - شواهد العيني ٤ / ٢٥٢ .

والشاهد فيه قوله : (أو عساكن) وأصله (عساكا) لكنه جعل مكان الألف التنوين لما يحدث في التنوين من الغنة التي يكتسب بها رقة في الصوت ولذة في التصويت . شرح الكافية للعلوي ٢ / ١٠١٩ . (٢) في ب ، ج : (نحو قوله) .

(٣) هو امرؤ القيس . ينظر ديوانه ص (٢٩) دار صادر .

٧١ = صدر بيت من الطويل ، وعجزه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل .

وهو في : سيبويه ٢ / ٢٩٨ - مجالس الزجاجي ص ٢٠٦ - المصنف ١ / ٢٢٤ - المختصب ٢ / ٤٩ - الصحابي ص ١٤٢ - الأمل الشجرية ٢ / ٣٩ - البيان ٢ / ٤٨١ - الإنصاف ٢ / ٦٥٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٩٢ - شرح ابن يعيش ٩ / ٣٣ - الرصف ص ٣٥٣ - المغني ١ / ١٦١ - شرح العلوي ٢ / ١٠٢٢ - الخزنة ٤ / ٣٩٧ - العيني ٤ / ٤١٤ - شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٤ - شرح القصائد السبع الطوال ١٥ - ١٨ .

والشاهد في البيت قوله : (ومنزلن) وأصله (ومنزل) فوصل اللام في حال الكسر بالياء ، ثم جعل مكان الياء تنويناً للتَّرتِمِ ، ومد الصوت . قال سيبويه ٢ / ٢٩٨ : هذا باب وجوه القوافي في الإنشاء ، أما إذا ترغوا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت . وذلك قوله - وهو امرؤ القيس قفانك من ذكرى حبيب ومنزلى هـ . وينظر الأعلام على سيبويه ٢ / ٢٩٨ .

فإن لِحَقِّ قافيةً مقيدةً سمي : التنوين (١) العَالِي ، لقلته (٢) .
وفي كسر ما قبله أو فتحه احتمال ، والظاهر أن الفتح أولى مثل قوله (٣) :
[٧٢] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ
ولا بُعْدَ في كسر القاف ، إما لأن أصلها (٤) الكسر فحركته عند الاحتياج إلى
تحريكها - بحركته الأصلية ، وإما لالتقاء الساكنين لأن أصلها الكسر .
والظاهر الفتح لما ثبت من أن مثلها إذا لحق ما آخره ساكن حُرِّكَ ذلك الساكن
بالفتح ، ولا نظر إلى التقاء الساكنين نحو (٥) : اضْرِبْ ، وَقَاتِلْ .
فإن زعم من كسر : أنها أشبه بمثلها في (حينئذِ) و (ساعتئذِ) (٦) وقد كسر
ما قبلها فالجواب : أن حملها على ما لم يكن له أصل في المعنى - وهو نون التأكيد -
أشبه من حملها على ماله أصل في المعنى ، وهو العوض من المضاف إليه ، فكان
الفتح أولى (٧) .

- (١) في ب ، ج : (بالتنوين) .
(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٩٣ : ... فلا يختص باسم ولا فعل ، بل يكون في الأسماء والأفعال
والحروف ، ٥١ . وأول من أثبت هذا النوع من التنوين هو أبو الحسن الأخفش . ينظر : الرصف
ص ٣٥٥ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ - المغني ٢ / ٣٤٢ .
(٣) هو رؤية بن العجاج . ينظر ديوانه ص ١٠٤ .
٧٢ = صدر بيت من الرجز ، وعجزه : مشتبه الأعلام لماع الخفخن
وهو في : سيبويه ٢ / ٣٠١ - حجة الفارسي ١ / ٦٥ - الخصائص ١ / ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ،
٣٢٠ - جمل الجرجاني ص ٢٥ - مجاز القرآن ١ / ٣٨٠ - الصحاح (عمق) - الجمهرة
٢ / ٢٧ - المفصل ص ٣٢٩ - المرتجل ص ٢٢٣ - فصول ابن معط ٢١٥ - شرح الوافية
٢ / ٦٩٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٤ - المغني ٢ / ٣٤٢ - الخزانة ١ / ٣٨ ،
٤ / ٢٠١ - العيني ٣ / ٣٤٦ - منهج الأخفش ص ٢٤٣ - شرح العلوي ٢ / ١٠١٩ .
والشاهد فيه قوله : (المخترقن) حيث فتح ما قبل تنوين العالی .
(القاتم) : المغبر . (الأعماق) : النواحي القاصية . (الخاوي) : الخالي .
(المخترق) : المتسع ، والمقصود به : الفلاة .
(٤) في ب : (أصلهما) .
(٥) في ب ، ج : (كقولك) .
(٦) سقط من ط : (وساعتئذِ) .
(٧) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

وَيُحَدَفُ مِنْ مَوْصُوفٍ بِـ (ابن) مُضَافاً إِلَى عِلْمٍ آخَرَ^(١).

.....

* * *

(١) أغفل المصنف شرح هذا الموضوع .

وقال عنه في شرح الوافية ٢ / ٦٩٤ : « يقول : وإن كان التنوين في علم موصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم كقولك : مررت بزید بن عمرو ، فإنهم يحذفونه اختصاراً لكثرة وقوع مثله ، ولو قلت : مررت بزید ابن أخيك ، لم تحذف التنوين لأنه لم يضاف فيه (ابن) إلى علم ، ولو قلت : زید بن عمرو ، لم يحذف التنوين أيضاً لأنه لم يقع فيه (ابن) صفة وإنما وقع خيراً » اهـ .
وينظر في شرح هذا الموضوع : شرح الرضي ٢ / ٤٠٢ - شرح العلوي ٢ / ١٠٢٢ شرح الجامي ٢ / ٨٢٦ - شرح فلك العلا الأردبيلي ص ٣٤١ .

نُونُ التَّأْكِيدِ

نُونُ التَّأْكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ - مَعَ غَيْرِ الأَلِفِ - تَخْتَصُّ بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ فِي الأَمْرِ وَالتَّنْهِيِ وَالإِسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِيِ وَالعَرَضِ وَالقَسَمِ ، وَقَلَّتْ فِي التَّنْفِيِ ، وَلَزِمَتْ فِي مُبَيَّتِ القَسَمِ ، وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلَنَّ

قوله : « نُونُ التَّأْكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَثَقِيلَةٌ^(١) مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الأَلِفِ » .

وهي النون التي تلحق آخر صيغة الأمر والمضارع لتأكيدهما^(٢) .

وهي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف - يعني : مع ألف^(٣) الثنية - وضمير جماعة المؤنث . لأن الألف لا تكون فيهما^(٤) ، فلذلك تقول : اضْرِبَنَّ ، وَاضْرِبَنَّ بالكسر لا بالفتح .

قوله : « وَتَخْتَصُّ بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ^(٥) فِي الأَمْرِ وَالتَّنْهِيِ وَالإِسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِيِ وَالعَرَضِ وَالقَسَمِ » . لما في ذلك من معنى الطلب^(٦) .

قوله : « وَقَلَّتْ فِي التَّنْفِيِ^(٧) » .

لِعُرْوِهِ عن معنى الطلب ، وإنما دخلت فيه تشبيهاً له بالنهي .

قوله : « وَلَزِمَتْ فِي مُبَيَّتِ القَسَمِ » .

يعني : في جواب^(٨) القسم لتقدير كونه جواباً بها^(٩) .

قوله : « وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلَنَّ » .

كأنهم لما // أكدوا الحرف بـ (ما) رأوا أن تأكيد ما هو المقصود أولى .

١٧٩

وقوله : (لزمت) ينبيء على أنها في غير ذلك ليست لازمة وإنما تدخل على سبيل الجواز .

(١) في نسخ الشرح : (ومشددة) . (٢) في ط : (لتأكيديه) .

(٣) سقط من ج ، ط : (ألف) . (٤) هذه العبارة في هامش ج .

(٥) سقط من نسخ الشرح : (بالفعل المستقبل) . وينظر شرح الرضي ٢ / ٤٠٣ .

(٦) ينظر : الفصل ص ٣٣٠ - شرح الروافية ٢ / ٦٩٥ - شرح ابن يعيش ٩ / ٣٩ - شرح الرضي ٢ / ٤٠٣ .

(٧) قال الرضي ٢ / ٤٠٣ : « ... ونجىء النون بعد المنفي بـ (لا) إذا كانت (لا) متصلة بالمنفي قياساً

عند ابن جنى لأنها إذن تشبه النبي .. وعند أبي علي لا تجيء بعد النفي اختياراً لعريه عن معنى

الطلب ... اه . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٣٢٣ للمع لابن جنى ص ٢٧٣ .

(٨) في ج : (جواب) بإسقاط (في) . (٩) في ج : (جوابها) .

وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُرِينَ مَضْمُومٌ ، وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ ، وَفِيمَا عَدَاهُ
مَفْتُوحٌ . وَتَقْوُلٌ فِي الثَّنِيَّةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : اضْرِبَانٌ ، وَاضْرِبَتَانٌ ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا
الْخَفِيفَةُ خِلَافًا لِيُونُسَ .

قوله^(١) : « وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُرِينَ مَضْمُومٌ » .

لأن فيه ضميرًا بارزًا^(٢) هو واو^(٣) مضموم ما قبلها ، فإذا لقيت النون ساكنة
حذفت الواو على أصل التقاء الساكنين .

قوله : « وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ ... » .

لأن الضمير الذي فيه ياء ساكنة مكسور ما قبلها^(٤) .

وأما في الثنية والجمع فتلحق ألف الثنية وألف الفصل^(٥) ، فلو ذهبوا يحذفون
ألف الثنية لأدى إلى اللبس بينه وبين الواحد . ولو ذهبوا يحذفون ألف الفصل لوقعوا
فيما فروا منه من الجمع بين النونات .

وكسروا النون بعد الألف تشبيها لها بنون الثنية لوقوعها بعد الألف .

قوله : « وَلَا تَدْخُلُهَا الْخَفِيفَةُ خِلَافًا لِيُونُسَ » .

يعني : الثنية وجمع المؤنث ، فلا يقال : اضْرِبَانٌ ، ولا : اضْرِبَتَانٌ ، لأنهم لو
حركوا النون خرجوها عن وضعها ، ولو بقوها ساكنة جمعوا بين الساكنين .

وإنما جمعوا بين الألف وبين النون المشددة لأنها مشددة ، وقد جمعوا بين
الساكنين إذا كانا على هذا الحد ك : ﴿ الصَّائِلِينَ ﴾^(٦) وشبهه .

وقد أجاز يونس إدخال الخفيفة عليهما وجمع بين الساكنين^(٧) ، وهو رديء .

(١) سقط من ب : ط : (قوله) . (٢) في ط : (لأنه فيه ضمير بارز) . (٣) (هو واو) في هامش ج .

(٤) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٩٦ ، ٦٩٧ . وقد أغفل المصنف شرح قوله : (وفيما عدها مفتوح) قال

الرضي : ه أي : فيما عدا المذكور ، وما عدها : الواحد المذكور نحو : اضربن واغزون وارمين واخشين ،

والمنثى نحو : اضربان ، وجمع المؤنث نحو : اضربنان ، وليس ما قبلها في المنثى وجمع المؤنث مفتوحا بل

هو ألف يلي قبل الألف فتحه ، ولعل هذا مراده ، أما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فتركيب الفعل

مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة ه ا . شرح الرضي ٢ / ٤٠٤ .

(٥) في ب ، ج : (ألف الفعل) . (٦) من الآية ٧ / فاتحة الكتاب .

(٧) في سيبويه ٢ / ١٥٧ : ه ... وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضْرِبَانٌ زيدا

وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ

قوله : « وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا » يعني : والنونان^(١) في غير الثنية والجمع .

قوله : « مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ » .

يعني كالكلمة المنفصلة ، فيجب أن يعطي آخر الفعل من ضمير أو كسر أو سكون ما هو حكم الكلمتين المنفصلتين إذا اجتمعتا .

والغرض بيان الأفعال المعتلة عند إلحاق النون بها ، فإذا قلت : تَرَيْنَ ، أو تَرِي ، وأردت إلحاق نون التأکید وجب حذف نون الإعراب لوجوب البناء ، فتلاقي الياء الساكنة - التي هي ضمير - الساكن الآخر فيجب الكسر لالتقاء الساكنين ، لأن الأول ياء قبلها فتحة ، وحكم مثلها في المنفصل أن يكسر نحو^(٢) : أَحْشَى الْقَوْمَ ، وَلَمْ تَرِي النَّاسَ ، فلذلك وجب أن تقول : أَحْشَيْنَ ، وَلَا تَرَيْنَ ، فإذا قلت : تَرُونَ ، أو تَرُوا ، وألحقت نون التأکید ضمنت الواو لأنها واو ساكنة مفتوح ما قبلها لقيت ساكناً بعدها هي معه كالمفصل ، فوجب ضمها كما ضمت في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٣) ، وَلَمْ تَرُوا الْقَوْمَ .

وإذا قلت للمرأة : أُغْزِي ، أو : هل تُغْزِينَ ؟ وألحقت نون التأکید ، اجتمع مع ياء ساكنة قبلها كسرة ، وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : أُغْزِنَ ، وهل تُغْزِنَ^(٤) ؟ كما تقول : أُغْزِ الْقَوْمَ ، وَلَمْ تُغْزِ الْقَوْمَ^(٥) .

وإذا قلت للمذكرين : اغزوا ، أو هل تغزون ؟ وألحقت نون التأکید ، اجتمعت مع واو ساكنة^(٦) قبلها ضمة ، وهو في حكم المنفصل // فوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، فتقول : أُغْزِنَمْ ، وهل تُغْزِنَنَّ ؟ كما تقول : اغزوا القوم ، وَلَمْ تُغْزُوا الْقَوْمَ^(٧) .

= واضربتان زيدا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم ... ١٤٤ : هذا .. وقد ذكر صاحب الإنصاف أن هذا مذهب الكوفيين ويونس . ينظر : الإنصاف مسألة (٩٤) / ٢ - ٦٥٠ / شرح الرضي ٢ / ٤٠٥ . (١) في ط : (والنون) .
(٢) في ب ، ج : (كقولك) . (٣) من الآية ٢٣٧ / البقرة . ولم يبيت (بينكم) في ب ، ط .
(٤) في ب : (ولا تغزي) ، وفي ج : (ولم تغزني) .
(٥) في ب : (ولم تغزي) وهو خطأ واضح . (٦) (ساكنة) في هامش ج .
(٧) في ط : (اغز ... ولم تغز) بالإنفراد وهو خلاف ما يقصد إليه المصنف .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : هَلْ تَرَيْنَ ، وَتَرُونَ ، وَتَرِينَ ، وَأَغْرُونَ ، وَأَغْرُونَ ، وَأَغْرُونَ . وَالْمُخَفَّفَةُ تُحَذَفُ لِلسَّاكِنِينَ ، وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَيَرِدُ مَا حُدِفَ ، وَالْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلْفًا

قوله : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ » (١)

يعني : فإن لم يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالم متصل ، يعني : كجزء الفعل كقولك للمخاطب : رَيْنَ ، وَاخْشِينَ ، وَأَغْرُونَ ، فترد المحذوف في الأمر لأنه لما بني لحيء النون وجب رده ، لأن حذفه للإعراب ، ولا إعراب ، فوجب جعل هذه النون معه في حكم الجزء كألف تننية ، ألا ترى أنك تقول للثنين ، رِيَا ، وَاخْشِيَا (٢) ، فترد المحذوف في الواحد وتفتح كما كانت (٣) الألف مع الفعل كجزئه ، فكذلك النون (٤) . والمخففة (٥) إذا لقيها ساكن بعدها وجب حذفها لِمَا يُودِي (٦) إثباتها (٧) إلى أحد محذورين (٨) ، تحريكها ، أو اجتماع الساكنين ، فلذلك في (اضْرِبِينَ) إذا لاقى مثل (الْقَوْمِ) : اضْرِبَ الْقَوْمَ ، مع بقاء حكمها ، وكذلك بقيت الياء مفتوحة لأنها في حكم المراد ، ولولا ذلك لوجب أن تقول : اضْرِبِينَ الْقَوْمَ (٩) ، بالكسر .

وإنما لم يحركوها بالكسر لأنهم قصدوا إلى أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم على النون اللاحقة (١٠) للفعل مزية في الحذف (١١) .

فإن لم يكن ما قبلها مفتوحاً (١٢) وجب حذفها كما يحذف التنوين ، إذ لا تكون أقعد (١٣) منه ، إلا أنهم إذا حذفوها ردوا ما كان حذفه لأجلها من حروف علة أو حرف إعراب ، فتقول في (هل تَضْرِبِينَ ؟) : هل تَضْرِبُونَ ؟ بواو الضمير ونون الإعراب المحذوفين ، وتقول في نحو (اضْرِبِينَ) : اضربوا ، بإعادة واو الضمير . وتقول في (هل تَرَيْنَ يا امرأة ؟ وهل تَحْشُونَ يا قوم ؟) : هل تَرِينَ ؟ وهل تَحْشُونَ ، بإعادة نون الإعراب .

- | | |
|-------------------------------------|---|
| (١) في أ : (فكالمتصل) وهو سهو . | (٢) هذه العبارة في هامش ج . |
| (٣) في ب ، ج : (لما كانت) . | (٤) في ط : (فكذلك هذا) . |
| (٥) في ط : (ثم المخففة) . | (٦) في ج : (أدى) . |
| (٧) في ط : (إليه إثباتها إلى) . | (٨) هذه العبارة في هامش ج . |
| (٩) في ط : (القوم اضرب) . | (١٠) سقط من ط : (على النون اللاحقة) . |
| (١١) (في الحذف) زيادة من ط . | (١٢) في ب ، ج : (مفتوح وهو خطأ) . |
| (١٣) في ج ، ط : (أسعد منه) . | |

.....
وحاصل ذلك أنهم قدروها معدومة من أصلها بخلاف التنوين في مثل قولك^(١) : قاضٍ وغازٍ ، فإن الفصيح بقاء حكمه وإن حذفها لفظاً .

وإنما فرقوا بينها وبين التنوين لأن التنوين لازم ، ونون التأكيد جائزة ، فلا يلزم من اعتبار اللازم للكلمة - عند عروض حذفه - اعتبار الجائز عند عروض الحذف .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَمَّ الْكِتَابُ بِمَنْنِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ وَإِعَانَتِهِ
فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ ، وَأَنَا أَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ .

ابْنُ الْحَاجِبِ

كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر من ربيع الأول

عام ستائة وخمسة وعشرين على يد مؤلفها عثمان بن الحاجب

غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه

ولجميع المسلمين ، آمين

يارب العالمين^(٣)

* * *

(١) سقط من ط : (قولك) ، وهي في هامش ج . (٢) في ج ، ط : (بينه وبين نون التأكيد) .

(٣) جاء في خاتمة ب : « والله أعلم بالصواب . فرغ من رقم هذا الكتاب مالكة العبد الفقير إلى ربه ، المستغفر من زلاته وذنوبه ، بشر بن أحمد بن بشر الطربي ، عشية يوم السبت السادس والعشرين من شهر رجب سنة اثنتي عشرة وسبعمائة هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، رزق الله مالكة العلم والعمل ، والاعتقاد على رب العباد » ا . هـ .

وجاء في خاتمة ج : « والله أعلم بالصواب » وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه وآله وصحبه أجمعين . فرغ في يوم الجمعة من شهر رجب سنة خمس وستين وسبعمائة » ا . هـ .

وجاء في خاتمة ط : « والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، نجز الإملاء على المقدمة بعون الله تعالى . طبع في دار الطباعة العامرة م » ا . هـ .

فصل في البحث

خاتمة البحث

الحمد لله الذي هيا لي من أمري رشدًا ، وزادني من فضله عونًا ومددًا ، وصلى الله على سيدنا محمد رسولنا أبداً ، وعلى آله وصحبه والتابعين عدداً .

بعد .. فإني أخيراً حمداً وشكراً على ما أعانني عليه من جهد متواضع وعمل مُقَلِّ حشدت له كل طاقتي البدنية والزمنية حتى خرج بهذه الصورة التي آمل أن يكفل الله نتائجها بالقبول والسداد .

فمن خلال تحقيقي ودراستي لشرح ابن الحاجب على كافيته استطعت - بحمد الله - أن أحدد بعض الملاح والسمات التي تساعد على تصورٍ دقيقٍ لشخصية هذا الرجل وعلمه ، وبخاصة في مجال الدرس النحوي ، وقد توصلت إلى عدة نتائج أوجزها فيما يلي :

١ - إن تصنيف ابن الحاجب لمقدمته (الكافية) وشرحها وكذا مقدمة (الشافية) - في الصرف - كان يمثل مرحلةً من مراحل التأليف النحوي تتميز بالمنهجية والاختصاص ، وتتسم بالميل الشديد إلى الإيجاز والاختصار مع قصد الإحاطة والشمول ، وهذه السمة هي ما كان يتطلبه الاتجاه التعليمي للدرس النحوي في تلك المرحلة .

٢ - صنف ابن الحاجب شرحه هذا قبل سنة سبع عشرة وستائة ، فقد صرح في بعض أماليه على آيات من القرآن مما أملاه في دمشق سنة سبع عشرة وستائة - عند حديثه عن دخول الفاء في الجزاء إذا أفاد الشرط استقبالا - بما يفيد أنه علل لذلك في شرح الكافية وشرح المفصل .

٣ - شرح ابن الحاجب على كافيته هو الذي فتح باب الشرح على الكافية وحَفَّزَ الهَمَمَ لتنتال عليها هذه العناية من النحويين المولعين بالشرح حتى بلغت شروحيها - فيما وقع تحت يدي من مظان - أكثر من مائة شرح - كما أثبت ذلك في موضعه .

٤ - من الإنصاف أن نذكر أن ابن الحاجب - في شرحه كان قصير الباع في الإبانة

عن كثير مما كان يلزمه أن يبينه من المسائل التي قيدها في الكافية تقييداً عسيراً ، ولذلك بقيت كثير من المسائل في الشرح في حاجة إلى الإيضاح والإفصاح وهذا ما ألزمت نفسي به عند التحقيق والتعليق على النص .

٥ - يُعَدُّ شرح ابن الحاجب على الكافية - فيما أعتقد - من أهم كتب أصول النحو ، فقد حفل في مئات المواضع بإيراد القواعد الأصولية التي تناولت قضايا : السماع والقياس المقرر ، والقياس الأصلي ، والقياس المعلوم ، والاستقراء الكلي والوضع ، والإجماع ، واستعمال الفصحاء وأهل التحقيق من المستقرئين والأصوليين ، والضوابط الكلية ، والاستعمال في لغة العرب ، والقاعدة المعلومه من كلامهم - واطراد القاعدة في لغتهم ، والقرائن الحالية والمقالية ، والحمل ، والأصل والفرع ، والتناسب ، والتوفية في المعنى واللفظ جميعاً ، وغيرها .

وأيضاً فإن الكتاب في كثير من مسائله كان ميداناً رحباً لإظهار براعة ابن الحاجب في القول بالعلّة النحوية واتساقها مع الضرورة أو سعة الكلام .

كما كان للمنطق واستخدامه في الكتاب نصيب موفور ، إذا تحدث ابن الحاجب في بعض المواضع عن المنطوق والمفهوم ، والعلم الضروري والعلم النظري ، وتحدث عن الجنس والحد والخاصة والعرض وغيرها مما أثبتّه في موضعه من البحث .

٦ - مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد حذا في (كافيته) حذو الزمخشري في (مفصله) في تقسيم الموضوعات النحوية ، فابتدأ بالحديث عن الأسماء ثم الأفعال وأخيراً عن الحروف ، غير أنه قد أغفل الحديث عن قسم (المشترك) وهو القسم الرابع من أقسام المفصل . كما أنه خالفه في كثير من الأبواب إما بالتقديم والتأخير وإما بالذكر والترك ، مما ذكرته في موضعه من البحث .

٧ - هذه العلاقة القائمة بين ابن الحاجب والزمخشري ، أو - بالأحرى - بين الكافية والمفصل لا تجعلنا نعتقد بحال صدق مقولة ابن مالك - (إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير)

ونقلها عنه كل من المقرئ في (نفع الطيب) وأبو حيان في (البحر المحيط) ،
فإن القرائن التي أثبتتها في صدر هذا البحث تدفع كل هذا واعتقادي أن العلاقة
بينهما لا تتعدى أن تكون كالتالي بين المقتضب للمبرد والكتاب لسيبويه ، أو
كالتالي بين أصول النحو لابن السراج والمقتضب للمبرد .

والذي أستطيع أن أقرره هو أن لكل واحد من الرجلين علمه وشخصيته
ومنهجه في التعبير واستخدام الألفاظ ، وعرض ومناقشة القضايا النحوية ، ولا
يستطيع أحد إنكار أن لابن الحاجب على آراء الزمخشري كثير من التحفظات ،
فقد خالفه في كثير من آرائه ، وانتقده في بعضها ، ولم يُسلم له في بعض
آخر ، وقد بينت كل ذلك في موضعه من البحث .

٨ - كان لابن الحاجب آراء تفرَّد بالقول بها وخالف فيها جمهور النحويين
متقدمين عليه ومعاصرين له - واشتهرت هذه الآراء بين معاصريه وكان له
في كل منها وجهة علل لها ودلل على أنها أخرى بالأخذ والقبول .

وقد تبعه عليها ابن مالك وكثير من المتأخرين ، ولكنها اشتهرت بين
الدارسين والباحثين حتى يومنا هذا بأنها آراء ابن مالك ، شجع على ذلك
أن ابن مالك لم يصرح في أي من كتبه بأنها أقوال ابن الحاجب ، وقد ذكَّرتُ
ذلك مفصلاً في موضعه من البحث .

٩ - تبع ابن الحاجب كثير من شراح كافيته في كثير من آرائه وتعليقاته وتوجيهاته
واستدراكاته ، فقد نقلوها عنه وعجت بها شروحه وممن نقل عنه الكثير
العلامة رضي الدين الاسترأبادي في شرحه ، إلا أنه لم يصرح في كثير منها
بأنها أقوال للمصنف سواء في شرح الكافية أو شرح المفصل أو في الأمالي
النحوية ، هذا الإغفال جعل كثيراً من الدارسين والمتخصصين ينسبون آراء
وأقوال ابن الحاجب للرضي بغير حق تقصيراً أو نسياناً .

وممن نقل عنه أيضاً الإمام يحيى بن حمزة العلوي في شرحه الموسوم بالأزهار
الصفاية فلا تخلو ورقة من نقل عشرات النصوص عن المصنف دون إشارة .
وأيضاً كل من أبي الحسن التبريزي وفلك العلا الأردبيلي في شرحهما .

١٠- تمثل موقف ابن الحاجب من المذاهب والاتجاهات النحوية في ثلاث أحوال :

أ - حال أخذ فيها بأقوال البصريين ، وهذا هو الكثير الغالب الذي اتسم به منهجه حتى يمكن القول بأنه بصري المذهب .

ب - حال أخرى أخذ فيها بأقوال الكوفيين في بعض المسائل ، وقد تبعه في هذا الاختيار كثير من المتأخرين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي وغيرهم .

ج - حال ثالثة لم يأخذ فيها بقول هؤلاء بل كان له فيها رأي وقول تفرد به .

وبعد .. فهذه هي النتائج التي برزت لي من خلال دراستي وتحقيقي لشرح ابن الحاجب على كافيته ، وقد ذكرت كلاً منها مفصلاً في موضعه من قسم الدراسة موثقاً بالنص الذي يؤيد أو يعارض ما سبق من أجله .

وإذا كان لي في هذا المقام من قول فإني أتوجه إلى الله بهذا العمل خالصاً لوجهه الكريم بقلب يملؤه الوفاء ويعمره الطهر والنقاء .

فإن أكُ وفقت فما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وإن جانبني التوفيق فمنه - وحده - استلهم الرشد وحسن المآب .

فهو المولى ونعم النصير
وصلى الله على سيد الخلق
أجمعين
آمين .

* * *

جمال عبد العاطي خمير

٢٠ / ١٠ / ١٤٠١ هـ

٢٠ / ٨ / ١٩٨١ م

الفهارس الفنية

- أولا : الشواهد القرآنية .
- ثانيا : الشواهد الشعرية .
- ثالثا : الأمثال ومأثور الكلام .
- رابعا : الأساليب والتراكيب النحوية .
- خامسا : الأعلام .
- سادسا : الفرق والمذاهب النحوية .
- سابعا : القبائل .
- ثامنا : الكتب .
- تاسعا : مصادر البحث .

أولاً : فهرس الشواهد القرآنية الكريمة

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الفاتحة)
٣٨٣	٤	- مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ .
٨٠٣	٧	- غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ .
		(البقرة)
٧٦٣	٥٧	- وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً .
٧١٠	٦٧	- قَالُوا أَتُخَدِّدُنَا هُرُورًا .
٧١٠	٦٨	- اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ .
٧١٠	٦٩	- اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا .
		- اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ
٧١٠	٧٠	تَشَابَهَ عَلَيْنَا .
٧١١،٧١٠،٧٠٨	٧١	- فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ .
٧١٩	٩٠	- بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا .
٧١٩	١٠٢	- وَلَيْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ .
٥٦	١٨٤	- فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ .
٦٥٥	١٨٤	- وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ .
٧١٧	١٩٥	- وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ .
٥٢٧	٢١٩	- وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ .
١٤٥	٢٢١	- وَلَعِبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ .
٦١٢	٢٢٨	- وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ .
٨٠٤	٢٣٧	- وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ .
٧١٩،٧١٨،٥٢٢	٢٧١	- إِنْ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتُ فَيِعْمًا هِيَ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
٦٩٧	٢٨٠	- وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ .
٦٧٣	٢٨٢	- أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى .
		(آل عمران)
٧٩٣	٧	- فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ .
٧٩٣	٧	- وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ .
٧٩٣	٧	- وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ .
		- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ
٣٢٣	٩٧	إِلَيْهِ سَبِيلًا .
		(النساء)
٥٨٧	١	- خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ .
٤٦٤	١١	- وَالْأَبْوَانِ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ .
٦٥٧	٥٣	- فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا .
٣٣٢	٦٦	- مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا .
٧٩١	٦٦	- وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا .
٦٩٦	١٣٤	- وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا .
٧٨٠	١٥٥	- فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ .
١٩٥	١٧١	- انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ .
		(المائدة)
٤٦٤	٨	- اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى .
٦٥٥	٣٧	- يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرَجُوا .
٦٥٥	٧١	- وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً .
٥٩١	٧٣	- لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		- مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أُمَرْتُ بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ .
٧٨٣	١١٧	
٥٧١	١١٩	- هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ .
		(الأنعام)
٦٧٥	٩١	- قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ .
٧٦٥	١٠٩	- وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ .
٧٩٣، ٦٧٤، ٥٦١	١٢١	- وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ .
		- أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ .
٧٨٨	١٢٢	- سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ .
٤٢٦	١٤٨	- قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
٤٠٢	١٦٢	
		(الأعراف)
٧٨١	١٢	- مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ .
٦٦٩	٣١	- وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا .
٧٨٣	١٥٥	- وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا .
٧٦٧	١٦١	- وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا .
٧٧٦	١٧٢	- أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى .
٧٢٢	١٧٧	- سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا .
٧٧٢	١٨٥	- وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الأنفال)
٦٦١	٣٣	- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ .
٧٦٣	٤٣	- وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ .
		(التوبة)
٧٥٦	٣	- أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ .
٧٩١ ، ١٢٣	٦	- وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ .
		- لَمْ سَجِدْ أَشْءَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ .
٧٤٧	١٠٨	- أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ .
		(يونس)
٥٠١	١٠	- وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
٤٣٦	٢٦	- لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ .
٤٣٦	٢٧	- وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا .
٧٨٨	٥١	- أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ .
٦٧٧ ، ٦٦٨	٥٨	- فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ .
		(هود)
٧٧٣ ، ٧٠٥	٨	- أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ .
		- فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ
٦١٨	١٢	بِهِ صَدْرُكَ .
٧٨٨	١٧	- أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ .
٥٧١	٦٦	- وَمَنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ .
٣٣٤ ، ٣٣٣	٨١	- فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ .
٣٣٤ ، ٣٣٣	٨١	- وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
٥٠١	١١١	- وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ . (يوسف)
٢٤٢ ، ١٩٩	٢٩	- يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا .
٣٧٠	٣١	- وَقُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا .
٧٨٩ ، ٦٧١	٣٦	- إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ .
٦٧١	٣٧	- وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ .
٥٨٣	٤٣	- إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ .
٧٩٩	٩٦	- فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ . (الرعد)
١٤٧	٢٤	- سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ .
٥١٤	٢٦	- اللَّهُ يُسَبِّطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ . (الحجر)
٧٤٩	٢	- رَبِّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ . (النحل)
٥٢٨	٢٤	- وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ .
٥٢٨	٣٠	- وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا .
١٤٧	٣٢	- يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ .
٤٢٦	٣٥	- مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا جَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الإسراء)
٦٥٧	٧٦	- وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا .
٧٩١ ، ٤٧٥	١٠٠	- قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي .
		(الكهف)
٧٥٠	١١٠	- إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ .
		(مريم)
٦٧٥	٦٥	- فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِيئَنِي .
		- ثُمَّ لَنْ نَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَهُمْ أَشَدُّ عَلَى
٢٢٤	٦٩	الرَّحْمَنِ عِتْيًا .
		(طه)
٧٣٤	٧١	- وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ .
٦٥٥	٨٩	- أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا .
٧٥١ ، ٧٥٠	٩٨	- إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ .
		(الأنبياء)
٧٩٠ ، ٣٤٦	٢٢	- لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا .
		(الحج)
٦٦٨	٢٩	- ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ .
٧٢٨	٣٠	- فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ .
		- أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
٧٦٨	٦٣	فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(المؤمنون)
٧٦٨	١٤	- ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا .
٥٣٤	٣٦	- هِيَئَاتَ هِيَئَاتٍ لِمَا تُوعَدُونَ .
٧٨٦	١٠٠،٩٩	- قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِي * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا .
		(النور)
٢٦٢	٢	- الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ .
١٢٠	٣٧،٣٦	- يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رَجَالٌ .
٧١١ ، ٧١٠	٤٠	- أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا .
٧٣٩	٦٤	- أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ .
		(المل)
٥٩٤	١٨	- قَالَتْ ثَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ .
٧٧٣ ، ٢٤٦	١٥	- أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .
٧٣٨ ، ٤١٧	٣٠	- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .
٤٣٦	٧٢	- قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(العنكبوت)
٣٢٢	١٤	- فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا .
		(الروم)
٥٥٨ ، ٥٢٤	٤	- لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .
٦٦٢	٢٨	- فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ .
٦٧٤	٣٦	- وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ .
		(لقمان)
٧٨٤	٢٧	- وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ .
		(السجدة)
٧٧٢	٣	- أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ .
		(الأحزاب)
٧٨٦ ، ٧٣٩	١٨	- قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ .
		(يس)
٥١٤	٣٥	- لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ .
		(الصافات)
٧٨٣	١٠٤	- وَنَادَيْتَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ .
		(ص)
٧٨٣	٦	- وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا .
٧٢٢	٤٤	- نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الزمر)
٥٨٧	٦	- خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا .
٧٣٠	٥٣	- إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً .
		(الشورى)
٧٤٦	١١	- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ .
٦٧٤	٣٧	- وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ .
٦٧٤ ، ٥٦١	٣٩	- وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ .
		(الزخرف)
٧٨٠	٤١	- فَأَمَّا نُدُوبُكَ فَأَنَا مِنْهُمْ مُنتَقِمُونَ .
٥١٤	٧١	- وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ .
٤٩٧	٧٦	- وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ .
		(الجاثية)
٤٣٣	٣	- إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ .
		- وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ .
٤٣٤	٤	- وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .
٤٣٥ ، ٤٣٤	٥	- سِوَاءَ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ .
٧٦٧	٢١	- وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا .
٦٧٤ ، ٥٦١	٢٥	

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الأحقاف)
٧٣٥	١١	- وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ .
٣٨٥	٢٤	- قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا .
		(محمد)
١٨٦ ، ١٨٥	٤	- فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ .
٧٧٨	١٤	- أَمَّنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنِهِ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سَوْءُ عَمَلِهِ .
		(ق)
٦٩٧	٣٧	- إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ .
		(الذاريات)
٥٦٤	١٢	- يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ .
٧٢٢	٤٨	- وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ .
		(الطور)
٧٧٠	٣٠	- أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ تَتَّبِصُ بِهِ رَبِّبَ الْمُتُونِ .
٧٧٠	٣٣	- أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ .
		(القمر)
٢٥٧	٤٩	- إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ .
٢٦١	٥٢	- وَكُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ .
		(الحديد)
		- وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
٦٦٩	٨	لَتُؤْمِنُوا . (المجادلة) - الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ .
٣٧٠	٢	- مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ .
٥٩١	٧	(الحشر) - لَئِنْ أَخْرَجُوا لِأَخْرَجُونَ مَعَهُمْ .
٧٩٣	١٢	(الجمعة) - بَشَرٍ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا آيَاتِ اللَّهِ .
٧٢٢ ، ٧٢١	٥	- قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ .
١٦٢	٨	(الطلاق) - لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ .
٦٦٧	٧	(الحاقة) - فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ .
٤٣٧ ، ٤١٣	١٣	(المعارج) - يُصِيرُوهُمْ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بَيْنِيهِ .
٥٧١	١١	(نوح) - يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ .
٧٣٠ ، ٧٢٩	٤	- مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا .
٧٨٠	٢٥	

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(القيامة)
٧٨١	١	- لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ .
		(الإنسان)
٤٩	٤	- إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا .
٤٩	١٥	- وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآتِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَنْكَبَاتٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا .
٤٩	١٦	- قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا .
		(البروج)
١٦٢	١٠	- إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ .
		(الفجر)
٧٨٦	١٥	- فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنُ .
٧٨٦	١٦	- فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنُ .
٧٨٦	١٧	- كَلَّا بَلْ لَأُكْرَمُونَ الْيَتِيمَ .
١٨٥	٢١	- كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا .
		(البلد)
٧٨١	١	- لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ .
		(الليل)
٧٤١،٦٧٤،٥٦٠	٢ ، ١	- وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى .
		(العلق)
٤٥١	١٥	- كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ .
٤٥١	١٦	- نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ .

ثانيا : فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	الشاهد
الهمزة	
٤٩٩	إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْبَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً
الباء	
١٣٢	وَكُفْمًا مَدْمَاءً كَانَ مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبِ
٢٧٠	فَأَيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ
٥٠٠	إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِي بِنْتِ حَسًّا نَ الْمَهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ
٧٦٦	فَقُلْتُ ادْعُ لَعَلَّ أَبِي الْمِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
التاء	
٥٥٨	فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أُغْصُ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ
٣٦٣	أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَيْتُ
الحاء	
١٢٢٠	لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
٦٩٢	لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضُرَّتَيْنِ فَقَدْتَنِي وَعَمَّا الْأَقْبِي مِنْهُمَا مُتْرَحْرَحُ
٧١٠، ٧٠٩	إِذَا عَرَّ النَّأْيُ الْمُحِجِّينَ لَمْ يَكُذْ رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ
الدال	
٢١٧	يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ
٣٩٣	وَالْمُؤْمِنُ الْعَائِدَاتُ الطَّيْرُ يَمْسُحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ وَالسَّيْدِ
٦٢٤	وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
٧٣٣	فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَسَ قَتَى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ
٧٥٠	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ
٧٦٠	بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ السُّتَعْمِدِ

الشاهد

رقم الصفحة

هَذَا إِن تَا عُدْرَةٌ أَن لَمْ تَكُنْ قَبْلَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاةَ فِي الْبَلَدِ ٧٧٤
يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ ٧٥٨

الراء

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرُ ٤٥٥
فِي بَيْتٍ لِأَحْوَرٍ سَرَى وَمَا شَعَرُ حَتَّى تَرَى الصُّبْحَ جَشْرُ ٧٨١
أَكَلَ امْرِئِيءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأَةً وَتَارِي تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ٤٣٣
حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا ٧٠٠
لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا ٧٢٠
مَا زَالَ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْبَارِ ٣٨١
قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَالِكِ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ ٤٠٤
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءَ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي ٥٥٥
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي وَإِنَّمَا الْعِمْرَةُ لِلْكَائِرِ ٧٥١
يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءِ عَمَرِ ٢١٥
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَذْتُ آيْنَا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ ٧٠٦
أَمَا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ ٧٧٣

السين

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو جِيدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّبِيَّانِ وَالْآسُ ٧٣٦
وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَيْسُ إِلَّا الْبِعَافِيرُ وَالْأُ الْعَيْسُ ٧٤٠

الصاد

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى الْأَدَا بِحُفِّهَا بَقِيَّةٌ مَنقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ ٥٦٩

الطاء

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذَّنْبَ قَطُّ؟ ٤١٦

العين

- ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا الْفَنِينِي جَلِيحِي مُضَاعَا ٤٥٣
 أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُوعَا ٤٥٧
 يَأَلَيْتُ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا ٧٦٤
 أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّمْعُ ٣٥٤
 وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنْفَى وَالذِّيَارُ الْبَلَاغُ ٣٨٠
 وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ ٧٠٢

الفاء

- بِخَيْهَلَا يُرْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَاذِفُ ٥٣٠
 الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ ٦٢٤

القاف

- وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ نَحَاوِي الْمُخْتَرَقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْحَفَقِ ٨٠٠
 وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقِ ٧٥٦
 فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فَرَاكَ لَمْ أَبْحُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ ٧٦١

الكاف

- تَجَانِفُ عَنْ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ ٣٥٠
 تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى إِنْكَا يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْعَسَاكَا ٧٩٩
 أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ ٧٨٩

اللام

- مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِيفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا ٦٦٧
 وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ ١٣٥، ١٣٤
 فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَعَصْرُ الدَّحَالِ ٥٧٤، ٢٩٢

٥٢١	ر لَه فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ	رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ
٥٢٩	وَعَلَامٌ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلْ	فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلِ
٥٧٢	حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ	لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
٧٣٨	مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْبَالِ	رُبَّ رِفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ
٧٤٥	تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَرِيزَاءَ مَجْهَلِ	عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُوهَا
٧٩٩	بَسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ	فَقَاتَبْتُكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ

الميم

٧٤٦	يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرِدِ الْمُنْهَمِ	بَيْضُ ثَلَاثِ كِنَعَاجِ جَمِ
٧٧٩	كَانَ ظَنِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ	وَيَوْمًا تُؤَافِنَا بَوَجْهِ مُقْسَمِ
٥٤١	جَوَابُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامِ	تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَمِّ
٧٥٤	إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيْدًا
٥٤٢	دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومِ	لَا يَنْهَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَحَوَّنُهُ

النون

٧٧٧	كَ وَقَدْ كَبَّرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ	وَيَقْلَنْ شَيْبٌ قَدْ عَلا
٤٠٥	بَكَيْنٍ وَفَدَيْتَنَا بِالْأَيْتَانَا	فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتِنَا
٣٤٧	لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ	وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ
٦٦١	لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ	فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أَنْدَى

الهاء

٣٨٧	عُودًا تُرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا	الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا
٥٨٢	بَيْنَ الطَّوَى فَصَارَتْ فَوَادِيهَا	يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

رقم الصفحة	الشاهد
٤٨١	وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْمَةٍ لِضَعْمِيهَا مَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا
١٤٠	وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَأَهَا مَا صِحَّةٍ رَادُ الضَّحَى أَفْيَاءَهَا
	الواو
٣٤٩	وَلَمْ يَتَّقِ سِوَى الْعُنْدِ نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
	الياء
	مَرَزْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
٦٤٣	كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
٦٤٣	أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْبَةً وَأُخُوفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

* * *

ثالثًا : فهرس الأمثال ومأثور الكلام

رقم الصفحة	المثل أو الأثر
٦٩٥	أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة .
٢٤٤	أصبح ليل .
٢٤٥	أطرق كرا .
٧٢٧	أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .
٢٤٥	أفقد مخنوق .
١٢٥	إلا حطية فلا ألية .
٣٤٣،٣٤٢	اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع .
٧٨٦	إن الكذوب قد يصدق .
٢٦٩،٢٦٨،٢٦٧	إياك وأن يحذف .
٦٦٠	شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه .
١٤٦	شر أمرٌ ذا ناب .
٧٨٦	قد قامت الصلاة .
٣٦٠	قضية ولا أبا حسن لها .
١٦٦	كل رجل وضيعته .
٦٧٥	لا تذهب به تغلب عليه .
٣٦١	لا حول ولا قوة إلا بالله .
٧٤٣	لا ها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل
٧٧٧	عن دين الله فيعطيك سلبه . لعن الله ناقة حملتني إليك . إن وصاحبها .

رقم الصفحة	المثل أو الأثر
٦٩١	لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ .
٦٩٧	لم يوجد كان مثلهم .
٤٣٥ ، ٤٣٢	ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة .
٦٦٠ ، ٦٥٩	مرض حتى لا يرجونه .
٣٥٢	الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .
٧٩٠	نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه .

* * *

رابعاً : فهرس الأساليب والتراكيب النحوية

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٣٩٢	أخلاق ثياب .
٢٤٧	أزیداً أنت محبوبس عليه .
٢٦٢	الذي یأتیني فله درهم .
٤٢٩	الذي يطير فيغضب زيد الذباب .
٧١٧	أعدَّ البعير .
٥٤٦	أفعل هذا بادي بدي وبادي بداء .
٧٣٢	أكلت السمكة حتى رأسها .
٢٣٧	أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل .
١٩٥	امرءاً ونفسه .
٧١٥	أمر أقعده عن الخروج .
٧٥٧	إنك وزيد ذاهبان .
٧٥٧	إنهم أجمعون ذاهبون .
٧٧٠	إنها لإبل أم شاء .
١٩٦	أهلاً وسهلاً .
٧٧٦	إيها الله ذا .
١٤٩	البرُّ الكُرْبستين .
٥٣٤	بُعْدًا له .
٣٩٢ ، ٣٩١	بقلة الحمقاء .
٥٤٥	تفرقوا خذع مذع .
٥٤٥	تفرقوا شذر فدر .
٥٤٥	تفرقوا شفر بفر .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٣٨٠	ثلاثة الأثواب .
٥٨٤	ثلاث ذؤود .
٥٨٤	ثلاثة رهط .
٧٨١	جئت لأمر ما .
٧٦٩	جالس الحسن أو ابن سيرين .
٣٩١	جانب الغربي .
٣٩٢	جرد قطيفة .
٣٨٥	حسبك وزيدًا درهم .
١٨٣	حمداً وشكراً .
٥٣٣ ، ١٨٣	خيبة وجدعا .
١٨٣	خير مقدم .
٣٤٥	دخلت بوجه غير الذي خرجت به .
٥٧١	دهر الدهرين .
٥٤٦	ذهبوا أيدي نساء .
٣٠٧	راشداً مهدياً .
٣٨٧	رُبِّ شاةٍ وسخلتها بدرهم .
٢٨٠، ١٩٠، ١٧٩	رجع القهقري .
٣١٠، ٣٠٩	
٥٧٥	الرجل خير من المرأة .
٥٣٢، ٥٣١، ٥٢٩	رويداً زيدا .
٥٣٤	
٣٠٧	زيد أبوك عطوفاً .
٣٠٢	زيد أحسن ما يكون أفضل منك أحسن ما تكون .
٣٩٢	سعيد كرز .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٦١٧	سقيًا زيدًا .
٥٣٣،١٩٦،١٨٣	سقيًا ورعيًا .
١٤٩	السمن منوان بدرهم .
٥٤٤	سُهلت الهزمة بين بين .
٣٩٢،٣٩١	صلاة الأولى .
٣١٢،٣١١،١٥٥	على التمرة مثلها زُيدا .
٥٧١	عوض العائضين .
٧٨١	غضب من غير ما جرم .
٧٣٠،٧٢٩	قد كان من مطر .
٧٦٨	قدم الحجاج حتى المشاة .
١٨٢	قعدت جلوسا .
٢٨٢	قعدت عن الحرب جينا .
٦٨٦	قعد القرفصاء .
١٥١	كل رجل في الدار فله درهم .
٣٠٥	كلمته فوه إلى فيي .
٣٦٧	لا أباله .
٣٦٨	لا أب له .
٦٧٦	لا تدنُ من الأسد يأكلك .
٦٧٦	لا تكفر تدخل النار .
٣٦٩	لا عليك .
٣٦٧	لا غلامي له .
٧٤٣	لاها الله ذا .
١٦٧	لعمرك لأفعلن كذا .
٣١٦	لله دره فارسا .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٧٤٢، ٧٣٧	لله لا يؤخر الأجل .
٧٣٧	لله لتبعثن .
١٨٩	له على ألف درهم اعترافا .
٣٣٨	ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعَبَّأُ به .
٧١٤	ما أحسن بالرجل أن يصدق .
٧٦٨	مات الناس حتى الأنبياء .
٦٩٥	ما جاءت حاجتك .
٦٤٢	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .
٦٤٣	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد .
٦٤٣	ما رأين كعين زيد أحسن فيه الكحل .
٣٣٩، ٣٣٨	ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به .
٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦	ما شأنك وعمرا .
٣٤٠	ما كان زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به .
٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦	مالك وزيدا .
١٨٨	مررت بزيد فإذا له زهد زهد الصلحاء .
١٨٨	مررت بزيد فإذا له علم علم الفقهاء .
١٨٧	مررت بزيد فإذا له صراخ صراخ الشكلى .
١٨٧	مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار .
٥٧٤، ٢٩٤	مررت به وحده .
٥٧٤	مررت بهم الجماء الغفير .
٣٩١	مسجد الجامع .
٣٨٣	مصارع مصر .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٧٤٢	من ربي إنك لأشر .
٦٩٥	من كانت أمك .
٣٠٢،٢٩٧	هذا بُسْرًا أطيْبُ منه رطبًا .
٥٩٣	هذه أمة الله .
٥٩٣	هذي أمة الله .
٥٤٤	هو جاري بيت بيت .
٥٢٩	هيهات ذاك .
٥٤٤	وقعوا في حيص بيص .
٢٢١	يا ابن أم .
٢٢١	يا ابن عم .
٢٠٥	يا تميم أجمعون وأجمعين .
٦٤١،٦٤٠	يوسف أحسن أخوته .

* * *

خامساً : فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم
٥٨٧	آدم (عليه السلام) .
٤٨٦،٤٧٣ ،١٦٢ ،١٦٠،١٠٨،١٠٥	الأخفش .
٧١٧،٧١٦، ٧١٥،٦٨٥،٦٢٠،٤٨٧	
٧٤٣،٧٤٢،٧٢٩	
٤٣١	الأعلم .
١٣٤	امرؤ القيس .
٧٢٢	أيوب (عليه السلام) .
٥٥	البخاري .
٧٤٣	أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)
١٢٠	أبو بكر بن عياش (من القراء).
٥٤٤ ، ٩٣	تأبط شرا .
٦٧٣	حمزة (من القراء) .
٤٨٥،٣٦٤،٢٧١،٢٤١،٢٠٧،٢٠٦	الخليل .
٧٤٣،٤٩٥	
٧١١،٧١٠،٧٠٩،٧٠٠	ذو الرمة .
٧٧٧	ابن الزبير (رضي الله عنه) .
٢٨٠،٢٧٩	الزجاج .
٥٦٧،٥٦٦	الزجاجي .
٤٤٠	الزخشي .
١٠٨،١٠٥،١٠٠،٩٠،٨٩،٨٧،٨٦،٦٧	سيبويه .
٤٣٠،٣٦٨،٣٤٩،٣٢٧،٢٦٤،٢٥٠	
٧١٥،٦٩٤،٦٦٤،٦٤٣،٤٨٦،٤٨٥	

رقم الصفحة	العلم
. ٧٩٨، ٧٩٤، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧١٦	ابن عامر (من القراء) .
٣٣٢، ١٢٠	عمر (رضي الله عنه) .
. ٧٩٠	أبو عمرو بن العلاء .
. ٥٢٧، ٢٠٨، ٢٠٧	الفارسي .
، ٢٩٤، ٢٥٢، ٢٣٦، ١٠١، ٦١، ٥٩، ٥٨، ٥٧	
. ٧٧١، ٧٥٥، ٣٤١، ٣٠٣	الفراء .
٧٦٣، ٦٣٤، ٤٤٣، ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٨٥، ١٣١	
. ٧٩٠، ٧٦٥، ٧٦٤	الكسائي .
، ٧٦٤، ٧٥٧، ٦٧٦، ٦٢٢، ٦٢١، ١٣٠	
. ٧٧٣	ابن كيسان .
٧٠٤	المازني .
٧١٤، ٣١٧	المبرد .
، ٦٧٠، ٤٠٣، ٣٢٧، ٣١٧، ٢٦٢، ٢٠٧	
. ٧٥٧، ٧٤٧، ٧٣٢	معد يکرب .
٢٢٤	نافع (من القراء) .
٤٠٢	نوح (عليه السلام) .
٧٣٠	يوسف (عليه السلام) .
. ٦٤١، ٦٤٠	يونس .
. ٨٠٣، ٤٨٥، ٣٦٤، ٢٤٠	

* * *

سادسًا : فهرس الفرق والمذاهب النحوية

رقم الصفحة	الفرقة أو المذهب
. ٢٩٦	الآخرون .
. ٣٦٨،٢٨٦	أصحاب سيويه .
. ٧٦٧،٦٧٧	الأصوليون .
. ٧٠٣،٥١١،٣١٦،٢٧٣،١٠٩،٧٩	الأكثرين .
. ٧٥٧،٦٧٦	أهل التحقيق .
. ٣٥٠،٣٤٧،٣٢٣،٢٧٥،٢٧٤،٢٧٣	الأولون .
، ٤٧٦،٤٦١،٤٣٠،٢٩٦،١٦٦،١٦٥،١٢٨،١١٢	البصريون .
. ٧٦٥،٧٦٤،٧٤٧،٦٧٧،٥٦٤،٥١٧،٤٩٣	
، ٤٥٦،٣٣٣،٢٧٦،١٦٠،٨٦،٨٤،٨٠،٧٢،٥٠،٤٢	بعضهم .
، ٧٧٨،٧٦٢،٧١٥،٦٩١،٦٦٣،٦٣١،٥٩٣،٥٢٢	
. ٧٩٣،٧٨٣	
. ٤١٦،٩١	الجميع .
. ٥٧٨	الحُساب .
. ٧٤٣	الرواة .
. ٧١١،٧٠٩	الشعراء .
، ٢٣٧،١٣٨،١٣٢،١٣٠،١٠٨،٩٧،٩١،٦٧،٥٣،٢٩	العرب .
، ٥٠٤،٤٩٧،٤٧٨،٣٢٦،٣٢٤،٣٢٢،٣٢١،٢٩٦	
. ٧٥٧،٧٤٣،٥٩٨،٥٤٦،٥٣٥	
. ٢٩٨	العلماء .
. ٣٣٣،٢٦٢	القُرّاء .
، ٤٨٣،٣٤٩،٣٤٧،٣١٦،٢٩٩،٢٩٨،٢٧٣،٨٤	قوم .
. ٧٩٥،٧٩٤،٧٢٦،٧٠٨	

رقم الصفحة	الفرقة أو المذهب
٤٩٣،٤٦١،٤٣٠،٣٨٢،٣٨٠،١٦٥،١٣٤،١٢٩	الكوفيون .
٧٦٠،٧٥٧،٧٤٧،٧٣٩،٧٢٩،٦٧٧،٥٩٥،٥٦٤	
٤٣٥،٤٣١،١٢٨،٢٧	المتأخرون .
٧٥٧،٦٧٦،٥٦٦،٤٥٦،٤١٥،٣٤٥،٣١٧،٢٧	المحققون .
٧٦٧	
٧٣٣	المستقرئون .
٧٦٨،٧٤٩،٧٠٨،٦٣٩،٦٣١،٤٣٧،٩٧	الناس .
٧٣٣	الناقلون .
٣١٤،٢٨٢،١٨٩،١٧٠،٩٩،٨٦،٥٧،٣٥،٣٤	النحويون .
٤١٤،٤٠٢،٣٩٣،٣٨٧،٣٣٥،٣٢٢،٣٢١،٣٢٠	
٥٣٢،٥٠٦،٥٠٣،٤٩٨،٤٩٦،٤٩٥،٤٨٤،٤٤٩	
٧١٨،٦٨٦،٦٨٥،٦٧٧،٦٤٢،٦٢٦،٦٠٦،٥٧٨	
٧٩٧،٧٩٦،٧٧٥،٧٦١،٧٤٣	

* * *

سابعًا : فهرس القبائل

رقم الصفحة	القبيلة
٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٧٠ ، ٧٤٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٨٠ .	التميميون .
٦٤ ، ٣٧٠ ، ٤٧٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٨ ، ٥١٣ .	الحجازيون . طيء .
٦٤١ .	قريش .
٣٩٨ ، ٣٩٩ .	هذيل .

* * *

ثامنًا : فهرس الكتب

رقم الصفحة	الكتاب
. ٥٩٠	صحيح البخاري . المفصل .
. ١٧٨	المقدمة (الكافية) .

* * *

تاسعاً : فهرس مصادر البحث

أ - المخطوطات :

- ١ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن الشافعي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦١٢) تاريخ .
- ٢ - الأمامي النحوية لابن الحاجب - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦) و (١٠٠٧) و (١٠٣٤) نحو .
- ٣ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان - الجزء الثالث - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٢) نحو .
- ٤ - شرح التسهيل لابن مالك - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (١٠) ش نحو .
- ٥ - شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن الضائع - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٠٠) نحو .
- ٦ - شرح الجمل لابن عصفور - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) نحو تيمور .
- ٧ - شرح القالي على اللباب للأسفراييني - مخطوط بدار الكتاب برقم (٢٩٣) نحو تيمور .
- ٨ - شرح المقدمة المحسنية لابن بابشاذ - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٧ ش نحو) .
- ٩ - شواهد إيضاح الفارسي لابن بَرِّي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٠ نحو) .
- ١٠ - شواهد الإيضاح للقيسي - مخطوط عن الأسكوريال رقم (٤٥) .
- ١١ - طبقات النحاة واللغويين للعلامة ابن شهبة الأسدي مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٤٦) تاريخ تيمور .
- ١٢ - عرائس المحصل من نفائس المفصل للإمام فخر الدين الرازي - مخطوط بمكتبة

عارف حكمة بالمدينة المنورة برقم (٤١٥/١٤٤) . وفي حوزتي نسخة منه
مصورة .

١٣ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لابن أبي يعلى الحنبلي - مخطوط بدار الكتب
برقم (٢٢٧ نحو) .

١٤ - لب الألباب في علم الإعراب للفاضل الأسفرايني - مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم (٣٦٩ نحو) .

١٥ - مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام لتاج الدين بن عبد الله
ابن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي . شرح الكافية لابن الحاجب . مخطوط
بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٣) نحو .

١٦ - المسائل الحلبية لأبي علي الفارسي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم
(٢٦٦) نحو تيمور .

١٧ - المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي - مخطوط (ميكروفيلم) بمعهد المخطوطات
تحت رقم (١٥٥) نحو) .

* * *

ب - الرسائل العلمية :

١٨ - ابن جابر الأعمى مع تحقيق شرح الألفية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية - إعداد وتحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد .

١٩ - ابن الحباز مع تحقيق توجيه اللمع - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية
إعداد وتحقيق الدكتور / فايز دياب .

٢٠ - أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة - رسالة ماجستير في جامعة
عين شمس رقم ٤١٥ - رسائل - إعداد علي مزهر الياسري .

٢١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد التماس .

٢٢ - الأزهار الصافية في شرح الكافية ليحيى بن حمزة العلوي - رسال دكتوراه في كلية
اللغة العربية - تحقيق الجزء الثاني للدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد .

- ٢٣ - الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي / إعداد محمد حسن محمد إسماعيل - رسال ماجستير بمكتبة جامعة عين شمس رقم ٤١٥م/ح.
- ٢٤ - الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب - رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة رقم (١٥٣٥) مكتبة كلية الآداب - تحقيق الدكتور / موسى بناي العليلي .
- ٢٥ - بدر الدين بن أم قاسم المرادي النحوي في شرحه على التسهيل مع تحقيق الجزء الأول من الشرح المذكور - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد وتحقيق الدكتور / أحمد عبد الله يوسف .
- ٢٦ - البسيط شرح الكافية لركن الدين الاسترابادي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد المنعم محمود سعيد .
- ٢٧ - البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / أحمد محمد عبد النعيم .
- ٢٨ - التذيل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الثالث - تحقيق الدكتور / حماد حمزة البحيري .
- ٢٩ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / محمد بن عبد الرحمن المفدي .
- ٣٠ - التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبيني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية تحقيق / جمال عبد العاطي نخيمر .
- ٣١ - الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية شرح الكافية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / أسامة طه عبد الرازق .
- ٣٢ - الجزولي ومؤلفاته النحوية مع شرح المقدمة الجزولية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد الدكتور / عبد الواحد عبد الحافظ سليم .
- ٣٣ - حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح عيسى البربري .
- ٣٤ - الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد عبد الغني شعلان .
- ٣٥ - السهيلي ومذهبه النحوي مع تحقيق الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا .

- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية
تحقيق الدكتور / مصطفى إمام .
- ٣٧ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة
القاهرة رقم (٩٢٩) تحقيق الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح .
- ٣٨ - شرح الدرّة الألفية في علم العربية لابن القواس - رسالة دكتوراه في كلية
اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد الله الحسيني هلال :
- ٣٩ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك - رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي .
- ٤٠ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية -
تحقيق الدكتور / أحمد عبد المنعم الرصد .
- ٤١ - شرح كتاب سبويه للسيرافي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية -
الجزء الأول - تحقيق الدكتور / دردير محمد أبو السعود .
- ٤٢ - الجزء الثالث - تحقيق الدكتور / محمد حسن محمد يوسف .
- ٤٣ - الجزء السادس - تحقيق الدكتور / عبد المنعم فائز عبد الكريم .
- ٤٤ - الفرة المخفية شرح الدرّة الألفية لابن الحجاز - رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن أحمد الكيش .
- ٤٥ - القواعد النحوية والصرفية بين التميميين والحجازيين ، رسالة ماجستير في كلية
اللغة العربية - إعداد الأستاذ / سمير أحمد عبد الجواد .
- ٤٦ - الكافي شرح الهادي للزنجاني - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق
الدكتور / محمود فجال يوسف .
- ٤٧ - الكافية في علم الإعراب لضياء الدين المكي تلميذ الزمخشري - رسالة
ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / جابر السيد مبارك .
- ٤٨ - لباب الإعراب للفاضل الأسفرايني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية -
تحقيق الأستاذ / عبد الباقي عبد السلام الخزرجي .
- ٤٩ - المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي - رسالة دكتوراه في كلية
اللغة العربية - تحقيق الدكتور / حمدي المقدم .

- ٥٠ - المسائل الشيرازية لأبي علي الفارسي - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة عين شمس رقم (٤١٥) ع.ح - تحقيق الدكتور / علي جابر منصور .
- ٥١ - المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد محمد فهمي .
- ٥٢ - معاني القرآن للأخفش الأوسط - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة برقم (٢٣٨٦) رسائل - تحقيق الدكتور / فائز فارس محمد محمود .
- ٥٣ - النكت الحسان شرح غاية الإحسان لأبي حيان - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد عبد النبي عبد المجيد .
- ٥٤ - الهادية إلى حل الكافية لفلک العلا التبريزي الأردبيلي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / زكي فهمي الألوسي .
- ٥٥ - الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاسترأبادي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / خالد فائق .
- ٥٦ - الوافية شرح نظم الكافية لابن الحاجب - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / طارق نجم الدين عبد الله .

* * *

ج : المطبوعات :

- ٥٧ - ابن جني النحوي - للدكتور / فاضل السامرائي - بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٥٨ - ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه - لطارق عبد عون الجنابي - مطبعة أسعد - بغداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٥٩ - ابن كيسان النحوي - حياته ، آثاره - للدكتور / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٦٠ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو - للدكتور / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٦١ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور / أحمد مكى الأنصاري

- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م .
- ٦٢ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي
البناء - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة .
- ٦٣ - الأحاجي النحوية لجار الله محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق مصطفى
الحدري - منشورات مكتبة الغزالي - حماه - سوريا .
- ٦٣ - أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي - تحقيق طه محمد الزيني ومحمد
عبد المنعم خفاجي - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م .
- ٦٥ - الأزمية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي
دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١ .
- ٦٦ - أساس البلاغة لجار الله الزمخشري - تحقيق عبد الرحيم محمود - دار المعرفة
بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٦٧ - أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني - شرح وتعليق الدكتور / محمد
عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة بالصناديقية .
- ٦٨ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة
الترقي - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٦٩ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر - مطبوع بهامش الإصابة في
تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني .
- ٧٠ - الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي - دار المعارف العثمانية -
حيدر أباد - الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- ٧١ - اشتقاق أسماء الله تعالى لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد الحسين المبارك -
مطبعة النعمان - النجف - العراق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٧٢ - الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد - تحقيق عبد السلام هارون
مطبعة الخانجي - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- ٧٣ - الأشموني = منهج السالك .

- ٧٤ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني - المطبعة الشرقية -
١٩٢٥م - ١٩٠٧م .
- ٧٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد شاکر وعبد السلام
هارون الطبعة الثالثة - دار المعارف .
- ٧٦ - الأصمعيات . اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قریب - تحقيق أحمد
شاکر وعبد السلام هارون - الطبعة الرابعة - دار المعارف ١٣٩٦هـ -
١٩٧٦م .
- ٧٧ - الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي .
الجزء الأول مطبعة النعمان - النجف الأشرف - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
الجزء الثاني مطبعة سليمان الأعظمي - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٧٨ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية - مطبعة دار الكتب
المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .
- ٧٩ - إعراب شواهد المغني لظه الدرة - الطبعة الأولى - حلب - سوريا .
- ٨٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق ودراسة إبراهيم الإياري -
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- ٨١ - الأعلام لخیر الدين الزركلي - الطبعة الثانية والثالثة - بيروت - ١٣٨٩هـ -
١٩٦٩م .
- ٨٢ - الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني - مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م .
- ٨٣ - الإعراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني
مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٨٤ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي -
حققه وقدم له سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة -
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٨٥ - الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور أحمد
محمد قاسم - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٨٦ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي - دار الجيل -

- بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٨٧ - أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- ٨٨ - أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي - تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ٨٩ - الأمالي الشجرية لضياء الدين أبي السعادات بن الشجري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٩٠ - أمالي القاضي لأبي علي إسماعيل القاضي البغدادي - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٩١ - أمالي المرتضي - غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٩٢ - أمال العرب للمفضل الضبي - الطبعة الأولى - القسطنطينية ١٣٠٠هـ .
- ٩٣ - الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي - تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٩٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ٩٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- ٩٦ - الأتمودج في النحو للزحشري - ضمن مجموعة - الطبعة الأولى - مطبعة الجوائب ١٢٩٨هـ .
- ٩٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة المكتبة التجارية الكبرى - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- ٩٨ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود - الجزء الأول - الطبعة الأولى - مطبعة دار التأليف - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ٩٩ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - مكتبة دار العروبة - مطبعة المدني - مصر ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ١٠٠ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي - وكالة المعارف ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .
- ١٠١ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي - وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان - وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان - دار الفكر - بيروت .
- ١٠٢ - البداية والنهاية في التاريخ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير - مطبعة السعادة مصر .
- ١٠٣ - البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - مصر ١٣٧٦ - ١٩٥٧ م .
- ١٠٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٠٥ - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة العامة للكتاب - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٠٦ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٠٧ - تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار الكتاب العربي .
- ١٠٨ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - دار المعارف .
الجزء الثاني - الطبعة الرابعة - ترجمة الدكتور / عبد الحلیم النجار .
الجزء الخامس - الطبعة الثانية - ترجمة الدكتور / رمضان عبد التواب .
- ١٠٩ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- ١١٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تحقيق على محمد البجاوي
مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م .
- ١١١- التبيان في تصريف الأسماء للدكتور / أحمد حسن أبو كحيل - الطبعة
الرابعة - مطبعة السعادة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ م .
- ١١٢- تخبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لمحمد بن محمد الجزري - تحقيق
عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي - دار الوعي - حلب -
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١١٣- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم
الشتنمري - مطبوع على حاشية الكتاب لسيبويه - الطبعة الأولى - بولاق
١٣١٧ هـ .
- ١١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات -
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١١٥- تعليقات أبي سعيد السيرافي على هامش الكتاب لسيبويه - الطبعة الأولى -
بولاق ١٣١٧ هـ .
- ١١٦- تقريب النشر في القراءات العشر - تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض -
مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨١ - ١٩٦٢ م .
- ١١٧- التنبهات لعلي بن حمزة - تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - دار
المعارف .
- ١١٨- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات لمحّب الدين أفندي - بآخر الكشاف
للزحشري .
- ١١٩- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني - دار صادر - بيروت .
- ١٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - تحقيق
الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان - الطبعة الثانية - مكتبة الكليات
الأزهرية .
- ١٢١- ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي ، وللسجستاني ، ولابن السكيت .
ويلها ذيل في الأضداد للصغاني - دار المشرق - بيروت - نشرها
الدكتور : أوغست هفير .

- ١٢٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - دار الكتب المصرية ١٣٥٨هـ -
١٩٣٩م .
- ١٢٣- الجامع الصغير في النحو لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق وتعليق
الدكتور / أحمد محمود الهرميل - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م .
- ١٢٤- الجمل لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق ابن أبي شنب الجزائري - مطبعة
كلنسلبسك - باريس ١٩٥٧م - الطبعة الثانية .
- ١٢٥- الجمل للإمام عبد القاهر الجرجاني - تحقيق علي حيدر - دمشق
١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م .
- ١٢٦- جمهرة الأمثال لابن هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد
المجيد قطاش - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ١٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق الدكتور / فخر الدين
قباوة ومحمد نديم فاضل - المكتبة العربية - حلب - الطبعة الأولى
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ١٢٨- حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٢٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٣٠- حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية للرضي - دار الكتب العلمية -
بيروت .
- ١٣١- حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح للشيخ خالد الأزهرى - مطبعة
عيسى الحلبي .
- ١٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٣٣- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي - تحقيق علي النجدي
ناصر ، والدكتور / عبد الحلیم النجار ، والدكتور / عبد الفتاح شلبي -
الجزء الأول - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .
- ١٣٤- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال
سالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١٣٥- حجة القراءات لابن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة - تحقيق

- سعيد الأفغاني - منشورات جامعة بنغازي - الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١٣٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٣٧- حل شواهد الفوائد الضيائية للمولى عبد الغفور اللاري - ضمن مجموعة - طبع في دهلي سنة ١٣٢٩ هـ .
- ١٣٨- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطيوسي - دراسة وتحقيق الدكتور / مصطفى إمام - مكتبة المتنبي - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٣٩- الحيوان للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٥٧ - ١٩٣٩ م .
- ١٤٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - دار صادر بيروت .
- ١٤١- الخصائص لابن جني - تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار - الطبعة الثانية - مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت .
- ١٤٢- الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك .
- ١٤٣- الخطط المقرزية للمقرزي - أوفيست مؤسسة الحلبي .
- ١٤٤- دائرة المعارف الإسلامية لجماعة من المستشرقين - دار الكتب .
- ١٤٥- المدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد النعيمي - تحقيق جعفر الحسني - المجمع العلمي العربي - دمشق ١٩٤٨ م .
- ١٤٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - للأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عزيمة - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٤٧- دراسات صرفية للأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الرازق البسيوني - الطبعة الأولى - دار الطباعة المحمدية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٤٨- الدرر اللوامع على مع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٤٩- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر بالفجالة - القاهرة .

- ١٥٠- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني - تصحيح وشرح مصطفى المراغي الطبعة الثانية .
- ١٥١- نسخة أخرى تعليق الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١٥٢- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي ، تحقيق الدكتور / محمد الأحمد أبو النور - دار التراث - القاهرة .
- ١٥٣- ديوان أبو داؤد الأيادي - تحقيق غوستاف فون غربنوم - الناشر مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م .
- ١٥٤- ديوان الأخطل - تحقيق أنطون صالحاني - بيروت ١٨٩١م .
- ١٥٥- ديوان الأعشي ميمون بن قيس - دار صادر - بيروت ١٣٥٠هـ - ١٩٦١م .
- ١٥٦- ديوان امرئ القيس - دار صادر - بيروت .
- ١٥٧- ديوان أمية بن أبي الصلت - بيروت ١٣٥٣هـ .
- ١٥٨- ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي - تحقيق الدكتورة / عزة حسن - دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ١٥٩- ديوان جران العود - مطبعة دار الكتب ١٣٥٠هـ .
- ١٦٠- ديوان جرير بن عطية - جمع وتحقيق عبد الله الصاوي - مطبعة الصاوي ١٣٥٣هـ .
- ١٦١- ديوان الخطيئة بشرح السكري - مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ .
- ١٦٢- ديوان ذي الرمة - تصحيح كارليل هنري هيسى مكارنتي - مطبعة كمبرج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
- ١٦٣- ديوان رؤبة - ضمن مجموع أشعار العرب - جمع وليم بن الورد - مطبعة ليسبسك - برلين ١٩٠٣م .
- ١٦٤- ديوان طفيل الغنوي - تحقيق ف. كرنكو - ليدن ١٩٢٧م .
- ١٦٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي - تحقيق الدكتور / يحيى الجبوري - دار الجمهورية - بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ١٦٦- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات - شرح وتحقيق محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- ١٦٧- ديوان عبيد الله بن الأبرص - تحقيق شارل كيل - ط ليدن ١٩١٣ م .
- ١٦٨- ديوان العجاج - ضمن مجموع أشعار العرب - جمع وليم بن الورد - ط ليسبسك - برلين ١٩٠٣ م .
- ١٦٩- ديوان عدي بن زيد العبادي - تحقيق محمد جبار المعيد - دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥ م .
- ١٧٠- ديوان الفرزدق - جمع عبد الله إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦ م .
- ١٧١- ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور / ناصر الدين الأسد - دار صادر بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٧٢- ديوان ليبد بن ربيعة العامري - تحقيق الدكتور - إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٧٣- ديوان النابغة الذبياني - ضمن خمسة دواوين - المطبعة الوهبية ١٢٩٣هـ .
- ١٧٤- ذيل الأمالي والنوادر لأبي على القالي البغدادي - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦ م .
- ١٧٥- ذيل الروضتين لابن أبي شامة المقدسي - دار الجليل - بيروت ١٩٧٣ م .
- ١٧٦- الرد على النحاة لابن مضاء اللخمي القرطبي - دراسة وتحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٧٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
- ١٧٨- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه - تأليف الدكتور / مازن المبارك دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- ١٧٩- روح المعاني للألوسي - المطبعة المنيرية .
- ١٨٠- الروض الأنف للسهيلي في تفسير السيرة النبوية لابن هشام - تعليق طه عبد الرؤف سعد - مطبعة شقرون - مصر .
- ١٨١- روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الخوانساري - تحقيق أسد الله إسماعيليان - طبع إيران - قم ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .

- ١٨٢- الزجاجي - حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح -
تأليف مازن المبارك - دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ١٨٣- سر صناعة الإعراب لابن جني . الجزء الأول تحقيق مصطفى السقا وجماعة
- مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٣٦م .
- ١٨٤- سمط اللآلئ لأبي عبيد البكري - تحقيق عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ١٨٥- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي
١٣٧٢هـ - ١٣٥٤م .
- ١٨٦- سنن أبي داود مع حاشية عون المعبود - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٨٧- سير أعلام النبلاء للذهبي .
- ١٨٨- السيرة النبوية لابن هشام - تحقيق محمد فهمي السرجاني - نشر المكتبة
التوفيقية . القاهرة ١٩٧٨م .
- ١٨٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد - مكتبة المقدسي - القاهرة
١٣٥١هـ .
- ١٩٠- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح
ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٢هـ -
١٩٧٢م .
- ١٩١- شرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس - تحقيق الدكتور / أحمد خطاب -
مطبعة المكتبة العربية - حلب ١٩٧٤م .
- ١٩٢- نسخة أخرى تحقيق زهير غازي زاهد - الطبعة الأولى - مطبعة الغري
النجف الأشرف - بغداد ١٩٧٤م .
- ١٩٣- شرح أبيات سيويه لابن أبي سعيد السيرافي - تحقيق الدكتور / محمد علي
الريخ هاشم - منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٤هـ -
١٩٧٤م .
- ١٩٤- شرح أشعار الهذليين للسكري - تحقيق عبد الستار فراج - مطبعة المدني ١٣٨٤هـ .
- ١٩٥- شرح التسهيل لابن مالك - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن
السيد - مطابع سجل العرب - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو المصرية .

- ١٩٦- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهرى - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٩٧- شرح ديوان الحماسة للتبريزي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي ١٣٥٨ هـ .
- ١٩٨- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي - تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٧٢ هـ .
- ١٩٩- شرح ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق الدكتور / إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٢٠٠- شرح الشاطبية - تحقيق محمد علي الضباع - مطبعة صبيح - القاهرة .
- ٢٠١- شرح الشافية لرضي الدين الأسترابادي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢٠٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٢٠٣- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢٠٤- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي - تعليق محمد محمود الشنقيطي منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - لجنة التراث العربي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٢٠٥- شرح صحيح مسلم للإمام أبي زكريا النووي - المطبعة المصرية ١٣٩٤ هـ .
- ٢٠٦- شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ لجمال الدين بن مالك - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي - دار الفكر العربي الجزء الأول - الطبعة الأولى .
- ٢٠٧- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - ١٩٦٩ م .
- ٢٠٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب سنبل الهدي بتحقيق قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - الطبعة الرابعة - ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- ٢٠٩- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢١٠- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لجمال الدين بن هشام الأنصاري
دراسة وتحقيق دكتور / هادي نهر - الجزء الأولى - مطبعة جامعة بغداد
٥١٣٩٧ - ١٩٧٧ م .
- ٢١١- شرح المعلقات السبع للزوزني - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح .
- ٢١٢- شرح المفصل لابن يعينش - عالم الكتب - بيروت .
- ٢١٣- شرح المقدمة المحسنية لابن بابشاذ - الجزء الأول - تحقيق خالد عبد الكريم
ط الكويت ١٩٧٦ م .
- ٢١٤- شرح ملحمة الإعراب لأبي القاسم الحريري - مطبعة عيسى الحلبي
٥١٣٤٩ .
- ٢١٥- الشعر والشعراء لابن قتيبة - دار الثقافة - بيروت .
- ٢١٦- الشماريخ في علم التاريخ لجلال الدين السيوطي - نشر الدكتور / إبراهيم
السامرائي - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧١ م .
- ٢١٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تحقيق
محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة دار العروبة ١٩٥٧ م .
- ٢١٨- الصحاحي لأبي الحسين أحمد بن فارس - تحقيق أحمد صقر - مطبعة عيسى
الحلبي - القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٢١٩- صحيح البخاري بحاشية السندي - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
- ٢٢٠- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى - مطبعة
عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٢٢١- ضرائر الشعر - كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله بن جعفر
التميمي القزاز القيرواني - تحقيق وشرح الدكتور / محمد زغلول سلام
والدكتور محمد مصطفى هدارة - منشأة المعارف بالإسكندرية .
- ٢٢٢- الطالع السعيد الجامع لنجباء الصعيد للإدقوي - تحقيق سعد محمد حسن
الدار المصرية للتأليف - ١٩٦٦ م .
- ٢٢٣- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي - تحقيق عبد الله
الجبوري - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- ٢٢٤- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي - تحقيق محمود الصناحي وعبد الفتاح
الخلو - مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٥ م .
- ٢٢٥- طبقات الشعراء لابن المعتز - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - دار المعارف .
- ٢٢٦- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - شرح محمود محمد شاكر -
مطبعة المدني - القاهرة .
- ٢٢٧- طبقات المفسرين للداودي - تحقيق علي محمد عمر - نشر مكتبة وهبة .
- ٢٢٨- طبقات المفسرين للسيوطي - تحقيق علي محمد عمر - نشر مكتبة وهبة
١٣٩٦ - ١٩٧٦ م .
- ٢٢٩- طبقات النحاة واللغويين لتقي الدين بن قاضي شهبة الأسدي - تحقيق
محسن غياض - مطبعة النعمان - النجف - العراق ١٩٧٤ م .
- ٢٣٠- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -
دار المعارف ١٩٧٣ م .
- ٢٣١- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني - المطبعة النيرية .
- ٢٣٢- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري - عني بنشره براجستراستر -
طبع مكتب الخانجي - مصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م .
- ٢٣٣- غيث النفع في القراءات السبع بهامش سراج القاري - سيدي علي النوري
السفاقي - المطبعة المهديّة ١٣٢١هـ .
- ٢٣٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى
بولاق ١٣٠١هـ .
- ٢٣٥- فرائد اللآلي في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم الطرابلسي - المطبعة
الكاثوليكية - بيروت ١٣١٢هـ .
- ٢٣٦- الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري - حققه وقدم له وعلق
عليه الدكتور / رمضان عبد التواب - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- ٢٣٧- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري - تحقيق الدكتور /
عبد المجيد عابدين وإحسان عباس - الطبعة الثانية ١٩٥٨ م .
- ٢٣٨- الفصول الخمسون لابن معط - تحقيق محمود محمد الطناحي - مطبعة
عيسى الحلبي - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م .

- ٢٣٩- فصيح ثعلب والشروح التي عليه - جمع وتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي -
المطبعة النموذجية ١٣٦٨هـ - ١٩٧٦م .
- ٢٤٠- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له - وضع الأستاذ الشيخ / محمد عبد الخالق
عضيمة - المطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٢٤١- الفهارس التحليلية لكتاب سيبويه ، لعبد السلام هارون - الجزء الخامس -
الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٤٢- الفهرست لابن النديم - مكتبة خياط - بيروت .
- ٢٤٣- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي - تحقيق محمد محيي الدين - مطبعة
السعادة .
- ٢٤٤- القاموس المحيط للفيروزآبادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢٤٥- القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب لعبد الفتاح القاضي - مطبعة
عيسى الحلبي .
- ٢٤٦- قطر الندي وبل الصدى لابن هشام الأنصاري - شرح وتعليق طه محمد
الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي - دار الشعب .
- ٢٤٧- الكامل لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة
مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة .
- ٢٤٨- كتاب الله (القرآن الكريم) .
- ٢٤٩- كتاب الأبدال لأبي يعقوب بن السكيت - تقديم وتحقيق الدكتور / حسين
محمد محمد شرف - مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف - المطبعة
الأميرية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٢٥٠- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني - مكتبة لبنان - بيروت
١٩٦٩م .
- ٢٥١- كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبد الله بن بري
المصري - تقديم وتحقيق مصطفى حجازي - مراجعة الأستاذ / علي
النجدي ناصف - الطبعة الأولى الجزء الأول ١٩٨٠م . الجزء الثاني
١٩٨١م .
- ٢٥٢- الكتاب لسيبويه - الطبعة الأولى - بولاق ١٣١٧هـ .

- ٢٥٣- نسخة أخرى تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
- ٢٥٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعين الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري . انتشارات افتاب تهران - توزيع دار الفكر . وبهامشه :
- ٢٥٥- حاشية السيد الشريف الجرجاني .
- ٢٥٦- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد ابن محمد بن المنير الإسكندري المالكي .
- ٢٥٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - طبع وكالة المعارف ١٣٦٠هـ - ١٩٤١ م .
- ٢٥٨- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٥٩- اللامات لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق الدكتور / مازن المبارك - المطبعة الهاشمية - دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م .
- ٢٦٠- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - تأليف الدكتور / عبد العزيز مطر - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧ م .
- ٢٦١- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور المصري - دار المعارف .
- ٢٦٢- اللمع في العربية لابن جنى - تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف - عالم الكتاب - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢٦٣- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - الجامعة السورية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨ م .
- ٢٦٤- المؤلف والمختلف للآمدي تعليق - ف. كرنكو - نشر القدس ١٣٥٤ .
- ٢٦٥- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق هدى قراعة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .
- ٢٦٦- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م .
- ١٦٧- مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق عيد السلام هارون - المؤسسة العربية الحديثة - الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .

- ٢٦٨- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٢٦٩- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي - أوفيست طهران - بيروت ١٣٧٩هـ .
- ٢٧٠- مجموع أشعار العرب - عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي - مطبعة دروغولين - يسيغ ١٩٠٣م .
- ٢٧١- مجموع مهمات المتون - الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م - مطبعة مصطفى الحلبي .
- ٢٧٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - تحقيق على النجدي ناصف والدكتور / عبد الحلیم النجار والدكتور / عبد الفتاح شلبي - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ .
- ٢٧٣- مختارات شعراء العرب لابن الشجري - تحقيق محمد علي البجاوي - دار نهضة مصر .
- ٢٧٤- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - عني بترتيبه محمود خاطر - الهيئة العامة للكتاب .
- ٢٧٥- المختصر في أخبار البشر لإسماعيل بن أبي الفداء - دار المعرفة - بيروت .
- ٢٧٦- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه - جمع براجستراستر - المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م .
- ٢٧٧- مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب - مطبعة كردستان العلمية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
- ٢٧٨- المدارس النحوية للدكتور / شوقي ضيف - الطبعة الثانية - دار المعارف .
- ٢٧٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان للياضي - حيدرآباد .
- ٢٨٠- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- ٢٨١- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي مطبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٢٨٢- المرتجل لأبي محمد بن عبد الله بن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- ٢٨٣- الزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلى محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي .
- ٢٨٤- المستقصى في أمثال العرب لجار الله الزمخشري - مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن - الهند ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ٢٨٥- مسند ابن حنبل - تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الرابعة - دار المعارف
- ٢٨٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواس - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٢٨٧- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور / نيهان ياسين حسين - بغداد ١٩٧٧م .
- ٢٨٨- معاني الحروف للرماني - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي - دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٣م .
- ٢٨٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق عبد الجليل شلبي - منشورات المكتبة العربية صيدا - بيروت الجزء الأول والثاني - ١٩٧٣م .
- ٢٩٠- معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي ومحمد علي النجار وعلي النجدي ناصف - الهيئة العامة للكتاب .
- الجزء الأول الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- الجزء الثاني مطابع سجل العرب ١٩٦٦م .
- الجزء الثالث الطبعة الأولى ١٩٧٣م .
- ٢٩١- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة .
- ٢٩٢- معجم الأدباء لياقوت الحموي - دار المأمون - القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- ٢٩٣- معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٩٤- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٢٩٥- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - مطبعة الترقى - دمشق ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

- ٢٩٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكرم لمحمد فؤاد عبد الباقي - دار مطابع الشعب .
- ٢٩٧- معرفة القراء الكبار للذهبي - تحقيق محمد سيد جاد - مطبعة دار التأليف ١٩٦٩ م .
- ٢٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٢٩٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده - تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور - دار الكتب الحديثة ١٩٦٨ م .
- ٣٠٠- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧ م .
- ٣٠١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني - تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني - عنيت بنشره المكتبة الرضوية - طهران - بين الحرمين .
- ٣٠٢- المفصل في علم العربية لجار الله الزمخشري - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت .
- ٣٠٣- المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي مطبوع في حاشية المفصل - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت .
- ٣٠٤- المفضليات لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي - ضبطها حسن السندوني - الطبعة الأولى ١٣٤٥ - ١٩٢٦ م - المكتبة التجارية الكبرى .
- ٣٠٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعينى - بهامش خزانة الأدب - دار صادر - بيروت .
- ٣٠٦- مقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق الأستاذ الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامى .
- الجزء الأول والثاني - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- الجزء الثالث - الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م .
- الجزء الرابع - الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م .
- ٣٠٧- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .

- ٣٠٨ - منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب - عني
بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ
مطبعة السعادة .
- ٣٠٩ - المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى
وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي .
الجزء الأول والثاني - الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
الجزء الثالث - الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٣١٠ - المنقوص والممدود للفراء - تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - دار
المعارف .
- ٣١١ - منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية - تأليف عبد الأمير محمد أمين
الورد منشورات مؤسسة الأعلى - بيروت - دار التربية ببغداد - الطبعة
الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٣١٢ - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لنور الدين علي الأشموني - مطبعة عيسى
الحلبي .
- ٣١٣ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي - تحقيق
سدني كلازر - نيوهافن - أمريكا ١٩٤٧ م .
- ٣١٤ - موطأ الإمام مالك - مطبعة عيسى الحلبي .
- ٣١٥ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين يوسف بن تغري
بردي - مطبعة دار الكتب - مطابع كوستا توماس وشركاه - مصر .
- ٣١٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة
مصر .
- ٣١٧ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الخامسة
دار المعارف ١٩٧٣ هـ .
- ٣١٨ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تصحيح علي محمد الضباغ -
مطبعة مصطفى محمد .
- ٣١٩ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري - مطبعة عيسى الحلبي
١٩٣٦ م .

- ٣٢٠- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - المطبعة الخيرية - مصر .
- ٣٢١- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري - صححه سعيد الخوري دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٣٢٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي وكالة المعارف - استانبول ١٩٥١م .
- ٣٢٣- مع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت .
- ٣٢٤- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي - تحقيق الدكتور / عفيف محمد عبد الرحمن - مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٣٢٥- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- ٣٢٦- الوفيات لابن منقذ - تحقيق عادل نوهيض - بيروت ١٩٧١م .
- ٣٢٧- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - أوفست طهران .
- ٣٢٨- يونس البصري - حياته وآثاره ومذهبه - تأليف الدكتور / أحمد مكّي الأنصاري - دار المعارف ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

* * *

الفهرس العام لموضوعات (المجلد الثاني)

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦٩	المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس
٥٨٢	خير (ما) و (لا) المشبهتين بليس
٦٧١ - ٥٨٧	المجـرورات :
٥٨٨	الإضافة
٦٠٩	المضاف إلى ياء المتكلم
٦٧٠ - ٦٢٣	التوابع
٦٢٤	النعته
٦٣٦	عطف النسق
٦٤٩	التأكيد
٦٥٩	البدل
٦٦٧	عطف البيان
٨٥٦ - ٦٧١	المني من الأسماء :
٦٧٥	المضمر
٧٠٠	نون الوقاية
٧٠٤	ضمير الفصل
٧١٠	ضمير الشأن والقصة
٧١٥	أسماء الإشارة
٧٢٠	أسماء الموصولات
٧٢٨	الإخبار بالذي والألف واللام
٧٤١	أسماء الأفعال
٧٥٢	أسماء الأصوات
٧٥٦	المركبات
٧٦١	الكنائيات
٧٧٠	الظروف

٧٨٦	المعرفة والنكرة
٧٩٠	أسماء العدد
٨٠٥	المذكر والمؤنث
٨١٠	المثنى
٨١٧	المجموع
٨١٩	جمع المذكر السالم
٨٢٣	جمع المؤنث السالم
٨٢٤	جمع التكسير
٨٢٥	المصدر : اشتقاقه وإعماله
٨٣٠	اسم الفاعل : اشتقاقه وإعماله
٨٣٥	صيغ المبالغة
٨٣٨	اسم المفعول : اشتقاقه وإعماله
٨٤٠	الصفة المشبهة : اشتقاقها وإعمالها
٨٤٨	اسم التفضيل : اشتقاقه وإعماله
٩٣٦ - ٨٥٧	الفعل :
٨٥٩	الماضي
٨٦٠	المضارع
٨٦٦	رفع المضارع
٨٦٧	نصب المضارع
٨٧٨	جزم المضارع
٨٨٩	الأمر
٨٩٢	فعل ما لم يسم فاعله
٨٩٦	المتعدي وغير المتعدي
٩٠٠	أفعال القلوب
٩٠٦	الأفعال الناقصة
٩١٨	أفعال المقاربة
٩٢٥	فعل التعجب
٩٣٠	أفعال المدح والذم

١٠١٨ - ٩٣٧	الحرف :
٩٣٨	حروف الجر
٩٦١	الحروف المشبهة بالفعل
٩٧٩	الحروف العاطفة
٩٨٥	حروف التنبيه
٩٨٧	حروف النداء
٩٨٨	حروف الإيجاب
٩٩١	حروف الزيادة
٩٩٥	حرفا التفسير
٩٩٦	حروف المصدر
٩٩٧	حروف التحضيض
٩٩٨	حرف التوقع
٩٩٩	حرفا الاستفهام
١٠٠١	حروف الشرط
١٠٠٨	حرف الردع
١٠٠٩	تاء التأنيث الساكنة
١٠١٠	التنوين
١٠١٤	نون التأكيد
١٠١٩	خاتمة البحث :
١٠٥٦ - ١٠٢٥	الفهارس الفنية :
١٠٢٧	أ - الشواهد القرآنية
١٠٣٩	ب - الشواهد الشعرية
١٠٤٤	ج - الأمثال ومأثور الكلام
١٠٤٦	د - الأساليب والتراكيب النحوية
١٠٥١	هـ - الأعلام
١٠٥٣	و - الفرق والمذاهب النحوية
١٠٥٥	ز - القبائل
١٠٥٦	ح - الكتب الواردة في النص
١٠٥٧	مصادر البحث :